

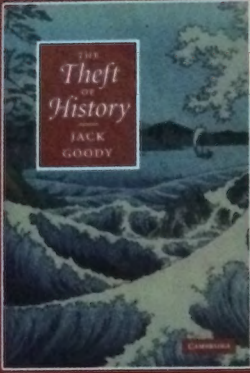
سرقة التاريخ

جاك غودي

نقله إلى العربية

محمد محمود التوبة

العبيكان
Abekan



في كتاب سرقة التاريخ يبني جاك غودي على عمله السابق الخاص به ليوسع إلى مدى أبعد نقد المؤثر تأثيراً شديداً والموجه إلى ما يرى أنه انحيازات مركزية أوروبية، أو غربية، متفشية، تتحاز إليها كثير جداً من الكتابات التاريخية الغربية، و«السرقة» الناتجة عن ذلك التي قام بها الغرب لإنجازات الثقافات الأخرى في اختراع (وبشكل ملحوظ) الديمقراطية، والرأسمالية، والفردية، والحب. وكتاب سرقة التاريخ يناقش عدداً من المنظرين بالتفصيل، ومن جملتهم ماركس، ووبر، ونوربرت إلياس. ويشتبك بإعجاب نقدي مع مؤرخين غربيين من أمثال فيرناند برودل، وموسى فينلي، وبيري أندرسون. وتثار أسئلة عديدة عن المناهج المطبقة في هذه المناقشات. ويقترح الأستاذ الدكتور غودي تطبيق منهجية مقارنة جديدة من أجل تحليل التفاعل بين الثقافات المتعددة، منهجية تعطي أساساً أكثر حنكة بكثير من أجل تقييم النتائج التاريخية المتشعبة، وتحل محل الخلافات البسيطة القديمة العهد بين الشرق وبين الغرب.

وسوف يقرأ كتاب سرقة التاريخ جمهور واسع من المؤرخين، وعلماء الإنسان، والمنظرين الاجتماعيين.

جاك غودي: واحد من أبرز علماء علم الإنسان في العالم، وهو الأستاذ الدكتور الفخري لعلم الإنسان الاجتماعي في جامعة كيمبردج والزميل في كلية سينت جون.

ISBN:978-9960-605-977-4



9 789960 549774

موضوع الكتاب: الحضارة - تاريخ

موقعنا على الإنترنت:

<http://www.obeikanbookshop.com>

سرقة التاريخ

سرقة التاريخ

جاك غودي

نقله إلى العربية

محمد محمود التوبة

Original Title
THE THEFT OF HISTORY
JACK GOODY

Copyright © Jack Goody 2006

ISBN-13: 978-0-521-69105-5

All rights reserved. Authorized translation from the English language edition

Published by Cambridge University Press, New York, (U.S.A.)

and Cambridge University Press, The Edinburgh Building,

Cambridge CB2 8RU, (U.K.)

حقوق الطبعة العربية محفوظة للمبيكان بالتعاقد بالتعاقد مع مطابع جامعة كامبردج، لندن، المملكة المتحدة.

© 2009 _ 1430

ISBN 4 - 977 - 54 - 9960 - 978

الطبعة العربية الأولى 1431 هـ - 2010 م

الناشر للمبيكان للنشر

المملكة العربية السعودية - شارع العليا العام - جنوب برج الملكة - عمارة الموسى للمكاتب

هاتف: 2937581/2937574، فاكس: 2937588 ص.ب: 67622 الرياض 11517

مكتبة المبيكان، 1430 هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

غودي، جاك

سرقة التاريخ. / جاك غودي؛ محمد محمود التوبة. - الرياض 1431 هـ.

460 ص؛ 17 × 24 سم

ردمك: 4 - 977 - 54 - 9960 - 978

1 - الحضارة - تاريخ أ. التوبة، محمد محمود (مترجم)

ب. العنوان

1431 / 1756

ديوي: 901.9

رقم الإيداع: 1431 / 1756

ردمك: 4 - 977 - 54 - 9960 - 978

امتياز التوزيع شركة مكتبة المبيكان

المملكة العربية السعودية - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع شارع العروبة

هاتف: 4654424/ 4160018 - فاكس: 4650129 ص.ب: 62807 الرياض 11595

جميع الحقوق محفوظة للناشر. ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ فوتوكوي، أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من الناشر

سرقة التاريخ

جاك غودي واحد من علماء الاجتماع البارزين في العالم. وعلى مدى نصف القرن الماضي جعلت منه كتاباته الطليعية التي كتبها عند تقاطعات علم الإنسان، والتاريخ، والدراسات الاجتماعية والثقافية واحداً من العلماء العاملين اليوم الذين تقرأ كتبهم في أوسع نطاق، ويستشهد بها في أوسع نطاق، وترجم في أوسع نطاق.

وفي كتاب سرقة التاريخ يبني غودي على عمله السابق الخاص (وعلى الخصوص كتابه الشرق في الغرب) ليوسع إلى مدى أبعد نقده المؤثر تأثيراً شديداً والموجه إلى ما يرى أنه انحيازات مركزية أوروبية، أو غربية، متفشية، تحازها الكثير جداً من الكتابات التاريخية الغربية، و«السرقية» الناتجة عن ذلك التي قام بها الغرب لإنجازات الثقافات الأخرى في اختراع (وبشكل ملحوظ) الديمقراطية، والرأسمالية، والفردية، والحب. وهذه المناقشة سوف تولد جدلاً انفعالياً، مثلما ولدت أعماله السابقة، إضافة إلى أن عديدين سوف يعترضون على استنتاجات غودي المتسمة بالتبصر والفتنة. ومع ذلك، فإن قلة من الناس سيكونون قادرين على تجاهل قوة فكره، أو اتساع المعرفة التي استحضرها إلى النقاش.

وكتاب سرقة التاريخ يناقش عدداً من المنظرين بالتفصيل، ومن جملتهم ماركس، وويبر، ونوربرت إلياس. ويشترك بإعجاب نقدي مع مؤرخين غربيين من أمثال فيرناند برودل، وموسى فينلي، وبيري أندرسون. وتثار أسئلة عديدة عن المناهج المطبقة في هذه المناقشات. ويقترح غودي تطبيق منهجية مقارنة جديدة من أجل تحليل التفاعل بين الثقافات المتعددة، منهجية تعطي أساساً أكثر حنكة بكثير من أجل تقييم النتائج التاريخية المتشعبة، وتحل محل الخلافات البسيطة القديمة العهد بين «الشرق المتأخر» وبين «الغرب المتقدم»، على سبيل المثال.

وسوف يجد المؤرخون، وعلماء الأناسة، والمنظرون الاجتماعيون، والنقاد الثقافيون جميعهم شيئاً ذا قيمة حقيقية في كتاب سرقة التاريخ. وسيكون الكتاب حقاً يدفع إلى مناقشة بعض أهم القضايا التصورية التي تواجه المؤرخين الغربيين اليوم، في الوقت الذي تتسرب فيه أفكار «التاريخ الكوني» لتتسبب في مجرى التفكير السائد للتاريخ لأول مرة.

جاك غودي هو الأستاذ الدكتور الفخري لعلم الإنسان الاجتماعي في جامعة كيمبردج والزميل في كلية سينت جون. وقد منح حديثاً رتبة فارس من جلالة الملكة تقديراً لخدماته في علم الإنسان، والأستاذ الدكتور غودي قد بحث ودرّس في جميع أنحاء العالم، وهو زميل في الأكاديمية البريطانية، وفي العام 1980 عُين عضواً أجنبياً شرفياً في الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم. وفي العام 2004 انتخب للأكاديمية القومية للعلوم، وانتخب لرتبة قائد لوسام الفنون والآداب في العام 2006.





كثيراً جداً ما تستقر تعميمات العلوم الاجتماعية - وهذا صادق في آسيا مثلاً - هو صادق في الغرب - على الاعتقاد أن الغرب يشغل الموقع البادئ المعياري المتصل ببناء المعرفة العامة. وجميع أصنافنا العامة تقريباً - السياسة والاقتصاد، والدولة والمجتمع، والإقطاع والرأسمالية - كانت قد تم تصورها في الأصل على أساس من الخبرة التاريخية الغربية. (بلووبروك 1999).

يجب أن تكون الهيمنة الأوروبية الأمريكية على المعرفة العالمية مقبولة، في الوقت الحاضر، بوصفها النظر سيئ الحظ، ولكنه النظر الذي لا مناص منه، للتطور الموازي للقوة المادية والموارد الفكرية للعالم الغربي. ولكن يجب أن تُعرف مخاطر هذه الهيمنة ويجب أن تُبذل المحاولات المستمرة لتجاوز تلك المخاطر. وعلم الإنسان أداة مناسبة من أجل ظهور مثل هذا الأثر...

(ساوثهول 1998)



المحتويات

13	إعراب عن الشكر
15	المقدمة
29	القسم الأول: سلسلة نسب اجتماعية. ثقافية
31	1. من سرق ماذا؟ الزمان والمكان
49	2. اختراع المرحلة الكلاسيكية
111	3. الإقطاع: انتقال إلى الرأسمالية أو انهيار أوروبا وهيمنة آسيا
157	4. المستبدون الآسيويون، والمجتمعات، في تركيا أو غيرها؟
193	القسم الثاني: ثلاثة منظورات علمية
195	5. العلم والحضارة في أوروبا في عصر النهضة
237	6. سرقة «الحضارة»: إلياس وأوروبا الحكم المطلق
275	7. سرقة «الرأسمالية»: برودل والمقارنة الكونية
323	القسم الثالث: ثلاث مؤسسات وقيم
325	8. سرقة المؤسسات: البلدات، والجامعات
363	9. الاستيلاء القيم: المذهب الإنساني، والديمقراطية، والفردية
401	10. الحب المسروق: الأوروبيون يدعون ملكية العواطف
431	11. الكلمات الأخيرة

إعراب عن الشكر

لقد قدمت نسخاً من فصول هذا الكتاب في مؤتمرات عن: نوربرت إلياس في مينز. وفي مونتريال وفي برلين عن برودل (وويبر)، وعن القيم في مؤتمر اليونسكو في الإسكندرية، وبشكل عام أكثر عن موضوع تاريخ العالم في ندوة التاريخ المقارن في لندن، وعن الحب في مؤتمر نظمته لويزا باسرينا، وقدمت إلى القسم الهندي من جامعة جون هويكنز في واشنطن، وفي الجامعة الأمريكية في بيروت، ومعهد الدراسات المتقدمة في برنستون، وبشكل مكثف في برنامج الدراسات الثقافية في جامعة بلجي في إسطنبول.

كنت قد تشجعت كثيراً في هذا المشروع، وهو بالتأكيد مشروع إنتاج التفكير المتوحش لا التفكير المروّض، لكنه يلامس العديد من اهتماماتي المبكرة، كنت قد تشجعت كثيراً بمساندة الأصدقاء وبمساعدهتهم، وخصوصاً من جولييت متشيل (لا لأسباب فكرية فقط ولكن لأسباب معنوية أيضاً)، وبيتر بيرك، وكريس هان، وريتشارد فيشر، وجوماك ديرموت، وديك ويتيكر، وكثيرين آخرين من جملتهم ابني لوكاميتر. وأنا شاكر أيضاً للمساعدة التي قدمتها سوزان مانسفيلد (التنظيم)، وميلاني هيل (الحاسوب)، ومارك أوفورد (الحاسوب، والتحرير)، ومانويللا ويدجوود (التحرير)، وبيتر هوتون (المكتبة).

المقدمة

«سرقة التاريخ» الواردة في عنوان هذا الكتاب تشير إلى قيام الغرب بتولي المسؤولية عن التاريخ. وذلك يعني، أن يتم تصور الماضي وعرضه وفقاً لما حدث في مقياس أوروبا الإقليمية الضيق الأفق، وهي في الغالب أوروبا الغربية، ثم يُفرض التصور بعد ذلك على بقية العالم. وتدعي تلك القارة العديد من المزاعم لنفسها، فتذهب إلى أنها قامت باختراع سلسلة من المؤسسات المحملة بالقيم مثل «الديمقراطية»، و«الرأسمالية» التجارية، والحرية، والفردية. ومن ناحية أخرى، فإن هذه المؤسسات موجودة في سلسلة من المجتمعات الإنسانية بشكل أوسع بكثير جداً مما يرون. وأنا أجادل في أن الشيء نفسه يصدق على عواطف معينة مثل الحب (أو الحب الرومانسي) الذي كان يُنظر إليه في الغالب بوصفه قد ظهر في أوروبا فقط في القرن الثاني عشر وبوصفه جوهرياً مجبولاً في تحديث الغرب (في العائلة الحضرية، على سبيل المثال).

وذلك واضح إذا نحن نظرنا إلى الرواية التي يسردها المؤرخ البارز تريفور-روبر في كتابه، صعود أوروبا المسيحية. فهو يميز إنجازات أوروبا الفائقة منذ عصر النهضة (على الرغم من أن بعض المؤرخين المقارنين يضعون ميزة تفوق أوروبا في التاريخ ابتداء من القرن التاسع عشر فقط). ولكنه ينظر إلى تلك الإنجازات بوصفها إنجازات أنتجتها تلك القارة على نحو فريد عديم النظير. وقد تكون ميزة التفوق مؤقتة ولكنه يجادل في أن:

الحكام الجدد للعالم، أيأ كانوا، سوف يرثون موقعاً كانت قد بنته أوروبا، وأوروبا وحدها. إن الأساليب الفنية الأوروبية، والأمثلة الأوروبية، والفكر الأوروبية هي التي كانت قد هزّت العالم غير الأوروبي وأخرجته من ماضيه - أخرجته من البربرية في إفريقية، وأخرجته من حضارة أقدم بكثير، وأبطأ بكثير، وأكثر جلالاً في آسيا، وكان تاريخ العالم، طوال القرون الخمسة الماضية، بالقدر الذي كان فيه مغزى، تاريخاً أوروبياً. وأنا لا أظن أننا نحتاج إلى تقديم أي اعتذار إذا كانت دراستنا للتاريخ هي دراسة ذات مركزية⁽¹⁾ أوروبية.

(1) تريفور-روبر 1965: 11.

ومع ذلك، فهو يجادل في أن عمل المؤرخ هو «أن يختبرها (أي فلسفته)، وأن على المؤرخ أن يبدأ بالسفر إلى الخارج، ولو كان من جملة ذلك السفر في داخل البلاد المعادية». وأنا أشير هنا إلى أن تريفور- روبر لم يسافر بعيداً إلى خارج أوروبا لا تصورياً ولا عملياً. وزيادة على ما تقدم، فهو في الوقت الذي يقبل فيه أن ميزات التفوق الملموسة قد بدأت مع عصر النهضة، فإنه يتبنى مدخل المؤمن بمذهب الأسس الجوهرية الذي يعزو إنجازات أوروبا إلى الحقيقة التي ترى أن العالم المسيحي كان قد امتلك «في نفسه ينايع الحيوية الجديدة الهائلة»⁽²⁾ وقد ينظر بعض المؤرخين إلى تريفور- روبر بوصفه حالة متطرفة، ولكن، وكما أعتزم أن أبين، فإن هناك العديد من نسخ أخرى من اتجاهات مشابهة أكثر حساسية تربك تاريخ القارتين، إفريقية وآسيا، كليهما، وتاريخ العالم.

بعد عدة سنوات من الإقامة بين «قبائل» إفريقية وفي مملكة بسيطة في غانا كذلك، وصلت إلى السؤال عن عدد من المزايم الأوروبية التي يدعي فيها الأوروبيون أنهم قد «اخترعوا» أشكال الحكومة (مثل الديمقراطية)، وأشكال القرابة (مثل العائلة النووية)، وأشكال التبادل (مثل السوق)، وأشكال العدالة، في حين أن هذه الأشكال كانت موجودة على نطاق واسع في مكان آخر وبصورة بدائية جنينية على الأقل. وهذه المزايم مجسدة في التاريخ في ناحيتين: بوصفه اختصاصاً علمياً جامعياً وبوصفه خطاباً شعبياً. ومن الواضح أنه كانت هناك إنجازات أوروبية عظيمة عديدة في الأزمنة الحديثة، وكان يجب تحليل هذه الإنجازات. ولكنها كانت في الغالب إنجازات مدينة بالكثير لثقافات حضرية أخرى مثل الصين. وفي الواقع فإن تباين الغرب عن الشرق، اقتصادياً وفكرياً معاً، قد جرى تبياناً على أنه تباين حديث نسبياً، وقد يثبت أنه مؤقت نوعاً ما. ومع ذلك، وعلى أيدي العديد من المؤرخين الأوروبيين، فقد تم النظر إلى محرك القارة الآسيوية، وفي الحقيقة إلى محرك بقية العالم، بوصفه محركاً موسوماً بعملية تطور مختلفة جداً (بتميزة «بالاستبداد الآسيوي» في الرأي المتطرف) وهو ما جرى ضد فهمي للثقافات الأخرى ولعلم الآثار الأسبق (قبل الكتابة وبعدها معاً).

وأحد أهداف هذا الكتاب هو أن يواجه هذه التناقضات الواضحة وذلك بإعادة فحص الطريقة التي سبق للمؤرخين الأوروبيين أن تصوروها من خلالها التحولات الأساسية التي جرت في المجتمع منذ عصر البرونز من حوالي 3000 عام تقريباً قبل العصر العام. وفي هذا الاتجاه الفكري التفتُ إلى قراءة أو إعادة قراءة أعمال المؤرخين الذين أعجبت كثيراً بأعمالهم، وهم، من بين آخرين، برودل، وأندرسون، ولازليت، وفينلي.

وتعتبر النتيجة ناقدة للطريقة التي عالج بها هؤلاء الكتاب، ومن جملتهم ماركس وويبر، بعض المظاهر من تاريخ العالم. ولذلك، فقد حاولت أن أُدخل في الحوارات عنصراً ذا منظور مقارن أوسع، وهو الحوارات المماثلة لتلك التي تدور حول الملامح الجمعية والفردية من الحياة الإنسانية، وحول أنشطة السوق وغير السوق، وحول الديمقراطية و«الاستبداد». وهذه هي المجالات التي حدد فيها العلماء الغربيون مشكلة التاريخ الثقافي في إطار محدود نوعاً ما. ومهما يكن حين نعالج المرحلة الكلاسيكية للتاريخ القديم للإغريق Antiquity* والتطور المبكر للغرب، فإن إهمال المجتمعات المبكرة («بالمقياس الصغير»[§]) التي يتخصص بها علماء الآثار شيء، وأما إهمال حضارات آسيا الكبيرة، أو بدلاً من ذلك تصنيفها بأنها «دول آسيوية»، فهو مسألة أخطر بكثير جداً وتتطلب إعادة التفكير لا في التاريخ الآسيوي فقط بل في التاريخ الأوروبي أيضاً. ووفقاً للمؤرخ تريفور- روبر، فإن ابن خلدون رأى الحضارة في الشرق مستقرة استقراراً أكثر ثباتاً منها في الغرب. فقد امتلك الشرق «حضارة مستقرة مدّت جذوراً عميقة بالشكل الذي أقدرها على الاستمرار تحت الفاتحين المتكررين»⁽³⁾. ونادراً ما كان ذلك الرأي هو رأي معظم المؤرخين الأوروبيين.

ومناقشتي هي، إذاً، منتج لرد فعل عالم آثار (أو عالم اجتماع مقارن) على التاريخ «الحديث». وأحدى المشكلات العامة التي واجهتني هي مشكلة فرضتها قراءتي لعمل

* (المترجم): من المفيد للقارئ الكريم أن يستحضر في ذهنه تاريخ الأزمنة القديمة لليونان، وهو يقسم إلى أربع مراحل: مرحلة عصور الظلام (1100 - 800 ق.م) والمرحلة البدائية القديمة (800 - 490 ق.م) والمرحلة الكلاسيكية (490 - 323 ق.م) والمرحلة الهيلينية (323 - 146) وهي باللغة الإنجليزية على التوالي: Dark ages , archaic , antiquity , hellinistic.

(3) تريفور- روبر 1965: 27.

غوردون تشايلد وعمل المؤرخين الآخرين لما قبل التاريخ، الذين وصفوا تطور حضارات عصر البرونز في آسيا وفي أوروبا بأنها حضارات تسير على طول خطوط متوازية تقريباً. فكيف، إذاً، افترض كثيرون من الكتاب الأوروبيين تطوراً مختلفاً تماماً في القارتين بدءاً من «المرحلة الكلاسيكية» فصاعداً، إلى أن يقود في نهاية المطاف إلى «اختراع» الغرب «للرأسمالية»؟ إن النقاش الوحيد لهذا التباين المبكر كان قد تأطر على أساس تطور الزراعة القائمة على الري في أجزاء من الشرق مقارنة بالنظم التي غذاها المطر في الغرب⁽⁴⁾. وكانت هذه المناقشة قد أهملت التشابهات العديدة المستمدة من عصر البرونز التي قامت على أساس زراعة المحراث، والجر بالحيوانات، والمهن الحضرية والتخصصات الأخرى، والتي اشتملت على تطور الكتابة وأنظمة المعرفة الناجمة عن الكتابة، بالإضافة إلى الاستخدامات العديدة الأخرى للمعرفة ولتعلم القراءة والكتابة التي ناقشتها في: منطق الكتابة وتنظيم المجتمع (1986).

وأرى أنها غلطة أن ننظر إلى الحالة على أساس بعض الاختلافات المحدودة نسبياً في أساليب الإنتاج فقط، في حين يوجد العديد جداً من التشابهات لا في الاقتصاد وحسب وإنما في أنماط الاتصال، وفي أنماط التدمير أيضاً، ومن جملتها في نهاية المطاف، استخدام البارود. وجميع هذه التشابهات، ومن جملتها التشابهات في بنية العائلة وفي الثقافة بشكل أعم، كانت قد وضعت جانباً لصالح الفرضية «الشرقية» التي تشدد على المحارك التاريخية المختلفة للشرق والغرب.

وتصير التشابهات العديدة القائمة بين أوروبا وآسيا في أساليب الإنتاج، والاتصالات، والتدمير، أكثر وضوحاً حين تقابل مع إفريقية، وهي تشابهات تُهمل في الغالب حين تطبق فكرة العالم الثالث من دون تمييز. وبعض الكتاب، على وجه الخصوص، يميل إلى التفاضل عن حقيقة أن إفريقية كانت معتمدة، على الأغلب، على الزراعة باستخدام المجرفة لا باستخدام المحراث والري المعقد. وهي لم تُخبر أبداً الثورة الحضرية التي جاء بها عصر البرونز. ومع ذلك، فلم تكن القارة معزولة، فممالك أسانتي وغرب السودان أنتجت الذهب الذي كان ينقل مع الأرقاء عبر

الصحراء إلى البحر الأبيض المتوسط. وهناك أسهمت في تبادل السلع الشرقية من قبل البلدان* الأندلسية والإيطالية، والتي احتاجت من أجلها أوروبا احتياجاً كبيراً جداً إلى السبائك الذهبية⁽⁵⁾. وفي المقابل أرسلت إيطاليا قلائد الخرز، والحرائر، والأقطان الهندية من البندقية. إن سوقاً نشيطة ربطت ربطاً فضفاضاً بين اقتصادات زراعة استخدام المجرفة مع «الرأسمالية» التجارية الأولية البائدة ومع الزراعة التي يغذيها المطر في جنوب أوروبا من جهة، ثم مع الاقتصادات الحضرية، الصانعة والزراعة القائمة على الري في الشرق من جهة أخرى.

والى جانب هذه الصلات بين أوروبا وآسيا والاختلافات بين النموذج الأوروبي والنموذج الإفريقي، فقد تأثرت أنا بقوة بتشابهات معينة في العائلة وفي نظم القرابة في المجتمعات الكبيرة من أوروبا وآسيا. ففي مقابل «ثمن العروس» (أو من الأفضل «ثروة العروس») من إفريقية، الذي يعطى بموجبه أقارب العريس ثروة أو خدمات إلى أقارب العروس، فإن ما وجدته المرء في آسيا وأوروبا كان تخصيص ملكية أبوية للبنات، إما عن طريق الميراث عند الموت، أو عن طريق المهر عند الزواج. هذا التشابه في أوراسيا هو جزء من رزمة من توازن أوسع في المؤسسات وفي المواقف التي تصف جهود زملاء في تاريخ العائلة، والسكان، الذين كانوا، وما زالوا، يحاولون بجد أن يوضحوا تميز نمط الزواج «الأوروبي» الذي وجد في إنجلترا منذ القرن السادس عشر، وأن يربطوا هذا الاختلاف، ربطاً ضمناً في الغالب، مع التطور الفريد «للرأسمالية» في الغرب. ويبدو لي هذا الربط موضع تساؤل، ويبدو لي الإصرار على اختلاف الغرب عن الآخر مركزية عرقية إثنية⁽⁶⁾. ومناقشتي هي أن معظم المؤرخين في الوقت الذي يهدفون فيه إلى أن يتجنبوا المركزية العرقية الإثنية (مثل الغائية)، كانوا نادراً ما ينجحون في عمل ذلك بسبب معرفتهم المحدودة للآخر (ومن جملة ذلك بداياتهم الخاصة). وتلك المحدودية تقودهم في الغالب إلى الادعاء بمزاعم لا يمكن استدامتها، ضمناً أو صراحة، حول فرادة الغرب العديمة النظير.

* (الترجم): سأستخدم كلمة بلدة وسأجمعها على بلدان وبلدات للتعبير عن كلمة تاون town.

(5) بوفيل 1933.

(6) غودي 1976.

وكلما نظرت إلى الوجوه الأخرى من ثقافة أوراسيا من قرب أكبر، وكلما اكتسبت خبرة أكبر بأجزاء من الهند، والصين، واليابان، شعرتُ شعوراً أكبر أن علم اجتماع الدول الكبيرة أو «حضارات» أوراسيا وتاريخها كانا يحتاجان إلى أن يكونا مفهومين بوصفهما تنوعين لواحد من الآخر. وذلك هو بالضبط ما تجعله أفكار الاستبداد الآسيوي، والاستثنائية الآسيوية، وأشكال العقلانية المتميزة، و«الثقافة» بشكل أعم، مستحيلًا على البحث والوضع موضع النظر. إن هذه الأفكار تمنع البحث «العقلاني» والمقارنة عن طريق اللجوء إلى التمايزات المطلقة، فأوروبا امتلكت هذا (المرحلة الكلاسيكية، والإقطاع، والرأسمالية)، وهم (كل واحد آخر عدا أوروبا) لم يمتلكوا. إن الاختلافات موجودة بالتأكيد. ولكن المطلوب هو المقارنة المتبصرة تبصراً أكبر، لا المقابلة الفجة بين الشرق والغرب، والتي تتحول دائماً في النهاية لصالح الأخير⁽⁷⁾.

وهناك بعض النقاط التحليلية القليلة التي أود أن أقدمها في المنطلق لأن إهمالها، كما يبدو لي، مسؤول من بعض الوجوه عن استياءاتنا الحاضرة. أولاً، هناك ميل طبيعي إلى تنظيم الخبرة بافتراض مركزية صاحب الخبرة - سواء كان ذلك فرداً، أو مجموعة أو مجتمعاً. وأحد الأشكال الذي يمكن لهذا الموقف أن يتخذه هو ما ندعوه باسم المركزية العرقية الإثنية، وهي المركزية التي كانت مميزة للإغريق وللرومان، وهو أمر لا يثير الدهشة، ومميزة لأي مجتمع آخر كذلك. وكل المجتمعات الإنسانية تظهر قدراً معيناً من المركزية العرقية الإثنية، وهي من بعض الوجوه شرط للهوية الشخصية والاجتماعية لأعضاء المجتمعات. إن المركزية العرقية الإثنية، التي تعتبر المركزية الأوروبية والاستشراق تنوعين منها، ليست مرضاً أوروبياً محضاً: إن النافاهو الأمريكيين في الجنوب الشرقي، والذين يعرفون أنفسهم بأنهم هم «الشعب» ميالون بشكل مساو إلى المركزية العرقية الإثنية. ومثل ذلك اليهود أيضاً، والعرب، والصينيون. وذلك هو السبب الذي أكون من أجله متردداً، في أن أقبل المناقشات التي تضع مثل هذه الانحيازات في الأربعينيات من 1840، مثلما يفعل برنال⁽⁸⁾ بالنسبة إلى اليونان القديمة Ancient، أو في القرنين السابع عشر والثامن عشر، كما يفعل هوبسون⁽⁹⁾ بالنسبة إلى أوروبا. لأنهما، كما يبدو لي، يختصران التاريخ ويصنعان

(7) فينلي 1981.

(8) برنال 1987.

(9) هوبسون 2004.

قضية خاصة من شيء هو أكثر عمومية بكثير مما ذهباً إليه، هذا في الوقت الذي أقدر فيه أن هناك تنويعات من شدة المركزية العرقية الإثنية. فلم يكن الإغريق القدامى عاشقين كباراً من عشاق «آسيا»، وكان الرومان يميزون ضد اليهود⁽¹⁰⁾. وكانت الأسباب الداعية لذلك تختلف. وقيم اليهود أسبابهم على مناقشات دينية، ويعطي الرومان الأفضلية على أساس القرب إلى العاصمة، وإلى الحضارة، وقيم الأوروبيون المعاصرون أسبابهم على نجاح القرن التاسع عشر. وهكذا، فإن خطراً خبيئاً من المركزية العرقية الإثنية موجود في تبني مركزية أوروبية عن المركزية العرقية الإثنية، وهو شركٌ تقع فيه كثيراً كتابات مابعد الكولونيالية ومابعد الحداثة. ولكن إذا كانت أوروبا لم تخترع الحب، أو الديمقراطية، أو الحرية، أو السوق الرأسمالية، مثلما سوف أجادل، فهي كذلك لم تخترع المركزية العرقية الإثنية كذلك.

ومشكلة المركزية الأوروبية، على كل حال، تضخمت بحقيقة أن رؤية معينة للعالم في المرحلة الكلاسيكية الأوروبية، وهي الرؤية التي كانت قد تعززت بالسلطة التي استُمدت من نظام الكتابة الأبجدية الإغريقي الذي استخدم استخداماً واسعاً، كانت هي الرؤية التي استُملت وامتُصت وأدخلت إلى الخطاب الأوروبي لعلم دراسة التاريخ ونظرياته ومناهجه، موفرة بذلك، على ما يظهر، غطاءً علمياً لتنويع واحدة من ظاهرة عامة. والجزء الأول من الكتاب يركز على تحليل هذه المزاعم بالنسبة إلى ما يخص التابع وتسلسل أحداث التاريخ بحسب زمنها.

ثانياً، إنه لأمر هام أن نفهم كيف برزت هذه الفكرة عن التباين الجذري بين أوروبية وآسيا، (وهذا ما سوف أناقشه بالدرجة الرئيسية بالنسبة إلى المرحلة الكلاسيكية)⁽¹¹⁾. وقد ازدادت المركزية الأوروبية الأولى سوءاً من جراء الأحداث الأخيرة على تلك القارة، ومن الهيمنة على العالم في مجالات مختلفة كان ينظر إليها في الغالب بوصفها أزلية. فابتداء من القرن السادس عشر، حققت أوروبا موقعاً مهيمناً في العالم، وذلك في بعض الوجوه من خلال عصر النهضة، ومن خلال التقدم في المدافع والسفن التي أقدرتها على أن تستكشف وتستوطن أراضي جديدة وأن تطور

(10) غودمان 2004: 27.

(11) تتعلق هذه النقطة بمناقشة إرنست غيلنر مع إدوارد سعيد حول الاستشراق في غيلنر 1994.

مشروعها التجاري⁽¹²⁾، وذلك تماماً مثلما وفّر تبني الطباعة توسع التعليم⁽¹³⁾. وقرب نهاية القرن الثامن عشر، مع الثورة الصناعية، حققت أوروبة عملياً هيمنة اقتصادية في كل أنحاء العالم. وفي سياق الهيمنة، حيثما حدثت، بدأت المركزية العرقية الإثنية تكتسب مظهراً أكثر عدوانية. واعتبرت «السلالات الأخرى» ألياً «سلالات أقل» وفي أوروبة صُنعت معرفة حاذقة (وأحياناً عرقية في نبرتها، على الرغم من أن التفوق قد عُدد في حالات كثيرة تقوفاً ثقافياً لا طبيعياً) صنعت الأسباب التي من أجلها كان ينبغي أن يكون هذا الموقف كذلك. بعضهم ظن أن الله، الله المسيحي أو الدين البروتستانتي، أرادها وفق تلك الطريقة. وكثيرون مازالوا يظنون ذلك. وكما أصر بعض المؤلفين، فإن هذه الهيمنة تحتاج إلى أن تشرح. ولكن التفسيرات المستندة إلى العوامل الأزلية الموجودة منذ عهد بعيد، عرقية أو ثقافية، هي تفسيرات غير مرضية لا نظرياً فقط، ولكن تجريبياً أيضاً، نظراً إلى أن التباين كان متأخراً. ويجب علينا أن نكون حذرين من تفسير التاريخ بطريقة غائية، أي، تفسير الماضي من وجهة نظر الحاضر، مسقطين الميزة المعاصرة على الأزمنة الماضية رجوعاً إليها من الحاضر، وذلك في الغالب بتعابير أكثر «روحانية» مما يبدو مضموناً.

إن الاستقامة الخطيئة المتقنة للنماذج الغائية، التي تصنف كل شيء غير أوروبي معاً بوصفه مفقوداً في المرحلة الكلاسيكية، وتجبر التاريخ الأوروبي نفسه على الدخول في رواية تسرد تغييرات تقدمية مربية، هي استقامة يجب أن يتم استبدالها ليحل محلها علم دراسة التاريخ ونظرياته ومناهجه، وهو العلم الذي يأخذ مدخلاً أكثر مرونة في التقسيم إلى مراحل زمنية، والذي لا يفترض ميزة أوروبية فريدة عديمة النظر في عالم ما قبل الحديث، والذي يربط التاريخ الأوروبي إلى الثقافة المشتركة في الثورة الحضرية من عصر البرونز. ويجب علينا أن نرى التطورات التاريخية اللاحقة في أوراسيا على أساس مجموعة حركية دينامية من الملامح والعلاقات، وهي في تفاعل

(12) سيبولا 1965.

(13) قام هويسون 2004 بالتساؤل عن هذه الميزة، ولكن علينا أن نعلم نجاح «توسع أوروبة» لا في الأمريكيتين ولكن نجاحها على وجه الخصوص في الشرق حيث وقفت ضد الإنجازات الهندية والصينية في هذه المنطقة. انظر أيضاً إيزينشتاين 1979.

مستمر ومتعدد، وخصوصاً المرتبطة بالنشاط («الرأسمالي») التجاري الذي تبادل الفكر مثلما تبادل المنتجات. وبهذه الطريقة فإننا نستطيع أن نفهم التطور المجتمعي في إطار أوسع، وذلك بوصفه تفاعلياً وتطورياً بالمعنى الاجتماعي لا على أساس أنه يتابع يتقرر بشكل إيديولوجي من أحداث أوروبية محضة.

ثالثاً، لقد كان التاريخ الإنساني محكوماً بأصناف مثل «الإقطاع» و«الرأسمالية» وهي التي اقترحها المؤرخون، المحترفون منهم والهواة، مع كون أوروبية في الأذهان. أي، لقد تم بشكل تفصيلي وضع تقسيم «تقدمي» للمراحل الزمنية من أجل الاستخدام الداخلي على خلفية مُحرك أوروبية الخاص⁽¹⁴⁾. ولذلك ليس هناك أي صعوبة في إظهار أن الإقطاع هو جوهرياً أوروبي، على الرغم من أن بعض العلماء من أمثال كولبورن قد قاموا بمحاولات في المدخل المقارن، بادئين دائماً من قاعدتهم الأوروبية الغربية وعائدين إليها. وليست هذه هي الطريقة التي يجب أن تعمل بها المقارنة من ناحية علم الاجتماع. وكما سبق أن اقترحت، فيجب على المرء أن يبدأ بملامح من مثل امتلاك الأرض المعتمد على الغير وأن يبني شبكة من خصائص الأنواع المختلفة.

لقد أظهر فينلي أن من المفيد فائدة أكبر أن تُفحص الاختلافات في المواقف التاريخية باستخدام شبكة، وهذا ما يستخدمه هولفحص الرق، معرفاً العلاقة بين عدد من حالات العبودية، ومن جملتها رق الأرض، وحيازة الأرض بالتملك أو بالأجرة، والتوظيف، لا باستخدام تمييز قاطع كالتمييز بين العبد والحر، مثلاً، وذلك نظراً إلى أن هناك العديد من التدرجات الممكنة⁽¹⁵⁾. وتظهر صعوبة مشابهة مع امتلاك الأرض، وهو امتلاك يصنف في الغالب تصنيفاً فجاً إما بوصفه «ملكية فردية» أو بوصفه «امتلاكاً جمعياً». وفكرة مين Maine عن «التدرج الهرمي للحقوق» متماثلة في الوقت نفسه وموزعة على مستويات مختلفة في المجتمع (شكل من أشكال الشبكة) تمكننا من أن نتجنب مثل هذه المعارضة المضللة. وهي تمكن المرء من أن يفحص المواقف الإنسانية بأسلوب أدق فهماً وأكثر دينامية حركية. وبهذه الطريقة

(14) انظر ماركس وانغلز 1969: 504.

(15) انظر بيون 1970، الصورة في البداية و ص 3. وكذلك بيون 1963 وفيه استخدمت فكرة الشبكة لفهم الظاهرة النفسية.

يستطع المرء أن يحلل التشابهات والاختلافات التي تقوم، لنقل، بين أوروبا الغربية وتركيا، من دون أن نغدو متورطين، قبل الأوان الصحيح، في بيانات فجة مضلّة من نوع: «كان في أوروبا إقطاع، ولم يكن في تركيا». وكما أبان موندي وآخرون، فإن تركيا، بعدد من الطرق، كان لديها نوع ما من الإقطاع الذي كان يشبه الشكل الأوروبي⁽¹⁶⁾. وباستخدام الشبكة يستطيع المرء أن يسأل آتئذ إن كان الاختلاف كافياً حسب ما يظهر لكي يكون قد امتلك العواقب التي تخص التطورات المستقبلية للعالم، والتي كان كثيرون قد افترضوها. ولا يبقى المرء بعد ذلك معالجا لتصورات إفرادية صيغت بطريقة لا تستند إلى المقارنة ولا إلى علم الاجتماع⁽¹⁷⁾.

إن الموقف بخصوص التاريخ الكوني قد تغير تغيراً كبيراً منذ أن اقتربت أنا شخصياً من هذا الموضوع. فقد أصر عدد من المؤلفين، وخصوصاً الجغرافيا بلوت، على التشويهاات التي أسهم بها المؤرخون المتصفون بالمركزية الأوروبية⁽¹⁸⁾. وغير الاقتصادي غنتر فرانك موقفه تغييراً جذرياً عن «التطور» وطلب منا أن نستأنف الشرق، أن نعاود تقويم الشرق⁽¹⁹⁾. وقد أعطى العالم الاختصاصي بالصين بوميرانز خلاصة تتصف بالعلم والمعرفة، ودعاها: التباين الكبير⁽²⁰⁾ بين أوروبا وآسيا، وهو التباين الذي يراه واقعاً عند بداية القرن التاسع عشر فقط، قبل أن توجد تلك القابلية للمقارنة بين المجالات الأساسية. وقد كتب حديثاً عالم العلوم السياسية، هويسون رواية شاملة تسرد ما يدعوه هو الأصول الشرقية للحضارة الغربية، محاولاً بذلك أن يبين أولية الإسهامات الشرقية⁽²¹⁾. ثم هناك بعد ذلك المناقشة المثيرة

(16) موندي 2004.

(17) في الوقت الذي كنت قد تحدثت عن هذا الشكل من المقارنة في علم الاجتماع، كان هناك قلة من علماء الاجتماع قادرة على تنفيذ مقارنة تتعلق بالمؤسسات الإنسانية على مستوى يشمل العالم كله. وما كان هناك علماء إنسان، على الرغم من أن هذا العمل برأبي ينسجم مع عمل إي. آر. راديكليف براون. وكلا الاختصاصين يكون في كثير من الأحيان مغلقاً على المقارنات بين الشرق والغرب من نوع مشكوك فيه. وربما كانت مدرسة دوركهام عن حويلات علم الاجتماع هي التي وصلت إلى أقرب ما يكون من إنجاز برنامج مرض.

(18) بلوت 1993، 2000.

(19) فرانك 1998.

(20) بوميرانز 2000.

للإعجاب التي قدمها فيرنانديز - أرميستو عن الدول الكبيرة من أوراسيا، وعاملها بوصفها متساوية، طوال الألف الأخيرة من الأعوام⁽²²⁾. وإضافة إلى ما تقدم، فإن عدداً متزايداً من علماء عصر النهضة، من أمثال المؤرخة المعمارية ديورا هوارد والمؤرخ الأدبي جيرى بروتون، قد شددوا على الدور المهم الذي لعبه الشرق الأدنى في حث أوروبا⁽²³⁾، تماماً مثلما قام عدد من مؤرخي العلوم والتقانة بلفت الانتباه إلى الإسهام الشرقي الضخم في الإنجازات اللاحقة التي حققها الغرب⁽²⁴⁾.

وهذا في الخاص هو أن أبين كيف أن أوروبا لم تهمل فقط أو تستهين بتاريخ بقية العالم وحسب، وهو الأمر الذي كانت عاقبته أن أوروبا أساءت تفسير تاريخها الخاص بها، بل فرضت أيضاً تصوراتها التاريخية ومرآتها التاريخية التي أدت إلى زيادة سوء فهمنا لآسيا بطريقة مهمة من أجل المستقبل، مثلما هي مهمة من أجل الماضي. ولست أسعى إلى إعادة كتابة تاريخ كتلة أرض أوراسيا، ولكنني مهتم بتصحيح الطريقة التي ننظر بها إلى تطور أرض أوراسيا من الأزمنة المسماة بالتقليدية الكلاسيكية، وأن أربط في الوقت نفسه أوراسيا مع بقية العالم، في محاولة أبين فيها أنه كان من المثير أن نعيد توجيه مناقشة تاريخ العالم على وجه العموم. لقد حددت مناقشتي بالعالم القديم وبإفريقية. وقام آخرون، وخصوصاً آدمز⁽²⁵⁾، بمقارنة العالم القديم بالعالم الجديد، فيما يختص، على سبيل المثال، بالتحضير. ومثل هذه المقارنة سوف تثير قضايا أخرى، مثل - تجارتهم واتصالاتهم في تطور «الحضارة»، ولكنها تتطلب بشكل واضح تشديداً أكبر على التطور الاجتماعي الداخلي لا الانتشار التجاري أو غيره، الذي له نتائج مهمة بالنسبة إلى أي نظرية للتطور.

وكانت غاياتي العامة شبيهة بغاية بيتر بيرك في معالجته لعصر النهضة، ماعدا أنني بدأت من المرحلة الكلاسيكية. فهو يكتب ليقول: «أنا أسعى إلى أن أعاد فحص السرد الكبير عن صعود الحضارة الغربية» الذي يصفه بأنه «الرواية الظاهرة

(22) فيرنانديز - أرميستو 1995.

(23) هوارد 2000، بروتون 2002.

(24) للتفاصيل انظر غودي 2003.

(25) للتفاصيل انظر غودي 2003.

للإنجاز الغربي بدءاً من الإغريق فصاعداً، والذي يشكل فيه عصر النهضة حلقة في سلسلة تشتمل على الإصلاح الديني، والثورة العلمية، والتنوير، والثورة الصناعية، وهكذا⁽²⁶⁾. وفي مراجعة بيرك للبحث الحديث عن عصر النهضة يحاول أن «ينظر إلى ثقافة أوروبا الغربية بوصفها ثقافة واحدة بين أخريات - متعايشة ومتفاعلة مع جيرانها، وعلى الخصوص بيزنطة والإسلام، وكلاهما كان يمتلك «نهضته» الخاصة به من المرحلة الكلاسيكية لتاريخ قدماء الإغريق والرومان».

ويمكن أن ينقسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام. القسم الأول منه يفحص صدقية التصور الأوروبي من نوع معادل للإنسان عند العرب، سلسلة نسب اجتماعي ثقافي، يصعد من المرحلة الكلاسيكية، ويتقدم إلى الرأسمالية عبر الإقطاع، واضعاً جانباً آسيا بوصفها «استثنائية»، أو «استبدادية»، أو متخلفة. والقسم الثاني من الكتاب يفحص أعمال ثلاثة من كبار علماء التاريخ، وجميعهم مؤثرون تأثيراً شديداً، وقاموا بمحاولة لرؤية أوروبا في علاقة مع العالم، ولكنهم مع ذلك يمنحون الامتياز لهذا الخط الحصري المفترض للتطور، وهم، نيدهام، وهو الذي أظهر المنزلة غير العادية للعلم الصيني، وعالم الاجتماع إلياس الذي رأى أصل «العملية التمدنية» في أوروبا في عصر النهضة، والمؤرخ الكبير للبحر الأبيض المتوسط، برودل، الذي ناقش أصول الرأسمالية. وأنا أقوم بذلك لأسجل نقطة، وهي أن معظم المؤرخين، ومن جملتهم المؤرخون البارزون، الذين يعبرون بلا شك عن رعب من التاريخ الغائي أو المركزي الأوروبي، قد يقعون في هذا الشّرك. والقسم الأخير من الكتاب ينظر إلى الزعم الذي ادعاه كثيرون من الأوروبيين، من العلماء والناس العاديين، بأنهم كانوا حراساً لمؤسسات معينة هي موضع تقدير، مثل النسخة الخاصة من البلدة، والجامعة، والديمقراطية نفسها، وحراساً لقيم معينة، مثل الفردية، بالإضافة إلى عواطف معينة كذلك مثل الحب (أو الحب الرومانسي).

تثار الشكاوى أحياناً من أن أولئك الناقدين لرؤية المركزية الأوروبية وإطارها كثيراً ما يتحدثون بنبرة أصواتهم في أثناء تعليقاتهم. لقد حاولت أن أتجنب تلك

النبرة من الصوت، وأن أركز على المعالجة الواقعية الناجمة عن مناقشاتي السابقة. ولكن الأصوات في الجانب الآخر هي في الغالب مهيمنة، ووثقة من نفسها جداً، إلى درجة يمكن معها أن نُعذر في رفع أصواتنا.



القسم الأول

سلسلة نسب اجتماعية - ثقافية

الفصل الأول

من سرق ماذا؟ الزمان والمكان

منذ بداية القرن التاسع عشر، كان بناء تاريخ العالم واقعاً تحت هيمنة أوروبا الغربية، وذلك تبعاً لوجودهم في بقية العالم نتيجة للفرز الاستعماري وللثورة الصناعية. لقد كان هناك تواريخ جزئية للعالم (كلها جزئية في درجة ما) في الحضارات الأخرى، العربية، والهندية، والصينية، وفي الحقيقة فإن ثقافات قليلة هي التي تفتقر إلى فكرة عن ماضيها الخاص في علاقته مع ماضي الآخرين، مهما تكن الفكرة بسيطة، على الرغم من أن الكثيرين من المراقبين يضعون هذه الروايات تحت عنوان الأسطورة لا التاريخ. والذي ميز الجهود الأوروبية، كما في المجتمعات البسيط جداً هو النزوع إلى فرض قصة الأوروبيين الخاصة على العالم الأرحب، تبعاً للميل إلى مركزية عرقية إثنية تبرز بوصفها امتداداً لدافع ذاتي المركزية على أساس تصور إنساني كبير المدى، والقدرة على فعل ذلك راجعة إلى هيمنة أوروبا هيمنة الأمر الواقع في الكثير من أجزاء العالم. وأنا أرى العالم بعيني بالضرورة، لا بعيون الآخر. وكما سبق أن قلت في المقدمة، فأنا على وعي تام بأن اتجاهات معاكسة بخصوص تاريخ العالم قد برزت في الأزمنة الحديثة⁽¹⁾. ولكن تلك الحركة في رأيي لم تتابع إلى البعد الكافي في الاتجاه النظري، وخصوصاً فيما يتعلق بالمرحلة العريضة التي تم تصور تاريخ العالم فيها.

إن وجود موقف نقدي أشد نقداً أمر ضروري لمواجهة الطبيعة العرقية الإثنية المركزية المحتومة لأي محاولة لوصف العالم، ماضياً أو حاضراً. وهذا يعني أولاً أن يكون الموقف النقدي موقفاً مرتاباً بزعم الغرب، وفي الحقيقة بأي زعم يأتي من أوروبا (أو في الحقيقة من آسيا)، بأنها قد اخترعت أنشطة وقيماً من مثل الديمقراطية أو

(1) انظر على وجه الخصوص المناقشة الأولية في كتاب سي. إيه. بيلاي: ولادة العالم الحديث

الحرية. وثانياً فإنه يعني النظر إلى التاريخ من الأدنى إلى الأعلى لا من القمة (أو من الحاضر) إلى الأسفل. وثالثاً إنه يعني إعطاء وزن كاف للماضي غير الأوروبي. ورابعاً، إنه يتطلب وعياً بحقيقة أن عماد التاريخ، ومن جملته علم دراسة التاريخ ونظرياته ومناهجه، وموقع الأحداث في الزمان وفي المكان، متغير، ويخضع للبناء الاجتماعي، ومن هنا فهو يخضع للتغيير. ولذلك فهو لا يتكون من أصناف ثابتة تتبع من العالم في الشكل الذي تكون فيه حاضرة للوعي الغربي المتصل بعلم دراسة التاريخ ونظرياته ومناهجه.

إن الأبعاد الحالية لكل من الزمان والمكان قد وضعها الغرب. وكان ذلك بسبب أن التوسع في كل أنحاء العالم تطلب حفظ الوقت والخرائط التي وفرت إطار التاريخ، مثلما وفرت إطار الجغرافية كذلك. وكل المجتمعات، طبعاً، امتلكت بعض التصورات عن المكان والزمان اللازمة لتنظيم حياتهم اليومية حولها. وصارت هذه التصورات أكثر تفصيلاً (وأكثر دقة) مع مجيء المعرفة وتعلم القراءة والكتابة التي وفرت أسواقاً للصور لكلا البعدين معاً. وإن الاختراع المبكر الأسبق للكتابة في أوراسيا هو الذي أعطى مجتمعاتها الكبيرة ميزات لا يستهان بها في حساب الزمان، وفي إبداع وتطوير الخرائط مقارنة بإفريقية الشفوية، على سبيل المثال، لا بعض الحقيقة الموروثة عن الطريق التي نُظِم فيها العالم فيما يتعلق بالمكان والزمان.

الزمان

كان الزمان في الثقافات الشفهية يحسب وفقاً للوقائع الطبيعية، والتقدم اليومي للشمس في خلال النهار والليل، وموقعها في السماء، ووجوه القمر، ومرور الفصول. وما كان غائباً هو وجود أي حساب رقمي لمرور السنين، وهو الحساب الذي كان يتطلب فكرة وجود نقطة بداية ثابتة، لعصر. وهذا ما جاء مع استخدام الكتابة فقط.

إن حساب الزمن نفسه في الماضي، وفي الحاضر أيضاً، قد جرى امتلاكه من الغرب. فالتواريخ التي يعتمد عليها التاريخ تقاس قبل ولادة المسيح وبعد ولادته (قبل المسيح، وبعد المسيح، أو قبل العصر العام، والعصر العام لنكون أكثر دقة من الناحية

السياسية). والاعتراف بالعصور الأخرى، المتصلة بالعام الجديد في الهجري، أو العبري أو الصيني، يلقي به إلى هوامش المعرفة التاريخية والاستخدام العالمي. وأحد وجوه هذه السرقة للزمان داخل هذه العصور كان طبعاً تصورات القرن والألفية نفسها، وهي مرة أخرى تصورات من الثقافات المكتوبة. ويشمل مؤلف الكتاب الواسع المدى عن هذه التصورات الأخيرة⁽²⁾، في دراساته الواسعة تاريخ الإسلام، والهند، والصين، وإفريقية، والأمريكيتين. لقد كتب تاريخاً للعالم «لألفيتنا»، التي كان نصفها الأخير «لنا» بمعنى الهيمنة الغربية، وعلى خلاف مؤرخين كثيرين، فهو لا يرى هذه الهيمنة بوصفها متجذرة في الثقافة الغربية، ويمكن لقيادة العالم أن تنتقل مرة أخرى بسهولة إلى آسيا مثلما انتقلت في السابق من آسيا إلى الغرب. ومع ذلك فإطار العمل بالنسبة إلى النقاش مطروح بشكل حتمي على أساس العقود، والقرون، والألفية من التقويم المسيحي. والشرق في الغالب ومثله المركز يمتلك ألفية أخرى في ذهنه.

إن احتكار الزمان يحدث لا مع العصر الشامل للجميع على وجه الحصر فقط، والذي تحدد بميلاد المسيح، بل مع الحسابات اليومية أيضاً للسنين، وللشهور، وللأسابيع. والسنة نفسها هي تقسيم تعسفي من بعض الوجوه. ونحن نستخدم الدورة الفلكية، ونستخدم آخرون تتابع اثنتي عشرة مرحلة قمرية. إنه اختيار لنوع تقليدي تقريباً. وفي كلا النظامين تكون بداية العام، أي، العام الجديد، بداية تحكمية تماماً. ليس هناك، في الحقيقة، شيء «منطقي» بشأن العام الفلكي الذي يستخدمه الأوروبيون أكثر مما هناك بشأن الحساب القمري للبلدان الإسلامية والبوذية. والأمر نفسه مع التقسيم الأوروبي إلى شهور. والاختيار هو بين سنوات تحكمية أو شهور تحكمية. وشهورنا لا علاقة لها ولو قليلة مع القمر، وفي الحقيقة إن أشهر الإسلام القمرية أكثر «منطقاً» بالتأكيد. وهناك مشكلة لكل نظام تقويم متصل بدمج السنوات النجمية أو الفصلية مع الشهور القمرية. وفي الإسلام يكيف العام مع الشهور، وفي المسيحية يقوم العكس. وفي الثقافات الشفهية فإن العد الفصلي والعد القمري كليهما يستطيع أن يعمل مستقلاً، ولكن الكتابة تجبر على نوع من الحل الوسط.

(2) فيرنانديز - أرميستو 1995.

والأسبوع المكون من سبعة أيام هو أكثر وحدة عشوائية من الوحدات كلها. ويجد المرء في إفريقية المعادل «لأسبوع» من ثلاثة أيام، أو أربعة، أو خمسة، أو ستة، مع وجود أسواق لتتناسب معها. وفي الصين كان الأسبوع عشرة أيام. فالمجتمعات شعرت بالحاجة إلى بعض التقسيم المنتظم الذي يكون أصغر من الشهر من أجل الأنشطة الدورية المتكررة مثل الأسواق المحلية، بوصفها متميزة عن المعارض السنوية. ومدة هذه الوحدات تقليدية بشكل كامل. وفكرة اليوم والليلة تتناسب بوضوح مع خبرتنا كل يوم ولكن مرة أخرى فإن المزيد من التقسيم الفرعي إلى ساعات ودقائق لا يوجد إلا على ساعاتنا وفي عقولنا، إنها عشوائية تماماً⁽³⁾.

وجميع الطرق المختلفة لحساب الزمان في المجتمعات المتعلمة كان لها بشكل أساسي إطار ديني، وهي طرق تطرح نقطتها المرجعية حياة النبي، أو المصلح، أو خلق العالم. والنقاط المرجعية هذه استمرت لتكون ذات علاقة مع طرق الحساب المسيحية التي صارت، نتيجة أعمال الغزو، والاستعمار، والهيمنة العالمية، لا نقاطاً مرجعية للغرب فقط بل للعالم، فالأيام السبعة للأسبوع، ويوم الأحد يوم العطلة، والاحتفالات السنوية لعيد ميلاد المسيح، وعيد الفصح، والهالوين هي الآن احتفالات عالمية⁽⁴⁾. وقد حدث هذا على الرغم من أن موقفاً علمانياً واسع الانتشار قد تطور في العديد من السياقات في الغرب، مثل - إزالة الغموض عن العالم على يد ويبر، ورفض فريزر للسحر - وهو الموقف الذي يؤثر الآن على كثير من بقية الكرة الأرضية.

استمرار علاقة الدين في الحياة اليومية يؤدي في الغالب إلى سوء فهم من المراقبين ومن المشاركين على حد سواء. فالكثيرون من الأوروبيين يرون مجتمعاتهم بوصفها مجتمعات علمانية ويرون مؤسساتهم بوصفها مؤسسات لا تميز بين دين وآخر. فغطاء رأس المسلمة والغطاء اليهودي للرأس قد يكون مسموحاً به (أو غير مسموح به) في المدارس، والخدمات غير الطائفية قد تكون هي القاعدة، والدراسات الدينية تحاول أن تكون دراسات مقارنة. ونحن في العلوم، نفكر بحرية التساؤل عن العالم وعن كل محتوياته بوصف هذا التساؤل شرطاً لوجود العلوم. والأديان مثل الإسلام في الجهة

الأخرى تتعرض للنقد غالباً لأنها تحجز حدود المعرفة^(٥)، على الرغم من أن الإسلام امتلك اتجاهاً عقلانياً⁽⁴⁾. ومع ذلك فإن أكثر اقتصادات العالم تقدماً، من الناحية الاقتصادية والعلمية، هو اقتصاد متسم بقدر مفرط من الأصولية الدينية وبارتباط عميق بتقويمه الزمني الديني.

إن النماذج الدينية لبناء العالم تنتشر لتتفد في كل مظهر من مظاهر الفكر إلى مدى كبير تستمر فيه آثار تلك النماذج في تقرير تصورنا للعالم، على الرغم من أنها نماذج مهجورة. فالأصناف المكانية والزمانية، التي بدأت في أصلها في السرديات الدينية، هي إلى حد كبير تقارير أساسية ومنتشرة تحدد تفاعلنا مع العالم إلى درجة كبيرة نميل معها إلى نسيان طبيعتها التقليدية. ومع ذلك، فعلى المستوى المجتمعي يبدو أن التعايش مع الجمع بين النقيضين بشأن الدين هو ملمح عام للمجتمعات الإنسانية. والارتياح وما يصل حتى إلى اللادرية بشأن الدين هما ملمحان متكررا الحدوث، في المجتمعات قبل المتعلمة أيضاً. وفي المجتمعات المتعلمة⁽⁵⁾ نتجت مثل هذه المواقف أحياناً في مراحل فكر المذهب الإنساني، كما يصف زفراني ذلك بالنسبة إلى الثقافة الهسبانية المغربية في العصر الذهبي من القرن الثاني عشر، وكما يصف آخرون ذلك بالنسبة إلى المسيحية في مرحلة القرون الوسطى. وحدثت تغيرات أكثر جذرية راديكالية من هذا النوع مع عصر النهضة الإيطالية من القرن الخامس عشر وإحياء التعليم التقليدي الكلاسيكي (وهو وثني بشكل أساسي، على الرغم من أنه كُيف مع المسيحية في حالات عديدة، كما تخيل بنزارك). والمذهب الإنساني المشترك، الكلاسيكي والعلماني معاً، أدى إلى الإصلاح الديني وإلى ترك سلطة الكنيسة الموجودة، على الرغم من أن ذلك لم يؤد طبعاً إلى الحلول مكانها واستبدال غيرها بها. ولكن كلا التطورين شجع على التحرر الجزئي لإطار المعرفة عن العالم ومن ثم عن البحث العلمي في المعنى العريض.

ومن البداية حتى هذه النقطة من الزمان، امتلكت الصين، وهو أمر قابل للجدال، أعظم نجاح في هذا الميدان، في سياق لم يكن فيه هناك مؤسسة دينية مهيمنة واحدة،

(٥) هذا ليس صحيحاً، بل إن الإسلام هو الذي فتح أفقاً للمعرفة. (المراجع).

(4) المقدسي 1981: 2.

(5) غودي 1998.

ولذلك فإن تطور المعرفة العلمانية، الذي سمح باختبار المعلومات الموجودة وإعادة تقويمها، لم يكن معوقاً بالطريقة التي حدثت في الغالب مع المسيحية والإسلام. ومهما يكن التعايش مع الجمع بين النقيضين بشأن الدين، فإن تعايش العلمي مع الغيبي (فوق الطبيعة) يبقى ملمحاً من ملامح المجتمعات الحديثة، على الرغم من أن الخلط اليوم خلط مختلف بالتأكيد والمجتمعات أكثر انقساماً بين «المؤمنين» و«غير المؤمنين»، ومنذ عصر التنوير يمتلك غير المؤمنين مكانة مماثلة أو أكثر اعتماداً على المؤسسات. وكلا الجانبين على كل حال ما زال منغلِقاً في مفاهيم دينية محددة للزمان وصلت فيه الأفكار الغربية إلى الهيمنة على عالم متعدد الثقافات، ومتعدد الأديان.

ونعود إلى قياس الزمان، فالساعات الآلات، التي كانت خاصة بالثقافات المتعلمة، كانت على ما يبدو إسهاماً مهماً لقياس الزمان. لقد وجدت الساعات الآلات في العالم القديم في شكل المزولة أو الساعة الشمسية وساعة الماء. واستخدم رهبان القرون الوسطى الشموع لتسجيل مرور الساعات الزمنية. واستخدمت أدوات ميكانيكية آلية في الصين القديمة. ولكن اختراع آلية محور الدوران والمنظم للحركة، وهو الذي أعطى صوت تك - توك وضبط عدم لف النابض، أي، آلة حركة عمل الساعة الكبيرة، كان اكتشافاً أوروبياً من القرن الرابع عشر. وقد وجدت آليات ضبط انفلات أخرى لمعايرة ضبط حركة الساعة في الصين من العام 725 إضافة إلى ساعات آلية⁽⁵⁾، ولكن هذه الآليات الأخيرة لم تكن متطورة مثلما صارت فيما بعد في الغرب⁽⁶⁾. وعمل آلة الساعة، الذي صار بالنسبة إلى بعض الفلاسفة نموذجاً لتنظيم الكون، صار في نهاية المطاف مندمجاً في ساعات يد محمولة جعلت من السهل للأفراد أن «يحفظوا الزمان». وقاد هذا العمل أيضاً إلى احتقارهم المطلق للشعب وللثقافات التي لم تكن تستطيع أن تقيس الزمان وتحفظه، والتي اتبعت «الزمان الإفريقي»، على سبيل المثال، ولذلك لم تكن تستطيع أن تتسجم مع مطالب التوظيف المنتظم الذي لم يتطلبه العمل

(*) سبق المسلمون غيرهم في اختراع الساعة، فقد اخترعوها في خلافة هارون الرشيد الذي أمدى واحدة منها إلى حاكم فرنسا آنذاك شارلمان الذي ذهل حين رآها، وتصور أنها شيء من السحر. (المراجع).

(6) نيهام 2004: 14. وهو يقترح أن الإصرار على خصوصية اختراع آلية محور الدوران والمنظم للحركة هو وجه من إنقاذ ماء الوجه الأوروبي في هذه المنطقة، ومن إعادة تحديد مشكلة الأصول لصالح الأوروبيين، مثلما هي الحال في الإبرة المغناطيسية ودقة التوجيه المحورية. (ص 73).

في المصنع فقط بل تطلبت أي منظمات على نطاق واسع أيضاً. لم يكونوا مهئين من أجل «الاستعداد» ومن أجل «رقيق الأجرة» من التاسعة إلى الخامسة.

في رسالة كتبت في العام 1554، ووصف فيها سفير الإمبراطور فيردناند لدى السلطان التركي، غيسلين دو بسبيك، وصف رحلته من فينا إلى إسطنبول. وهو يعلق على التنغيص الناجم عن أنه كان يوقظ من طرف أدلائه الأتراك في منتصف الليل لأنهم لم يكونوا «يعرفون توقيت الزمان» (وهو يزعم أيضاً أنهم لا يعلمون المسافات، ولكن ذلك أيضاً كان غير صحيح). إنهم وعوا الزمان وحددوا توقيت الزمان، ولكن عن طريق الدعوة إلى الصلاة من المؤذن خمس مرات في اليوم، وهو ما كان طبعاً غير مفيد في الليل، كانت هناك المشكلة نفسها مع المزولة أو الساعة الشمسية، في الوقت الذي كانت فيه الساعة المائية حساسة وعرضة للعطب وقلما كانت قابلة للحمل. إن الساعة الميكانيكية، كما رأينا، كانت إلى حد كبير اختراعاً أوروبياً ولكنها بالتأكيد لم تكن كلها اختراعاً أوروبياً، وقد سافرت ببطء، وأُخذت إلى الصين مع الرهبان اليسوعيين في مسيرة التنصير، وصارت واسعة الانتشار في الشرق الأدنى في القرن السادس عشر فقط. ولكنها حتى ذلك الوقت لم تظهر هناك في الأماكن العامة لأن وجودها قد يبدو مهدداً لتحديد توقيت الزمان بأذان المؤذن. ولاحظ بسبيك أن هذا البطء في التكيف لم يكن بسبب عدم الرغبة العامة في التجديد كما طرح بعضهم: «ما من أمة أظهرت تردداً أقل لتبني اختراعات الآخرين المفيدة، وعلى سبيل المثال فهم امتلكوا لاستخدامهم الخاص المدافع الصغيرة والكبيرة (وفي الحقيقة، وهو أمر موضع جدال، هو اكتشاف صيني) واكتشافات عديدة أخرى من اكتشافاتنا. ولكنهم على كل حال، لم يكونوا قادرين أبداً على أن يقنعوا أنفسهم بالكتب المطبوعة ونصب الساعات في الأماكن العامة⁽⁷⁾.

والقسم الأول من هذا الاقتباس يشير إلى أننا هنا بعيدون جداً عن الثقافة الثابتة، الثقافة الشرقية غير المحددة التي طرحها أوروبيون عديدون والتي تناقشها بتطويل أكبر في الفصل الرابع. ومع ذلك، فإن ذلك الرفض للطباعة أثبت أنه مهم جداً على الأمد الطويل، فيما يخص قياس الزمان وتوزيع المعلومات المكتوبة معاً. فكل الأمرين

كان مركزياً في تطور ما صار يعرف لاحقاً باسم الثورة العلمية أو ولادة «العلم الحديث» - إن تطبيقهم الانتقائي لتقانة الاتصالات أعاق التقدم بعد نقطة معينة في الزمان، ولكن هذا بعيد عن العجز الكامل عن قياس الزمان، أو الجهل فيما يخص إمكانية قياسه وقيمه. وإضافة إلى ما تقدم فإن هذا التردد أقل تبريراً (وهو نفسه ظاهرة متأخرة نسبياً) للرأي القائل إن الطرق الأوروبية لقياس الزمان والتقسيم الأوروبي للمراحل الزمنية هي أعمال «صحيحة» أكثر، وهي أفضل من أعمال الآخرين.

وهناك مظهر آخر أكثر عموماً بالنسبة إلى الاستيلاء على الزمان وذلك هو توصيف خصائص التصور الغربي للزمان بأنه تصور خطي وللزمان الشرقي بأنه تصور دائري. بل إن العلامة الكبير المتخصص في الصين جوزيف نيدهام، الذي فعل الكثير جداً لإعادة تأهيل العلم الصيني، قدم هذا التعريف في إسهام مهم في الموضوع⁽⁸⁾. وفي رأيه أنه كان وصفاً من نوع التعميم المفرط الذي ناقض تناقضاً خاطئاً الثقافات وإمكاناتها بأسلوب مطلق، قاطع، يصل إلى أسلوب مذهب الأسس الجوهرية. صحيح أنه في الصين، باستثناء حسابات العصور الطويلة الأمد، هناك حساب دائري قصير الأمد للسنوات، وبموجب هذا الحساب يدور اسم («عام القرد») بطريقة منتظمة. وليس هناك أي شيء على وجه الدقة شبيه بذلك في التقويم الغربي فيما وراء مستوى الشهور، التي تعيد نفسها، وفي الفلك تستند على فلك البروج الكلدانية الذي يرسم خريطة الفضاء السماوي، وفيه تكتسب هذه الشهور أهمية مشابهة لها علاقة بدراسة الشخصية كما في السنوات الصينية. وعلى كل حال، يجب أن تكون المسألة هي أنه بالنسبة إلى الثقافات ومن جملتها الثقافات الشفهية المحضة نفسها التي يكون فيها حساب الوقت أبسط حتماً، فإن المرء يجد في كل مكان حسابات للزمان الخطي والدائري معاً. والحساب الخطي جزء أصيل من تواريخ الحياة، وهو ينتقل بثبات من الميلاذ إلى الممات. ومع الزمان «الكوني» هناك ميل أكبر إلى الدائرية، نظراً إلى أن تلك هي الكيفية التي يتلوه فيها النهار الليل، والقمر يتلو القمر. وأي فكرة عن الحساب الحصري الذي يجب أن يحسب في نمط خطي وليس دائرياً هي فكرة خاطئة وتعكس تصورنا لغرب متقدم، يتطلع قدماً وتصورنا لشرق ثابت، ينظر إلى الخلف.

المكان

تصورات المكان أيضاً جاءت لاحقة للتعريفات الأوروبية. وهي أيضاً متأثرة تأثراً كبيراً بالاستخدامات التي لم تأت من التعليم بقدر ما أتت من التمثيل بالصورة، الذي تطور جنباً إلى جنب مع الكتابة. كل الشعوب طبعاً تمتلك بعض المعرفة المكانية عن العالم الذي تعيش فيه، وعن العالم من حولهم وعن السماء من فوقهم، ولكن التمثيل بالصورة يأخذ خطوة مهمة جداً إلى الأمام في كونه قادراً على رسم خريطة رسماً أكثر دقة، وأكثر موضوعية، وأكثر إبداعاً، نظراً إلى أن المرء الآن يستطيع أن يدرس أراضٍ غير معروفة للقارئ.

والقارات نفسها ليست تقريباً أفكاراً غريبة حصرياً، لأنها تعرض نفسها بدهياً للتحليل بوصفها كيانات متميزة، باستثناء التقسيم العشوائي بين أوروبا وآسيا. فمن الناحية الجغرافية، تشكل أوروبا وآسيا متصلاً، هو أوراسيا، وقد وضع الإغريق تمييزاً بين شاطئ واحد للبحر المتوسط على البوسفور وبين الشاطئ الآخر له. وعلى الرغم من أنهم أسسوا مستعمرات في آسيا الصغرى منذ المرحلة الزمنية البدائية القديمة Archaic، فقد كانت آسيا مع ذلك هي بالتحديد التي تعتبر الآخر التاريخي في معظم السياقات، وكانت هي وطن الأديان الغربية والشعوب الغربية. ولاحقاً قامت الأديان «العالمية» وأتباعها، وهم طامحون إلى الهيمنة على المكان وعلى الزمان كذلك، وقامت فوق ذلك بمحاولة لتعريف أوروبا الجديدة بشكل رسمي بتعايير مسيحية، على الرغم من تاريخ اتصالاتها مع أتباع الإسلام واليهودية في تلك القارة، وبالرغم من الحقيقة، من وجود أولئك الأتباع فيها⁽⁹⁾، وعلى الرغم من الإصرار الذي يضعه الأوروبيون المعاصرون (خلفاً للآخرين) في الغالب على الموقف العلماني، وعلى موقف العامة نحو العالم. وفي هذه الأثناء تدق ساعة السنين وفق إيقاع مسيحي على نحو متميز، ومثله أيضاً يُصور حاضر أوروبا وماضيها بوصفه «صعود أوروبا المسيحية»، إذا استخدمنا عنوان تاريخ تريفور - روبر.

ومع ذلك، فإن تصورات المكان لم تكن قد تأثرت بالدين إلى الحد نفسه تماماً الذي تأثر به الزمان. فموقع المدن المقدسة، على كل حال، مثل مكة والقدس ضبط لا تنظيم الأماكن فقط واتجاه العبادة، وإنما ضبط أيضاً حياة الكثيرين من الناس الذين يعموا شطر هذه الأماكن المقدسة كي يؤديوا الحج إليها. إن دور الحج في الإسلام، وهو واحد من الأركان الخمسة، دور معروف معرفة جيدة، وهو يؤثر في العديد من أجزاء العالم. ولكن من وقت مبكر أيضاً كان المسيحيون مشدودين إلى القيام برحلات الحج إلى القدس وكانت الحرية في القيام بمثل هذه الرحلات هي أحد الأسباب الكامنة خلف غزو الأوروبيين للشرق الأدنى اعتباراً من القرن الثالث عشر* والمعروف باسم الحروب الصليبية. وكانت القدس أيضاً قطباً قوياً للارتباط من أجل عودة اليهود طوال القرون الوسطى ولكن ذلك كان أكثر على وجه الخصوص مع نمو الصهيونية واللاسامية العنيفة من نهاية القرن التاسع عشر. وتلك المناقشة حول المكان، وحول إسرائيل، بوصفها وطناً، التي قادت في النهاية إلى العودة الجماعية لليهود إلى فلسطين، مدعومة دعماً قوياً من بعض القوى الغربية، أدت في النتيجة إلى التوتر، والنزاع، والحروب التي جرفت بالنيران الكثيفة شرقي البحر الأبيض المتوسط في السنوات الأخيرة.

وفي الوقت نفسه، يُنظر إلى مرابطة قوات غربية في منطقة الشرق الأوسط بوصفه أحد أسباب صعود الروح العسكرية الإسلامية في هذه المنطقة. وفي هذه الطريقة، فإن الدين «يرسم خريطة» العالم لنا بطرق عشوائية من بعض الوجوه. ولكن رسم الخرائط هذا يكتسب معاني قوية تتعلق بالهوية في أثناء سير الأحداث. إن الدافع الديني الأولي قد يختفي، ولكن الجغرافية الداخلية التي يولدها تبقى، وهي «تُطَبَّع»، أي تصير طبيعية، وقد تُفرض على الآخرين بوصفها جزءاً من النظام المادي للأشياء نوعاً ما. وكما هي الحال مع الزمان، فإن هذا هو بدقة ما حدث مع كتابة التاريخ حتى هذا اليوم في أوروبا، ولو كان القياس الكلي للمكان مع ذلك أقل تأثراً بالدين من تأثر الزمان به.

ولكن آثار الاستعمار الغربي واضحة. فحين صارت بريطانيا مهيمنة دولياً، دارت إحداثيات المكان حول خط زوال غرينتش في لندن، وجزر الهند الغربية وبشكل رئيس

* (المترجم): هكذا في الأصل ولا يخفى على القارئ الكريم أن الحروب الصليبية بدأت في نهاية القرن الحادي عشر وامتدت حتى القرن الثالث عشر وأكثر.

جزر الهند الشرقية اصطُنعت بناءً على الاهتمامات الأوروبية، إضافةً طبعاً إلى التوجهات الأوروبية، والاستعمار الأوروبي، والتوسع الأوروبي فيما وراء البحار. وإلى حد ما فإن كلاً من الغرب الواقع في الطرف والشرق الواقع في الطرف من أوراسيا لم يكونا في أفضل وضع لتقدير المكان. وكما يشير فيرنانديز - أرميستو⁽¹⁰⁾، فإن الإسلام في النصف الأول من الألفية الحالية شغل موقعاً أكثر مركزية وكان في مكان أفضل ليُقدم رؤية عالمية مدروسة عن الجغرافية، مثلما هي في خريطة الإصطخري للعالم كما يُرى من فارس في منتصف القرن العاشر. كان الإسلام موضوعاً في مكان مركزي للتوسع وللاتصالات معاً، وكان واقعاً في منتصف الطريق بين الصين وبين بلاد المسيحية. ويعلق فيرنانديز - أرميستو أيضاً على التشويهاة التي حدثت نتيجة لتبني منظور ميركاتور لرسم خرائط العالم. فالبلدان الجنوبية مثل الهند تبدو صغيرة في العلاقة مع البلدان الشمالية مثل السويد التي بولغ في حجمها مبالغة كبيرة.

كان ميركاتور (1512 - 1594) واحداً من صناع الخرائط الفليمينغ الذين استفادوا من وصول نسخة من كتاب جغرافية بطليموس إلى فلورنسا، وكانت قد جاءت من القسطنطينية ولكنها كانت قد كتبت في الإسكندرية في القرن الثاني من العصر العام الموافق للعصر المسيحي. وكانت المقالة مترجمة إلى اللاتينية ونشرت في مدينة فيتشنزا، وصارت هي طبعة المعايير للجغرافية الحديثة لأنها وفرت شبكة من الإحداثيات المكانية التي كان يمكن مدها على كل الكرة الأرضية، بخطوط مرقمة من خط الاستواء في حالة خطة العرض، ومن الجزر السعيدة في حالة خط الطول. وقد وصل ذلك العمل في زمن أول دورة حول الكرة الأرضية ومجيء المطبعة، وكلاهما عامل مهم في صنع الخرائط. إن «تشويه المكان» الذي أشرت إليه حدث لأن الأشكال الدائرية أو المدارات كان يجب أن تسطح من أجل الصفحة المطبوعة، والمنظور هو محاولة لمصالحة الجسم الكروي مع السطح المستوي⁽¹¹⁾. ولكن «التشويه» اكتسب ميلاً أوروبياً بشكل محدد هيمن على صناعة الخرائط في كل أنحاء العالم.

(10) فيرنانديز - أرميستو 1995: 110.

(11) كرين 2003.

لقد تم تحديد خط العرض بالنسبة إلى خط الاستواء. ولكن خط الطول فرض مشكلات مختلفة، وذلك بسبب عدم وجود نقطة بداية ثابتة. ومع ذلك فقد كانت الحاجة تدعو إلى مثل تلك النقطة، بسبب المحاولات التي بذلت لحساب الزمان من أجل الملاحة، التي صارت أكثر إلحاحاً مع تطور رحلات المسافات الطويلة المتكررة. وكان البحث الذي أجري في المرصد الملكي في غرينتش قرب لندن، وسهله عمل صانع الساعات، جون هاريسون (1693 - 1776)، الذي صنع ساعة كانت دقيقة على سطح السفن في البحر، قد عنى في نهاية المطاف في العام 1884 أن خط الزوال العشوائي بشكل كامل عند غرينتش قد اختير ليكون القاعدة لحساب خط الطول ولحساب الزمان كذلك (متوسط زمان غرينتش) في كل أنحاء العالم.

إن صنع الخرائط والملاحة شمل حساب المكان السماوي مثلما شمل المكان الأرضي كذلك. ومرة أخرى فإن كل الثقافات تمتلك بعض الرؤية عن السماء من فوقها. ولكن رسم خريطة السماوات كان قد تطور على أيدي البابليين المتعلمين ثم بعد ذلك على أيدي الإغريق والرومان. ومثل هذه المعرفة اختفت في أوروبا في أثناء العصور المظلمة ولكنها استمرت في تلقي الدفع قدماً في العالم الناطق باللغة العربية، وفي فارس، وفي الهند، وفي الصين كذلك، وقد أنتج العالم العربي على وجه الخصوص، باستخدام الرياضيات المعقدة والعديد من ملاحظات الرصد الجديدة، أنتج لوحات ممتازة للنجوم وأنتج آلات فلكية رائعة ممثلة في اصطربلاب محمد خان بن حسن. وكان هذا هو الأساس الذي قامت عليه تقدمات أوروبية إضافية فيما بعد.

إلى حد القرون القربية، لم تشغل أوروبا موقعاً مركزياً في العالم المعروف، على الرغم من أنها شغلت مثل هذا المركز مؤقتاً مع ظهور المرحلة الكلاسيكية. ومنذ عصر النهضة فقط، مع الأنشطة التجارية لقوى البحر الأبيض المتوسط ثم لقوى الأطلسي، بدأت فعلاً أوروبا في الهيمنة على العالم، أولاً بتوسيع تجارتها، ثم من خلال غزو الاستيلاء والاستعمار. وكان توسعها يعني أن أفكارها عن المكان التي تطورت في أثناء مسيرة «عصر الاستكشاف»، وأن أفكارها عن الزمان التي تطورت في سياق المسيحية، فرضت على بقية العالم. ولكن المشكلة المحددة التي يعالجها هذا الكتاب

تقع في منظور أوسع. إنه يعالج الطريقة التي كان قد نُظر فيها إلى التقسيم الأوروبي المحض للمراحل ابتداء من المرحلة الكلاسيكية بوصفه تقسيماً قاطعاً للاتصال مع آسيا ومع عصرها البرونزي الثوري ومؤسساً لخط فريد عديم النظير من التطور يقود من خلال الإقطاع، إلى عصر النهضة، وإلى الإصلاح الديني، وإلى الحكم المطلق، ومن ثمة إلى الرأسمالية، والتصنيع، والتحديث.

التقسيم إلى مراحل زمنية

إن «سرقة التاريخ» ليست فقط سرقة للزمان والمكان، ولكنها احتكار للمراحل التاريخية أيضاً. ويبدو أن معظم المجتمعات تحاول شيئاً من المحاولة لتصنف ماضيها على أساس مراحل مختلفة من الزمان، مراحل واسعة المدى، ومتصلة بالخلق لا إلى الحد المتصل بخلق العالم وإنما بخلق الإنسانية. فالإسكيمو يعتقدون كما يقال أن العالم كان دائماً كما هو⁽¹²⁾، ولكن في الغالبية الساحقة من المجتمعات في اليوم الحاضر لا يجري تصور بني البشر بأنهم السكان الأصليون لكوكب الأرض. وإن شغل بني البشر للأرض له بداية وهي بداية موصوفة بين السكان المحليين لأستراليا بأنها «زمن الحلم». وبين اللوداغا من شمال غانا، يوصف أول رجال ونساء سكنوا «البلد القديم» بأنهم تنغكوريديم Tengkuridem ومع مجيء «اللفة المراثية»، من الكتابة، يبدو أننا نحصل على تقسيم أكثر تفصيلاً للمراحل الزمنية، ونحصل على الاعتقاد بعصر ذهبي سابق أو بالجنة حين كان العالم مكاناً أفضل للعيش فيه، وهو عالم ربما كان على بني البشر أن يتركوه بسبب سلوكهم (الخاطئ)، وهي فكرة معارضة لفكرة التقدم والتحديث. ومرة أخرى تخيل بعضهم تقسيماً للمراحل الزمنية مستنداً إلى التغيرات التي حدثت في طبيعة الأدوات الرئيسة التي استخدمها بنو البشر، سواء كانت من الحجر، أو النحاس، أو البرونز، أو الحديد، وهو تقسيم تقدمي لمراحل عصور الإنسان التي أخذها علماء الآثار الأوروبيون في القرن التاسع عشر بوصفها نموذجاً علمياً.

وفي الأزمنة الحديثة استولت أوربية على الزمان بطريقة أكثر تصميمياً وطبقته على بقية العالم. طبعاً، يجب أن يكون لتاريخ العالم إطار واحد من التسلسل الزمني

إذا أُريد له أن يكون موحداً. ولكن ما حدث هو أن حساب التفاضل والتكامل الدولي هو حساب مسيحي بشكل أساسي، مثلما هما العطلتان الرئيستان المحتفى بهما في الهيئات العالمية مثل الأمم المتحدة، وهما عيد الميلاد وعيد الفصح، وهذه هي الحالة أيضاً بالنسبة إلى الثقافات الشفهية في العالم الثالث الذي لم يكن ملتزماً بحساب التفاضل والتكامل لواحد من الأديان الكبيرة. بعض الاحتكار ضروري في بناء علم شامل، ولنفترض، للفلك مثلاً. والعولة تستلزم قدراً من الشمولية. ولا يستطيع المرء أن يعمل بالتصورات المحلية المحضة. ولكن على الرغم من أن دراسة الفلك كان لها جذورها في مكان آخر، فإن التغيرات في مجتمع المعلومات وخصوصاً في تقانة المعلومات في شكل الكتاب المطبوع (الذي جاء من آسيا، مثله مثل الورق) عَنَت أن البنية المطوّرة لما كان يسمى العلم الحديث هي بنية غربية.

وفي هذه الحالة، كما في حالات أخرى عديدة، فإن العولة قد عَنَت التغريب. والتعميم الشامل هو مشكلة أكبر بكثير في العلوم الاجتماعية، في سياق التقسيم إلى مراحل زمنية. وتصورات التاريخ والعلوم الاجتماعية، مهما يحتمل أن يكافح العلماء بصلاية في سبيل «الموضوعية» الويبرية، هي تصورات مرتبطة بالعالم الذي ولدها ارتباطاً أقرب. وعلى سبيل المثال، فالتعبيران «المرحلة الكلاسيكية» Antiquity و«الإقطاع» قد عُرِّفاً بشكل واضح مع وضع السياق الأوروبي المحض نصب النظر، ومع التنبيه إلى التطور التاريخي المحدد لتلك القارة. إن المشكلات تظهر في التفكير حول تطبيق هذه التصورات على الأزمان الأخرى وعلى الأماكن الأخرى، في الوقت الذي تأتي محدودياتها الحقيقية نفسها إلى المقدمة.

وهكذا فإحدى المشكلات الكبيرة، مع تراكم المعرفة، هي أن نفس المقولات المستخدمة كانت مقولات أوروبية إلى حد كبير، وقد تحدّد الكثير منها أولاً في أثناء التدفق الكبير من النشاط الفكري الذي تلا عودة الإغريق إلى المعرفة وتعلم القراءة والكتابة. في ذلك الحين جرى تنظيم ميادين الفلسفة وميادين التخصصات العلمية مثل علم الحيوان ثم استقرت في أوروبية فيما بعد. وهكذا فإن تاريخ الفلسفة مثلما أُدمج في نظم المعرفة الأوروبية، هو جوهرياً، تاريخ الفلسفة الغربية منذ الإغريق. وفي

السنوات الحديثة أعطى الغربيون بعض الانتباه الهامشي لموضوعات مشابهة في الفكر الصيني، أو الهندي، أو العربي (أي، الفكر المكتوب)⁽¹³⁾. ومع ذلك، فالمجتمعات غير المتعلمة حصلت على انتباه أقل، على الرغم من أننا نجد بعض القضايا «الفلسفية» الأساسية في إنشاد السرديات الرسمية الشفهية، مثل تلك الموجودة في أسطورة باغر الخاصة باللوداغا من غانا الشمالية⁽¹⁴⁾. ولذلك فالفلسفة بالتعريف تقريباً هي موضوع أوروبي. وكما هي الحال مع اللاهوت والأدب، فقد استحضرت إلى الفلسفة مظاهر مقارنة في وقت حديث نوعاً ما بوصفها استرضاء للمصالح الكونية. وفي الواقع الحقيقي مازال التاريخ المقارن إلى حد كبير حُلماً.

وكما رأينا، فقد زعم جيه. نيدهام أن الزمان في الغرب خطّي في حين أنه في الشرق دائري⁽¹⁵⁾. هناك حقيقة محدودة في هذه الملاحظة بالنسبة إلى المجتمعات البسيطة السابقة للتعليم، التي لا تملك إلا معرفة قليلة عن أي «تقدم» للثقافات. في صفوف اللوداغا، كانت الفؤوس من العصر الحجري توجد أحياناً في الحقول، وخصوصاً بعد العواصف المطرية، وتعود في تاريخها إلى مرحلة قبل أن تتوافر مجارف الحديد. وكان الناس ينظرون إليها محلياً بوصفها «فؤوس الله» أو أنها أرسلت من إله المطر. وليس هذا لأن الناس لم يمتلكوا فكرة عن التغيير الثقافي. لقد كانوا يعرفون أن الدجانيّ سبقوهم في العيش في المنطقة وكانوا يستطيعون أن يشيروا إلى أطلال بيوتهم. ولكنهم لم يمتلكوا أي وجهة نظر عن التغيير طويل الأمد من مجتمع كان يستخدم أدوات حجرية إلى مجتمع صار يستخدم مجارف حديدية. في أسطورة ثقافتهم عن باغر⁽¹⁶⁾، ظهر الحديد مع «أول رجال» مثلما ظهرت معظم العناصر الأخرى من ثقافتهم. والحياة لم تتحرك بالطريقة نفسها، على الرغم من أن الاستعمار ومجيء

(13) على سبيل المثال يضم ثي. جيلسون، في فلسفة العصور الوسطى (1997) فصلاً صغيراً عن الفلسفة العربية واليهودية لأنها تؤثر مباشرة على أوروبا (أي الأندلس). وأما بقية العالم فهي إما أنها لا تملك فلسفة أو لا عصور وسطى لها.

(14) غودي 1972 بي، غودي وغانداه 1980، 2003.

(15) نيدهام 1965.

(16) انظر غودي 1972 بي، غودي وغانداه 1980، 2003.

الأوروبيين قد قادهم بالتأكيد إلى دراسة التغير الثقافي وكلمة «تقدم»، المرتبطة غالباً بالتعليم، موجودة في الاستخدام الدارج، والقديم مرفوض بحزم لصالح الجديد. الفكرة الخطية عن الحركة الثقافية هي الفكرة المهيمنة.

ولكن خَطِيئة من نوع ما كانت موجودة من قبل. فالحياة الإنسانية تسير في شكل خطي وعلى الرغم من أن الشهور والسنين تُرى وكأنها تتحرك في طريق دائري، فإن ذلك إلى حد بعيد حاصل بسبب عدم وجود مخطط مكتوب ليحسب به مرور الزمان. مثلما هو تماماً مع ذلك في التصورات الغريبة، فإن دائرية الفصول مدمجة فيها بالتأكيد. ولكن التغير الثقافي يحدث بطريقة أكثر وضوحاً، مع كون كل جيل من السيارات مختلفاً اختلافاً قليلاً و«أفضل» من الجيل السابق. ولدى اللوداغا، تبقى يد المجرفة في الشكل نفسه من جيل إلى الجيل الذي يليه، ولكن التغير قد حدث، وفي مجال كان يعتقد عادة أنه ثابت على وجه الخصوص، و«تقليدي».

الخطية مكوّن من مكونات الفكرة «المتقدمة» عن «التقدم». وقد رأى بعض الناس أن هذه الفكرة خاصة بالغرب، وهي إلى حد ما كذلك، لكونها يمكن أن تعزى إلى سرعة التغير التي حدثت بشكل رئيس في أوروبا منذ عصر النهضة، مثلما تعزى إلى ما يشير إليه جيه. نيدهام وآخرون بوصفه «العلم الحديث». وأنا أود أن أقترح أن بعض أمثال هذه الفكرة صفة مميزة لكل الثقافات المكتوبة مع إدخالها لتقويم ثابت، أي، لرسم خط. ولكن هذا لم يكن، بأي شكل، طريقاً واحداً للتقدم. فمعظم الأديان المكتوبة احتوت على فكرة العصر الذهبي، أو الجنة أو الحديقة الطبيعية، والتي كان على الإنسانية لاحقاً أن تتراجع عنها. مثل هذه الفكرة تضمنت نظرة إلى الخلف مثلما تضمنت في بعض الحالات نظرة إلى الأمام إلى بداية جديدة. وفي الحقيقة يمكن أن توجد في الثقافات الشفهية كذلك فكرة موازية عن السماء⁽¹⁷⁾. وفي الماضي، كان هناك تقسيم واضح للعالم، ونحن نجد، مع مجيء علمانية مهيمنة فقط، بعد عصر التنوير عالماً محكوماً بفكرة التقدم هذه، وهو تقدم لا يتجه نحو غاية معينة بقدر ما يتجه من حالة سابقة للكون نحو شيء ما مختلف، بل هو شيء لم يحلم به أحد، مثل الطائفة، شيء هو وظيفة للمسعى العلمي والإبداع الإنساني.

إن أحد الافتراضات الأساسية للكثير من دراسة علم التاريخ ونظرياته ومناهجه هو أن سهم الزمان يتطابق مع زيادة مكافئة في القيمة ومع الرغبة المستحبة في تنظيم المجتمعات الإنسانية، أي، التقدم. إن التاريخ يتابع للمراحل، وكل منها تسير من مرحلة سابقة وتقود إلى المرحلة التالية، إلى أن تصل في النهاية في الماركسية إلى القمة في الشيوعية. وعلى كل حال، فالتاريخ لا يأخذ بهذا النوع من التفاؤل المتصل بالعهد الألفي قبل مجيء المسيح ليسود العدل والسلام في الأرض بالنسبة إلى قراءة أوروبية مركزية لاتجاه التاريخ - وبالنسبة إلى معظم المؤرخين، فإن لحظة الكتابة موجودة بالقرب من الهدف النهائي لتطور الإنسانية، إن لم تكن متماهية معه. وهكذا، فما نعرفه بوصفه تقدماً هو انعكاس لقيم خاصة جداً بثقافتنا الخاصة بنا، وهي قيم من تاريخ حديث نسبياً. فتحن نتحدث عن تقدمات في العلم، وعن النمو الاقتصادي، وعن الحضارة، وعن الاعتراف بحقوق الإنسان (الديمقراطية، على سبيل المثال). وعلى كل حال، هناك معايير أخرى يمكن أن يقاس التغيير بها، وهي إلى حد معين، معايير حاضرة بوصفها خطابات مضادة في الثقافات وفي ثقافتنا الخاصة في الجملة. وإذا أخذنا مقياساً بيئياً، على سبيل المثال، فإن في مجتمعنا كارثة بانتظار أن تحدث. وإذا كنا نتحدث عن التقدم الروحي (التنوع الرئيس من التقدم في بعض المجتمعات، وإن كان موضع تساؤل في مجتمعنا كذلك) فإن من الممكن أن يقال إننا ذاهبون إلى طور تراجعى. هناك القليل من الدلائل عن التقدم في القيم على مستوى العالم، على الرغم من الافتراضات المناقضة التي تهيم على الغرب.

وأنا هنا مهتم على وجه الخصوص بالتصورات التاريخية الواسعة عن تقدم التاريخ الإنساني وبالطريقة التي جربها الغرب ليفرض محرّكه الخاص به على مسار الأحداث الكونية، ومهتم بسوء التفاهم الذي تسبب ذلك في ظهوره أيضاً. لقد تم تصور كل تاريخ العالم بوصفه تتابع مراحل مستندة إلى أحداث وقعت على ما يفترض في أوروبا الغربية فقط. فحوالي العام 700 قبل العصر العام تخيل الشاعر هزيود العصور القديمة للإنسان بوصفها تبدأ مع عصر من الذهب وتتابع من خلال عصور من الفضة والبرونز إلى عصر من الأبطال، الذي يقود إلى العصر الحالي

وهو عصر من الحديد. وهو تتابع لا يختلف كثيراً عن التتابع الذي طوره لاحقاً علماء الآثار في القرن الثامن عشر، وهو يسير من الحجر إلى البرونز إلى الحديد معتمداً على المواد التي تصنع منها الأدوات⁽¹⁸⁾. ولكن المؤرخين والعلماء بشكل أكثر عموماً، سلخوا، منذ عصر النهضة، مدخلاً آخر. فابتداءً بالمجتمع البدائي القديم Archaic، فإن تقسيم مراحل التغيرات في تاريخ العالم إلى المرحلة الكلاسيكية Antiquity، والإقطاع، ثم الرأسمالية كان يُنظر إليه عملياً على أنه فريد خاص بأوروبا. وبقية أوراسيا («آسيا») تابعت مساراً مختلفاً، مع كياناتها السياسية المستبدة، وهي الكيانات التي شكلت «الاستثنائية الآسيوية». أو في تعابير أكثر عصرية، فإنها كيانات فشلت في تحقيق التحديث، «ما الذي ضل عن الصواب؟»، مثلما سأل برنارد لويس عن الإسلام، مفترضاً أن الغرب فقط هو الذي وصل إلى الصواب. ولكن هل كانت تلك هي الحالة وإلى أي مدة؟

ما الذي حدث إذاً ليقسم فكرة التطور الاجتماعي الثقافي المشترك بين أوروبا وآسيا، ويفضي إلى أفكار عن «الاستثنائية الآسيوية»، وعن «الاستبداد الآسيوي»، وعن فكرة المسار المختلف للحضارات الشرقية والغربية؟ ما الذي حدث لاحقاً ليميز المرحلة الكلاسيكية عن ثقافات عصر البرونز للبحر الأبيض المتوسط الشرقي؟ كيف وصل تاريخ العالم إلى أن يكون محددًا بتتابع غربي محض؟



الفصل الثاني

اختراع المرحلة الكلاسيكية Antiquity

المرحلة الكلاسيكية للتاريخ القديم للإغريق، classical Antiquity، تمثل بالنسبة إلى بعضهم البداية لعالم جديد (أوروبي بشكل أساسي). وهذه المرحلة تناسب في مكانها بشكل أنيق في سلسلة تقدمية من التاريخ. ومن أجل هذا الغرض، كان يجب تمييز المرحلة الكلاسيكية تمييزاً جذرياً راديكالياً عن أسلافها السابقين له في عصر البرونز، الذي ميز عدداً من المجتمعات الآسيوية بشكل رئيس. وثانياً، فإن اليونان وروما ينظر إليهما بوصفهما أساسين للسياسات المعاصرة، وخصوصاً بقدر ما تكون الديمقراطية معنية. وثالثاً، فإن بعض ملامح المرحلة الكلاسيكية، وخصوصاً الاقتصادية منها مثل التبادل التجاري والسوق، وهي الملامح التي تسم لاحقاً «الرأسمالية»، قد تم التقليل منها على غير ما هو صحيح، مع المحافظة على تمييز كبير بين الأطوار المختلفة المؤدية إلى الزمن الحاضر. ودعواي التي أناقشها في هذا الفصل لها ثلاثة مراكز. فأولاً، سوف أزعّم أن دراسة اقتصاد قدماء الإغريق والرومان (أو مجتمعهم) في معزل هي دراسة خاطئة، لأن الاقتصاد كان جزءاً من شبكة تبادل اقتصادي أكبر بكثير ومن كيان سياسي يتمركز في البحر الأبيض المتوسط. وثانياً، إنه لم يكن نقياً ومتميزاً وفق تصنيف نوعي مثلما يوده أن يكون كثيرون من المؤرخين الأوروبيين، وكان على الروايات التاريخية أن تقصه على القياس المخصص له في تنويعه من الأطر الأوروبية المركزية المدفوعة دفعاً غائياً. وثالثاً، فأنا سأشارك في الجدل الدائر بين «دعاة البدائية»، وبين «دعاة المعاصرة» وهو جدال يعالج هذه المسألة معالجة اقتصادية، ويحاول أن يشير إلى المحدوديات في كل من هذين المنظورين.

يعتقد بعضهم أن المرحلة الكلاسيكية تحدد بداية النظام السياسي لـ «المدن الدول»، و«الديمقراطية» نفسها، و«الحرية» وحكم القانون. ومن الناحية الاقتصادية، كانت تلك المرحلة واضحة، وكانت مستندة إلى الرق، وعلى إعادة التوزيع ولكنها لم

تكن مستندة إلى السوق والتجارة. وبخصوص وسائل الاتصال، فإن اليونانية بلغتها الهندوأوروبية صنعت اختراعاً ووصلت إلى الأبجدية التي نستخدمها إلى اليوم الحاضر. وكان هناك أيضاً مسألة الفن، ومن جملتها الهندسة المعمارية. وأخيراً، فأنا أناقش مشكلة ما إذا كان هناك أي اختلافات عامة بين المراكز الأوروبية من تلك المرحلة الكلاسيكية وبين المراكز التي كانت موجودة في البحر الأبيض المتوسط الشرقي، ومن جملتها آسيا وإفريقية التي كانت تحيط بها.

إن سرقعة التاريخ من قبل أوروبية الغربية بدأت بأفكار عن المجتمع البدائي القديم Archaic وعن المرحلة الكلاسيكية، متقدماً من هناك في خط مستقيم تقريباً عبر الإقطاع وعصر النهضة وإلى الرأسمالية. تلك البداية قابلة للفهم والسبب هو أن تجربة اليونان وروما بالنسبة إلى أوروبية فيما بعد مثلت فجر «التاريخ» نفسه، مع تبني الكتابة الأبجدية (وقبل الكتابة كان كل شيء قبل - التاريخ، وهو مجال علماء الآثار لا المؤرخين) ⁽¹⁾. وبعض السجلات المكتوبة وجدت، طبعاً، في أوروبية قبل المرحلة الكلاسيكية في الحضارة المينوية - الميسينية في جزيرة كريت وفي الأرض الرئيسة لليونان. ولكن رموز الكتابة قد فُكت في آخر ستين سنة تقريباً وأثبتت السجلات أنها مكونة إلى حد بعيد من قوائم إدارية، لا من «التاريخ» أو «الأدب» بالمعنى المعهود. وهذه الميادين لم تظهر بأي قوة في أوروبية إلا بعد القرن الثامن قبل العصر العام مع تبني اليونان للكتابة الفينيقية وتكييفها، وهي الجد الأكبر للعديد من الأبجديات، وهي كتابة كانت قد امتلكت أبجديتها (من دون حروف حركة أو علة) ⁽²⁾ وأحد أول الموضوعات في الكتابة الإغريقية كان الحرب ضد فارس وهي التي أدت إلى التمييز الذي وضع في معايير تقويمية بين أوروبية وآسيا، مع عواقب عميقة لتاريخنا الفكري والسياسي منذ ذلك الحين ⁽³⁾.

وبالنسبة إلى الإغريق كان الفرس «برابرة»، اتصفوا بالاستبداد لا بالديمقراطية. وكان هذا طبعاً حكماً من المركزية العرقية الإثنية المحضة، وأضرمت الحرب اليونانية الفارسية. وعلى سبيل المثال، فإن الانحطاط المفترض للإمبراطورية الفارسية من

(1) غودي وواط 1963، فينلي 1970: 6.

(2) غودي وواط 1963، فينلي 1970: 6.

(3) سميد 1995: 56 - 7.

عصر أحشورس الأول، (xerxes زيركسيز) (465-485 قبل العصر العام) ينشأ من الرؤية المركزة على اليونان وأثينا، فهي ليست مدعمة بوثائق العيلاميين من بيرسوبوليس، والآكاديين من بابل ولا من الوثائق الآرامية من مصر، إلى جانب الدليل الذي يقدمه علم الآثار إلى حد ما⁽⁴⁾. وفي الحقيقة لقد كان الفرس «متمدنين» بقدر ما كان الإغريق، وخصوصاً في صفوف نخبتهم. وكانوا هم الطريق الرئيسة التي نقلت عبرها المعرفة القادمة من مجتمعات الشرق الأدنى القديمة المتعلمة إلى الإغريق⁽⁵⁾.

من الناحية اللغوية، صارت أوروبا وطن «الآريين»، المتحدثين باللغات الهندوأوروبية القادمة من آسيا. وكانت آسيا الغربية من جهة أخرى وطن شعوب تتحدث اللغات السامية، وهي فرع من العائلة الأفروآسيوية التي شملت اللغات التي تكلم بها اليهود، والفينيقيون، والعرب، والأقباط، والبربر، وكثيرون آخرون في شمال إفريقية وآسيا. لقد كان هذا التقسيم بين الآري وبين الآخر، والذي تجسد فيما بعد بالعقائد النازية، هو الذي مال في التاريخ الشعبي لأوروبية إلى تشجيع الإهمال اللاحق لإسهامات الشرق في نمو الحضارة.

نحن نعرف ماذا تعني المرحلة الكلاسيكية في السياق الأوروبي، على الرغم من أن المناقشات قد نشأت بين العلماء الكلاسيكيين حول بدايتها ونهايتها⁽⁶⁾. ولكن لماذا لم يستخدم التصور نفسه في دراسة الحضارات الأخرى، في الشرق الأدنى، أو في الهند أو في الصين؟ هل هناك أسباب صحيحة لهذا الاستبعاد لبقية العالم ولبداية «الاستثنائية الأوروبية»؟ لقد شدد مؤرخو ما قبل التاريخ على التقدم المشابه إلى حد كبير للمجتمعات الأولى في أوروبا وغيرها، والتي كانت موقفة بأزمان مختلفة، ولكنها تتبع بشكل أساسي مجموعة من المراحل المتوازية. لقد استمر ذلك التقدم في كل أنحاء أوراسيا حتى عصر البرونز، ويقال إن اختلافاً قد حدث بعدئذ. والمجتمعات البدائية القديمة لليونان Archaic كانت بشكل جوهري مجتمعات عصر البرونز؛

(4) بريانت 2005: 14.

(5) فيللينج، «فارس واليونان»، في كيرتيس وتاليس 2005: 9.

(6) من أجل تعليق حديث قيم حول نهاية المرحلة الكلاسيكية، انظر فاودن 2002.

على الرغم من أنها امتدت إلى عصر الحديد وحتى إلى المرحلة التاريخية. وبعد عصر البرونز، يقال إن أوروبية خبرت المرحلة الكلاسيكية في حين كان على آسيا أن تستمر من دون ذلك. والمشكلة الكبيرة لدراسة علم التاريخ ونظرياته ومناهجه هي أنه في الوقت الذي قام به العديدون من المؤرخين الغربيين، ومن جملتهم العلماء الكبار مثل جيبون، بفحص انحطاط العالم الكلاسيكي لليونان وللرومان وسقوطه وظهور الإقطاع، فإن قلة منهم، إن وجد أحد، درست بأي عمق المضامين النظرية لظهور المرحلة الكلاسيكية أو ظهور المجتمع القديم ancient بوصفها مرحلة مميزة. فالعالم ساوثهول، في علم الإنسان، يكتب، على سبيل المثال، عن النموذج الآسيوي بأن «أول تحول جذري (راديكالي) كان النموذج القديم للإنتاج الذي تطور في البحر الأبيض المتوسط، من دون استبدال النموذج الآسيوي في معظم آسيا والعالم الجديد»⁽⁷⁾. ولكن لم لا؟ لم تعط أية أسباب، ماعدا القول إن النموذج القديم كان «قفزة معجزة تقريباً في مسألة حقوق الإنسان» (ولكن لا حقوق المرأة)؟ لقد كان انتقالاً حدث في البحر الأبيض المتوسط الشرقي عن طريق «الهجرة إلى خلفية الانهيار المجتمعي» في قسم منه، وهي حالة لا بد أن تكون قد حدثت مرات متكررة بما فيه الكفاية.

كثيرون يرون التاريخ اللاحق لأوروبية منبثقاً من تركيب غامض غير محدد بين المجتمع الروماني والمجتمع القبلي المحلي، تركيب اجتماعي جرمانى في التعابير الماركسية، وقد كان هناك اختلاف طويل في صفوف المختصين بروما القديمة والمختصين بالجرمان بشأن إسهاماتهما الخاصة. ولكن بالنسبة إلى المرحلة الزمنية السابقة مع ذلك، فإن المرحلة الكلاسيكية ينظر إليها غالباً بوصفها انصهاراً بين دول عصر البرونز و«قبائل» من أصل «آري» تشارك في غزوات دورية،* فاستفادت في النتيجة من كلا نظامي الحكم، من الثقافات المركزية «المتمدنة» الحضرية ومن «القبائل» التي كانت أكثر ريفية ورعوية.

من وجهة نظر الاقتصاد ومن وجهة نظر التنظيم الاجتماعي بشكل أكثر تعميماً، فإن مفهوم القبيلة ليس مرشداً جداً. ففي حين قد يكون تعبير «قبلي» طريقة للإشارة

(7) ساوثهول 1998: 17، 20.

* (الترجم): نسبة إلى منطقة دوريس من بلاد اليونان.

إلى ملامح معينة من التنظيم الاجتماعي، وخصوصاً الحركية وغياب الدولة البيروقراطية، فإنه في الوقت نفسه مفهوم لا يعمل إلا القليل ليميز طبيعة الاقتصاد. إن المرء يجد «قبائل» تمارس الصيد وجمع الطعام، ويجد أخرى تمارس الزراعة البسيطة بالمجرفة، وقبائل أخرى تمارس تربية المواشي ورعايتها. وعلى أي حال، فإن ما هو واضح بشأن ظهور ما نتصور أنه الحضارة التقليدية الكلاسيكية للمرحلة الكلاسيكية هو أنها حضارة لم تكن قد بُنيت مباشرة على أساس اقتصادات «قبلية» من أي نوع من هذه الأنواع. والأكثر دقة هو أنها بنيت على مجتمعات مثل المسييني والأثوري* اللذين كانا متأثرين تأثراً شديداً بالتقدمات العديدة في الحياة الريفية والحضرية أيضاً والتي وسمت مجيء عصر البرونز، لا في أوروبا فقط وإنما في الشرق الأدنى بشكل رئيس، وهو المسمى بالهلال الخصيب، مع أجزاء من الهند والصين. في أثناء عصر البرونز، في حوالي العام 3000 قبل العصر العام، رأت أوراسيا تطور عدد من «الحضارات» الجديدة، وبالمعنى الفني من الثقافات الحضرية المستندة إلى زراعة متقدمة تستخدم المحراث، والدولاب، وتستخدم الري أحياناً.

لقد طورت تلك الثقافات عيشاً حضرياً ونشاطاً حرفياً متخصصاً ومن جملته أشكال من الكتابة، وبذلك بدأت بثورة في أشكال الاتصال وفي أشكال الإنتاج أيضاً. وهذه المجتمعات التي كانت مرتبة في تدرج طبقي إلى حد بعيد، أنتجت أشكالاً ثقافية متميزة متدرجة تدرجاً طبقياً هرمياً وأنتجت تنوعاً كبيراً من الأنشطة الحرفية، في وادي النهر الأحمر في الصين، وفي ثقافة هارابان في شمال الهند، وفي بلاد ما بين النهرين وفي مصر، وبعد ذلك في أجزاء أخرى من الهلال الخصيب من الشرق الأدنى وفي أوروبا الشرقية أيضاً. لقد كان هناك تطور متواز في كل أنحاء هذه المنطقة الشاسعة وكان هناك بعض الاتصال. وفي الحقيقة فإن الثورة الحضرية أدت إلى تطورات لا في تلك الحضارات الكبيرة فقط بل في «القبائل» أيضاً التي عاشت على أطرافها⁽⁸⁾، وهي التي تؤخذ على أنها قامت إلى حد ما «بأبوة» المجتمع الإغريقي.

* (المترجم): نسبة إلى مدينة مسينيا في اليونان، ومقاطعة أتروريا في إيطاليا، على التوالي.
(8) تشايلد 1964: 159، «إن نفس المقاومة للاستعمار تولد اقتصاد عصر برونزي» يعتمد على التبادل التجاري من أجل الأسلحة على الأقل....».

ويشدد تشايلد على الدور الذي لعبه التبادل التجاري في العالم القديم الكلاسيكي، والذي نتج عنه أن الثقافات، والأفكار، والأفراد انتشروا انتشاراً واسعاً. والأرقاء طبعاً كانوا للتجارة ولم يكونوا مجرد عمال، «وكان من جملتهم الأطباء المتعلمون إلى درجة عالية، والعلماء والحرفيون كذلك والعاهرات... والحضارات الشرقية وحضارات البحر الأبيض المتوسط، بعد أن امتزجت، التحقت بها التجارة والدبلوماسية متجهة إلى حضارات أخرى في الشرق وإلى البربريات القديمة من الشمال والجنوب»⁽⁹⁾. حدث مثل هذا التبادل داخل المجتمعات وفيما بينها كذلك.

وكانت «القبائل» الموجودة على الأطراف، وهم أولئك «البرابرة» بالمعنى الفني الذين لم يكونوا ينتمون إلى الحضارات الكبيرة»⁽¹⁰⁾ كانت قبائل متأثرة بهذه التطورات الكبيرة في المجتمعات الحضرية التي تبادلت معها المنتجات، وساعدت في نقل السلع، وهي السلع التي رأت فيها القبائل وهي تمر منقولة أهدافاً ممكنة من أجل الحركة الواسعة لتلك القبائل، وكان غزو البلدات وحركة مرورها طريقة حياة لبعض القبائل. هذه كانت هي الحالة التي وصفها ابن خلدون في روايته من القرن الرابع عشر عن النزاع في شمال إفريقية بين البدو الرحل وبين العرب المستقرين (أو المكافئين لهم بين البربر) وهي الحالة التي امتلكت فيها القبائل «تضامناً» (عصبية) أكبر بالمقارنة بالشعوب التي كانت أكثر تقدماً من الناحية التقنية⁽¹¹⁾، وهو موضوع عالجه إميل دوركهيم في كتابه تقسيم العمل تحت عنوان «التضامن»⁽¹²⁾. معظم الحضارات العظيمة كان لها علاقات متشابهة مع «القبائل» المجاورة وعانت من غارات مماثلة،

(9) تشايلد 1964: 248 - 250.

(10) فكرة البربري بوصفه مقابلاً للمتمدن كانت فكرة مركزية لآراء الإغريق (ولآخرين أيضاً)، ولم يكن ذلك بشأن الشعوب القبلية فقط، وهو ما أدى بهم إلى الانقصاص من قيمة الفاعلين الآخرين. ومع ذلك، فليس كل الكتاب الإغريق قسموا العالم إلى الإغريق والبرابرة. كان هناك بعضهم من الذين نظروا إلى كل بني البشر بوصفهم متشابهين ولكن «الآخر» اكتسب فعلاً، وصفاً سلبياً إلى حد كبير... في أعقاب الحروب الفارسية (فون ستادن 1992: 580). وعلى نحو مساو هناك كتاب يعترفون بالدين للحضارات القديمة الأخرى، تماماً مثلما هناك علماء معاصرون فعلوا الشيء نفسه (وقد نوقشت المسألة مناقشة حساسة من فون ستادن (1992)). وأنا أعقب على رأي يتسم بالإصرار.

(11) ابن خلدون 1967 (1377).

(12) دوركهيم 1893.

فالصينيون عانوا من شعب المانشو، والهنود عانوا من التيموريين من آسيا الوسطى، والشرق الأدنى عانى من شعوب الصحراء المحيطة به، والدوريين من أوروبا. لم يكن هناك أي شيء فريد في هذه الناحية بشأن هجمات الجرمان والآخرين على العالم الكلاسيكي، إلا بقدر ما كانوا عاملاً كبيراً في تدمير الإمبراطورية الرومانية وفي الأفعال المؤقتة في أوروبا الغربية لإنجازاتها غير العادية. ومع ذلك فالقبائل لم تكن «ضواري» فقط، بل كانوا مهمين أيضاً، كما سنرى، من أجل أنفسهم خاصة مثلما هو من أجل التضامن أيضاً وأفكار الديمقراطية والحرية، وهي ملامح مرتبطة ارتباطاً شاملاً تقريباً مع الإغريق.

وما نشير إليه باسم المرحلة الكلاسيكية كان له بوضوح جذوره في اليونان السابقة لتلك المرحلة وفي روما السابقة، وذلك السرد هو السرد الذي يتابعه معظم المؤرخين الكلاسيكيين⁽¹³⁾. وهناك اتفاق عام على أن المرحلة الكلاسيكية قد بنيت على انهيار حضارة سابقة. وفي العام 1200 قبل العصر العام «بدأت اليونان إلى حد كبير مثل أي مجتمع من الشرق الأدنى»⁽¹⁴⁾. تماماً مثلما هو في أوروبا الغربية كان هناك فيما بعد انكسار مؤثر رافق سقوط الإمبراطورية الرومانية، وهكذا أيضاً يبدو أنه كان هناك انهيار مشابه للحضارة المينوية - المسيانية في اليونان في حوالي العام 1100 قبل العصر العام. ربما كان ذلك الانهيار بسبب الغزو ولكن مهما يكن فقد أدى في النتيجة إلى اختفاء ثقافة القصر. واتسم العالم الإغريقي لاحقاً «بالآفاق المنكمشة: لا مبان كبيرة، ولا قبور متعددة، ولا اتصال غير شخصي، واتصال محدود مع العالم الأوسع»⁽¹⁵⁾.

وعلى الرغم من أنه كانت هناك تشابهات مع الثقافات السابقة في المنطقة، وخصوصاً في اللغة، فهناك أيضاً مسألة، وهي خاصة بالتاريخ الأوروبي، تتعلق بما يميز المجتمع القديم Ancient عن المجتمع المتزامن معه أو عن المجتمعات السابقة له والتي تلت عصر البرونز، في الشرق الأدنى وفي غيره على حد سواء.

(13) أوزبورن 1996.

(14) أوزبورن 1996: 3.

(15) أوزبورن 1996: 32.

إن التغيرات، التي رأيناها، حدثت بالتأكيد في المجتمع الأسبق. واختفت ثقافات القصر (في الغرب). وظهر عصر الحديد، هنا كما ظهر في أماكن أخرى، جالباً معه استخداماً للمعادن أوسع بكثير مما كان عليه. ولكن المشكلة ليست غياب تحولات مهمة على مر الزمان، إن المشكلة تأتي من خلال عمل تمييزات مطلقة بين المجتمع البدائي القديم Archaic والمجتمع اليوناني (أي، المرحلة الكلاسيكية Antiquity)، ويُجعلان متباينين عن كل المجتمعات الأخرى، في حين أن بالإمكان تصور هذه الاختلافات بشكل أكثر فائدة بتعابير أقل راديكالية من ناحية تطويرية أو تحولية، وخصوصاً إذا كانت الاختلافات ذات أهمية محلية في المقام الأول. لقد كان المجتمع البدائي القديم Archaic بشكل واسع مجتمع عصر البرونز، مثله مثل بقية المجتمعات المعاصرة له، وكان الإغريق ينتمون إلى عصر الحديد. ولكن المراحل تبعت إحداها الأخرى في نفس المجال الجغرافي والتجاري، مع اندماج الواحدة مع الأخرى. وعلى سبيل المثال، فإن آرثر إيفانز، عالم الآثار القديمة الذي اكتشف القصر الموجود في مدينة نوسوس Cnossos في جزيرة كريت، ادعى أن المينويين كانوا «أحراراً ومستقلين»، وهم أول حضارة أوروبية⁽¹⁶⁾، وبكلمات أخرى أقاموا سابقة للإغريق.

الحرية والاستقلال كلمتان نسبيتان وقد كان المينويون أكثر اعتماداً على الآخرين مما حسب، كانوا في الحقيقة مرتبطين بالشرق الأدنى تجارياً، ومن هناك جاءت الإمدادات من القصدير والنحاس (وفي الجملة من قبرص) إضافة إلى سلع أخرى، لقد كانت الحاجة تدعو إلى القصدير والنحاس لصنع البرونز. وكانت الصلات الثقافية أيضاً حاضرة، وهناك دليل على علاقات مع مصر، كما هو مثبت بالرسم الموجود في مقبرة وادي الملوك الذي يعود تاريخه إلى حوالي 1500 عام قبل العصر العام، والذي يشير إلى وجود علاقات بين أوروبا، وإفريقية، وآسيا.

أساليب الاتصال: الأبجدية

كانت إحدى نتائج التفكير على أساس الغزو القبلي لليونان من المتكلمين بالآرية هي إهمال الإسهامات السامية مع وضع التشديد الكثير جداً على الإسهامات الإغريقية فيما كانت بلا ريب تطورات ذات أهمية كبيرة. وعلى سبيل المثال، في أساليب الاتصال أضاف الإغريق علامات الحركة أو العلة إلى الخطة السامية ولذلك، فهم في عيون بعض العلماء، «اخترعوا» الأبجدية. وصارت الأبجدية الجديدة أداة من أهم أدوات الاتصال والتعبير. ولكن كان يمكن إنجاز الكثير جداً في الحقيقة بأبجدية الحروف الساكنة من قبل وضع علامات الحركة، وكان ذلك كافياً لليهود لينتجوا العهد القديم الذي يخدم بوصفه الأساس لليهودية، وللمسيحية، وللإسلام على السواء. وكان ذلك من قبل إنجازاً ضخماً تاريخياً، وأديباً ودينياً، ومثل ذلك كانت أيضاً آداب اللغات العربية والهندية التي تطورت من النسخة الآرامية من الكتابة السامية، ومرة أخرى من دون علامات الحركة⁽¹⁷⁾. ولكن هذه الإنجازات كانت تُنقص باستمرار فيما يتعلق بالإغريق، الذين كان موقعهم يقدر دائماً من وجهة نظر الهيمنة الأوروبية الأخيرة على العالم، أي، على نحو غائي. وهذه هي مشكلة المركزية الهيلينية⁽¹⁸⁾.

إن نوعاً من الأبجدية، وهو نوع لم يمثل علامات الحركة وإنما هو بالحروف الساكنة فقط، كان متوافراً لمدة طويلة في آسيا، من حوالي العام 1500 قبل العصر العام، وهناك سمح بامتداد كبير للتعليم بين الشعوب المتكلمة بالسامية، وهم الفينيقيون، والعبرانيون، المتكلمون بالآرامية، ولاحقاً بالعربية أيضاً. وفي الحقيقة فإن العهد القديم، وبعثت العهد الجديد، استخدمت كتابة هذا النوع، التي كان إسهامها قد أهمل من العلماء الكلاسيكيين الذين يركزون على اللغات الهندوأوروبية⁽¹⁹⁾. وزيادة على ذلك، فمع أنواع أخرى من الكتابة نفذت الإنسانية معجزات على أساس مراكمة المعرفة ونشرها، مستخدمة على سبيل المثال كتابات رمزية (لوغوغراف) من كتابة

(17) غودي 1987.

(18) انظر فون ستادين 1992 من أجل مناقشة شاملة وحساسة لهذه النقطة.

(19) غودي 1987: 60 ف.ف.

الشرق الأقصى، وفيها تمثل العلامة كلمة كاملة أو تعبيراً * . وأنتج سكان ما بين النهرين والمصريون، أيضاً، كميات ضخمة من الأدب، مستخدمين كتابات مشابهة، ولكنها لأسباب لغوية في بعضها يراها الأوروبيون «شرقية» لا كلاسيكية. وفي الحقيقة فإن العديد من الإنجازات التي يفترض أنها فريدة من المعرفة الأبجدية كانت ممكنة مع أشكال أخرى من الكتابة. إن ترويج الأبجدية (كما فعل لينين على سبيل المثال) بوصفها «ثورة الشرق» كان هو النظير لتسويقه للأمة الدولة في معارضة الإمبراطوريات متعددة الأمم، نظراً إلى أن الأمة الدولة أنتجت على ما يفترض أفضل الظروف من أجل تطوير الرأسمالية ثم الاشتراكية. لقد كان موقفاً أوروبياً مركزياً جداً. ومن الواضح، أن الكتابة الصينية التي قدمت تواصلاً فوق مستوى اللغة القومية، وكان يمكن أن تستخدم لتعليم كونفوشيوس في كل لغة كانت ملمحاً لإمبراطورية متعددة الأمم لا لوحدات قومية، وهذا هو التعليل، لأسباب ثقافية سياسية، الذي من أجله رفض فرع بكين من الحزب الشيوعي الصيني تحت حكم ماوتسي تونغ الأبجدية لصالح استبقاء الحروف⁽²⁰⁾.

كان أحد ملامح الانتقال من اليونان البدائية القديمة Archaic إلى المرحلة الكلاسيكية Antiquity هي ضياع التعلم والكتابة الخطية ب. وفكرة وجود مرحلة من الأمية بين عصر البرونز المتأخر وبين عصر الحديد في اليونان فكرة نازع فيها برنال⁽²¹⁾، الذي يرى الأبجدية السامية الغربية بوصفها قد نُشرت في بحر إيجه قبل العام 1400 قبل العصر العام وبوصفها لذلك متطابقة مع الكتابة الخطية ب. وهو يقترح أن الوثائق لا بد أن تكون قد بقيت من تلك المرحلة، ولكن لا شيء منها قد اكتشف حتى الآن، وإن ورق البردي عرضة للتحلل في المناخات الأوروبية. ومع ذلك، فهو يعترف أنه كان هناك «تراجع ثقافي كبير» بين القرنين الثاني عشر والثامن، بعد انهيار ثقافات القصر الميسينية.

* (المترجم): مثل رمز \$ يمثل دولاراً .

(20) لينين 1962.

(21) برنال 1991: 4.

وحدث الإحياء بشكل تدريجي. ولكن حين عاد التعلم في القرن التاسع، لم يكن إحياء للكتابة المسيحية وإنما كان تعلماً أبجدياً مُتبني من فينيقيا التي ساعدت في نقل، وبرأيي، في تأليف الملاحم الهومرية. وفي أثناء المرحلة الفاصلة من «الأمية» استمرت الاتصالات مع أيونيا وفوق كل ذلك مع فينيقيا، وبشكل خاص مع قبرص، وهي بيت في منتصف الطريق كانت فيه أعمال الحديد ذات أهمية كبيرة في عصر الحديد الجديد الذي رأى الانتشار في البحر الأبيض المتوسط للإغريق والفينيقيين مع أبجدياتهم المحددة الخاصة.

ليست الاتصالات ذات أهمية اجتماعية كبيرة فقط ولكنها تزودنا في الغالب أيضاً بنموذج لنوع من التطور، ومن التحول بين (محض) شفهي وكتابي، ومن ظهور الكتابات الرمزية، والمقطعية، والأبجدية، ومن مجيء الورق، والطباعة، والوسائل الإلكترونية، وفي هذا، فإن شكلاً جديداً واحداً خَلَفَ الآخر ولكنه لم يحل محله، مثلما فعلت إلى حد كبير التغيرات التي حدثت في وسائل الإنتاج. لقد كان هناك نوع مختلف من التغيير. وقد شدد العلماء على مرور مجتمعات ما قبل التاريخ أو المجتمعات الشفهية إلى المجتمعات المتعلمة أو التاريخية بوصفه مروراً ذا أهمية عظيمة. وهكذا كان. فأحد أشكال الاتصال بيني على آخر، والشكل الجديد لا يجعل الأسبق قديماً لا يستعمل وإنما يعدله في تنويعه من الطرق⁽²²⁾. والعملية نفسها حدثت مع مجيء الطباعة، التي نُظِرَ إليها بوصفها «ثورة» مهمة⁽²³⁾. وهكذا كانت، مثل الكتابة. ولكن الكلام والكتابة اليدوية استمرتا في كونهما ذاتي أهمية أساسية للإنسانية. ربما تغيرت «العقليات»، ولكن تقانات الفكر على الأقل تغيرت، وكان هناك استمراريات متعددة، في الاقتصاد مثلما هي في التاريخ السياسي.

الانتقال إلى المرحلة الكلاسيكية Antiquity

دعنا نلنفت إلى المشكلة العامة التي يطرحها فينلي، وهو مستكشف رئيس لإنجازات الإغريق، فيما يخص ظهور المرحلة الكلاسيكية. وكما لاحظنا من قبل فإن فينلي تصور تتابعاً فريداً يحدث في أوروبا، وعالم اليونان الكلاسيكي يظهر من عصر

(22) غودي 1987.

(23) إزينشتاين 1979.

البرونز (العام) إلى العصر البدائي القديم Archaic ثم إلى اليونان الكلاسيكية بعدئذ. والعصر البدائي القديم تخلص من مجتمعات القصور من الأزمنة السابقة له والتي كانت واسعة الانتشار في الشرق الأدنى القديم، وظهر هناك أنظمة حكم سياسية مختلفة تماماً في أثينا وفي إسبارطة بشكل ملحوظ، وهي الأنظمة التي أدخلت الديمقراطية وصارت إضافة إلى ذلك أكثر فردية⁽²⁴⁾. وقد رُفِضت الآن فكرة أن بلاد ما بين النهرين تكونت من أنظمة حكم المعبد - القصر المركزية إلى درجة عالية بوصفها فكرة تتصل بالدور الذي تقوم به السجلات المكتوبة⁽²⁵⁾. إن علماء الآثار ربما مالوا إلى الإفراط في تقدير درجة المركزية والسلطة التي تمتعت بها الدول⁽²⁶⁾. لقد كان هناك من التنوع أكثر مما يوحي به هذا النموذج ضمناً، وكانت هناك اتجاهات طاردة من المركز مثلما كانت هناك اتجاهات جاذبة نحو المركز، وهي اتجاهات كشفت عن نفسها بطرق متنوعة. وعلى سبيل المثال، «فإن الدولة، داخل المدن نفسها، قد تكون ضببطت إنتاج السلع المتصلة بالمكانة، ولكنها لم تحتكر ولم تكن تستطيع أن تحتكر الصناعة المتخصصة للسلع اليومية مثل فنون صناعة الخزف»⁽²⁷⁾.

المجتمع البدائي القديم «اخترع بحرية». و«البنية السياسية، التي تكونت من موظفين عموميين، ومجالس، ومن مجالس عامة في نهاية المطاف، كانت اختراعاً حراً»⁽²⁸⁾. لقد استعاروا الكثير من الشرق الأدنى ولكنهم مهما أخذوا:

فإنهم تمثلوه فوراً وحولوه إلى شيء أصيل... لقد استعاروا الأبجدية الفينيقية، ولكن لم يكن هناك فينيقيون من أمثال هوميروس. وفكرة التمثال الواقف المثبت بقاعدته قد تكون جاءت إليهم من مصر... ولكن الإغريق، لا المصريين، كانوا هم الذين طوروا الفكرة... على توالي الأيام لم يخترعوا التمثال العاري فقط بوصفه شكلاً من الفن،

(24) فينلي 1970: 140.

(25) من أجل إعادة التفكير الحديثة بعضارة المعبد - القصر من مجتمع ما بين النهرين، انظر ستاين 1994: 13.

(26) ستاين 1994: 13.

(27) ستاين 1994: 15.

(28) فينلي 1970: 103 - 4.

ولكنهم، وبمعنى مهم جداً أيضاً، «اخترعوا الفن» نفسه... إن الاعتماد الإنساني على النفس والثقة بالنفس التي سمحت وعززت أمثال هذه الأسئلة، في السياسة مثلما هو في الفن، مستودعة في جذور المعجزة الإغريقية⁽²⁹⁾.

لقد اخترعوا عنصراً شخصياً في الشعر أيضاً، ونقداً اجتماعياً وسياسياً كذلك⁽³⁰⁾، منتجين «فردية» جديدة ومشاهدين «ظهور المفاهيم الأخلاقية والسياسية الأساسية». وفي أيونيا «طرحوا مشكلات واقترحوا أجوبة عامة، عقلانية «غير شخصية»، واضعين الأسطورة جانباً لصالح اللوغوس أو العقل⁽³¹⁾، ومشجعين الجدل العقلاني⁽³²⁾. هذه مزاعم قوية قوة فوق عادية ولكنها ليست غير معتادة. ومع ذلك، فالكثير من بين المزاغم في حاجة شديدة إلى إثبات صلاحيتها. فنحن وجدنا «الاختراعات» السياسية في أماكن أخرى. وفي حين لم يكن لدى فينقيا هوميروس، فإن الساميين كانوا قد امتلكوا كتابهم المقدس. وبالنسبة إلى «الاعتماد الإنساني على النفس» و«الثقة بالنفس»، فكيف يبدو المرء بعمل تقويم مقارن؟

وفكرة «اختراع الفن» على أيدي الإغريق (ولو ووصفت بتعبير «بمعنى معين من المعاني») تبدو احتكارية في التملك، مثلها مثل فكرة المؤرخ الاقتصادي، لانديس، الذي يكتب عن «اختراع الاختراع» على أيدي الأوروبيين المتأخرين. وعلى شكل مساو، فإن المزاغم عن إدخال العنصر الشخصي في الشعر، وإلى النقد الاجتماعي، وإلى الفردية الجديدة، وإلى المفاهيم الأخلاقية والسياسية، وإلى العقلانية، تبدو مزاعم مبالغاً فيها مبالغة كبيرة، وتجسد مزاعم مركزية عرقية إثنية عن تفوق التقليد الأوروبي على كل التقاليد الأخرى. وربما ينبغي أن يعتبر النحت الإغريقي حالة خاصة. إنه يميز المرحلة الكلاسيكية فعلاً، وذلك لأنه لا يوجد شبيه له تماماً في ثقافات أخرى. ومع ذلك، فإن هذه التقاليد الأخرى تملك إنجازاتها العظيمة الخاصة بها مثل الرسوم الموجودة في المقابر المصرية التي لم يتم تصوير الآلهة فيها بطريقة واقعية ذات شكل

(29) فينلي 1970: 145 - 6.

(30) فينلي 1970: 138 - 9.

(31) فينلي 1970: 141.

(32) فينلي 1970: 142.

إنساني مثلما هو في اليونان ولكن بطريقة «خيالية» أكثر تخيلاً وتشبيحاً. ثم هناك المنتجات الرائعة للنحت الآشوري. لقد كانت اليونان القديمة Ancient قد سبقت بالثقافات السيكلاديزية*، والمسيانية، والأركامينية (Archaemenic)، إضافة إلى الحثيين والشرق الأدنى القديم، وهي بكل وضوح تدين بشيء ما لكل هذه التقاليد الفنية الأساسية.

إن ما يستحق الملاحظة بشأن الإرث الأوروبي من اليونان بالقدر الذي يكون فيه الفن معنياً، ليس هو أن هذا الفن أشار إلى الطريق قدماً إلى حد كبير، وإنما هو أن كل التقليد الفني كان مرفوضاً رفضاً حاسماً لا من المسيحية الأولى وحسب، بل من كل أديان الشرق الأدنى الرئيسة الثلاثة حتى عهد قريب تقريباً. وعلى الرغم من رأي بيركهاردت عن الزواج الروحي بين اليونان وألمانيا، لمدة تزيد على ألف عام من المرحلة الكلاسيكية، فإن أشكال فنّها على الأقل، كانت عملياً مستبعدة من كونها إنجازات للتقليد الأوروبي. لم يكن هناك أي شك بوجود حركة تقدمية. وكان على المذهب الإنساني وعصر النهضة أن يعاودا اختراع الماضي، وبطرق مهمة كان الإسلام في الواقع رمزياً، وحتى القرن التاسع عشر، كانت اليهودية رمزية كذلك مثلما كانت المسيحية الأولى والبروتستانتية فيما بعد. كان يجب استرجاع التمثيل بالصور والتمثيل مرة أخرى، وبالتأكيد في مجال علماني.

دعنا نحاول أن ننظر في مشكلة إسهام اليونان بألفاظ أقرب ما تكون إلى التخصيص. فالعالم الكلاسيكي الذي ظهر اكتسب بالتأكيد بعض الميزة فيما يخص الحضارات الأخرى، لا بالإشارة إلى المسائل العسكرية والتقانية فقط، ولكن في مسائل الاتصال أيضاً، في ما سمّيته أنا تقانة الفكر، مشيراً إلى تطور الكتابة الأبجدية المبسطة. في ورقة بعنوان «نتائج التعليم»⁽³³⁾، اقترحنا واطد أننا أن اختراع الأبجدية كان قد فتح الطريق إلى ميدان النشاط الفكري الذي كان قد أعيق بأشكال الكتابة السابقة (التي كانت طبعاً واحداً من أعظم اختراعات عصر البرونز). وذلك

* (المترجم): نسبة إلى مجموعة جزر جنوب بحر إيجه.

(33) غودي وواط، 1963.

رأيي توصلت إلى تعديله في طرق متنوعة، ولكن لم أصل إلى تركه تركاً تاماً. إن تبني الإغريق للأبجدية كان متصلاً في الترتيب الزمني مع الانبثاق فوق العادي للكتابة الذي حدث شاملاً للعديد جداً من المجالات المختلفة التي ميزت العالم الكلاسيكي، وشكلت الأساس للكثير من فهمنا لذلك الزمان. فإذا كانت هناك أي مادة في زعم فينلي بشأن الفردية، وبشأن الأساليب الشعرية الجديدة، وبشأن «الجدال العقلاني»، وبشأن وعي ذاتي أكبر، وبشأن نقد الأسطورة، فإن هذا قد يكون مرتبطاً ارتباطاً تاماً بالعنفوية الكبيرة المنعكسة على الذات والتي يستطيع التعليم الواسع المدى أن يشجع عليها. يكون الفكر معمقاً، وأكثر سبراً، وربما يكون أكثر انضباطاً، حين تعود إليك كلماتك راجعة على الصفحة. وأفكار الآخرين أيضاً يمكن أن تعطى شكلاً مختلفاً من الدراسة حين تعرض في «لغة مرئية». ولم يكن ذلك بفضل الأبجدية الجديدة فقط بل بحقيقة أن الكتابة كان يجري إدخالها إلى الثقافة التي كانت قد أهملت التعليم ولكنها كانت الآن حريصة على اللحاق بالجديد. والتحقّت بالجديد لا في تبني أبجدية جديدة وحسب وفي تبني مواد مختلفة (لم تبق ألواح الصلصال)، بل في توسيع الكتابة أيضاً إلى ميادين فنية وفكرية عديدة، وفي تهيئة استخدام أوسع للتعليم.

كانت هناك أيضاً بعض الطرق الأخرى التي حققت بها الحضارات الكلاسيكية للمرحلة الكلاسيكية ميزة مقارنة نسبية معينة في مجالات محددة، وخصوصاً في نواحي تقانة البناء التي أنتجت نصباً ضخمة مازالت تزين أراضى أوروبا وآسيا الصغرى اليوم. وبُنيت مدن رائعة، في اليونان، وفي أوروبا الواسعة، وفي آسيا ولاحقاً في روما. واستمرت تلك العملية بعد المرحلة الكلاسيكية كذلك. وفي الدولة الهيلينية «نشأت مدن إغريقية كبيرة... جاعلة هذه المنطقة من ذلك الحين فصاعداً أكثر المناطق الحضرية كثافة في العالم القديم»⁽³⁴⁾ «وكان تكاثر المدن الإغريقية في الشرق مصحوباً بانتعاش للتجارة الدولية والملكية العامة».

إن التقانة والحياة الحضرية هما مجالان من النشاط الإنساني يستطيع المرء فيهما أن يتتبع أثر تقدمات معينة على مدى مرحلة طويلة من الزمن بطريقة يكون

(34) أندرسون 1974 أ: 47.

من العسير أن يفعلها مع نواح أخرى من الحياة الإنسانية. وفي مجالات أخرى تبدو النظريات التي لها علاقة بعملية الحضارة أصعب على التأييد بكثير⁽³⁵⁾. فقد كانت هناك «ثقافات أخرى» «متعدنة» بشكل مساو بمعنى عام جداً. ومع ذلك، وبقدر ما يخص التقنية كذلك، لم يكن الإغريق هم البناة الوحيديين للمدن، على الرغم من أن أطلالهم كانت مؤثرة للغاية بالنسبة إلى سكان المنطقة اللاحقين. وكانوا قد استفادوا مثل بقية الشرق الأدنى من صنع معدن رخيص في شكل الحديد، وهو الذي سهل الإنشاء في أساليب عديدة. إن الانصهار الواسع الانتشار للحديد لتقنيته، من حوالي العام 1200 قبل العصر العام، جعل الأدوات المعدنية أرخص بكثير وخفض في الوقت نفسه الاعتماد على المنتجين الصغار في الواردات من طرف الدولة أو من «كبار الأسر». كان فلز الحديد متوافراً تقريباً في كل مكان، مساعداً بذلك أحد نواحي العملية الديمقراطية، لا في اليونان فقط⁽³⁶⁾.

كان فينلي ينظر إلى التفرد المفترض للمرحلة الكلاسيكية الأوروبية نظرة واضحة بوصفه تفرداً خاصاً بالتطور اللاحق للرأسمالية، وذلك تماماً مثلما زعم العديديون بالنسبة إلى الإقطاع. كلاهما كان يجب أن يكون فريداً عديم النظر لأن التطور اللاحق لأوروبية كان فريداً عديم النظر. وفي عيني فينلي فإن «الخبرة الأوروبية منذ العصور الوسطى في التقنية، وفي الاقتصاد، وفي أنظمة القيم التي رافقتها، كانت خبرة فريدة في التاريخ الإنساني إلى أن بدأ التصدير الحديث». وذلك المدخل الغائي قد اشترك فيه وبرره مؤرخون قدماء آخرون. وعلى سبيل المثال، فإن خبيراً حديثاً يكتب بصراحة ومعتزلاً ببعض المشكلات الغائية:

لأن اليونان القديمة وروما القديمة تمتعتا في الماضي بمكانة خاصة في الفكر الأوروبي، ففي تحركات قليلة جداً يجد المرء نفسه راجعاً مع كتابات أرسطو السياسية، وممارسة الديمقراطية في أثينا. ومرة تلو المرة، في متابعة تاريخ مجتمعنا الخاص لكي نفهم أشكاله الحاضرة، نجد أنفسها متابعين للأساطير حول اليونان القديمة ومن خلالها نتابع تاريخ اليونان القديمة⁽³⁷⁾.

(35) إلياس 1991 أ.

(36) فينلي 1973: 147.

(37) أوزبورن 1996: 1 - 2.

ومع ذلك فإن تلك المكانة الخاصة في الفكر الأوروبي التي يشير إليها لا تشير بالضرورة إلى التفرد ولا تشير مع ذلك إلى الأصول النهائية. إنها تظهر فقط الصفات الأسطورية لعلماء ما بعد عصر النهضة. وذلك لا يوقف المؤلف عن ادعاء مزاعم كبيرة عن إسهام اليونان والغرب لتاريخ العالم، وخصوصاً لتاريخه الفني.

ليست أسطورة أوروبية بشكل كامل أن نجد في عالم الإغريق الكلاسيكيين أصول ملامح عديدة جداً هي أساسية لتراثنا الغربي الخاص بنا. أشكال كاملة من الفكر والتعبير تملك منبعها وأصلها في اليونان بين الأعوام 500 و 300 قبل الميلاد، والفكر السياسي المجرد الواعي بذاته والفلسفة الأخلاقية، والبلاغة بوصفها دراسة مستقلة بنفسها، والمأساة، والملهاة، والمحاكاة الساخرة، والتاريخ والفن الطبيعي الغربي والأنثى العارية، والديمقراطية بوصفها نظرية وممارسة⁽³⁸⁾.

الجملة الأخيرة تدعي زعماً قوياً جداً، ولو كان محدوداً بالغرب مع ذلك، ولكن المؤلف يقول على ما يبدو إن العالم نفسه مدين بأنماط معينة من الفكر لليونان القديمة Ancient، التي كانت هي «المنبع»، وذلك يبدو زعماً أقوى كذلك، وأقل قابلية للقبول.

ومع ذلك، فالعديد من هذه الملامح كانت موجودة في شكل جنيني بين إغريق مرحلة ما قبل الكلاسيكية، ولكنها كانت موجودة في مجتمعات أخرى أيضاً. فالتحدث عن الفلسفة الأخلاقية بوصفها خاصة بشكل رئيس باليونان، على سبيل المثال، معناه أن تهمل كتابات الفلاسفة الصينيين، مثل مينسوس (Mencius). ومعناه، وربما كان هذا أكثر أهمية، أن تصرف النظر عن العناصر الأخلاقية الجنينية والفلسفية في الأعمال الشفهية مثل إنشادات باغر من اللوداغا⁽³⁹⁾، فمن الصحيح أن دراسة البلاغة مثل دراسة التاريخ قد تكون ملمحاً للمجتمعات الكتابية وتنتج عن استخدام الكتابة، مثلها مثل «الفكر السياسي المجرد الواعي بذاته» والبنود الأخرى التي يضعها في القائمة. ولكن من الخطأ أن نفترض أن فهم قدرات الكلام الرسمي⁽⁴⁰⁾، وقدرات السياسة⁽⁴¹⁾، على سبيل المثال، احتاج

(38) أوزبورن: 2

(39) غودي 1972 ب.

(40) بلوخ 1975.

(41) بايلي 2004.

إلى اختراعه من طرف الإغريق. وقد يكون الإغريق قد عالجوا هذه الملامح «بوعي أكبر للذات» لأن التعليم يشجع الانفعالية العفوية، ولكن ذلك لا يشير إلى فراغ كان موجوداً قبل ذلك.

وتنشأ مشكلة، من المؤرخ الكلاسيكي أوزبورن، بسبب إصراره على الاستحواذ على مدخل «غائي»، في النظر إلى العالم القديم من أجل الحصول على الدليل على «ظروف ظهورنا مجتمعاً متمدناً»⁽⁴²⁾. وفي الحقيقة، فهو يذهب إلى اقتراح أنه «في معنى من المعاني، في الحقيقة، كانت اليونان الكلاسيكية هي التي خلقت العالم الحديث»⁽⁴³⁾. وهذا تماماً مثلما يستطيع المرء أن يقول إن العالم الحديث هو الذي «خلق اليونان». القولان منضفران. إن ما كان جيداً بشأن الثقافة الأوروبية كان له جذوره في اليونان، وكان جزءاً من هويتنا. وقد كتب بيركهارت فعلاً عن «زواج روحي» بين اليونان وبين بلده الخاص ألمانيا، لكي يكون القدماء بذلك قد امتلكوا كل شيء جيد اتسم به المحدثون. مثل هذه المزاعم يجب أن تثير قدراً من الريبة في القارئ الناقد.

الاقتصاد

الكثير من التفرد في المرحلة الكلاسيكية والذي كان يفترض أنه وضع تلك المرحلة على مسار مستقل كان تفرداً متصلاً مع تقدمات في التعليم، فهو الذي جعل الإغريق واضحين جداً بشأن إنجازاتهم وأهدافهم الخاصة. وإحدى الميزات عزيت إلى الإغريق في مجال السياسة وفي الفن كذلك. ولكن كان هناك ميدان آخر كان ينظر فيه إلى الإغريق من قبل بعضهم بوصفهم لا ينظرون إلى الأمام أبداً، وكان ذلك الميدان هو الاقتصاد.

لقد كان المؤرخ القديم صاحب النفوذ موسى فينلي حازماً بشأن الاختلاف الأساسي بين «الاقتصاد القديم» Ancient وبين اقتصاد مجتمعات عصر البرونز⁽⁴⁴⁾. ورأيه يدين بقدر كبير لعمل كارل بولاياي ولكنّه يعود أيضاً إلى الوراء إلى جدال القرن

(42) أوزبورن 1996: 3.

(43) أوزبورن 1996: 17.

(44) فينلي 1973.

التاسع عشر الذي تركّز في عالمين هما: كارل بوخر وإدوارد ماير⁽⁴⁵⁾، ولكنه شمل، على نحو أوسع، كلاً من ماركس وويبر. لقد رأى بوخر الاقتصاد الأوروبي يتطور في ثلاث مراحل هي: العائلة وتتركز في أهل البيت في الأسرة، والحضرية وقد تميزت بالتخصص المهني والتجارة، والاقتصاد الإقليمي أو الوطني، وهي الأطوار التي توافقت بدورها مع المرحلة الكلاسيكية Antiquity، والعصور الوسطى، والعصر الحديث. ووضع ماير من ناحية ثانية تشديداً كبيراً على النشاط التجاري تحت الاقتصاد القديم، أي، على النواحي «الحديثة» من ذلك الاقتصاد. وكان المدخل الأخير منسجماً مع الفكرة المبكرة لويبر (والتي جرى تطويرها لاحقاً وصارت أقرب إلى ماركس)، وهي أن المجتمع الروماني كان قد صار من قبل متصفاً بوضوح بالرأسمالية، على الأقل «بالرأسمالية السياسية»⁽⁴⁶⁾. وبالنسبة إلى بعض المؤلفين فقد كانت المشكلة العامة التي تكمن خلف هذا الاتجاه هي أن نظريات التحديث، حسب كلمات غارلان، «قادت في الغالب إلى اعتذار عن نظام الاستغلال الرأسمالي» عن طريق الإصرار على وجود الأسواق في المرحلة الكلاسيكية للتاريخ القديم للإغريق⁽⁴⁷⁾. وفينلي نفسه يضع جانباً بشكل حازم الروابط مع الشرق الأدنى الأسبق أو مع الرأسمالية.

فالמושوع ليس كون الإغريق «اخترعوا» الاقتصاد، كما قد زُعم أنهم فعلوا مع الديمقراطية والأبجدية. في الحقيقة إنهم لم يمتلكوا، برأي فينلي، اقتصاد سوق قط، ولكنهم على الرغم من ذلك طوروا شكلاً مختلفاً عن أشكال عصر البرونز التي قادت لاحقاً إلى شخصية متفردة لأوروبا. ولكن السوق نفسه في هذا الرأي لم يظهر إلا مع الرأسمالية والبورجوازية فقط. ومع ذلك، ففي الوقت الذي تمنع فيه فينلي ميوله الماركسية من أن يسمح للملامح الرأسمالية أن تتغلغل في اقتصاد المرحلة الكلاسيكية، فإن هذه الميول تجبره على أن يعطي رواية تميز ذلك الاقتصاد عن جيرانه ويعالجه بوصفه مرحلة تمهيدية من أجل الأطوار اللاحقة من التاريخ الأوروبي.

(45) ول: 1954.

(46) لوف 1991: 233.

(47) كارليدج 1983: 5. ترجمتي.

وبالنظر إلى تطوير أوروبا للرأسمالية، فإن فينلي يرى «الحضارة الأوروبية ممتلئة لتاريخ فريد، وأن من المشروع أن يُدرس بوصفه موضوعاً متميزاً»⁽⁴⁸⁾. في هذا المخطط «يجب أن يبقى التاريخ وما قبل التاريخ موضوعين متميزين للبحث». وهذا يعني أن تُستبعد من الدراسة «حضارات مهمة، وخلافة من الشرق الأدنى القديم»، كان يُظن بها عموماً أنها حضارات قبل تاريخية، في حين كانت اليونان تاريخية، على الرغم من أن التقسيم فيه القليل من العقلانية في نهاية المطاف سواء على أساس أساليب الاتصال أو على أساس أساليب الإنتاج، وكان قد تم استخدام التعليم (الأبجدي) على نحو أكبر بكثير من أجل الاتصال والتعبير في المجتمعات الكلاسيكية ويمكن أن يكون قد تم استخدام أكبر للأرقاء في الإنتاج، ولكن هذا المجتمع لم يكن فريداً في أي من المجالين. ووفقاً لرأي فينلي لا توجد مناقشة من أجل تضمين هذه المجتمعات في شبكة مجتمعات الشرق الأدنى من أجل التشديد على الاستعارات وعلى الارتباطات الاقتصادية أو الثقافية بين العالم الإغريقي - الروماني وعالم الشرق الأدنى، ويزعم وهو يقفز عن العديد من الثقافات أن ظهور الخزف الصيني الأزرق ويدجوود (Wedgewood) لا يتطلب ضم الصين بوصفها جزءاً لا يتجزأ من تحليل الثورة الصناعية.

وعلى النقيض، فإن تأكيد هذه الاتصالات نادراً ما يقود إلى الخطأ. وأنا أقترح أن محاكاة أساليب صنع الخزف الصيني في مدينة ديلفت* والمنطقة السوداء، كما هو في حالة القطن الهندي، يجب أن تعد مركزية لدراسة الثورة الصناعية، وذلك لأن هذه العمليات نفسها، المنقولة من الشرق، هي التي شكلت الأساس للتحويلات التي وقعت. وبشأن فصل التاريخ وما قبل التاريخ فأنا لا أستطيع أن أرى أساساً كافية لمثل هذا الشق المتطرف الراديكالي إلى قسمين في ذلك الزمان على أساس طبيعة الدلائل الخاصة بالماضي، وخصوصاً إذا كانت تعني إهمالاً للمسألة المهمة عن الانتقال من ثقافات عصر البرونز. وعلى الرغم من ذلك، فإن فينلي يحاول أيضاً أن يميز الاقتصاد القديم على أساس أكثر واقعية حين يكتب فيقول:

(48) فينلي 1973: 27.

* (المترجم): ديلفت: مدينة في الأراضي المنخفضة اشتهرت بالخزف. والمنطقة السوداء: منطقة صناعية في إنجلترا، وسميت بذلك لشدة التلوث الصناعي فيها.

اقتصادات الشرق الأدنى كانت محكومة بمجمعات قصر رحيب، أو معبد، وهو الذي كان يمتلك الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية، واحتكر عملياً أي شيء كان يمكن أن يدعى «إنتاجاً صناعياً» إضافة إلى التبادل التجاري الخارجي (الذي يشمل التبادل بين المدن، لا مجرد التبادل مع الأجزاء الأجنبية)، وهو الذي نظم الحياة الاقتصادية، والعسكرية، والسياسية، والدينية للمجتمع من خلال عملية مفردة معقدة، بيروقراطية، تحافظ على السجلات، وهي التي تعتبر كلمة «جزائية»، إذا أخذت بالمعنى الواسع، وصفاً بكلمة واحدة هو وصف جيد بقدر ما أستطيع أن أفكر في ذلك. وما من شيء من هذا له علاقة بالعالم الإغريقي الروماني إلى أن دمجت فتوحات الإسكندر الأكبر ثم الرومان لاحقاً أراضٍ شاسعة من الشرق الأدنى.

ويضيف فيقول: ونتيجة لذلك «فليس هناك موضوع مفرد واحد أستطيع أن أناقشه من دون العودة إلى أقسام متقطعة غير متصلة»⁽⁴⁹⁾. ولذلك يجب أن يستبعد الشرق الأدنى. والعالم الإغريقي الروماني كان عالم «الملكية الخاصة» في حين يقترب الشرق الأدنى من فكرة الاستبداد الآسيوي، أي، إذا كنا «نركز على الأنواع المهيمنة، من أنماط السلوك المميزة». لقد كان البحر الأبيض المتوسط منطقة زراعة تروبيها الأمطار (ويُنظر إلى ذلك بصفته ميزة حاسمة لصالح أوروبا من قبل كتاب آخرين من أصحاب المركزية الأوروبية مثل مان)⁽⁵⁰⁾، ومتخصصة بزراعة أشجار الزيتون، في حين أن وديان الأنهار في مصر وفي بلاد ما بين النهرين احتاجت إلى تنظيم اجتماعي مركب لتجعل أنظمة الري تعمل. ولكن وكما يدرك فينلي فإن الإغريق تحت الإسكندر الأكبر (مات في 323 قبل العصر العام) ولاحقاً الرومان سيطروا بدقة على هذه المناطق المروية وطوروا إلى الشمال من البحر الأبيض المتوسط خبرة عملية كبيرة في ضبط الماء، على الرغم من أن ذلك لم يكن للفلاحة بشكل رئيس. وعلى أي حال فقد كان الماء عنصراً واحداً فقط في هذا الشق إلى قسمين. وفكرة الاستبداد الآسيوي والملكية الجماعية تتبع أفكار القرن التاسع عشر عن الشرق، وهي الأفكار التي سيظهر نقدها في الفصل الرابع كما سيظهر كذلك تحت عنوان علم السياسة

(49) فينلي 1973: 28.

(50) مان 1986: 185.

أدناه. وهكذا أيضاً مع فكرة الهيمنة، التي يُظن أنها كانت مرتبطة بضبط الماء. وفي الوقت الذي يكون من الصحيح أن وديان الأنهار مع تربتها الخصبة أعطت محاصيل استثنائية ووصلت إلى أن تكون ذات أهمية مركزية، فإن بلاد ما بين النهرين شملت العديد من المناطق التي يروها المطر، وذلك بالضبط مثلما كان إنتاج الزيتون مهماً أهمية خاصة في إفريقية الشمالية، حول قرطاجة على سبيل المثال. إن مجتمعات المعبد التي يشير إليها فينلي لم تكن موجودة في كل مكان في الشرق الأدنى القديم Ancient وهي في الحقيقة ظهرت أيضاً في المجتمع الكلاسيكي. وهو نفسه يلاحظ «مجمع المعبد العظيم في ديلوس»⁽⁵¹⁾ مع سجلاته المالية التفصيلية. وما من واحد من الاقتصادات في المنطقة انسجم مع نمط نقى، وكان هناك العديد من التشابهات بين الممارسات الاقتصادية لمختلف المجتمعات - وهي كافية للتشكيك في أي رواية تركز في تفرد الإغريق وحدهم.

وعلى الرغم من ذلك، ففي عيني فينلي، وكان قد اتبع عمله عديدون في الأيام الحالية، كان يجب أن نرى ظهور المرحلة الكلاسيكية Antiquity على أساس عملية تاريخية حدثت في اليونان ولم تحدث في أي مكان آخر. وانهايار حضارة عصر البرونز (وهو حدث ليس بالفريد بشكل كامل) لحق به عصر ظلام القصاصد الهومرية (التي رآها بعضهم مسينية)، وظهور اليونان البدائية القديمة Archaic مع مؤسساتها السياسية الجديدة وأخيراً مجيء العالم الكلاسيكي.

وليس الأمر، مع ذلك، أمر طبيعة الاقتصاد فقط، وإنما الأمر الذي جرى التساؤل عنه هو وجود مثل هذه المؤسسة أصلاً. وفي استعراض حديث للمناقشة العامة، يتبع كارلتيدج فينلي (وهازبروك أيضاً) في رؤية المدن بصفتها «فريدة في التاريخ» (وما الذي ليس كذلك؟) ويجادل في أن «(الاقتصاد) لم يكن في الحقيقة، مجالاً متبايناً، وشبه مستقل استقلالاً ذاتياً من مجالات النشاط الاجتماعي في اليونان البدائية القديمة واليونان الكلاسيكية، وبناء على ذلك لم يكن قد تم تصويره بهذه الصفة»، وأنه «ينتمي إلى صنف من التشكيلات الاقتصادية قبل الرأسمالية والتي يأخذ فيها

توزيع السلع وتبادلها أشكالاً مختلفة نوعاً ما، عن تلك الجارية في العالم الحديث، وهي لذلك، قبل - اقتصادية، وبشكل يمت أكثر للموضوع بسبب غياب نظام الأسواق المترابطة فيما بينها وال مثبتة للأسعار»⁽⁵²⁾. وهذا اختلاف واسع، وأكثر تجريداً ولا يميز المرحلة الكلاسيكية عن مجتمعات عصر البرونز. ومرة أخرى يكون الإلهام هنا من كارل بولاناوي⁽⁵³⁾. ففي كتابه عن: التجارة والأسواق في الإمبراطوريات الأولى، رأى بولاناوي ثلاثة أنماط عامة للاندماج، وهي التبادلية، وإعادة التوزيع، وتبادل السوق. هذه الأنماط المختلفة كانت مرتبطة تقريباً ارتباطاً فريداً مع أطر مؤسسية معينة. وكما سبق أن رأينا، فقد كانت أفكار مطالع القرن التاسع عشر عن الاقتصاد الإغريقي في الأزمنة البدائية القديمة أفكاراً محكومة بفكرة السيطرة من قبل العائلات⁽⁵⁴⁾، وكان بعض المؤلفين قد رأوا أن معاملات السوق لم تظهر إلا فيما بعد فقط. ومع مجيء الصوت القوي من بولاناوي، وهو الذي وصل إلى أن يهيمن على الدراسات الكلاسيكية (ولكن لا على دراسات الشرق الأدنى)، وُضعت التحولات في الاقتصاد على إطار نظري أكثر عمومية، وعلى كون المجتمع الأول قد انصف بالتبادلية وإعادة التوزيع لا بالتجارة. وأقر بولاناوي ببعض المزيح ولكن اتجاه مناقشته تحرك لصالح أنماط من «الاقتصاد» مختلفة اختلافاً قاطعاً، نمط يستبعد الآخر. فتحولات السوق يمكن أن تبرز في المجتمعات الرأسمالية فقط.

ولكن ما لم يعرف المرء السوق بطريقة ضيقة جداً، فإن الأسواق بالتأكيد قد وجدت على مدى أوسع بكثير، ومع اقتصاداتها التي كانت اقتصادات ما قبل عصر البرونز إلى حد كبير، لقد كان لدى إفريقية لزمن طويل أسواق مهمة لكل قرية، وهي شؤون أسبوعية ذات أهمية كانت تعمل على مبادئ السوق بشكل عام، وهو الأمر الذي عناه بولاناوي. وذلك ليس رأياً شخصياً فقط ولكنه رأي يراه معظم المؤرخين ومعظم علماء الإنسان في الميدان. ويستند هذا النقاش في جزء منه إلى اختلاف يجري وضعه بين الأسواق المهمة الحقيقية (مكان السوق)، وبين المبدأ المجرد عن تبادل السوق. ومناقشتي هي أن المرء لا يحصل على واحد من دون الآخر. إن بولاناوي يصر على

(52) كارتلديج 1983: 5 - 6.

(53) بولاناوي 1957.

(54) ول 1954.

ما يدعوه هو ترسخ الاقتصاد الإغريقي والاقتصادات الأخرى قبل الرأسمالية في كيان وسياق خاص بكل منها، أي، على طبيعتها غير المتميزة فيما يتصل بالنظام الاجتماعي. ولكن، ومثلما لاحظ كثيرون من المعلقين، فإنه لا يفعل هذا إلا عن طريق تجاهل عناصر السوق في هذه الاقتصادات. وسبق أن قام أوبنهايم، الذي كان لديه الكثير من التعاطف مع مدخل بولاناوي، قام من قبل بنقد هذا الحذف لما بين النهرين. والعديدون من النقاد فعلوا الشيء نفسه بالنسبة إلى اليونان نفسها، على الرغم من أن آخرين، مثل هويكنز، وبعد أن كانوا قد أدركوا بعض نواحي الضعف، دافعوا عن فكرة الاختلافات القاطعة.

وبعد فحص حالة بلاد ما بين النهرين ومقارنتها مع منطقة ما بين الأمريكيتين، ميزوأمريكا، أو المكسيك وأمريكا الوسطى، يقترح غليدهيل ولارسون أننا نحتاج، بالنسبة إلى العلاقة مع كل من بولاناوي وماركس، أن نأخذ وجهة نظر في الاقتصاد أكثر حركية دينامية، وأقل ميلاً إلى الثبات: «فقد يكون النفع من الناحية النظرية في التركيز على العمليات التي تقود إلى دوائر من إعادة المركزية بعد أحداث «التحويل إلى إقطاع» التي تخضع لها كل الإمبراطوريات القديمة نفعاً أكثر من التركيز على مسائل ثابتة بشكل أساسي وهي التي تهتم فقط بمأسسة العملية الاقتصادية تحت أطوار من استمرارية سياسية أكبر. إن منظوراً طويل الأمد يوحي بوضوح أن الإمبراطوريات القديمة أكثر حركية وتعقيداً في محاربتها التطورية مما يفترض في الغالب» (55).

فالتجار كانوا مهمين للحكومة ولأنفسهم معاً في المجتمع الحضري الأول، مثل ما بين النهرين وأمريكا الوسطى. فقد كان الملوك الأكاديون يتدخلون نيابة عن التجار الذين يغامرون في الذهاب إلى الخارج، في حين كان رفض المتاجرة بين الأزتك مدعاة للقيام بهجوم (56).

والمشكلة هي أن هذه الأصناف الاقتصادية تميل إلى فرض تمانع وحجب في علاقة أحدها بالآخر. والأخذ برأي بولاناوي بأن الاقتصاد القديم كان محكوماً بإعادة التوزيع

(55) غليدهيل ولارسون 1982: 214.

(56) آدمز 1966: 164.

(وبهذا المعنى كان اقتصاداً غير حديث) يقود إلى اتجاه مقدّم غالب لتقليل أهمية أي شيء يشبه معاملات السوق. وذلك هو ما يحدث في دراسة فينلي للاقتصاد القديم الذي كان جهده في هذا الاتجاه، مثل جهد بولانايفي، مدفوعاً بكرهيته للسوق. وكان ذلك جزءاً لا يتجزأ من إيديولوجيتهما الاجتماعية. والرأي البديل لبولانايفي، إذاً، وهو الرأي الذي امتلك في السابق سيطرة كبيرة، لم يبق له الكثير من التصديق. وفي الوقت الذي يتقد فيه كارلتيدج انتقاداً قوياً جانب بولانايفي، يدرك أن التجارة كانت مهمة، وإن لم تكن مهمة بالفخار، ففي المعادن على الأقل (كما كان يجب أن تكون في عصر البرونز، وهي أقل من ذلك في الحديد الذي كان أكثر شمولاً)، ولكنه يزعم أننا نحتاج إلى الإقرار بتمييز هازبروك بين الاهتمام بالاستيراد والاهتمام التجاري. هل هذه التمييزات في الحقيقة حصرية؟ وبالنسبة إلى عمومية المجتمعات الأسبق فنحن لا نملك دليلاً على أن مجتمعات العصر الحجري استبعدت تبادل البيع والشراء في السوق واستبعدت التجارة، بل على العكس من ذلك تماماً. وفي الحقيقة في المجتمعات الحديثة من ذلك النوع فإن تبادل السلع والخدمات، وليس بالضرورة مقابل «المال»، كان له أهمية كبيرة⁽⁵⁷⁾.

وفي حين أن من الممكن أن نتخيل أسواقاً مهمة (أماكن السوق) لا تعمل بالطريقة نفسها مثل الأسواق المعاصرة، فإن من العسير أن نراها معزولة عزلاً كاملاً عن ضغوط عوامل من العرض والطلب. وفي الحقيقة، حين كنت أعمل في هذا النوع من مواقف «العصر الحجري»، خُبرت تغييراً بالجملة في قيمة نقود الصَّدَف (الصدف الأصفر) في مطالع الثمانينيات من 1980، حين صار من الأصعب فالأصعب الحصول على هذا الشكل من العملة، لقد لعب العرض والطلب دوراً بالتأكيد. وعلى الرغم من محاولات كلتا الإدارتين (في غانا وفي فولتا العليا) لإحلال الشكل الخاص من عملتها، فقد استمر الصدف الأصفر في أن يكون مهماً للتبادلات العابرة للحدود ولبعض الأنشطة الشعائرية كذلك. ولكن كلما صارت أندر فاندُر ارتفعت قيمتها، بصفتها عملية «حديثة»، أعلى فأعلى. وفي رأيي، فإن محاولة فصل أماكن الأسواق ومبادئ السوق (العرض والطلب) فصلاً كاملاً عن الأنماط التبادلية الأخرى هي محاولة محكومة بالفشل.

(57) انظر على سبيل المثال كوكري - فيدروفيتش 1978 في «النمط الإفريقي من الإنتاج».

إن طبيعة الاقتصاد الأول ودور التجارة أيضاً تهيمن على مجموعة مهمة حديثة من المقالات عن تبادل البيع والشراء التجاري في المرحلة الكلاسيكية Antiquity التي تدور حول عمل فينيلي⁽⁵⁸⁾. وأحد المؤلفين في هذه المجموعة، وهو سنودغراس، يبين استخدام الحمولة الثقيلة من أجل استيراد فلز الحديد والمرمر⁽⁵⁹⁾ في اليونان البدائية القديمة Archaic، ولكنه يتبنى تعريفاً ضيقاً للتجارة، لعملية «البيع والشراء التجاري» بوصفها «عملية شراء وحركة سلع من دون معرفة للمشتري الآخر أو تحديد هويته»⁽⁶⁰⁾. ولذلك فإن معظم شحنات هذه المرحلة لم يكن من الممكن تصنيفها بصفة تجارة، تبادل بيع وشراء تجاري، لأن المرء يعرف الزبون النهائي. وهو يقترح أن حالة مشابهة قد تكون وجدت بالنسبة إلى الفينيقيين في الجملة، وهم الذين كانوا مشهورين بصفتهم متاجرين عظماء من البحر الأبيض المتوسط⁽⁶¹⁾. ولكن، ولو كانت هذه هي الحالة مع ذلك، فإن تعريفه بعيد عن أن يكون الوحيد أو أن يكون هوفكرة الحس العام الحصيف عن التجارة مع ذلك، ويبدو أنه كان قد استلهم من رغبة في جعل اليونان مختلفة وأكثر «بدائية» بطريقة أشبه بطريقة بولاناوي.

والبديل لهذا الافتراض ليس فكرة أن مثل هذه التبادلات التجارية كانت متماثلة مع التبادلات في العالم الحديث. فكما يصر هويكنز بشكل محق، متبعاً في ذلك سنودغراس، فإن من الممكن تبادل السلع بطرق مختلفة⁽⁶²⁾. ولكن هناك ناحية تجارية موجودة عادة، مثلما يرى المرء من ترتيبات التجارة الإغريقية ومن الإدراك أنه في المرحلة النهائية من عملية خلق تمثال بدائي قديم فإن «الزبون يدفع مؤونة الفنان والمساعد طوال مرحلة العمل» ويدفع كذلك تكاليف المرمر ونقله⁽⁶³⁾. وكان الدفع يتم بطرق مختلفة. ومرة أخرى فنحن لا نصر على أن هذه التبادلات عيناها متماهية مع التبادلات الحديثة (على الرغم من أنها في هذه الحالة قريبة لتبادلات

(58) غارنسي، وهويكنز، ويتيكر 1983.

(59) سنودغراس 1983: 16 ف ف.

(60) سنودغراس 1983: 26.

(61) وهو يدعي (بشكل مشكوك فيه) أنهم كانوا يستطيعون بسهولة التحول إلى الزراعة.

(62) هويكنز 1983: 10.

(63) سنودغراس 1983: 20.

مايكل أنجلو في محاجر مدينة كارارا في أثناء عصر النهضة)، ولكنها على الأقل قابلة للمقارنة، ويجب أن تعامل بوصفها منتمية إلى نفس الشبكة الاقتصادية العامة. وعلى الرغم من أن البعض قد يرى التجارة الإغريقية تجارة تبدي تمييزاً أساسياً بين الاهتمام بالاستيراد وبين الاهتمام «التجاري»، فإن آخرين قد يتصورون الأصناف غير حصرية بحق. وعلى الرغم من أن هويكنز يعتبر نموذج فينلي عن الاقتصاد القديم «إلى حد كبير أفضل المتوافر»، فإنه يذهب بعدئذ إلى أن يقترح «توسيعاً» تفصيلياً في شكل سبعة بنود «لتكييف النمو والانحيار الاقتصادي المتواضعين». ويبدو أن هذه المقترحات تعدل تعديلاً جذرياً راديكالياً أي وجهة نظر من نوع وجهة نظر بولانيي عن الاقتصاد القديم Ancient، مثل تلك التي يحتضنها فينلي، على الرغم من أنه يصرح بكون نموذج فينلي «مرن مرونة كافية ليدمج هذه الحركة الدينامية المتواضعة»⁽⁶⁴⁾. وقد يبدو للآخرين أن هذا الاعتراف كان نوعاً ما بسبب الوجود المادي حين المناقشة لهذا العالم «المتميز المؤثر» وأن هويكنز في الحقيقة أشار بوضوح إلى المشكلات المتصلة مع الموقف «البدايي»، من دون أن يتبنى في الوقت نفسه موقفاً «حديثاً».

فوجهة نظر فينلي، إذًا، لم تكن مقبولة قبولاً شاملاً من العلماء الكلاسيكيين. فقد رأى تاندي نشاطاً تجارياً جديداً ونمواً في السكان في القرن الثامن قبل العصر العام، وراه حاسماً لتطور اليونان، وخصوصاً في تأسيس المستعمرات فيما وراء البحار، مع كون التجار هم في معظمهم طبقة النبلاء («أفضل الرجال»). وقاد ذلك النشاط بدوره إلى تطور المدن الدول، وإلى «انهيار تشكيلات إعادة التوزيع»⁽⁶⁵⁾ وإلى نمو ما يدعوه هو «نظام السوق المحدود، الذي أثبت أنه الآلة التي ولدت النتائج النهائية للتحويل الاقتصادي والاجتماعي: بداية الملكية الخاصة، ونقل ملكيات الأرض، والدين، والمدن الدول»⁽⁶⁶⁾. وبالنسبة إليه فإن هذا يمثل بداية العالم الرأسمالي، وهو استنتاج يضعه بشكل حازم في المعسكر «الحديث» لا «البدايي»، ثم إن الاقتصاد التجاري وصل فيما بعد إلى أن يكون راسخاً رسوخاً ثابتاً. وفي هذه المناقشة، على كل حال، يدفع تاندي ببساطة «بدائية»

(64) هويكنز 1983: 21.

(65) تاندي 1997: 4.

(66) تاندي 1997: 230.

العائلات إلى الخلف أكثر، إلى أزمنة ما قبل التاريخ البدائي القديم pre-Archaic التي يبقى فيها غياب الأسواق موضع تساؤل، مع المعنى الضمني وهو أن هذا النوع من الاقتصاد القادر في النهاية على أن يؤدي إلى الرأسمالية، يبقى امتيازاً أوروبياً.

وعلى الرغم من النزاع القائم في صفوف المؤرخين القدامى بين القائلين «بالحديث»، والقائلين «بالبدائية»، وعلى الرغم من استخدام أصناف بولنايي من عمليات التبادل، وعلى الرغم من مزاعم القائلين بالوجود الحقيقي، فإن فكرتهم عن الاقتصادات «البدائية» (وعن المجتمع عموماً) كانت فكرة قد صيغت صوغاً سيئاً. فهذه الأفكار تقيم تمييزاً قاطعاً إما بين الاقتصاد القديم Ancient والاقتصادات السابقة له (كما في عمل تاندي) أو تقيم بديلاً عن ذلك تمييزاً بين العالم القديم والاقتصادات التالية، وعلى وجه الخصوص الاقتصادات «الرأسمالية»، كما في عمل فينلي، وتوجد هنا مشكلتان: الأولى، هي أن المجتمعات الأسبق تختلف اختلافاً كبيراً فيما بينها، مثلما هي الحال بين المجتمعات الحضرية في عصر البرونز ومجتمعات الصيد وجمع الطعام من رجال البُشمان كيونغ (K'ung). إن رؤية هذه المجتمعات كلها بصفتها «بدائية» بطريقة غير متميزة هو مدخل ساذج. وأحد الأمثلة على جمع كل ثقافات قبل التعليم معاً تحت صنف واحد موجود في محاولة تاندي أن يقارن هذه المجتمعات «البسيطة» مع يونان عصر الظلام. وهو يرى معايير «مقياس مصغر» و«قبل صناعي» بوصفها تعبيرات عن «بدائي»، استخدمت من أجل تجنب إقلاق أولئك العلماء الذين يجدون المقارنات بين اليونان البدائية القديمة Archaic وبين شعب كيونغ سان من الكالاهاري مقارنات مؤذية. وبغض النظر عن المصطلح، تبقى الحقيقة، وهي أنه يرسم تشابهات قريبة بين مجتمع اليونان في القرن الثامن والمجتمعات «البدائية» غير الغربية، حتى تنظيم المدينة الدولة، وهو بالنسبة إليه، أن الإغريق الأوائل كانوا «بدائيين» في هذا المعنى وليس ذلك الذي ندعوه نحن «غريباً»⁽⁶⁷⁾.

والمقارنة ليست مؤذية بقدر ما هي غير كافية، وقد يوجد في الحقيقة مجتمعات غير غريبة يمكن أن تقارن مع اليونان البدائية القديمة Archaic ولكن هذه الأخيرة هي

بالتأكيد أقرب بكثير إلى المجتمع «الحديث» من شعب رجال البشمان من الكالاهاري - الذين لم يخبروا أبداً ثورة عصر البرونز الحضرية. إن جمع مثل هذه المجتمعات المتباينة معاً من غير تمييز مثل شعب رجال البشمان، و«البدايين»، واليونان البدائية القديمة Archaic، قد يكون جمعاً منسجماً مع المشاريع الإيديولوجية ذات المعرفة مثل مشاريع فينلي وآخرين، ولكنه جمع يتلقى القليل من المساندة من نوع البيانات المتوافرة لعلماء الإنسان.

ثانياً، في حين أن التشديد على أنواع مختلفة من التبادل يختلف في سياقات معينة، فإن من الخطأ الأساسي ألا ندرك إمكانية أن التبادلية (مثلما هو في العائلات المعاصرة) تستطيع أن توجد جنباً إلى جنب مع تعاملات السوق. إن دراسة هذه الأخيرة في إفريقية، على سبيل المثال (68)، لا تعني ضمناً أن الاقتصاد السياسي «رأسمالي» في أي معنى من معاني القرن التاسع عشر، إنما تعني فقط أن الأسواق الحقيقية شائعة جداً لكل من التجارة في مسافات قصيرة والمسافات الطويلة. لقد تطور السوق من زمن بعيد قبل اليونان في الحقيقة حتى مجيء الرأسمالية الصناعية. لقد رأى ويبر نمو المزارع الكبيرة التي كان يعمل فيها العبيد في روما القديمة (لاتيفنديا) وإنتاجها الزائد بوصفها تعطي الميلاد «للرأسمالية الزراعية» (69)، وهو في هذا يتابع مومسين، ولكنه موضع نقد من ماركس الذي يرفض فكرة الرأسمالية نفسها في العلاقة مع المجتمع القديم (70). إن ماركس يستخدم اللفظة من أجل أسلوب محدد من الإنتاج، وفكرة نظام المصنع كانت أصيلة لهذه اللفظة. ومن الواضح أن ذلك النظام برز فقط بوصفه ملمحاً مهماً في الأزمنة الأخيرة، ومع ذلك، فإن ملامح «رأسمالية» أساسية كانت قد ظهرت قبل ذلك بوقت أبكر بكثير.

ويجب أن يضاف هنا أن فينلي (في مقال مبدع لم يسبق إليه عن الزواج في اليونان في عصر هوميروس) وتاندي يستخدمان كلاهما مقارنات علم الإنسان، ولكنهما

(68) بومانان ودالتون 1962.

(69) لوف 1991: 18 ف.ف.

(70) ماركس، رأس المال، 1976، ج 1، 271.

يميلان إلى عمل ذلك، وعلى وجه الخصوص تاندي، مثلما رأينا، بطريقة تفتقر إلى الاهتمام بالتاريخ ويعلم الاجتماع، وتقارن المرحلة الكلاسيكية بمجتمع «بدائي» غير متميز. ذلك المدخل يلقي التشجيع من الجدل بين القائلين بالحديث وبين القائلين بالبدائي، وكذلك من عمل ماركس الذي بذل اهتماماً قليلاً بالتشكيلات قبل الرأسمالية، ماعدا ما جاء في فورمن Formen - (1964)، ومن عمل وبير، الذي رأى المجتمعات التقليدية بوصفها حالة متبقية، الحالة المتخلفة من تحليل الأنظمة المعقدة تعقيداً أكثر (1968)، ومن عمل بولاناوي الذي عالجها بصفاتها معكوس مجتمعات السوق. وكما نرى من عنوان مقال بولاناوي عن «عقليتنا المتقدمة عن السوق»⁽⁷¹⁾، فإن هذه المواقف هي في الغالب مواقف أيديولوجية إلى درجة عالية، تقدم موقفاً معيناً بخصوص المجتمع الحديث وكلية وجود أنشطته السوقية. ولكن مثل هذه الأنشطة ليست في نفسها مما ينبغي أن يرتبط مع العالم الحديث فقط. ونحن لا نعتزم أن نتبنى موقف المؤرخين «المحدثين» من العالم الكلاسيكي. فالاقتصاد الغربي المعاصر اقتصاد مختلف جداً بالتأكيد. ولكن ذلك لا يعني أنه لا توجد عناصر مشتركة، مثل التجارة والأسواق، ولو امتلكت هذه الأسواق أبعاداً مختلفاً جداً مع ذلك. وإن عدم إدراك وجود أنشطة السوق في العالم القديم يعني أن يعصب المرء عينيه⁽⁷²⁾.

وكما رأينا يمكن أن يكون هناك القليل من الشك في أن موقف العديد من العلماء في هذا الموضوع يشترك من رأي أيديولوجي عن الأسواق ومعارضة لتوليها لمساحات متزايدة من الحياة الإنسانية، مثلما فعلت باستمرار، مع بعض الآثار الضارة بلا ريب. ولكن محاولة وصف المجتمعات، سواء في المرحلة الكلاسيكية،⁽⁷³⁾ Antiquity أو في الشرق الأدنى القديم⁽⁷⁴⁾ Ancient، بأنها مجتمعات بلا أسواق هي محاولة تبلغ في الطوباوية وعدم الواقعية مثل أولئك الذين تصوروا «شيوعية بدائية» وغياباً

(71) بولاناوي 1947.

(72) يشدد عليها باستمرار المؤرخ الماركسي لما قبل التاريخ، غوردون تشايلد (مثل: 1964: 190، وفيه

يرى «مجموعة من التجار الدوليين» مسؤولة عن نشر الأبجدية).

(73) فينلي 1973.

(74) بولاناوي 1957.

«الملكية الخاصة» في العصر الحجري أو في مجتمعات الصيد وجمع الطعام. هذه المجتمعات كانت جماعية أكثر من المجتمعات اللاحقة في نواح معينة، ولكنها أيضاً كانت أكثر فردية في نواح أخرى⁽⁷⁵⁾.

ومسألة الأسواق متعلقة تعلقاً واضحاً بموقف التجار والموانئ (الإمبوريا emporia: أماكن التجار والأسواق، إلخ) التي ناقشها مطولاً العديد من المؤلفين. ويخلص موسيه، على سبيل المثال، إلى أن التجار كانوا رجالاً من «أصول متواضعة» مع اتصالات قليلة مع حياة المدينة. و«عالم الميناء، أي: مكان التجارة والسوق» كان عالماً هامشياً لأثينا. «فالتجارة انتمت إلى المجال الخاص»⁽⁷⁶⁾. ومع ذلك فالتجار تفاعلوا مع بقية المجتمع، وعلى سبيل المثال، تفاعلوا إذا احتاجوا إلى اقتراض المال من مواطنين آخرين كي يقوموا بإدارة نشاطهم التجاري، ومن أجل هذا الغرض كانت تتوافر مؤسسة القرض البحري، التي بقيت منها «الآلية الأساسية» «بقيت عبر الأزمنة الهيلينية، والرومانية، والقرون الوسطى، والحديثة حتى القرن التاسع عشر إلى حد كبير»،⁽⁷⁷⁾ وهو ما يشهد على استمرارية التجارة، والممارسات التجارية «والإمبوريا» طوال أكثر من ألفي عام. وفي الحقيقة، وجدت المؤسسات مع ذلك في وقت أبكر وفي حضارات أخرى، وفي كل مكان كان هناك تجارة موسعة وبلدات، وهي بذلك تلقي المزيد من الشك على مدخل بولانايب، وفينلي، وآخرين. وليس الأمر أن الاختلافات في أنظمة التجارة كانت غائبة، وإنما كانت هناك أيضاً تشابهات مهمة جداً من أجل فهم التاريخ الثقافي. وهكذا فإن زعم بولانايب أن «التجار لم يوجدوا أبداً في بلاد ما بين النهرين هو زعم لا يصمد، بكل بساطة، للتدقيق القريب» وفقاً لما يراه غليدهيل ولارسين⁽⁷⁸⁾. ومثله بشكل مساو الزعم أن اليونان القديمة Ancient لم تمتلك اقتصاداً⁽⁷⁹⁾ فهو زعم ربما ينبغي أن

(75) غودي 1996 آ.

(76) موسيه 1985: 56.

(77) ميلليت 1983: 37.

(78) غليدهيل ولارسين 1952: 203.

(79) فينلي 1973.

يعامل بالطريقة نفسها في نظر عمل تاندي⁽⁸⁰⁾ عن قوة السوق في اليونان الأولى، وعمل ميليت⁽⁸¹⁾ عن الإقراض والاقتراض في أثينا القديمة وعمل كوهن⁽⁸²⁾ عن الأعمال البنكية الأثينية.

وقد أثار بولاناوي مع ذلك على نحو واضح تماماً السؤال المهم الذي أشرنا إليه عن الاختلافات بين اليونان وبلاد ما بين النهرين، وبين المرحلة الكلاسيكية ومجتمعات عصر البرونز في الشرق الأدنى⁽⁸³⁾. عند واحد من المستويات تكون المشكلة صريحة، فاليونان تنتمي لا إلى عصر البرونز بل إلى عصر الحديد، مع وجود إمدادات وافرة من ذلك المعدن الرخيص، وهو ما يجعل الأدوات والأسلحة متوافرة على نحو أوسع بكثير. ولكن بولاناوي يشير إلى أصنافه من التبادل، أي: تبادلية، إلخ. وعلى الرغم من ملاحظة ما دعاه الأساس التوزيعي الواسع لتلك المجتمعات السابقة، فهو قد رأى أيضاً أنماطاً تعاملية أخرى بسبب الأهمية الاقتصادية الكبيرة لها. لقد برزت الأنشطة الاقتصادية ولكنها في بلاد ما بين النهرين فُسِّرَتْ بأنها تجارة كانت تتم إدارتها بطريقة رسمية، وتنفذ بواسطة متكافئات (أسعار ثابتة)، وبنقود لأغراض خاصة، وموانئ التجارة، ولكن من دون أسواق، وهو رأي شارك فيه فينلي، الذي يتحدث، كما رأينا، عن الاحتكار الذي مارسه مجمعات القصور العظيمة، أو المعبد. وكما يشير غليدهيل ولارسين، وهذا الأخير عالم مهم في اقتصاد ما بين النهرين، فإن هذا القول غير كاف إلى حد ما⁽⁸⁴⁾، ففي كل الأماكن ومن جملتها التي لم توجد فيها محلات للسوق، وجدت الأسواق بالتأكيد. وعلى الرغم من أن بولاناوي زعم أنه لم تكن توجد أي كلمة تدل على تلك المؤسسة، فإن ثلاث كلمات على الأقل وجدت. وزيادة على ذلك لم يكن التبادل التجاري مقصوراً على «التجارة المدارة رسمياً».

لقد كان التجار يتصرفون في الغالب على مسؤوليتهم الخاصة واعتاد أيسر التجار حالاً أن يستخدموا مكاسبهم في شراء البيوت، ويكتب المؤلفان عن المحفوظات الخاصة بمدينة

(80) تاندي 1997.

(81) ميليت 1991.

(82) ثي. ثي. كوهن 1992.

(83) بولاناوي 1957: 59.

(84) غليدهيل ولارسين 1982: 203.

كانيش في الأناضول والمكونة من «رسائل، وعقود، وحسابات، وبيانات (بوليصات) شحن، ونصوص قانونية، وشهادات صدرت عن سلطات مختلفة، وملاحظات ومذكرات»⁽⁸⁵⁾. إنها توفر الدليل على عقود الشراكة (Commenda، أي يعطي على الثقة) من النوعين العائلي وغير العائلي، وعلى مخاطر المتاجرة (التي كان يقصد من العقود أن تنشرها)، وعن الربح والخسارة. والمناقشة بهذه الطريقة لا تعني، كما يصران ويقتبسان من ماركس، «أن نفشي فوق كل الاختلافات التاريخية وأن نرى العلاقات البرجوازية في كل أشكال المجتمع»⁽⁸⁶⁾، وإنما أن نعرف الاستمرارية والانقطاع كذلك.

إحدى هذه الاستمراريات، كما سبق أن اقترحت أنا، تكمن في مجال التجارة، وهي التي تأكدت أهميتها وتنوعها بالنسبة إلى مجتمعات عصر البرونز من مؤرخ ما قبل التاريخ غوردون تشايلد. فحين تطورت الحضارة الحضرية في بلاد ما بين النهرين، أعطى سهل الفيضان الخصيب عائداً وثيراً للمزارعين ولكنه لم يوفر الكثير من المواد الأساسية، ومن جملتها الخشب، والحجر، والمعادن. وكان يجب استيراد كل هذه المواد، وذلك بشكل رئيس على طول الأنهار الكبيرة. وبالنسبة إلى النقل فقد حدثت فيه ثورة، و«وفر استخراج المعادن، والدولاب، وحمار التحميل، والسفن المبحرة الأساس لاقتصاد جديد»⁽⁸⁷⁾. ولذلك صارت التجارة مهمة بشكل متزايد، وأدت إلى تأسيس المستعمرات التجارية، مثلما كانت الحال في كانيش في الألف الثاني، وصارت «وكالة أقدر في نشر الثقافة منها في هذا اليوم. وكان يمكن للحرفيين الأحرار أن يسافروا مع القوافل يبحثون عن سوق لمهاراتهم، في حين كان العبيد يشكلون جزءاً من البضائع. هؤلاء مع كل القافلة أو صحبة السفينة، يجب أن يلقوا المأوى في المدينة الوطن. والأجانب في أرض غريبة كانوا يطلبون الراحة من دينهم الخاص... فإذا كانت الشعائر قد انتقلت بهذا الشكل [والمثال الذي يعطى هنا هو عن شعيرة هندية كان يجري الاحتفال بها في أكاد]، فإن الفنون والمهن المفيدة كان يمكن أن تنتشر بالسهولة نفسها تماماً. إن التجارة روجت لجميع الخبرة الإنسانية»⁽⁸⁸⁾.

(85) غليدهيل ولارسين 1982: 209.

(86) ماركس 1973: 105، غليدهيل ولارسين 1982: 24.

(87) تشايلد 1964: 97.

(88) تشايلد 1964: 105 - 6.

إن المشكلة مع موقف بولاناوي، وموقف العديد من أتباعه، هي أنه يتبنى مدخلاً مطلقاً كلياً للأنشطة الاقتصادية لا المدخل التاريخي، وبذلك يرى الأنشطة إما بوصفها إعادة توزيع أو بوصفها سوقاً، في حين لا توجد في الممارسة العملية مثل هذه المقابلة الحصرية. هناك ممارسات عملية مختلفة موجودة في الوقت نفسه في سياقات اجتماعية مختلفة، وعلى سبيل المثال، التبادلية في العائلة، والسوق في الخارج، وإعادة التوزيع من قبل الدول. وهناك طبعاً تشديدات مختلفة على هذه الأنماط من التبادل التي ترتبط من بعض الوجوه بالاختلافات في أساليب الإنتاج، ويستطيع المرء على مستوى وسائل الإنتاج على الأقل أن يشير إلى اختلافات جوهرية على مرور الزمان، مثلما هو على سبيل المثال، بين الزراعة بالمجرفة وبالمحراث. ولكن ذلك التغيير لا يدخل الأسواق ولا يستبدها. نحن نحتاج إلى معالجة يلحظ فيها، على نحو أكبر بكثير، الفرق الدقيق للاستمرارية والانقطاع، «للحدائث» و«البدائيات». ما نحتاج إليه في الحقيقة هو أن ننظر في مشكلة عمليات التبادل على أساس شبكة، ظاهرة أو باطنة، وذلك كي نستطيع أن نقوم سلسلة الإمكانيات (في أعمدة) مقابل مجتمعات معينة أو أساليب من الإنتاج (في أسهم). ذلك المدخل سيكون أدق من المدخل التاريخي المعتاد للتعامل مع الأصناف، وهي في الغالب حصرية. وبهذه الطريقة نستطيع أن نجرب فرضية تفرد الإغريق بطريقة أكثر إرضاء.

علم السياسة

التعريف الموازي لتعريف الاقتصاد، وهو ضيق على نحو مشابه له، هو التعريف الذي يستخدم غالباً لعلم السياسة، والنتيجة المترتبة على ذلك هي أن ملامح عامة معينة تقتصب اغتصاباً كاملاً لصالح اليونان القديمة Ancient. وفي هذا السياق ينظر إلى علم السياسة بوصفه «السياسة أو السياسات التي تتبعها الدول، لا العمليات التي تكمن خلف تبني السياسات»⁽⁸⁹⁾، وهو رأي محدود يستبعد بوضوح المجتمعات التي لا دولة فيها ويستبعد إضافة إلى ذلك سلسلة ضخمة من النشاط الذي يمكن للعديد أن يميزوه بوصفه نشاطاً سياسياً. إن «الديمقراطية البدائية»، وهي في الغالب ملمح للمجتمعات ذات المقياس المصغر، لا تُعطى أي حيز للدراسة.

ونتيجة لما تقدم فإن دراسة علم السياسة تؤدي إلى مجموعة من المشكلات موازية لمشكلات دراسة الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، يرفض فينلي إمكانية استخدام ماركس للطبقة في المرحلة الكلاسيكية Antiquity (نظراً إلى أنه لم يكن هناك سوق) ويرى أن كلاً من الطبقات والأسواق ظهرت لاحقاً فقط بعد وقت كبير (مع «الرأسمالية»). وما يجده من الناحية الأخرى هو الجماعات ذات المكانة من النوع الذي قال به ويبر (متميزة «بأسلوب حياة»، وليست هي الطبقات الاقتصادية التي رآها ماركس). ومع ذلك فهو ليس منسجماً انسجماً كاملاً، وذلك لأنه عند إحدى النقاط يكتب عن ظهور «طبقة وسطى من الناجحين الموسرين نسبياً، ولكن غير الأرستقراطيين، من المزارعين مع عدد قليل من التجار، والقائمين بالشحن على السفن، والحرفيين»⁽⁹⁰⁾ في حوالي العام 650 قبل العصر العام، حين جعلوا بروتهم موضوعات للشعر الغنائي. وكونت هذه المجموعة «أهم تجديد عسكري في كل التاريخ الإغريقي» بسبب أنها تنظمت في فيلق (فالانكس) من المشاة المسلحة تسليحاً ثقيلاً، والتي وفرت سلاحها ودروعها الخاصة بها. لقد أعطى الفيلق لأول مرة المجتمعات التي تتمتع بوسائل راسخة وظيفية عسكرية مهمة. ويعزو فينلي أيضاً أصل الملامح الدائمة الأخرى للحياة السياسية الحديثة، (لأول مرة)، يعزوها إلى اليونان القديمة Ancient، وخصوصاً الديمقراطية والحرية. وفي الحقيقة، فإن بعض المؤلفين يعزو علم السياسة نفسه إلى ذلك المصدر، وقد عنون عالم كلاسيكي حديث كتابه بعنوان جريء هو: اكتشاف الإغريق لعلم السياسة⁽⁹¹⁾.

وفي مقال حديث يجادل زيزيك أن ما يدعوه هو وآخرون «علم السياسة بمعناه المحدد» ظهر لأول مرة في اليونان القديمة حين «عرض أعضاء الشعب (أولئك الذين يتمتعون بمكان محدد تحديداً حازماً في التدرج الهرمي من الصرح الاجتماعي) أنفسهم بصفاتهم ممثلين وبدلاء، عن كل المجتمع، ومن أجل الشمولية الحقيقية»⁽⁹²⁾. وعلم السياسة هنا يظهر ليشير إلى الديمقراطية وحدها ولكنها تستخدم أيضاً لتطبيق على أي نشاط على المستوى الحكومي إضافة إلى إدارة السلطة

(90) فينلي 1970: 101.

(91) مينير 1990.

(92) زيزيك 2001.

عند مستويات أقل شمولاً («سياسات مضخة الماء في الأبرشية»)، بمعنى الاهتمامات المحلية الصغيرة، وإدارة الأنظمة التي لا تمتلك أي سلطة مؤسسة وفقاً للقانون («بلا حاكم»).

في هذا المجال مثلما هو في مجالات أخرى، كانت إسهامات الإغريق في التطورات الاجتماعية الاقتصادية اللاحقة إسهامات مهمة إلى درجة عالية بالنسبة إلى أوروبا ومن ثم بالنسبة إلى العالم. ولكن قصر الأنشطة السياسية (أو قصر اكتشافها) على اليونان في مثل هذه التعابير العامة أو استثناء العمل الاقتصادي يعني استخدام تلك المفاهيم بطرق محددة تحديداً شديداً. وأحد التحديدات الممكنة لمجال ما هو سياسي هو الزعم أنه مجال غير موجود في حد ذاته ما لم يكن مفصلاً فصلاً مؤسسياً وغير متجسد في المجتمع، مثلما يفعل ذلك بولاناوي بالنسبة إلى الاقتصاد. وعلى كل حال، فحقيقة أن هناك عملية من التطور الاجتماعي التي تكون نتيجتها نمو التعقيد الذي يقود إلى «عدم التجسد» الجزئي للأنشطة وإلى تجسيدها في مؤسسات واقعية هي حقيقة لا تعني أن المرء لا يستطيع أن يستعمل، على نحو مفيد، صنف علم الاقتصاد، أو علم السياسة، أو الدين، أو القرابة قبل أن تحدث هذه الأصناف. وفي الحقيقة فإن العلماء في علم الإنسان قد تقدموا دائماً على أساس أن المرء يستطيع أن يستعمل هذه الأصناف، وأن تلك هي الحالة مع فكرة النظام الاجتماعي نفسها في عمل تالكوت بارسونز وآخرين عديدين من علماء الاجتماع. إن مدخل بعض المؤرخين القدماء لهذه المسألة يخلق فجوة مفهومية غير ضرورية بين العلماء الذي يعالجون مراحل تاريخية مختلفة وأنواعاً مختلفة من المجتمع.

هناك ثلاث نواح من علم السياسة في التراث الكلاسيكي ينظر إليها بوصفها نواحي مختلفة عن المجتمعات المعاصرة الأخرى، وبوصفها كانت قد نقلت إلى أوروبا الغربية، وهي: الديمقراطية، والحرية، وحكم القانون. ويفترض في الديمقراطية أن تكون صفة تخص الإغريق وهي معارضة «للاستبداد» أو «طغيان الحكم» في مجتمعات جيرانهم الآسيويين. وقد أثار ذلك الافتراض سياسيون المعاصرون بوصفه يمثل صفة موجودة منذ عهد بعيد تخص الغرب في مقابل «أنظمة الحكم البربرية» في الأجزاء الأخرى من العالم. وسأفحص الناحية الحديثة من تلك المسألة فحصاً كاملاً في

فصل آت (الفصل التاسع) - أما هنا فسأركز على العالم القديم. وفي مناقشة فينلي للديمقراطية، يقر بإمكانية أن «يكون هناك أمثلة سابقة للديمقراطية، وهي التي تُدعى ديمقراطيات قبلية، على سبيل المثال، أو الديمقراطيات في بلاد ما بين النهرين القديمة التي يعتقد بعض علماء الآشوريات أنهم يستطيعون تتبعها إلى هناك»⁽⁹³⁾. ولكنه يقول فيما لاحظ، إن الحقائق مهما تكن، فإن تأثيرها على التاريخ، وعلى المجتمعات التالية، كان تأثيراً صغيراً. «فالإغريق، والإغريق وحدهم، هم الذين اكتشفوا الديمقراطية بذلك المعنى، وذلك تماماً مثلما اكتشف كريستوفر كولومبس أمريكا، وليس أحد الملاحين الفايكنغ، هو الذي اكتشفها». «لقد كانت الكتابة الإغريقية التي استشارتها الخبرة الأثينية هي الكتابة التي قرأها القرنان الثامن عشر والتاسع عشر...» تلك كانت الحالة بوضوح، ولكنها تمثل استيلاء أوروبياً وأدبياً كلياً على التاريخ، وعلى تاريخ «اكتشاف» الديمقراطية. فإذا افترضنا، مع ابن خلدون على سبيل المثال، أن الديمقراطيات القبلية وجدت في مكان آخر، فهي في الوقت الذي قد لا تكون قد قدمت فيه نموذجاً لأوروبيي القرن التاسع عشر، فإنها بالتأكيد فعلت ذلك بالنسبة إلى الشعوب الأخرى. الإغريق، طبعاً، اخترعوا كلمة «ديمقراطية»، ويحتمل أنهم كانوا أول من أعطى الكلمة شكلاً مكتوباً للآخرين ليقرؤوه، ولكنهم لم يبتدعوا ممارسة الديمقراطية. وقد كان التمثيل في شكل أو بأخر ملمحاً للسياسات وللصراعات للعديد من الشعوب.

أحد الشعوب «القبلية» من الذين عملت معهم وهو اللوداغا، شكل مجموعة ليست ذات مركزية، وبلا قائد أو حاكم ومن النوع الذي وصفه فورتيس وإيفانز - بريتشرد بوضوح شديد في كتاب: الأنظمة السياسية الإفريقية⁽⁹⁴⁾، وهم مجتمعات كان يوجد فيها تفويض للسلطة (أو فرض) لها في الحد الأدنى ولم يكن فيها مؤسسة رئاسة للقبيلة من النوع الذي ميز جيرانهم في غانا الشمالية، وهم الفونجا. مثل هذه المجموعة تمتعت بغياب الهيمنة السياسية، وبحريتها، على الرغم من أنها لم تمتلك كلمة محددة تصف بها الحرية. وعدوا أنفسهم بأنهم أحرار تماماً بنفس المعنى الذي كان فيه روبن هود وعصبته أحراراً.

(93) فينلي 1983: 14.

(94) فورتيس وإيفانز - بريتشرد 1940.

إن وجود مثل هذه الكيانات السياسية كان معروفاً بشكل خاص في مناطق مثل إفريقية التي مارست زراعة المجرفة البسيطة مع فلاحية متحولة. ولكن جماعات «جمهورية» من هذا النوع قد ذكرت في سياق أنظمة (عصر البرونز) الزراعية وهي أكثر من غيرها تعقيداً أيضاً، وكان ذلك غالباً في مناطق الهضاب التي تكون سيطرة أي حكومة مركزية عليها أقل سهولة. وعلى سبيل المثال، يذكرها أوبنهايم⁽⁹⁵⁾ بالنسبة إلى بلاد ما بين النهرين وتذكرها ثابار⁽⁹⁶⁾ بالنسبة إلى الهند. وفي الصين وجد نوع مشابه من الكيان السياسي، من الثوار البدائيين أو قطاع الطريق، وكانوا أقرب ما يكون إلى نوع روبن هود⁽⁹⁷⁾، وجدوا على «هوامش الماء». وفي شمال إفريقية أشرت إلى عمل المؤرخ العظيم ابن خلدون، عن قبائل الصحراء. ونحن نجد في أوروبا مجموعات من هذا النوع في بعض مناطق الهضاب التي هربت من كوابح الدول، كما هي الحال مع القبائل الأسكوتلاندية والألبانية. ولكن ما هو أكبر من ذلك على الهوامش أيضاً هو تنظيم سفن القرصان الذي كان في الغالب مستنداً إلى مبادئ «ديمقراطية»، وكان هذه المجتمعات بعد أن هربت من سلطة الدول، اختارت أن تشغل نظاماً تعاونياً على نحو أكبر، من نوع مشابه لذلك الذي كان متصوراً في بعض مستعمرات أمريكا الشمالية.

وهكذا، ومع وضع الكلمات جانباً، فليس هناك معنى يمكن أن يقال فيه إن الإغريق قد «اكتشفوا الحرية الفردية» أو الديمقراطية. وزيادة على ما تقدم، فإن المقابلة مع الشرق الأدنى القديم تصفع بقوة شديدة الفكرة المتنازع فيها عن الاستبدادات الآسيوية أو استبدادات الآخرين التي ميزت منذ عهد بعيد التفكير الأوروبي حول الثقافات الشرقية.

(95) أوبنهايم 1964.

(96) ثابار 1966 في كتاب حديث (2000)، تقدم ثابار استعراضاً للهند القديمة وتناقش باختصار المجتمع «القبلي» في إطار تطوري مثلما فعلت من قبل في مقال بعنوان: «من النسب إلى الدولة»، الذي كان فيه تطور من واحد إلى آخر. وفي حين أن هذا إطار صحيح على نحو كامل، فإنه يضع جانباً المشكلة المتمثلة في أنه ليست الأنساب وحدها فقط مستمرة فعلاً داخل الدول، ولكن المجتمعات «القبلية» مستمرة في الوجود جنباً إلى جنب مع الدول. والمؤلفة، لذلك، تغفل مسألة «تفصيل» الأنظمة السياسية المختلفة، وهو موقف يعرض نماذج بديلة للسكان (كما هو الموقف في غانا الشمالية). وأنا لا أعني أن أقول ضمناً إن المرء يستطيع أن ينقل الإجراءات التمثيلية من المجتمعات «القبلية» إلى أنظمة أشد تعقيداً ولكن أرغب في أن أشير إلى أن مثل هذه البدائل لا تتعايش فعلاً فقط ولكنها قد تستثير ما أعده رغبة إنسانية واسعة الانتشار من أجل التمثيل.

(97) هويسباوم 1959، 1972.

فالحكومات المركزية القوية نفسها أيضاً نادراً ما تُركت لتحكم من دون أن تأخذ «الشعب» بالحسبان. وهذا ما أنتج أحياناً انقطاعات عنيفة. إن حركات الاحتجاج، والمقاومة، و«الحرية» في الأجزاء المختلفة من العالم، نشأت نشأة مستقلة عن أي تحريض من الإغريق القدماء. فلا نستطيع أن نفترض أن الثورات الشعبية التي ميزت الأحوال السائدة في العراق بعد الحرب في العام 2004، في صفوف أهل السنة على الأقل، كان لها أي علاقة مع ذلك الإرث. والأمر نفسه كان صحيحاً عن الحركات السابقة في الهند أو الصين. فلا الدافع لها ولا أصلها يقعان في اليونان أو في أوروبا، على الرغم من أن تجلياتها الحديثة قد تقع هناك أحياناً. إنها مرتبطة بالمشكلة الدائمة في تفويض السلطة أو فرض السلطة في كيانات سياسية مركزية ومرتبطة بعد ذلك «بضعف السلطة» الذي يميزها في الغالب.

إن أثر العالم الكلاسيكي على التاريخ الأوروبي اللاحق أو التاريخ العولمي ليس أثراً مباشراً. إن الغرب قد ينظر إلى الديمقراطية الأثينية بوصفها نموذجاً، ولكن ذلك النموذج لم يكن هو النمط الوحيد لنظام الحكم الذي وجد في اليونان. «طغيان» الحكم الاستبدادي كان موجوداً أيضاً. ولم تكن القيم نفسها قد أوليت لا لطغيان الحكم الاستبدادي ولا للديمقراطية مثلما هو في الزمن الحاضر. وفي الحقيقة فإن فينلي يرى طغيان الحكم الاستبدادي طغياناً يجري إدخاله غالباً بناء على الطلب الشعبي، كاسراً بذلك الاحتكار الأرستقراطي للشعب. و«التناقض الظاهر هو أن طغاة الحكام الاستبدادي، وهم يقفون فوق القانون وفوق الدستور، قووا في النهاية المدينة الدولة ومؤسساتها وساعدوا على رفع الشعب، الشعب بأجمعه، إلى مستوى من الوعي السياسي الذاتي الذي قاد بعدئذ، في بعض الدول، إلى حكومة تحكم من خلال الشعب، إلى الديمقراطية»⁽⁹⁸⁾. لذلك يقال إن طغيان الحكم الاستبدادي قد مهد الطريق للديمقراطية (بالقدر نفسه الذي فعله الرق للحرية)، وهو بالتأكيد رأي متفائل عن العالم. وعلى أية حال كان هناك تذبذب بين الاثنين، ليس تطوراً مباشراً، نظراً إلى أن كثيرين في المرحلة الكلاسيكية ظنوا أن الديمقراطية كانت شيئاً سيئاً. وفي

أوروبا كذلك لم تكتسب الديمقراطية قيمة إيجابية بشكل لا غموض فيه حتى القرن التاسع عشر⁽⁹⁹⁾، وحتى تطورت حكومات مركزية احتاجت بيروقراطياتها وقواتها العسكرية المتزايدة تزايداً سريعاً إلى إسهامات مالية مستمرة، عن طريق تحصيل الضرائب، من الجماهير. وإلى ذلك الوقت أيضاً كان بعض المفكرين السياسيين ما زالوا يدعون إلى حكم أقوى، من الناس «الأفضل» ومن «القلة» ومن «النخبة».

كيف كانت اليونان في الحقيقة مختلفة عن جيرانها؟ كان الاختلاف موجوداً بالتأكيد ولكن المسألة دائماً هي مسألة تقويم مدى الاختلاف. معظم الكلاسيكيين يدعون مزاعم مبالغاً فيها عن إسهامها الفريد المنقطع النظير. ويكتب ديفيز عن ميراثنا من الديمقراطية، ومن «الثورة الأثينية» وكيف أن الإغريق «فكروا بحق أنهم، مقارنة مع أي من الآخرين، كانوا متمدين بشكل ملحوظ»⁽¹⁰⁰⁾. ولكن المجتمعات الأخرى مهمة. وكاستورياديس أيضاً يرى اليونان بوصفها «مبدعة للديمقراطية». بل هو يكتب أيضاً أن «الاهتمام بالآخرين يبدأ مع الإغريق. وهذا الاهتمام ليس إلا جانباً آخر من الفحص النقدي لمؤسساتهم الخاصة واستجوابها»⁽¹⁰¹⁾. ولا يستطيع المرء أن يشك في أن الإغريق فكروا كثيراً في مؤسساتهم، وكان هذا مظهراً من استخدامهم الكثيف للتعليم الذي يقدم انفعالية تترد على النفس بشكل متزايد⁽¹⁰²⁾. ولكن النظر إليهم، بوصفهم منشئين الاهتمام بالآخر، يعني فقدان أثر مسار طبيعة المجتمع الإنساني نفسه. إن الاهتمام بالآخر كان ثابتاً في سلوك الإنسان، على الرغم من أن من الممكن أن يأخذ هذا الاهتمام أشكالاً مختلفة كثيرة وقد أخذ ذلك فعلاً. إن النظرة إلى هذا الملمح بوصفه مظهراً من «حادثة» أثينا هو مرة أخرى سوء فهم لطبيعة المجتمع الإنساني ومفهوم الحديث كذلك.

إن فكرة اختراعهم للديمقراطية هي فكرة مشكوك فيها على نحو مساو. وفكرة أن المجتمعات البسيطة جداً كانت قد أظهرت من قبل ملامح ديمقراطية كانت فكرة

(99) فينلي 1985: 19.

(100) ديفيز 1978: 23، 64.

(101) كاستورياديس 1991: 268.

(102) غودي وواط 1963.

قد جرى التعبير عنها الفكر في الغربي مراراً. كان هناك طبعاً وجهة نظر هوبز عن المجتمعات الأولى بوصفها مشتبكة في حرب من الجميع ضد الجميع، ولم يكن من الممكن أن تكبح إلا بإدخال قائد سلطوي في شكل رئيس، وهو شكل أول من تنظيم الدولة. ولكن كان هناك أيضاً وجهة نظر فلاسفة من أمثال كروبوتكين وعلماء اجتماع من أمثال دوركهيم، رأوا المجتمعات الأولى متصفة «بالعون المتبادل» أو بالتضامن الآلي للأنظمة القطاعية. كلا هذين المؤلفين أثر في تفكير العالم في علم الإنسان راديكليف براون (المعروف لدى زملائه في كلية ترينيتي، في كامبريدج، باسم «براون الفوضي») الذي طور فكرة السياسة القطاعية من مجتمعات النّسب التي لا دولة فيها والتي هيمنت على مناقشة الأنظمة السياسية الإفريقية التي سبق لي أن أشرت إليها. الأنظمة القطاعية مارست مزيجاً من الديمقراطية المباشرة والتمثيلية إضافة إلى تبادلية من نوع إيجابي وسلبى، جنباً إلى جنب مع «عدالة توزيعية»⁽¹⁰³⁾.

إحدى الطرق الكبيرة التي كان يتقرر بها اختيار الشعب الأثيني كانت واسطة الانتخابات (هنا، بالرمز المكتوب). ومع ذلك، فإن هذا الإجراء لم يكن مقصوراً على اليونان. ففي مناقشة ديفيز لبدایات الديمقراطية، تذكر قرطاجة في استطلاعها في اتصالها بالحروب فقط، ولم تذكر أبداً من أجل نظام حكمها السياسي. وتعالج فينيقيا بطريقة أكثر اختصاراً مما سبق أيضاً. ولكن المستعمرة الفينيقية في قرطاجة صوتت سنوياً من أجل حكامها، أو السوف (Sufe)، وهم الذين كانوا كما يبدو السلطة العليا في زمن هانيبال. ورأى بعضهم اللفظة مرادفة لكلمة باسيلوس (basileus)، حاكم أو لكلمة ريكس (rex)، ملك، ويعد آخرون المؤسسة مشتقة من روما، ولكن الخبراء بالسامية يشيرون إلى اثنين من القضاة (سوفيت) يمارسان السلطة معاً في صور في القرن الخامس⁽¹⁰⁴⁾. «واقترح بعضهم ربط المؤسسة النظامية للحكم السنوي المشترك للزملاء في قرطاجة مع «الثورة الديمقراطية» التي يفترض أنها حدثت في المدينة البونية في نتيجة الحرب البونية الأولى»، وهي فرضية استلهمت من بوليبيوس، المؤرخ الإغريقي (تقريباً 205 - 123 قبل العصر

(103) انظر من أجل مجتمع أبسط كذلك بارنارد 2004.

(104) لانسيل 1997: 118.

العام)، والذي كان قد أخذ إلى روما في الأسر ورافق سيبو عند تدمير قرطاجة في 146 قبل العصر العام. وكتب يقول: «في قرطاجة صار صوت الشعب مسيطراً في المداولات، في حين كان مجلس الشيوخ في روما في أعلى الارتفاع الكامل من سلطاته. بالنسبة إلى القرطاجيين، كان رأي أكبر عدد منهم هو الذي ساد، وبالنسبة إلى أهل روما ساد رأي النخبة من مواطنيها».⁽¹⁰⁵⁾ وبعبارة أخرى أصرح، فإن نوعاً من التمثيل الديمقراطي كان يمارس أحياناً في مجلس الشعب لا في قرطاجة فقط ولكن في آسيا، في المدينة الأم من صور الفينيقية.

وفي الحقيقة أن من الصحيح أن نقارن الترتيبات السياسية في اليونان مع ترتيبات الساميين الغربيين من فينيقيا، وذلك من بعض الوجوه نتيجة للظروف الجغرافية المشابهة. كلتاها كانت «بلاداً متقطعة، مجزأة جغرافياً من دون محور مركزي منظم».⁽¹⁰⁶⁾ ففي فينيقيا انحدرت جبال لبنان مع غاباتها إلى البحر، وفي اليونان، كان الساحل جبلياً مع وديان ضيقة. وفي كلتا الحالتين، نظر السكان إلى البحر لا إلى الأرض. هذه الظروف كانت منسجمة مع «العالم الحر للمدن الدول... الصغيرة الكثيرة العدد» التي كانت في الغالب تُقابل مع «الاستبداديات الشرقية العسكرية البيروقراطية في مصر وفي بلاد ما بين النهرين». ولكن المقابلة ليست صحيحة تماماً، كما يلاحظ أستور، لأن بلاد ما بين النهرين انطلقت بداية من مدن ودول صغيرة «وقد وجدت بقايا قوية من الاستقلال الذاتي البلدي، الخاص بالبلدية، للمدن الكبيرة تحت الإمبراطورية الآشورية الجديدة نفسها المستبدة فعلياً. ولكن آشور نفسها أيضاً انطلقت بداية بوصفها مدينة - دولة جمهورية تقريباً».⁽¹⁰⁷⁾ في بعض الحالات كان الحكام يعينون لمدة سنوية بالانتخاب بين أيسر المقيمين حالاً.⁽¹⁰⁸⁾ ويشير تشايلد إلى هذه المدن الدول الأولى في بلاد ما بين النهرين بوصفها «ديمقراطيات بدائية». ونتيجة لذلك، ليس هناك تمييز حاد بين الاستبداد الشرقي وديمقراطية المدينة الدولة، سواء من مدن اليونان أو من

(105) بوليبيوس 5، 51، لانسيل 1997: 118. من سوء الحظ أن معظم تاريخ بوليبيوس قَد.

(106) أستور 1967: 358.

(107) أستور 1967: 359، ان. 1.

(108) أوبينهايم 1964.

فينيقيا. وبخصوص بلاد ما بين النهرين، حيث كثرت «المدن - الدول»، يكتب آدمز: «ومع ذلك فبعد أربعين عاماً تلت كان خليفته في ملك أوروك مازال مجبراً على أن يتقاسم سلطاته في اتخاذ القرارات المختصة بشن الحرب مع مجلس».⁽¹⁰⁹⁾ إن هذا التجانس بين الاثنين هو الذي يراه آستور أساساً للمستعمرات السامية المبكرة في اليونان وفيما بعد للغزو الإغريقي للساحل الفينيقي.

وأنا أقترح أن الرغبة في شكل ما من التمثيل، وفي أن يجعل المرء صوته مسموعاً، هي رغبة أصيلة في الموقف الإنساني، على الرغم من أن هناك في الأغلب أصواتاً سلطوية في صفوف النخبة ارتفعت ضد ممارسة هذه الرغبة، وهذه الأصوات قد تسود على مدى مراحل طويلة. وفي الحقيقة فإن فينلي⁽¹¹⁰⁾ يقترح أنه في الأزمنة الحديثة نفسها أيضاً صار العديد من الديمقراطيات التمثيلية مؤسسات نخبوية نتيجة لجعل السياسة مهنة احترافية، وهو الأمر الذي تقوم الانتخابات السنوية وفق النموذج القرطاجي بعمل شيء ما لمقاومته»⁽¹¹¹⁾ وسيكون هناك مزيد من الحضور، والمزيد من الدعوة والمزيد من مشاركة المواطن.

والناحية الثانية من النواحي الثلاث من علم السياسة التي يفترض أنها موروثية من اليونان هي «الحرية»، وهي ملمح مرتبط مرة أخرى مع أيديولوجيتهم الصريحة المروّجة لذاتها، على الرغم من أنهم مارسوا بالتأكيد الاسترقاق على نحو كثيف، مثلما فعل الرومان. وذلك الشكل من الشغل استمر في أوروبا فيما بعد، على الرغم

(109) آدمز 1966: 140.

(110) فينلي 1970.

(111) إن فهم قرطاجة، بخلاف المجتمعات في أوروبا في ذلك الزمان، محدود بسبب نقص الدليل الموثق. ولكن ذلك قد يكون نتيجة التدمير أو التخلص من المكتبات (لانسيل 1997: 358 - 9). وأرسطو، أيضاً، «يمتدح المبادئ الديمقراطية لقرطاجة» (فانتار 1995: 52)، مع مجلس شيوخ منتخب كانت له مسؤوليات عديدة، ومن جملتها إعلان الحرب، وهو مجلس شعبي انتخب الحكام (سوفيز أو شوفات) لمنصب مدته سنة. ويتحدث فانتار عن قرطاجة بوصفها «ديمقراطية على نحو عميق، وتعطي الأفضلية للبنى المشتركة مع الزملاء» (ص 570). لقد كانت السلطة الشخصية مسمومة، وطفان الحكم مداناً، وكان هناك احترام لحكم القانون، وكانت الحقوق الفردية معترف بها، وهي نواح تعد كلمة الحرية مناسبة لها.

من الالتزام المزعوم مراراً بالحرية، وفي الواقع فإن أرقاء المرحلة الكارولينجية كانوا جزءاً مهماً من صادرات القارة. واستمرت أشكال مختلفة من شغل الرقيق فعلياً إلى أن جاءت الثورة الصناعية، التي وصفها بعضهم أيضاً بأنهم استرقاق الأجر نظراً إلى أن الأفراد لم يكن لهم وصول مباشر إلى وسائل الإنتاج، وكانوا لذلك مقيدون بالعمل لرب عمل معين. ولذلك فإن الحرية ملمح أكثر تعقيداً مما قد يُظن. وهناك، كما أشار إيزيا برلين، تمييز يجب أن يرسم بين مفاهيم الحرية السلبية والإيجابية، بين الحرية من التدخل والإكراه، وهو ما يُرى بوصفه شيئاً جيداً، وحرية الوصول إلى تحقيق الذات التي تنزلق بسهولة إلى تبرير إكراه الآخرين⁽¹¹²⁾.

وعلى الرغم من هذه الزلات الواضحة، فإن فكرة الحرية بوصفها خاصية مميزة أوروبية، موروثه من الإغريق، تعود المرة تلو الأخرى. وفي مناقشة لإخفاق المجتمعات المسلمة اللاحقة في أن تقوم «بالتحديث»، يذهب لويس عبر أسئلة متناوبة عديدة إلى سؤال «ما الذي ضل عن الصواب»، سائراً من وجود الأصولية إلى غياب الديمقراطية. وهو نفسه قرر أنه في صالح «نقص الحرية - حرية العقل من القيد والإشراب العقائدي، والحرية في السؤال والبحث والكلام، وحرية الاقتصاد من الفساد وسوء الإدارة الشائع، وحرية المرأة من قهر الذكر، وحرية المواطنين من طغيان الحكم⁽¹¹³⁾». وعلى الرغم من أن الحرية تعتبر في الغالب احتكاراً غريباً في الواقع، فإنها إذا استخدمت في هذه السياقات الواسعة لا تحمل إلا القليل من المعنى. فحرية العقل على ما يبدو تعني ضمناً العلمنة، التي هي بالتأكيد عامل واحد في تطوير حلول جديدة، ومعرفة جديدة. فإن أنت رفضت أو أقررت أسئلة دينية، فإنك لا محالة تفتح أخرى. ولكن ذلك الحل بالنسبة إلى آخرين يقدم مشكلاته الخاصة به والناس ببساطة قد يفضلون أن يحددوا مدى الدين من دون أن يسيروا في الطريق إلى العلمنة كامل الوقت. ومع ذلك، ففي دراسة سؤال لويس، فإن الشرق الأدنى أيضاً بقي في الخلف في «ثورة المعرفة» التي أثرت على تلك العمليات العقلية التي يتحدث هو عنها لأسباب ملموسة أكثر. ومثلما اقترحت أنا، كان ذلك في جزء منه بسبب غياب

(112) برلين 1958، فينلي 1985: 6.

(113) لويس 2002: 177.

المطبعة بوصفها مفتاحاً لتوزيع المعلومات، إضافة إلى الثورة الصناعية ونمو شبكات التبادل التجاري (الأطلسي والهادي) التي سبقتها ولحققتها. ومع افتتاح موانئ البحر الأطلسية العظيمة، فإن شبكات التبادل التي قامت بين أوروبا الغربية وبين بقية العالم حادت عن الشرق الأدنى. هذه عوامل مادية، محددة تحديداً أكثر من الحريات المعممة تعميماً شديداً جداً التي يتحدث عنها.

وزيادة على ما تقدم، فإن الحرية مفهوم نسبي، لا مطلق. فالحرية بالنسبة إلى الشيعة في إيران ليست حرية للسنّة أو للأكراد، أو للأقليات الأخرى، إنها تنقرر فقط بأغلبية من هيئة ناخبين تحكمية تقريباً، ومع ذلك «فالديمقراطية» في أي شكل كانت هي ناحية واحدة من الحرية للعديد. وتستطيع الإجراءات الانتخابية أن تعمل حيث يصوت الناس من أجل السياسات، وحيث تكون الجماعة المرجعية أصلية أجنبية في طبيعتها، عرقية إثنية أو دينية، فهي لا تكاد تدعى إجراءات تمثيلية. فالحرية لجماعة هي تبعية لأخرى. لا يمكن أن يكون هناك أي حرية للسكان الأصليين لأستراليا أو الولايات المتحدة. وبالنسبة إليهم سوف ينظر إلى الحرية بوصفها هزيمة الأكثرية، المكونة من غزاة، وهو أمر لا يكاد يقبله الدعاة إلى الحرية الشاملة ذوو الصوت العالي.

ويعبر، فينلي، على أن الحرية هي الوجه المقابل للرق. ويجادل في أن الرق كان مرتبطاً بالحرية، وهو نوع من التناقض بشكل واضح:

الإغريق اكتشفوا، وهذا أمر معروف، كلاً من فكرة الحرية الفردية والإطار المؤسسي الذي يمكن أن تتحقق فيه. وعالم ما قبل الإغريق - عالم السومريين، والبابليين، والمصريين، والآشوريين، وأنا لا أستطيع أن أن أمسك نفسي عن إضافة الميسينيين - كان، بالمعنى العميق للكلمة، عالماً من دون رجال أحرار، بالمعنى الذي وصل إليه الغرب إلى فهم ذلك المفهوم... وإحدى نواحي تاريخ الإغريق، باختصار، هي التقدم، يبدأ بيد، للحرية والرق⁽¹¹⁴⁾.

وحاول بعض المؤرخين أيضاً أن يربطوا إنجازات العالم الكلاسيكي وفردية ذلك العالم باستخدامه للرق، وبأسلوب الإنتاج المتصل بالرقيق بتعايير ماركس. لقد كانت

السيطرة الكاملة على قوة العمل بالتأكيد سيطرة لا تقدر بثمن من أجل بناء أعمال البناء الضخمة التي ميزت ذلك العالم. ولكن أشكاً أخرى من تنظيم العمل أنجزت أهدافاً مشابهة. وعلى كل حال فإن مدى عمل الرقيق، وقد حرض عليه الغزو العسكري دائماً، هو مدى غير واضح. والعديد من الأنشطة في العالم الكلاسيكي نُفذت بواسطة أشكال أخرى من العمل، وبعضها شكل أنماطاً من عمل العبودية لم تكن مختلفة اختلافاً كبيراً عن الرق نفسه، وعلى أي حال فنحن لا نملك أي فكرة واضحة عن المستويات المقارنة من استخدام عمل الرق في حضارات عصر البرونز المختلفة. ويدور في بعض الأحيان جدل أيضاً في أنه في الوقت الذي كان فيه الرق موجوداً في الحضارات كلها، كان «مهيماً» في العالم الكلاسيكي فقط. والهيمنة مفهوم صعب الاستخدام، كما يشير لوف إلى ذلك⁽¹¹⁵⁾. وكان الرق واسع الانتشار بالتأكيد، وكان ذلك نتيجة للسياسة العسكرية القمعية للدولة إلى حد كبير ونتيجة لنجاحها التجاري أيضاً. ولكن على أي حال، كانت أشكال أخرى من العمل مهمة أيضاً، وخصوصاً في القطاعات الحضرية والحرفية. وقد ناقش آدمز مشكلة الرق في الشرق الأدنى القديم⁽¹¹⁶⁾.

وهو يستنتج فيما يخص فينلي: «حين يُرى في هذا الضوء فإن النزاع بين المؤرخين الاقتصاديين السوفييت الذين يصفون مجتمع الدولة الأولى بأنه مجتمع «رق» وبين الاختصاصيين الغربيين الذين يصرون على العدد الصغير نسبياً من الرقيق في بعض النواحي يصبح النزاع مسألة تسمية أكثر منها مسألة مادة». إن وصف «مجتمعات رق» يعتمد على كون الاسترقاق مؤسسة «مهيمنة» على الأزمنة الكلاسيكية في حين أن الاسترقاق في بلاد ما بين النهرين كان هامشياً⁽¹¹⁷⁾. إن مدى الاسترقاق مهم كما هو واضح ولكن الاسترقاق في البحر الأبيض المتوسط الكلاسيكي لم يكن فريداً بوصفه مؤسسة، يمكن المبالغة بسيادتها. ومفهوم «الحرية» لم يعتمد بالتأكيد على الأعداد.

وفي حين يجادل فينلي عن مركزية الاسترقاق للحياة الاجتماعية في اليونان (لقد كان «عنصراً أساسياً في الحضارة الإغريقية»)⁽¹¹⁸⁾، فهو يقر أيضاً بالسلسلة

(115) لوف 1991.

(116) آدمز 1966: 103 - 4.

(117) آدامز 1966: 96 - 7.

(118) فينلي 1960: 69.

الواسعة من الأنواع الأخرى من العمل التي تسهم في القوة العاملة. في الريف استأجر صغار الملاك أو المستأجرين للمزارع عمالة مؤقتة مدفوعة الأجر، وخصوصاً في وقت الحصاد، فقد كان هناك «تعايش بين اليد العاملة الحرة والمستركة»⁽¹¹⁹⁾. وكان يوجد في البلدات مجموعة من اليد العاملة المؤقتة أكثر وضوحاً، ومع ذلك، «كلما كانت الدول المدن الإغريقية أكثر تقدماً» زاد احتمال أن يكون قد توجب عليهم أن يمتلكوا «رقيقاً حقيقياً». ولكن، في الوقت الذي كان فيه الرق مركزياً لليونان، فإن الرق لم يكن بالتأكيد المصدر الوحيد، ولا الرئيس أيضاً، لليد العاملة، لا في الزراعة ولا في غيرها⁽¹²⁰⁾. وليس من الواضح أن قدراً من الحرية لم يميز المجتمعات في أماكن أخرى. إن اليد العاملة غير المستركة كانت موجودة بالتأكيد في بلاد ما بين النهرين.

وعلى الرغم من ذلك، فالنزاع البديل يكمن في صلب رأي فينلي بالمرحلة الكلاسيكية، التي يراها فينلي مختلفة عن مجتمعات عصر البرونز العظيمة من الشرق الأدنى القديم، وذلك في جزء منه بسبب غياب الزراعة المروية، وليس هذا وحسب، ولكن بسبب آخر أيضاً، وهو أنهم «اكتشفوا الحرية الفردية» وممارسة الرق كذلك. ويرى تشايلد أيضاً أن الفلسفة الإغريقية من عصر الحديد كانت مشغولة بمسألة الفرد والمجتمع (مثلما كانت الفلسفة الهندية)، وبعبارات أكثر واقعية فهو ينظر إليها بوصفها التدبر الشخصي من أفراد تحرروا من الاعتماد الكامل على الجماعة نتيجة مجيء الأدوات الحديدية والعمل المصكوكة⁽¹²¹⁾. ومع ذلك فهو يجادل بحذر أكبر في أن هذه الاهتمامات ظهرت مع ذلك في العصر الحجري القديم، ونتيجة لذلك فإن أفكار الحرية والفرد لم تكن فريدة خاصة بالإغريق. ويبدو ذلك صحيحاً بشكل كامل.

إن فينلي بحق «مهتم باللغة المستخدمة لوصف هذه الحالات»، ولقد كان هذا السياق هو السياق الذي يستطيع أن يتكلم فيه هو وآخرون («إنه معروف جيداً»)

(119) فينلي 1960: 155.

(120) يري برنال «مجتمع الرق» بوصفه مجتمعاً دخل في وقت غزوات شعوب البحر على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وهي التي أدت إلى استبدال المدن الملكية، ولكنها مدن تجارية، من عصر البرونز وأحلت محلها مدناً هيمن عليها المعبد (1991: 8).

(121) تشايلد 1964: 224.

عن «اكتشاف» الحرية. وهو يبرر نقطته بالزعم أنه لا لغة الشرق الأدنى، ولا لغة الشرق الأقصى إضافة إلى ذلك، (ومن جملتها اللغة العبرية) تقدم ترجمة لكلمة حرية، وهي بالإغريقية إليوثيرا (eleutheria) وباللاتينية ليبيرتاس (libertas). ونظراً إلى أن مؤسسة تقارب الرق قد وجدت في المجتمعات الأخرى، فهو يشير، سواء كان يمكن اعتبارها مؤسسة «أساسية» أو «مهيمنة» أو لا يمكن اعتبارها، يشير إلى أن من غير المتصور كما يبدو ألا يكون هناك تمييز للاختلاف بين الرق وبين غيابه، ولو لم يكن هناك اسم واحد ليصفه. وفي حين كان الرق موجوداً في الجماعات التي عملت أنا معها في غانا الشمالية، فإنه لم يكن هناك كلمة محددة مستخدمة لوصف كون المرء حراً، ومع ذلك فإن الناس لم يكن لديهم أي صعوبة مهما كانت في التمييز بين «رقيق» (أو «رهينة») وبين الناس الآخرين. وفي الحقيقة، فأنت إذا لم تكن رقيقاً غانغبا (ghangbaa)، فقد كان يفترض أنك ستكون حراً ولم تكن هناك حاجة إلى وسم معين.

والإسهام الثالث الذي يفترض أن المرحلة الكلاسيكية قد حققته لعلم السياسة كان في توفير حكم القانون، وهو ملمح رُبط بشكل سائد مع التقليد الروماني. ومن المؤكد أن الرومان طوروا نظاماً تفصيلياً من القانون المكتوب، مثلما فعلت المجتمعات الأخرى المتعلمة. ولكن من الخطأ تماماً الافتراض أن الثقافات الشفهية نفسها أيضاً لم تكن محكومة بالقانون في المعنى الأوسع، مثلما جادل مالينوفسكي⁽¹²²⁾ وعدد لا يحصى من علماء علم الإنسان، وفوقهم جميعاً ربما كان غلوكمان في دراسته التفصيلية للقانون بين سكان بلاد باروتس، شعب السهل (لوزي) في زامبيا⁽¹²³⁾. وفي الحقيقة فإن فكرة «حكم القانون» كانت قد فسرت من أعضاء الثقافات المتعلمة بأسلوب ضيق تماماً كذلك. وكانت الكتب التعليمية قد كُتبت عن قانون شعب النوير، وعن قانون شعب تسوانا وعن أنظمة أخرى متعددة، ومثل هذا القانون الشفهي، كان قد أدمج في الغالب في النظم القانونية المكتوبة للأمم الجديدة التي شكل هؤلاء جزءاً منها. وصحيح أن الأحداث الحديثة في إفريقية جنوب الصحراء قد تعطي الانطباع بأن أمن

(122) مالينوفسكي 1947.

(123) غلوكمان 1955، 1965.

القانون كان مفقوداً في تلك القارة، لكن مثل ذلك قد تكون الأحداث الحديثة أيضاً في العراق، أو في بلاد البلقان، أو في أوروبية الشرقية أو الغربية، نفسها في بعض الأحيان. إن استخدام القوة العسكرية حيثما وقع فهو نقيض لحكم القانون، على الرغم من أن هذا الأخير قد يظهر بوصفه واحداً من النتائج لمثل هذه الأعمال.

إذا نحن انتقلنا إلى مستوى أكثر تحديداً، فإن الفكرة الواسعة الانتشار بأن حقوق الملكية الفردية الخاصة هي اختراع من قانون روماني - أو من الغرب - هي فكرة تُغفل إغفالاً كاملاً التحليل الدقيق الذي قام به علماء علم الإنسان للنظام القانوني في الثقافات الشفهية. وما الذي كان المجتمع الزراعي يستطيع أن يُشغله من دون أن يكون قد امتلك حقوقاً استثنائية (ولكنها ليست بالضرورة حصرية أو دائمة) بقطعة الأرض التي تجرى فلاحتها؟ إن ثقافة اللوداغا في غانا الشمالية، وهي الثقافة الشفوية التي لم يكن يوجد فيها نقص عام في الأراضي الزراعية، علّمت حدود قطع الأرض تحديداً واضحاً جداً بحجارة، وهي معلمة في الغالب بصليبان سوداء مدهونة عليها محذرة من الإزعاج (وهو روحاني بالدرجة الرئيسية) الذي يمكن أن يأتي نتيجة انتهاك الحدود. ونزاعات الحدود، وإن لم تكن متكررة، كانت تحدث بالتأكيد هنا، كما في كل المجتمعات المجاورة. وكانت تحل في الغالب بإجراءات قانونية معترف بها، أو بواسطة المناقشات، أو الوسطاء، أو التهديدات بالعنف.

أما الثقافات المكتوبة الأكثر تعقيداً من غيرها فكانت تملك طبعاً طرائقها الخاصة، ومن جملتها التسجيل ووثائق الملكية، وكانت موجودة في كل المجتمعات بعد عصر البرونز. وكانت «العقود» المكتوبة قد استخدمت في الصين بوصفها «وثائق تصريح»، بما في ذلك نقل الأرض - وكانت موجودة منذ مرحلة تانغ. وأحد الأمثلة من تاوان القرن التاسع عشر يبدأ: «منفذ هذا العقد من أجل بيع لا رجعة عنه لأرض الحقل الجافة...»⁽¹²⁴⁾ والبائع يستمر في الحديث ليقول إنه قد شاور الأقارب الحميمين ليقرروا ما إذا كانوا يريدون أن يشتروا، ونظراً إلى أن الجواب كان بالنفي، فهو يسير قدماً بالبيع «لأن أُمي تحتاج إلى المال». وقد وضعت المعاملة

كتابة «لأننا نخشى أن يكون الاتفاق الشفهي غير موثوق»، وهكذا يدرك أنه كان من الممكن أيضاً من حيث المبدأ نقل الحقوق في الأرض نقلاً شفهيًا، من دون اللجوء إلى الإجراءات المكتوبة، ولكنه أقل يقيناً.

إن الفكرة القائلة إن مثل هذه الحقوق كانت غائبة حتى مجيء القانون الروماني في أوروبا كانت فكرة حملها مؤرخون كثيرون. وعلى سبيل المثال، افترض ويبر أولاً، متابعاً في ذلك لمعلمه مومسين، أن الحالة الأصلية للإنسان كانت حالة «مجتمعية أساساً»⁽¹²⁵⁾ ومثل ذلك افترض ماركس أيضاً. وعلى كل حال، إن افتراض مؤرخي القرن التاسع عشر لهذا الافتراض شيء، وافتراض ممارسي القرن العشرين للافتراض نفسه شيء آخر. إن العلماء الأقدمين واجهوا ضألة في التوثيق وآراء خيالية حول الماضي. إن الكتاب المتأخرين يمتلكون الوصول إلى ثروة من الدراسات من المجتمعات الحديثة مع اقتصادات سياسية مشابهة تشابهاً غامضاً تبين عملياً صحة فكرة مين عن التدرج الهرمي في الحقوق في الأرض، بعضها موضوعة في الفرد، وأخرى في مجموعات معينة. إن شبكة مين تتخلص من الانقسامات السابقة إلى قسمين من الفرد والمجتمع، وهي الأصناف التي تخفق في وصف نظام المجتمعات في التملك في الماضي أو في الحاضر وصفاً كافياً. إن مجتمعات ما قبل التعليم تملك أيضاً تدرجات هرمية للحقوق، ومن جملتها ما نستطيع أن نسميها بشكل فج فردية أو جماعية⁽¹²⁶⁾. إن من الصحيح أن هناك مخاطر منهجية واضحة في مقارنة الترتيبات القانونية للمرحلة الكلاسيكية، مع نتيجة الدراسة الدقيقة لنظام قضائي قبل- تعليمي قريب من المعاصر مثل تلك الدراسة التي قام بها غلوكمان في زامبيا، حيث تكون قاعدة تقديم الأدلة قوية. ولكن مثل هذا الإجراء يجب أن يكون مفضلاً بوضوح على الافتراض المعمم حول التطور الجماعي، الذي ينتمي إلى عالم الأسطورة لا التاريخ. إن إهمال «المصادر» البديلة هو في جزء منه مسألة تتصل بالجهل، وبغزلة الاختصاصات ذات العلاقة، والتي تتسبب في تاريخ يعتره القصور.

(125) لوف 1991: 15.

(126) في هذه المشكلة العامة عن الجماعي والفردى، والطريقة التي أزعج بها هذا الانقسام الثنائي الفج التحليل التاريخي وتحليل علم الاجتماع، انظر غودي. 1996: أ: 17.

الدين و «أثينا السوداء»

جزء من حل المشكلة العامة للثقافة الإغريقية يقترحه علماء ما بدؤوا من تفرد المجتمع الكلاسيكي وإنما حاولوا أن يؤسسوا ارتباطات واستمراريات مع الثقافة الأيجية ومع الشرق الأوسط، مع مصر منه على وجه الخصوص وجنوب شرق حوض البحر الأبيض المتوسط في عمل برنال، ومع بلاد ما بين النهرين وشمال شرق حوض البحر الأبيض المتوسط في حالة أعمال آخرين. إن تضخيم دور اليونان، والتقليل من نشاطهم التجاري واقتصاد السوق لديهم، يعني إهمال السياق الواسع لإنجازات الإغريق، واتصالاتهم مع فينيقيا ومصر معاً مع أهميتهم بصفتهم تجاراً في البحر حول شواطئهم، وفي شرقي البحر الأبيض المتوسط وفي البحر الأسود. هذه هي المنازعات الرئيسة للنقد والتقييم الذي قام به برنال في كتابه أثينا السوداء.

والتفسير المقبول للتاريخ الثقافي لليونان القديمة أشار إليه برنال⁽¹²⁷⁾ باسم النموذج الآري، نموذج يعتمد على فكرة غزو من متكلمين للهندوأوروبية (أو الهندوحتى في صنفه المحدد تحديداً أكثر حصراً)، والذي كان الرأي فيه أنه كانت له نتائج واسعة المدى في تفريع التاريخ الأوروبي بعيداً عن تاريخ جيرانهم، مع رفض تأثير المؤثرات السامية (والمؤثرات الأفروآسيوية، وهي العائلة الأوسع التي تنتمي إليها تلك اللغات) من الشواطئ الشرقية لحوض البحر الأبيض المتوسط. وذلك النموذج يقود إلى الرغبة في تقليل الارتباطات لا مع الفينيقيين فقط، بل مع مصر أيضاً، التي يرى أنها صنعت إسهاماً كبيراً في الحضارة الإغريقية، كما هو مبين في العنوان الذي أعطاه لعمله الكبير⁽¹²⁸⁾. إن النموذج الآري في عيني برنال، جعل «تاريخ اليونان وعلاقاتها مع مصر ومع شرق حوض البحر الأبيض المتوسط ينسجم مع رؤية العالم لدى القرن التاسع عشر، وعلى وجه الخصوص، مع عرقته المنهجية»⁽¹²⁹⁾، وهو يرفض هذا المدخل لصالح ما يدعوه «النموذج القديم المعدل» الذي يقبل، بكلمات أخرى، إن

(127) برنال 1987، 1991.

(128) برنال 1987: 72.

(129) برنال 1987: 442.

اليونان كانت قد تأثرت باتصالات جاءت من الجانب الآخر من شرقي البحر الأبيض المتوسط، وأثرت في لغتها، وكتابتها، وثقافتها تأثيراً أكثر عموماً، كما سبق لهيرودوتس في الأصل أن اقترح (ومن هنا «النموذج القديم»).

إحدى المشكلات في رواية برنال هي مجادلته في أن التحول في التشديد من النموذج القديم إلى النموذج الآري يأتي فقط في القرن التاسع عشر مع تطور العرقية واللاسامية. من المؤكد أن هذه العواطف ازدادت قوة في ذلك الوقت، مع الهيمنة على العالم من أوروبا بعد الثورة الصناعية. ولكن برنال يرى ظهور هذه المواقف بوصفها تطوراً جديداً مرتبطاً مع ظهور فقه اللغة الهندوآوروبي في الأربعينيات من 1840، والذي أنتج «تردداً غير عادي» في رؤية أي ارتباطات بين الإغريق وبين اللغات غير الهندوآوروبية.

ومع ذلك، ففي رأيي أن الاتجاه إلى رفض الارتباط الشرقي يعود إلى الوراء إلى مشكلات أعم من «الجدور» وإلى مركزية عرقية إثنية، ازدادت سوءاً مع توسع الإسلام من القرن السابع،⁽¹³⁰⁾ والهزائم الموجودة في الحروب الصليبية وخسارة المسيحية للقسطنطينية. في ذلك الوقت أخذت المواجهة بين أوروبا وآسيا شكل المواجهة بين أوروبا المسيحية وآسيا الإسلامية التي ورثت الأنماط الرتيبة السابقة عن «الديمقراطي» و«الاستبدادي» على التوالي. وكان يُنظر إلى الإسلام بوصفه تهديداً لأوروبا، لا عسكرياً فقط، وهو ما صار في وقت مبكر في البحر الأبيض المتوسط، بل تهديداً أدبياً وأخلاقياً أيضاً، ومحمد ﷺ أودعه دانت في الحلقة الثامنة من الجحيم. وعلى أوسع مستوى، فإن المركزية العرقية الإثنية تقسمنا كلنا عن الآخرين وهي بهذا تحدد هويتنا. ولكن ذلك دليل سيء للتاريخ، وخصوصاً لتاريخ العالم.

وسبب آخر بيدولي برنال من أجله مخطئاً في تاريخه المتأخر لتطور مواقف المركزية العرقية الإثنية هو أنه يرى أن «ينبوع» عصر النهضة ومذهب الإنسانيين كان هو «الأدب الكلاسيكي». وفي ذلك الوقت كان الفكر الإغريقي والروماني مميزاً فوق كل الآخرين وزود المذهب الإنساني «بالكثير من بنيته الأساسية ومنهجية». وكانت

الصلات الممكنة مع الشرق الأدنى، ومع الثقافات السامية والأفروآسيوية، ومن جعلتها قرطاجة، قد وضعت في جانب واحد، مثلما كان قد وضع تأثير الإسلام، الذي كان في وقت عصر النهضة موجوداً من قبل في أوروبا، بطريقة أو بأخرى، وطوال عدة قرون. وأثبتت المرحلة الكلاسيكية أنها مقابل منعش لمسيحية القرون الوسطى، وكانت المرحلة الكلاسيكية هي اليونان وروما اللتين كان المرء يستطيع أن يقرأ كتاباتهما.

ويعتقد برنال، من جهة ثانية، أن هناك توازيات كافية في الدين، وفي الفلسفة، على سبيل المثال، تؤكد أن الدين الإغريقي هو أساساً مصري وكان نتيجة للاستعمار. وبعض الدلائل تشتق من مقارنات لغوية، ولكن خبرتي المحدودة في فقه اللغات الإفريقية توحي أن هذه المقارنات هي في الغالب أوهى وأخطر جداً من أن تشكل أساساً لاستنتاجات ثقافية عميقة. وعلى أي حال، فإن الأديان، إذا أخذنا مثلاً واحداً، خضعت للاختراع المستمر والانحطاط، وللتقادم والخلق، وهو ما يجعلها أقل نفعاً في البحث عن الاستعارات في حالة طقوس عبادة العجل، على سبيل المثال، التي يضع عليها برنال أهمية كبيرة. فأي جماعة تعمل في تربية الأنعام يحتمل على وجه الإمكان أن تمتلك نمطاً من مثل هذه العبادة، ومرة أخرى، فإن جميع هذه العبادات تخفق في تحقيق المرغوب من حين إلى آخر وقد تُستبدل بها حينئذ عبادات جديدة. ولذلك أود أن أعطي حيزاً لما سبق أن دعاه علماء علم الإنسان الاختراع المستقل في هذا المجال، حيزاً أوسع مما أظن أن فرضيته تسمح به على ما يبدو. وذلك لا يحدث في كل مكان، فتأثير الهيروغليفية المصرية على الكتابة المينوية هو تأثير مقبول عموماً، مثلما هو تأثير العمود المصري على العمارة الإغريقية. وأما مع العبادات الدينية فيكون الاختراع مستقلاً في الأغلب.

وتعمل التأثيرات، طبعاً، في كلا الاتجاهين. فمصر كانت قد تأثرت باتصالها المستمر مع شرقي حوض البحر الأبيض المتوسط، ومع تجنيدها للعسكر وللبحارة من تلك المنطقة. وفي أثناء مرحلة الهيكسوس، كان الحكام أجنبي وهم الذين أسسوا حكمهم في مدينة أفاريس (تل الضبعة) في الدلتا وتابعوا سياسة تجارية قوية مع آسيا، مع الوصول المباشر إلى مناجم التركواز في سرايت الخادم والتجارة عن طريق

قوافل الحمير. لقد افترقت مصر إلى أسطول يبحر في البحر في ذلك الوقت وربما تكون قد رحبت بحماية مينية⁽¹³¹⁾. وكان يُستورد الكثير من الفخار، ووجدت شظايا من رسوم جدارية مينية في أفاريس لها علاقات مع رسوم جدارية من ثيرا (Thera) في أكروتييني⁽¹³²⁾ (Akrotini) وفي أثناء تلك المرحلة كانت «الاتصالات بين نوسوس (Knossos) وبين الدلتا أكثر عمقاً... مما كانت عليه في السابق»⁽¹³³⁾.

موضوع الإسهام المصري الممكن في الدين الأوراسي كان قد أثاره فرويد في كتابه موسى والتوحيد (1939). وهناك زعم على نحو سيئ أن موسى كان مصرياً اشتق توحيده من فرعون مرتد، هو أخناتون. وأنا لا أستطيع أن أحكم على احتمال وجود مثل هذا التأثير. ولكنني أضيف، على كل حال، أن إمكانية التحول إلى التوحيد، ثم العودة ثانية، مثلاً يزعم بعض البروتستانت أنه حدث في المسيحية، هو احتمال موجود دائماً في الكثير من المجتمعات الإنسانية وذلك نتيجة لأسطورة خلق تشدد على فرادة العملية. وأحد الأسباب هو أن الخلق يُنظر إليه بصفته فعلاً فريداً (غالباً من إله خالق)، في حين تميل الآلهة الصغيرة إلى التكاثر بصفتهما وسطاء.

وكان نزاع فرويد في أن «حكم إمبراطورية فرعون كان هو السبب الخارجي لظهور فكرة التوحيد»⁽¹³⁴⁾ وقد أدت المركزية السياسية إلى مركزية الدين. ولكن العديد من البعثات الدينية التبشيرية وعلماء علم الإنسان قد أبلغوا عن وجود الإله الأعلى على الأقل في الثقافات البسيطة، إن لم يكونوا قد أبلغوا عن وجود التوحيد، إله يكون هو الإله الخالق والذي خلق آلهة أقل. وفي إفريقية يصبح هو الإله المتعطل (dues otiosus) الذي نادراً ما يُعبد، ومع ذلك فحقيقة أنه خلق الكون ترفع إمكانية أنه قد يعود إلى وجود أكثر نشاطاً. وفي هذا السياق، فإن ظهور التوحيد لا يكون صعباً على الفهم.

وعلى الرغم من بعض التحفظات فأنا لا يخامرني أدنى شك قطعياً حول صحة نزاع برنال الرئيس وهو:

(131) بيتاك 2000: 40.

(132) ديفيز وشوفيلد 1995، شيررات 2000.

(133) بي. وارن، «كريت المينية ومصر الفرعونية»، في ديفيز وشوفيلد 1995: 8.

(134) فرويد 1964 [1939]: 108.

(1) في هذا الإهمال فإن العوامل «العرقية» قد لعبت دوراً كبيراً. ولكنني أنظر إلى هذه العوامل من حيث كونها ذات أصل أبعد عهداً بكثير مما يقترح هو، ومن حيث كونها متصلة بأفكار عن تفوق ثقافي وعرقي كذلك.

(2) الاتصالات بين اليونان القديمة والشرق الأدنى كانت قد أهملت إهمالاً كبيراً، وتهميش فينيقيا وقرطاجة أمثلة واضحة من هذه العملية. وكان دين قرطاجة متأثراً بكل من اليونان ومصر.

وبرنال لم يكن وحيداً في محاولة تأسيس درجة من الخصائص المشتركة بين مجتمعات البحر الأبيض المتوسط أعلى مما هو معترف به عادة. إن الإصرار على الارتباط بين الشعوب المتحدثة بالسامية من الساحل الآسيوي وبين الإغريق كان هو لب العمل الذي قام به عدد من العلماء اليهود الساميين، وعلى وجه الخصوص سيريوس غوردون⁽¹³⁵⁾. لقد قام بدراسة طليعية للنحو في لغة أوغاريت، محللاً تلك اللغة السامية التي اكتشفت حديثاً من ألواح وجدت في البلدة السورية الشمالية التي قدمت الدليل على كتابة أقدم أبجدية. لقد حاول غوردون أن يربط الاستقرار الفينيقي من أوغاريت مع كريت، وفي العام 1955 نشر كتاباً بعنوان هوميروس والكتاب المقدس خلص فيه إلى أن «الحضارتين الإغريقية والعبرية كانتا بنيتين متوازيتين بنيتا على نفس الأسس في شرق البحر الأبيض المتوسط»⁽¹³⁶⁾. لقد كانت الفكرة ردة (هرطقة) بالنسبة إلى العديدين في ذلك الوقت. ولكن، منذ الحرب العالمية الثانية، تعدل الرفض الأول للتأثير الفينيقي على اليونان. وفكرة المستوطنات الفينيقية صارت أكثر قبولاً لا على الجزر فقط بل في ثيبس أيضاً على الأرض الرئيسية⁽¹³⁷⁾، وهكذا صار ينظر الآن إلى التأثير على اليونان في عصر الحديد على أنه من الممكن أن يكون قد بدأ مبكراً مع القرن العاشر.

كان الفينيقيون يمخرون البحر برحلاتهم عبر البحر الأبيض المتوسط. وكانوا مجتمعاً ساحلياً كان عليه أن ينظر إلى الخارج من أجل الفرص التجارية، وخصوصاً

(135) انظر أيضاً عمل زميله أستور 1967، وورد 1971 أيضاً.

(136) برنال 1987: 416.

(137) برنال 1991: 6.

في المعادن، وطور الكتابة الأبجدية بوصفها طريقة سهلة لتسجيل المعاملات. ويرى المرء بشكل جيد جداً كيف صار الفينيقيون تجاراً، بالأخشاب وبالمعادن معاً. فجيال لبنان عملياً تتحدر إلى البحر من صيدا باتجاه الشمال. وصور نفسها أيضاً تمتلك شريطاً ساحلياً محدوداً. وهكذا كانت أشجار أرز لبنان تستبدل مع مصر في مقابل بناء الزوارق (لم تكن مصر تملك الأخشاب)، وذلك في مقابل الحبوب. وسافروا عبر البحر الأبيض المتوسط إلى قرطاجة، وقادش، وحتى إلى كورنويل، ليبحثوا عن المعادن، وفي المكانين الأخيرين على وجه الخصوص ليبحثوا عن القصدير لاستخدامه في صنع البرونز. وكانت إحدى نتائج أسفارهم إنشاء المستعمرة المهمة جداً في قرطاجة، وقد تأسست في تونس الحديثة. بل يقال عنهم إنهم كانوا قد قادوا حملة مصرية دارت حول إفريقيا في العام 600 قبل العصر العام تقريباً. وعلى أي حال، كانوا بحارة عظماء وتجاراً أثرياء، لا من بحر إيجة فقط بل من كل البحر الأبيض المتوسط. وفي حين أنكر بعض علماء القرن التاسع عشر، مثل بيلوخ إنكاراً شديداً وجود الفينيقيين في بحر إيجة قبل القرن الثامن قبل العصر العام، فإن الدلائل الأثرية تشير إلى «علاقات تجارة مزدهرة بين عالم بحر إيجة وبين الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط في أثناء الألف الثانية» وفي المرحلتين المينوية والمسينية⁽¹³⁸⁾.

وفي الحقيقة، فإن المؤلف جيديجيان يزعم أن قصة قدموس «تعكس تغلفاً سامياً غربياً مبكراً في الأرض الرئيسة من اليونان»⁽¹³⁹⁾. ووفقاً لما جاء به هيرودوتس، فإن قدموس، ابن ملك صور، الذي أرسل ليبحث عن أخته، أوروبة، انتهى إلى تأسيس المدينة الإغريقية ثيبس. لقد كان قدموس الفينيقي هو الذي أحضر معه الأبجدية إلى بويتيا في اليونان وهناك قصص عن مستوطنات فينيقية في رودس وفي غيرها، والتقليد المأثور الذي يقول إن قدموس هو المؤسس لسلالة أوديبوس تقليد استمر في العالم القديم. وهكذا فقد كان لهم بالتأكيد الكثير من الاتصالات مع الشرق الأدنى القديم والكثير من التأثيرات فيه، ولم يكن ذلك على الشرق الأدنى القديم وحسب بل على ما ندعوه نحن باسم العالم الكلاسيكي، الذي كانوا هم جزءاً أساسياً منه.

(138) جيديجيان 1996: 66.

(139) من أجل تقويم حذر للارتباطات بين مصر وبحر إيجة في ما بين 2200 إلى 1900 قبل العصر العام، انظر وورد 1971، وعلى وجه الخصوص 119 ف.ف.

في عمل معظم الكلاسيكيين لم يؤد التركيز على اليونان وروما إلى الانتقاص فقط من إسهام الفينيقيين في ظهور الأبجدية (750 سنة قبل اليونان بالمعنى الساكن من دون حروف علة) إضافة إلى الإنجازات التعليمية في اللغات السامية، بل أدى أيضاً إلى استبعاد قرطاجة إلى هوامش التاريخ، وهي في الأصل مجتمع تجاري فينيقي وصارت فيما بعد إمبراطورية ذات شأن كبير في الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط. وليس استبعادها إلى هوامش التاريخ فقط وبكل بساطة بل إلى مكانة «البربرية» كذلك، وكان ذلك في جزء منه بسبب إصرار الرومان على اتهام القرطاجيين بممارسة التضحية بالأطفال، وهو أمر يُعدّ الدليل عليه مفتوحاً لعدد من الشكوك. وعلى كل حال فليس واضحاً لماذا يكون ذلك العمل أكثر بربرية بأي شكل من حوادث معينة في العهد القديم، مثل التضحية بإسحاق، أو من تعريض الأطفال غير الشرعيين للنبد في العراق في روما، أو من ممارسات إسبارطية معينة، كانت مع ذلك، تُفسر إلى حد كبير بأنها تولد الانضباط. والواضح هو أن حضارة بارعة إلى درجة كبيرة، منافسة لروما وسلفاً لها كذلك، قد استثنت من نوع المرحلة الكلاسيكية وبالطريقة نفسها التي استثنت فيها مجتمعات الشرق الأدنى، على الرغم من أنها كانت حضارة معاصرة ونظيرة لليونان أولاً ولروما بعدئذ ابتداء من القرن الخامس حين توحدت المدن الدول الفينيقية.

إن إحدى المشكلات في معرفتنا عن إسهام قرطاجة وفينيقيا في ثقافة البحر الأبيض المتوسط هي أننا لا نملك إلا القليل جداً من سجلاتهم المكتوبة الخاصة بهم. من الواضح أن الفينقيين كانوا قد احتفظوا بسجلات من أنواع مختلفة لأنهم كانوا يمتلكون أبجدية. وزيادة على ما تقدم فإن يوسيفوس كتب فيما بعد أنه «من بين الأمم التي تتصل مع الإغريق، فقد كان الفينيقيون هم الذين استخدموا الكتابة أكبر استخدام لكل من تسجيل شؤون الحياة ومن أجل الاحتفال بذكرى الأحداث العامة». ويعلق زيادة على ذلك بأنه «طوال سنوات مضت احتفظ أهل صور بسجلات عامة، منظمة ومحفوظة بعناية شديدة من قبل الدولة، عن الحوادث المهمة التي لا تتسبى في تاريخهم الداخلي وفي علاقاتهم مع الأمم الأجنبية»⁽¹⁴⁰⁾. ولم يبق شيء من هذه الوثائق، ولكنها قد تكون

كتبت على ورق البردي القابل للتلف المستورد من مصر لا على ألواح قابلة للبقاء. وقد وجدت نقوش فينيقية، قصيرة بالدرجة الرئيسية، في كل المدن الساحلية. ولكن ما عداها فإن القليل أو لا شيء قد بقي، ما لم نمد أفقنا إلى اليهودية.

ذلك هو السبب الذي من أجله لم يترك الفينيقيون، على الرغم من أنهم كانوا جزءاً كبيراً من العالم القديم، التراث الأدبي أو الفني الذي أورثه الإغريق والرومان. وبقدر ما يذهب التراث الأدبي، فإن مكتبات قرطاجة كانت قد دمرت أو اختفت نتيجة لتدمير المدينة على أيدي الرومان في العام 146 قبل العصر العام. وهناك دلائل على معرفتهم الزراعية لا في الفلاحة المتقدمة التي مارسوها فقط بل في الترجمة إلى اللاتينية أيضاً لنص كتاب عن الموضوع.

ولذلك، فإن استبعاد دور الساميين في البحر الأبيض المتوسط الشرقي يناقض الدلائل الواسعة الانتشار عن الفينيقيين البحارة في تلك المنطقة. لقد سكن الفينيقيون عدداً معروفاً على نحو جيد من «المدن - الدول» (كما توصف) على طول الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وبشكل رئيس في لبنان المعروف اليوم، والتي كانت تمتد من عكا في فلسطين / إسرائيل إلى أوغاريت في سورية.

خاتمة: المرحلة الكلاسيكية والانقسام الثنائي أوروبية - آسيا:

لقد عُرِف الإغريق بوصفهم مختلفين، وعرفوا لا من أنفسهم فقط بل من الأوربيين فيما بعد. فما الذي يراه الكلاسيكيون مثل فينلي قوة دافعة خلف التمييز المفترض عن بقية الشرق الأدنى، الذي كانت تتبادل معه اليونان السلع والأفكار بنشاط؟ إن الاختلافات السياسية المفترضة لا تكاد تبدو كافية في ذاتها. ومهما تكن الصفات الخاصة لعالم المرحلة الكلاسيكية، فإن ما هو مفقود في روايات العلماء هو كيف ولماذا افترقت أوروبية والبحر الأبيض المتوسط عن العمومية التي كانت شاملة في مجتمعات ما بعد عصر البرونز بطريقة يجب أن تعدّ نمطاً مجتمعياً مميزاً (ويمكن أن يكون تقدماً) ونموذج إنتاج مميزاً إن إنجازاتهم، من حيث أنظمة المعرفة، والنحت، والتمثيلية، والشعر، كانت إنجازات ضخمة، وأما بخصوص وجود نمط مجتمعي خاص،

فقد عبرنا عن شكوكنا. وكانت هيمنة استعباد الرقيق قد اختيرت من معلقين كثيرين بوصفها الاختلاف الحاسم للمجتمعات الكلاسيكية. وقد بينت أنا، أن سيادتها كانت لها ميزات حسنة وأخرى سيئة معاً بالقدر الذي كان فيه نمو الثقافة، ونمو الاقتصاد معنيين. وعلى كل حال ربما لم تكون مثل هذا التمييز الضخم بين أنماط المعيشة الغربية والشرقية كما يمكن أن يوحي الانقسام الثنائي بين النماذج القديمة والآسيوية. إن استخدام العمالة المسترقّة ربما كان واسعاً ولكن يبدو أنه لم يكن هناك إلا القليل من الاختلاف في الوسائل الفنية للإنتاج. ففي المرحلة الكلاسيكية كان لاستخدام الحديد على نطاق واسع الانتشار، وهو معدن أرخص بكثير من النحاس والقصدير، ومتوافر بشكل شامل، كان له نتائج مهمة، ولكن تلك الحالة كانت هي نفسها مع كل المجتمعات في المنطقة⁽¹⁴¹⁾. وأيما تطورات أخرى حدثت، وعلى الخصوص في هندسة الماء وفي تطور المحاصيل، فقد كانت على نحو عام مستمرة على ما سبقها. وعند هذه المستويات كان التفاوت أقل بروزاً مما يسمح به معظم المؤرخين الكلاسيكيين.

إن مجرد الفكرة القائلة بأن ما حدث في الشرق مثل «استثنائية آسيوية» وأن التتابع الغربي للأحداث كان «عادياً»، يجسد افتراضاً أوروبياً لا أساس له، مستنداً إلى وجهة نظر القرن التاسع عشر، وهي التي تشدد على أنها أشارت إلى الطريق الوحيد المؤدي إلى «الرأسمالية». وتلك الفكرة تنشأ من دمج الرأسمالية، بالمعنى الواسع للكلمة الذي يستخدمه غالباً المؤرخ برودل، مع تطور الإنتاج الصناعي، وهو حدث اقتصادي أكثر تحديداً بكثير، ويرى في الغالب بوصفه يشمل «الاستثمار المنتج» (على الرغم من أن هذا عامل عام في كل المجتمعات، ومنها المجتمعات الزراعية كذلك). وفي الوقت الذي صارت فيه أوروبا الغربية نفسها «استثنائية» في القرن التاسع عشر، فإنه ليس من الواضح أنها كانت في وقت أسبق غير متوافقة مع الحضارات الكبيرة الأخرى، إلا من حيث ميزاتاتها في عصر «الرحلات العظيمة» التي ربما ارتبطت بالتطورات الفنية في «المدافع والأشربة»، وبعد ذلك تبنيها الطباعة التي كانت قد مورست طويلاً في الصين، لكتابة أبجدية مستخدمة الحرف المتحرك.

فذلك التطور سمح بالدوران الأسرع (وبالتراكم) للمعلومات، وهي ميزة كانت الحضارتان الصينية والعربية قد تمتعتا بها من قبل بسبب استخدامها للورق، وفي الحالة الأولى بسبب استخدامها للطباعة.

إن أثر تفريق القديم عن التطور الآسيوي للحضارة بعد عصر البرونز تخلق مشكلة تفسيرية تتصل بذلك الافتراق المفترض. وفي الوقت نفسه فإنها تدفع السؤال الخاص بأصل الرأسمالية إلى الخلف إلى الجذور المفترضة للثقافة الأوروبية. وذلك لأن أوروبا، وقد كانت من قبل في المرحلة الكلاسيكية، وفقاً للعديد من الكلاسيكيين، تتبع المسار الصحيح في ذلك الاتجاه، في حين كانت آسيا قد ضلت الطريق المستقيم. حتى عهد قريب كان ذلك هو رأي أكثرية «الإنسانيين» الذين رأوا الثقافة الأوروبية نابعة من إنجازات المجتمع الروماني والإغريقي بطريقة فريدة تماماً. وكانت هذه الإنجازات تعزى أحياناً إلى «العبقرية الإغريقية»⁽¹⁴²⁾ مثلما فعل بيركهاردت بطريقة من الصعب أن تناقش من وجهة نظر تاريخية صريحة أو من وجهة نظر صريحة من علم الاجتماع. وقد كان ينظر إلى تلك الإنجازات أحياناً بوصفها مرتبطة باختراع الأبجدية بطريقة تغفل الجذور الآسيوية (السامية) للنسخ الصوتي المنهجي إضافة إلى الإنجازات المهمة جداً لمناهج الكتابة الأخرى⁽¹⁴²⁾. وأحياناً يُعطى العلم الإغريقي (أو المنطق) مكانة فريدة بالنسبة إلى عمل نيدهام الموسوعي عن العلم والحضارة في الصين⁽¹⁴³⁾، كل واحد من هذه العوامل ينطبق إلى حد معين على وسائل الاتصال، وكل منها عمل بعض الإسهام للتطورات اللاحقة في زمن النهضة ولكن من العسير قبول تمييز مطلق في مستويات الإنجاز

(142) غودي 1977.

(143) نيدهام، العلم والحضارة في الصين، 1954. هذا الاستنتاج ليس دائماً استنتاج نيدهام كما يميل هو إلى أن يرى «العلم الحديث» بوصفه ناشئاً في الغرب فقط لأسباب تعود إلى الإغريق. وأنا أعقب في فصل لاحق على هذا الاقتراح.

(144) هذا الموضوع كان قد اقترب منه اقتراباً حساساً جي. ثي. آرلويد (1979) من وجهة نظر مختلفة نوعاً ما.

بين الشرق والغرب، أوروبا وآسيا، قبل تلك المرحلة. وفي الحقيقة، أن الأكثرية تقبل أنه إلى ذلك الحين لم تكن الإنجازات الثقافية والاقتصادية مختلفة اختلافاً عظيماً وأن «الرأسمالية» التجارية، والثقافات الحضرية، والنشاط التعليمي كانت كلها موجودة في أماكن أخرى على الأقل إلى الدرجة نفسها.



الفصل الثالث

الإقطاع: انتقال إلى الرأسمالية أو انهيار أوروبة وهيمنة آسيا

تُستخدم كلمة الإقطاع بطرق متنوعة. وهي تشير في الغالب في الكلام العادي إلى أي تدرج هرمي غير منتخب، ولم يكن إحرازه عن جهد، مثل مجلس اللوردات في الأصل. وبلغة أكثر فنية، يمكن لنا أن نتبع تمييزات سترابر، وهو يقول: «إحدى المجموعات من العلماء تستخدم الكلمة لتصف الترتيبات الفنية التي يصير بموجبها المُقَطَّعون* (Vassal) تابعين للوردات الذين أقطعوهم، وتصير بموجبها ملكية الأرض (مع المنافع الاقتصادية الملحق بها) منظمة بوصفها حيازات لإقطاعات ميراثية مطلقة تابعة. والمجموعة الأخرى من العلماء تستخدم كلمة الإقطاع بوصفها كلمة عامة تلخص الأشكال السائدة من التنظيم الاجتماعي والسياسي في أثناء قرون معينة من العصور الوسطى»⁽¹⁾. وفي مقدمته التي كتبها لدراسة مارك بلوخ التي كانت بعنوان المجتمع الإقطاعي، يضع بوستان تمييزاً مشابهاً بين المتحدثين باللغة الإنجليزية الذين يقدرّون الإقطاعات الميراثية المطلقة العسكرية وبين العلماء السوفييت الذين يتحدثون عن الهيمنة الطبقية واستغلال الفلاحين من قبل ملاك الأرض. وبوستان، مثله مثل بلوخ، يفضل المدخل الأخير⁽²⁾. ونحن هنا نستخدم اللفظة لنشير إلى مرحلة تلت المرحلة الكلاسيكية في أوروبة.

التحول إلى الإقطاع من المرحلة الكلاسيكية

كانت العيون الغربية ترى الإقطاع في الغالب بوصفه انتقالاً إلى الرأسمالية ويوصفه طوراً «تقدماً»، في تطور الغرب، طوراً لم يكن بمقدور المجتمعات الأخرى أن تحرزه

* (المترجم): تابع مقطع ملزم بحكم حيازته الإقطاعية بتقديم خدمات معينة للمولى المقطع، انظر المعجم القانوني.

(1) سترابر 1956: 15.

(2) ام. بوستان، مقدمة في بلوخ 1961.

بالطريقة نفسها. وغياب الإقطاع، مثل غياب المرحلة الكلاسيكية، استبعد الآخرين من الطريق إلى الحداثة. ومع ذلك، فهذه المرحلة عرضت القليل الذي كان أصيلاً أصالة قطعية بالنسبة إلى التوسع الذي جاء فيما بعد للرأسمالية التجارية وظهور الرأسمالية الصناعية إلا بقدر ما يكون في طور انتكاسي يتبعه أحياناً عمل تجديدي أكثر قوة، مثلما كان الجدل بالنسبة إلى عصور الظلام في اليونان - ميزة التخلف. لقد جاء الإحياء من بعض الوجوه من خلال الاتصال مع الشرق ولم يكن نمواً متولداً تولداً داخلياً محضاً. فلم يكن الميروفينجيون ولا الكارولينيون هم الوارثين للإمبراطورية الرومانية بل القسطنطينية بالأحرى. «والغرب، إذا نُظر إليه بوصفه جزءاً من تاريخ العالم، كان قد تحول إلى ركن منسي من العالم الذي كان مركزه الآن في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، أي، في الإمبراطورية البيزنطية، وفيما بعد في البلاد العربية»⁽³⁾. وفي الواقع يحتمل أن يكون المركز واقعاً إلى أبعد من ذلك شرقاً.

وعلى الرغم من هذا الرأي الحصري عن الإقطاع، فإن شكلاً ما من الملكية العقارية العظيمة، مع الالتزامات المتصلة بها، كان موجوداً تقريباً في كل مكان في ثقافات ما بعد عصر البرونز. وزيادة على ذلك فإن الثقافات الحضرية استمرت في التطور في الشرق مع بعض الانقطاعات، ولكن لا شيء منها يشبه الانقطاعات في الغرب، وهي في هذه الناحية كانت متميزة «بالاستثنائية الغربية». وانهارها لم ينتشر إلى البحر الأبيض المتوسط الشرقي، الذي كانت فيه المدن وثقافتها الحضرية من نواح عدة، كما في القسطنطينية، أو في الإسكندرية، قد أتمت تطورات سابقة، وخصوصاً من الناحية الاقتصادية، لأنها تابرت بوصفها مراكز حرفية، ومواطن للمؤسسات التعليمية ومراكز للتجارة، وخصوصاً مع الشرق.

انحطاط في الغرب واستمرارية في الشرق

في حين قد يكون توقيت التحول من المرحلة الكلاسيكية إلى الإقطاع موضعاً للتساؤل، فإن الأحداث نفسها لم تكن كذلك. فعلى الأقل حدث في الغرب انهيار قوي الأثر. وهكذا لم يكن الملمح الحاسم للغرب هو التطور التقدمي للثقافة من

(3) سليشر فان باث 1963: 31.

المرحلة الرومانية، كما قد اختار الكثيرون أن يفترضوا، بل هو الانحطاط الكارثي للثقافات الحضرية الذي رافق انهيار تلك الإمبراطورية. وكان الاقتصاد السياسي لأوروبا الغربية دائماً أكثر هشاشة مما هو في الشرق، وأقل استناداً عميقاً إلى الثورة الحضرية لعصر البرونز. وبناء على ذلك كان ذلك الاقتصاد أكثر قابلية للانهيار حين ضعفت الإمبراطورية. ومن الواضح أن ناحية الانهيار، ثم التجديد من بعد ذلك، كانت مهمة جداً في الإقطاع الأوروبي، ويرى ساوثهول هذه الناحية بوصفها مركزية في كل الإقطاع ويعدّها بناء على ذلك واسعة الانتشار⁽⁴⁾.

كان ذلك الانهيار في أوروبا الغربية، من بعض الوجوه، نتيجة للحقيقة الخارجية وهي الغزوات البربرية إضافة إلى صعود المسيحية والقوة المسيحية، ولكن مؤلفين عديدين رأوه أيضاً انهياراً بسبب عوامل داخلية مثل نواحي الضعف (تناقضات) في أسلوب الإنتاج المعتمد على الرق، ويحتمل أن يكون بسبب انحطاط اقتصادي طويل الأمد منذ العام 200 من العصر العام أوفيميا عدا ذلك بسبب تناقص السكان. وكانت عملية الإنتاج أيضاً قد عدت مسؤولة بالقدر الذي كان يوجد فيه توسع كبير للمكيات الأراضي الزراعية الضخمة، لاتفنديا (Latifundia)، التي صارت على نحو متزايد مكتفية ذاتياً، وهذا تطور كان قد جرى التحدث عنه بوصفه تحويلاً مبكراً إلى الإقطاع. ورأى بعضهم أن المشكلة هي مشكلة تصدير الصناعة لا المنتجات⁽⁵⁾، ونتيجة لها لم يكن هناك أي توسع. وبعد أن التزم الاقتصاد الروماني بتصدير كميات الذهب مبادلاً ذلك بالسلع صار اقتصاداً مفلساً.

لقد كتب الكثير حول انحطاط الحياة الاجتماعية مع نهاية الإمبراطورية الرومانية⁽⁶⁾. وقد عانى الشمال أشد المعاناة، وخصوصاً بريطانيا، «وتبدو المدن فيها

(4) ساوثول 1998.

(5) تشايلد 1964: 284.

(6) مفهوم «الانحطاط» يستخدم بالإشارة إلى معايير محددة (مثل: معدل التعليم) ويجب أن تؤخذ في سياق مناقشتنا السابقة (الفصل الأول) عن «الحركة إلى الأمام» بوصفها متميزة عن «التقدم». فهذا الأخير يشتمل على حكم قيمة عن التفوق في كل الميادين. ومفهوم «الحركة إلى الأمام» يستبعد فكرة النسبية الكاملة في كل المجالات ويعترف أن الحركة قد حدثت في عدد من الميادين، وعلى سبيل المثال، في أساليب الإنتاج وأساليب الاتصالات.

ومعها المسيحية، وقد اختفت عملياً⁽⁷⁾. ونفس الشيء حدث في البلقان، على الرغم من أن مناطق أخرى عملت على نحو أفضل بكثير، وخصوصاً جنوب إسبانيا، إضافة إلى أن ثلاثة أرباع من مئة بلدة في شمال إيطاليا بقيت موجودة إلى العام 1000 من العصر العام. ومع ذلك فقد نُظر إلى انهيار الغرب بوصفه نموذجاً نمطياً بالنسبة إلى تاريخ العالم، وسقوط المرحلة الكلاسيكية ومراكزها الحضرية يقود إلى سيادة الإقطاع، الذي رأت مراحله فيما بعد ظهور الرأسمالية. إن معرفة التاريخ المختلف للغرب وتاريخ الشرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط يضع المسار العام للأحداث في ضوء مختلف جداً.

وما هو مهم كي نسأل عنه هو إلى أي مدى أثر انهيار روما على الإمبراطورية في الشرق وفي الغرب كذلك. لقد نظر المؤرخون الأوروبيون إلى هذه الأحداث من وجهة نظر أوروبا الغربية بدرجة كبيرة جداً، مستثنين أوروبا الشرقية أيضاً والشرق بشكل أكثر عموماً. وزيادة على ذلك، كانت هناك اختلافات مهمة في أثناء الأزمنة الرومانية بين شرق الإمبراطورية وغربها. كان شرقها أكثر ارتباطاً قريباً بالتجارة الآسيوية، أكثر ارتباطاً بالمدن الرومانية الضخمة، مثل تدمر وأفاميا، التي كان يجري بناؤها في شرق حوض البحر الأبيض المتوسط وفي غرب آسيا عموماً. والاختلاف ملخص تلخيصاً واضحاً في كتاب أندرسون: نصوص من المرحلة الكلاسيكية. كان الغرب مسكوناً بشكل أقل تنوعاً، وأقل تحضيراً ولم يكن اقتصاده السياسي نفسه مستنداً إلى الحضارات المعقدة في الشرق الأدنى التي وجدت في مصر وفي شرق حوض البحر المتوسط. وكان الغرب يتميز بزراعة يرويها المطر لا بالزراعة المروية، مع وجود مدن أقل وتجارة أقل. كان الغرب في انحطاط: المناطق الريفية استولت على السيطرة وأخذتها من المدن التي صار النشاط فيها متقلصاً على نحو كبير⁽⁸⁾. لقد توسعت ملكيات الأراضي الزراعية الغنية (Latifundia)، ودمجت الفلاحين والحرفيين في اقتصاداتها المغلقة. وغير الرومان القاعدة الاقتصادية عن طريق إدخال زراعة أكثر تعقيداً، منظمة في الغالب حول الدارة (الفيللا)، وفي بعض الأجزاء حول أراضي

(7) الفصل الآتي كان قد أُلقي في أول الأمر باسم محاضرة تيلليون في إيكس في آذار/مارس 2004.

(8) بيتيت 1997: 336.

الملكية الزراعية المعروفة باسم اللاتيفنديا، التي كانت مستندة إلى عمالة الرق الكثيفة. ولذلك كان هناك بعض التفصيل في الريف الغربي. وحدثت مكنتة إضافية مع انتشار دواليب الماء في المرحلة الكلاسيكية المتأخرة⁽⁹⁾. ولكن الشرق كان أقل تأثراً بالغزوات، وكانت الحياة الحضرية أنشط وقاوم الفلاحون نظام الاستقرار المستوطن المتضمن في ملكية الأراضي الزراعية أي اللاتيفنديا. وفي مدن مثل قرطاجة، وأثينا، والقسطنطينية، وأنطاكية، والإسكندرية، استمر تعليم أعلى.

في شرق حوض البحر الأبيض المتوسط، وبحسب ما جاء به تشايلد، فإن حياة المدينة، مع كل مضامينها، استمرت:

معظم الحرف كانت ما زالت مشتركة بكل المهارة الفنية والمعدات التي تطورت في الأزمنة الكلاسيكية والهيلينية. وكانت المزارع ما تزال تعمل على نحو علمي لتنتج من أجل السوق. والمقايضة لم تُزح اقتصاد النقود إزاحة كاملة، ولا شلّ الاكتفاء الذاتي التجارة شللاً كاملاً، ولم تُنس الكتابة. وفي الحقيقة كانت النصوص العلمية والأدبية تنسخ وتحفظ في الإسكندرية وفي بيزنطة بجد دؤوب. وكان الطب الإغريقي يمارس في المستشفيات العامة مع مباركات من الكنيسة⁽¹⁰⁾.

عانى الغرب معاناة أكبر ولكن المدن الكاتدرائيات ظهرت، واستمر السفر، مثلما استمر صنع الزجاج، وتوسع استخدام دواليب الماء.

وقامت المناقشة على أن الرفاهية الرومانية اعتمدت على الاعتماد المتبادل بين منطقة وأخرى. وينازع وورد - بيركينز في تشديد فينلي على الاقتصادات المحلية ولكنه يقر بأن جميع أجزاء الإمبراطورية لم تكن مترابطة بالشدة نفسها. وحين انهارت روما بوصفها كياناً سياسياً، انهار كذلك الاقتصاد الكلي الذي اعتمد عليها، ولكن مع نتائج مختلفة في الغرب وفي الشرق. وخصوصاً أن «القرن الخامس هو مرحلة رفاهية نامية في الشرق ومرحلة موسومة بالانحطاط الاقتصادي في الغرب»⁽¹¹⁾. إن

(9) ماك كورميك 2001: 10.

(10) تشايلد 1964: 290.

(11) وورد - بيركينز 2000: 382.

عالم البحر الأبيض المتوسط في العام 600 من العصر العام حمل تشابهات قوية مع مرحلة ما قبل الرومانية في العام 300 قبل العصر العام تقريباً، أي، اقتصاد تجاري متطور في الشرق ممتد إلى قرطاجة، وصقلية، وجنوب إيطاليا، و«البربرية» في الغرب. وجاء الاختلاف في جزء منه بسبب أن الشرق، وإلى حد ما الجنوب، كانا مندمجين اندماجاً وثيقاً في اقتصاد آسيا التبادلي. ومع مجيء القرن السابع، كانت إيطاليا، وفي الحقيقة بيزنطة كذلك، «تبدو مختلفة جداً عن الشرق الأدنى المعاصر، (وهو في هذا الوقت عربي)، الذي يوجد فيه دلائل أكثر بكثير على التعميد والرفاهية الاقتصادية للمستمرين»⁽¹²⁾.

إلى أي مدى كانت البلدات والأسواق مختلفة في الشرق؟ لقد جرى تأكيد أن المدن الإسلامية والأسواق الإسلامية قد صنفت في صنف متميز عن تلك الموجودة في الغرب أو في الجملة تلك الموجودة في مسافة أبعد في الشرق⁽¹³⁾. وقد يكون هناك فعلاً بعض الخصائص العامة التي ميزتها، ولكن هذه الاختلافات المتنوعة اكتشفت بمشكلات متشابهة، وملامح متشابهة، وبتنظيم متشابه للناس المحتشدين معاً. ولدى المحايديين ميل ثابت إلى المبالغة بهذه الاختلافات (التي هي في الغالب «ثقافية»، من السطح) ويهملون التشابهات (التي هي في الغالب «بنوية»، مترسخة بعمق أكبر). خذ الحالة الحضرية، ففي الشرق الأقصى سبق أن وصفت هذه الحالة بأنها اقتصاد البائع المتجول⁽¹⁴⁾، وأما في الشرق الأدنى، فهو اقتصاد السوق (البازار)، وكان دائماً معارضاً للاقتصاد الغربي⁽¹⁵⁾ وفي الحقيقة كان لهذه الطرق الخفيضة المستوى لبيع البضائع الصغيرة القابلة للحمل موازياتها البنيوية في الأسواق، والمحلات التجارية، والباعة المسافرين من الغرب. وهي، في أي حال، ناحية واحدة فقط من الاقتصادات الكلية لهذه المجتمعات المختلفة، التي تكون فيها أشكال تجارة البيع والشراء، والمصارف، والاستثمار متشابهة على نحو أكثر بكثير. ومثل ذلك أيضاً في البلدة، سواء

(12) وورد - بيركينز 2000: 360.

(13) غويتين 1999.

(14) فان لور 1955.

(15) غريتز 1979، ويس وويستمرمان 1998.

أكانت محاطة بجدار أم لا، وسواء أكانت هناك شوارع مشغولة بحرفة واحدة أم لا، وسواء أكان الأغنياء والفقراء يعيشون جنباً إلى جنب، كالخد والفك، أم لا، فهذه كلها ملامح مهمة ولكنها ليست هي الملامح التي تقرر نمو الاقتصاد، فالبلدة تقوم بتنفيذ أعمالها في ظروف متنوعة.

لقد فقد الغرب التماس مع هذه التطورات، فمن القرن الرابع أدى الاختفاء التدريجي لمعرفة الإغريق إلى عزلهم عن القسطنطينية حتى عصر النهضة. لقد كان انهيار الإمبراطورية الرومانية مترافقاً مع نمو المسيحية التي كان لها أثر عميق على الحياة الفنية والفكرية. ومثلما هي الحال في الأديان التوحيدية الأخرى، كانت الكنيسة في البداية ضد العديد من الفنون، وخصوصاً المسرح، والنحت، والرسم الديني. إن السيطرة السائدة للإيمان العقائدي كان يمكن أن تعني تحديداً في مدى التساؤل الفكري، وقد رأينا أن الإمبراطور جوستينيان في الغرب لم يشجع تعليم الفلسفة، التي كانت مفتوحة للهجوم عليها من المسيحية لأن الفلسفة طرحت أسئلة مثل هل العالم كان مخلوقاً أم غير مخلوق؟ أو أسئلة حول العلاقة بين الإنساني والإلهي، وهي مشكلات كان ذلك الدين قد صرح فيها برأيه على نحو آمر. وفي حالات عديدة كان هناك، إضافة إلى ذلك، بعض التضاؤل في المعرفة. ومن جملة مجالات قليلة استمرت، هل كان هذا التضاؤل أوضح منه في مجال الطب؟ نظراً إلى أن تقطيع الجسم البشري («الذي خلق على صورة الله») كان ممنوعاً.

في أثناء القرون الأولى من العصر المسيحي، جاء الأطباء العلماء إلى روما، ومن جملتهم غالين. لقد كان وريثاً للتقليد العظيم لمدرسة الطب الهلينية في الإسكندرية، التي مارس فيها هيروفيلوس التبضيع التشريحي. ولكن تبضيع الجسم الإنساني كان آنئذ غير مشروع، وكان غالين مجبراً على أن يعتمد على فحص الحيوانات. وبعد سقوط روما، لم يبق العلم بعد ذلك موضعاً للتقدير العالي جداً، وثبتت التجربة، وصارت الأصالة صفة خطيرة. ويكتب مؤرخ العلم، تشارلز سنغر، عن الطبيعة المناوئة للعلم في المسيحية في علاقتها بالطب، الذي عانى مرحلة من «التفكك التصاعدي»⁽¹⁶⁾

«في أثناء مطالع العصور الوسطى انتقل الطب إلى أياد متنوعة تنوعاً واسعاً من الكنيسة المسيحية وعلماء العرب... وكان المرض يعدّ عقوبة على خطيئة، ومثل هذا التطهير تطلب الصلاة والتوبة فقط»⁽¹⁷⁾. في إحدى النواحي يزعم أن المسيحية قد تكون ساعدت: فباستخدام الراهبات تطور تمريض أكثر رحمة، وهو ما قدم منافع كبيرة للمرضى. وعلى كل حال، لم تكن المستشفيات بالتأكيد اختراعاً مسيحياً، وحدث التمريض في المستشفيات العظيمة في بغداد وفي غيرها. والإسهام الوحيد الذي عمله الغرب نحو حفظ المعرفة الطبية، إذا لم يكن زيادتها، هو ترجمة النصوص الطبية الإغريقية إلى اللاتينية، وقد بقيت محفوظة في بعض الأديرة⁽¹⁸⁾. ولكن صورة أكثر حيوية نوعاً ما عرضتها المسيحية الشرقية. فالمسيحية الفارسية من الكنيسة النسطورية ساعدت على نقل المعرفة الطبية الكلاسيكية بترجمتها النصوص إلى العربية. ومن فارس أيضاً جاء الطبيب الرازي (الرازي، النصف الثاني من القرن التاسع) وابن سينا (980 - 1037) وهو الذي كان يجري استخدام كتابه الرئيس، القانون في الطب، في المدرسة الطبية في مونتيبيليه حتى وقت متأخر في العام 1650.

ولكن العرب أضافوا القليل في التشريح أو علم وظائف الأعضاء من عندهم، لقد كان لديهم تحديدات مشابهة للموجودة عند المسيحيين بشأن تشريح الجسم البشري. وفي الغرب، بدأ تشريح الجسم البشري ثانية مع تأسيس المدارس الطبية في القرن الثاني عشر فقط. ففي ذلك الوقت قامت نهضة، وفي الحقيقة قام توسع في المعرفة من هذا النوع، فشهدت النهضة بناء غرف التشريح الرائعة في المدن الإيطالية الشمالية، في ميلان، وفلورنسة، وبولونيا، وفي المدينتين الأولى من هذه المدن قام ليوناردو دافنشي بثلاثين عملية بحث تقريباً. وهكذا فإن تاريخ الطب البحثي يقدم خلاصة لانحطاط وسقوط الكثير من المعرفة في الغرب في العصور الوسطى.

وأما في الشرق والجنوب فكانت هناك حالة مختلفة، على الأقل تجارياً. فالحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط على وجه العموم كان من أجل رفاهيته أقل اعتماداً على التجارة مع الشمال الروماني السابق ومع الغرب. ففي سورية في أثناء القرون

(17) غوثري وهارتلي 1977: 890.

(18) انظر رينولدز وويلسون 1974: 122 ف.ف.

الأولى من العصر العام كان مركز الصحراء التجاري في تدمير يستورد سلسلة واسعة من السلع من الشرق البعيد، من الصين ومن الهند أيضاً، وهي مسجلة في تعرفه مؤرخة في العام 187. وتحدد التعرف العديد من أصناف التجارة، ومن جملتها الأرقاء، وصبغة اللون البنفسجي، والزيوت العطرية، وزيت الزيتون، والسلع المملحة، والأنعام، والعاهرات أيضاً. وكان يطلق على السوريين اسم وسطاء المرحلة الكلاسيكية. وكانت سفنهم تذهب إلى كل مكان وكان المصرفيون السوريون الفينيقيون حاضرين في كل الأسواق. وأقامت المجتمعات التجارية التدمرية في دورا - يورويوس على نهر الفرات في الشرق وفي روما في الغرب. وقد كشفت الحفريات غزل حرير وأحجار اليشم الكريمة من الصين، إضافة إلى الشاش القطني الشفاف (الموصلين، الموصلين)، والبهارات، وخشب الأبنوس، والمر، والعاج، واللؤلؤ، والأحجار الكريمة. وجاء الزجاج من سورية، وطلاء التلميع الأخضر للفخار من بلاد ما بين النهرين، وجاءت بعض الأدوات من البحر الأبيض المتوسط عبر أنطاكية وأنواع عديدة أخرى من تجارة الرفاهية⁽¹⁹⁾.

وفي قرطاجة والمغرب في شمال إفريقية، لم تبقى قوة حكم الواندال في حالة ينظر إليها بوصفها قوة انحطاط اقتصادي لدرجة كبيرة، لأن تجارة ما وراء البحار استمرت كالسابق، هناك وتحت الفتح البيزنطي تماماً حتى الغزو العربي. والصادرات الإفريقية من أدوات الفخار المغطاة بطبقة من صلصال ناعمة حمراء، على سبيل المثال، استمرت إلى القرن السابع. ومع الغزو البيزنطي في العام 533، لم تتغير الحالة تغيراً كبيراً. ويبدو أن المزيد من الاستثمار كان قد وضع في مدن مثل قرطاجة، وكانت التجارة قد تحولت من أوروبا إلى القسطنطينية والشرق حين وصل العرب في منتصف القرن السابع. وكانت المقاطعة ما زالت غنية بالزيت والقمح، وكان يجري استيراد السلع الثمينة من الشرق، على الرغم من أن هذه الأخيرة تراجعت⁽²⁰⁾.

وعانت حياة المدينة، وعلى الخصوص الأنشطة التجارية، تحت المسيحية في الشمال معاناة أكبر من معاناتها تحت الإسلام في الجنوب. وفي الشرق، جادلت

(19) براوننغ 1979: 16 - 18.

(20) كامبيرون 2000.

أنا، في أن المراكز التجارية كانت مرتبطة على وجه الخصوص بالتجارة في المسافات البعيدة، في حين كان هذا التبادل النائي قد انهار إلى حد بعيد مع روما. وبدلاً من ذلك نرى ظهور «مدن الصلاة»، وظهور بلدات صار العنصر المهيمن فيها هو العنصر الكنسي، وذلك من بعض الوجوه بسبب انهيار التجارة التي كانت قد ازدهرت مع الدولة الرومانية، ومن وجوه أخرى بسبب صعود الكنيسة. وذلك الصعود كان يعني تحول التمويل من البلديات إلى الكنيسة. وكما سبقت الملاحظة، فقد أصبحت «صفة العصر أن ميزان السخاء يتحول من المشاريع المدنية القديمة من الحمامات والمسارح إلى المباني الدينية»⁽²¹⁾. وفي الإسلام أيضاً كانت هناك مشكلة تمويل المؤسسات الدينية، ولكن الحاجات كانت أقل إلحاحاً. كان هناك المساجد الرائعة وبعد ذلك المدارس، التي كانت في الغالب مدعومة بالأسواق الملحقة بها، ولكنها مؤسسة من دون أساقفة، وعموماً، من دون رجال دين متفرغين كامل الوقت، ولا تمتلك أي ثقافة رهبانية، وهذا كان يعني طلبات أقل على الاقتصاد.

ونحن نعلم من عمل غويتين، المؤرخ الذي قضى حياته وهو يعمل بالمخطوطات اليهودية في العصور الوسطى التي وجدت في القاهرة في مقبرة في أواخر القرن التاسع عشر، ومن مصادر أخرى كذلك، أن هذه المدينة بقيت مركز تجارة مع الشرق البعيد على نفس القدر الذي فعلت فيه في المرحلة الرومانية⁽²²⁾. وكان التجار اليهود والمسلمون يزورون باستمرار ساحل مالابار من غربي الهند، مثلما كان الهنود الشرقيون بالضبط يأتون إلى مصر⁽²³⁾. والأمر نفسه كان يصدق على القسطنطينية. ويشير نيدهام إلى عالم صيني قادم إلى بغداد، وإلى أن الأوروبيين استمروا، بشكل متفرق، بالسفر على الطريق البري إلى الصين، وذلك لم يعن أن انحطاط التجارة مع الغرب استمر مقابل لا شيء. ففي حين كان الشرق الأدنى قد تأثر لا محالة بانخفاض النشاط الاقتصادي الأوروبي، فإن المركز الرئيس لتجارته، مع ذلك، كان يقع في مكان آخر. إن أوروبا الغربية كانت تقع على نهاية الخط. فإذا كان طلبها على مواد الرفاهية

(21) ماك كورميك 2001، وانظر أيضاً سبير 1985.

(22) ميللر 1969.

(23) غوش 1992.

الشرقية، والبهارات، والأنسجة، والعطور، والخزف، قد هبط، فقد كانت هناك أسواق أخرى. والتجارة مع شمال إفريقية استمرت، مثلما نرى من حالة التاجر المتاجر بين الهند وتونس الذي اجتذب أولاً انتباه المؤرخ غويتين إلى هذه التجارة. إن الشرق الأدنى كان يمتلك أسواقه النشيطة الخاصة التي كانت تحتاج إلى التزويد. وهكذا استمرت التجارة في اتجاه شرقي في كل الأحوال حتى حين كان الطريق المتجه غرباً قد صار طريقاً هامشي الأهمية. لقد بقيت الهند غاية يقصدها تجار الشرق الأدنى مثلما يشهد بذلك التاريخ الكامل لاستيطان الجماعات اليهودية، والمسيحية، والإسلامية في ساحل المالبيار، تاركاً علامة كبيرة على وثائق المقبرة. هناك إشارات عديدة إلى التجارة بالفلفل مع جنوب غرب الهند في كتاب دليل التجار المعروف جيداً باسم رحلة بحرية للاستكشاف حول البحر الأحمر (The Periplus Maris Erythraei) الذي ألفه في العام 50 من العصر العام تقريباً بحار إغريقي، وفي مصادر رومانية أخرى كذلك. لقد بقيت التجارة مع الهند ذات أهمية عظيمة من أزمنة الرومان فصاعداً.

والمركز التجاري في مدينة موزيريس، الواقعة قرب مدينة كوتشين الحالية، هو مكان الهبوط المفترض للمبشر القديس توماس وللمسيحيين (النساطرة) السوريين⁽²⁴⁾، كان مركزاً مهماً بالنسبة إلى شاحني السفن الإسكندرانيين، مثلما نرى من ورق بردي يسجل عقداً مكتوباً في العام 150 من العصر العام تقريباً من أجل شحن سلع من ميناء على البحر الأحمر إلى مستودعات حفظ البضاعة برسم الجمرك في الإسكندرية. وفي حين كان قد تم الافتراض أنه كان هناك انخفاض في هذه التجارة بين القرنين الثاني والرابع، فإن ذلك لا يبدو أنه الحال بشكل كامل. فقد كانت السفن التجارية الهندية ما زالت تنقل الفلفل إلى مصر من أجل السوق الرومانية في القرن السادس. وفي الحقيقة استمر وجود مركز تجاري كبير في الهند الغربية للجماعات المسيحية واليهودية والإسلامية حتى أوقات مقبرة الأوراق التي وجدت في القاهرة وبعدها.

في هذه الأثناء قدمت تركيا وسورية أسواقاً بديلة من أجل السلع من الصين، وإيران، والقوقاز. وكان تبادلهم موجهاً بالدرجة الرئيسة في اتجاه غير أوروبي. وكانت

(24) غوروكال وويتكر 2001.

هذه التجارة الشرقية هي التي اكتسبت بها مدينة البندقية موطن قدم، وتبعثها بلدات غرب إيطاليا، بارما، وجنوة، وأماشي، واستأنفت التجارة حين استجمع الاقتصاد الأوروبي الزخم في الألفية الجديدة مع مجيء الحروب الصليبية ودخول أوروبا الغربية إلى البحر الأبيض المتوسط.

وذلك لأن مدينة البندقية لم تكن هي القوة الوحيدة في البحر الأبيض المتوسط التي عاودت فتح التجارة بين أوروبا، وآسيا، وإفريقية. فأحدى المدن الإيطالية التي كانت قد تأسست لدى إحياء التجارة في شرق البحر الأبيض المتوسط لم تكن من هناك أو من تسكانيا، وهي أوطان العائلات التجارية في فلورنسة (ميديتشي) وفي براتو (داتيني)، ولكنها كانت من كامبانيا، وبشكل محدد من أماشي (ورافيللو)، بالقرب من ساليرنو إلى الجنوب ونابولي إلى الشرق، تحت حكم آنجيفين. وصارت البلدات نشيطة جداً في النشاط التجاري منذ مدة سابقة. ومن قبل، في العام 863، كان أمراء لومبارديا قد أعطوا الأمالفيين «حرية غير عادية في السفر»⁽²⁵⁾. وكان هؤلاء سريعين في اغتنام فرصة الحرية وتاجروا بالحبوب، وبالزيت، وبالخشب مع بيزنطة، وسورية، ومصر في مقابل الحرائر والبهارات، وبعضها كانوا يبيعونه بعدئذ في شمال إفريقية تحت حكم الأغالبة وفي صقلية مقابل الذهب، وهو سلعة نادرة في الغرب في ذلك الوقت. وقد تاجر التجار الأمالفيون مع القسطنطينية، والقاهرة، وأنطاكية بل مع قرطبة كذلك في وقت مبكر من القرن العاشر، ومع مجتمع كبير نوعاً ما في القدس في القرن الحادي عشر. وفي الحقيقة فإن العملات البيزنطية والفاطمية كانت مستعملة على نطاق واسع في التعاملات المحلية في تلك المرحلة، وهو ما يعطي بعض الفكرة عن أثر التجارة الطويلة المسافة في المنطقة. إن البلدات الإيطالية جددت جزءاً من شبكة التجارة الموجهة نحو الشرق مع بيزنطة والشرق، وكان يحفزها حكم لومبارديا. هذا الإحياء لم يكن مديناً إلا بالنزول القليل للمرحلة الكلاسيكية للتاريخ القديم للإغريق والرومان أو للإقطاع ولكنه مثل استئنافاً أعم للثقافة التجارية.

إن نشاط أمالفي جلب الرفاهية للبلدة. ومع ذلك، فهذا لم يكن إنجازاً مسيحياً محضاً أو إنجازاً غريباً، نظراً إلى أن سكان الجنوب المتنوعين شملوا الجماعات اليهودية والإسلامية، إضافة إلى المسيحية كذلك، وكلهم أسهموا في النشاط التجاري؛ وكان هذا مجتمعاً متعدد الثقافات، وهي حقيقة معكوسة في الفنون التي تم ترويجها بالنشاط التجاري حول أمالفي، وعلى سبيل المثال، كانت الأبواب البرونزية للكاتدرائيات تصنع في القسطنطينية في العام 1061 تقريباً. وهذا النشاط التجاري وصفه كاسكي بأنه «رأسمالية وليدة»⁽²⁶⁾ وهي التي اصطدمت في الحقيقة لا مع القيم المسيحية فقط بل مع القيم الأخرى التي أعلنتها الأديان الإبراهيمية بشأن الربا. كان النشاط التجاري في نزاع مع الدين، هنا مثلاً كان في أي مكان آخر، ولكنه ربح في النهاية بوضوح، وكان إسهام التجار في أنظمة الحكم تلك جزءاً من هذه العملية نفسها.

الكثير من هذا الفن في أمالفي أقره التجار، وخصوصاً بيت روفولوس من مدينة رافيللو الذي احتفى به بوكاشيو في واحدة من أولى رواياته القصيرة عن الوجود التجاري. ولكن القصة توضح أيضاً مخاطر الحياة التجارية إضافة إلى إنجازاتها. وذلك لأن العائلة كانت متهمة بالفساد ونفذ حكم الإعدام في الأب في العام 1283 على أيدي الأنجيفين، تشارلز صاحب ساليرونو، والملك تشالز الثاني صاحب صقلية، التي حكموا فيها من العام 1265 بناء على أمر البابا⁽²⁷⁾.

وبقيت إسبانيا الجنوبية، مثل أجزاء من إيطاليا، مندمجة في شبكة التجارة في البحر الأبيض المتوسط، بسبب ارتباطاتها الإسلامية. ومن الواضح أن المسلمين، الذين قد يكونون ساعدوا إلى حد ما في انهيار التجارة الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط⁽²⁸⁾، أداموا الاتصال بعد العام 711 من العصر العام مع فتوحاتهم في إسبانيا. فالمرور بين الأندلس وأرض إفريقية الرئيسية استمر وتطور⁽²⁹⁾، والأمر نفسه

(26) كاسكي 2004: 8.

(27) هودغز ووايتها وس 1983.

(28) كما سبق أن نوقش ذلك من هنري بيرين البلجيكي 1939، ومن هودغز ووايتها وس 1983.

(29) انظر كونستابل 1994.

كان يصدق على صقلية «وافريقية» (تونس). إن النظر إلى البحر الأبيض المتوسط من وجهة نظر أوروبية الغربية المعاصرة يمكن أن يشوه الصورة تشويهاً جدياً بقدر ما تكون الثقافة والتاريخ معنيين. إننا نحتاج إلى إعادة التوجيه، مثلما طالب فرانك⁽³⁰⁾، نظراً إلى أن الشرق لم يعان إلى الدرجة نفسها مثل الغرب، إن استمرار الثقافة الاقتصادية، والعلمية، والحضرية في الشرق وفي الجنوب في المرحلة بعد الرومان كان استمراراً حاسماً بعد ذلك بكثير في تمكين أوروبا الغربية من اللحاق بعد انهيار روما، ومرحلة «الإقطاع» الأولى، مرتبطة بفقدان التجارة والحياة الحضرية وبالضغط الناتج عن ذلك على الزراعة وعلى الأرياف.

ودور الجيش أيضاً اختلف في الشرق والغرب، فقد كان مؤسسة مهمة من أجل حفظ القانون والنظام داخلياً ومن أجل الدفاع والغزو في الخارج، إضافة إلى توفير السوق من أجل السلع (مثل أدوات من صلصال بتصميمات مطبوعة) والخدمات. وفي مقابل الغرب، «استطاع الشرق أن يبقى مع مؤسساته العسكرية سليمة لم تمس نسبياً»⁽³¹⁾، والجيش «بقي مؤسسة تحت السلطة الإمبراطورية، لا قوة مستقلة قادرة على الإملاء على ساداتها الاسمين»⁽³²⁾ والغرب من جهة أخرى كان محكوماً من كل من القوة العسكرية والروابط القبلية معاً. وبشكل لا بد منه تولى اللوردات المحليون الواجبات العسكرية فيما يتعلق بأراضيهم وبالسكان، وهي الظروف التي وفرت خط الأساس لإزالة المركزية الإقطاعية والواجبات العسكرية. ومرة أخرى فإن هذا الشكل من التنظيم الاجتماعي يظهر وكأنه رد فعل غربي على الانحطاط لا بوصفه مرحلة تقدمية في مسيرة الحضارة.

إن مناقشة ويكهام للتحول من العالم القديم إلى الإقطاع، على سبيل المثال، لا تعطي أي إشارة إلى الديمقراطية بل الأمر على العكس تماماً. فالقديم يتصف بالحكومة المركزية القوية لروما مع جيوشها الضخمة التي دعمها فرض الضرائب

(30) فرانك 1998.

(31) ويتباي 2000: 300.

(32) ويتباي 2000: 305.

الثقيلة المتزايدة، وكانت أضخم من الأجرة التي كان الناس يدفعونها. والاعتراضات على فرض الضرائب شجعت الفلاحين على وضع أنفسهم تحت ملاك الأرض، الذين تولوا المسؤولية عن الضريبة بوصفها جزءاً من الأجرة. وملاك الأرض أنفسهم كانوا مستعدين ليحولوا الولاء إلى أنظمة الحكم الجرمانية لأسباب تتصل بالضريبة، والقوات العسكرية كان يجري تنظيمها على أساس محلي لا وطني، ونتيجة لذلك، وفي الأمد الأطول، اختفى فرض الضرائب المكروه وسادت الأجر والخدمات، ولكن ليس مباشرة، فملاك الأراضي كانوا أول من اتخذ هذه الحركة بعد العام 568⁽³³⁾.

التحول إلى الإقطاع

لم يكن هناك انتقال معمم من المرحلة الكلاسيكية إلى الإقطاع إلا في الغرب وفي عقول علمائه. وعلى أي حال، فإن الإقطاع في الغرب أيضاً لم يظهر مباشرة بعد سقوط المرحلة الكلاسيكية. وفي سرد أندرسون للانتقال من المرحلة الكلاسيكية إلى الإقطاع، يدرك الأحداث «الكارثية» لا «التراكمية» في نهاية العالم القديم. ولكن هذا التراجع في أوروبا يُنظر إليه بوصفه تمهيداً للطريق «من أجل التقدم الحركي (الدينامي) التالي من أسلوب الإنتاج الجديد المولود من تدميرهم [للمرحلة الكلاسيكية]»⁽³⁴⁾. وهذا الأسلوب الجديد نشأ من «ارتباط سلسلة المرحلة الكلاسيكية مع الإقطاع». وجادل أندرسون في أن المرحلة الكلاسيكية هي العنصر الذي كان غائباً في أقرب معادل للإقطاع وجد خارج أوروبا، أي في اليابان، على الرغم من أن اليابان هي التي كانت مشابهة في عدة نواح أخرى⁽³⁵⁾. وفي الوقت نفسه، يكتب كتابة سلبية عن الزراعة الرومانية ويمد تعليقاته إلى كل الاقتصاد، معلقاً على الفجوة القائمة بين الإنجازات الفكرية والسياسية للعالم الإغريقي الروماني و«الأرض الاقتصادية الضيقة تحته»⁽³⁶⁾. وفي الحقيقة فإن «تراثه من البنية الفوقية» بقي، في شكل تسوية حل وسط، من خلال

(33) ويكهام 1984: 20.

(34) أندرسون 1974 ب: 418.

(35) أندرسون 1974 ب: 420.

(36) أندرسون 1974 آ: 136.

الكنيسة التي كانت قد ساعدت على تدمير الكيان السياسي. إن «حضارة البنية الفوقية» للمرحلة الكلاسيكية بقيت متفوقة على حضارة الإقطاع طوال ألف من الأعوام - بشكل كامل تماماً حتى العصر الذي قدر له أن يدعو نفسه عن وعي باسم عصر النهضة، ويحدد التراجع الفاصل بين العصرين»⁽³⁷⁾ وهو يرى ثبات الكنيسة بوصفها تجسّر هذه الفجوة، لأنها صارت هي راعية التعليم. ومع ذلك فقد كان تعليمياً من نوع مقيد تقييداً ملحوظاً، تعليمياً استبعد عن عمد الكثير من المعرفة الكلاسيكية.

وهكذا فبالنسبة إلى أندرسون لم تكن «البنية الفوقية» بل كانت «البنية التحتية»، الاقتصاد، هي التي نُظِرَ إليها بوصفها تقدمية في المرحلة القروسطية. وهو يكتب عن التقابل في العالم الكلاسيكي بين اقتصاده الراكد (بالمقارنة مع الأساس الحركي للإقطاع) وبين «الحيوية الثقافية وحيوية البنية الفوقية» لذلك العالم. وفي بعض الأوقات مال تشايلد أيضاً إلى التقليل من الإسهام الروماني مجادلاً في أنه «لم يكن قد أطلق أي قوى إنتاجية جديدة»⁽³⁸⁾. وترى وجهة النظر هذه أن الاستخدام الواسع الانتشار للأرقاء في الزراعة الرومانية منع التقدمات في التقانة، نظراً إلى أن اليد العاملة البشرية كانت أرخص من الآلات. وبالنسبة إلى تشايلد، أعاق الرق «توسع الصناعة»⁽³⁹⁾. وعلى الرغم من بروز الإقطاع من انهيار حدث في أوروبا الغربية فقد قيل إن «الإقطاع» تقدمي، وذلك من بعض الوجوه بسبب الفكرة التي عبّر عنها بأقوى تعبير المؤرخون الماركسيون التقليديون، وهي أن «أسلوب الإنتاج بالأرقاء أدى إلى ركود فني، فلم يكن هناك أي دافع من أجل عمل تحسينات توفر اليد العاملة داخل هذا الأسلوب»⁽⁴⁰⁾. ولكن هؤلاء المؤلفين اختاروا مع ذلك أن يتجاهلوا حقيقة أن هذه المرحلة شهدت العديد من «التحسينات»، ونتيجة لها فإن أقوالاً معينة حول مجتمعات الرق تتطلب التعديل⁽⁴¹⁾. وكذلك، فإن أسلوب الإنتاج بالأرقاء لا يقود تلقائياً إلى

(37) أندرسون 1974 آ: 137.

(38) تشايلد 1964: 280.

(39) تشايلد 1964: 268، 209.

(40) أندرسون 1974 آ: 132 - 3.

(41) وايت 1970.

الركود الاقتصادي، على الرغم من ذلك، أوريا بسبب استخدام الأرقاء، فإن زراعة الدارات (الفلل) الرومانية أنتجت فائضاً لا تتوفر مستوى عالياً من المعيشة الرفهة للطبقة العالية فقط بل تتوفر أيضاً خمرافاً كافياً، على سبيل المثال، ليصدر إلى البلدان الأخرى، مع الفخار، والمنسوجات، والأثاث المنزلي.

التحسينات لم تكن بالضرورة «مؤثرة لليد العاملة» وذلك، كما جادل بوسيرب⁽⁴²⁾، لأن التقدمات في التقنية قد تستخدم تؤدي إلى استخدام المزيد من العمل لا إلى التقليل منه. فإذا كانت التحسينات تعني أن المرء يستطيع أن ينتج نفس الكمية من السلع بعبء واحد لا باثنين، فلا بد أنه كان هناك حافز من أجل تبني التحسينات. ففي صقلية وفي الأملاك القرطاجية كانت الأراضي الزراعية الكبيرة التي تشغل بالأرقاء أو بالأقنان تدار بناء على «خطوط علمية رأسمالية»⁽⁴³⁾. وفي الحقيقة، فإن الرومان أسسوا في كل أنحاء أوروبا «أشكالاً رأسمالية»⁽⁴⁴⁾. وتلك ليست فكرة مناقضة. ففي تحليلهما لإنتاج السكر بالأرقاء في الكاريبي، يصف مينتز وولف الاستخدام الإبداعي للآلات بأنه «رأسمالية قبل الرأسمالية»⁽⁴⁵⁾. ونظراً إلى التخلص من الإنتاج بالأرقاء بوصفه أثراً من الآثار الإيجابية لسقوط الإمبراطورية الرومانية في الغرب، على الرغم من أن الرق لم يختف بالتأكيد اختفاء كلياً. إن «فكرة المرحلة الكلاسيكية مستخدمة للإغريق وللرومان فقط، مثلما استخدمت الفكرة المرتبطة بها وهي «أسلوب الإنتاج بالأرقاء»⁽⁴⁶⁾، ولكن بعض المؤلفين في أوروبا سبق أن رأوا الرقيق مستمراً على الأقل طوال مدة أطول بكثير حتى تأسس «الإقطاع» في نهاية الأمر⁽⁴⁷⁾. بل كانت أوروبا في وقت تالي منغمسة إلى حد كبير في القبض على الأرقاء وبيعهم

(42) بوسيرب 1970.

(43) تشايلد 1964: 244.

(44) تشايلد 1964: 276.

(45) مينتز وولف 1950.

(46) أندرسون 1974 آ: 47.

(47) بوناسي 1991.

إلى العالم الإسلامي، وهو الأمر الذي صار واحداً من صادراتها الكبيرة⁽⁴⁸⁾. ومع ذلك وبالنسبة إلى العديد من المؤلفين، فإن أسلوب الإنتاج بالآرقاء اختفى مع المرحلة الكلاسيكية، ومن هذا المنظور، فإن الإقطاع، مثل المرحلة الكلاسيكية من قبله، يُنظر إليه بوصفه خطوة تقدمية على طول الطريق إلى الرأسمالية، ومع ذلك، فذلك ليس هو الرأي الوحيد عن الاقتصاد القروسطي. ويكتب مؤرخ الزراعة الأوروبية سليتشرفان باث⁽⁴⁹⁾ فيقول: «حين النظر من الناحية الاقتصادية، فإن نظام الضيعة الإقطاعية (Manorial System) لم يكن مرضياً جداً. فالتناس أنتجوا أقل بكثير مما كانت الحاجة تدعو إليه من أجل استهلاكهم الخاص، ولم يكن هناك تراكم لرأس المال ولم يكن هناك تقريباً أي تقسيم للعمل». وفي البداية على الأقل كان هناك انحطاط في الإنتاج، تماماً مثلما كان هناك بلا شك انحطاط في المعرفة وفي «البنية الفوقية» عموماً. كان الانتعاش بطيئاً.

وهناك المزيد من وجهات النظر عن الزراعة الرومانية أكثر إيجابية من رأي أندرسون، وجهات نظر تعدل بالضرورة فكرة القفزة التقدمية إلى الإقطاع. فهو يكنز⁽⁵⁰⁾، الذي يعرض دعماً معتدلاً لرأي فينلي عن الاقتصاد القديم، يجادل في أن الإنتاج الزراعي الكلي ارتفع مع وضع المزيد من الأرض تحت الزراعة. وفي الأراضي الثقيلة في الشمال، استخدم محراث أقوى بكثير، يجره فريق من الثيران ومزود بصفيحة حديدية محنية وبشفرة لتقلب التربة إلى الأعلى بدلاً من مجرد خدش السطح مثلما كان يفعل محراث بلاد ما بين النهرين. والسكان أيضاً ازدادوا، وازداد عدد السكان في البلدات حيث عاش معظم الحرفيين وصغار التجار. وتلك الزيادة استلزمت نمواً في الطلب على الطعام إضافة إلى النمو في تقسيم العمل وفي الإنتاجية للفرد الواحد. والكثير من هذه الأخيرة كان قد تم إنجازها مع قدوم أول قرن من العصر العام، وذلك نتيجة لانتشار معايير الإنتاجية التي كانت قد ترسخت في وقت

(48) ماك كورميك 2001.

(49) سليتشرفان باث 1963: 37.

(50) هويكينز 1983: 70 - 1.

أبكر في أجزاء متنوعة من شرقي البحر الأبيض المتوسط. وحدثت بسبب التقدمات «في الاستخدام الأوسع لأدوات الحديد، وفي بعض التحسينات في الآلات الزراعية (مثل مكابس لولبية) ، وفي مجرد وجود الكتب الزراعية الدليّة، التي كانت علامات لمحاولات ترشيد استخدام اليد العاملة، وخصوصاً يد الأرقاء العاملة»⁽⁵¹⁾.

وكان هناك أيضاً خارج الزراعة زيادة في الإنتاجية نظراً إلى أن القوى العضلية الآن «كانت تكملها العتلات، والبكرات والتروس المسننة، والنار، والماء (للطواحين في أواخر المرحلة الكلاسيكية ولفسيل المعادن) ، والرياح (لأشربة السفن لا الطواحين) ، وبالكفاءة الفنية». كان هناك «تقدمات فنية» في البناء (مع استخدام الإسمنت المسلح على سبيل المثال) ، وفي الطواحين الدوارة، وفي طرق تحسين انسياب الهواء إلى صهر الحديد، وفي النقل كذلك، وفي وحدات الإنتاج التي صارت أكبر، وفي سفن أكبر. وفي كل هذه الأنشطة ساعد استخدام الحديد، وهو معدن أرخص من غيره، كان متوافراً في حالة فلز في كل مكان تقريباً، ساعد مساعدة عظيمة في تطوير بعض أشكال المكننة.

ولم يكن «التفوق الثقافي» بالمعنى المحدود «لثقافة العالية» و«البنية الفوقية» هو فقط الذي عرضه الرومان، وذلك نظراً إلى أنهم غيروا وجه الكثير من أوروبا بمبانيهم الحضرية والقناطر المتعددة الركائز، والتدفئة بالحرارة تحت البيت، والمسارح، والحمامات. وهم أبدعوا أيضاً نظاماً قانونية، وأعمالاً أدبية، ومؤسسات تعليمية، وأداءات من أنواع مختلفة. ما من شيء من هذا كان ممكناً من دون ازدهار الاقتصاد. لقد كان اقتصاداً استخدم اليد العاملة من الرقيق على نطاق واسع في مجالين: في المجال الريفي، ومن أجل بناء هذه التجمعات الحضرية الهائلة - روما نفسها، والمراكز الإقليمية التي كانت أصغر منها في بريطانيا إضافة إلى البلدات الرائعة مثل تدمر وأقامية في سورية. كل هذا أكثر بكثير من الفناء الظاهر للعيان على بنية تحتية ساكنة. وهو بالتأكيد يجعل المرحلة الإقطاعية لا تبدو حركية دينامية كثيراً (مثلما زعم بعضهم) بقدر ما هي ضئيلة وهامشية.

وعلى كل حال، فقد أظهرت العصور الوسطى الأولى بعض التحسين في الزراعة. كانت هناك تغيرات في استخدام المحراث⁽⁵²⁾، ولكن هذه التغيرات كانت بالدرجة الرئيسة امتدادات لممارسات مبكرة. وإضافة إلى ذلك كان هناك عدد من الاختراعات «التي كانت تقدماً كبيراً على العصر الروماني. وكان بعضها قد تم تبنيه من أجزاء أخرى من العالم، ولكن كان هناك من قبل إشارات عن ذلك المعنى الفني الذي صار لاحقاً صفة مميزة من حضارة غرب أوروبية»⁽⁵³⁾. وما من أحد يشك في الإنجازات الفنية لأوروبية فيما بعد. ولكن من العسير أن نرى كيف أن الاختراعات التي تم تبنيها من الخارج يمكن أن تكون علامات عن إحساس فني أوروبي غربي، إن ذلك الرأي يمثل مركزية أوروبية نموذجية معبراً عنها بالفاظ تقانية. «امتلكناه فيما بعد، ولذلك فقد كنا قد امتلكناه فيما سبق»، وضمير الغائب في امتلكناه «هو» إحساس فني افتراضي، وهو مظهر من طبعنا العقلي الموروث. وفي الحقيقة، أن تقدم مثل هذه التقانات المستوردة كان بالتأكيد علامة على إبداعية الآخرين، وخصوصاً الصينيين⁽⁵⁴⁾.

والاختراعات الرئيسة التي جرى تبنيها في هذا الوقت، بحسب ما جاء به لين وايت (1962)، كانت هي المهاز، وحنوة الحصان، وطاحونة الماء. وكان المهاز، بالدرجة الرئيسة، ذا قيمة عسكرية، وجاء إلى أوروبية عن طريق البلدان العربية، مثل كثير من التحسينات في مجال الخيل وتدريبها. وقد وصلت حنوة الحصان في نفس الوقت الذي وصلت فيه عدّة الفرس (طوق العنق) في القرن التاسع، ويحتمل أن يكون ذلك من الإمبراطورية البيزنطية، وهي التي حسنت جرّ الخيل تماماً مثلما حسن المهاز حركتها. والطاحونة التي تدور بالماء، والتي استُخدمت للأفران الصينية العالية لصهر المعادن في وقت مبكر يصل إلى العام 31 من العصر العام، ظهرت في أوروبية في الأزمنة الرومانية المتأخرة، تسحب الماء من قنوات الماء لغرض الطحن، وانتشرت ببطء شديد إلى شبه جزيرة العرب في القرن الرابع، وبعدئذ إلى داخل أوروبية الغربية، ووصلت بريطانيا في القرن الثامن. وفي أوروبية الغربية كانت هذه

(52) سلتشر فان باث 1963: 69.

(53) سليتشر فان باث 1963: 70.

(54) هويسون 2004: 50 ف.ف.

الآلات مستخدمة في أول الأمر من أجل طحن الذرة ولم تستخدم إلا فيما بعد فقط من أجل استخراج الزيت، ودق لحاء الشجر للمدايق، ودرجة المعدن، ونشر الخشب، وسحق الأصبغة، وبعد القرن الثالث عشر للورق. وفي اللغة الإنجليزية صارت كلمة ميل «mill» لفظاً عاماً لأي معمل آلي، مثلما هو في قول الشاعر بليك المشهور «المعامل الشيطانية السوداء» فهناك كانت هذه أيقونات الثورة الصناعية.

وعلى الرغم من هذه المكتسبات، كانت الحضارة بمجملها في انحطاط، مثلما يقر بذلك أندرسون. كم استغرقت المسارح العامة والحمامات من الزمن كي تعود إلى أوروبة الغربية؟ وكم استغرق النظام التعليمي من الزمن قبل أن يستطيع أن يبقى ويستمر؟ وكم استغرق المطبخ المتقدم من الزمن قبل أن عاد؟ وكم استغرق الفن والأدب العلمانيان من الزمن قبل أن يحضرا حضوراً مهماً؟ وحين حدث كل ذلك في نهاية الأمر، صرنا نتحدث عن عصر النهضة، عن إعادة ولادة الثقافة الكلاسيكية. ولكن ذلك كان انتظاراً طويلاً، متقطعاً بإحياءات دورية، كما هي الحال فيما يدعى الانبعاث أو «إعادة الولادة» في المرحلة الكارولينية من القرن الثاني عشر.

الإحياء الكاروليني وولادة الإقطاع

إن انهيار الإمبراطورية الرومانية لم يؤد تلقائياً إلى ولادة «الإقطاع»، على الرغم من أن بعضهم رأى الإقطاع في إحياءات أشارت إليه من قبل في شكل ملكيات الأراضي الزراعية المغلقة على نفسها في روما المتأخرة⁽⁵⁵⁾. إن الإقطاع المميز للعصور الوسطى في أوروبة الغربية، والذي عده الكثيرون فريداً عديم النظير، كان مسبقاً بعصر ظلام، والنتيجة هي أن بعضهم يراه بوصفه قد بدأ مع الدولة الكارولينية فقط في القرنين الثامن والتاسع، والتي يصفها أندرسون بأنها «إحياء إداري وثقافي حقيقي» في كل أنحاء الغرب. ولكن الإنجاز الرئيس لهذا العصر يقع في «البروز التدريجي للمؤسسات الأساسية للإقطاع تحت جهاز الحكومة الإمبراطورية»⁽⁵⁶⁾.

(55) كوليبون 1956، غودي 1971.

(56) أندرسون 1974 أ: 139.

ويُزعم أن الممتلكات العقارية العظيمة من الاقتصاد الريفي الإقطاعي الكارولنجي، كانت ظاهرة متميزة وهي التي «عبرت عن الحركية (الدينامية) الاقتصادية واقتضها»، مع قيام الفلاحة على يد الفلاحين بصنع إسهام في مقابل الأجر والعمل⁽⁵⁷⁾. وعلى تلك الممتلكات العقارية العظيمة تم تتبع أثر «بداية الاقتصاد الأوروبي»⁽⁵⁸⁾. وبعض تلك الممتلكات كانت واسعة جداً ولكنها نادراً ما كانت مغلفة على نفسها انغلاقاً كاملاً. وكانت النتيجة، هي أنه ابتداء من القرن الثامن إلى العاشر كان هناك من قبل اتجاه عام إلى «تعيين قيمة نقدية للعائدات من البيوتات الريفية»⁽⁵⁹⁾ وإلى الإسهام في عمليات السوق. وفي الوقت نفسه، قامت بعض الممتلكات بالاستثمار استثماراً كثيفاً في طواحين الماء، على الرغم من أن هذه الطواحين كانت منتشرة من قبل في أواخر المرحلة الكلاسيكية على نحو أوسع مما كان يظن⁽⁶⁰⁾. وبعد حفريات لا تحصى، انكشفت تنويعات من الحرف الحضرية كذلك كانت موجودة على الممتلكات العقارية، بعضها كان له في الحقيقة تجاره التابعون له، ونتيجة لذلك بدأت التجارة في التوسع توسعاً بطيئاً، وخصوصاً في الشمال، مثلما توسع السكان.

ولا تخضع «أسباب» الإقطاع فقط للكثير من الجدل، بل في الحقيقة أن توقيته وتوزعه أيضاً هي أمور خاضعة لذلك الجدل، الذي يتعلق بالمرحلة الكارولنجية. والمذكور الأول يعتمد اعتماداً واضحاً، وعلى نحو مهم على التالي من بعد، يعتمد على ما إذا «كان ظاهرة أوروبية صرفة أم لا ومتى ظهرت (أو اختفت)». وفي استعراض مهم للمجلد الأخير (14) من تاريخ كيمبرج القديم، يستفهم فاودن عن صوابية التقسيم للمراحل الذي يرى أن «المرحلة الكلاسيكية» في الغرب تنتهي في عام 600 من العصر العام، أو، وهو الأسوأ، الذي يراه منتهاً مع قسطنطين في العام 310 مثلما فعلت النسخة السابقة⁽⁶¹⁾. إن التاريخ الأخير يهمل حقيقة أن روما الجديدة في الشرق

(57) ماك كورميك 2001: 7.

(58) ماك كورميك 2001.

(59) ماك كورميك 2001: 9.

(60) ماك كورميك 2001: 10.

(61) فاودن 2002.

كانت «قد امتلكت إمبراطوراً، وأسقفاً كذلك، واستمرت في تلك الدولة السعيدة لمدة ثمانية قرون ونصف أخرى»⁽⁶²⁾. وفي الحقيقة، فإن الإمبراطور جوستينيان (482-565) «امتلك رؤية أصيلة لمعاودة توحيد الإمبراطورية الرومانية». وهكذا نظر خلفاؤه إلى الشرق، وخصوصاً بعد الغزوات الإسلامية التي قطعت الاتصالات مع الغرب، ويصر فاودن على أن انتشار الإسلام، يجب أن يُنظر إليه في سياق اليهودية والمسيحية بوصفه «رؤية جديدة، وأوضح للإلهي» أسست متصلة امتدت من أفغانستان إلى مراكش، جامعاً معاً الأجزاء الجنوبية، والشرقية والغربية من البحر الأبيض المتوسط. وإن تبني تاريخ عام 600 من العصر العام يعني استبعاد أي عدّ للإسلام الذي كان يُنظر إليه آنئذ بوصفه منتمياً إلى عالم آسيوي مختلف تماماً. وسيكون معنى ذلك أن تغفل الاستمراريات في كل المستويات، وهكذا يصل فاودن إلى القول: إن العام 1000 من العصر العام سيكون علامة محددة أفضل للتحويل.

وهناك تقليد فرنسي في المعرفة اتبع اتجاهاً مماثلاً، وكان مركزاً على التغيرات السياسية المتأخرة التي كان ينظر إليها إما بوصفها جذرية راديكالية (أي، بوصفها ثورة) أو بوصفها تدريجية (أي، بوصفها تحوّل). وهذا التقليد يضع «الإقطاع» أكثر تأخراً إلى حد كبير بل أكثر من المرحلة الكارولنجية نفسها، نحو العام 1000 من العصر العام تقريباً. لقد سبق أن وصف بعض المؤرخين الفرنسيين هذا التقليد بأنه «تمزيق وحشي»، «وعاصفة اجتماعية»⁽⁶³⁾. وعلى كل حال، فإن مجموعة أخرى تنتقد فكرة التغيير الجذري كلها، وتدعو بدلاً من ذلك إلى نموذج أكثر حساسية وتدرجاً. وهم يرفضون الحالة بالنسبة إلى مرحلة عنيفة على وجه الخصوص تقع بين الحكومات المستقرة نسبياً قبل العام 1000 وبعد العام 1200، وخصوصاً المرحلة التي أدت إلى التغيير الاقتصادي المؤثر، ويزعمون أنه لا يوجد أساس لافتراض أن عنف ملاك الإقطاع كان أداة رسخت بها الطبقة الحاكمة نوعاً جديداً من العبودية⁽⁶⁴⁾.

(62) فاودن 2002: 684.

(63) بارثيليمي 1996: 197.

(64) وايت 1996: 218.

ومع ذلك، فالمجموعتان كلتاهما، ما زالتا تتصوران الإقطاع مقدمة سابقة أساسية للحدثة الأوروبية. «ويُنظر إلى تحويل القرن الحادي عشر إلى الإقطاع بوصفه شرطاً مسبقاً ضرورياً من أجل ولادة الدولة الحديثة»⁽⁶⁵⁾.

إنه تحويل مُهمِدٌ، لأن الحدثة لا تعتبر صفة للمرحلة السابقة. وفي «أسلوب الإنتاج الإقطاعي» الناشئ قيل إنه «لا اليد العاملة ولا منتجات اليد العاملة كانت سلعاً»، إن أسلوب الإنتاج كان محكوماً بهيمنة الأرض وبالاقتصاد الطبيعي⁽⁶⁶⁾. وقد كتب مؤلف آخر يقول إن «سقوط الإمبراطورية الرومانية والانتقال من المرحلة الكلاسيكية إلى العصور الوسطى يمكن أن يُنظر إليه، من وجهة نظر اقتصادية، بوصفه ارتداداً من اقتصاد النقود إلى الاقتصاد الطبيعي»⁽⁶⁷⁾. ولكنه، مع ذلك، يجادل في أن «الاقتصاد الطبيعي» طوّر في نهاية المطاف مظهراً حضرياً.

إن ما يُكوّن «الاقتصاد الطبيعي» بعيد عن الوضوح ولكن من الواضح أن هذا السرد موجه بشكل محض إلى أوروبا الغربية، ومستند إلى انهيار البلدات وعودتها (أما في أماكن أخرى، فكما رأينا، كان هناك استمرارية أكبر). في وجهة النظر هذه فإن الشرق، الذي كان تاريخه يعد مختلفاً جداً، لن يكون قد دخل عصوراً وسطى (ما هما اللذان كانت هذه العصور ستكون وسطاً بينهما؟) ولا دخل «إقطاعاً»، وذلك لأن البلدات استمرت في الازدهار، مثلما استمرت الصناعة والتجارة، على الرغم من أن هذا تم مع بعض التشديدات المختلفة أكثر مما كانت عليه في الغرب. وكان ذلك الأمر يصدق على شرق البحر الأبيض المتوسط كذلك. واستمرت المدن بل استمرت الدول - المدن كذلك في الوجود، ففي سورية على سبيل المثال استمرت حتى زمن الحروب الصليبية⁽⁶⁸⁾. بل في إيطاليا نفسها «فإن الحضارة الحضرية من المرحلة الكلاسيكية لم تنهر انهياراً كاملاً، وازدهرت المنظمات السياسية البلدية - الممزوجة مع السلطة الكنسية... من القرن العاشر فصاعداً»⁽⁶⁹⁾.

(65) بارثليمي 1996: 196.

(66) أندرسون 1974: 147.

(67) سلينثر فان باث 1963: 30.

(68) معلوف 1984.

(69) أندرسون 1974 أ: 155.

إن إحدى المشكلات الخاصة بتعريف التغير في الحياة الاجتماعية بالتعابير العامة جداً لأساليب الإنتاج هي أن هذه الأخيرة ليست قاطعة فقط في تعريفها وإنما تميل أيضاً إلى أن تُفسَّر بطريقة محددة، بالاستناد إلى التمييز الجذري الراديكالي بين البنية التحتية والبنية الفوقية. ولكن «البنية التحتية» متأثرة كثيراً بما يستمر جارية عند مستوى آخر، والتطورات التي تحدث في أنظمة المعرفة هي في الغالب ذات أهمية عميقة للاقتصاد. وفي ذلك المعنى فإنها تلعب دوراً مهماً في البنية التحتية. وعلى أي حال فالإنتاج الزراعي أيضاً لا يعتمد على التقانة فقط بالمعنى المحدود بل على النقل أيضاً (وعلى سبيل المثال، على بناء الطرق الرومانية)، وعلى أساليب تربية النبات وتوزيعه، وعلى التنظيم والأفراد العاملين كذلك.

على الرغم من هذه التساؤلات المبررة حول طبيعة التطورات الإقطاعية، فإن المسار العريض، مع ذلك، للتاريخ الإنساني قد تم تتبعه من العلماء الغربيين على أساس ما حدث في جزئهم من أوروبا. فالمرحلة الكلاسيكية والإقطاع جزء من سلسلة سببية فريدة تقود إلى الرأسمالية الغربية. وكل شيء وراء ذلك، كان بحسب تعبير ماركس «استثنائية آسيوية». ولدى النظر إلى الحالة من منظور عالمي أوسع، فإن المؤكد هو أن الغرب هو الذي كان «استثنائياً» في هذه المرحلة. لقد عانى الغرب ما يوافق الجميع على أنه كان «انهياراً كارثياً» لم يتم التغلب عليه إلا ببطء فقط في العديد من المجالات. والمؤرخ أندرسون، مثل مؤلفين آخرين من أمثال لين وايت، يشدد على التقدمات الفنية التي صُنعت في المرحلة القروسطية، والتي يقابلها (وهو أمر مشكوك فيه) مع الاقتصاد «الراكد» لا في آسيا بل في الأزمنة الرومانية كذلك. وهو يعلق، على سبيل المثال، على حقيقة أنه في الوقت الذي تبنى فيه الرومان طاحونة الماء من فلسطين ومن ثم من آسيا، لم يعملوا أي استخدام عام بها (على الرغم من وجود دليل جديد عن استخدام أوسع لها). كان الماء عنصراً تم تسخيرها بالتدريج فقط على مر الزمان في كل من الشرق والغرب معاً. وقد قام الرومان بالتأكيد بحركات مهمة على طول ذلك الدرب، مع القنوات، والتدفئة تحت المباني، والأنظمة المعقدة للإمداد بالماء كما في أفامية في سورية أو فتاة بونت دو غارد في المقاطعة في فرنسا. ويبدو

أن التركيز على التقانة الزراعية فقط بمعنى محدود هو نظر محدود من الاقتصاد السياسي، وهي تقانة لم تكن فيها روما، على أي حال، ولا بأي شكل رائدة حين ينظر المرء في إدخال المحاصيل وتوسيعها، واستخدام طواحين الماء، والنجاح الإجمالي لنظامهم المنتج.

وأما بالنسبة إلى الطبيعة التقدمية للمجتمع الأوروبي في أثناء المرحلة الإقطاعية، فإن إنتاجية الزراعة الغربية تحسنت على نحو لا شك فيه على مر الزمان ولكن من نقطة انطلاق منخفضة. ومع ذلك، لم تكن أبداً ولا من بعيد منتجة بالقدر نفسه مثل الزراعة المروية في الشرق الأدنى، ولا في شمال إفريقية وإسبانيا الجنوبية، وأقل بكثير من الشرق الأقصى،⁽⁷⁰⁾ الذي كانت فيه الصين «مع مجيء القرن الثالث عشر قد وصلت، لذلك، إلى ما كان يحتمل أنه أكثر زراعة متقدمة في العالم، مع كون الهند المنافس المنظور الوحيد».⁽⁷¹⁾ بل إن بعضهم تحدث عن «ثورة خضراء» في المملكة الوسطى مع مجيء القرن السادس من العصر العام، وآخرون وضعوا التاريخ بعد ذلك⁽⁷²⁾. في أوروبا، تحسنت الزراعة فعلاً بين القرنين الثامن والثاني عشر. ولكن كم تحسنت؟ هناك اختلاف جذري في الرأي بين أولئك الذين ينحون نحو أندرسون وهيلتون، الذين يعتبرونه تطوراً «تقدمياً» إلى درجة عالية، وبين آخرين ممن هم أقل تأثراً بإنجازاتها.

حرب الخيالة

فيما يختص بوسائل التدمير لا وسائل الإنتاج أو الاتصالات، كان تطور الإقطاع في أوروبا قد ارتبط أيضاً بمجيء فن حرب الخيالة.⁽⁷³⁾ القتال بالخييل وصل في وقت أبكر بكثير مما يقره معظم المؤرخين بوصفه إقطاعياً، وذلك لأنهم كانوا أكثر اهتماماً بمجموعة مختلفة من التغيرات السياسية والاقتصادية. ذلك الشكل من

(70) من أجل الإسهام الإسلامي في الزراعة، انظر واطسون 1983 وغليك 1996.

(71) إلفن 1973: 129.

(72) هوبسون 2004: 56.

(73) وايت 1962، غودي 1971.

القتال، وفرسانه المرتبطون به، كان نتيجة لأحداث عالمية. فقد عانت أوروبا تحديات عديدة من جبهتها من السهوب الشرقية بين عامي 370 و 1000 قبل العصر العام وخبرت موجات كثيفة من الهجرة الآسيوية نتيجة لاضطرابات بعيدة بعد الصين⁽⁷⁴⁾. إن تغلغل الآفار إلى داخل القارة كان يعني أن عدداً من الشعوب الجرمانية قد أزيحت من مواقعها إلى إيطاليا، وإسبانيا، وبلاد الغول (الغال)، وإنجلترا، في حين احتل السلاف الكثير من دول البلقان. وكان أحد ردود فعل الحكام رداً عسكرياً، وهو ظهور خيالة الصدمة مستفيدة من استخدام الرُكَّاب الشرقي الذي يمكّن الفارس الراكب من أن يقاتل وهو يركب في السرج برمح أو بسيف. ويرى المؤرخون الغربيون في الغالب هذه الخيالة بوصفها اختراع شارل مارتل في معركة بواتيه في العام 733، وهي التي أدت إلى نصر كان المؤرخون مقتنعين فيه باللمحة وبالأسطورة، نصر كان قد أنقذ أوروبا من المسلمين الوثنيين*. وفي الحقيقة، بالنسبة إلى المسلمين كانت تلك الحملة أصغر بكثير من غارة صغيرة⁽⁷⁵⁾. فهم أنفسهم كانوا أكثر اهتماماً بصددهم المعاصر عن القسطنطينية. وعلى كل حال فإن أساسيات التقانة العسكرية الجديدة التي يفترض أنها أنقذت أوروبا جاءت أيضاً من الشرق.

كان الرُكَّاب بالتأكيد معروفاً في الصين في القرن الثالث من العصر العام، حيث كان يصنع من البرونز ومن الحديد الزهر. واستخدمت خيالة الصدمة الراكبة من جيوش الفرس والبيزنطيين ومن الجيوش الإسلامية كذلك، في حين ظهر «الجنود الخيالة الذين يطلقون السهام» في الشرق الأدنى قبل عدة قرون. وجميع أشكال فنون حرب الخيالة المتخصصة تتطلب نفقة كبيرة على المعدات⁽⁷⁶⁾، وهذا يوحي ضمناً أن الالتزام الغالي الثمن لتوفير خيالة الصدمة يكمن في أساس النظام الإقطاعي. فالمقاتلون الخيالة احتاجوا إلى تعويض تكاليفهم إما من الغنائم أو من الفلاحين المحليين الذين كان الخيالة يزعمون أنهم يدافعون عنهم. وهذا التوقع كان موجوداً

(74) هويسون 2004: 105.

* هكذا زعموا!! فالإسلام جاء برسالة التوحيد الخالص، وذلك لا يخفى على القارئ العربي مسيحياً كان أو مسلماً. أما ما ورد هنا فهو رأي المؤلف، وهو مسؤول عنه، ولا يخفى على ذي عقل تهافتة. (المراجع).

(75) غودي 2003 ب: 23 - 4.

(76) غودي 1971: 47.

أيضاً بين فرسان ملاك الأراضي الحاكمين من الفونجا في إفريقيا الغربية ولكن هيمنتهم كانت محدودة أكثر بالنظر إلى أن التمويض كان يجب أن يكون في غنائم الحرب لا في عائدات الفلاحين، وفي الحقيقة فقد جادلت أنا ضد التماهي مع «الإقطاع» الأوروبي نظراً إلى أن الإنتاج بالمجرفة المسوكة باليد، بوصفه متميزاً عن المحراث المجرور بالثور أو بالحصان، أنتج القليل أو أنتج من دون «فائض» لا للفلاحين أنفسهم ولا لحكامهم. ولكن كان هناك مع ذلك بعض المقارنات التي يجب عملها، في الأساليب الفنية، وفي المساندة، وفي المواقف.

والخلاصة، يجب علينا ألا نقبل المرحلة القروسطية في أوروبا بوصفها مرحلة «تقدمية» في تقويم تطور المجتمع، على الرغم من أن الكثير من التفكير الأوروبي سيرغب إلينا أن نفعل ذلك⁽⁷⁷⁾. ذلك العدد يشمل أولئك الموافقين على نظرية تطور من خمس مراحل في المجتمع الإنساني، «الجمعي» أو «القبلي»، والآسيوي، والقديم، والإقطاعي، والبورجوازي (الرأسمالية)⁽⁷⁸⁾، المراحل التي يُنظر إليها بوصفها بالضرورة تسير قدماً من مرحلة إلى أخرى. و«المرحلة القديمة» هي «تاريخ مدن تأسست على ... الزراعة»، وفيها يسود الاقتصاد باستخدام الرقيق، على الرغم من أنها كانت تملك قلة من التجار أيضاً. ولكن الإقطاع كان نتيجة تالية لتلك الحالة على الرغم من أنه لا يكاد يمثل تقدماً لأوروبا على آسيا.

في أثناء المرحلة القروسطية كانت هناك بالتأكيد تحسينات في نوعية الحياة، ولكن أن ينظر إلى الإقطاع بوصفه تقدماً بالمقارنة مع الإنتاج المروي، والمدن المستمرة، وتطور الثقافات في الشرق الأدنى والأقصى، يبدو نظراً خاطئاً حاداً عن الهدف. إن الميزة الغربية لم تُظهر نفسها في الحقيقة إلا في ما بعد عصر النهضة مستندة إلى الصناعة وإلى الإنجازات التجارية للمدن الإيطالية، وبالدرجة الأولى في المنسوجات، وذلك لأنها كانت هي المدن التي أشارت في أوروبا إلى الطريق إلى الرأسمالية الصناعية والتمويل إضافة إلى الإشارة سلفاً في المعرفة وفي الأنشطة الجمالية. هذا

(77) في استخدام تعبير «تقدمي»، أشير في هذا السياق بشكل جوهري إلى التقدم التقني الذي هو

قابل مثلاً اقترحت أنا لبعض القياس.

(78) هويسباوم 1964: 38.

التقدم استقر على تغيرات لا في أسلوب الإنتاج فقط بل في نمط الاتصالات أيضاً، مع الوصول المتأخر للمطبعة واللورق، وكلاهما في نهاية الأمر من الصين ولكنهما الآن مستخدمان باستخدام الكتابة الأبجدية.

انتعاش التجارة والصناعة

لقد كشف عمل مؤرخي الطب المرحلة الأولى في حياة العلم العربي من قبل الأطباء الكاروليينجيين في أوروبا، وهو اكتساب عكس إعادة تأسيس تجارة المسافة الطويلة في البحر الأبيض المتوسط وقد أثر ذلك أكثر مما أثر الاقتصاد وحده. وكان هذا جزءاً من إعادة ولادة أوسع دعيت باسم النهضة الكارولينجية التي شملت لا الزيادة في المعرفة وبناء المدارس وحسب بل شملت أيضاً تطور التجارة والصناعات: «إن نظرة على واردات الحرير توضح القضية بطريقة تتيح قياساً متقطعاً بالكميات ولكنه قياس مُعِلِّم»⁽⁷⁹⁾. وبدأت التجارة في الحقيقة تزداد سرعة في أوروبا مع المشاريع التجارية المتبادلة مع شرق حوض البحر الأبيض المتوسط، والتي بدأت في نهاية القرن الثامن ولكنها لم تصل مستوى مهماً إلا مع مجيء القرن العاشر والحادي عشر فقط، وذلك «من خلال إسراع التجارة بين البندقية وإيطاليا الجنوبية من جهة وبين بلاد الشرق الأدنى من جهة أخرى»⁽⁸⁰⁾. إن تجارة البحر الأبيض المتوسط مع الغرب عندئذ بدأت عملياتها (وكانت قد استمرت بين الموانئ الشرقية وموانئ شمال إفريقيا)، وهو تجديد رآه بعضهم بوصفه «الأصول» نفسها للرأسمالية. وقد كانت كذلك، إلى حد كبير، بالنسبة إلى الغرب في القرون الوسطى. وذلك لأن توسيع التجارة كان يعني إعادة إقامة العلاقات مع المراكز التجارية العظيمة من شرق البحر الأبيض المتوسط، مع القسطنطينية والإسكندرية، ومع العديد من المراكز التي هي أصغر من تلك، ولكن ما من واحدة منها كانت قد عانت نفس النوع من الانهيار مثل الذي عانته البلدات في الغرب، وكان الاقتصاد التجاري قد تأسس فيها منذ عهد طويل. إن تلك الاتصالات

(79) ماك كورميك 2001: 23.

(80) سليشتر فان باث 1963: 34.

مهدت الطريق لتعاي أوروبا البطيء، وجلبت فائدة منتجات الرفاهية إضافة إلى فائدة المزيد من منتجات الاستخدام اليومي كذلك، وفائدة التحسينات التقنية، والمعرفة الكلاسيكية، والتأثيرات الأدبية والعلمية.

التجار التابعون لغيرهم عملوا للبيوتات الدينية الكبيرة وللأملاك العقارية الكبيرة في المرحلة الكارولينية، والتجار المستقلون عملوا في الاقتصاد الحضري. وهكذا فالتجارة أدت إلى إحياء بلدات عديدة في إيطاليا التي وفرت مركزاً مختلفاً تماماً عن المركز الذي يدعى «الاقتصاد الطبيعي» في أوروبا الكارولينية حيث يقال إن الإقطاع قد تطور. إن البلدات كانت قد انهارت انهياراً مؤثراً في أوروبا الغربية، ولكن ليس في الشرق، والآن، وقد نشطتها التجارة مع الشرق، فقد انتعشت. ثم بدأت التجارة في أوروبا بعدئذ تتسارع عند نهاية القرن الثامن، لا على طول الطريق الشمالي في البلطيق، عبر روسيا وإلى إيران فقط، بل في البحر الأبيض المتوسط نفسه، وفيه بدأت البهارات (والأدوية)، والبخور، والحرير تستبدل بالصوف، والفرو، والقصدير، والسيوف الفرانكية، وإنما بالأرقاء على وجه الخصوص. وكان هؤلاء قد صاروا واحداً من أهم صادرات أوروبا، واستمر ذلك حتى المرحلة التركية. وبهذه الطريقة، «وصلت عوالم أوروبا الصغيرة إلى أن تربط بعوالم الاقتصادات الإسلامية الكبرى»⁽⁸¹⁾ إن «صعود الإسلام والدمج الاقتصادي غيراً طبيعة اقتصاد أوروبي ناشئ»⁽⁸²⁾.

في إنكلترا القروسطية، اعتمدت التجارة فيما وراء البحار اعتماداً كبيراً جداً على إنتاج الصوف والقماش وتصديره إلى أوروبا، ولم تكن أعظم الأرباح في الصنع وإنما في الأنشطة المرتبطة به، تجارة المسافات الطويلة والربا. وصارت صناعة المنسوجات ذات أهمية مركزية لنمو الاقتصاد الأوروبي، ولإحياء وتوسيع أنشطته الثقافية التي كانت تستند إليه في نجاحها، وكان ذلك بشكل ملحوظ للغاية في عصر النهضة. وأول ما كان يجب أن يؤسس هو الصناعة الصوفية المحلية. ثم تبع ذلك الحرير، وفي

(81) ماك كورميك 2001: 797.

(82) ماك كورميك 2001: 718.

البداية كان يستورد ثم صار لاحقاً يصنع محلياً، وأخيراً جاء القطن، ومرة أخرى كان يستورد، وبعدئذ ينسج في أوروبا، وهو الذي يشكل الأساس الحقيقي للثورة الصناعية في إنكلترا. وفي شكل مبكر من الإنتاج الصناعي انتشر الحرير من الصين إلى العالم الإسلامي ورسخ له جذوراً في مدينة برصة في تركيا. وهناك أيضاً، كما في الغرب، كان القطن الهندي موضع تقدير كبير جداً، وحجم وارداته أدى إلى نشوء شكاو، مشابهة للشكاوى ضد الحرير، حول تدفق كميات الذهب أو الفضة المطلوبة لشرائه⁽⁸³⁾. وذلك لأن التجارة الشرقية لم تكن ببساطة مسألة «باعة متجولين»⁽⁸⁴⁾ مثلما جزم بعضهم، ولكنها كانت مسألة واردات وصادرات على نطاق واسع، كانت مشروعاً تجارياً كبيراً. وذلك الاستيراد الضخم أدى في نهاية المطاف إلى الإنتاج المحلي للقطن في كل من برصة وحلب، بتكييف تقليد للتصميمات الهندية، مثلما سبق أن عمل مع أجر مدينة إزنيك المشهورة في تركيا، الذي نسخ الأجر الصيني⁽⁸⁵⁾.

كان الصوف في البداية يُصدّر مادة خاماً، وصار بعد ذلك قماشاً، وفي النهاية لعب دوراً مهماً في التجارة مع الشرق الأدنى. وكانت المنسوجات الصوفية قطاع النمو الرئيس في المصانع في الغرب، وتضاعفت الإنتاجية فيه «ربما أكثر من ثلاثة أضعاف... مع النول الأفقي ذي المدواس»⁽⁸⁶⁾. وكان إنتاج القماش قد تحسن تحسناً عظيماً مع هذا النول الجديد، الذي ظهر الشكل الأول منه في أوروبا في القرن العاشر. وكان هذا النوع قد عرف منذ عهد طويل في الشرق، من مرحلة شانغ في الصين. ومثل ذلك أيضاً عُرِفَت أدوات اللف المعقدة للخيط وهي الأدوات التي يبدو أنها وفرت الأساس، في وقت لاحق متأخر كثيراً، لآلات لف الحرير المدفوعة بالماء في مدينة لوكا وبعد ذلك في مدينة بولونيا⁽⁸⁷⁾.

لقد خضع إنتاج الحرير لتطور ملحوظ في الصين، قبل وقت بعيد من تطور العمليات الآلية في إيطاليا، وفيما بعد في بريطانيا، مع المنسوجات الأخرى. ويصف

(83) إنالسيك 1994: 354 - 5.

(84) ستينفارد 1973.

(85) إنالسيك 1994: 354 - 5.

(86) أندرسون 1974 آ: 191.

(87) إلفين 1973: 196، بوني 2001 آ وب.

إلفين آلة غزل قتب تدار بالماء وكانت مبنية على أساس آلة أخرى مستخدمة في شمال سونغ من أجل لف الحرير ووضعه على بكرة باستخدام مِدْوَاس، وسحب عدد من الخيوط من حوض من ماء مغلي كانت شرانق دود القز مغموسة فيه⁽⁸⁸⁾. وفي القرن الثالث عشر جرى تكييف هذه الآلة لخيط القنب وأديرت بالحيوانات أو بالماء. ويقارنها إلفين بآلات أواخر القرن السابع عشر، ومطلع القرن الثامن عشر، آلات غزل الكتان والحرير المشروحة في موسوعة ديدرو، ويعقب بأن وجوه التشابه لافتة للنظر إلى درجة تكون معها «الشكوك بوجود أصل أخير صيني، ربما من خلال آلة الحياكة الإيطالية (filatorium) الشبكية من أجل غزل الحرير، شكوكاً لا تقاوم تقريباً»⁽⁸⁹⁾. وبكلمات أخرى لم يكن إنتاج الحرير فقط هو الذي بدأ في الصين بل مكنته أيضاً، وتم توفيرها في معامل المنسوجات في أوروبا التي كانت تتصف بالقيام بعملية «بديل المستورد» لكل من الحرير والقطن.

إن التطورات في صناعة المنسوجات كانت مركزية في إحياء التجارة مع أوروبا، في كل من تصدير القماش الصوفي وفي استيراد الحرير، الذي كان يستبدل به في الغالب في الشرق الأدنى. وكان إنتاج كلا النوعين يلقي المساعدة من الحركة نحو المكننة ونحو التصنيع أيضاً. وفي أوروبا بدأ استخدام الآلات المتحركة بالماء في صناعة النسيج في إيطاليا في مقاطعة الصوف من أبروزي في القرن العاشر، وهناك استخدم الماء لتشغيل مطارق ضخمة لضرب لبأد الصوف،⁽⁹⁰⁾ وهي عملية يحتمل أيضاً أن تكون قد استُمدت في الأصل من الصين⁽⁹¹⁾. وبلدة براتو، المجاورة لفلورنسة (لم يكن إنتاجهما مميزاً دائماً في الخارج) اعتمدت على تطور القنوات الرومانية وبرك كبيرة للمعامل (gore) من أجل غسيل ومعالجة الصوف ومن أجل الآلات التي تدار مائياً.

لقد ظهرت صناعة النسيج في براتو في القرن الثاني عشر، مستندة إلى مياه وافرة من نهر بيسينزيو. وكانت مناسبة بشكل خاص بصفاتها مكان إكمال الصوف بسبب

(88) إلفين 1973: 195.

(89) إلفين 1973: 198.

(90) انظر دوهاميل دو مونتكوإل لانيولي، 1776.

(91) نيدهام 2004: 223، يشير إلى الطارق المشغلة بالطاقة المائية.

توافر صلصال القصَّار في المنطقة. ونحن نجد في وقت مبكر من ذلك القرن سجلات للقماش الصوفي الذي يجري تجفيفه على طول الخنادق حول الجدران. وفي القرن الثاني عشر أدى التطور في التصنيع، الذي كان قد تم في أماكن أخرى في أوراسيا، إلى التحول من الإنتاج المحلي إلى ما يوصف بالإنتاج الصناعي. والتجارة النشطة في القماش عُنَت أنه كان يوجد العديد من صياغة النقود في البلدة مع أن النشاط المصري الكامل كان موجوداً في نهاية القرن فقط. ومع حلول العام 1248 نظم تجار الصوف والبانولي (pannaioli) مؤسساتهم الخاصة، التي ضمت بعض المهاجرين من مدينة لوكا ومن أجزاء من منطقة لومباردي المنتجة للصوف⁽⁹²⁾. وفي العام 1281 كان هناك تاجر من مدينة براتوقد تاجر من قبل بالحريز وفروحيوان القاقوم في بيرا، الحي الفرانكي من القسطنطينية الذي نظمته الجنوَّيون، لأن تجارة الصوف والحريز، كانت مركزية للتبادلات الأوروبية وتبادلات الشرق الأدنى. ومع نهاية القرن الثاني عشر كان التجار يذهبون إلى معارض مدينة شامبين وفي القرن الثالث عشر إلى البلاط البابوي في أفينيون. وفي نهاية ذلك القرن كان هناك تاجر آخر من مدينة براتو، وكان هو الذي يعمل جابياً للضرائب للملك الفرنسي والذي ألهم بوكاسيو أن يكتب القصة الافتتاحية للكتاب ديكاميرون (1358)⁽⁹³⁾. وكانت الأعمال البنكية والمنسوجات في الغالب مرتبطة ارتباطاً وثيقاً في الغالب، هنا مثلما كانت في أي مكان آخر، وفي الهند على سبيل المثال.

ومع حلول القرن الثالث عشر كان هناك سبعة وثلاثون معملاً في براتو استُخدمت من أجل معالجة الحبوب والأنسجة معاً. ويمزى الفضل في التوسع الكبير لصناعة الصوف في تلك المدينة إلى فرانسيكودي ماركو داتيني (1335-1410) الذي يقف تمثاله في مركز الميدان الموجود أمام دار البلدية. وقد ترك داتيني كميات ضخمة من الرسائل ومن كتب الحسابات التي اكتُشفت محفوظة في الجدران في بيته وهي توفر فهرساً كشافاً لمدى العلم التجاري. لم يكن له أطفال، ولذلك ترك ثروته لمؤسسة

(92) كارديني 2000: 38.

(93) انظر أيضاً أ. أورينو 1984 [1957] تاجر براتو: الحياة اليومية في مدينة إيطالية في القرون الوسطى، هاموندزوروث: بنغوين.

اعتنت بالفقراء. وفي سفرياته ذهب إلى آفينيون حين كان البلاط البابوي (وهو سوق كبير للمنسوجات) قائماً هناك وعاد ليبنى مصنعاً يعالج كل مرحلة من مراحل الإنتاج ومن ضمنها الصباغة. إن تطور صناعة النسيج والتجارة المتعلقة بها حدثت في نفس الوقت الذي حدثت فيه محاسبة مسك دفاتر الحسابات في إيطاليا، فأحدهما احتاج إلى الآخر. وهكذا فمدينة براتو نفسها كانت مسكونة بالمحاسبين، والمحامين، والعاملين بالبيع والشراء إضافة إلى التجار الناجحين من أمثال داتيني.

وتجار الصوف لم يصنعوا المنسوجات فقط، بل قاموا أيضاً، بالصباغة والاستكمال للصوف وللقماش المجلوب من أماكن أخرى، من لومباردي ومن إنكلترا التي كانت تنتج فيها أفضل نوعية من الصوف والتي انعكست فيها أنشطة التجار والمصرفيين العاملين على وجه الخصوص داخل تجارة الصوف في اسم شارع لومبارد في مركز مدينة لندن. كان هؤلاء أول مصرفيين دوليين في تلك المدينة. الصوف الإنجليزي زُوِّدَ به التجارة القارية وأدى ذلك إلى رفاحية لافتة للنظر في أنغليا الشرقية، مع «كنائس الصوف» الخيالية فيها، وكانت هي مقر كيس الصوف الذي يجلس عليه تقليدياً وزير المال والاقتصاد. وكان الصوف يصدر إلى منطقة الفلاندرز، وبشكل رئيس إلى مدينة بروجيس حيث كان يستخدمه النساجون الفلمنكيون الذين أغنوا البلدة بالمباني وبالنشاط الفني، وكانوا هم السبب في نشوء عصر النهضة الفلمنكية في القرن الرابع عشر. وفي منطقة تسكانيا كانت التجارة بالمنسوجات هي التي أرست القواعد التي قامت عليها الانتصارات الفنية لعصر النهضة. وهذه الأنشطة بدأت مع الرسامين (الأنوار الأولى) من أواخر القرن الثاني عشر والثالث عشر، وهو الوقت نفسه بالضبط الذي كانت تجارة الصوف قد انطلقت فيه، وكانت المحاسبة الأوروبية قد تطورت فيه. وآل المديتشي أنفسهم تجار منسوجات ومصرفيون أيضاً مع إقامة في منطقة الصوف من منطقة أبروتزي بالقرب من مدينة أكويلا، وكان لهم اتصالات وثيقة مع مدينة براتو التي بنوا فيها كنيسة القديسة ماريا ديل كارسيرا بالقرب من القلعة.

ما كان حاسماً في إحياء اقتصاد العصور الوسطى هو التبادل، ومن ضمنه تبادل بين المسافات الطويلة، وخصوصاً في البحر الأبيض المتوسط، وهذا التبادل بدوره قام

بالتحريض على الإنتاج. «إن الاقتصاد الحضري للعصور الوسطى كان طوال الوقت اقتصاداً لا يمكن فصله عن النقل والتبادل البحريين»⁽⁹⁴⁾. كان العرب قد همينوا على البحر الداخلي في السنوات الأولى من توسعهم، ولكنه كان قد أخلي جزئياً من الأساطيل الإسلامية في القرن الحادي عشر، في وقت الحملة الصليبية الأولى تقريباً ووقت افتتاح الطريق الأطلسي من البحر الأبيض المتوسط إلى القناة من قبل الأسطول الإيطالي. وغير مجيء الأتراك ذلك الموقف وصارت بحريتهم عاملاً مهماً على الأقل إلى حين هزيمتهم في معركة ليبانتو (1571). ولكن التبادل بقي حاسماً للتجديد لا للاقتصاد فقط، ولكن للمعرفة وللأفكار أيضاً.

أنوع أخرى من الإقطاع؟

بعض العلماء الأوروبيين، وقد استحوذت فكرة الإقطاع على أذهانهم، فتشوا عن وجوده أو في الحقيقة فتشوا عن غيابه في بقية العالم. بحث عنه كولبورن في آسيا، وخصوصاً في اليابان⁽⁹⁵⁾، وآخرون وجدوه في قلب إفريقية⁽⁹⁶⁾. وبالنسبة إلى هؤلاء العلماء، فقد كان أي نظام حكم غير مركزي بشكل غامض متاحاً للنظر (ومعظم أنظمة الحكم تبدي قدرًا من الحكم الذاتي المحلي مثلما هو بين المركز والطرف). وبشكل أكثر تحديداً، فإنهم قد بحثوا عن الالتزام العسكري المتصل بملكية الأرض. ومرة أخرى لم يكن من الصعب جداً أن يجدوا ذلك. وهكذا ففي بعض الحالات صارت فكرة الإقطاع مفروضة على أنظمة الحكم غير الأوروبية كما هو في إفريقية⁽⁹⁷⁾. ومع ذلك، فإن البحث عن الإقطاع الشامل بحث خاطئ، وذلك لأنه في الوقت الذي تكون فيه الظروف السياسية التي ينظر إليها عموماً بوصفها إقطاعية ظروفًا واسعة الانتشار، فإن المجتمع الأوروبي والآسيوي كان قائماً على زراعة المحراث التي ولدت نظاماً مختلفاً جداً من حيازة الأرض عن ذلك النظام في إفريقية.

(94) سليتشرفان باث 1963: 193.

(95) كولبورن 1956.

(96) راتاري 1923.

(97) غودي 1971.

إحدى المشكلات مع وجهة النظر الأوسع، وغير المحدودة عن الإقطاع، هي كيف تُشرح الحراكية الدينامية الفريدة الظاهرة في المسرح الأوروبي. «ما من مؤرخ زعم حتى الآن أن الرأسمالية الصناعية تطورت تطوراً تلقائياً في أي مكان آخر باستثناء أوروبا وامتدادها الأمريكي»⁽⁹⁸⁾. وتمتد وجهة النظر هذه أن أوروبا، بسبب التشكل الاجتماعي المبكر، كسبت «أسبقيتها الاقتصادية» التي قادت على نحو فريد إلى الثورة الصناعية، وإلى التحول التالي للمجتمعات في كل مكان. إن الالتزام «بالاستثنائية الغربية»، وبالمغزى الفريد للخط المباشر من التقدم بين المرحلة الكلاسيكية وبين الرأسمالية من خلال الإقطاع، يحرف التاريخ في اتجاه معين. ونحن نحتاج إلى أن ندرس أن أسبقية القرن التاسع عشر (أو أبكر) لا تعود بالضرورة بأي طريق سببية إلى مرحلة القرون الوسطى، إلى إقطاع فريد عديم النظير. وفي الحقيقة، كيف يمكن لنظرية الفرادة المبكرة أن تتصالح مع أفكار علماء الصين عن «براعم الرأسمالية» تحت ما يدعوه إلفين نظام الضيعة الإقطاعي الزراعي (ويدعوه نيدهام «إقطاعاً بيروقراطياً») أو مع أفكار نهرو وآخرين بشأن كون طريق الهند إلى الرأسمالية قد سدها الغزو الاستعماري؟ وكيف يمكن أن تتصالح مع رأي أولئك العلماء من أمثال بوميرانز وبراى اللذين يريان أجزاء من الصين ومن «أوروبا» كفرسي رهان متساويين اقتصادياً وثقافياً حتى نهاية القرن الثامن عشر؟

ومع أننا صرفنا النظر عن فكرة إقطاع إفريقي بسبب التباين الكبير في أنظمة الإنتاج، فإن الحالة في آسيا كانت مختلفة، فقد كانت هذه المجتمعات تمتلك أنماطاً معقدة للإنتاج. وفكرة «براعم الرأسمالية» في آسيا اقترحها بعضهم وأنكرها إنكاراً شديداً آخرون كثيرون من دعاة المركزية الأوروبية التقليديين. المؤرخ الشاب الروسي كوفاليفسكي، النظير لماركس، جادل في أن إقطاعاً من نوع ما ظهر في الهند، وهو اقتراح رفضه كل من ماركس وأندرسون مقترحين أنه أهمل الحالة السياسية والقانونية المختلفة في أوروبا. وهناك شيء ما يجب أن يقال بالنسبة إلى وجهتي النظر معاً. الإقطاع الأوروبي كان فريداً من نوعه طبعاً، مثلما تكون كل التشكيلات الاجتماعية، ومع ذلك فإن علاقات الملكية في أنظمة الحكم المختلفة تلك تمتلك

فعلاً شيئاً ما مشتركاً فيما بينها. وهذه هي الحالة التي سيكون فيها تكوين الشبكة السوسيولوجية مفيداً، في محاولة لإظهار أي العناصر من «الإقطاع» كانت حاضرة أو غائبة في المناطق المختلفة. والسؤال الحاسم هو هل أسهمت أية ملامح فريدة في أوروبية بطريقة مهمة في ظهور الرأسمالية الصناعية؟ ذلك هو المفترض في العديد من المناقشات «التحولية» لأولئك الذين يساندون «الاستثنائية الغربية» ولكن هل تستند هذه المناقشات إلى أي شيء أكثر من الأسبقية الزمنية؟

معظم العلماء يرون الإقطاع مرحلة جوهرية لتطور الرأسمالية ولذلك فهي محدودة بأوروبية. فأندرسون على سبيل المثال يرى أنه ما من مكان آخر خارج تلك القارة (ربما باستثناء اليابان) كان يوجد فيه مرحلة إقطاعية وكان يمكن أن تتطور إلى رأسمالية. والإقطاع في أوروبية فعل ذلك، والسبب، مثلما رأينا في مناقشة المرحلة الكلاسيكية، هو أن الإقطاع كان يُعتبر أنه يستند من بعض الوجوه إلى «النظام الجرمانى» الذي كان يتصف بتجميع بيوت منفصلة ذات مزارع، وهي لذلك تتضمن احتمالات من أجل التحول إلى الفردية، «التفريد»، أكبر من احتمالات النظام القديم الذي كان فيه الأفراد ممثلين للكيان السياسي، الكومنولث، كما هي الحال في مؤسسة تجارية. وكانت الحالة مشابهة في المجتمعات التي كان لديها زراعة كثيفة، وتعيش في مستوطنات مغلقة وتشارك في العمل الجماعي، والكثيرون من العلماء المتصفين بعمق التفكير رأوا هذه الصفة الغامضة، أي الفردية، بوصفها ملمحاً جوهرياً من رأسمالية مشاريع المخاطر الاستثمارية في مقابل «الجماعية» السابقة، وبوصفها ملمحاً من الإسهامات الحاسمة التي صنعها الإقطاع لتطوير الرأسمالية في أوروبية. وهو رأي سوف ننازع نحن فيه لاحقاً. ففي حالة أندرسون يُنظر إلى الأسلوب الإقطاعي للإنتاج بوصفه ناشئاً عن مجيء كل من موروثة الأسلوبين السابقين أسلوب الأرقاء والأسلوب القبلي معاً - «جمع ملكية الأرض الزراعية الواسعة النطاق المحكومة بطبقة مستغلة، مع الإنتاج الصغير النطاق من فلاحين مرتبطين»⁽⁹⁹⁾. والطبقة الأولى كان يُظن أنها تسمح بنمو بلدات ذات حكم ذاتي «في الأماكن المحصورة» إضافة إلى كنيسة منفصلة ونظام ملكية عقارية⁽¹⁰⁰⁾، موفرة بذلك «تجزئة السيادة».

(99) أندرسون 1974 ب: 408.

(100) أندرسون 1974 ب: 410.

وهكذا فالنتيجة الإقطاعية كان يمكن أن تحدث في غرب أوروبا فقط. ولم تكن إفريقية وآسيا فقط تمتلكان أنظمة حكم مختلفة، بل أوروبا الشرقية أيضاً. وكانت الحالة أقل وضوحاً في بيزنطة التي كانت متصفة بتناقض مبكر بين الأجزاء الغربية والأجزاء الشرقية من الإمبراطورية الرومانية، وكان أندرسون ينظر إلى التطور اللاحق الناتج عن ذلك، على كل حال، في التعابير التالية: «إن الأشكال الإقطاعية البيزنطية المتأخرة كانت هي النتيجة النهائية لتفكيك علماني لسياسة إمبراطورية موحدة» في حين كان الإقطاع الغربي «إعادة تركيب حراكي دينامي لأسلوبين سابقين منحليين من أساليب الإنتاج [القبلي والرق]، في تركيب جديد هو الذي قُدِّر له أن يطلق قوى إنتاجية على نطاق غير مسبوق»⁽¹⁰¹⁾. وهو يجادل في أن العملية في أحسن الظروف في بيزنطة «أطلقت فوراً فكرياً معيناً» ولكن التجارة في العاصمة كان قد «استولى» عليها التجار الإيطاليون لا التجار المحليين. وفي الحقيقة، مع ذلك، فالتجارة في القسطنطينية شملت كلاً من المحليين والأجانب في طبيعتها الحقيقية (كما في البندقية أو في لندن)، وكان ذلك يصدق أكثر أيضاً على برصه والمدن الأخرى في الشرق الأدنى.

وبشكل عام، عدت بيزنطة من الناحية الاقتصادية راكدة في الزراعة وفي الصناعة (باستثناء إدخال بعض المحاصيل الجديدة والاستعمال الأوسع لطواحين الماء). وعلى كل حال، حدث اختراق واحد في القسطنطينية، وهو أن «معامل الدولة... تمتعت بدور احتكاري في سوق التصدير الأوروبي حتى صعود المدن الإيطالية التجارية»⁽¹⁰²⁾، التي استحوذت فيما بعد على الكثير من إنتاج تلك المنطقة. بل يقال إن أسلوب معالجة الحرير في تركيا كان قد «سُرق خلسة من الشرق ولم يكن اكتشافاً محلياً». ولكن ما الذي كان آنئذ يشكل اكتشافاً «محلياً» حقيقياً؟ إن العديد من الاختراعات الأساسية التي عدت حاسمة من أجل صعود الغرب، جاءت من الشرق. والشيء نفسه يمكن أن يزعم عن إنتاج الحرير في أوروبا، وهو عامل اقتصادي كبير في عصر النهضة الإيطالية. ويقال إن ديدان القز كانت قد هُزِّبت إلى بيزنطة من الشرق في عصي

(101) أندرسون 1974 أ: 282 - 3.

(102) أندرسون 1974 أ: 275.

الرهبان النسطوريين. وقام روجر الثاني ملك صقلية بدوره بخطف نساجي الحرير من البلدان البيزنطية من ثيبس ومن كورينث في العام 1147. ومن هناك انتشر إنتاج الحرير إلى لوكا في شمال إيطاليا وحاولت تلك البلدة ثانية إدامة احتكار التقانة. وعلى كل حال، أخذت ممارساتها على أيدي العمال المهاجرين إلى مدينة بولونيا التي تطورت فيها فوق ذلك أساليب أكثر تعقيداً من غزل الحرير الممكن قبل أن تنتقل هذه الأساليب فوق ما تقدم إلى نواح أبعد باتجاه الشمال. ومن هناك سُرق جزء حاسم من عملية المكننة على يدي تاجر حرير إنكليزي في بداية الثورة الصناعية في تلك البلاد. وحين ننظر في توصيف تركيا بأنها قوة آسيوية متخلفة، يجب علينا أن نتذكر التشابهات (لا التطابقات) لنظام حيازة الأرض، سواء كان يسمى نظاماً إقطاعياً أو لم يكن، ونتذكر الصناعة النشيطة والقطاعات التجارية في بلداتها، وخصوصاً في أوروبا وفي البحر الأبيض المتوسط.

يبدو أن هناك اتفاقاً واسع الانتشار على وجود استثناء جزئي للزعم القائل بأن الإقطاع كان غائباً في الأجزاء الأخرى من العالم، وهو حالة اليابان، ويوافق على ذلك العديد من المؤرخين الأوروبيين⁽¹⁰³⁾، ويشك المرء في أن تصوّر هذا النمط الخاص هو إسقاط متأخر من إنجازات اليابان المبكرة في الرأسمالية الصناعية (ويُنظر إليها في الغالب متقابلة مع خبرة الصين، وهو حكم تبين أنه سابق لأوانه على نحو واضح). اليابان، كما يزعم أندرسون، كانت قد طورت نظاماً مشابهاً لأوروبا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، وذلك على الرغم من أن ملكيتها العقارية اختلفت في أنها لم تكن امتلكت أبداً أرضاً للتصرف بها أو مزرعة بيت. ويجادل مع ذلك، في أن اليابان لم تنتج من نفسها هي الرأسمالية التي يقال إنها استعارتها من أوروبا، وهذا موضع تساؤل لم يتقرر بعد. وزيادة على ما تقدم، فإن «إقطاعها» لم يوفر «حركية اقتصادية من أسلوب الإنتاج الإقطاعي الموجود في أوروبا والذي أطلق العناصر اللازمة من أجل التراكم الابتدائي لرأس المال بمعدل يشمل القارة»⁽¹⁰⁴⁾، ومهد السبيل لصعود

(103) عن الإقطاع الياباني انظر أيضاً بلوخ 1961: 446. وبالنسبة إليه، الإقطاع نوع من المجتمع ليس محصوراً في أوروبا - اليابان مرت عبر مثل هذا الطور.

(104) أندرسون 1974 ب: 414 - 15.

البورجوازية. وأندرسون، مثله مثل برودل، يرى الأسلوب الرأسمالي الكامل يجري إطلاقه مع وصول الثورة الصناعية فقط، وهي التي كانت قد بنيت على «ملكية الأرض المرتكزة على السوق» وعلى بورجوازية. واليابان قد تكون امتلكت الإقطاع ولكنها لم تمتلك الحكم المطلق الاستبدادي أبداً، وهو الأمر الذي يهده أندرسون في إسهام أصيل للحوار، مبشراً ممهداً جوهرياً للرأسمالية. وبناء على ذلك فهو ناقد لأولئك العلماء الذين يتبعون اتجاه بعض الكتاب وينظرون إلى الأطوال المتتابعة من التطور الاجتماعي الاقتصادي بوصفه تتابعاً شاملاً وهم بالتالي يرون الإقطاع ظاهرة تنتشر في كل أنحاء العالم⁽¹⁰⁵⁾. وهو يفهم هذا الرأي بوصفه رد فعل ضد افتراضات التفوق الأوروبي، ولكنه يصصر مع ذلك على تعريف أضيق لأسلوب الإنتاج الإقطاعي بوصفه خليطاً من ملكية الأرض الضخمة، ومعه «أنظمة قضائية ودستورية تناسب... تفصيلات خارجية، والسيادة المجزأة، والتدرج الهرمي للتابع ونظام الإقطاعية الميراثية المطلقة (fief) لا علاقة لها».

أين تقع الخصائص الفريدة المفترضة لليابان المبكرة؟ فالزراعة الإقطاعية، مثل أوروبة الغربية، كما يُزعم، ولدت «مستويات لافقة للنظر من الإنتاجية»⁽¹⁰⁶⁾. ولكن الإنتاجية الزراعية، على كل حال، لم تكن بالتأكيد أكبر مما كانت عليه في المناطق الأخرى من آسيا الواقعة في مناطق أمطار المونسون، من أمثال إندونيسيا، أو جنوب الصين، أو جنوب الهند. فأنظمة الحكم هذه كانت متحضرة أيضاً تحضراً ملحوظاً وأظهرت «ملكية منتشرة للأراضي موجهة نحو السوق». لقد تاجروا بقوة مع الغرب، وخصوصاً في البهارات، وكانوا لمدة طويلة مركز نظام معقد للتبادل شمل المنسوجات من الهند إضافة إلى العديد من المستوردات «الثقافية» والمعابد السنسكريتية، والبوذية، والهندوسية وشمل مواد ذات أهمية علمانية بشكل رئيس. وعلى الرغم من مستويات الإنتاجية التي عزيت (على نحو فريد) إلى اليابان، فإن الدافع إلى الرأسمالية، كما يقال، كان قد جاء «من الخارج»، وهو رأي يتجاهل حقيقة أنه كان يوجد هنا أيضاً تطورات محلية، كما في كل مكان آخر في آسيا، في الرأسمالية التجارية على الأقل.

(105) أندرسون 1974 ب: 401.

(106) أندرسون 1974 ب: 418.

ويجادل أندرسون أن اليابان هي الاستثناء في آسيا، وفي أنها «تبتت» الرأسمالية بسهولة. وتبقى المناقشة متصفة بالمركزية الأوروبية إلى درجة كبيرة، نظراً إلى أنها لا تمنح الشرق، واليابان من جملته، إمكانية تطوير الرأسمالية ما لم تكن بالاستعارة من الغرب. وهو يعطي سبباً واحداً لعدم قدرتها على التطور بجهدا الخاص وهو غياب المرحلة الكلاسيكية. ويقترح أندرسون، في إسهامه الأصلي، أن الإقطاع الياباني، كان النتيجة لانحلال «النظام الإمبراطوري المتأثر بالصين»⁽¹⁰⁷⁾ وما ميز أوروبا لم يكن مجرد انحلال الإمبراطورية الرومانية، ولكنه «الإرث الدائم للمرحلة الكلاسيكية»،⁽¹⁰⁸⁾ أي، «دمج المرحلة الكلاسيكية والإقطاع». وهناك في أوروبا استمرت بإصرار «بقية» الحث المغناطيسي المتبقي من الأسلوب السابق، وقامت السابقة الكلاسيكية بتمهيد السبيل. وإن إعادة ولادة المرحلة الكلاسيكية أنتجت عصر النهضة في نهاية الأمر، وهو «جوهر التاريخ الأوروبي»، وبالنسبة إلى اليابان «فما من شيء قابل للمقارنة بعصر النهضة ولا بقليل من المقارنة قد لامس شطآنها»⁽¹⁰⁹⁾. لم تكن هناك من حاجة بشكل واضح إلى إعادة الولادة إذا لم يكن هناك موت (أو انهيار). ونظراً إلى أنه لا «الإقطاع» ولا «المرحلة الكلاسيكية» قُدر لهما أن يوجد في مكان آخر، فإنهما لذلك ما كان يمكن لهما أن يكونا قد اتصلا (في اندماج) خارج أوروبا.

وهذا الزعم يتعثر فوق مشكلة واضحة: ففي حين قام المؤرخون بمحاولة لتحديد خصائص الإقطاع، مهما تكن غير مرضية، فإن «المرحلة الكلاسيكية» هي في الأساس مرحلة تاريخية كان فيها الإغريق وروما مهيمنين، وهي مدة غير محددة اقتصادياً، وكانت جغرافية بشكل محدد إلى درجة أنها استبعدت شركاء تجاريين كباراً لها (ومنافسين)، وهم قرطاجة، والشرق الأدنى، والهند، وآسيا الوسطى.

ومع ذلك، يُنظر إلى اليابان في الغالب بأنها تقدم مواز مثيل لأوروبية، وهو رأي لا يستند إلى التشابهات الرسمية بين الاثنين فقط، ولكنه يستند بشكل أهم إلى

(107) أندرسون 1974 ب: 417.

(108) أندرسون 1974 ب: 420.

(109) أندرسون 1974 ب: 416.

النتيجة. «فاليوم، في النصف الثاني من القرن العشرين، هناك منطقة كبيرة واحدة فقط خارج أوروبا، أو مستوطناتها فيما وراء البحار، هي التي حققت رأسمالية صناعية متقدمة، وهي: اليابان. إن الشروط الاجتماعية الاقتصادية المسبقة للرأسمالية اليابانية، كما أظهر البحث التاريخي الحديث بشكل كاف، تقع عميقاً في الإقطاع النيبوني* الذي أثر جداً في ماركس وفي الأوروبيين في أواخر القرن التاسع عشر⁽¹¹⁰⁾. ومرة أخرى هذا منظور غائي إلى درجة عالية. ففي الوقت الذي ربما كان فيه من الممكن مساندة ذلك الرأي في العام 1974، فإنه لم يبق بعد ذلك مباشرة رأياً كافياً، قد وجد أن «البحث التاريخي الحديث» غير كاف. ومع نمو النُمور الأربعة الصغيرة، وخصوصاً هونغ كونغ، والصين نفسها الآن، يتوجب على المرء أن يفك اقتران نمو الرأسمالية عن الوجود المسبق للإقطاع في آسيا (ما لم يأخذ المرء المسار الآخر، مسار جعل الإقطاع يشمل الجميع وهو مسار أقل إرضاء أيضاً). واليابان من الناحية الاقتصادية لم تبق فريدة عديمة النظير. وأنا سأجادل مع برودل، في أن فك الاقتران بين الرأسمالية والإقطاع كان ضرورياً دائماً، تماماً مثلما يجب علينا أيضاً أن نفك اقتران العلاقة بين الرأسمالية والتصنيع، لأن التصنيع قد ميز على نحو واضح أنظمة الحكم الاشتراكية والرأسمالية كذلك. فكلهما موجود في سلسلة من المجتمعات، وهي مجتمعات أوسع في الغالب مما هو مفترض، وفعلت ذلك لعهد طويل.

في أوروبا، بدأت المسيرة نحو الرأسمالية من الإقطاع مع ما يُنظر إليه بوصفه التطور المختلف جداً للمدن تحت ما يدعو أندرسون تجزئة الأرض إلى وحدات، (عدت «لا علاقة لها»)، وكانت المدن تمتلك «تراث البلديات». وفي الريف، كان ميراث القانون الروماني هو الميراث الذي يُزعم أنه كان قد جعل التقدم الحاسم من الملكية الخاصة المشروطة إلى الملكية الخاصة المطلقة تقدماً مهماً⁽¹¹¹⁾، ومجيء الرأسمالية متعلق

* (المترجم): نسبة إلى نيبون اسم اليابان، أرض الشمس المشرقة.

(110) أندرسون 1974 ب: 415.

(111) أندرسون 1974 ب: 424.

بهذا «النظام القانوني»، من خلال «قانون مدني مكتوب». إن إحياء القانون الروماني في مدينة بولونيا كان مترافقاً مع «إعادة الاستحواذ عملياً على كل الإرث الثقافي للعالم الكلاسيكي»⁽¹¹²⁾. ومن ضمن هذه التطورات كان ما يقال إنه مأسسة التبادل الدبلوماسي (الذي يبدو زعماً أوروبياً مركزياً على نحو خاص حين النظر إلى الصين والعالم الإسلامي) وظهور شكل من أشكال الدولة، هو الحكم المطلق الاستبدادي، الذي أنهى تجزئة الإقطاع للأراضي إلى وحدات، ومهد الطريق للرأسمالية. الحكم المطلق الاستبدادي حدث في الوقت الذي تطور فيه إنتاج السلع والتبادل، وانحلت فيه بذلك «العلاقات الإقطاعية الأولية في الريف»⁽¹¹³⁾. ولكن مع المركزية في أوروبا، وهي مركزية غائبة على ما يفترض، في شكلها ذلك، عن الأجزاء الأخرى في العالم، وجد المرء أيضاً تعزيز الملكية الخاصة المطلقة، وهو ملمح آخر يُنظر إليه بوصفه شرطاً مسبقاً ضرورياً للرأسمالية.

هناك عدة مشكلات مع هذه الرواية. أولاً، إنها تأويل قانوني حري في تحديد طبيعة القانون بالقانون المكتوب. ومن الواضح أن جميع الجماعات الإنسانية تمتلك «قانوناً» بالمعنى الواسع الذي يتضمن «القانون» العرفي، وكذلك أيضاً، فكل الجماعات تدخل في علاقات «دبلوماسية» مع جيرانها وتمتلك شكلاً ما من «الملكية الخاصة». وثانياً، لقد كان احتمال أن تكون القبائل الجرمانية أعضاء في جماعات مندمجة أكبر من احتمال كون المواطنين الرومان كذلك، ومع ذلك وعلى نحو يجمع النقيضين فإن مثل هذه العضوية هي حسب ما يفترض القاعدة «للعمل الحر» في الرأسمالية. وثالثاً، هناك المعالجة المركزية العرقية الإثنية «الفردية» التي تابعها عديدون جداً من العلماء الأوروبيين. والعديد من الناس «القبليين» ظهرُوا وهم يؤكدون وجودهم بصفتهم أفراداً، مثلما هو على سبيل المثال في دراسة إيفانز - بريتشارد الكلاسيكية لقبائل النوير في السودان. وعلى أية حال، وكما جادلت أنا في مكان آخر، فإن التنظيم الرأسمالي للعمل، في مصنع على سبيل المثال، يتطلب قمعاً للميول الفردية أكبر من

(112) أندرسون 1974 ب: 426.

(113) أندرسون 1974 ب: 429.

القمع الذي يتطلبه كل من الصيد أو الزراعة⁽¹¹⁴⁾. إن حياة روبنسون كروز الفرد المتوحد أو حياة المستوطن على الحدود ليست هي الخبرة المعتادة لغالبية الناس، وهي تشبه شياً أقرب حياة الأشكال الأولى للصيد وجمع الطعام لا الأنماط الأخيرة من الحياة. وأخيراً، فإن هذه المناقشة لإسهام الإقطاع في الرأسمالية تهمل، كما تبدو، دور البلدات (التي يعترف بها ماركس بوصفها النواة للتطورات اللاحقة)، البلدات التي نمت داخل الإقطاع وهيمنت بالتدريج على العلاقات القائمة على الريف، ولكن تاريخها يعود إلى الوراثة إلى عصر البرونز، وهي التي كانت مزدهرة في ما بعد المرحلة الكلاسيكية، في كل مكان تقريباً خارج أوروبا الغربية. إن ماركس ينظر فعلاً في إمكانية تطور الرأسمالية من روما أو بيزنطة، ولكنه يجادل في أن الثروة الناتجة عن التجارة والربا لم تكن بعد حتى ذلك الحين قد صارت «رأسمال». وفي الحقيقة إن الاستثمار حدث في التجارة وفي الصناعة، وفي إنتاج منسوجات الحرير وفي صناعة الورق كذلك وفي الزراعة. والتجارة والربا طبعاً كانا أيضاً جوهريين للتطورات فيما بعد، مثلما كانت طبقة الفلاحين والمنتجين الحرفيين الحضريين «الأحرار» جوهرياً أيضاً. إن الاثنين هما اللذان تطورا فيما بعد إلى قوة عمل مصنعة.

ولذلك يُنظر إلى الإقطاع بوصفه كياناً سياسياً نُزعت عنه المركزية وسمح للتطورات «في المراحل الفاصلة». وذلك شجع على القليل من الحرية. والشرق، ابتداءً في الشرق الأدنى، كان يظن أنه متميز بالزراعة المروية وبالحكم الاستبدادي، وكان ينظر إليهما بوصفهما يسيران معاً فيما كان يدعى «الأسلوب الآسيوي للإنتاج»، وهي المشكلة التي نراها في الفصل الآتي. وكان يعتقد أن الأنظمة «الاستبدادية» عاجزة عن توفير الخلفية الضرورية لنمو الرأسمالية (على الرغم من أن «الحكم المطلق» فعل ذلك على ما يبدو). ولكن تلك الأنظمة كانت متوافقة تماماً كما هو واضح مع وجود البلدات، التي ملكت صناعة على نطاق واسع (من منسوجات الحرير في تركيا، على سبيل المثال أو من القطن في الهند)، وإضافة إلى ذلك ملكت مقداراً من الإنتاج

الممكن. وقامت تلك الأنظمة أيضاً بإجراء تبادلات معقدة بين أوروبية من جهة وبين آسيا من جهة ثانية. كيف كانت المجتمعات الأخرى تستطيع أن تشارك في هذا التبادل المهم للسلع وأساليب الإنتاج إذا كانت قد امتلكت مثل تلك القواعد الاجتماعية الاقتصادية المختلفة؟ ألم تكن عناصر الرأسمالية موزعة على نحو أوسع بكثير جداً مما يفترضه العديد من العلماء، كما سوف تناقش ذلك في عمل برودل؟

نوال

الفصل الرابع

المستبدون الآسيويون والمجتمعات، في تركيا أو في غيرها؟

في العصور الوسطى فيما بعد، كانت أقرب قوة آسيوية غير أوروبية إلى أوروبا هي تركيا. ومنذ القرن الرابع عشر كانت جيوش تركيا تهاجم الفضاء الأوروبي والمسيحي الموجود، ومن جملته بيزنطة ومناطق البلقان. وكانت أوروبا قد غُزيت من قِبَل الإسلام في وقت أبكر بكثير (المسلمون في الأندلس أو «المور») انطلاقاً من شمال إفريقيا، وفي إسبانيا، متقدمين إلى صقلية وإلى البحر الأبيض المتوسط عموماً. المسلمون في الأندلس، المور، والأتراك صاروا المثال الكامل للقوى غير الأوروبية التي اصطفت ضد القارة، وكان يُنظر إليهم نموذجياً بوصفهم استبداديين في طبيعتهم، ومفتقرين إلى القيم المسيحية وموسومين بقسوة وبربرية: لقد كانوا مسلمين.

وفي العيون الأوروبية، كان يُنظر إلى تركيا عموماً من الجميع حتى من المفكرين بوصفها حكماً مطلقاً استبدادياً، وخصوصاً بعد القرن السابع عشر. في كتاب الأمير، وصف ماكيافيللي رعايا الباب العالي، حكومة الإمبراطورية العثمانية، بأنهم محكومون من سيد واحد، وبأنهم مكونون من عبيده أو خدمه. وبعد بضع سنوات قارن المؤلف الفرنسي، بودان⁽¹⁾، الملكيات الأوروبية مع الدول الاستبدادية الآسيوية غير المحدودة في سيادتها، وهي حالة لن تكون موضع تسامح أبداً في أوروبا⁽²⁾. ورأى آخرون الاختلاف الحاسم بين الشرق والغرب ناجماً عن غياب النبلاء بالوراثة⁽³⁾ أو نتيجة لفقدان الملكية الخاصة في تركيا⁽⁴⁾، وقد نُظر إلى كلا الأمرين في ذلك الوقت بوصفهما أدوات

(1) بودان 1576.

(2) أندرسون 1974 ب: 398.

(3) بيكون 1632.

(4) بيرنير 1658.

لحماية الإنسان وأصول ممتلكاته الدنيوية. واعتقد الفيلسوف الفرنسي مونتيسكيو أن الأصول تحت الأنظمة الشرقية كانت دائماً عرضة للمصادرة⁽⁵⁾، وأن عدم الأمن كان مثلاً كاملاً للحكم المطلق الاستبدادي الشرقي، وهو معارض في المبدأ للإقطاع الأوروبي، الذي كانت فيه ملكية الإنسان آمنة.

وطبعاً تغيرت فكرة الحكم «الاستبدادي» التركي مع مرور الزمن. ففي الجزء الأول من القرن السادس عشر، كانت المؤسسات العثمانية تقارن مقارنة طيبة مع المؤسسات في الغرب من قبل سفراء البندقية. وبعد العام 1575 انعكست العلاقة⁽⁶⁾ «إذا كانت المبادئ التي استندت إليها قوتها على خلاف مع مبادئ جمهورية البندقية، فإن الإمبراطورية كانت، بالرغم من ذلك، بناء ذا جمال مهيب، ونظام يدعو للإعجاب»⁽⁷⁾. ما الذي عكس الحالة؟ لقد تغيرت الأمور في إسطنبول، كان هناك المزيد من «الطفليان» في الحكم. والقوى الأطلسية جلبت زيادة مفرطة من كميات الذهب والفضة الأمريكيين التي أثرت على الاقتصاد. وكانت معركة ليبانتو هزيمة عسكرية كبيرة. ولكن، في عيون فالينسي، فوق كل شيء، كان هناك إعادة اختراع لأرسطو، أو اختراع مفهوم الحاكم المطلق المستبد، «فصل آسيا (أو الشرق) عن أوروبا: مفهوم الحكم المطلق الاستبدادي الشرقي»⁽⁸⁾. إن شبح السلطة المحضة جاء ينتاب أوروبا.

وهكذا صارت تركيا هي الحالة النموذجية للحكم المطلق الاستبدادي الشرقي في مطالع المرحلة الحديثة، وذلك تماماً مثلما كانت فارس قد صارت في مطالع المرحلة الكلاسيكية بالنسبة إلى اليونان. وكما رأينا في الفصل الثاني، صارت المواقف الإغريقية العرقية الإثنية المركزية مدمجة في دراسة علم التاريخ ونظرياته ومناهجه عند العلماء الغربيين وفي التحليل الثقافي. إن الانقسام إلى قسمين الذي أسسوه بين أنظمتهم الديمقراطية الخاصة بهم وبين ما تصوروا أنه آخر «فارسي»، امتزج مع

(5) مونتيسكيو 1748.

(6) فالينسي 1993: 71.

(7) فالينسي 1993: 98.

(8) فالينسي 1993: 98.

رأي أوروبي جاء فيما بعد عن الأتراك لينتج، في التفكير الأوروبي، رؤية كان يعتقد أنها متصفة بما سماه ماركس «الاستثنائية الآسيوية». وعلى كل حال، فالجميع كانوا ورثة لحضارات عصر البرونز الذي امتد من الهلال الخصيب من الشرق الأدنى عبر آسيا تماماً إلى الصين، والتي كانت أيضاً أساس التطورات الأوروبية ابتداء بالمرحلة الكلاسيكية للإغريق. وهكذا فالتعارض المضمّر بين المجتمعات الأوروبية والآسيوية هو تعارض ذو قيمة تحليلية صغيرة بالقدر الذي يعني التاريخ الأول السابق. وفي أثناء السنوات الافتتاحية من العصر الحالي، على سبيل المثال، كان هناك إمبراطوريتان كبيرتان في أوراسيا: روما في الغرب والصين في الشرق. وفيما يتعلق بالتطور، كان هناك القليل الذي يقسمهما. فكلتاها كانت مبنية على اقتصادات عصر البرونز ونظمتا نفسيهما باستخدام أنظمة معرفية متعلمة واتصالات، وفي إحدى الحالات باستخدام شكل من الأبجدية الفينيقية، وفي حالة أخرى استخدمت كتابة يدوية تفصيلية بطباعة رمزية باستخدام «حروف». وبالنسبة إلى أنظمة المعرفة، كانتا في حالات عديدة، قابلتين للمقارنة، كما أظهر نيدهام في علم النبات⁽⁹⁾.

وفي حالة روما والصين معاً، كانت الإنجازات الاقتصادية والثقافية مبنية على تطورات متشابهة كانت قد بدأت في عصر البرونز. ومع ذلك ففي الوقت الذي مارست فيه روما والصين زراعة المحراث - وهي ممارسة كانت واسعة الانتشار في الثقافات التي برزت من مجتمعات عصر البرونز المتحضرة والتي امتدت عبر أوراسيا - في هذا الوقت فإن الظروف الجغرافية في الصين فضلت الري على نطاق واسع في وديان الأنهار. وهذا ما أنشأ فكرة الحكم المطلق الاستبدادي الآسيوي، نظراً إلى أن السيطرة المركزية كانت تعد ضرورية من أجل تنظيم مثل هذا المشروع. وضمت هذه التطورات العديد من أنشطة الحرف المتضمنة في البناء الحضري، والصناعة، والتبادل، ومن جملة ذلك الكتابة.

إن الثورة الحضرية من عصر البرونز أنتجت أيضاً تدرجاً طبقياً اقتصادياً أكثر وضوحاً، وذلك نظراً إلى أنه مع مساعدة الجر الحيواني، الأساسي لذلك التغيير، فإن رجلاً واحداً كان يستطيع أن يفلح بالجر الحيواني مساحة أكبر بكثير مما كان

يفلحه بالمجرفة. وذلك ما جعل الاختلاف في الملكية ذا أهمية أكبر، نظراً إلى أن فرداً واحداً كان يستطيع مع المزيد من الأرض أن يستخدم آخرين إضافة إلى الطاقة الحيوانية لإنتاج فائض للأسواق الحضرية التي تخدم السكان من غير الفلاحين. وصارت الأرض قيمة بطريقة مختلفة تماماً عنها بطريقة الزراعة بالمجرفة. وفي جميع أنحاء أوراسيا، لم يكن اقتصاد المجتمعات الكبيرة مستنداً فقط إلى أساليب متشابهة للإنتاج، وإنما استند أيضاً إلى ممارسات متشابهة في اليد العاملة على نحو عام، وأكثر علاقة بالعبودية مع رق الغرب، وأقل من ذلك نوعاً ما في الشرق. وبعد ذلك، أضيف الحديد إلى البرونز، والحديد معدن أكثر «ديمقراطية» كان يستخدم في كل من السلام من أجل المحراث، وفي الحرب من أجل الأسلحة. وكان من ضمن ما دخل أيضاً في الاختلاف الاجتماعي الذي شجعت الممارسات الزراعية، تبادل المنتجات الطبيعية والمصنوعة، ومواد الرفاهية عبر مسافات طويلة، ولكن التبادل اليومي عبر مسافات أقصر صار أسهل باستخدام العربات ذات العجلات إضافة إلى النقل المائي.

وكانت الكتابة مجرد نشاط واحد من الأنشطة التخصصية التي نضجت تحت «الثورة الحضرية» التي أدخلت ما فهمه العديدون بأنه «حضارة» فيما كان يعتبر تجمعات ضخمة مقارنة بالمستوطنات السابقة لها. تلك الحالة قادت إلى التدرج الطبقي «الثقافي» إضافة إلى التدرج الطبقي الاجتماعي الاقتصادي في كل أنحاء المجتمعات الكبيرة من أوراسيا. والطرق المحددة التي تعامل بها كل مجتمع مع هذه الأقسام الاجتماعية الناشئة تسببت في ظهور تشكيلة متنوعة من الأنظمة السياسية - وليس غرضي هنا أن أمحو الاختلاف في الحكم والتنظيم بين الثقافات المختلفة. وعلى كل حال، فإن هذا التنوع حدث داخل إطار عام سماه إيرك وولف باسم «الدولة الخاضعة»، وكانت أكثر مركزية في الشرق، وأقل مركزية في الغرب⁽¹⁰⁾، ولكن من دون الانقسامات العنيفة إلى قسمين التي تفترضها فكرة الحكم المطلق الاستبدادي الآسيوي النمطي.

ويحاول فعلاً تاريخ حديث للعالم للألفية الأخيرة كتبه فيرنانديز آرميستو أن يضبط التوازن الذي أنتجته الروايات الأوروبية السابقة، وفي هذا التاريخ، يُنظر إلى

«التفوق الغربي» بوصفه «قاصراً عن الكمال، وغير مستقر، وقصير الأجل». تحولت القيادة من الهادئ إلى الأطلسي، حيث وجدت في بداية الألفية، وبقيت هناك مدة أطول بكثير مما افترضه الأوروبيون في الغالب:

في أثناء القرن الثامن عشر، وعلى الرغم من الامتداد الطويل لبعض الإمبراطوريات الغربية، كانت إمبراطورية الصين بكل معيار تقريباً ما زالت أسرع إمبراطورية نمواً في العالم. وبدت كذلك مثل وطن مجتمع «أحدث» على نحو أكبر من غيره... مجتمع أفضل تعليماً، فيه أكثر من مليون من المتعلمين، ومجتمع أكثر استثماراً في المشاريع وفيه أعمال تجارية أكبر وفيه تجمعات من رأس المال التجاري والصناعي هي أكبر منها في أي مكان آخر، ومجتمع أكثر تصنيعاً، وفيه مستويات أعلى من الإنتاج في تركيزات أكثر مكننة وتخصصاً، ومجتمع أكثر تحضراً، وفيه توزيع كثيف للسكان في معظم المناطق، بل هو بالنسبة إلى أدوار البالغين - مجتمع أكثر اتصافاً بالمساواة، وفيه شاركت الطبقة العليا بالوراثة في امتيازات مشابهة لامتيازات نظرائها الغربيين، ولكن كان عليها أن تخضع للبيروقراطيين العلماء الذين كانوا يُختارون من كل مستوى من المجتمع⁽¹¹⁾.

إن النظر ولو في مختارات من تلك الملامح يقود لا إلى إعادة تقويم موقع الصين في تاريخ العالم حتى القرن الثامن عشر فقط، وإنما يستبعد أيضاً بالتأكيد أي أفكار عن الحكم المطلق الاستبدادي الشرقي الثابت.

وفي الحقيقة أن كل فكرة الحكم المطلق الاستبدادي الآسيوي فكرة غير كافية على نحو قاضح. إن التعاليم العظيمة لكونفوشيوس ألقت ضوءاً مثيراً للاهتمام على طبيعة الكيان السياسي الصيني، على الأقل على طبيعته المثالية. وبعيداً عن تقديم الصورة النموزجية للحكم المطلق الاستبدادي الآسيوي، تقول المناقشة إن «أي شخص يفقد دعم الشعب يفقد الدولة»⁽¹²⁾. ويقوم ذلك الدعم مباشرة على فضيلة الحاكم.

(11) فيرنانديز - أرميسو 1995: 245.

(12) كونفوشيوس 1996: 46.

ومتطلب الحصول على دعم الشعب يتضمن نوعاً من العملية التشاورية، وبالتأكيد ليس حكماً مستبداً مطلقاً. ويجب على الحاكم أن يساعد شعبه ليعيش «حياة مزدهرة سعيدة»، فذلك هو ما يعنيه أمر السماء.

من الواضح إذاً، أن المقابلة الثنائية بين أوروبا وآسيا الاستبدادية هي مقابلة متعجلة ومؤسسة على الجهل أو التحامل. وفيما تبقى من هذا الفصل سوف نستكشف، زيادة على ما تقدم، تلك القضايا التي يُنظر إليها بوصفها تميز الشرق غير العادي والاستبدادي عن الغرب الذي يتطور على نحو صحي وديمقراطي، وسنحلل صدقية هذا التمييز عن طريق إنعام النظر على نحو أكثر قرباً في الرؤية الحديثة عن الاستثنائية الآسيوية، في تركيا.

وأود أن أناقش ثلاثة مظاهر من المجتمع العثماني كي نستفهم عن مظاهر معينة من هذه التصورات المركزية الأوروبية عن تركيا ونتأمل في الأفكار الأوروبية عن تقسيم التاريخ إلى مراحل، وعن دراسة علم التاريخ ونظرياته ومناهجه بشكل أكثر عمومية. وهذه المظاهر هي تبني الأسلحة النارية بصفقتها حالة دراسية تسمح لنا أن نستفهم عن فكرة «المحافظة الإسلامية»، وتنظيم الزراعة (وفكرة «الفلاح عبداً»)، ومستوى التجارة، وهي مظاهر ينظر إليها عادة بوصفها منظمة من الدولة (في حين أنني سوف أجادل في أن تركيا أظهرت درجة معينة من الرأسمالية التجارية).

وسوف يسمح لنا النقاش أن نستنتج أن تركيا، في هذه المظاهر، كما هي في المسائل الحكومية، كانت أكثر شبهاً بأوروبا في الكيان السياسي، وفي الاقتصاد، وفي المسائل «الثقافية» مما سبق أن افترض في الغالب. فالقوات المسلحة تكيفت بسهولة مع المدافع ومع البارود، وذلك تماماً مثلما بنت القوات المسلحة بسرعة قوة بحرية في البحر الأبيض المتوسط. وشغل الفلاحون مكانة مشابهة للفلاحين في أماكن أخرى ولم يكونوا كلهم أرقاء للإمبراطور. وأهم من ذلك كله أن ما يدعى الحكم المطلق الاستبدادي شجع التجارة فعلاً، ومن جملة المشروع الخاص، وشجع تطوراً اقتصاداً تجارياً وخصوصاً في التجارة في الحرير والورق (وصناعاتهما)، وفي البهارات. لقد كان هناك تطور قوي في كل هذه المجالات، التي اندحرت في النهاية لا بالإعاقات

الداخلية بقدر ما كان ذلك بسبب تحول صناعة المنسوجات إلى أوروبا وبسبب قيام القوى الأطلسية بفتح الطرق البحرية إلى كل من الشرق (من أجل البهارات والمنسوجات) وإلى الأمريكيتين من أجل كميات الذهب والفضة والمنتجات الزراعية، وهي بعملها ذلك همشت الإنجازات السابقة للشرق الأدنى. وفي حين سيكون معظم هذا الفصل مكرساً لتحليل تركيا، بوصفها واحدة من السلبات التقليدية المتطرفة على مقياس القيم الأوروبية، فإن النقاش في القسم الختامي من الفصل سوف ينتقل إلى الشرق الأقصى، وهو النمط المتكرر الآخر «النقيض» للغرب الحراكي الدينامي، والديمقراطي. وهنا سوف ننظر بعمق أكبر في التشابهات، التي سبق إعلانها في خطوط عريضة، بين الجانبين المتقابلين من أوراسيا.

جيش السلطان

النظر إلى تركيا بوصفها نظام حكم مطلق استبدادي يسير يداً بيد مع فكرة «المحافظة الإسلامية»، وعلى سبيل المثال فالنظر إلى الدونية التقانية المفترضة للعثمانيين⁽¹³⁾ مرتبط بالمعالجات المركزية الأوروبية لمؤلفين من أمثال كي.ام. ستيتون⁽¹⁴⁾، وئي.ال.جونز⁽¹⁵⁾، وبي. كينيدي⁽¹⁶⁾. وهذا يستدعي مقاومة العثمانيين لتبني التجديدات التقانية التي صنعها الآخرون والميل إلى إخضاع كل مسائل التقدمات المتحققة في المعرفة، وفي الاقتصاد والحياة الاجتماعية أيضاً، لاعتبارات إيديولوجية مقررّة لا لاعتبارات عملية، تحت توجيه أمر استبدادي مطلق من سلطة علمانية أو دينية، لا تترك مجالاً للمبادرة الشخصية أو «الإدارة الحرة» التي ميزت على ما يفترض الحالة الأوروبية المختلفة.

وفي الوقت الذي يحتمل فيه أن تكون أوروبا هي أول من كيّف استخدام الأسلحة النارية وتطويرها، فإن العثمانيين، بعد أن واجههم عدو يستخدم هذه الأسلحة،

(13) أغوستون 2005: 6.

(14) ستيتون 1991.

(15) جونز 1987.

(16) كينيدي 1989.

لحقوا به حالاً. لقد فعلوا ذلك بشكل سريع، فعلوه على نحو ذرائعي وفعال، وجمعوا المواد للمدافع وملح البارود، وصنعوا أسلحتهم الخاصة بهم ونظموا الجهد الإنتاجي الضخم جداً والأساليب الفنية المرتبطة به، وبلغوا في ذلك حتى تغيير هيكل الجيش.

«إن «اكتشاف» ملح البارود، وظهور الأسلحة النارية وخصوصاً استخدامها في الحرب»⁽¹⁷⁾ كان ملمحاً من ملامح العصور الوسطى المتأخرة. وكان ملح البارود قد صنع في الصين في القرن السابع أو الثامن من العصر العام، ووفقاً لما جاء به نيدهام، ظهر السلاح الناري «الحقيقي»، السلاح الناري اليدوي، أو المدفع... في.... نحو +1280»⁽¹⁸⁾. وفي غضون عقود كانت هذه الأسلحة قد وصلت إلى دار الإسلام وإلى أوروبا المسيحية. وليس معروفاً على وجه الدقة كيف وصل ملح البارود والأسلحة النارية إلى تركيا. وكان قد أبلغ عن وجود الأدوات المعتمدة على ملح البارود في صفوف المغول من الثلاثينيات من 1230⁽¹⁹⁾، ومن منتصف ذلك القرن كانوا هم الواسطة لإدخالها إلى إيران، والعراق، وسورية، ثم أدخلت الأسلحة النارية المناسبة متأخرة في القرن الرابع عشر. ويبدو أن أوروبا أدركت سريعاً جداً قيمة الأسلحة الجديدة، وطورتها في شكل المدافع (وكان الصينيون قد استخدموا أول نوع من المدافع في القرن الثالث عشر بحسب ما قال نيدهام)⁽²⁰⁾.

وكان يجري استخدامها في الحصارات في العشرينيات من 1320 والثلاثينيات من 1330 على السفن كذلك. ومع حلول منتصف القرن كان يجري استخدامها في هنغاريا وفي بلاد البلقان، ومع مجيء الثمانينيات من 1380 عرف العثمانيون هذه الأسلحة. وفي فتح العثمانيين للقسطنطينية في الخمسينيات من 1450، كانت المدافع مستخدمة. وفي مطلع القرن الخامس عشر كانت المدافع مركبة على السفن الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط، وهو ما أقدرها على الهيمنة على البحر.

كانت صناعة المدافع مهمة معقدة. وقد استخدم العثمانيون البرونز، نظراً إلى أنهم كانوا يملكون الوصول إلى إمدادات من النحاس: أما الأوروبيون الآخرون

(17) أغوستون 2005: 1.

(18) نيدهام 1986 ب: 10.

(19) أغوستون 2005: 15.

(20) نيدهام 1986 ب: 4.

فاستخدموا الحديد بالدرجة الرئيسية، لأن الحديد كان أقل تكلفة ولكنه كان أثقل أيضاً وأكثر خطراً. وكلا البرونز والحديد احتاج إلى مسابك للمعادن مع تقسيم معقد لليد العاملة وتنظيم للعمل. وكان هذا يصدق على جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط. وعن الترسانة الضخمة لمدينة البندقية، يكتب زان عن معمل صناعي يستخدم قوة عمل ضخمة أدخل بنظام نقابات الحرفيين. وطور العثمانيون العديد من مسابك المعادن (ترسانة) في جميع أنحاء مملكتهم، في آفولونيا، وأدرنة، وفي مدن أخرى، ومنها المسبك العثماني الإمبراطوري (الترسانة الأميرية) في إسطنبول، وكما في أوروبا الغربية بنيت السفن وعليها المدافع في ترسانة إسطنبول.

«وفي أواخر القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر، كان مصنع المدافع الإمبراطوري، ومصنع السلاح (Cebehanen-i-Anire) وأعمال البارود (Boruthane-i-Amire) والترسانة البحرية (Tersane-i-Amire) قد أعطت كلها لإسطنبول ما كان يمكن أن يعد أضخم مجمع عسكري صناعي في بدايات أوروبا الحديثة، ولم يكن يناقشها في ذلك إلا ترسانة البندقية»⁽²¹⁾. كان مسبك إسطنبول قد أنتج ما يصل إلى 1000 مدفع في السنة (عادة أقل من ذلك) ووظف عدداً مختلفاً من العمال، و 62 سابقاً للمدافع في العام 1695 — 96، ومجموعة منظمة من الفنيين الآخرين وما يصل إلى 40 و 200 من العمال اليوميين⁽²²⁾. وفي حين صنع العثمانيون بعض المدافع الضخمة جداً، التي استخدمت في الحصار، فإنهم أنتجوا أيضاً أسلحة أخرى. وكما أظهر أغوستون، فإن فكرة الأوروبيين الشائعة عن كون العثمانيين عاجزين عن أن ينتجوا أسلحة أصغر بأساليب الإنتاج الكبير هي فكرة خاطئة. وفي الوقت الذي ربما كان فيه أسلوب الإنتاج الكبير أسلوباً جديداً في تركيا، كان كذلك أيضاً في الغرب، على الرغم من وجود بعض الممهدات الرائدة، التي ميزت كل الترسانات الحديدية والمسابك التي تصنع السفن والمدافع، ولم تكن تركيا بطيئة في تبني كل من الأساليب الفنية وممارسات العمل التي كانت تعرف بوصفها «رأسمالية».

(21) أغوستون 2005: 178.

(22) أغوستون 2005: 181.

وهكذا لم يكن هناك أي قضية مفتوحة للنقاش عن المحافظة الإسلامية التقانية. و«حين كان الانفتاح العثماني التقاني للاستقبال مقروناً بقدرات واسعة النطاق على الإنتاج الكبير مع إمدادات وتموين عثماني متفوق، كسبت جيوش السلطان تفوقاً واضحاً بالقوة النارية على خصومها الأوروبيين المباشرين مع حلول منتصف القرن الخامس عشر»⁽²³⁾. وكانوا قادرين على إدامة قوتهم النارية وتفوقهم في الإمداد والتموين ضد آل هابسبيرغ النمساويين والبنادقة حتى النهاية الكاملة للقرن السابع عشر.

كما لا يمكن اتهامهم «بالمحافظة التنظيمية». فقد كان العثمانيون يمتلكون جيشاً دائماً في شكل الإنكشارية قبل القوى الأوروبية بعهد طويل. ومع مراد الأول (1362 - 89) أدركوا الحاجة إلى جيش مستقل، «قوة تقف فوق الجماعات الدينية، والثقافية، والعرقية الإثنية المتنوعة»⁽²⁴⁾. وتم تجنيد الإنكشارية بنظام التجميع (devsirme) الذي كان يتم بموجبه جمع الذكور المسيحيين بين الخامسة عشرة والعشرين بشكل دوري وعثمنتهم. وبعد التدريب كان يدفع لهم من الخزانة العامة وكانوا يوضعون تحت القيادة المباشرة للسلطان. وفي بلاد جيران العثمانيين، يبدو أن أول جيش دائم كان هو جيش آل هابسبيرغ النمساويين الذين امتلكوا قوات دائمة لها بعض الأهمية في أثناء حرب الثلاثين عاماً (1618 - 48) فقط، أي بعد 250 عاماً.

وبين هذا التطور، في المدافع الكبيرة التي صنعها العثمانيون، أنهم كانوا مجددین في المسائل العسكرية. وإن السهولة التي تكيف بها الأتراك للتلاؤم مع متطلبات حالتهم العسكرية، في كل من النواحي التقانية وفيما يتعلق بالتنظيم، توحى بدنيامية حراكية في المجتمع التركي مختلفة عما يصوره عموماً علماء ملتزمون بفكرة الاستثنائية الآسيوية وتفرد أوروبا تفرداً عديم النظير، مختلفة على الأقل فيما يخص بقضايا المحافظة والدونية التقانية التي يفترض أنها تمنع التغيير. أولئك المؤرخون الذين يعترفون بإنجازات تركيا في هذا الميدان يميلون إلى الإصرار على أن التقانة كانت قد استُعيرت، وأنها كانت جزءاً من قوة العمل الأجنبية. وقد تم لفت الانتباه إلى أعداد

(23) أوغوستون 2005: 9.

(24) أوغوستون 2005: 9.

العمال الأجانب الموظفين في صناعة التسليح وأحياناً في القوات المسلحة. وفي وجهة النظر الأوروبية، كانت الإنجازات العثمانية، أحياناً قد قُسمت على أسس «نظرية الاعتماد»، التي ترى العثمانيين بوصفهم عاجزين عن تأسيس صناعة للإنتاج الكبير من عند أنفسهم خاصة، وبوصفهم «منتجاً من الصف الثالث». ومع ذلك، فإن هذا لا يشكل برهاناً على عناد تركي أو عدم قدرة تركية، نظراً إلى أن التجنيد من الخارج كان ممارسة عامة بالنسبة إلى القوى الأخرى، وخصوصاً عمال المعادن الألمان، كما هو في حالة إسبانية. وبالنسبة إلى الأعضاء الأجانب في القوات المسلحة، فكر في أوثيلو، العربي الأندلسي في البندقية، قائداً للجيش في قبرص، أو بأمير البحر (الأميرال) البريطاني سليد في البحرية التركية⁽²⁵⁾. وهكذا «فالاستعارات» لم تكن ميزة تركية، والأوروبيون كانوا «مقرضين» للقوة العاملة كذلك. فلا يجب النظر إلى هذا الاستخدام للقوة العاملة من البلدان الأخرى بوصفه استخداماً محافظاً أو دونياً. إن معرفة ميزة أداة جديدة أو طريقة جديدة - أو قوة عمل جديدة - والتصرف بناء على هذه المعرفة، يُظهر قدرة على التكيف مختلفة اختلافاً كلياً عن الأفكار الأوروبية العامة عن عدم المرونة الآسيوية. فهم لم يكونوا مستقبلين للأسلحة فقط (ومن ذا الذي لم يكن؟)، ولكنهم كانوا «مشاركين مهمين في حراكات العنف المنظم في مسرح الحرب الأوروبي الآسيوي»⁽²⁶⁾.

هذه هي الطريقة الصحيحة للتفكير التفاعلي في نقل التقنية وتطورها، لا التفكير فقط على أساس من كان الأول في تطوير التجديد، في المعالجة الصناعية، على سبيل المثال. وعندئذ فإن أسئلة التفوق والدونية تأخذ منظوراً مختلفاً.

الفلاحون عبيد؟

كانت إحدى المناقشات الأوروبية هي أن قوة العمل في تركيا كانت مختلفة تماماً عن مثيلتها في الغرب، ففيها تطور الرق إلى عبودية إقطاعية، لأن الفلاحين بقوا دائماً في حالة عبودية أكبر. ولكن هل كانت تلك هي الحالة حقيقة؟ هل كانوا قابليين

(25) يلمان 2001: 271.

(26) أغوستون 2005: 12.

ليكونوا للبيع وللشراء مثل المتاع؟ ألم يمتلكوا أي حقوق قربي؟ لقد كان للباب العالي بالتأكيد مراحل من الحكم المركزي القوي وأما أن يرى الفلاحون الأتراك بوصفهم «أرقاء» للسلطان فهذا يعني أن نأخذ البلاغة على محمل أنها واقع. وفي الحقيقة فإن الزراعة العثمانية كانت مستندة إلى مزارع مستأجرة تحت ما هو معروف باسم نظام المكان المزدوج (cift-hane). وقد حلل المؤرخ التركي إنالسيك ذلك النظام لمزارع عائلة الفلاحين، حلله في العلاقة مع عمل تشايانوف عن روسيا⁽²⁷⁾. وهو يقدم الزعم بأنه يناسب نفس الإطار العام مثل أوروبا. ذلك النوع من التأجير العائلي كان مهماً مثلما كانت نقابات الحرفيين مهمة للمدن التركية⁽²⁸⁾. كلاهما كان مصوناً بشكل نشيط من بيروقراطية الدولة عن طريق معايير منهجية. وبكلمات أخرى، فإن الأنظمة كانت تقبل المقارنة سكانياً، واقتصادياً، واجتماعياً. وقد تكونت وحدة مزرعة البيت من زوجين، ومساحة معينة من الأرض (5-15 هكتاراً)، وزوج من الثيران. وإن الإصرار الأيدلوجي على ملكية الدولة للأرض كانت بشكل رئيس وسيلة للإبقاء على هذا النظام ولحماية الفلاح من التقسيم، أو العدوان، أو فرط الاستغلال. كانت الحماية من الدولة مهمة أيضاً نظراً إلى أن هذه الأرض المستأجرة كونت الوحدة المالية الأساسية.

كانت الدولة حمائية جداً لفلاحيتها ولرعاتها، إن لم يكن ذلك إلا لأسباب مالية فقط، وتضمنت تلك الحماية تأكيد الحق العام لكسب المعيشة. وكان يمكن أن يوطن الفلاحون والبدو الرحل على الأراضي المفتوحة حديثاً في مقابل التزامات متنوعة. ونظراً إلى أن الدولة نفسها لم تكن قادرة على أن تستخدم كل خدمات العمالة «الإقطاعية»، فقد حولت بعضها إلى نقد. كان فرض الضرائب مستنداً إلى مزرعة العائلة («وحدة ذات استقلال ذاتي قانوني»⁽²⁹⁾) التي ميزت المرحلة الرومانية المتأخرة، واستمرت بعد انحطاط الإمبراطورية. كان دور الدولة في الحقيقة مختلفاً قليلاً عن حق الاستيلاء العام المقرر لحكام المجتمعات الأوروبية، الذي مكنهم من

(27) تشايانوف 1966.

(28) إنالسيك 1994: 143.

(29) إنالسيك 1994: 174.

فرض الضرائب، والتجنيد، والحكم بين رعاياهم. لقد كانت طبقة الفلاحين «تابعة وحرّة» في وقت واحد، مثلها مثل معظم المستأجرين في كل مكان، وكانت محمية من الحكومة المركزية ضد غارات ملاك الأرض أو جباة الضرائب⁽³⁰⁾.

فالحيازة العثمانية للأرض هي إذاً أكثر تعقيداً بكثير مما يتصوره أولئك الذين يصفون تركيا بأنها دولة حكم مطلق استبدادي في قالب آسيوي، وهي فكرة لم تكن أبداً مقصورة على الكتاب الماركسيين، وإنما مثلت رأياً أوروبياً أكثر عمومية عن «الآخر» الشرقي. ونظراً إلى أنها كانت في جوهرها دولة فتح، فقد كانت حقيقة الفتح هي التي أسست الحقوق الكلية في أرض الدولة (الميري)، ولكن هناك خلاف بشأن ما إذا كانت تلك الحقوق مخولة للأمة، أي لجماعة المؤمنين، أو للسلطان بوصفه ممثلاً. وفي الحقيقة، كما سبق أن رأينا، فإن الفاتحين تركوا مجتمعات الفلاحين الوطنيين في مكانها، وتصرفوا ببساطة بصفتهم جباة «أجرة»⁽³¹⁾. لقد تولّت الدولة «الاستيلاء العام» ونظراً إلى أن برنامجها من الفتح المستمر كان يتطلب جيشاً، فقد احتاجت إلى الدعم من الضرائب على الأرض.

«الأرض والفلاح يمكن أن تعود ملكيتهما إلى السلطان»، كما يقول مثل فارسي. ولكن فكرة الحقوق المتضمنة في كلمة تعود «ملكيتها» يجب أن تفهم بحرص شديد جداً. وفي الحقيقة، فإن نظام القانون المدني التركي كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً مع الممارسات الرومانية البيزنطية⁽³²⁾. فكما كانت الحال في القانون الروماني، تكونت الحقوق في الأرض في القانون المدني التركي من «الاستيلاء العام» («الملكية»)، والحيازة وحق الانتفاع، وكان قد عُهد بالحقين الأخيرين منها بشكل كامل إلى الفلاحين في تنوعية مختلفة من الطرق. وعلى الرغم من أنها لم تكن صفقة سهلة، فقد كان الفلاحون يستطيعون تحت ظروف معينة أن يبيعوا أراضي الدولة، وفي هذه الحالة كانوا يحتاجون إلى إثبات «الملكية المطلقة» بموجب قانون إسلامي⁽³³⁾. وكما

(30) إناسيك 1994: 145.

(31) إناسيك 1994: 104.

(32) إناسيك 1994: 105.

(33) إناسيك 1994: 117.

كانت الحال في أوروبا، كان الاستيلاء العام في القانون المدني التركي يعني فقط الحق النهائي للسيطرة القانونية، وأما «الملكية المحضة» فكان يمكن إثباتها من الرعية، وقد استخدم الفلاح هذه الإمكانية لنقل الأراضي إلى مؤسسات دينية، وفي هذا السياق يستخدم إنالسك تعبير ملكية عقارية مطلقة المدة (freehold)، على الرغم من أن هذه «الحرية» كما هو في كل مكان آخر كانت خاضعة لضوابط أوسع.

وكان الفلاح يستطيع أيضاً أن يستخدم حقوقه لأغراض تجارية. وفي بعض الحالات، وخصوصاً حقوقه من الوقف، وأرض الملكية العقارية المطلقة المدة، «جمع الفلاحون كمية كبيرة من فائض القمح وباعوها للتصدير إلى الأسواق البعيدة في المراكز الحضرية من الإمبراطورية وفي أوروبا»⁽³⁴⁾. وبكلمات أخرى كانوا مرتبطين بالسوق وبناتج محاصيل النقد الحاضر - القطن، والسمسم، والكتان، والرز. وكان القانون الإسلامي يقر هذا النوع من حقوق الملكية الخاصة، وهي حقيقة لا تستطيع دولة إسلامية أن تتجاهلها أبداً. إن «حكم القانون» شمل حقوق الملكية مثلما شمل حقوقاً عديدة أخرى. إن التوترات بين السلطات العلمانية والدينية عنت أن حقوق الفلاحين - وحقوق الحرفيين - كان يُدافع عنها ضد التكاليف الثقيلة جداً من أي سلطة من السلطات. وفي الإمبراطورية العثمانية، في الحقيقة، مثلما هو في كل مكان آخر، كان هناك دائماً توتر بين الدولة والكنيسة، بين سلطة السلطان وسلطة القاضي، مشكلاً نوعاً من «السيادة المجزأة» التي كانت يُنظر إليها بصفته فريدة تميز الإقطاع الأوروبي، كما ناقشنا ذلك في الفصل السابق⁽³⁵⁾. إن مصالح الدولة والكنيسة لم تكن دائماً ولا بأي شكل متطابقة، فهي نظرياً تسمح بحيز مشابه للمناورة في البلدة والريف، كما كان يُزعم إزاء أوروبا.

وعلى الرغم من مدخلهم المادي، فإن عديدين من الكتاب ذوي الخلفية الماركسية قد ركزوا على حقوق مجردة إلى درجة عالية (لا على الممارسة)، باستخدامهم الأنواع العريضة والحصرية لملكية الدولة، أو الملكية الجماعية، أو الفردية. ولكن مثلما شدد

(34) إنالسك 1994: 126.

(35) إنالسك 1994: 128.

هنري مين، فإننا نجد في كل المجتمعات تدرجية هرمية من «الممتلكات» في الأرض، مع بعض الحقوق المخولة للشخص الفالح للأرض (أو لأسرته)، وبعض الحقوق في مجموعات أوسع من الأهلين أو الأقرباء، وبعض الحقوق في مالك الأرض المحلي، وبعض الحقوق عند مستوى سياسي أكثر حصرًا. هناك العديد من التنوعات في الحقوق المخولة عند مستويات مختلفة، وأنه لخطأ أن نرى كل الحقوق الممكنة وكأنها موضوعة في مستوى واحد فقط في أي مجتمع محدد. وفي ميدان الزراعة، التي يكسب معظم الأفراد معيشتهم فيها، كان هناك تباين كبير في الحقوق المتصلة بأدوات الفلاحة وطرائقها، وأكثر هذه الأمور أساسية هو معرفة إن كانت الفلاحة الجافة أم الرطبة (المروية) هي التي تمارس في الأرض، أو إن كانت بالمحراث أم بالمجرفة، أو إن كانت متحولة أو ثابتة في طبيعتها، لقد كان هناك اختلافات أخرى كانت أكثر خفاءً. وثانيًا، هناك تباين فيما يخص الحقوق في الأرض. وإن تعقيد حقوق الأرض في الدولة العثمانية، وسطحية الرأي الأوروبي السابق، قد توضحا على نحو جيد في دراسة حديثة عن ملكية الأرض («الإقطاع الميراثية المطلقة») العسكرية، في الشريعة الإسلامية (المذهب الحنفي) في مصر من عهد المماليك إلى العثمانيين⁽³⁶⁾.

إن «التدرجية الهرمية للحقوق»، في الوقت الذي تتوزع فيه توزعاً مختلفاً عن أوروبا، تبدو على الأقل معقدة تعقيداً مساوياً، في كل من الممارسة وفي مسار الجدل المتغير الذي يقوده المحامون، على الرغم من أن هناك القليل من التنظير حول هذه القضايا في الأيديولوجية السياسية أو التأملات حول أصلها الغامض⁽³⁷⁾. لقد وقعت الحوارات حول طبيعة هذه الحقوق وتولت إلقاء بها مهنة قانونية محكمة وعلى درجة عالية من المعرفة. وكان لاستنتاجاتهم المتنوعة طبعاً أثر على القضايا العامة، وخصوصاً حين وصلت القضايا إلى المحكمة، ولكن جزءاً من الحوار هو محاولة تهدف إلى أن تصوغ كتابة التعقيدات الموجودة في الحياة الاجتماعية فيما يتعلق بالملكية. ويجب أن نضيف أنه، على خلاف الكثير من التفكير الأوروبي القانوني، حين جاء الإسلام وتغير نظام الحكم لم يبدأ بداية جديدة، ولم يسمح اللوح مسحاً نظيفاً من الحقوق التي كانت

(36) موندي 2004.

(37) موندي 2004: 143.

موجودة، على الرغم من أنه قام بعمل بعض إعادة التنظيم، مثلما حدث بلا شك في العديد من حالات «الفتح» الأخرى.

وبصرف النظر عن أراضي الفلاحين، كانت تعطى منح من الأرض إلى العسكريين وإلى المديرين في مقابل واجبات محددة. وقد جرى النقاش على نحو «مقنع» في أنه بالنظر إلى أن المنحة كانت قابلة للإلغاء، فإن اللفظة العربية إقطاع يجب أن تترجم بأنها «منحة إدارية» لا بأنها إقطاعة ميراثية مطلقة⁽³⁸⁾ (fief). ولكن من الواضح أن المفاهيم قريبة جداً وتشبه النظام الصيني الذي وُصف بأنه نظام الضيعة الإقطاع في⁽³⁹⁾ (Manorial) (وبأنه «إقطاع بيروقراطي» كما وصفه نيدهام) وهو يحتاج مرة أخرى إلى أن يفحص بواسطة «شبكة» سوسيولوجية لا على أساس وجوده أو غيابيه ابتداء من خبرة أوروبية محضّة. وحين يتم عمل ذلك، ولو على شكل نظري، نستطيع أن نرى الحالة أقرب إلى أوروبية بأكثر مما تفترض الكثير من النظريات. وفي الحقيقة، أن الظروف الموجودة في الشرق الأدنى الإسلامي في وقت التقدم التركي قد قورنت حديثاً بأوروبا الأولى. ففي وقت وفاة صلاح الدين في العام 1193، كان نظام الحكم مشابهاً لنظام «ملكي مرتبط بعلاقات السيادة والوكالة، السيد والموكل، وهي معتمدة على فسخ الولاءات، ومهددة في أي لحظة يكون فيها الحاكم المطلق (الإقطاعي عادة) للوردات التابعين ضعيفاً»⁽⁴⁰⁾.

وما كان يمكن أبداً للزراعة أن تبقى عند مستوى عيش الكفاف، وكان عليها أن تنتج فائضاً. كانت إسطنبول مدينة ضخمة، أوسع من أي مدينة أخرى في بقية أوروبا، وكان تموينها ذا أهمية عظيمة للحكام العثمانيين، مثلما كان ذلك بالنسبة إلى أسلافهم المسيحيين والرومان. ومعظم الحبوب جاءت من المنطقة الواقعة شمال القرم التي تطورت فيها الزراعة التجارية على نطاق ضخم، وفي إحدى المراحل كانت توفر الذرة للبنديّة أيضاً. ولكن أجزاء من البلد أنتجت الحبوب للمدينة في حين خُصّص الكثير من المنطقة الواقعة حول العاصمة نفسها لتربية المواشي ولزراعة الفواكه والخضراوات.

(38) سي. كاهن 1992، موندي 2004: 147.

(39) إلفين 1973: 235.

(40) فيرنانديز - أرمستو 1995: 90.

فالفلاحون لم يكونوا أبداً منغمسين في إنتاج مستوى الكفاف فقط، لقد كانت التجارة والسوق دائماً ذات علاقة بالإنتاج. لقد كانت إسطنبول في موقع مشابه لمواقع العديد من تلك المدن الواقعة على الشاطئ الشمالي للبحر الأبيض المتوسط تحت الحكم الروماني، التي كانت تتزود بموجب نظام يعرف باسم أنونا («annonna») (شكل من «الإعانة»)*. وفي طرق عدة، كانت المدن تقبل المقارنة مع المدن الواقعة إلى الغرب وإلى الشرق. وكانت تركيا جزءاً من عالم البحر الأبيض المتوسط ولكن كل المواقع الحضرية الكبيرة كانت تواجه مشكلة الإمداد، من الفلاحين في الغالب.

التجارة

إذا كانت الزراعة بشكل أساسي في موقف مشابه لبقية أوروبا، فذلك كانت أيضاً مكانة البلدات والتجارة. لقد كانت التجارة عامة وخاصة معاً، وتتطلب طبقة متوسطة بورجوازية لم تكن بشكل كامل تحت سيطرة «استبدادية»، وفي الحقيقة أن ذلك يلقي بالشك على فكرة «الحكم المطلق الاستبدادي». لقد كانت الإمبراطوريتان الرومانية والبيزنطية قد وضعتا التجارة، ودورة السلع وبيعها تحت سيطرة الدولة إلى حد كبير⁽⁴¹⁾، وحذا العثمانيون في ذلك حذوهم. ومع ذلك، فالتجارة تضمنت أيضاً تجاراً مستقلين إلى درجة ما وبورجوازية مستقلة إلى حد ما، إضافة إلى موظفين حكوميين. فبيت منديس الذي أداره يهود مغاربة كانوا قد طردوا من إسبانية المسيحية، كان يملك شبكة من العملاء في المدن الرئيسية في أوروبا، وكانوا قد «سيطروا على حصة ضخمة من التجارة الدولية»⁽⁴²⁾. وكانت «كل بلد أوروبية تطمح إلى التوسع التجاري، بوصفه مطلباً مسبقاً للتنمية الاقتصادية، وكانت تسعى إلى الحصول على هذه الميزات الاقتصادية من السلطان»، أي، على ميزات المتاجرة في العاصمة، وهي الميزات التي تمتعت بها المدن الإيطالية من قبل بعد البندقية⁽⁴³⁾. «إن الغرب اعتمد،

* (الترجم): لعل الكلمة مشتقة من الآلهة الرومانية Anonna حامية الطعام والإمدادات.

(41) إنالسيك 1994: 198.

(42) إنالسيك 1994: 213.

(43) برودل 1949. كان تاريخ تركيا يعامل في أوروبا غالباً من وجهة نظر أحادية الجانب. ولكن عمل برودل عن فيليب الثاني رأى الإمبراطورية الإسلامية جزءاً أصيلاً من عالم البحر الأبيض المتوسط.

في البداية على الأقل، على إمدادات أتت من الإمبراطورية العثمانية أو من خلالها من أجل صناعاته الصاعدة الجديدة في الحرير والقطن»⁽⁴⁴⁾. إن معركة ليبانتو في العام 1571 ومجيء القوى البحرية الأطلسية، البريطانية والهولندية، مع مدافعها إلى البحر الأبيض المتوسط، في الأعوام 1580 - 90، أشر إلى نقطة تحول، لقد فتحت المنطقة كلها لعمليات الشركات الجديدة لتلك الأمم في شرق البحر الأبيض المتوسط. وهكذا فإن أول شركات مأذونة بقانون ناجحة في الغرب كانت شركات شرق البحر الأبيض المتوسط، التي كانت تتعامل مع الشرق الأدنى لا مع الهند وما وراءها، وكانت قد تأسست قبل تأسيس شركة الهند الشرقية إلى حد كبير.

في أثناء القرن السادس عشر «لعبت الإمبراطورية العثمانية دوراً حاسماً في تجارة العالم»⁽⁴⁵⁾. وكانت إسطنبول نقطة التلاقي لطريق الشمال - الجنوب إلى البحر الأسود والرافئ الدانوبية، وطريق الشرق - الغرب إلى الهند والشرق. ولم يكن هناك فقط الاتصال الغربي مع البندقية وجنوة، بل كان هناك، ابتداء من العام 1400، طريق تجارة عمودي شمالاً - جنوباً يمر عبر دمشق - بورصة - أكرمان - لوفوف وهو الطريق الذي مرت عبره السلع الشرقية ووصلت إلى بولندا، وموسكوفي، وبلاد البلطيق، وذلك الطريق اتبع طريقاً سابقاً من البلطيق إلى الشرق الأدنى وهو الذي ميز فتح عمليات التجارة الأوروبية في المرحلة الكارولينجية⁽⁴⁶⁾. وكانت المستوردات من الغرب هي بشكل رئيسي، القماش الصوفي (وكميات الذهب والفضة كما هو دائماً) وكان يستبدل بها «السلع الشرقية» ومن ضمنها المنتجات المحلية، والحرير، والسجاد. كان ذلك بالدرجة الرئيسة بسلع الرفاهية ولكن التجارة لم تكن بها فقط. وكان بعض المفكرين الأخلاقيين الرومان قلقين جداً من فقدان كميات الذهب والفضة إلى الشرق في مقابل تلك المنتجات. ورأوا الشرق بوصفه وطناً لا للاستبداد بقدر ما هو للرفاهية، التي كان الانغماس فيها سيؤثر تأثيراً كبيراً على الفضائل الرومانية العسكرية. ولكن التجارة بقيت ذات أهمية عظيمة.

(44) إنالسيك 1994: 3.

(45) إنالسيك 1994: 4.

(46) ماك كورميك 2001.

غطت العمليات التجارية أوروبية وآسيا معاً. لقد انهارت الهيمنة البيزنطية السياسية والاقتصادية على البحر الأسود مع حلول العام 1204، حين صارت البندقية متفوقة على بحر إيجه الغربي وفي إسطنبول في حين قهرت جنوه بحر إيجه الشرقي وأسست مستعمرات حول البحر الداخلي. وقامت تركيا لاحقاً بتدمير المستعمرات اللاتينية في تلك المنطقة، واستعادت التقليد الإمبراطوري البيزنطي القديم، وسيطرت على مصادر الإمداد نفسه. وذلك لأن فكرة إحياء الإمبراطورية الرومانية الشرقية كانت قد ألهمت محمد الفاتح واحتاج الباب العالي إلى ذلك إلى أن يتولى السيطرة على البحر الأسود لكي يمون إسطنبول بالقمح، واللحم، والملح. وكانت تجارة الحرير، والقطن، وقنب شمال تركيا بالنسبة إلى المنتجات الزراعية لشمال البحر الأسود، تعني أن آسيا الصغرى قد صارت «مصنعة» في هذه النقاط قبل الجميع، حتى قبل أن تكون المصانع الغربية والروسية قد امتلكت الفرصة للتنافس معها في أواخر القرن الثامن عشر⁽⁴⁷⁾. وكان هناك أيضاً حضور نشيط جداً لتركيا ول مصر (التي كانت اسمياً تحت السيادة التركية لمدة زمنية طويلة) في المحيط الهندي. وفي مرحلة من الزمن حاول الأتراك أن يساعدوا المملكة الإسلامية الإندونيسية في أشبه بوصفها شريكاً تجارياً بالرجال وبالسلح لكي تقاوم الأساطيل الأوروبية التي كانت نشيطة في المنطقة آنئذ. وعلى الرغم من أن تركيا بدأت بصفتها قوة عسكرية مستندة إلى البر، فقد أظهرت تركيا مع ذلك في الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط قدرة عظيمة على التكيف في بناء أسطول بحري هيمن على البحر لمدة طويلة. وبعدئذ غير فتح القارة الأمريكية، الذي جلب الفضة الرخيصة، والقطن، والسكر (وكان هذا الأخير لا يتوافر سابقاً إلا من خلال التجارة مع الإسلام)، غير كل توازن الفرص.

صناعة الحرير

شجعت التجارة مجاًلاً محدداً من الصناعة، وهو عملياً صناعة صارت فيها تركيا هي اللاعب المهيمن وهي التي أثرت تأثيراً كبيراً في صعود الغرب، صعود إيطاليا في المكان الأول. وتلك كانت صناعة الحرير.

(47) إنالسيك 1994: 275.

وصل الحرير الخام لأول مرة إلى بيزنطة من الصين عن طريق الوسطاء الفرس، إما بالطريق البرية أو عبر المحيط الهندي. وحاول الإمبراطور جوستينيان أن يكسر هذا الاحتكار الفارسي، وخصوصاً بعد أن قام المغول باعتراض الطريق المباشر، وذلك بالبحث عن بدائل - في الجنوب من تجار آسكوم الأثيوبيين، وفي الشمال من بين الشعب الموجود في القرم وفي مملكة لازيكا القوقازية، ومن أترك السهوب كذلك. وصار الحرير «السلعة ذات الاهتمام الأول». وفي وقت ما قبل العام 561، هرب عملاء جوستينيان ديدان القز إلى القسطنطينة، وأدى ذلك إلى تأسيس صناعة حرير كاملة، كان المقصود منها أن تتحرر البلد من الاعتماد على الشرق وصارت في الحقيقة «واحدة من أهم العمليات الاقتصادية لبيزنطة في العصور الوسطى».

وكان قماش الحرير قد شق طريقه أيضاً من الصين إلى أوروبا في وقت مبكر يصل إلى القرن السادس قبل العصر العام. ومع افتتاح طريق الحرير في القرن الثاني قبل العصر العام، وصلت المادة بكميات أكبر. وبعد العام 114 قبل العصر العام «عبرت عشرات القوافل في السنة محملة بالحرير صحرارى آسيا الوسطى قادمة من الصين»⁽⁴⁸⁾. وكانت سورية، وفلسطين، ومصر تستورد كلاً من الحرير الخام والنسيج معاً وبدأت صناعة نسيج الحرير، في نهاية المطاف، بالازدهار. ومع حلول القرن الرابع من العصر العام كانت صناعته قد انتشرت إلى فارس ثم إلى بيزنطة، وهي صناعة ورثها وطورها الأتراك. وكان الحرير قد أُدخل إلى القسم الإسلامي من إسبانية في أثناء حكم الأمير عبد الرحمن الثاني (755 - 788) أمير قرطبة، في الوقت الذي اتخذ فيه لنفسه لقب الخليفة الأموي. وقد تولى احتكار سك النقود، وحذا حذو المثال العباسي والمثال البيزنطي، فنظم الصناعة الملكية لمنسوجات الرفاهية. وقد أدخلت أشجار التوت، وديدان القز، وجيء بالنساجين السوريين وأقيمت ورشات الحرير بالقرب من القصر في قرطبة وفي إشبيلية وألميرية كذلك. ومثلما جاءت الأساليب الفنية من الشرق الأدنى جاء العديد من الأفكار العامة منه، وكان بعضها من أصل فارسي (ساساني)⁽⁴⁹⁾.

(48) تشايلد 1964: 249

(49) رينال 1995.

وفي الحقيقة فإن الحرير قد «شكل القاعدة الهيكلية لتطور الاقتصاديين العثماني والإيراني»⁽⁵⁰⁾. وفي هذه العملية صارت مدينة بورصة «سوقاً عالمية» مع مجيء القرن الرابع عشر، ومع قيام العديد من التجار الغربيين باستخدام موانئ أفيسوس وأنطاكية. ومع ذلك، فإن الجنوبيين في منطقة بيرام من القسطنطينية كانوا يتاجرون مباشرة مع بورصة، التي كانت تحت الحكم العثماني في ذلك الوقت. وإضافة إلى ذلك سافر التجار الجنوبيون إلى داخل البلاد ليشتروا مباشرة من بلدي تبريز وآزوف. إن الحرير يبين عملياً الصلات الوثيقة بين الصانعين وبين التجار من أوروبا وبين الشرق الأدنى، وخصوصاً مع تركيا. وفي البداية كان قماش الحرير يصل من الشرق بصفته منتجاً للترف، ثم استوردت أوروبا الحرير الخام وصنعت قماشها الخاص بها، وأخيراً تولت السيطرة على عملية الإنتاج بكاملها، ومن جملتها تنمية ديدان القز وزراعة أشجار التوت. وتُظهر تلك العملية الطريقة التي كانت تتشابه بها المناطق، والعملية التي تنتقل بها الأفكار والأساليب الفنية بين منطقة وأخرى.

نحن نحتاج إلى النظر إلى أوراسيا لا على أساس الانقسامات إلى قسمين وعلى أساس الحواجز بين الأنظمة الآسيوية والأوروبية إلى درجة كبيرة، سواء على المستوى السياسي (مستبدون) أو على أي مستوى آخر، بل نحتاج بالأحرى إلى النظر إلى أوراسيا بدلاً من ذلك على أساس التدفق التدريجي للسلع والمعلومات عبر المساحة الواسعة من الأرض. وبعيداً عن المبادرة بإنشاء أطوار المكننة المبكرة، والإنتاج على نطاق كبير، وتسويق المنسوجات التي بدأت في الشرق، ومن جملته تركيا، فإن الحرير لم يتطور في أوروبا إلا متأخراً فقط، وعلى أي حال كان إنتاجه مسألة إنتاج بديل للمستوردات. «والى جانب الصناعات الصوفية المحلية المتطورة تطوراً كبيراً، صار الحرير هو المصدر الرئيس للتبادل الدولي وللثروة للبلدان الغربية من القرن الثالث عشر إلى الثامن عشر»⁽⁵¹⁾. وقد جرت المجادلة⁽⁵²⁾ في أن الموضة، كانت هي العجلة

(50) إنالسيك 1994: 219.

(51) إنالسيك 1994: 218.

(52) تعكس نظرية الاقتصادي الألماني سومبارت.

التي توسع الاقتصاد وأدى استخدام قماش الحرير بين النخبة، متبعين في ذلك الصليبيين على نحو متزايد، أدى إلى ولادة صناعة ترف مزدهرة.

والى جانب إسبانية، كان الحرير ينتج تدريجياً في أوروبا. في إيطاليا كانت ساليerno تستخدم الحرير الخام في القرن التاسع، وفي وادي بو بحلول القرن العاشر، واكتسبت الأساليب الفنية من اليونان ومن الشرق الأوسط، وذلك قبل وقت طويل من الوقت الذي كان فيه روجر الثاني في صقلية يحضر عمال الحرير من اليونان. ومع ذلك، فإن الاختراق الحقيقي دخل في بلدات إيطاليا الشمالية، وهو توسع كان يمكن أن تشجعه الصعوبات التي أصابت الإمدادات من قماش الحرير من الشرق الأدنى نتيجة لغزوات المغول والاضطرابات الأخرى. لقد حدث نسج الحرير في بلدة لوكا بعد الغزو الفرنسي في العام 1266⁽⁵³⁾. لقد بدؤوا باستخدام الحرير الخام المستورد من خلال جنوة من منطقة قزوين، من فارس وسورية، ومن «رومانيا»، وهي تجارة نشطتها بالتأكيد التجارة البائدة النامية مع الشرق⁽⁵⁴⁾. وقماش الحرير طبعاً كان يتجه نحو سوق الترف، في بلاطات الأمراء، والأديرة الفنية، والكاتدرائيات الكبيرة، وفي النهاية إلى التجار الناجحين. وقد بُذلت محاولة للحد من استهلاك هذه المادة عن طريق تشريع منظم للبلاط ولأصناف معينة من النخبة، ولكن هذه القيود انهارت في نهاية المطاف. وتوسعت التجارة على نحو لا مناص منه. وباع التجار قماشهم في معارض شامبانيا، وابتداء من نهاية القرن الثاني عشر في باريس، ومدينة بروج، ولندن⁽⁵⁵⁾. وزاد العرض والطلب. وتم نسخ نجاحهم الصناعي في مدينة بولونيا وفي البندقية، على الرغم من أن فلورنسة استمرت في التخصص على نحو رئيس بالقماش الصوفي، وخصوصاً المصنوع من الصوف الإنجليزي، ويحتمل أن تكون قد صارت بذلك أهم مدينة صناعية في أوروبا في القرن الرابع عشر⁽⁵⁶⁾.

(53) تضع بعض المصادر نسج الحرير في لوكا قبل ذلك في القرن الحادي عشر.

(54) أريزولي - كليمنتال 1996.

(55) قام ثي. ار. روفر ببعض البحث لأجل لاسيت لوتشيسي (la sete lucchesi) في كاتدرائية القديس بطرس، لندن.

(56) توغنييتي 2002: 12.

لذلك فهناك تقدم مثير للاهتمام في صناعة المنسوجات في الشرق وفي الغرب. وكانت المكنة في البداية عملية بطيئة ولكن كفاءة الأنوال تحسنت في هذه العملية بالتدريج، لا في كل مكان فوراً، وإنما جاء التحسن في الغالب بعد أن حفزته التغيرات في مكان آخر وذلك نتيجة للاتصالات. لقد تطورت العملية مزيداً من التطور في الصين مع استخدام الطاقة المائية لتدير الآلات من أجل قتل الخيط، وهي عملية استقرت فيما بعد في أوروبا. ومثل ذلك أيضاً فعل إنتاج الحرير الخام نفسه. في ذلك الحين، سلمت تركيا، التي كانت في السابق لاعباً كبيراً في صناعة الحرير وتجارته، سلمت سيادتها إلى أوروبا - التي أشبهتها فيما يتعلق بتنظيم مشروعها التجاري إلى المدى الذي تكون معه أي مقارنات تامة بين الطرفين في غير محلها.

تجارة البهارات

لم تكن صناعة الحرير وتبادلها فقط (من أجل كميات الذهب والفضة بالدرجة الرئيسية) هي التي أظهرت فيها تركيا والبلاد الإسلامية الواقعة حول البحر الأبيض المتوسط نشاطاً تجارياً من النوع الذي يرتبط بالرأسمالية التجارية، والتي تقتضي درجة معينة من المشروع والمبادرة الخاصين، والاستجابة لطلبات السوق، ولاشتراك الصناعة والتجارة. فإلى جانب الحرير، كانت التجارة قد تأثرت أيضاً بتحول آخر كان يحدث في تجارة البهارات التي حثت على الاستعمار البرتغالي، والهولندي، والإنجليزي في الشرق. وتركيا الأولى، مثل الشرق الأدنى بشكل أكثر عموماً، كانت مرة أخرى لاعباً مهماً. ويزعم كيلينبنز، وهو يكتب عن تلك البلاد، أن «الروح الرأسمالية وجدت في التجارة بالفلل نشاطاً من أهم حقول أنشطتها»⁽⁵⁷⁾. وكانت هذه التجارة في معظمها في أيدي تجار أفراد ترددوا على الحكام الخانات العظام ونزلوا في نزل متناثرة عبر البلاد، وكانت تجارة اقتضت مشروعاً رأسمالياً في الطريقة نفسها التي عمل بها التجار الأوروبيون.

(57) اتش. كيلينبنز، «تجارة الفلفل لآل فوغر والمسيرة الدولية للفلفل». حوليات: اقتصادات، جمعيات، حضارات، 9 (1) 1956: 27، مقتبسة في إنالسيك 1994: 344.

كانت التوابل من قبلُ قد وصلت أوروبا من الشرق في المرحلة الكلاسيكية، وكانت عاملاً مهماً إلى حد كبير في التبادل في الشرق الأدنى، وفي الهند، وفي الصين على مدى مدة طويلة. وقد شكل الفلفل المحلي جزءاً من طعام إفريقية السوداء، وأما في منطقة البحر الأبيض المتوسط فكان يجب أن يستورد من الشرق، وهي تجارة كان التجار المحليون منغمسين فيها على نحو كثيف منذ الأزمنة الأولى. وكما هي الحال مع تجارة الحرير، تولى الأتراك السيطرة على التقاليد التجارية البيزنطية الراسخة رسوخاً جيداً بعد أن فتحوا القسطنطينية. وفي وقت أبكر من ذلك، كان الإسلام قد انتشر إلى جنوب شرق آسيا إلى ماليزيا واندونيسيا وبقي تجاره نشيطين حتى إلى ما بعد أن قام البرتغاليون بفتح تشغيل الطريق إلى أوروبا الغربية، مع وصول أول شحنة لهم من التوابل إلى لشبونة في العام 1501. ومع ذلك، فإن السفن القادمة من الهند ومن آتشيه في سومطرا، وكانت ملكيتها تعود بالدرجة الأولى إلى المسلمين، استمرت في تزويد البحر الأحمر على الرغم من معارضة البرتغاليين. ثم إن السفن الإسلامية أخذت شحناتها عبر الخليج الفارسي حيث كان العثمانيون في العام 1546 قد أسسوا قاعدة لهم في البصرة. وهكذا لم يكن هناك أبداً أي تحويل كامل لتجارة التوابل، واستمر العثمانيون في امتلاك روابط مباشرة مع مملكة آتشيه الإسلامية، التي حاول العثمانيون أن يدعموها سياسياً وعسكرياً، واستمرت البندقية في كونها المستقبلية لبعض التوابل الشرقية.

ومع مجيء الإنجليز والهولنديين إلى المحيط الهندي، ومع فقدان البرتغاليين في العام 1622 لميناء هرمز الذي سيطر على الخليج، كان هناك توسع ضخم للتجارة مع قوى الأطلسي. وبالإضافة إلى ذلك، كانت النتيجة وجود تحول جيوسياسي أساسي إلى الأطلسي مع تطور التجارة مع الأمريكتين، مع إحلال الإنتاج الاستعماري - من السكر، والتبغ، والقهوة، والأقطان، وكلها كانت مجلوبة من الأمريكتين⁽⁵⁸⁾. لقد كانت البندقية والعثمانيون هم الذين عانوا من هذا التحول عن البحر الأبيض المتوسط الشرقي حين ارتفع الاقتصاد الأطلسي ارتفاعاً حاداً.

كان السكر هو خلاصة هذا التحول في الإنتاج والتجارة. وكان واحداً من أهم «التوابل»، وكان إنتاجه قد جلب من جنوب آسيا إلى فارس، وبعدئذ جلبه العرب إلى الشواطئ الشرقية للبحر الأبيض المتوسط. وكان الأتراك منغمسين انغماساً كثيفاً، ومثلهم كانت الممالك المسيحية تحت الحملات الصليبية. واستبقى تنظيم العمل نواحي مهمة في كل الأرجاء. «والممتلكات التي كانت تُزرع بقصب السكر، والمشابهة على نحو ملحوظ للمزارع التي جاءت فيما بعد في الأمريكتين، برزت في الممالك الصليبية في فلسطين في القرنين الثاني عشر والثالث عشر. ومع حلول القرن الرابع عشر، كانت قبرص قد صارت منتجاً كبيراً»⁽⁵⁹⁾. هذه الممتلكات كانت قد أنشئت على أيدي الإسطبارية وعائلات من القطلونيين والبنادقة الذين استخدموا سوريين وأرقاء عرباً إضافة إلى الفلاحين المحليين. وكان القوة العاملة مختلطة. لقد انتشر السكر باتجاه الغرب إلى جزيرة كريت، وإلى شمال إفريقية وإلى صقلية التي ازدهر فيها إلى ما بعد الغزو النورماندي في القرن الثاني عشر. ومنذ الفتح العربي قبل عدة قرون كان المحصول يزرع أيضاً في شبه جزيرة إيبيريا، مستنداً إلى استخدام أرقاء مسيحيين ومسلمين، وكان السكر يسوق في كل أرجاء أوروبا، وعلى نحو متكرر على أيدي التجار الإيطاليين (الجنوبيين). وفي القرن الخامس عشر كان الأرقاء يستوردون من إفريقية السوداء، التي كان البرتغاليون في ذلك الوقت يستكشفونها بشكل نشيط. فمن منطقة الغرب (Algarve) في البرتغال، انتقل إنتاج السكر وتنظيمه المتعلق به إلى ماديرا والجزر الأطلسية الأخرى، وبعد ذلك إلى أمريكا الاستعمارية.

لقد تم تحسين الإنتاج في البحر الأبيض المتوسط باستخدام حجر الرحي من أجل هرس قصب السكر. وصارت الصناعة بالتدريج أكثر مكنة. وفي مكان ما في تلك المنطقة أو على الجزر الأطلسية، تطور نظام جديد مؤلف من أسطوانتين مربوطتين معاً بتروس، ولم يبق بعد ذلك قصب السكر بحاجة إلى التقطيع وكان يتم استخراج عصير أكثر. وجزر الكناري كانت هي التي تطورت فيها صناعة معقدة للسكر، وهي

التي وصفت بأنها «رأسمالية» (مرة أخرى تحت إدارة الجنوبيين) (60)، وكان يلزم بالتأكيد رأس مال أساسي من أجل معامل السكر، والآلات التي كانت تستخدم لهرس قصب السكر. وصار التجار منتجين، يستثمرون رأس المال ويستخدمون الآلات، بطرق صارت معقدة تعقيداً متزايداً. وكان المشروع كله موجهاً نحو السوق توجيهاً عالياً من البداية، ولكن المنتج كان يصدر الآن إلى شمال أوروبا. وفي جزيرة ساو تومي في غرب إفريقيا كانت الظروف مواتية على نحو خاص للحصول على أرقاء أفارقة على نطاق واسع ولذلك كانت مواتية لنمو نوع المشروع الذي شكل في نهاية المطاف النموذج المناسب للصناعة في البرازيل. وهذه الأخيرة بدأت مبكرة في تاريخ العام 1516 قبل أن تكون قد تأسست هناك حكومة منظمة في العام 1533 كذلك، بعد ثلث قرن من اكتشاف البحار كابرال لتلك المنطقة الشاسعة. وفي أمريكا الجنوبية استخدمت هذه المشاريع أعداداً كبيرة من الحرفيين الأوروبيين والهنود أيضاً والأرقاء السود فيما بعد. ونتيجة لذلك كانت بنية المجتمع، التي استندت من البداية إلى الزراعة التجارية، بنية مختلطة عرقياً إثنياً ومهنياً، موفرة بذلك نموذجاً للمشروع الرأسمالي الممكن في مناطق أخرى.

وفي أثناء هذا الوقت، صارت تركيا عاجزة عن التنافس مع الغرب في إنتاجها لسلسلة من السلع الرخيصة، والقطن، والصوفيات، والفولاذ، والتعدين، وانكسرت قبضتها السابقة على إعداد السكر، نتيجة هجرة قصب السكر إلى جزر الكناري وإلى البرازيل، وهو ما أدى إلى إجبار المصافي التي كانت موجودة في قبرص ومصر على الإغلاق، وكان يجري الآن استقرار التقنية في الأطلسي وإنتاج مادعا مینتز وولف «الرأسمالية قبل الرأسمالية».

مجتمع راكدا؟

توحي هذه الصناعات والأنشطة التجارية أن تركيا لا يمكن عدّها «اقتصاداً راكداً» إلا بصعوبة، وهو الاقتصاد الذي يفترض أنه كان يميز الدول الاستبدادية. والشيء نفسه يصح بالنسبة إلى المجتمع في مجمله. إن عدم المرونة المزعومة هذه

كانت قد عُزيت لا إلى صفتها الاستبدادية المفترضة فقط بل إلى الإسلام أيضاً، والمثال الذي كثيراً ما يستشهد به هورفرض المطبعة التي كانت مستخدمة في الصين طوال عدة قرون. وعلى النقيض من ذلك، فقد جادلت أنا في أن المجتمع كان مفتوحاً للعديد من التأثيرات والعديد من التغييرات. إن التقيد الخاص بالمطبعة (وربما بتجديدات أخرى، مثل الساعة) ليس له أي شيء يربطه بالتردد في التغيير. والأصح أن للتقيد علاقة في المقام الأول مع المعتقدات الدينية وهو من تلك الناحية محدد تماماً. فبسبب التعميم الخاطئ على أساس ما هي حلول محددة لمشكلات محددة، فإن السؤال الذي يثور غالباً هو لماذا يبدو أن العالم الإسلامي كان مستعداً للتمسك باستمرار بهذه المعتقدات لمدة أطول من تمسك المسيحية أو اليهودية معاً؟ وهو ما يبدو أنه هو الحالة. إن تأسيس سلطة علمانية مستقلة كان أبطأ. وقد قيل أحياناً إن المسيحية، على النقيض من الأديان الأخرى، وخصوصاً على النقيض من الإسلام، سمحت بالعلمانية، وهي نظرية أصر عليها برنارد لويس: «العلمانية في المعنى السياسي الحديث - فكرة أن الدين والسلطة السياسية، وأن الكنيسة والدولة مختلفان، ويمكن أن يكونا منفصلين أو يجب أن يكونا منفصلين - هي بمعنى عميق، فكرة مسيحية» (61).

ويبدو لي أن هذا التقدير لا يمكن الموافقة عليه. صحيح أن المسيح أخبر أنصاره «أن يعطوا تحت قيصر» ما كان لقيصر، مشدداً على التمييز بين الكنيسة والدولة. ولكن ذلك التمييز صار أقل وضوحاً قاطعاً مع تأسيس الإمبراطورية الرومانية المقدسة في أوروبا فيما بعد، ومع مجيء حكام يزعمون أنهم حماة الدين. إن الدين قد هيمن على معظم نواحي الحياة في أوروبا في العصور الوسطى. لقد وجدت هناك تيارات مضادة من الشك ومن اللادرية أيضاً، سرت في هذا الدين، كما سرت في الأديان الأخرى. ولكن التفكير العلماني، على العموم، كان تفكيراً جاء بعد عصر النهضة، بل بعد عصر التنوير، حين حقق مكانة أكثر دواماً. وذلك ما شكل تطوراً مهماً. وفيما بعد أيضاً، استمرت الطرق القديمة في بعض النواحي في أماكن مثل جنوب الولايات المتحدة، وذلك على الرغم من اقتصادها الحديث، بالإضافة إلى الجماعات اليهودية الأورثوذكسية، المتمسكة بالتقاليد، في أجزاء مختلفة من العالم. الإسلام يختلف في

الدرجة وفي التوقيت فقط. وزيادة على ذلك، فقد خبر الإسلام مراحل من المذهب الإنساني (Humanism) حين ازدهر التعليم العلماني. يبدو أن هناك القليل من الاختلاف العام في هذه الأديان إلى أن جاء عصر النهضة.

وما يؤكده الفحص المختصر للحالة التركية، بالتركيز على الحكومة، والفلاحين، والتجارة، هو أن من الخطأ أن نركز التحليل على مظهر محدد واحد من نظام الحكم، وخصوصاً حين تعتمد المناقشة على البحث عن الاختلافات. إن البحث عن الاختلاف أمر مهم، طبعاً، حين نحاول أن نعلل «التحديث». فأوروبية طورت فعلاً نظاماً متقدماً للمعرفة بعد مجيء الطباعة وطورت اقتصاداً على درجة مساوية من القوة بعد الثورة الصناعية، بعد أن أنجزت ميزة معينة في المدافع والسفن قبل ذلك الوقت تقريباً (على الرغم من أن مدى هذه الميزة كان موضع تساؤل)⁽⁶²⁾. ولكن ربط هذا الإنجاز مع الأنظمة السياسية (الديمقراطية الأوروبية مقابل «أنظمة الاستبداد الآسيوية»)، أو ربطه مع الاختلافات في امتلاك الأرض («غياب الإقطاع»)، أو مع النظام القانوني (بافتراض عدم وجود تقليد من القانون الروماني في حالة تركيا) كل ذلك يعني أن نُسقط الحاضر رجوعاً إلى الماضي بأسلوب لا يمكن أن يكون مقبولاً، ويعني أن نشارك في قراءة للتاريخ من الأمام إلى الوراء.

وفي أي حال، بقدر ما كان إنتاج المعرفة معنياً، فإن العالم الإسلامي امتلك ميزة واضحة حتى مجيء المطبعة. وكان اقتصاد الصناعة والتبادل متطوراً تطوراً مساوياً، مع كون الشرق الأدنى المركز لمنسوجات الحرير ولمنتجات الترف الأخرى. هذه التطورات لم تكن ممنوعة منعاً كبيراً بما يفترض أنه أنظمة حكم «استبدادية» أو ملامح مثل الغياب المزعوم للقانون، أو غياب المدن المستقلة، أو غياب الحرية المدن كانت موروثة من العالم القديم وطورت نقابات الحرفيين، والأسواق والمؤسسات الخيرية (الوقف) مثلما كان في الغرب. وكان للإسلام قاعدته الخاصة في الفقه. ووصلت المناقشات القانونية إلى نوع من التعقيد مشابه لما وصلت إليه المناقشات في أوروبا⁽⁶³⁾. وتلفت

(62) هوبسون 2004: 189.

(63) موندي 2004.

أنشطة كل من الفلاحين والتجار الحماية القانونية من المحاكم التي كانت النساء تظهر فيها بصفة مدعيات. إن فكرة الحكم الاستبدادي الآسيوي انكشفت بصفاتها طريقة حرمت بها أوروبية تلك الدول من الشرعية، وكان ذلك أولاً في اليونان القديمة، ثم كان فيما بعد في المعرفة في زمن ما بعد عصر النهضة. إنه مفهوم يجب التخلي عنه.

إن الإمبراطورية العثمانية، التي تقع في المركز من هذه التطورات، لم تكن نظام حكم استبدادي شرقي راكد من وجهة النظر الاقتصادية. «وبأية معايير، بقيت تلك الدولة حركية دينامية حتى مدى ملحوظ من القرن السابع عشر تماماً»⁽⁶⁴⁾. ويلاحظ الكاتب نفسه أن «الدولة العثمانية من القرن الخامس عشر إلى القرن السابع عشر كانت تستطيع أن تتفوق في الكفاءة وأن تضاهي في القدرة على التكيف منافسيها الغربيين، الذين كانت تشاركهم في العديد من تقاليدهم». والتقاليد المشتركة كانت مهمة، فتركيا لم تكن آخر شرقياً ما فقط، لا في الاقتصاد ولا في الكيان السياسي⁽⁶⁵⁾. وفي القرن السادس عشر جرى الفكر السياسي التركي التطورات التي كانت في العالم المسيحي. وقد أصدر أبو السعود العظيم تعليلاً للحكم المطلق أبان عن تمكّن من القانون الروماني⁽⁶⁶⁾. وتوصف تركيا بأنها «دولة المرونة غير العادية»، إن مؤرخي الإدراك الدّبري* الميأل إلى خيانة الأمانة» هو فقط الذي «ألمح إلى انهيارها المبكر». وقدرتها على التكيف كانت مساوية للسابق. فالأتراك الذين كانوا معتمدين في البداية على الخيالة، صاروا قوة بحرية مهمة جداً لدى وصولهم إلى البحر الأبيض المتوسط، وطور مهندسوهم «فهماً سريعاً لعلم المدفعية». ويستمر المؤلف ليتمدح «بعد النظر في إسطنبول في العلاقة مع تكييف الخرائط». لقد كانت مهمة باكتشافات كولومبوس في كل أنحاء العالم وبأمور أخرى، وهي التي أثرت في النهاية تأثيراً قوياً في حالتهم⁽⁶⁷⁾.

(64) فيرنانديز - آرميستو 1995: 220.

(65) فيرنانديز - آرميستو 1995: 222.

(66) فيرنانديز آرميستو 1995: 223.

* (المترجم): رأي دّبري: لا يسنح إلا أخيراً. انظر المعجم الوسيط: مادة (دبر).

(67) فيرنانديز - آرميستو 1995: 219.

التشابهات الثقافية في الشرق والغرب

في الوقت الذي كانت فيه تركيا هي أقرب دولة (آسيوية) غير أوروبية، فقد كانت الصين هي الهدف الرئيس المستهدف في نقد ما بعد عصر التنوير. ففي عيون الكثيرين من الأوروبيين، كان مقدراً لتلك البلاد الضخمة أن تبقى «تقليدية»، «راكدة»، «استبدادية»، بل متخلفة كذلك. وفي مطبوعات سابقة، حاولت أن أظهر على العكس من ذلك أن ثقافة الصين سارت في طرق عديدة في مسار متواز تقريباً مع المسار الأوروبي⁽⁶⁸⁾. وبدأت بالأسرة والزواج، مجادلاً أولاً في أن الأرقام السكانية أعطت دليلاً ضئيلاً عن نمط غير أوروبي بقدر ما كان حجم العائلة (MHS) معنياً وأن تلك الحقيقة كانت مرتبطة بمقياس «فردنة» القرينين في الأسرة الزوجية⁽⁶⁹⁾. وذلك حدث في أنظمة المهر التي كانت فيها ملكية الأبوين تنتقل إلى بناتهم وإلى أبنائهم كذلك حين زواجهم أو فيما بعد عن طريق الميراث، وهو ما أدى إلى نشوء ملامح من «مركب ملكية المرأة» (الزواج الداخلي في الزوجات، واستراتيجيات محددة للإدارة والوراثة مثل التبني والاتحادات المركزة على المرأة، الخ). ومثل هذا النظام كان على ما يبدو يميز كل المجتمعات الكبيرة بعد عصر البرونز في أوراسيا. وقد استلزمت زراعاتهم المتقدمة تدرجاً طبقياً اقتصادياً ملحوظاً («طبقات») تنوعت بموجبها مثل هذه التحويلات تنوعاً واضحاً وحاول الآباء الإبقاء على مواقع بناتهم ومواقع أبنائهم كذلك أو تحسينها بعد الزواج. واستلمت مجموعة الشقيق أو الشقيقة كلها ملكية الأبوين، على الرغم من أن ذلك لم يكن بالتساوي. ولنوضح المعنى حول التلاقي بين أوروبا وآسيا، فإننا نستطيع أن نقابل تلك الحالة مع الحالة السائدة في إفريقية جنوب الصحراء تحت زراعة المجرفة التي كانت فيها الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية من هذا النوع في حدها الأدنى. ولم تؤثر على من تزوج المرء (أو على حجم مدفوعات الزواج) ما عدا ربما في حالة بعض التجار⁽⁷⁰⁾.

(68) غودي 1982، 1993، 1996 آ.

(69) غودي 1976.

(70) غودي وتامبيه 1973.

كان يوجد توازيات متشابهة في مسائل «ثقافية» أخرى وهي توحى بالتلاقي لا بالافتراق. تشابهات بين الشرق والغرب توحى بأن الافتراق الذي كان المؤرخون قد صنعوه بفكرة كل من المرحلة الكلاسيكية، للتاريخ القديم للإغريق والرومان، وفكرة الإسناد، أو سلسلة النسب، للراسمالية الغربية، تاركين آسيا بوصفها «استبدادية» هامشية، بل متخلفة كذلك، هي فكر غير كافية أبداً لتعليل مستويات التعقيد. وقد جادلت أنا في أن الممارسات المطبخية التفصيلية في أوروبا، المعروفة باسم «الطبخ المتقن» يمكن تمييزها عن أبسط الأشكال الطبقية من الطبخ وتميز تلك الأشكال مرة أخرى عن الطبخ غير المتميز، بشكل عام، والذي كان قد وجد في المجتمعات السياسية الطبقية في إفريقية، التي لم يكن فيها الاقتصاد الزراعي، من بين أمور أخرى، يستطيع أن يُبقي على مثل هذه الاختلافات⁽⁷¹⁾. إن الطبخ البسيط المتدرج وفق الطبقات رافق كل المجتمعات الكبيرة بعد عصر البرونز في أوراسيا، ولكننا نجد في بعض هذه المجتمعات مزيداً من تطور الطبخ المتقن الذي لعب فيه الخبير الذواق دوراً بارزاً في دوائر البلاط وفي صفوف جماعات النخبة، ومن جملتها التجار والبرجوازية العالية. أنواع الطبخ المتقن من هذا النوع كانت توجد في الصين⁽⁷²⁾، وفي الهند وفي الشرق الأدنى⁽⁷³⁾، كما في أوروبا الكلاسيكية والحديثة⁽⁷⁴⁾. وفي حين قد تبدو هذه المسألة سطحية، فإن سؤال المطبخ له أثر على التدرج وفق الطبقات (الطبقة) وعلى الطعام نفسه الذي نتمثله.

وكان الأمر نفسه مع ثقافة الزهور، والطريقة التي زرعت بها المجتمعات المختلفة الزهور واستخدمتها لأغراض جمالية، وطقوس شعائرية، وأغراض متصلة بذلك مثل منح الهدية والعبادة⁽⁷⁵⁾. مرة أخرى، فإن ما قد يبدو هامشياً يتجه إلى قلب الثقافات، لا في شعيرة الهدية فقط وإنما في الزراعة وفي التدرج الطبقي. إن بلدان جنوب الصحراء في إفريقية قبل الاستعمار لم تنتج أي تنوعات زهرية محلية من هذا

(71) غودي 1982.

(72) تشانغ 1977.

(73) رودنسون 1949.

(74) غودي 1982.

(75) غودي 1993.

النوع وليس هذا وحسب بل لم يقوموا عملياً باستخدام الزهور البرية في الشعائر أو في أي سياقات اجتماعية أخرى. وذلك كان مختلفاً جداً عن الصين، والهند، وأوروبا، والشرق الأدنى. وفي اقتصاداتها امتلكت الثقافات الإفريقية استخداماً أكبر للفاكهة لا للزهرة، للمأكول لا للتزيين. في أوراسيا، كانت زراعة الزهور في الغالب وظيفة متخصصة. وكانت التنويعات الزهرية قد تطورت من أجل حدائق البلاطات والنخب الأخرى وكانت أيضاً تزرع من أجل الأسواق، فالسوق وفر زهراً للعبادة (ولكن ليس في الشرق الأدنى)، وللاتصال (هبات، وهدايا) وللزينة أيضاً. وفي أجزاء من الصين، كانت أشجار الفواكه تقطع وهي في النوار وتوضع في مزهرية في بيوت التجار في العام الجديد بوصفها قرباناً مقدماً في إيماءة إلى «الهدر البارز»، هدر لم ينتظر ظهور الفاكهة. وتطورت هناك خبرة في ثقافة الزهور من أجل أغراض «جمالية» مثلما تطورت هناك خبرة مع المطبخ تماماً، وهي خبرة ميزت كل المجتمعات الكبيرة بعد عصر البرونز. ولم تكن النخب السياسية فقط هي التي شاركت في هذه الأنشطة بل شاركت فيها النخب التجارية أيضاً، وهكذا فليس مثيراً للدهشة أن تجد الأنشطة مرتبطة مع تطور التجارة والصناعة كذلك. وفي الحقيقة، وعلى النقيض من العديد من الفكر الأوروبية، كان الفرخ في الطعام اللذيذ والزهور الجميلة قد تطور في الشرق أكثر من تطوره في الغرب.

لقد امتدت التشابهات الثقافية إلى سلسلة كاملة من الأنشطة الجمالية الأخرى. لقد ظهر مسرح كابوكي في اليابان في الوقت نفسه تقريباً (في مطالع القرن السابع عشر) حين تطورت المسرحية العلمانية في أوروبا في عصر النهضة، واستهوى جماهير مستمعين تجاريين وبورجوازيين مشابهين. وبدأت الروايات تُولف في الصين في القرن السادس عشر قبل الروايات في أوروبا نفسها في القرن الثامن عشر، ولكن ذلك التأليف للروايات كان أبكر في اليابان إذا أخذنا بالاعتبار قصة الجنجي (في القرن الحادي عشر). وبعض التطورات الموازية في هذه المسائل كانت بسبب نظام التبادل الممتد في كل أنحاء العالم الذي كان موجوداً بين جماعات التجار. ومثل هذه الجماعات دانت بوجودها لتبادل السلع، وهو تبادل اقتضى بالضرورة اتصال الأفكار وطرائق العمل إضافة إلى البضائع. وتلك هي الكيفية التي كانت قد نقلت بها صناعة

الورق والحبر على مر القرون من الشرق إلى الغرب. وملامح أخرى مثل صنع الزجاج⁽⁷⁶⁾ واستخدام المنظور في الرسم مرت في الاتجاه الآخر. وبعض موضوعات الرسم، مثل نبات شوك الجمال (الأقنثوس) ونبات النيلوفر (اللوتس)، سافرت في اتجاه، وسافرت التينينات في اتجاه آخر⁽⁷⁷⁾. ولكن إضافة إلى مثل هذه الأشكال من التواصل بين الثقافات كانت هناك عملية أخرى تعمل، وهي الإعداد الداخلي (أو التحول الاجتماعي). فبدءاً من عصر البرونز، أنتجت المجتمعات الحضرية على نحو متزايد أنشطة حرفية وفكرية معقدة، إحداها تبني على الأخرى مع مرور الزمن، كما هو في تغييرات عديدة في التقانة⁽⁷⁸⁾. وهكذا كان يوجد حركية دينامية داخلية في مثل هذه المجتمعات، وكان «السوق» لا يحفزها إلا جزئياً فقط، وهو ما نشأ عنه تطورات اجتماعية ثقافية متوازية في أجزاء مختلفة من العالم. إن فكرة الأنماط المتشعبة تشعباً كاملاً والتي برزت من عصر البرونز في أوراسيا تبدو فكرة موضع شك إلى حد كبير، وذلك على الأقل إذا نحن تبيننا مدخلاً يقوم على «علم الإنسان - علم الآثار» إلى العالم الحديث.

وما أقترحه أنا هنا هو بديل للتعليل «الثقافي» للاختلافات بين مجتمع والمجتمع الذي يليه. فمثل هذا التعليل يميل إلى أن يكون راكداً ويضع المجموعات الإنسانية في إطار بيولوجي تقريباً، على الرغم من أنه يضم بوضوح وحدات ثقافية (هي التي كانت تسمى الميمات، meme) لا وحدات مادية. ويجب أن يكون هذا البديل أكثر حركية دينامية، أخذاً بالحسبان التبادل الخارجي للمعلومات والتطور الداخلي واتصال أشكال سلوكية أكثر تعقيداً على مدى الأمد الطويل. إن التطور الثقافي أو الاجتماعي من هذا النوع هو عملية مختلفة تماماً عن التحول البيولوجي، على الرغم من أنه في بعض الحالات يعمل وفق خطوط «انتقائية». ومع ذلك، فإن النتيجة الممكنة، ولكنها ليست النتيجة الحتمية لتحليل الثقافات على أساس «البنية العميقة»، المتتبعة

(76) ماك فارلين ومارتين 2002.

(77) راوسون 1984.

(78) سنفر 1979 - 84.

للمماثلات (وحدات البناء المتشابهة) بين المكونات المختلفة، هي نتيجة وراثية جينية وأدت إلى فروع من «علم الإنسان المعرفي» الذي يبحث عن البنى الفطرية الداخلية للعقل. مثل هذه «البنى» موجودة بلا شك، ولكنها موجودة فقط إلى جانب عمليات أكثر دينامية أشير إليها أعلاه وهي التي تنشأ من «التحول الاجتماعي»، أي، من الاتصال «الخارجي» والتطور «الداخلي». إن هذه هي الأمور المهمة في النظرية التطور الطويل الأمد للمجتمعات الأوراسية والنظر في المناقشات المحبذة لفهم تلك الثقافات في إطار، تفاعلي من بعض الوجوه، يستبعد الفصل الجذري (الرايديكالي) لأي مكون كبير بوصفه «استبدادياً». وفي هذا السياق، فإن أي ميزة نسبية قد يكتسبها أحد المجتمعات تكون مؤقتة بشكل صارم.

ورواية أخرى أكثر حركية دينامية للتاريخ الثقافي تبحث عن التلاقي مثلما تبحث عن الافتراق عن قاعدة مشتركة ولا تبحث عن تمييز نوعي بين قوى «استبدادية» و«ديمقراطية». مثل هذا الموقف اقترحه تصنيف إيريك وولف للدول في كل من الشرق والغرب باسم «تابعة»، وكون الدول الشرقية أحياناً أكثر «مركزية» من الغربية ولكن كليهما تنتمي إلى صنف عام واحد. وأنا أفهم من كلمة «تابعة» أنها الدولة التي تتطلب دعماً مالياً من سكانها والتي تفتح لذلك الطريق عائدة إلى «حكم الشعب» الذي يوفر لها ذلك التمويل. وربما يكون هناك توازٍ مشابه أشار إليه وصف نيدهام للغرب بوصفه يمتلك «الإقطاع العسكري» والشرق بوصفه يمتلك «إقطاعاً بيروقراطياً». وكلا الكاتبين يتجنب فكرة الحكم «الاستبدادي الشرقي»⁽⁷⁹⁾.

وفي رأيي إن فكرة وولف تحل المشكلة التي أجدها في روايات أخرى عديدة، روايات ماركسية وروايات أخرى، عن «الاستثنائية الآسيوية» و«الاستشراق»، وبكلمات أخرى، مسألة التطورات من توازي مجتمعات عصر البرونز إلى التنوع المفترض للمرحلة الكلاسيكية وما بعدها. ولكن الفكرة تتطلب تحولاً تصورياً جذرياً جداً، يتخلى عن فكرة تتابع أوروبي متميز لأساليب الإنتاج، والاتصال، والتدمير. وبدلاً من ذلك يجب

علينا أن نرى نمو «الدولة التابعة» في كل أنحاء أوراسيا، وتطور حضارات حضرية متوازية، والزيادة في تبادل السلع والأفكار على مر الزمان وظهور الرأسمالية التجارية لذلك في كل أنحاء أوراسيا، وظهور الأسواق، والنشاط المالي، والصناعة. لا يوجد مكان للمستبددين الآسيويين، أو للاستثنائية الآسيوية، أو لأنماط آسيوية من نوع مختلف اختلافاً مثيراً.



القسم الثاني

ثلاثة منظورات علمية

الفصل الخامس

العلم والحضارة في أوروبا في عصر النهضة

أود في الفصول الثلاثة الآتية أن أناقش ثلاثة كُتّاب كبار في التاريخ. وهم ليسوا بالضرورة أحدث الكتاب، على الرغم من أن استنتاج نيدهام ظهر في العام 2004، ولكن هؤلاء الكتاب الثلاثة هم الذين يجري الاستشهاد بهم على أوسع نطاق، وهم أكثر علماء التاريخ تأثيراً، وهم الذين لعبوا دوراً مهماً في الفهم المعاصر لتاريخ العالم. وأول الجميع هناك جوزيف نيدهام، وهو في الأصل عالم حياة واسع المدى في نظره، قضى القسم الأخير من حياته يدرس تاريخ العلم في الصين، وكتب وحرر سلسلة تليق بمعلم جليل بعنوان: العلم والحضارة في الصين (1954 -)، وأظهر فيها أن العلم الصيني كان مساوياً، إن لم يكن متفوقاً، على علم الغرب حتى القرن السادس عشر. وبالنسبة إلى المرحلة الآتية حاول أن يشرح ما دعي «مشكلة نيدهام»، لماذا ساد الغرب؟ وفي الفصل التالي أناقش العمل المؤثر لنوربرت إلياس عالم الاجتماع التاريخي الألماني، الذي نظرياً عملية التمدين أو التحضير التي يرى أنها حققت ذروتها في أوروبا بعد عصر النهضة. وثالثاً، فأنا سأتحقق كتابات المؤرخ الفرنسي العظيم فيرناند برودل، الذي يناقش في كتابه: الحضارة والرأسمالية في القرون الخامس عشر - الثامن عشر الأشكال المتنوعة من الرأسمالية في أجزاء مختلفة من العالم، ولكنه يستنتج أن «الرأسمالية الحقيقية» كانت تطوراً أوروبياً محضاً.

هؤلاء الكتاب يعالجون، بطرقهم المختلفة، مشكلة حقيقية جداً، وهي الميزة النسبية التي حصلت عليها أوروبا بعد الثورة الصناعية من أواخر القرن الثامن عشر وفي بعض الوجوه بعد عصر النهضة من القرن السادس عشر. تلك الميزة يجب أن تعلق وتفسر. ولكنني أجادل في أن تفسيراتهم مشوبة بالنقص وذلك لأنهم يأخذون تلك الميزة التي تفوقت بها أوروبا إلى الخلف ليعودوا بها إلى ماض بعيد، أو أنهم أيضاً يحابون أوروبا فيما بعد بطريقة مشكلة وموضع شك، وتكون النتيجة من ذلك هي

أنهم يشوهون تاريخ العالم ولا يوضحونه⁽¹⁾. والمزيد من الكتاب الحديثين لم يعملوا على نحو أفضل إلا بشكل ضئيل، وافترضوا افتراضات متشابهة عن التفرد الأوروبي العديم النظير، وعن البورجوازية، وعن الرأسمالية، بل عن الحضارة كذلك. وقد تبدو هذه المداخل في بعض الحالات أنها مداخل قد تم تعديلها بفضل تقدير مختلف لتاريخ العالم أو بقدر من النسبية الثقافية أيضاً، ولكنها في الحقيقة مداخل تُظهر للعيان نفس المركزية الأوروبية بقدر ما تظهر من التاريخ والعلوم الاجتماعية.

وفي الفصول الثلاثة الآتية، أنظر إلى بعض الملامح العامة التي اجتذبت المؤرخين، الأول هو أن أوروبية قد عُدَّت هي التي اخترعت مؤسسات معينة مميزة هي التي أدت إلى الرأسمالية، فقد كانت هناك جامعات القرن الثاني عشر والبلدات التجارية، وكلتاها حسب ما يفترض تختلف اختلافاً جذرياً عن نظيراتها الشرقية. ثم كانت هناك فكرة أن أوروبية في مسار تاريخها، وفي أي حال تعود إلى الخلف إلى المرحلة الكلاسيكية، تمتلك أوروبية زعماً فريداً عديم النظير في أنها صاحبة فضائل معينة وممارسات معينة مثل الديمقراطية، والحرية، والفردية، والأسرة. وفي الفصل العاشر أناقش الزعم الذي ادعاه عديدون من المؤرخين المحترمين للغاية بأن أوروبية تمتلك مكانة مشابهة بخصوص عاطفة الحب (أو الحب الرومانسي على الأقل). مرة أخرى تبدو هذه المزاعم ذات مركزية عرقية إثنية وغائية جداً، وناشئة عن محاولات لتعليل الهيمنة على العالم فيما بعد عن طريق إسقاط هذه الميزة التي تفوقت بها أوروبية أخيراً والقائها إلى الوراء في طرق لا يمكن مساندتها تماماً.

بعد مرحلة الإقطاع، وهي التي عُدَّت أنها مفردة تخص الغرب، ومهمة للغاية من أجل تحديثه، كانت مرحلة «عصر النهضة». ويرى العلماء الأوروبيون في الإنسانيات إنجازات النهضة بوصفها مركزة على الفنون. ولكن الفن كان مرتبطاً ارتباطاً كبيراً جداً مع السياسة ومع الاقتصاد، وقد وصف معلق حديث الحالة بالعبارات الآتية:

«لقد برز فن عصر النهضة في مطالع القرن الخامس عشر نتيجة للقوة المعززة للنخبة التي كانت حضرية وتجارية على نحو مهيمن، وكانت حريصة على أن تعرض

(1) طبعاً، بطرق معينة فقط، وأنا أتفق اتفاقاً كاملاً مع معظم كتاباتهم.

ثروتها من خلال طلب أشياء فنية مسرفة، ومن خلال رغبة الكنيسة في أن تضع وتوزع موقفاً لاهوتياً منسجماً إلى المؤمنين... وقد نظرت [الأشياء الفنية] إلى الخلف إلى الماضي الكلاسيكي لا إلى السابقة من الكتاب المقدس لتوفير أيديولوجيات سياسية جديدة ذات صدقية وسلطة فكريتين»⁽²⁾.

لقد كان هناك بالتأكيد إحياء كبير في تلك الفروع من الفن، وخصوصاً المسرح والنحت (إضافة إلى الرسم والموسيقى العلمانيين) اللذين كانا في البداية مقموعين ومصادر من الكنيسة.

وفي مدة زمنية بعد ذلك قليلاً، وصل إحياء ثقافي جديد (أو مطلع عصر النهضة) إلى الفلاندرز. كان جان فان آيك (1395 – 1441 تقريباً) يعمل لدى فيليب الطيب (1419–67)، ودوق بورجندي الذي يقال إنه كان قد طور، إن لم يكن قد اخترع، فن الرسم الزيتي وأنتج «تمجيد الحَمَل» (1442) في مدينة غنت، وتبعه روجر فان دير فايدن من مدينة تورناي (1399/1400 – 1464) وزار روما، وهناك حظي بالترحيب من أتباع المذهب الإنساني، فعلم هناك وصار رساماً لآل ميديتشي وللملك كذلك. وعمل هانز ميملنغ (1430/5 – 1494 تقريباً) على نحو مهم من أجل ممثلين عن آل ميديتشي الفلورنسيين ومن أجل رابطة الهانسيك الجديدة في مدينة لوبك⁽³⁾. وفي ذلك الوقت كانت مدينة بروج أكبر مدينة تجارية في أوروبا⁽⁴⁾، كانت معروفة بنشاطها التجاري، وكانت تجلب التوابل والسلع الأخرى من الشرق ولكنها كانت تجلب الصوف الإنجليزي على وجه الخصوص، وهو الذي شكل قاعدة الاقتصاد، وكانت توفر المواد الأولية للنساجين الفلامندين المشهورين. وهذا النشاط جعلهم في تماس وثيق مع لوبك على البلطيق، مفر قيادة الرابطة، ومع معارض شامبانيا أيضاً ومع فلورنسة، وإسبانية والبلدان الواقعة إلى الجنوب. إن الاقتصاد المزدهر والنهضة المتبرعمة سارا معاً يبدأ بيد، وذلك لأن التجار الأغنياء، ورجال الدين والحكومة التي ساندوها، هم الذين ساندوا ثروة العمل الزخرفي والفني الذي زين المدينة.

(2) بروتون 2002: 1389.

(3) عمل فان آيك المبكر (مطالع القرن الخامس عشر) كان قد تأثر بالرسم البورجندي المزخرف.

(4) في القرن الرابع عشر، لتز 1926: 23. ربما كان سكانها 40,000 – 50,000 نسمة، ولكنهم كانوا 100,000 – 150,000 نسمة في عيون المؤرخين الإخباريين.

وفي روايته عن عصر النهضة الإيطالية يسأل بروتون إن كان اللفظ في الحقيقة «قد اخترع لترسيخ أسطورة مقنعة عن التفوق الأوروبي الثقافي»⁽⁵⁾. بالتأكيد تلك هي الطريقة التي تم بها تصور عصر النهضة في الغالب. وفي آخر مجلد من كتابه، تاريخ فرنسا (1855)، كتب المؤرخ ميشيليه أن النهضة عنت «اكتشاف العالم واكتشاف الإنسان... الإنسان وجد نفسه ثانية». وهي حدث، من وجهة نظره، لم يكن أوروبياً بقدر ما كان فرنسياً. وبطريقة مشابهة طور بيركهاردت في سويسرا وباتر في أوكسفورد أفكاراً قومية تقريباً عن «روح» عصر النهضة تحتفي بـ «الديمقراطية المحدودة، والشك نحو الكنيسة، وقوة الفن والأدب وانتصار الحضارة الأوروبية على كل الآخرين»⁽⁶⁾. وبكلمات أخرى، لقد كان «المذهب الإنساني» مع الإنسان، مثل عصر النهضة أو معاودة الميلاد نفسها، هو التي يجري الاستيلاء عليه من قبل الغرب، الذي «دعم الاستعمار الأوروبي في القرن التاسع عشر»، مبرراً الهيمنة الأوروبية على بقية الكرة الأرضية.

ولم يكن الشرق يُحسب قادراً على نشاط من هذا النوع. ومع ذلك كان هناك تحول في الآراء المهيمنة عن الصين في الغرب. لقد وجدت اللحظة الحرجة سابقاً (كما هو على سبيل المثال في فيكو، وهيوم، وروسو، ودكتور جونسون)، ولكن البعثات التبشيرية من الجزويت إلى تلك البلاد روت في تقاريرها روايات تستحسن فيها الكثير من مؤسساتها، وأيديولوجياتها، ومواقفها. لقد اختفى العنصر الإيجابي إلى حد كبير بعد الثورة الصناعية حين كان الرأي الأعم هو أن الصين كانت متخلفة، واستبدادية، وثابتة ولا تتغير. وفي القرن الثامن عشر كانت أوروبا متأثرة كثيراً بالفن الصيني والزخرفة الصينية، ولكن المؤرخ الألماني وينكلمان رأى التقليد الفني الإغريقي فقط بوصفه تقليداً يعرض «المثل الأعلى للجمال» الحقيقي، وأما الفن الصيني فهو أدنى بكثير وراكد. واعتقد اللغوي هامبولدت أن اللغة الصينية أدنى، ورأى الشاعر شيللي أن مؤسساتهم كانت «راكدة وبائسة»، وكان هيردر هازئاً بشخصيتهم القومية، ورأهم دوكونيسي ينتمون إلى ما قبل الطوفان، واعتقد هيفل أن الصين مثلت أخفض

(5) بروتون 2002: 20.

(6) بروتون 2002: 25.

مستوى للتطور التاريخي للعالم (وبالنسبة إليه كانت «استبدادية لاهوتية»). وأما كونت، وتوكفيل، ومي فراوها أدنى، أو بربرية، أوساكنة⁽⁷⁾. بل إن الخوف من الصين اكتسب معانٍ عرقية ظاهرة في عمل غوبينو وأعمال الأوروبيين الآخرين، في حين رأى الفيلسوف لوسيان ليفي - بروهل العقلية الصينية عقلية «متحجرة»⁽⁸⁾.

إن هذه الفصول، وهي تقبل تشككاً معيناً حول عصر النهضة، سوف تستكشف الكيفية التي تبنى بها العلماء فكرة المركزية الأوروبية عن تفرد النهضة وعن إسهامها في تطور الرأسمالية، والطريقة التي وفرت بها النهضة القاعدة الاقتصادية، والاجتماعية، والقاعدة الإستمولوجية، قاعدة نظرية المعرفة، اللازمة للتطورات الأوروبية الفكرية والأيدولوجية التالية، وبكلمات أخرى اللازمة من أجل الحداثة. ولم يكن يوجد كلمة صينية مكافئة لكلمة «الحداثة» أو لكلمة «الرأسمالية» اللتين كانتا في الإنجليزية أيضاً اختراعين من القرن التاسع عشر. ومن ناحية أخرى، ففي حالة اللغة الصينية فقد كان غيابهما يُظهر، على ما يعتقد، مشكلة أساسية، ويشير إلى عدم قدرة الصينيين على بلوغ النجاحات الأوروبية التي جاءت بها القرون القليلة الأخيرة.

وبالنسبة إلى معظم المؤلفين الأوروبيين، لم يكن هناك أي تقدم نحو العالم الحديث من دون عصر النهضة - ومن هنا فإن العالم الحديث هو ظاهرة أوروبية محضة، مثلما هي كل التقدّمات التي اشتقت منها: الرأسمالية، والعلمانية، ونظام حركي دينامي للفن، والعلم الحديث. وكما سبق أن رأينا، فإن أشد نسخة تطرفاً من هذا الرأي تنقل أصل البروز الأوروبي عائدة به إلى الإقطاع على الأقل، أو تنقله إلى وقت تعود به أيضاً إلى ما قبل مجيء المرحلة الكلاسيكية والمسيحية بكثير، ولكن، وفي الجملة أكثر الصياغات احتراساً أيضاً، تبقى حقيقة أن معظم المؤلفين الأوروبيين ينظرون إلى أوروبية بوصفها قد سبقت منافسيها الممكنين بمراحل منذ التحولات التي ابتدأها عصر النهضة في آخر ما يكون. وفي هذا السياق رأوا «الحداثة» بوصفها غير قابلة للانفصال عن الرأسمالية. وأنا سوف أنتخذ نقطتي التي يبدأ منها الخلاف، من

(7) بروك وبلو 1991: 91 - 2.

(8) بروك وبلو 1999: 82.

أجل تحليل دقة هذه المزاعم، العمل المعلم الجليل لجوزيف نيدهام عن العلم الصيني، وهو العمل الذي قام به نيدهام إلى حد كبير من أجل إعادة دمج ذلك العلم في تاريخ العالم. ومع ذلك فهو حين يناقش تقدمات العلم الغربي في القرون الحديثة، يردد راجعاً إلى الأفكار المقبولة عن تفرد عصر النهضة وصعود البورجوازية، والحدثة، والرأسمالية و «العلم الحديث».

وعلى أي حال، ففي الوقت الذي تكون فيه كل الإحياءات الثقافية، النهضة، فريدة، فإن كل المجتمعات المتعلمة امتلكت هذه الإحياءات في ظرف ما. وإن تتبع الخط العام من الثورة الحضرية إلى «الحدثة» يعني أن كل المجتمعات في ذلك التقليد كانت تملك بورجوازية، كما سنرى، وكانت تملك رأسمالية تجارية على الأقل. إن عصر النهضة الإيطالية قاد بالترتيب الزمني إلى الحدثة في الغرب وإلى «العلم الحديث»، ولكن فرادة الملامح العامة العديدة النظير في خلفية أوروبية، وهي الفرادة التي تعزى إليها هذه الإنجازات، هي المشكلة. «فالحدثة» مُتَّصَرَّةٌ بوصفها طوراً غريباً محضاً، ولكن المعايير الموضوعية لبروزها مع ذلك، بعيدة عن أن تكون واضحة، على الرغم من أنها مبينة بعبارات قاطعة.

هذا الاستخدام للمفهوم الغربي عن «الحديث» يجري تحليله بطريقة مثيرة للاهتمام من قِبَل بروتوك في العلاقة مع تبني هذا المفهوم من قبل علماء صينيين، وكلماته ذات علاقة وثيقة بمشكلة «العلم الحديث».

بالنظر إلى أن الانقطاع عن الماضي كان هو اللحظة الرئيسة للتحول عن السياق العام في رواية تاريخ ما هو حديث، فقد كان يجب تصور ما هو قبل الحديث بوصفه مكوناً من جوهر مختلف عن العالم الحديث، لا يقبل التوافق مع الحديث، ولكنه مع ذلك ما زال يوفر أساساً يستطيع ما هو حديث أن ينمو منه ليتغلب عليه. ونظراً إلى أن الانقطاع فصل ما هو حديث عما هو قبل الحديث، فإن التاريخ الحديث بذلك قد نزع الثقة مما هو قبل الحديث من حيث هو مصدر للقيمة المعاصرة أو للمعنى⁽⁹⁾.

وانجازات عصر النهضة، التي يشير إليها نيدهام، لم تكن طبعاً محدودة بالفن. وذلك لأن التغييرات في التعليم حدثت في ذلك الوقت، تبعاً لحاجات النشاط التجاري والإداري، وكانت النتيجة هي أن كلاً من مضمون الأنظمة ومدى وصولها امتد امتداداً كبيراً نظراً إلى أن التعليم صار معنياً أكثر من ذي قبل بالأنشطة العلمانية. وكانت الجامعات قد تطورت في وقت أبكر، وتخيرت من المعاهد السابقة للتعليم العالي مثل المدارس، وتضمنت مناهجها، على الرغم من أنها ما زالت تحت هيمنة الدين، سلسلة من الموضوعات الأخرى. ومن القرن الخامس عشر في بريطانيا تكاثرت مدارس القواعد ومثيلاتها على مستوى البلديات (مدارس الكنائس كانت قد ظهرت ثانية في وقت أبكر بكثير، في القرن العاشر)، وحدثت تطورات مشابهة في أماكن أخرى. وبعد ذلك، في منتصف ذلك القرن، طورت أوروبا الطباعة، وطورت مكنة الكتابة وتصنيعها الذي كان موجوداً في الشرق الأقصى منذ العام 868⁽¹⁰⁾، ولكنه الآن يستخدم مع كتابة محدودة الأبجدية بدلاً من آلاف الحروف. تلك العملية، التي جعلت من الممكن القيام بالإنتاج السريع والدقيق لنسخ عديدة من الأعمال الكتابية، كانت عملية حاسمة في نمو المدارس والجامعات، إضافة إلى النمو في تطوير المعلومات ونقلها في طرق أخرى⁽¹¹⁾.

تشدد رواية بروتون على أهمية إسهام الشرق (وتركيا بشكل رئيس) في عصر النهضة في أوروبا، من الناحيتين التجارية وما يتعلق بالمعرفة⁽¹²⁾. إن أفراد أوروبا

(10) بلوم 2001: 36.

(11) غالباً ما كان الصينيون ينتقدون من الأوروبيين لأنهم لم يمتلكوا أبجدية. وليس واضحاً ما هو الفرق الذي كان يمكن أن يصنعه هذا الأمر بالنسبة إلى العلوم الطبيعية.

(12) أنا أجد مشكلة بالنسبة إلى تشديد بروتون على أنه «لم يكن هناك حواجز جغرافية أو سياسية واضحة بين الشرق والغرب في القرن الخامس عشر». وهو يزعم أننا نجد في القرن التاسع عشر فقط «الاعتقاد بالفصل الثقافي والسياسي المطلق للشرق الإسلامي والغرب المسيحي والذي أغضض التبادل السهل للتجارة، والفن، والأفكار بين هاتين الثقافتين». ذلك التاريخ يبدو متأخراً كثيراً جداً، نظراً إلى أنه في حالة برنال يربط الفصل مع الاستعمار. لقد كان هناك تبادل أبكر بكثير، ولكن كان هناك أيضاً جانب أسود وهو الذي رأى المعارضة على الجبهة الدينية، مثلاً نرى من طرد المسلمين من الأندلس، والمذابح ضد اليهود، والهجمات على المجتمعات المسيحية.

أمر عجيب إذا نحن تذكرنا أن عصر النهضة لم يتقرر بشكل داخلي محض. ولكننا نحتاج أيضاً إلى أن نأخذ بالاعتبار «الإحياءات الثقافية» التي حدثت في أوروبا في أوقات أخرى، وفي ثقافات أخرى كذلك. إن الولادة الجديدة، الإحياء، ليست ظاهرة فريدة في حد ذاتها، مثلما جادلنا من قبل في سياق المذهب الإنساني. وفي الحقيقة، في أي ثقافة مكتوبة، تكون إمكانية العودة إلى أطوار سابقة من التاريخ وإمكانية امتلاك إحياء ثقافي، الولادة الجديدة (كما هو بالنسبة إلى المرحلة الكلاسيكية) هي إمكانية موجودة دائماً، فالكلمة المكتوبة تجعلنا قادرين على أن نفعل هذا بدقة. إن انغماسنا الخاص في ثقافة أوروبا الغربية منذ عصر النهضة، مصحوباً مع قراءتنا لروايات مؤرخي الفن الأوروبي يعني بشكل محتوم أننا نعطي التفوق لذلك التقليد. وعلى الرغم من مثل هذه الميول الطبيعية المحتملة التي تنشأ من الثقافة، فإن عصر النهضة الأوروبي لم يكن فريداً على النحو الذي يفترض في الغالب.

وقد وجدت موازيات له. في كل المجتمعات المتحدرة من ثقافات الثورة الحضرية كان هناك نمو لأشكال فنية و«ثقافية» مصاحبة مستويات المعيشة الصاعدة في جماعات تجارية وبورجوازية أخرى وفي المجتمعات التي كانت تلك الجماعات التجارية والبورجوازية راسخة فيها. وحدث النمو في تطورات من نوع تطورات عصر النهضة في أزمنة مختلفة، ولكنها تطورات منتظمة في المسار العام للمجتمعات الحضرية، وهي تصير أكثر تعقيداً. والمرحلة المدعوة باسم عصر النهضة معروفة لدى العديد من المؤرخين بصفاتها مطلع ما هو حديث، وهي صيغة تتظر قدماً إلى ولادة لا إلى الخلف إلى موت وإلى ولادة ثانية. وما كان قد جعل العملية أكثر روعة في أوروبا هو المدى الذي كانت المعرفة والفنون (وفي الحقيقة الحياة الأسرية نفسها) محددة به نتيجة الالتزام بدين عالمي محدد، وهو المسيحية. إن الإصلاح الديني لذلك الدين، الذي كان مرة أخرى نظرة تتظر إلى الخلف إلى نصوص مكتوبة سابقة، مثل الرفض لمعتقدات راسخة معينة وأتاح الفرصة للحدث نفسه أن يحدث للمعرفة العلمانية. وفي أي حال أشار الإصلاح إلى مجال أكثر تقييداً للمقدس، ولم تبق الحياة الأسرية أيضاً بعد ذلك محكومة بقواعد الكنيسة الكاثوليكية.

ورأي نيدهام لا في عصر النهضة فقط بل في تطور الرأسمالية ليس أوروبياً مركزياً وحسب بل هو يتبع ويبر، وهو بروتستانتى آخر، في عزوه أهمية «التقدم» إلى الأخلاق الاقتصادية لتلك الطائفة الدينية. إن نجاح الإصلاح الديني تضمن انقطاعاً حاسماً مع التقليد، ولم يكن الأوروبيون بطيئين في الوصول إلى الاستنتاج بأنه من الممكن في الحقيقة أن يكون هناك تغير حقيقي في التاريخ مع الإدارة الحقيقية لصنع الأشياء من جديد والبروتستانتية، بوصولها المباشر، غنت التعليم⁽¹³⁾ منتجة بذلك لأول مرة «قوة عاملة متعلمة حقيقية»، ومزيلة للحواجز الطبقية، وبعد عصر النهضة «كان محتوماً (لثورة صناعية) أن تتبع»، مثلما كان محتوماً «للعلم الحديث». وفي الحقيقة، في الوقت الذي شهدت فيه البلاد البروتستانتية صعوداً في معدلات التعليم، كانت تلك الزيادة صغيرة نوعاً ما ولحقت بها المناطق الكاثوليكية بعد قليل. وفي أي حال، حدثت الثورة التجارية في أوروبا، والتطور المبكر للإنتاج الميكانيكي للحديد والورق وللتقدمات في الائتمان المصرفي، والمحاسبة حدثت كلها في هذه المناطق الكاثوليكية الأخيرة، وخصوصاً في إيطاليا - ومعظم هذه المناطق تأثر بطريقة أو بأخرى، بالواردات الشرقية. مرة أخرى يقرأ نيدهام إلى الخلف قراءة غائبة، من التطورات الأخيرة، أو ربما من موقفه الأيديولوجي الخاص به. وزيادة على ذلك، فإن الأوروبيين الأوائل الذين كانوا يحولون قسماً من العلم الغربي إلى الصين لم يكونوا بروتستانتاً ولكنهم كانوا في الحقيقة بعثات تبشيرية من الجزويت (الكاثوليك) مثل ريتشي.

وما كان غريباً متميزاً بشأن الغرب هو أن أنظمة الاتصال والتعلم كانت طوال عدة قرون قد تحددت، لا بأوامر الكنيسة فقط (كما حدث في الإسلام واليهودية، اللذين امتلکا أيضاً مرحلتهما الخاصة بالمذهب الإنساني) ولكن بغياب الورق أيضاً (الذي كان أساسياً للعالم الإسلامي والذي كان في أصله في الصين). إن عصر النهضة حدث في الغرب حين انفتح للخارج على الشرق، وذلك في جزء منه بسبب أن الانهيار السابق للغرب كانت له عواقب مبلّدة أدت بحق إلى نشوء تعبير «عصور الظلام» للمرحلة

الأولى من الانهيار. وللتغلب على هذه التقييدات، كانت النهضة ضرورية بالتأكيد. وحين جاءت النهضة، خَبر الغرب انفجاراً في المعرفة، وفي النشاط الفني الذي كان علمانياً في بعض الوجوه منه، وحفزته الثروة المتدفقة من الزيادة في التجارة مع شرق البحر الأبيض المتوسط. وهذا الوجه من النهضة كان خاصاً بالغرب، نظراً إلى أن الشرق لم يسبق أبداً أن عانى مثل هذا الانهيار الواسع، الانهيار الذي كان مصحوباً بتغير أيديولوجي ضخم في شكل مجيء المسيحية.

ومع ذلك فإن الشرق خَبر مراحل من نشاط أكبر أو أصغر في مجال المعرفة والفنون، وهي مراحل كانت مرتبطة جزئياً مع مستوى التجارة، مثلما هو في الغرب. ويشير زفراني إلى مراحل «إنسانية» في التقاليد الإسلامية واليهودية، حين ازدهر التعليم العلماني لا الديني. لقد كان هناك توتر متكرر في الإسلام بين التعليم الهيليني («العلم القديم») وبين النصوص الدينية، التي كانت تعد من السلفيين أنها ينبوع كل فهم. وهكذا ففي حين جمع بعض الحكام والتجار الأغنياء أي معرفة كانوا يستطيعون جمعها في مكتباتهم، كان آخرون يتخلصون من مثل هذه المجموعات على أسس لاهوتية. في أوروبا كانت الحركة أحادية الخط بشكل أكبر، في الإسلام أكثر تذبذباً - فإن رفض المعرفة العلمانية وإحياءها، وخصوصاً تلك التي اشتقت من الإغريق، تحول على مر الزمان وتغير المكان. ونحن نجد في الإسلام تذبذبات متشابهة فيما يخص استخدام الفن الممثل للشخص الذي ازدهر في فارس وفي مصر كذلك وفي الهند في بلاط المغول، بالرغم من أوامر التحريم الدينية. كانت البلاطات غالباً تهرب من التقييدات المرتبطة بالمعتقدات الدينية. وفي الوقت نفسه كان هناك تسريع عام للتجارة والصناعة، وهو ما أدى إلى تغيير موجه في كل أنحاء أوراسيا. ففي كل مكان قوت البورجوازية، وهي أساسية لممارسة هذه الأنشطة، إسهامها في المجتمع وقوت أيضاً إسهامها في المعرفة، والتعليم، والفنون.

ذلك هو السبب، كما أشرت في الفصل السابق، الذي نجد من أجله تطورات في المطبخ المتقن وفي ثقافة الزهور، تحدث في السياقات الحضرية عبر المجتمعات الكبيرة من أوراسيا تماماً. ونحن نجد موازيات متشابهة في مسرح الغرب في القرن السادس

عشر ومسرح اليابان فيما بعد نوعاً ما، وفي الرسم كذلك وفي بروز الرواية الواقعية في كل من الصين واليابان. وفي الوقت الذي أظهر فيه كتاب حديثون عن النهضة الأوروبية من أمثال بيرك وبروتون أهمية ثقافة الشرق الأدنى في ذلك التطور، فإن تحليلهم لا يذهب بعيداً بما فيه الكفاية. فنحن نحتاج إلى أن نأخذ بالحسبان تجديد التطورات الثقافية في كل أنحاء «الحضارات» الكبيرة على مر الزمن. ولكن هذه العملية كانت ملحوظة أكثر في غرب أوروبا بسبب الانخفاض السابق الذي كان بعد انهيار روما ومجيء المسيحية، وبسبب تأثير التغير المفاجئ في أنماط الاتصالات الناتجة عن تبني الطباعة والورق باستخدام الكتابة الأبجدية. كانت الصين طبعاً قد امتلكت من وقت طويل ميزة منافسة فيما يتعلق بالطباعة وبالورق معاً، ولكن أوروبا الآن صنعت تأثيراً كبيراً، بسبب ميزة التخلف، في الاختراق نحو التحديث.

في أوروبا، وفرت هذه التطورات انفجاراً كبيراً من النشاط، ومن جملته تطور «العلم الحديث». إن النهضة الإيطالية مرتبطة عموماً مع التطورات في الفنون، على الرغم من أن الفنون لم تكن هي الإنجاز المهم فقط لهذه المرحلة، وأما ما يدعى «الثورة العلمية» أو ولادة «العلم الحديث» فكان شيئاً آخر. إنها تشكل الخلفية لواحد من الأعمال العظيمة في تاريخ الإنسانية، وكتاب جوزيف نيدهام: العلم والحضارة في الصين، قورن عن حق مع كتاب جيبون: انحطاط الإمبراطورية الرومانية وسقوطها. وكما يلاحظ إلفين في مقدمة المجلد «الأخير» (7، القسم 2) «إن تصور المرء للعالم قد تم تحويله»⁽¹⁴⁾، لقد حوله «كشف الكون الثقلي الصيني الذي كانت انتصاراته في الرياضيات، والعلوم، والتقانة متفوقة غالباً على إنجازات أوروبا الغربية، ونادراً فقط ما كانت أدنى منها حتى العام 1600 تقريباً». ومع ذلك، ففي حين كان إسهامها أساسياً في الغالب للغرب وللشرق كذلك، فقد تم تمثله بطريقة محدودة فقط «في الدورة الدموية لتاريخ العلوم بصورة عامة».

لقد قضى نيدهام خمسين عاماً تقريباً يوثق نمو العلم الصيني في دراسة ذات أبعاد ملحمة. ومع ذلك، فليس عمله عن العلم في الصين هو الذي أود أن أعلق عليه،

بل محاولته أن يشرح لماذا، على الرغم من التقدم الأسبق، كان الغرب لا الشرق هو الذي صنع ما رآه نيدهام اختراقاً نحو «العلم الحديث». وقد سُميت المغالطة باسم مشكلة نيدهام. وبالسيرة مقتدياً بعدد من المؤرخين الاجتماعيين الغربيين، فإن تفسيره يفترض ارتباطاً وثيقاً بين تطور العلوم وصعود البورجوازية، ونمو الرأسمالية.

وفي بداية هذا المشروع الضخم، يكتب نيدهام ويقول: «كان سؤالنا الأصلي: لماذا نشأ العلم الحديث في الأصل في أوروبا الغربية فقط بعد النهضة بوقت قريب؟»⁽¹⁵⁾ ولكنه يضيف «قطار واحد يستطيع أن يخبئ آخر. فنحن وصلنا في الحال إلى أن ندرك أنه كان هناك سؤال أكثر خداعاً أيضاً خلف ذلك السؤال، وهو: لماذا كانت الصين أنجح من أوروبا... طوال أربعة عشر قرناً مضت؟ والسؤال الأول كان هو السؤال الذي عاد إليه نيدهام في ملاحظاته «النهائية» التي كان تأليفها قد امتد على مدى عدة عقود. وهذه الملاحظات كانت مستندة إلى افتراض قفزة إلى الأمام في أوروبا بعد العام 1600 إلى «العلم الحديث»، أي، إلى علم يتضمن جمعاً للمنهج التجريبي والرياضيات التطبيقية. وكانت المشكلة التي طرحها هي كيف حدث مع هذا التقدم المبكر في الصين في كل من العلم والاقتصاد معاً، أن أوروبا التي كانت أكثر تخلفاً هي التي حققت القفزة إلى الأمام لا إلى «العلم الحديث» فقط بل إلى الرأسمالية أيضاً. وفي تقديمه للجواب فهو يركز على مجالات الكيان السياسي، والاقتصاد، والصفات الداخلية لأنظمة المعرفة.

بالنسبة إلى نيدهام، كان العلم الصيني متقدماً على العلم الغربي تماماً حتى عصر النهضة. والرسم البياني الذي يقدمه في المجلد الخاص بالنبات هو أبلغ ما يقدمه، لأنه يظهر أن أوروبا والصين كانتا متساويتين تقريباً في تعرفهما بالأنواع النباتية في العام 400 قبل العصر العام تقريباً، في زمن تلميذ أرسطو، ثيوفراستوس. وبعد ذلك، على كل حال انهارت المعرفة الأوروبية في الوقت الذي حدث فيه تقدم مستمر في الصين حتى القرن السادس عشر حين صنعت أوروبا تدفقاً مفاجئاً وأدركته وتجاوزته⁽¹⁶⁾. وكان هذا بسبب ولادة «العلم الحديث» كما يقترح والذي يُعرف بوصفه

(15) نيدهام 2004: 68.

(16) نيدهام 1954: 30.

«تحويل الفرضيات حول الطبيعة إلى معادلات في الرياضيات، وتجريب الفرضيات بقوة بالتجريب الدائم»⁽¹⁷⁾. إن الإغريق عملوا القليل من التجريب واستخدم الصينيون التجريب بالدرجة الأولى لأغراض عملية لا نظرية. أما «العلم الحديث» فيُنظر إليه، بصورة عامة جداً، بوصفه ناشئاً جنباً إلى جنب مع النهضة، والإصلاح الديني، وصعود الرأسمالية⁽¹⁸⁾.

ولكن نيدهام، مع ذلك، يُعد بعض عناصر الميزة الغربية التي ساعدت تقدم العلم الحديث بوصفها عناصر كانت موجودة في وقت أبكر من عصر النهضة نفسه. وذلك لأن الغرب امتلك الاستفادة من إقليدس في الوقت الذي لم يطور فيه الشرق فكرة «برهان الهندسة المستوية»⁽¹⁹⁾ (ولا طور في الحقيقة حساب المثلثات). وهو يرى هذه الفكرة بوصفها مشتقة من «الطبيعة العامة لحياة المدينة الإغريقية» نظراً إلى أن الدوران العام للأفكار يتطلب تبريرها على نحو أوضح وأكثر تفصيلاً (إضافة إلى غياب التقسيم البابلي للدائرة إلى 360 درجة). وهو يرى البلدة في أوروبا فريدة، مقتدياً بذلك بويبر وبآخرين، ويراها بوصفها مسهمة في تطوير العلم عن طريق ترويج البورجوازية وقيمها. إضافة إلى ما تقدم، فالشرق لم يمتلك الانتفاع من تراث المدينة - الدولة الإغريقية، «فأثينا هي التي كانت السبب، حين جاء عصر النهضة، في نشوء البندقية وجنوة، إلى بيزا وفلورنسة، وهذه المدن بدورها كانت السبب في نشوء روتردام وأمستردام... وأخيراً لندن... في هذه المدن... كان التجار يستطيعون الاحتماء من تدخل النبلاء الإقطاعيين... إلى اليوم الذي كان يجب أن يخرجوا منها...»⁽²⁰⁾ وهكذا فهو هنا أيضاً يرى نوعاً من الحياة الحضرية وبورجوازياتها (والرأسمالية) بوصفها فريدة من نوعها للغرب، مورثة في خط مباشر من المرحلة الكلاسيكية. وهو ينظر أيضاً إلى الاختلاف بين «الإقطاع العسكري» في الغرب وبين «الإقطاع البيروقراطي» في الشرق، الذي يعتقد نيدهام أنه أثر على العملية وحدد

(17) نيجهام 2004: 211.

(18) نيدهام 2004: 210.

(19) نيدهام 2004: 210.

(20) نيدهام 2004: 211.

النمو في الشرق⁽²¹⁾. وبمعنى من المعاني، فإن هذه المحاولة لتفسير التاريخ الأوروبي بوصفه يعطي تلك القارة ميزات معينة طويلة الأمد، هي محاولة وقفت في تضارب مع تشديده على إنجازات العلم الصيني.

من الواضح أن هناك تطورات مهمة في أوروبا كانت موجودة في كل المجالات، في الاقتصاد، وفي النظام الطبقي، وفي «الفلسفة الطبيعية». ولكن مناقشة نيدهام، مع ذلك، تفترض أن «صعود البورجوازية» لم يحدث في أي حضارة أخرى في العالم، لم يحدث في الهند، وجنوب شرق آسيا، ولا في الصين. وفي الغرب، الإقطاع العسكري الأرستوقراطي (الذي اختلف عن «الإقطاع البيروقراطي» في الصين) «كان قد استُبدل» وحلت محله البورجوازية التي كانت أكثر استعداداً للتجربة، لأن «المعلومات الصحيحة عُنّت أرباحاً أكثر». وأنه في تلك المقابلة بين البنيتين الإقطاعيتين الاليتين يجد نيدهام الكثير من الجواب لسؤاله. ولكن تماماً مثلما حدث في أوروبا اشترك جزء من الأرستقراطيين في الشؤون التجارية والمالية، وبهذا كانت هيئة الحكم الصيني تستطيع أن تشارك في التجارة، بل هي في الأغلب شاركت فيها، حين تكون «في التقاعد» وحين تكون أحياناً «في المنصب». وهكذا استطاعوا أن يلبسوا قبعتين، أن يعملوا في منصب مختلف أو في أكثر من اختصاص، وهم ليسوا مجرد كبار الحكومة الرسميين/ والمحليين ونبلاء ملاك العقارات فقط، بل النبلاء الرسميون والمستثمرون التجاريون. لقد استخدموا ماضيهم في الحكومة واتصالاتها لتوفر لهم مساندة مؤسسية غير متوافرة في النظام القانوني⁽²²⁾.

ولكن كانت هناك بورجوازيات أخرى وأسبق، وتجار آخرون وصانعون مهتمون بالربح وفي «المعرفة الصحيحة»، ولو أنهم لم يكونوا أحياناً على نفس درجة النجاح في البحث. وزيادة على ذلك فليس صحيحاً مطلقاً الزعم أن الأرستقراطية في أوروبا قد استُبدلت بها فعلاً البورجوازية. إن هذه الأخيرة حققت بالتدريج سلطة ونفوذاً

(21) تعبير «الإقطاع البيروقراطي» استخدمه المؤرخ الياباني الماركسي موريثاني كاتسومي (بروك ويلو 1999: 138).

(22) أنا مدين بهذه الملاحظات للدكتور جيه. ماك ديرموت.

أكبر، ولكن البورجوازيين كانوا موجودين في أوروبا قبل عهد طويل من النهضة، كانوا موجودين في صحبة تشوسر وهو مسافر إلى كانتربري، وفي مدينة لوكا، والبندقية، وفي باليرمو، ولكنهم كانوا موجودين أيضاً في مدن الشرق الأدنى مثل إسطنبول، والقاهرة، وحلب، وفي أماكن أخرى أبعد في الشرق أيضاً. وفي الحقيقة كانوا موجودين منذ الثورة الحضرية في عصر البرونز، وصاروا مهمين على نحو متزايد مع نمو اقتصاد التبادل. وما كان لذلك الاقتصاد أن يوجد في بلد واحد فقط أو قارة واحدة فقط، ولكنه كان موجوداً في كل أنحاء أوراسيا. إن فكرة الفرادة تعتمد كثيراً على تعريف ما هو «حديث» في تحديد الرأسمالية والعلم. وأود في الأقسام الآتية من هذا الفصل عن الكيان السياسي والاقتصاد أن أنظر بتطويل أكبر في بعض العوامل التي يراها نيدهام مسببة للاختلافات بين الصين وبين الغرب في محاولته أن يعلل عدم التوازنات فيما بعد (المعاصرة) في الإنجاز العلمي بعد النهضة الإيطالية.

الكيان السياسي والبورجوازية

يتمدح نيدهام النظام البيروقراطي لهيئة حكم الصين من أجل إدخالها المبكر لإدارة تستند إلى «الإنجاز» (امتحانات ابتداءً من القرن الثاني من العصر العام) لا التوظيف القائم على الادعاء غير الحق إلى حد كبير والذي مارسه أنواع أخرى من «الإقطاع». ويرى نيدهام أن الدولة الصينية المبكرة والأرستقراطية، وعلى الرغم من أنها لم تكن أساساً «داعية عدم تدخل»، قد فعلت الكثير من أجل تقدم العلم الأول، وذلك ببناء مرصد فلكية (كما في أماكن أخرى، طبعاً)، والاحتفاظ بسجلات أفنية وتنظيم موسوعي ورحلات علمية.

وفي المقابل، كان العلم في الغرب عموماً «مشروعاً خاصاً» ولذلك تعثر في الخلف. وبكلماته هو في الحقيقة «كان النظام الاجتماعي والاقتصادي في الصين القروسطية أكثر عقلانية بكثير من أوروبا القروسطية»⁽²³⁾. لقد شجع ذلك النظام العلم في مرحلته الأولى ولكنه تصرف لاحقاً بصفة كابح له، وذلك حين وفر مشروع البورجوازية

الخاص، بحسب ما قاله نيدهام، قاعدة أفضل للتقدم: «ومع ذلك فعلم الدولة والطب في الصين لم يكونا قادرين، حين جاء الوقت، على صنع تلك القفزة النوعية» التي أدت إلى العلم الحديث في الغرب⁽²⁴⁾. وهو يعتقد أن ذلك الإخفاق كان في جزء منه بسبب طبيعة البيروقراطية التي لم تشجع على التنافس. ولكن ما شجع العلم في الأيام الأولى كان بالتأكيد قادراً على تشجيعه فيما بعد، ما لم تكن تلك الإمكانية مستبعدة تلقائياً بنفس الطريقة التي يحدد بها المرء «القفزة النوعية» إلى «الحديث» من «السابق»، وهي مشتقة في بعض الوجوه من مشكلة اسمية. إن الافتراض الذي يركز عليه تحليل نيدهام يعني في حاصل الأمر إنكار أن الصين الأولى كانت تملك بورجوازية، وهي التي يراها ممنوعة، مثل نقابات الحرفيين، من قبل هيئة حكام الصين. إن غياب البورجوازية (والنظام النقدي)، يفسر كما يُظن الإخفاق في تطوير كل من الرأسمالية الحديثة (وفي الحقيقة أي رأسمالية) في الصين والعلم الحديث معاً.

وفي الوقت الذي يمكن فيه المجادلة في أن الصين في الماضي لم تكن حديثة بسبب فقدان البورجوازية، ووجود هيئة الحكم وبناء على ذلك غياب الرأسمالية، فالصين في القرن الماضي احتضنت لا الاشتراكية فقط (التي يراها نيدهام متوافقة مع بيروقراطيتها السابقة) ولكنها احتضنت «الرأسمالية» أيضاً. وفي الوقت الذي قد يكون فيه من الممكن رؤية الرأسمالية بوصفها معنى غريباً محضاً، فالمعقول أكثر رؤية الإجراءات الغربية بوصفها متوافقة مع سابقتها الشرقية. وبالتأكيد يمثل التحليل البديل بجملته مستوى فجاً جداً من التحليل، وهو مهمل لكل تاريخ الشرق. إن فكرة القفزة النوعية في العلم الأوروبي يجب أن تترك الإمكانية مفتوحة للصين لتلحق بالغرب بسرعة وبالطريقة التي تكون أصعب بالنسبة إلى إفريقيا. لقد كان النظام الاجتماعي - الاقتصادي للصين من نظام مختلف، وكان أقرب بكثير إلى نظام أوروبية مما تسمح به آراء ماركس، أو وبيير، أو نيدهام نفسه⁽²⁵⁾. إن إمكانية حصول اختراق في الصين كانت أكثر احتمالاً بكثير مما أخذه هؤلاء الكتاب بالحسبان وهم ينظرون إلى الخلف من ميزة الحاضر.

(24) نيدهام 2004: 18.

(25) إن النسب الصيني الممتد بين 1500 - 1950 ليس له نظير في أوروبا، ولكن عمل فور (1989) يوحي أنه لم يمنع التطورات التجارية بالطريقة التي اقترحها وبيير. ذلك كان صحيحاً بالتأكيد في الصين فيما وراء البحار.

إن الثقافات الكبيرة لأوراسيا اختلفت طبعاً في إنجازاتها في المعرفة في أي لحظة واحدة ما، ولكنها كانت جزءاً من نظام مترابط من وحدات التبادل وفي هذا النظام كانت أكثر وحدة «تخلفاً» تلحق بشكل رئيس مع وحدة أكثر «تقدماً» ضمن طول مدة من الزمن قابلة للقياس. وتصور نيدهام ليس خطأ بأكمله بالتأكيد ولكنه مصوغ بطريقة ماركسية، وأوروبية مركزية غامضة. وهو يقر أنه عند نقطة أسبق كان منجذباً كثيراً إلى فكرة ويتفوغل عن «الاستبداد الشرقي». ولكن تلك الفرضية حاولت ربط الاقتصاد (الري) والكيان السياسي (الاستبداد) بطريقة ضيقة جداً، فالسيطرة على الماء كانت تختلف في مطالبها وتنظيمها، ولكن السيطرة «البيروقراطية» على أي حال كان يُنظر إليها على أنها وصف أفضل من وصف «استبدادية». ذلك بالتأكيد تحسن. إن زعم غياب البورجوازية في الصين مستمد من الماركسية الأوروبية التي ترى الرأسمالية، حين يؤخذ موقف القرن التاسع عشر، بوصفها ظاهرة أوروبية محددة. تلك كانت فكرة شارك فيها نيدهام في لفته الانتباه إلى فرادة التقليد الإغريقي بالإضافة إلى تعليقات نموذجية على بلدات، كوميونات (Commune) العصور الوسطى.

يقال إن «الدولة البيروقراطية» التي ميزت الصين كانت تريد أن تحفظ الاستقرار الاجتماعي لأن تزيد الكسب الاقتصادي، وكان لمصلحتها «أن تصون البنية الاجتماعية الزراعية أكثر من أن تشتبك في أي أشكال من التطور التجاري أو الاجتماعي من أي نوع، أو أن تسمح به»⁽²⁶⁾. ذلك البيان يتبع افتراض وجود مخطط نوعي تطوري يرى المجتمعات الزراعية بوصفها مجتمعات تتبعها مجتمعات تجارية تحل محلها. ولكن مثل هذا المخطط مبسط تبسيطاً شديداً. فالمجتمعات حتى الحجرية منها تعتمد من قبل على أعمال البيع والشراء والمتاجرة لبعض الأغراض، كما جادلنا في العلاقة مع الأسواق، وكلها تملك بعض العنصر الحرة الذي يتضمن تبادل السلع والخدمات. ذلك المكون من المجتمع ازداد زيادة أساسية بالثورة الحضرية من عصر البرونز، وهي الثورة التي أثرت في الصين بقدر ما أثرت في أي واحدة أخرى من الحضارات العظيمة. وكان النشاط الزراعي لهذه المجتمعات ذا أهمية أساسية طبعاً بالنسبة إلى مجمل السكان، ولكن المجالات الإبداعية كان يجب أن توجد في المدن التي كانت في

الغالب قد تحولت إلى التجارة إلى درجة كبيرة. وهذه الدول ضمت كلاً من القطاعات الزراعية والحضرية وكانت معقدة من الناحية الأيديولوجية.

وفي الوقت الذي قد تقوم فيه عناصر قيادية في القطاع «المهيمن» المستند إلى الريف باحتقار التجارة، فإن البورجوازيين قد طوروا قيمهم الخاصة. وهؤلاء لم «يهيموا» على كل المجتمع حتى وقت كبير فيما بعد، ولكنهم مع ذلك قد وفروا منذ وقت طويل مركزاً بديلاً، يروج استخدامات التعليم والفنون خارج البلاط، ويروجوا لرجال الدين، والعملية الإدارية. لقد وُجدت الطبقة الثالثة، بما في ذلك، حين لم تكن ممثلة رسمياً في الحكومة. وكما يلاحظ نيدهام نفسه بالنسبة إلى الصين، فإن التجار الأغنياء قد يلعبون دوراً في البلاط، إلى جانب قيامهم بدور مركزي في الحياة الحضرية، وعلى وجه الخصوص في المدن الساحلية⁽²⁷⁾. وزيادة على ما تقدم، فإن بلداً أنتج كميات ضخمة من السلع تحت ظروف تجارية وصناعية متقدمة جداً عن أوروبا، من أجل التصدير في جزء منها، ومن أجل السوق الداخلية الضخمة في جزء آخر، لا يكاد يمكن القول عنه إنه بلد يرفض التجارة، على الرغم من أن بعض عناصر المجتمع كانت لها مواقف متناقضة نحو التجارة. وعلى كل حال، ليست تلك المواقف المتناقضة سبباً للمجادلة في أنه لم تكن هناك أي بورجوازية «أصيلة»⁽²⁸⁾. وكما علق برودل عن المدن، «المدينة تكون دائماً مدينة»، وهكذا أيضاً سكانها فهم دائماً يشتملون على بورجوازية مبتدئة. ربما تكون هيئة حكم الصين قد منعت تطور هذه البورجوازية وتطور نقابات الحرفيين (مثلما حدث في حضارات أخرى) ولكنها لم تستطع أن تقمعهم ولم تقمعهم قمعاً كاملاً. من وجهة نظر التاريخ الاجتماعي أخفق نيدهام في السماح بما فيه الكفاية لمزيج من التجارة والزراعة، وللدور المتزايد الذي لعبته التجارة في الحياة السياسية والاجتماعية بصورة عامة. إن إنكار وجود طبقة أصيلة من هذا النوع يبدو وكأنه وظيفة لتاريخ غائي من النوع الماركسي- القديم. وإذا لم يكن هناك بورجوازية (ولا نظام نقدي)، فإن ذلك الغياب كما يُظن يفسر الإخفاق في تطوير كل من الرأسمالية الحديثة (أو أي رأسمالية في الحقيقة) و«العلم الحديث» في الصين.

(27) نيدهام 2004: 50.

(28) نيدهام 2004: 8، إن 22.

هذه المناقشة حول الموانع المتأخرة الواقعة على تطوير الصين للرأسمالية فارق أدق من رأي ويبر في أن «الرسمية»، أي، المسؤولين - العلماء من البيروقراطية، كانوا هم أكبر عائق. ونيدهام يرى هذه البيروقراطية بوصفها توفر في البداية باعثاً على التطور، ويبر يراها تشكل ضرراً شاملاً. ويزعم ويبر، أن التجار كانوا يَمْعَمُونَ دائماً، مهما كانت الحال بعد أسرة سونغ الحاكمة. في هذه المناقشة سار خلف ويبر مؤرخ الصين الفرنسي المرموق، إتيان بوليز (Balazs) الذي كتب عن «السلطة الاستبدادية للمسؤولين العلماء» (الذين كانوا على كل حال يوظفون على نطاق واسع عن طريق إجراء الامتحان) والذين مَنَعَ وجودهم قيام البورجوازية، ومن هنا طبيعة البلدات الصينية⁽²⁹⁾.

إن المحرّك الفكري لبوليز مثير للاهتمام بوصفه حالة دراسية للكيفية التي تستطيع بها الأيديولوجية أن تؤثر على استنتاجات البحث. لقد عمل بوليز على نحو وثيق مع المؤرخ برودل، في مدرسة الدراسات العليا في باريس، وكان متأثراً بتفكيره عن الصين، كما سنرى في الفصل السابع. ويقترح معلق حديث أن بوليز كان متأثراً بتاريخه الشخصي الخاص به وبالتذبذبات السياسية التي عاناها⁽³⁰⁾. في مرحلة متقدمة اتخذ موقفاً لا مهاودة فيه بشأن «إخفاق» الصين في أن تبني على الإنجازات الاقتصادية لأسرة سونغ الحاكمة. ويكتب زورندوفر عن قيامه «بالبحث في مجلدات لا تنتهي من الإحصاءات، أو في مجموعات نفيسة لا حصر لها من السجلات الشخصية، أو في التقارير الحكومية الضخمة على أمل أن يجد بيئة ما تدعم فكرته أن التجار عانوا باستمرار تحت فئة الموظفين، أو أن الفلاحين كانوا دائماً ضحايا دولة قاهرة بالقوة لا ترحم»⁽³¹⁾. بوليز كان قد اقتيد ليتحرك من «هذه الروايات المنمطة عن الصين الإمبراطورية» ليستكشف «تقييدات العلاقة بين الدولة والمجتمع» نتيجة لنشر مجلد في العام 1957 عن «مقالات في الحوار حول براعم الرأسمالية في الصين»، نشرته جمهورية الشعب، ثم صار بعد

(29) انظر زورندوفر 2004: 195.

(30) زورندوفر 2004: 193.

(31) زورندوفر 2004: 234 - 5. كلمة شخصي لا يجب أن تؤخذ بحرفية جداً. وكما يشير الدكتور ماك ديرموت إلي، فإن ما نجده هو كتب بعض نقابة التجار، كتب حسابات ولكننا لا نجد شيئاً شخصياً في الحقيقة. ويقترح أيضاً أن من الخطأ أن نرى العاملين في البيع والشراء في الصين بوصفهم طبقة من «التجار»، مثلما أخذت جماعة المثقفين دوراً أيضاً.

ذلك مهتماً بشكل خاص بالتطورات في التعدين في أثناء عصر منغ - قونغ حين تنافست الدولة مع المشروع الخاص. وقد حقق في تنظيم الإنتاج، وفي نزاعات العمل والأرباح المجنية من مناجم الحديد، والفضة، والنحاس، واستنتج أن الدولة لم تعرقل المشروع الخاص حين لم يكن في مصلحتها أن تفعل ذلك. وكما هو واضح من دراساته «الأدبية» السابقة التي كانت ماثلة لا محالة نحو اهتمامات جماعة المثقفين والبيروقراطيين، فهو الآن استخدم المعلومات المتوافرة عن العمال وعن التجار المحليين⁽³²⁾.

وهكذا توصل إلى أن يدرك أنه كان هناك «نوع من البورجوازية» خارج بيروقراطية الدولة، وأن الصين طورت فعلاً «نوعاً من الرأسمالية». ومع ذلك، فهو يحدد هذه النقطة بالمجادلة في أن الوضع القانوني للتجار عنى أنه كان عليهم أن يلجؤوا إلى الرشوة وأنهم لم يكونوا قادرين أبداً على أن يحققوا وعياً «مستقلاً ذاتياً»⁽³³⁾. وبدلاً من ذلك شجعوا أولادهم على أن يصيروا مسؤولين وأن يستثمروا أرباحهم في الأرض. وفي الوقت الذي كان فيه متأثراً بـ «حوار» براعم الرأسمالية» وبالمادة التي قادت ليدرسه، فإنه رفض عزو الماركسيين الصينيين لمفهوم الإقطاع إلى الامتداد الطويل لتاريخ البلد (في أسلوب مواز لاعتراض إلفين على استخدام نيدهام)، ولكنه في نفس الوقت حاول أن يبرر تبريراً غائباً «إخفاق» الصين بعد ذلك في تطوير رأسمالية حديثة عن طريق التركيز على الناحية القانونية لوضع التجار. وهؤلاء التجار، على كل حال، تصرفوا كما يبدو بأسلوب لا يختلف كثيراً عن التجار في أجزاء أخرى كان ينظر فيها إلى الانغماس في التجارة بوصفه أقل مكانة من امتلاك أرض، وهو الوضع الذي كان قد عدل في كل مكان مع مرور الزمان⁽³⁴⁾. ونيدهام، أيضاً، يكرر الشكوى القديمة بأن التجار ومهنتهم «لم تكن طريقة الحياة الكلاسيكية التي كانت موضع أعظم الإعجاب في الصين»، وكانت النتيجة هي أن التجار استخدموا ثروتهم ليصيروا «نبلاء متعلمين». وهكذا فعلوا أيضاً في أوروبا.

(32) زورندوفر 2004: 214.

(33) يشير الدكتور ماك ديرموت إلى أن التجار ما كان يمكن أن يكونوا قد رحبوا بهذا الاستقلال الذاتي الذي كان يمكن أن يقودهم إلى الإفلاس تماماً.

(34) يجادل سميث (1991: 9) في أن الدور الكبير الذي أدته الدولة في مطالع مرحلة أسرة سونغ احتوى على بذور من «الرأسمالية».

ولم يكن نيدهام، ووبر، وبوليز فقط هم الذين يحملون في عقولهم آراء متضاربة عن تطور الرأسمالية والعلم في الصين⁽³⁵⁾. إن كل التقليد الماركسي كان قد انقسم حول موقع الصين في تاريخ العالم. من الناحية الجوهرية فإن ماركس نفسه رأى الصين وآسيا بوصفهما كلاً مستبعداً من التقدم الرئيس للمجتمعات الإنسانية، ابتداءً من أساليب الإنتاج القديمة إلى الإقطاعية، إلى «البورجوازية». لقد وصفت الصين بأنها «شبه حضارة متعفنة من أقدم دولة في العالم»⁽³⁶⁾. مدخلان مختلفان تماماً تطوراً بين الكتاب الماركسيين. وبعد ثورة تشرين أول/أكتوبر، كان بعضهم أكثر اهتماماً بالجهود المبذولة لترويج الصراعات المضادة للاستعمار وصراعات الفلاحين في الصين، وخصوصاً الشيوعيين المحليين الذين لم يريدوا التفكير بالصين بوصفها مستثناء استثناء دائماً من التطورات الحديثة⁽³⁷⁾. وبالنسبة إليهم، كان المطلوب على ما يبدو تاريخاً أكثر حركية دينامية. فإحدى الجماعات رأت الصين الأولى بوصفها إقطاعية، وهو ما يترك حيزاً من أجل حركة تقدمية إلى الأمام تتبع نظرية ماركس المكونة من خمس مراحل، ولذلك فالصين لم تكن مستثناء من التاريخ المعتاد. بل رأى بعضهم البلد بوصفها كانت تحت هيمنة رأس المال التجاري في القرون الحديثة. واعتقد آخرون أنها ما زالت متميزة بأسلوب آسيوي في واحد من أشكاله المتنوعة، كما في ويتفوجل⁽³⁸⁾. وفي نهاية الأمر في العام 1931 قررت القيادة السوفيتية ضد الفكرة الساكنة لأسلوب آسيوي، فكرة كانت قد أعيدت إلى علم التاريخ الأوروبي مع ازدهار في الستينيات من 1960⁽³⁹⁾.

لقد رأى بعض الصينيين الماركسيين تطور التجارة في مجتمع «إقطاعي» بوصفه نمو «براعم الرأسمالية» الذي حدث في الشرق مثلما حدث في الغرب⁽⁴⁰⁾. هذا الموقف كما هو في مقابل موقف الأوروبيين الماركسيين يبدو معقولاً على نحو بارز. إنه على رفض

(35) نيدهام 2004: 59.

(36) بلو 1999: 94.

(37) بروك 1999: 130 ف.ف.

(38) ويتفوجل 1931: 57.

(39) غودلير، هوبسبوم 1968.

(40) بروك وبلو 1999: 153.

الأسلوب الآسيوي، وقبول «إقطاع» شامل، وهو مفهوم قد أضعف إلى أن صار يشير إلى أي مجتمع زراعي متدرج طبقياً إلى حد بعيد، من النوع العام الذي لا مناص من ظهوره من التدرج الطبقي للإنتاج الزراعي بعد عصر البرونز وإدخال المحراث الذي تجره الحيوانات. والصين، مثل الغرب، كان قد نُظر إليها بأنها خبرت بروز ما يدعوه غيتس (1989) «أسلوب إنتاج رأسمالي صغير» على حساب «الأسلوب التابع»، على الرغم من أن الحكومة حاولت أن تقاوم تجاوزه. وعلى كل حال، فإن النقود انتشرت في النهاية، وعلى سبيل المثال فإن إصلاحات «السوط الجديد» (New whip) لنظام الضريبة في العام 1581 عَنَت دفع الضرائب بالنقد لا من الأشياء العينية.

كيف أثرت هذه الحالة على التاريخ الفكري، وخصوصاً تاريخ العلم؟ تذكر أن فكرة القفزة في الغرب مرتبطة لا «بالصعود السريع النيزكي للعلم الحديث» فقط، بل بمجيء «الرأسمالية» والنهضة أيضاً. وعلى كل حال، فإن القفزة لم تكن محصورة بالغرب كلياً. وبالنسبة إلى الصين، فإن نيدهام يتكلم عن «اندماج» علوم الفلك الشرقية والغربية مع حلول منتصف القرن السابع عشر⁽⁴¹⁾. وفي الحقيقة فإن شكلاً في مجلده عن: كِتَاب وحرفيون⁽⁴²⁾ يُظهر نقاط الزمن التي لحق فيها الغرب بالمتجز العلمي («نقطة التيار المستعرض») ونقاط الاندماج كذلك.

وبخصوص علم الفلك، والرياضيات، والفيزياء، لحق الغرب في العام 1600 واندماج بعد ثلاثين عاماً تقريباً. وذلك لا يكاد يوحي أن المرء يحتاج إلى أن يبحث عن بعض الملامح السببية المتأصلة عميقاً في ما يدعى إخفاقاً في تطوير العلم الحديث، بل يبحث بدلاً من ذلك عن بعض أقرب الملامح إلى أن تكون طارئة. وبكلمة الطارئة، أشير إلى ملامح ما يدعى نموذج العلم «الداخلي» لكنه ليس بالضرورة محصوراً بمثل هذه التطورات فقط، فلا يمكن أن يكون هناك تعارض عام بين التفسيرات «المستدخلة» وبين التفسيرات «الاجتماعية»⁽⁴³⁾.

(41) نيدهام 2004: 28

(42) نيدهام 1970.

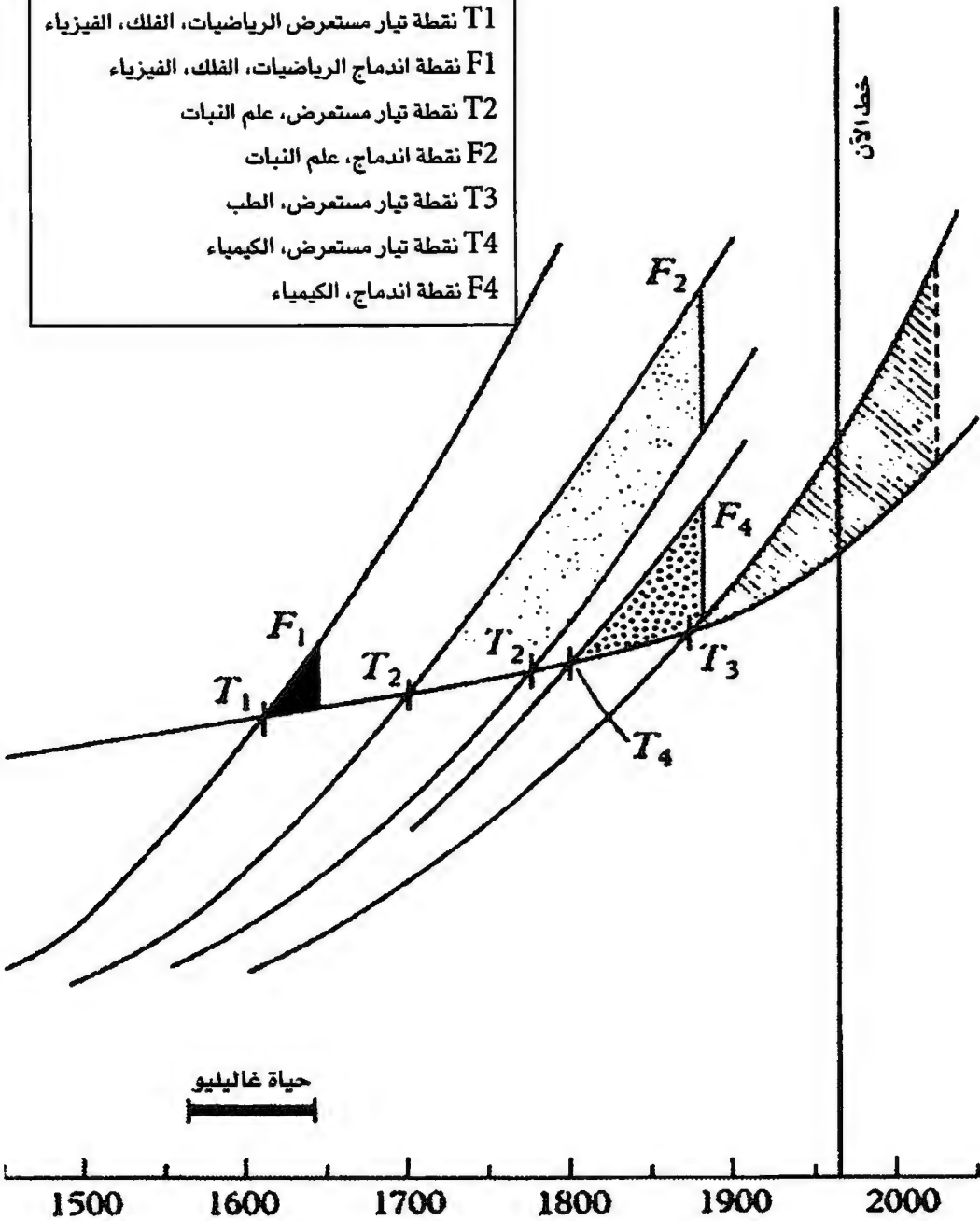
(43) نيدهام 2004: 22.

الاقتصاد والقانون

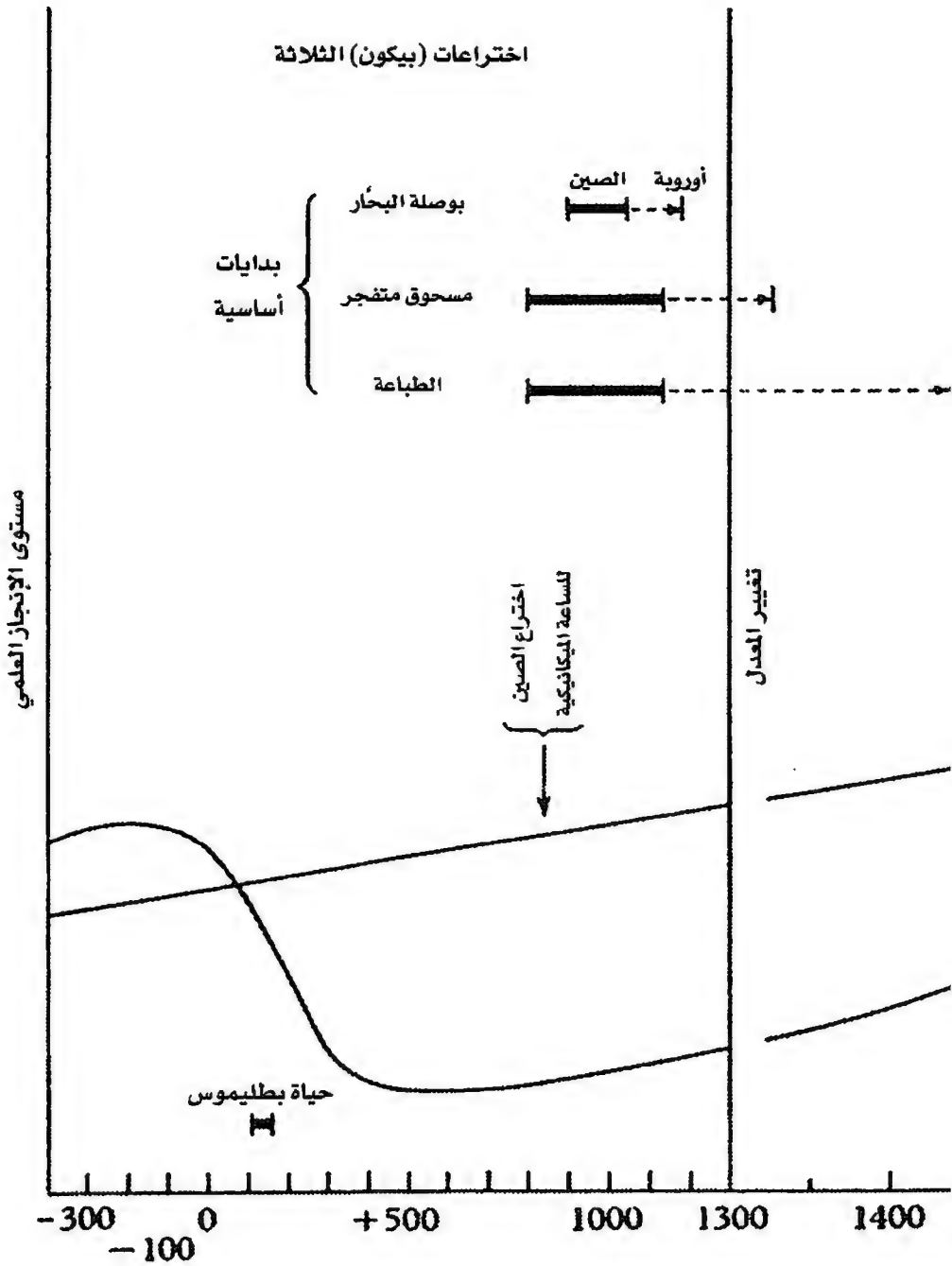
كان أحد العوامل السياسية التي رآها نيدهام مانعة للتجارة الداخلية هو غياب «القانون والنظام». وهو يجادل في أن الطرق كانت تحت رحمة قطاع الطرق، وفي أن المدن ضمت أعداداً كبيرة من الأفراد أشباه العاملين، وفي أن قوة الشرطة كانت صغيرة جداً. ولكن كيف كانت هذه الحالة مختلفة عن بريطانيا في القرن الثامن عشر مع قطاع طرقها، وفقرائها الحضر، وشرطتها المحلية - والعداوة في «العشائر الجبلية» من سكانها؟ ومع ذلك نجحت بريطانيا في المتاجرة داخلياً وفي تطوير نظام المصنع. وكما رأينا في فصول سابقة، لم يكن «القانون والنظام» بالتأكيد امتيازاً للغرب في الطريقة التي يفترضها بعض المحللين. فكل المجتمعات وضعت عقوبات على العنف، وكلها نجحت في المتاجرة، وكلها واجهت مشكلات في عملها ذلك.

ويلاحظ نيدهام أيضاً أن التزامات الأعمال التجارية في الصين كان يتم الوفاء بها بحكم المبادئ الأخلاقية، و«لم تنفذ بالقانون»⁽⁴⁴⁾. ولكن «اتفاقات الرجال النبلاء» (الجنّلمان) - وهي معاملة بالمثل متفق عليها، ما زالت شائعة في دوائر الأعمال التجارية واللجوء إلى محاكم القانون، وهي على ما يبدو الاتفاقات التي يشير إليها نيدهام - ليست هي الوسائل الوحيدة لإدارة الأعمال التجارية، وخصوصاً في التبادل من مسافات طويلة بين سلطات قضائية مختلفة. ولكن ذلك كان يصدق على نحو متساوٍ في ذروة أيام إنجلترا الفيكتورية حين كانت الرأسمالية مظفرة، ووجد المرء هناك في بعض الدوائر أيضاً «معادة مبطنة للتجارية» والنتيجة أن غيابها لا يكاد يفسر لماذا «أقلعت» أوروبا ولم تقلع الصين. مرة أخرى يفكر المؤلف تفكيراً غائباً ويبحث عن خلاقات «اجتماعية» عميقة وموجودة منذ عهد بعيد، وهي خلاقات لا تبدو ذات علاقة مطلقاً بالموضوع.

- T1 نقطة تيار مستعرض الرياضيات، الفلك، الفيزياء
 F1 نقطة اندماج الرياضيات، الفلك، الفيزياء
 T2 نقطة تيار مستعرض، علم النبات
 F2 نقطة اندماج، علم النبات
 T3 نقطة تيار مستعرض، الطب
 T4 نقطة تيار مستعرض، الكيمياء
 F4 نقطة اندماج، الكيمياء



الشكل 5 - 1 رسم بياني يظهر التيار المستعرض ونقاط الاندماج للعلم الصيني والغربي



عن نيدهام (1970)، كتاب وحرفيون، الشكل: 99

والمشكلة الأخرى التي يراها نيدهام مع التجارة الصينية هي إخفاقها في أن تطور نظاماً للائتمان⁽⁴⁵⁾، وهو ما عني أن التجارة لم تستطع أن تتوسع، ولا استطاع التجار، ولا استطاعت الرأسمالية، ولذلك لم يستطع العلم «الحديث». وهو يكتب عن «نقص تطور الاقتصاد النقدي في الصين»، وهو الأمر الذي يقابله مع «نظام نقدي حديث»⁽⁴⁶⁾. والنتيجة هي أن الفرد لا يستطيع أن يمد عملياته التجارية إلى ما وراء حضوره الشخصي»⁽⁴⁷⁾. ويبدو الاقتراح غير واقعي إلى حد بعيد. فإن المرء يجد في الثقافات حتى الشفهية المحضة منها قدراً من الائتمان⁽⁴⁸⁾. وفي الثقافات المكتوبة مثل ثقافة الصين تكون هذه العملية ممتدة كثيراً، وفي الحقيقة كان ذلك الامتداد للائتمان واحداً من الاستخدامات المبكرة للتعليم، في بلاد ما بين النهرين، وفي الصين، وفي أماكن أخرى. إن عرضه المقترح، والذي أنكره الفين نيابة عن المؤرخين الاقتصاديين على العموم، هو بالتأكيد في خلاف مع الصادرات الضخمة من كميات الذهب والفضة من أوروبا وأمريكا، فهو يعلق بالقول إنه ما من مؤرخ اقتصادي جاد سيرى الآن أسرة سونغ على أساس أنها «ينقصها المال النقدي بصورة خطيرة».

ونيدهام يقر فعلاً بأنه كانت هناك ثورة فيما بعد في النقود والائتمان ولكنها لم تكن متبوعة، كما يزعم هو، بأي تغيير مؤسسي. وهو يذكر أيضاً تجاراً لهم محاسبون يعملون بصفة مساعدين للتجار، مشيراً بذلك إلى مستوى لا يستهان به من نشاط النقابة والنشاط التجاري، ولكنه يبقى ناقداً لأولئك العلماء، وبشكل رئيس للصينيين، الذين يرون «صناعي هان» بصفة «رجال مشاريع رأسماليين محبطين»⁽⁴⁹⁾، يدعون «رأسمالية متبرعمة» تحت أسرة مينغ، وفي أسرة سونغ يتصورون «نهضة»، و«ثورة تجارية». وكلها كانت «مجهضة» بسبب وجود «عدم توافق مؤسسي جذري بين الإدارة البيروقراطية المركزية لمجتمع زراعي وبين تطور الاقتصاد النقدي»⁽⁵⁰⁾. ولكنها

(45) نيدهام 2004: 55.

(46) نيدهام 2004: 55.

(47) نيدهام 2004: 58.

(48) غودي 1986: 82 اف.اف.

(49) نيدهام 2004: 57.

(50) نيدهام 2004: 57-8.

كانت مجهضة من وجهة نظر غائية فقط، وهي جزء من عقلية ماركسية قديمة (برغم أنها مسيحية) ترى الصين مفتقرة إلى بورجوازية وغير قادرة على مواصلة التقدم على طول مسار الرأسمالية⁽⁵¹⁾.

هذا الإدراك للاقتصاد الصيني على أنه غير قادر على أن يفي بمتطلبات النجاح في نشاط تجاري مستقل، أمر عجيب إلى أن يفهم المرء خلفيته الأيديولوجية. وهي موضع انتقاد من إلفين تلميحاً في ملاحظاته التمهيدية حين يكتب: «حين نترك جانباً قضية مجال الدولة البارز المتدرج هرمياً، الذي كان مهماً حتى أول ألفية وفي أثنائها ولكن نادراً ما كان كذلك في وقت لاحق»، حين نترك ذلك فإننا نرى اختلافاً كبيراً داخل الصين. وينتقد إلفين فكرة نيدهام عن «الإقطاع البيروقراطي»⁽⁵²⁾ لأن التغيرات على مدى 2000 عام كانت أكبر من أن تسمح لأي صفة مفردة «أن تصف كل المراحل على نحو متساو»⁽⁵³⁾. واستخدام نيدهام لتعبير الإقطاع البيروقراطي جزء من ميل نيدهام إلى إخضاع التاريخ الصيني للاتجاه البيولوجي، أو «بيولوجية» (Biologize) التاريخ الصيني عن طريق التشديد على «الاستمرارية» وعلى «النظرية الشاملة»، بوصفها تقريباً خصائص «العقل الصيني» الموروثة (والكلمة التي يستخدمها هي «الغريزية»)، وقد قارن نيدهام العقل الصيني، وفي الغالب باستحسان، مع تراث «أديان الكتاب»، نظراً إلى أن البلد لم تهيمن عليه أيديولوجية دين بمفرده. «كان هناك الكثير من التعدين الخاص من أسرة سونغ حتى أزمنة أسرة تشينغ، وكانت الأدوات الخاصة بالانتماء مستخدمة على نطاق واسع في أثناء أسرة سونغ مثلما كانت مستخدمة تحت أسرة تشينغ، التي شهدت أيضاً صعود المؤسسات المالية الخاصة مثل «حوانيت النقد». وتحت أسرة تشينغ كان تحويل الأرصدة في المسافات البعيدة يعالج فوق كل

(51) نيدهام 2004: 52.

(52) من أجل الاستخدامات السابقة «للاقطاع البيروقراطي» في السياق الصيني، انظر بروك وبلو 1999: 138. وكانت النتيجة العامة لجدال التاريخ الاجتماعي (1928 - 37) هي أن السلطة الإمبراطورية في الصين كانت «إقطاعية». على الرغم من أن بعضهم فضل «استبدادية».

(53) نيدهام 2004: 30.

* (المترجم): استخدام الاتجاه البيولوجي في تحليل المواقف الاجتماعية.

ذلك من قِبَل بنوك شانسي، التي كانت من الناحية الفنية بنوكاً خاصة على الرغم من أنها كانت في حالة علاقة مع الحكومة من نوع علاقة التكافل⁽⁵⁴⁾. وتقدم رواية إلفين صورة عن الائتمان والعمليات التجارية مختلفة جداً عن الصورة التي بسطها نيدهام، صورة أكثر انسجاماً مع بقية آسيا الشرقية بكثير⁽⁵⁵⁾ وأقرب إلى أوروبية، ومرة أخرى يقطع في جذور افتراضات الميزة الأوروبية الأولى. والمفتاح للتناقض الظاهر بين ما كان لدى نيدهام ليقوله عن العلم الصيني الأسبق وبين آرائه في الاقتصاد موجود في ملاحظة إلفين في أنه «يبدو محتملاً أنه كان غير مرتاح شخصياً من إمكانية شرح منطقي للتطور التاريخي الصيني قد يثبت أنه تطور مختلف اختلافاً كبيراً عن الصيغ الثابتة وذات المركزية الأوروبية للماركسية السوفيتية والصينية في زمانه». ولذلك، كان يجب ألا توجد بورجوازية قبل الرأسمالية الأوروبية.

والفكرة التي حصرت هذه التطورات في أوروبية اعتنقها نيدهام اعتناقاً راسخاً⁽⁵⁶⁾. إنه يتبع ووللرستين⁽⁵⁷⁾ ويتبع ماركس طبعاً وعديدين آخرين من كتاب القرن التاسع عشر في رؤيتهم لصعود الرأسمالية بوصفه صعوداً فريداً تختص به أوروبية، ومثل ذلك أيضاً كانت البورجوازية التي نشأت من انهيار المجتمع الأوروبي الأسبق (سادة الإقطاع، والكنيسة، والخ). و«مع البورجوازية نشأت الرأسمالية الحديثة في ارتباط وثيق كاليد في قفاز مع العلم الحديث». ولكن هذ الأسئلة كلها تنطوي على مشكلات اسمية، مثل الحدود المفترضة بين السكان المقيمين في المدن وبين البورجوازية.

يرى ووللرستين هذه «البنى» بوصفها ميزة للنظام التاريخي «الرأسمالي/ الحديث»، والملكية الخاصة، والتسليع*، والدولة «الحديثة» ذات السيادة. إن حقوق الملكية ليست ولا بأي معنى حقوقاً خاصة منفردة للعالم الغربي الحديث. فتحن نمتلك عقوداً لبيع الأرض في وقت مبكر يصل إلى الوقت الذي نمتلك فيه الكتابة، على الرغم من أنه بيع خاضع لحق «الاستيلاء العام» الذي يقر ووللرستين بأنه واسع

(54) نيدهام 2004: 29.

(55) غودي 1966 آ: 82 ف ف.

(56) نيدهام 2004: 209.

(57) وللرستين 1992.

* (الترجم): التحويل إلى سلعة يجوز أن تكون محلاً لبيع أو شراء .

الانتشار. في المجتمعات الأولى كان هناك بالتأكيد حقوق ملكية كثيرة مشتركة مع الأقارب وأحياناً مع الجيران، ولكن حقوق الملكية الفردية، مع ذلك، كانت موجودة وكانت محمية بالدفاع عنها دفاعاً شرساً، ولو في غياب الدولة والقانون المكتوب. وفي أبسط المجتمعات الزراعية، وُجد بعض التسليع، على الرغم من أن الأرض كانت غالباً خارج نطاق التجارة⁽⁵⁸⁾. وكان تسليع الأرض نادراً أيضاً في مثل هذه المجتمعات ولكنه مع ذلك أمر قابل للفهم على نحو كامل. ومن الناحية المؤسسية، كان الغرب «الحديث» بعيداً عن أن يكون فريداً عديم النظير، وهذا هو السبب الذي جعل آسيا تصنع مثل هذه التقدّمات الرائعة في «الرأسمالية» في الأزمنة الحديثة.

وولرستاين يطرح جانباً ما يشير إليه هو بوصفه روايات حضارية (كما هي متميزة عن الروايات الافتراضية) لأسباب الرأسمالية - الأسباب المرتبطة بأسماء ماركس، وويبر، وآخرين، الذين اختاروا تفسيراً أكثر اعتماداً على ما هو عرضي. فهو يرى أن جوهر الرأسمالية هو «البحث المستمر عن الربح» وهو ما حدث في أوروبا الغربية فقط، وبشكل مجدٍ في القرن السادس عشر. وقد حدث ذلك حين دفعت أزمة الإقطاع الطبقة المالكة للأرض إلى المشاريع الرأسمالية. والمتابعة المستمرة للربح صعبة القياس. وكان الربح بالتأكيد ملمحاً من النشاط التجاري الأسبق، والمتابعة التي لا نهاية لها التي يتحدث عنها تبدو أنها كانت مرتبطة مع الاختراع التكنولوجي، وخصوصاً تطور التصنيع والمكننة. ومن المؤكد أن الزخم ازداد، ولكن البورجوازية كانت منغمسة من قبل في البحث عن الربح، ويبدو أن وجود البورجوازية وتوليها التدريجي للسيطرة على الاقتصاد هو الذي ربما كانت مناقشة وولرستاين للدور المتغير لملاك الأراضي تقلل من أهميته. ومع أنه يحلل التغيرات التي حدثت في أوروبا الغربية بوضوح، ويحللها لاحقاً في أماكن أخرى، فإن ذلك التاريخ لا يحتاج إلى أن يكون مكتوباً في مثل هذه التعابير القاطعة.

وفي استخدامي الخاص بي، فإن البورجوازية كانت دولية. وامتلك البورجوازيون، طبعاً، سلطة في بعض الأماكن أكبر منها في أماكن أخرى. ولكن التبادل الكثيف للسلع والأفكار والذي حدث على طول طريق الحرير، في البحر مثلما هو بالبر، لم يكن ليحدث من دونهم ومن دون الأدوات المالية. كان التجار مطلوبين مثل الحرفيين وفي

بعض الحالات الصانعين، ومثلهم أيضاً كان المحامون، والمصرفيون، والمحاسبون، بالإضافة إلى المدارس والمستشفيات. وإنما على طول طرق التجارة هذه إلى الشرق انتشرت الأديان المختلفة، التي لعبت هي أيضاً دوراً في الاقتصاد عن طريق تنظيم المعارض والحجاج، لقد انتشرت الأديان لا بالأرستوقراطية، والغزاة الفاتحين، ولا بالبيريوقراطيين بالدرجة الرئيسية بل بالتجار، كما يشهد بذلك وجود اليهود، والمسيحيين، والمسلمين على الشاطئ الشرقي من الهند، وفي الصين نفسها كذلك. لقد كانوا مشتركين في النشاط التجاري الذي كان عادة نشاطاً تبادلياً، وأدى إلى خلق مجتمعات تجارية في الهند (البانياس على سبيل المثال، والجينيين) وفي الصين كذلك (تشينغ هوورفاقه من المسلمين في بكين، على سبيل المثال). هذه المجتمعات التجارية طورت ثقافتها الفرعية الخاصة بها، والتي أظهرت بعض التشابهات الملحوظة، المشجعة لنمو أشكال التعليم مثل الرواية الواقعية، ولفنون الأداء مثل المسرح، وللرسم العلماني والنحت، ومرة أخرى انفلتوا من التحديدات الدينية المحضة، وطوروا تنمية الطعام والزهور التي تولوا إدارتها من الأرستوقراطية بالتدريج، كما هو مع بعض الفنون الأخرى. وفي هذا النشاط وفي أنشطة أخرى كان التجار حاسمين في نشر المعرفة بين الشرق والغرب.

وأما بالنسبة إلى الاقتصاد الريفي، فإن نيدهام يكتب عن التقانة الصينية أنها ناجحة جداً إلى درجة أنها منعت الزيادات في الإنتاج لأنها أدت إلى النمو العددي للقوة العاملة، وهذا يعني أنه كان هناك القليل من الحافز لزيادة المكثفة، مثلما كان يمكن أن يحدث مع ندرة العمالة. وكما سبق أن رأينا في الفصل الثالث، كانت تلك المناقشة شبيهة بالمناقشة التي سبق أن طبقت على عمالة الرقيق. كانت الحاجة تدعو إلى خطوات أخرى. فالتقدمات في التقانة هي التي كانت مطلوبة لإيصال الزراعة الصينية «إلى العلم الحديث» وهي التقدمات «التي لا يمكن التفكير بها من دون ظهور العلم الحديث»⁽⁵⁹⁾. ومع ذلك فإن العلم الحديث لم يكن ممكناً من دون الرأسمالية، في الزراعة، وفي البلدات. وهكذا عوداً على بدء نأثي إلى نقطة بداية الدائرة الكاملة. وعلى كل حال لم تكن زراعة الصين ناجحة فقط من قبل نجاحاً عالياً في إطعام

الجماهير، بل كانت أيضاً متنوعة جداً، ففي الجنوب احتاجت زراعة الرز إلى أساليب فنية كثيفة، أي، تزيد رأس المال والعمل في مساحة ثابتة، وهي أساليب مختلفة جداً عن الزراعة الواسعة الانتشارية، أي، استغلال مساحات واسعة من الأرض بأقل جهد أو نفقة، وفق الخطوط الزراعية الأوروبية في الشمال. هل كانت هناك إذاً أسباب تتطلب حدوث تقدمات في «التقانة» بعيداً عن توليد تنوعات جديدة، وهي التنوعات التي تمثل استمراراً للطرق القديمة؟ ومع هذا الاستخدام للعمل غير الإنساني في حده الأدنى، يمكن أن تعد الزراعة الصينية بيئاً متقدمة في الزمن عن الممتلكات المختلطة الواسعة الانتشار من النوع الأوروبي.

كانت الطاقة المائية مستخدمة لا في الزراعة فقط بل على نطاق واسع جداً في صناعة النسيج في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، وهو استخدام «يتحدى المقارنة مع ما حدث في أوروبا في القرن الثامن عشر»⁽⁶⁰⁾. وقد كانت «تلك الآلات نفسها، آلات الغزل، والقتل، والجدل هي التي قد ألهمت بالتأكيد صناعة الحرير الإيطالية بعد قليل جداً». ويسأل نيدهام: لماذا «لم يلحق الإنتاج المصنعي بسرعة، بعد ذلك؟ وهو يعزو هذا «الإخفاق» إلى تنويع من العوامل العامة، ويعزوها من الجملة، كما سبق أن رأينا، إلى «إعاقة الاقتصاد النقدي» وإلى الدولة البيروقراطية. وذلك التفسير لا يكاد يبدو كافياً، فالأول، أي، إعاقة الاقتصاد النقدي، لا يبدو «متخلفاً» جداً والآخر، أي، الدولة البيروقراطية، شجعت في وقت أسبق التطورات في هذا الميدان نفسه. ونحتاج إلى أن ننظر نظراً أقرب إلى فكرة نيدهام عن «العلم الحديث» الذي يمسك بالمفتاح لبعض هذه التناقضات.

«العلم الحديث» والخصائص الداخلية لنظم المعرفة

في اختياره للغرب بوصفه المنطقة الوحيدة التي تطور فيها «العلم الحديث» تلقائياً اقتيد نيدهام إلى تبنيه لموقف أوروبي مركزي على نحو ضمني. فالغرب طور العلم الحديث «تلقائياً»، في حين حقق الصينيون الحائزون حديثاً على جائزة نوبل هذه الأهداف حسب ما يفترض من خلال نوع من التقليد فقط. وندرس هنا اثنتين من

الخصائص الرئيسية التي يفرد بها نيدهام بوصفها أحجار الأساس «للعلم الحديث»، هما الرياضيات والتجريب، ولكن هل من الأفضل النظر إلى ما يدعى «العلم الحديث»، بوصفه تطوراً غريباً محضاً حين تكون القاعدة الرقمية لحساباته قد جاءت من أنظمة المكان الآسيوي، وهو المكان الذي لا بد أن تكون فكرة التجريب فيه قد انطبقت كثيراً جداً، وعلى نطاق أوسع، على أي نجاح فني كان قد تم إنجازها؟

والى جانب السياق الاقتصادي والسياسي يذكر نيدهام أيضاً تأثيرات داخلية لأنظمة المعرفة وتفاعلاتها المتبادلة. ويُنظر إلى التغيرات التدريجية في ميدان معين بوصفها قد أنشأت، في ميدان مختلف من الفكر، ظروفاً مشجعة للفحص الدقيق الكامل للممارسات وللنماذج السائدة. ويناقش نيدهام المسيحية التي شجعت موقفاً نحو الطبيعة يقال إنه مختلف عن موقف أي دين آخر، ويناقش التعليم الذي كان يتوسع توسعاً سريعاً وساعد على الانتشار الواسع للمعرفة، وناقش مجيء المطبعة وظهور الكتب التي تدل كيف تصنعه بنفسك، وهو ما جعل المعلومات والفكر مرة أخرى أكثر توافراً على نطاق واسع وبشكل كبير.

والدين واحد من العوامل المستخدمة لشرح ما يرى هو أنه التناقض الواضح للقفزة النوعية في العلم الغربي حين يقارن مع نظيره الصيني. ونيدهام يتبع روزاك والكتاب الآخرين في اقتراح أن قدرة الغرب على تبني وجهة النظر «العلمية» كانت مرتبطة مع «عدم التسامح» من التوحيد العبراني، ومن بعده المسيحية والإسلام، لصالح دعم «نزع القداسة عن الطبيعة» المجسدة في «الضجة حول الأيديولوجية». هذه المواقف نحو الطبيعة يراها آخرون، وفقاً لما يقوله نيدهام، نتيجة لصراع المسيحية مع الوثنية⁽⁶¹⁾ وقد عززها مذهب الذرية الإغريقي الأسبق، الذي كان «ميكانيكية مادية». ذلك التفسير للطبيعة وهي فكرة مجردة بوصفها فكرة محسوسة كان هو الذي أنشأ ابتداءً كما يُزعم المدخل المستند إلى الأشياء، وهو أكثر مدخل يميز «العلم الحديث» وليس عمل النظرية الشاملة، العملية في الثقافات غير الأوروبية. ولكن مرة أخرى لم يكن الغرب وحيداً. فالهند لم تمتلك «تأملات ذرية

(61) نيدهام 2004: 93، اقتباس من بوليس ولين وايت.

متقدمة» فقط بل امتلكت أيضاً تقليداً من الفكر المادي، الملحد والمعروف بالشكّية لوكاياتا⁽⁶²⁾ (Lokayata). وأظهر كونفوشيوس أيضاً قدراً كبيراً من الشكّية نحو ما وراء الطبيعة.

إن كل الديانات المكتوبة واجهت في البداية نفس المشكلة في مواجهة الديانات المحلية «الأنيمية»، مذهب حيوية المادة، التي كانت المسيحية قد واجهتها مع الوثنية، وهي مواجهة لم تكن أبداً مواجهة كاملة تماماً. فالدعوى غامضة، ولكن القضية ليست هي ببساطة أن موقف رفض الأصنام بصفتها تفسيرات للحوادث الطبيعية، وهو الموقف الذي يفترض أنه نقى الجو الفكري، كان موقفاً محصوراً بأديان الشرق الأدنى، لقد كان ذلك الموقف أيضاً خاصية للبوذية الأولى، كما كان في الحقيقة خاصية للأفلاطونية وللعديد من مناهج الفكر الأخرى. وقد اقترحت أنا في الحقيقة أنه اتجاه شامل في الحيوانات التي تستعمل اللغة⁽⁶³⁾. ومرة أخرى فإن نيدهام يركز على الغرب كي يفسر «العلم الحديث». ولكن هناك إمكانيات أخرى يجب أن تستكشف.

لقد رمت مقدمة إلفين إلى الشك كل وجود التقسيم التصوري الثنائي بين «العلم الحديث» وبين العلم الأسبق. فهو يكتب: «ابتداء من العام 1600 تقريباً، امتلكت الصين بدرجات مختلفة كل أساليب الفكر التي حددها [مؤرخ العلم] كرومبي بوصفها المكونات النهائية المهمة للعلم... وبالإستثناء الواضح لمنهج الاحتمالية، الذي لا يكاد حتى ذلك الحين يكون موجوداً في أي مكان ولا في أوروبا نفسها⁽⁶⁴⁾». «الثورة في أوروبا بعد العام 1600، بقدر ما كانت توجد هناك ثورة [الحرف المائل من المؤلف]، وقعت في التسارع الذي تطورت به هذه الأساليب وترابطت به على حد سواء، لا في أي تجديد أساسي نوعي - باستثناء منهج الاحتمالات». ذلك موقف مختلف اختلافاً راديكالياً عن موقف نيدهام وهو يلقي الشك بوضوح لا على فكرة «القفزة النوعية» فقط (على أية صورة كانت على مستوى الفكر العلمي) في الغرب، بل على فكرة التفسيرات أيضاً على أساس البورجوازية، والدين، والنهضة، والرأسمالية. إن تفرد العلم الحديث

(62) غودي 1998: 211.

(63) غودي 1997.

(64) نيدهام 2004: 28.

أوالثقانة كان أيضاً موضع تساؤل من عدد من الكتاب المحدثين⁽⁶⁵⁾. وجرى الجدل في أن أوروبا في هذا الملح كانت متأخرة في وقت أسبق، والنتيجة أن التغير الهام لا يمكن أن يكون معللاً على أساس بعض الصلة الأوروبية الغربية مع تقليد المعرفة العلمية. وبالتالي يجب أن ترفض مثل هذه التفسيرات العرقية أو الثقافية.

يحاول إلفين أن يحدد التقسيمات بين العلم والثقانة من جهة، وبين العلم الحديث والعلم الأسبق في الجهة الثانية، وعدلً بذلك المصطلحات التي استخدمها العديد من مؤرخي العلم. وهو ينتقد «الازدراء البراهمي القليل»، بين علماء العلوم العالية، نحو محاولات تهدف إلى جعل ظاهرة صعبة وجاهرة ولكنها معقدة، ظاهرة قابلة للفهم، مثل ظاهرة جريان الماء. وهو أيضاً مرتاب في صحة التقسيم بين العلم والثقانة الذي تبناه عديدون من مؤرخي العلم، وهو تقسيم يظهر أصيلاً لمفهوم نيدهام عن «العلم الحديث» وهو المفهوم الذي يعتمد عليه الكثير جداً من المناقشة بخصوص «مشكلة نيدهام».

«مشكلة نيدهام»

لقد أصر نيدهام، مع ذلك، على محاولته أن يجيب عن السؤال: لماذا أشعلت شرارة المعرفة العلمية النار في أوروبا؟ وهو ما كان قد دعي «مشكلة نيدهام». لقد سبق أن اقترح، أن بعض المعلمين من أمثال روجر بيكون في أوروبا، واتباعاً للممارسة التي كانت في بعض الدوائر الإسلامية، بدؤوا يسبرون صفات العالم الطبيعي على نحو منهجي (على الخلفية التي لاحظناها في القسم السابق)، على الرغم من أن حركة مشابهة كانت قد وجدت أيضاً في صفوف الخيميائيين الصينيين، كما يلاحظ إلفين. وسبق أن اقترح أيضاً، كما رأينا، أنه مع مجيء الطباعة، شجع إنتاج الكتب الدلية، من نوع كيف تفعله بنفسك، مرة أخرى مثل هذه التساؤلات، ولكن الطباعة كانت هي أيضاً قد ترسخت في الصين من عهد طويل قبل أوروبا.

ما هي الاختلافات التي نستطيع أن نراها في الحالة الأوروبية؟ لقد تأخرت القارة لمسافة طويلة في الخلف في تراكم المعرفة، كما نرى من مخطط نيدهام المختصر الجدير بالملاحظة في إسهامه الأخير لكتاب: العلم والحضارة في الصين⁽⁶⁶⁾ (انظر الجدول 5 - 1).

حين انعزلت أوروبا إلى حد كبير عن جيرانها الشرقيين في مطالع العصور الوسطى، انكفأت على نفسها وعلى ثقافتها التي كانت ثقافة دينية على نحو مهيم. ومع توسع التجارة والاتصالات مع بقية العالم، وخصوصاً مع أوروبا الإسلامية والشرق الأدنى الإسلامي، أدركت أوروبا تخلفها في مسائل التجارة، والمعرفة، والاختراع ولم يكن بد لهذا الإدراك أن يجعل نفسه ملموساً. تحسنت التجارة، وانسابت المعرفة إلى الداخل من الخارج، مثلما فعلت المعلومات والاختراعات من الشرق ومن جملته من الهند والصين، وكان ذلك عادة عن طريق اتصالات التجار التي تتجاز الشريط العظيم من المجتمعات الإسلامية التي امتدت عبر آسيا. وكانت استعادة المعرفة سريعة سرعة غير عادية، تعتمد على الميدان المعين. وكانت السرعة مرتبطة بالتأكيد مع «ميزة التخلف». وفي غضون مدى قصير نسبياً من الزمن كانت أوروبا قد تغلبت على الإحساس بالدونية بخصوص الشرق.

وملمح آخر من الملامح التي اعتبرت مسؤولة عن الاستعادة الأوروبية المفاجئة للمعرفة بعد النهضة هو توسيع التعليم، في الجامعات وفي المدارس، وهو الذي راج في بعض الوجوه عن طريق مجيء الطباعة التي أحدثت في النتيجة القدرة على التوزيع السريع وبكميات كبيرة لكل من النصوص والمخططات⁽⁶⁷⁾. وعلى كل حال، لم يكن هذا ملمحاً متفرداً أوروبياً كذلك، كما رأينا في الفصل الثامن. ويكتب إلفين عن الخطأ الذي ارتكبه بعض المؤرخين في اعتبار وجود «الجامعة» في أوروبا في القرن الثاني عشر المتغير السحري بخصوص أصول «العلم الحديث». وذلك لأنه يجد «شبهات للجامعات في الصين»⁽⁶⁸⁾، وأفضل ما هو معروف منها هو «المدرسة العظيمة» التي

(66) نيدهام 2004: 20. انظر الشكل 2

(67) أونج 1974.

(68) إلفين 2004: 27.

أدارتها الحكومة في أثناء أسرة سونغ. لقد كان فيها دراسة للرياضيات، وللطب ولها امتحانات. وإضافة إلى ذلك، فإن «الأكاديميات» التي كانت منتشرة على نطاق أوسع، كانت تقدم التعليم، والحوار، والتدريب.

الجدول 5 - 1 نقل الأساليب الميكانيكية والأساليب الأخرى من الصين إلى الغرب

الفاصل الزمني في القرون	
أ	مضخة سلسلة رباعية النقال
15	
(ب)	طاحونة رحي حديّة
13	
	طاحونة رحي حديدية مع استخدام طاقة الماء
9	
(ج)	محركات نفخ فلزية، طاقة الماء
11	
(د)	مروحة دوارة وآلة تذبذبة دوارة
14	
(هـ)	منفاخ مكبسي
14 تقريباً	
(و)	نول سحب
4	
	آلات معالجة الحرير (شكل من أداة دوارة من أجل وضع الخيط
(ز)	على شكل متساو على بكرات، تظهر في القرن 11، وتستخدم
13-3	
	طاقة الماء في معامل الغزل في القرن 14)
(ح)	عربة اليد (بدلاوب واحد)
10-9	
(ط)	مركبة إبحار
11	
(ي)	الطاحونة العربية (تطحن الحبوب وهي مسافرة)
12	
(ك)	التسخير الكفاء لحيوانات الجر: سير جلد على الصدر (وضع)
8	
	الطوق
6	
(ل)	القوس والفتاب (بصفته سلاحاً فردياً)
13	
(م)	الطائرة الورقية
12 تقريباً	
(ن)	قمة الطائرة العمودية (تدار بحبل)
14	
	خليط سائل (تحرك بصعود تيار هواء حار)
12 تقريباً	
(س)	الحفر العميق
11	

12-10	(ع)	الحديد الصب
9-8	(ف)	تعليق «كردان»
7	(ص)	جسر قوس قِطَعي
13-10	(ق)	جسر تعليق سلسلة حديدية
17-7	(ر)	بوابات قفل القناة
<10	(ش)	مبادئ البناء البحري
4 تقريباً	(ت)	سكان توجيه القوائم الخلفي
6-5	(ث)	مسحوق البارود
4		مسحوق البارود مستخدماً بصفة أسلوب حرب
11	(خ)	البوصلة المغناطيسية (ملعقة الحجر المغناطيسي)
4		البوصلة المغناطيسية مع إبرة
2		البوصلة المغناطيسية استخدمت للملاحة
10	(ذ)	الورق
6		(الطباعة) (قالب)
4		الطباعة (حرف متحرك)
1		الطباعة (حرف معدني متحرك)
13-11	(ظ)	الخزف (البورسلان)
المصدر: نيدهام 2004: 214		

ويدرس إلفين أيضاً اقتراحاً يمكن أن يشترك فيه عاملان اثنان، العامل الأول هو تصور الطبيعة مستودعاً للأسرار التي يمكن تفسيرها وحل رموزها، ويحتمل أن يكون هذا العامل قد اُسْتُمد كما رأينا من عنصر من مكونات التقليد الإسلامي الذي حفز أكثر ما حفز روجر بيكون على نحو ملحوظ في القرن الثالث عشر. والعامل الثاني يتصل بتعميم المعرفة الذي أدى إلى «تدفق الكتب الدليلة: كيف تعملها بنفسك» وهي

الكتب المرتبطة ارتباطاً واضحاً بمجيء الطباعة. ومع ذلك، فإن إفين يرفض هذا الاقتراح لأنه يرى أن الخيمياء الصينية مساوية بشكل عام للعامل الأول (تقاليد البحث) ويرى السلسلة الطويلة من الكتب الصينية الدليلة، كيف تعملها، في الفلاحة وفي الحرف (على الرغم من أنها لم تكن متوافرة بسهولة كبيرة للمتعلم تعليماً متوسطاً) مساوية جزئياً للعامل الثاني (تعميم المعرفة). وعلى سبيل المثال، فقد أجاز كوربلا خان تأليف كتاب: العناصر الأساسية للزراعة وتربية دود القز، وهو الكتاب الذي طبع من نسخته في العام 1315 عدد من النسخ وصل إلى 10,000 نسخة⁽⁶⁹⁾. وهكذا فإننا نحتاج إلى النظر إلى السياق بعمق أكبر.

إن ما تؤكده هذه الحالة هو أن الفجوة بين أوروبا والصين كانت أقل عمقاً مما يفترضه الكثير من الفكر النظري. وكان يبدو أنها احتاجت إلى شرارة فقط لتضع قطاراً من الأحداث الفكرية في حالة الحركة، شرارة كان يمكن أن يوفرها غاليليو (كما يستنتج إفين). كان يمكن أن يكون التقدم العظيم نتيجة ليقظة النائم من بعض الوجوه، والتخلف نفسه في العلم الغربي - وهو يسمح بحرية التطور - كانت تكبحه إلى حد كبير في رأيي هيمنة الكنيسة المسيحية ورؤيتها للعالم، هذا التخلف قد تحرر، وكان تحرره من بعض الوجوه، بفضل التيارات المضادة من النهضة، وبفضل الرجوع إلى نماذج روما واليونان التي لم تكن تحت هيمنة دين عالمي بالطريقة نفسها. إن علمنة مناطق واسعة من المعرفة، ساعدها مجيء الطباعة إلى أوروبا، وساعدها التساؤل الذي جاء به الإصلاح الديني، وساعدها نمو المدارس، والجامعات ونمو المذهب الإنساني، إن هذه العلمنة يمكن أن تعد أنها قد أسهمت في هذه التغيرات، مثلما يمكن أن يكون قد أسهم فيها نمو التجارة، والمغامرة فيما وراء البحار، وسلسلة من الحوادث التي شجعت على البحث وروجت الرأسمالية.

ومع ذلك، ففي الوقت الذي عملت فيه هذه الأحداث على استثارة تغير راديكالي في المناخ الفكري الأوروبي، لا يمكن عدُّ هذا التغير أي شيء آخر غير اليقظة الأوروبية - ولتكن اليقظة التي أعطتها تقدماً مؤقتاً على نظيرتها في الشرق الأقصى. ومن

المؤكد أن العلم لم يعرِض ظهوره الأول في التاريخ في أوروبا في عصر النهضة، للسبب البسيط وهو أنه كان موجوداً في أماكن أخرى منذ عهد بعيد. والتميزات التي يشتغل بها نيدهام، بين العلم الأول والعلم الحديث، والعلم والتقانة (نازع فيها، كما لاحظنا، إلفين من بين آخرين)، قد نتجت من عادة عدّ التطورات في أوروبا فيما بعد النهضة بوصفها أوج الإنجاز مع السعي إلى تبرير التفضيل الذي قد يبدو تحت ظروف أخرى تقضياً اعتبارياً. إن مشكلة نيدهام، حين تطرح في حد ذاتها، لا تكون موجودة. إن الأسئلة التي يجب أن تُسأل تشير إلى مسألة هل كان يجب عدّ التفوق الأوروبي، بالإشارة إلى العلم الحديث، حقيقة لا تقبل المنازعة أو لا يجب اعتباره كذلك؟ لقد علمنا نيدهام أن العلم الغربي لم يظهر في صحراء علمية، بل الأحرى أن أنظمة صلبة للمعرفة وجدت في أجزاء أخرى من العالم، وفي تقديره، لحقت بها أوروبا ولكن بعد سلبيتها الطويلة فقط. ويبقى السؤال مفتوحاً هل كانت القيادة الأوروبية قيادة منيعة لا تهاجم أم لا؟

وحقيقة أن أوروبا استخدمت العلم استخداماً جيداً بعد النهضة حقيقة لا تقبل المنازعة، ولكنها تحتاج إلى تفسيرات من نوع أقل في الميل إلى القطع من التفسيرات التي استعرضناها في هذا الفصل. وفي رأي إلفين، أن مشكلة نيدهام هي الآن بعيدة عن الحل أيضاً. وهو يختتم استعراضه باقتراح أن نقوم بالنظر إلى متغيرات أكثر تحديداً من تلك التي اختارها نيدهام. ويصر إلفين على «تقسيم» المتغيرات بأسلوب مختلف نوعاً ما عن المدخل الذي اختاره نيدهام للعوامل الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، وبالنسبة إلى الجامعات فهو يقترح أن ما تدعو الحاجة إليه لدعم المناقشة حول الميزة الأوروبية هو تحليل أكثر تحديداً للمؤسسات. وهو يسأل ما هو على وجه التحديد الذي كان يخص المؤسسات الأوروبية وقاد إلى التقدم العلمي السريع؟ وهو يزعم أن الحاجة تدعو إلى المدخل نفسه من أجل فكرة الاحتمالية التي يرى أنها واحدة من الأفكار العلمية التي لم تكن الصين قد طورتها رسمياً بحلول العام 1600. ومع ذلك، ففي الوقت الذي لم يكن فيه هناك تقرير للمبادئ العامة عن الموضوع، كان هناك معرفة عملية مهمة عن الاحتمالات مجسدة في استخدام ألعاب الاستراتيجية

على الألواح، التي سافر بعضها من الغرب مثل لعبة طاولة الزهر، وبعضها من الشرق قبل لعبة الدومينو. قد لا تكون تلك المعرفة العملية قد أُطُرَت بوصفها نظرية عامة بسبب أنها كانت سرّاً مهنيّاً للمقامرين. والمرء لا يذيع الأسرار التي تعتمد عليها معيشته، ولكن المقامرين كانوا يمتلكون العناصر التي كان يمكن لها أن تنتج «حساب التفاضل والتكامل الأساسي للاحتتمالات». ونظراً إلى أن الأرقام لم تنشر أبداً، «وهكذا لم يحدث أبداً الترميز، والتعميم، والتقدم المرتبط عادة مع التوافر العام»⁽⁷⁰⁾. وتوافر هذه الحالة مثلاً ممتازاً عن الطريقة التي يبدو أن التعابير المتعلّمة توضح بها مبادئ العلوم وتجعلها من هنا أكثر «نظرية»، وهي المبادئ التي يعتمد تطورها في نهاية المطاف على التطورات في نمط الاتصالات.

مرة أخرى تبدو فكر الشبكة مناسبة أكثر من التمايزات القاطعة التي تميل إلى تحديد كل تقليد بقطب واحد. وما نجده بعدئذ هو تركيز خصائص مختلفة في تقليد واحد في زمن واحد، يختلف على مر السنين، مع المزيد من النشاط «المحايد» المرتبط «بالعلم»، والمفيد مباشرة على نحو أكبر «للتقانة»، ولكن لا أحد منهما مميز تمييزاً كاملاً عن الآخر. كما لا أحد منهما يمكن أن يكون مرتبطاً ارتباطاً أحادياً مع قارة واحدة دون الأخرى.

هناك مشكلات أخرى داخل أصناف التقسيم الثنائي الذي لا يسمح بالتعددية والتناقض. وفي مقطع تأملي يرى نيدهام إمكانية وجود حل في الصين لبعض الأزمات الأخلاقية التي يفرضها «العلم الحديث»، لأن الصين كان لها طوال 2000 عام «نظام أخلاقي قوي لم تسانده أبداً تفويضات فوق طبيعية»⁽⁷¹⁾. وهو يشير هنا إلى الكونفوشية. ولكن أنظمة الإيمان الصينية أيضاً جسدت البوذية، وعبادة السلف، وآلهة أخرى⁽⁷²⁾. وما افتقدته (وكان هذا مهماً للمعرفة، مثلما رأينا) هو وجود أيديولوجية

(70) إلفين 2004: 34.

(71) نيدهام 2004: 84.

(72) في وقت معين عزا نيدهام إلى الداوية (Daoism) دوراً مركزياً في تاريخ علم الصين ولكن الفكرة لم تبق شائعة الآن.

دينية مفردة مهيمنة، كما في المسيحية، أو الإسلام، أو اليهودية. تلك التعددية فتحت بالتأكيد الطريق إلى بحوث أوسع في «الطبيعة». ولكن كان هناك في الحقيقة العديد من القوى «فوق الطبيعية» و«التقويضات فوق الطبيعية». ويبرز نيدهام الكونفوشية ولكن ذلك مثال على الاتجاه إلى الإشارة إلى عنصر واحد (أكثر تعليماً) في مجمل من أنظمة إيمان المجتمع وليربط هذا المجمل مع النواحي الأخرى من الثقافة التي يحاول المرء أن يفسرها، مثلما يفعل عدد من المؤرخين وعلماء الاجتماع في طرق مختلفة. ولكن من الخطأ الواضح أن نفعل التنوع والتناقضات في أنظمة الإيمان في أي نقطة من الزمان، وهو خطأ يؤدي في النتيجة إلى تاريخ غير مرض.

والمشكلة ذات الصلة بالبحث التي ذكرتها من قبل المتعلقة باستخدام التمييز القاطع هي الميل (والأمر ليس أكثر من ذلك) إلى اعتبار مثل هذه التميزات بوصفها دائمة أكثر مما يكون بالإمكان تبريره. ونيدهام بوصفه اختصاصياً في علم الحياة، يتجنب اللجوء إلى «العرقية» كما هي مفهومة عادة ولكن تاريخه متأثر غالباً بالإشارات إلى الميل الوراثي للاتجاهات الثقافية. وهكذا فهو يتحدث عن «أنبل غريزة»⁽⁷³⁾ أخلاقية لدى اليهود. في نقطة أخرى يكتب عن «العبرية» الصينية⁽⁷⁴⁾. وقد تكون هذه الاستخدامات مجازية ولكنها تبدو وهي تعرض اعتقاداً بيولوجياً تقريباً في الاستمرارية الثقافية، وهي فكرة تتطلب معالجة بصيرة مع الكثير من التعديل. وتعليقي هنا يبدو على اتفاق مع نقطة إلفين، وهي أن نيدهام يرى الثقافة والمجتمع الصينيين بوصفهما غير متغيرين على مرور الزمان، وهذا رأي غير تاريخي مطلقاً، وهو يفعل الشيء نفسه على المكان، ويعامل الإمبراطورية بوصفها متجانسة مثل دولة أمة. وهو يميل دائماً نحو الاستمرارية. مرة أخرى تستطيع الشبكة أن تكون دليلاً أفضل للذبذبات، والتغيرات، والرجعات إلى نماذج أسبق تحدث في العملية التاريخية⁽⁷⁵⁾.

ويمكن رؤية المشكلات مع التاريخ الاجتماعي لنيدهام واضحة على نحو خاص في تنبؤاته لمستقبل الصين. فبدلاً من نسخ الغرب، سيبدو تطوير «شكل اشتراكي من المجتمع

(73) نيدهام 2004: 85، الحرف المائل مني.

(74) نيدهام 2004: 69.

(75) انظر إنكار نيدهام «لعمادة الظهور»، نيدهام 2004: 51.

متوافقاً مع ماضي الصين أكثر من أي توافق يمكن أن يكون عليه مجتمع رأسمالي»⁽⁷⁶⁾. ليس مؤكداً كيف كان نيدهام سيفسر الترتيبات الحالية في الصين، وهي الترتيبات التي لم يبق كثير من يرونها بعد الآن ترتيبات «اشتراكية»⁽⁷⁷⁾. على أي حال، فإن أمثلة هونغ كونغ، وسنغافورة، وتايوان لا تبدو أنها تشهد لأي عدم تطابق من النوع الذي يفكر فيه هو. إن أصناف نيدهام محصورة جداً، للحاضر وللماضي على حد سواء.

وباستثناء فرط التوكيد فعلاً على الاستمرارية الثقافية أو التاريخية، هناك صعوبات أخرى حول محاولة نيدهام أن يشرح ما يراه هو تطوراً «فريداً» للعلم الحديث في الغرب، إلى جانب عصر النهضة، والبورجوازية، والرأسمالية. ودعني أصر على أن هذه لا تقلل مطلقاً التقدم الهائل الذي صنعه نيدهام في فهم الإنجازات الصينية. ولكننا هنا نقابل نفس المشكلة التي سوف نجدها مع رواية برودل عن «الرأسمالية» أيضاً، ومع مناقشة ويبر لطبيعة البلدة القروسطية، بالإضافة إلى رأيه عن الإسهامات البروتستانتية الجمالية. فكل هذه التفسيرات تعاني تركيزاً غير مبرر على أوروبا بعد عصر النهضة، التي رأت تطورات غير عادية في العلم والتقانة، إضافة إلى الحقول الأخرى. ولكن حين توضع هذه التطورات جانباً بوصفها «حديثة» في مقابل كل الصيغ الأخرى، تُطرح «مشكلة نيدهام» بطريقة قاطعة، أساسية تخفق في ترك متسع للتطورات اللاحقة في الاقتصادات، والكيانات السياسية والإنجازات العلمية للشرق. وتتطلب تلك التطورات نوعاً مختلفاً من الرواية التاريخية الثقافية الطويلة الأمد. فإذا أنت بدأت بأوروبا المعاصرة أو بالعلم الأوروبي بوصفهما النقطة المرجعية، فإن كل شيء عداهما ملزم بأن يبدو منحرفاً، وبوصفه مفتقراً إلى شيء ما. وتلك مشكلة عامة للمؤرخين الأوروبيين المعاصرين الذين ينظرون إلى الوراء أو إلى مكان آخر. وحينئذ يكتسب الاختلاف تقويماً سلبياً نوعاً ما، نظراً إلى أن العلم الأوروبي الحديث يصير هو المعيار وغيره لا يرقى إلى المعيار، ويصير الاختلاف إخفاقاً يحتاج إلى التعليل.

(76) نيدهام 2004: 65.

(77) ناقش بروك وبلو آثار الثورة الصينية الاجتماعية الاقتصادية على التاريخ الصيني في بروك وبلو 1999: 155 اف. اف.

الفصل السادس

سرقة «الحضارة»: إلياس وأوروبية الحكم المطلق

لقد كُتب الكثير من تاريخ العالم على أساس الحضارة أو الحضارات، وعلى أساس الوحدات الكبيرة من مجتمع ما بعد عصر البرونز، وهي مجتمعات كان يُنظر إليها في الغالب بوصفها ثقافات تتصارع معاً بالطريقة التي ناقشها صامويل هنتغتون⁽¹⁾. ومن موقف عرقي إثني مركزي، يُنظر إلى الصراع بوصفه صراعاً ينجح فيه الغرب دائماً ويسود. وبعض العلماء الذين يمتلكون نفاذ البصيرة يدركون أن النصر، إذا كان يجب أن يُنظر إليه على أنه نصر في عالم متداخل متفاعل، قد يكون نصراً مؤقتاً في حين قد تنظر أيضاً قلة من العلماء إلى الإنجازات الخاصة بالقرون السابقة بوصفها متساوية أكثر مما هو مفترض في الغالب. والمزاعم العرقية الإثنية المركزية التي تغالي مغالاة أشد تتضمن لا عرض الميزة المعاصرة أو الحديثة فقط، بوصفها ميزة دائمة عملياً، بل تفسر تلك الميزة على أساس النواحي المتطورة من المجتمع الأوروبي فقط، وذلك على الأقل منذ القرن السادس عشر وقبل ذلك في الغالب بعهد طويل. والمثال المؤثر لمثل هذا المدخل هو دراسة عالم الاجتماع نوريت إلياس، بعنوان: عملية التمدين أو التحضير⁽²⁾، (civilizing process) التي تتحدد فيها مقاصد المؤلف في توضيح هذه العملية بالتحديدات التي يقيد بها مدخله إلى الثقافات الإنسانية.

الحضارة أو المدنية كلمة تستخدم بطرق متنوعة. وهي تستخدم على نطاق واسع في مقابل البربرية، وكلا المفهومين يأخذ شكله المحدد في عالم الإغريق ورأي ذلك العالم في جيرانه في الشمال، وفي الجنوب، وفي الشرق. وهذا اللفظ الأخير، البربرية، بدأ درجانه في الحياة بوصفه فكرة عرقية إثنية مركزية إلى درجة عالية بالنسبة إلى

(1) هنتغتون 1996.

(2) إلياس 1994 آ.

الآخر المحقر، ولكنه أيضاً امتلك أساساً أكثر صلابة من ذلك، نظراً إلى أن سكان المدن (مدينة مدني حاضرة حضري) استخدموا لفظ «البربري» لوصف أولئك الذين سكنوا خارج أسوار المدن الحواضر، وهم أقرب إلى الممارسات الريفية. وفي النهاية فإن علماء علم الإنسان وعلماء الآثار الغربيين التقطوا هذا الزوج من الكلمتين من دون أي عنصر من التقويم الأخلاقي ليشير إلى «ثقافة المدن الحواضر»، إلى الحضارة، وإلى المجتمعات المعقدة التي كانت مستندة إلى زراعة المحراث، والإنتاج الحرثي، واستخدام الكتابة التي برزت في عصر البرونز في 3000 قبل العصر العام تقريباً⁽³⁾، وليشير بالبربرية إلى أولئك الذين يمارسون زراعة أبسط، هي زراعة المجرفة.

ولكن الاستخدام التقويمي استمر، مع ذلك، في الكلام العرقي الإثني المركزي العام. وفي الحالات الاستعمارية، سمع المرء باستمرار كلمة «بربري» على أفواه الأوروبيين ليشيروا بها إلى أعضاء الثقافات الأخرى التي كانوا على تماس معها وإلى «تقاليد» تلك الثقافات. واليوم يسمع المرء هذه اللفظة مستخدمة بتكرار مساو، وبشكل تحقيري دائماً، للمهاجرين من أراض أخرى أو للمقاومين النشيطين الذين لا يلعبون وفق القواعد العادية. واللفظة النظرية «متمدن متحضر». عادت في سياق أوروبي بشكل أساسي في كتاب إلياس الذي لقي استحساناً واسعاً.

وهذا في هذا الفصل هو أن أستخدم نوع المادة المتوافرة عن اليابان في مرحلة هيان، وعن الصين، وعن الثقافات الشرقية الأخرى لتساءل عن حصر إلياس الحضارة في السياق الأوروبي المحض، وهو ما أعدّه «سرققة للحضارة» قامت بها أوروبا. وثانياً، فأنا أريد أن أضع مشروع إلياس في كتابه: عملية التمدين أو التحضير⁽⁴⁾ جنباً إلى جنب مع خبراته في غانا التي علّم فيها قرب نهاية حياته وبهذا أوضح موقفه الأكثر عمومية نحو ما يشير إليه علماء علم الإنسان بأنه «ثقافات أخرى» (وخصوصاً «غير المتمدنة»، «البربرية») وذلك بقصد إظهار طبيعة الرضا عن النفس المميزة لهذا

(3) تشايلد 1942.

(4) إلياس 1994 أ [1939].

المدخل⁽⁵⁾. وثالثاً، فإن بعض الاعتبارات المنهجية تبدو مناسبة لشرح المسافة الفاصلة بين البيانات التي كانت متوافرة لإلياس واستنتاجاته التفسيرية. وسيعدّ بعضهم نظرية إلياس بوصفها بالية قديمة ولكنها ما زالت تحظى باتباع مهم في فرنسا، مثلما هو في عمل المؤرخ البارز روجر شارتيير، وفي البلاد الواطئة، وفي ألمانيا، وفي صفوف علماء الاجتماع في بريطانيا التي تقوم فيها زمرة من الأتباع المثيرين للاهتمام بنشر مجلة فيغوريشنز (Figurations). وتستمر نسخ جديدة من أعماله في الظهور وتثير سؤال الدراسة المقارنة للحضارة بشكل حاد.

ويتخذ مشروع إلياس نقطة البداية له تصريح كانط الذي يقول فيه «نحن متمدنون متحضرون إلى النقطة التي نكون فيها محمّلين فوق الطاقة بكل أنواع اللياقة والاحتشام»⁽⁶⁾. وكلمة «نحن» هي أوروبية. ودراسته الفعلية تبدأ بمناقشة «الأصل الاجتماعي لتصورات» «الحضارة» و«الثقافة»، أي، كيف تطورت الفكرة الشعبية العريضة جداً عن الحضارة في ألمانيا إلى لفظ شبيه تحليلي. وفي هذا الرأي نحن متمدنون متحضرون، والآخرون متوحشون - أو وثنيون (سكان الريف) أو هم فوق ذلك الطبقة الدنيا المحرومة الرثة (البروليتاريا) في وسطنا. وهو يرى مفهوم الحضارة (في وظيفته العامة وفي صفته المشتركة) بوصفه معبراً عن «الوعي الذاتي للغرب»، ملخصاً كل شيء يرى الغرب فيه نفسه متفوقاً على المجتمعات الأخرى وبوصفه مشيراً إلى شخصيته الخاصة في العلاقة مع التحديث. (ولفظ التحديث هو لفظي، أما هو فيشير إلى «تقدم الغرب»)⁽⁷⁾. وفكرة التقدم هذه فكرة ينتقدها

(5) كتبت نسخة من هذا الفصل في الأصل بصفة تعليق إثنوغرافي (علم دراسة الثقافات ووصفها)، حين تواجعت مع نوربرت إلياس في غانا في سياق استذكارات عن تلك البلاد كان قد نشرها في سلسلة من المقالات. وقد أدى بي الأمر إلى التوسع في مسألة مداخل علم الاجتماع وعلم الإنسان التي أثارها إقامته المؤقتة هناك، وإلى أن أدرس تلك الخبرة على أساس نظريته الواسعة عن «عملية التمدن، التحضير». ثم طُلب مني لاحقاً أن أتوسع في هذه الملاحظات الأخيرة في علاقتها مع موقفه النظري وموقف المنظرين الاجتماعيين الكبار في القرن العشرين.

(6) كانط 1784. إلياس 1994 آ [1939]: 7.

(7) إلياس 1994 آ [1939]: 4.

هو في عمل علماء الاجتماع الآخرين⁽⁸⁾ ولكنه هنا يبرر استخدامه هو لها بالزعم أنه يستخدم كلمات الناس أنفسهم. إن تبني مصطلح الفاعل يسهم إسهاماً واضحاً في المظهر المتصل بالمركزية الأوروبية في عمله، نظراً إلى أن المتحدثين أوروبيون. وتكون النتيجة هي أن الاستخدام يصل إلى أن يبدو مشابهاً جداً للطريقة التي وصل فيها مذهب الإنسانية في بعض الدوائر إلى أن يشير إلى إنجازاتنا المحددة الخاصة بنا في وقت عصر النهضة أو قبل ذلك.

إن محاولات إلياس الرامية إلى جعل المفاهيم الحضارية والثقافية تبدو تاريخية، أي، «يؤرخها»، هي محاولات تثير الاهتمام، وذلك نظراً إلى أنه، وعلى نقيض المفاهيم العلمية، يفهم استخدام المفاهيم الحضارية والثقافية بوصفه استخداماً مرتبطاً ارتباطاً لا سبيل إلى الخلاص منه مع سياق اجتماعي معين. ولكن ذلك الاعتبار يعقد الاستخدام التحليلي للمفاهيم تعقيداً كبيراً لأنه يقوده إلى اتخاذ موقف مستند استناداً محضاً إلى السياق الاجتماعي الغربي. الحضارة هي كل شيء يعتقد الغرب أنه حقه، إضافة إلى المواقف المرتبطة بذلك. ولكن المجتمعات المعقدة الأخرى آنئذ تملك وجهات نظر مشابهة حول إنجازاتها بالنسبة إلى الآخرين. ومن هذا الوجه، فإن استخدامه مختلف جداً عن الاستخدام الذي تبناه مؤرخو المجتمعات الأولى، التي كانت فيها الحضارة مرتبطة مع كلمة «مدني حضري» (civil) بطريقة أخرى فعلاً (مثل «الطبقة الأرستوقراطية» نوعاً ما) ويشير إلى ثقافة المدن الحواضر، نتيجة الثورة الحضرية من عصر البرونز. يجب علينا أن نفهم مساعي إلياس في إطار مرجعي، تقويمي، مختلف اختلافاً كاملاً.

إن ادعاء إلياس يشير إلى بروز كل من أنماط السلوك الاجتماعية والنفسية. وفي الحالة الأولى يتحدث إلياس عن «الأصل الاجتماعي»، وفي الثانية عن «الأصل النفسي». وادعاؤه هو أن السلوك، بعد العصور الوسطى، كان مراقباً من الناحية الاجتماعية مراقبة متزايدة، وهو ما قاد إلى الأصل الاجتماعي لمشاعر الخجل والحشمة، وإلى السلوك المتمدن، على نحو أكثر عمومية. وهذه المشاعر والسلوك

(8) إلياس 1994 [1939]: 193.

المتمدن تصير مع الوقت مستدخلة، وتتحرك آليات الحضارة من القسر الخارجي إلى الرقابة الداخلية، ويصير الخجل إحساساً بالذنب (وهي فكرة تتصل بفرويد). والعملية كلها ابتداء من الشعب الطبيعي، أو «شعب الطبيعة» (Naturvolk) حتى الحضارة كانت قد استكملت مرة واحدة في التاريخ - في أوروبا الحديثة. وبحسب ما يراه إلياس، فإن أصل هذه التطورات موجود في التحول من المجتمع الإقطاعي إلى مجتمع الحكم المطلق. وهو تحول يصير فيه التنظيم الاجتماعي أكثر تدرجاً هرمياً طبقياً وأكثر تعقيداً من كل الأزمان، وقد فرض التنظيم تحديدات أضيق على السلوك الذي صار مع الوقت سلوكاً مستدخلاً.

وقبل السير قدماً في تحليل ادعاءاته، فإن إلياس يبذل وسعه لكشف اهتماماته النظرية والمنهجية. فهو مهتم على نحو مخصوص بالطريقة التي صار فيها النمط المهيمن من علم الاجتماع السائد في أيامه - وهو يشير بالدرجة الأولى إلى تالكوت بارسونز - هو علم اجتماع «الدول» (الساكن)، ونحى جانباً دراسة مشكلات التغيير الاجتماعي الطويل الأمد، و «الأصل الاجتماعي وتطور التشكيلات الاجتماعية من كل الأنواع»⁽⁹⁾. وكان أحد إنجازات إلياس أنه أبقى تقليد علم الاجتماع التاريخي حياً، وهو التقليد الذي رفضه كثيرون من «ما بعد الحداثيين» ومن آخرين، وهو التقليد الذي كان ممثلاً في أعمال ماركس وممثلاً فوق كل أولئك بأعمال ماكس WEBER⁽¹⁰⁾.

وأنا لا أرغب في أن أقترح أن المقارنة هي الاستراتيجية الوحيدة التي يستطيع التاريخ، وعلم الإنسان، والعلوم الاجتماعية أن تتبناها. فمن الواضح أن هناك مكاناً

(9) إلياس 1994 أ [1939]: 190.

(10) وذلك لأن إلياس كان قد اشتغل مع أخيه، ألفريد WEBER، وكان قد التحق بدائرة ماريان WEBER في هايدلبرغ، وبذلك صار مساعداً لعالم الاجتماع كارل مانهايم، الذي تصادف أن التقى به ثانية في لندن. وطبق إلياس ذلك المدخل على الموضوع الفاتن عن «آداب السلوك». وهو أيضاً مشغول جداً، كما رأينا، بالتطور مع مرور الزمان. تلك كانت القضية، ولكن بارسونز رأى مزايا في التحليل المتزامن للفعل الاجتماعي. وفي الحقيقة أن التحليل مع مرور الزمان، في أعمال مؤلفين من أمثال كونت، وسبنسر، وماركس، وهوبهاوس، قد استبعد إلياس بنفسه وكان ذلك في جزء منه بناء على أساس من البيانات، وفي جزء منه بسبب أيديولوجية كانت قد افترضت أن التطور كان دائماً نحو الأفضل، حركة في اتجاه التقدم.

لأولئك الذين يرغبون التركيز على قبائل النوير، وعلى الإطار الأوسع من دراسات الشعوب النيلية، أو على بوسنة (Bosnia) القرون الوسطى، وعلى أنماط السلوك في أوروبا عصر النهضة كذلك. وقد يكون هناك أيضاً مكان من أجل نمط من التساؤل لا يشمل لا الدراسة المكثفة ولا المقارنة المنهجية، ولكنه يتضمن تأملاً عاماً في القصة الإنسانية. وأنا نفسي أفضل أن أرى هذا مدرجاً تحت تسمية منفصلة، وعلى سبيل المثال فإن «علم الإنسان الفلسفي» مثلما مارسه هيبرماس تسمية محتملة هنا. ولكن إذا كان المرء يريد أن يقول شيئاً ما حول الخلافات بين أنواع معينة من المجتمع (كيفما عُرِف) أو ليضمّن في الجملة وجود مثل هذه الخلافات العامة، فليس هناك في الواقع بديل للمقارنات المنهجية. وفي كتاب حديث يقر بوميرانز أن الكثير من نظرية المجتمع الكلاسيكي كان مركزية أوروبا ولكنه يجادل في أن:

البديل المفضل لدى بعض العلماء «بعد الحداثيين» في الوقت الحاضر المتخلين عن المقارنة بين الثقافات تخلياً كاملاً والمركّزين تركيزاً حصرياً تقريباً على كشف العرضية، والخصوصية، وربما على عدم قابلية اللحظات التاريخية لأن تعرف - هو بديل يجعل من المستحيل ولو الاقتراب فقط من العديد من أهم الأسئلة في التاريخ (وفي الحياة المعاصرة). ويبدو أن من الأفضل كثيراً بدلاً من ذلك مواجهة المقارنة المنحازة بمحاولة إنتاج مقارنات أفضل.

وذلك برؤية كلا الجانبين من المقارنة بوصفهما انحرافات لا برؤية طرف واحد بوصفه المعيار⁽¹¹⁾. يجب أن تبقى تلك الغاية هدفاً مهماً بالنسبة إلى جميع العلوم الاجتماعية، وهو الهدف الذي يحضنا عمل ويبر وإلياس على الاشتغال به.

على الرغم من المشكلات المتصلة بنواح من هذا المدخل، كان إلياس قد امتلك بعض التأثير في تطور التحليل السوسيولوجي، ولكن ذلك كان دائماً في السياق الأوروبي. وأحد الأمثلة هو دراسة مينيل المثيرة للاهتمام عن تطور الطعام في فرنسا وإنجلترا، وهي دراسة تاريخية في محتواها، ولكنها أعطيت إطاراً سوسيولوجياً. وأحد مظاهر

ذلك الإطار هو «علم اجتماع الأشكال» الخاص من نوربرت إلياس، وهو العلم الذي يعتبر أصيلاً لمدخل نوربرت إلياس ولكنه في الحقيقة غامض على الأصح.

كلمة «عمل الأشكال» (Figuration) مستخدمة لتشير إلى الأنماط التي يربط الناس بها معاً في جماعات، ودول، مجتمعات - أنماط من الاعتماد المتبادل الذي يشتمل على كل شكل من التعاون والنزاع، وهي نادراً ما تكون ساكنة أو غير متغيرة. ضمن تشكّل متطور للأشكال الاجتماعية، تكون أنماط السلوك الفردي، والأذواق الثقافية، والفكر الفكرية، والتدرج الطبقي الاجتماعي، والسلطة السياسية والتنظيم الاقتصادي، تكون كلها متشابكة إحداها مع الأخرى في طرق معقدة تتغير هي نفسها على مرور الزمان بطرق تحتاج إلى أن تبحث. والهدف هو توفير تفسير يتصل «بالأصل الاجتماعي» للكيفية التي يتغير بها عمل الأشكال من نوع معين إلى آخر... (12).

إن إلياس، مثله مثل مينيل، ينتج بعض علم الاجتماع التاريخي المثير للاهتمام عن أوروبا. وذلك بالضرورة يتضمن تحليل الأحداث على مر الزمان، وإن التغير والاستمرارية هما ما يحاول أن يعالجهما في تقديم فكرة «عمل الأشكال». ولكن ما الذي تفعله الفكرة، في الحقيقة، ولم يكن قد فعله عدد كبير من مفاهيم علم الاجتماع وعلم الإنسان؟ القليل جداً. وزيادة على ما تقدم، هناك دائماً مشكلة مع عمل إلياس وهي أن أعمال الأشكال، مثل الحضارات، له أساس مقارن صغير. ويشير مينيل إلى اقتراح إلياس (13) «إن إحدى خصوصيات المجتمع الغربي هي أن تخفيض الاختلافات في الثقافة والتصرف كان قد نُسق لينسجم مع الاختلاط المشترك للصفات المستمدة في البدء من مستويات اجتماعية مختلفة» (14). وأنا أشك كثيراً جداً في أن يكون هذا الملمح ملمحاً غريباً على نحو فريد خاص بأوروبا،

(12) مينيل 1985: 15 - 16.

(13) إلياس 1994 آ [1939]: 2، 252 - 6.

(14) مينيل 1985: 331.

وبالتأكيد لم يُقدّم الكاتب أي ظل من برهان⁽¹⁵⁾. ولا عرض علينا أي فهم لا في عمله الأصلي ولا في تعليقاته على غانا، عن مدى المجتمع الإنساني، أو السلوك الإنساني، أو عمل الأشكال جملة. وفي حين يستطيع المرء بالتأكيد أن يعمل عملاً علمياً قيماً من دون مثل هذا الفهم، فإن غيابه يمنع منعاً جدياً التحليل للمح عام مثل «عملية التمدين».

ويجادل إلياس، وفي رأيه إنه يجادل بحق، أننا يجب أن ننحي الأيديولوجية جانباً من العلوم الاجتماعية، وأن نحاول أن نحسن القاعدة المبنية على الحقائق. ولكن المشكلة مع دراسته هي أن القاعدة المبنية على الحقائق محددة - وهو غير واضح في دراسته السابقة إلى أي مدى تكون فكرة «التقدم» أصيلة لمفهومه للحضارة، وللمركزية ولاستدخال القيود في تطور السلوك. لقد كان هناك الكثير من النقاش لطبيعة مفاهيم إلياس عن «التقدم» وعن «العملية» وعن علاقتهما بالأفكار السابقة عن التحول والتطور، ولكنه في كتابه الكبير يعالج بالتأكيد التحول المتجهي على مرور الزمان، في كل من المجتمع والشخصية.

وهو أيضاً يلفت الانتباه إلى ضالة العمل في «بنية المشاعر الإنسانية وضوابطها» إلا من أجل «أكثر المجتمعات تطوراً اليوم». ويقدر الحاجة إلى الدليل من مجتمعات

(15) لقد قدم هانس - بيتر دور نقداً وتقويماً أكثر تفصيلاً، ورد عليه ردّاً حساساً كل من مينيل وغودزبلوم (1977). وفي رأيه أن محاولة إظهار إلياس بوصفه مهتماً، من الناحية الفكرية والتجريبية، بالشرق وبالأخر، هي محاولة فاشلة فشلاً أساسياً. لقد بدأ من وجهة نظر ويبرية، كما حاولت أن أظهر، في كل من الملاحظات الافتتاحية في هذا الكتاب وفي خبراته الإفريقية، ولم ينجح أبداً في التغلب على رؤية أوروبية مركزية. وفي ملاحظاتها اللاحقة، قام كل من المؤلفين هذين بتعديل أفكار إلياس، قام مينيل بذلك عن طريق التشديد على العملية المعاصرة من نقض الحضارة، وقام غودزبلوم بذلك بإعادة الحضارة، إلى الوراء لا إلى القرن السادس عشر ببساطة وإلى «تشكيل الدولة»، أو إلى عصر البرونز ومدنه، بل إلى اختراع الإنسان للنار، وهو الذي رآه بعضهم البداية للثقافة نفسها. وأول تعديل يعتني بخبرة النازية، والثاني هو استبعاد غانا وشعب الطبيعة. وكلا التعديلين يشير إلى اتصال نقدي وتقويمي بالموضوع ويجري، كما أعتقد، في اتجاه مختلف عن الاتجاه الرئيس الذي تندفع فيه مناقشة إلياس.

أخرى، ولكنه يرى أنه قد عالج المسألة، في كل ما يخص التفريق عند المستوى الاجتماعي السياسي («ضوابط الدولة») وما يخص العلاقة مع التغيرات الطويلة الأمد في ضبط المشاعر، وكون هذا الأخير ظاهراً في الخبرة «في شكل تقدم في عتبة الخجل والتقزز». إن فكرة مثل هذا «التقدم» فكرة حاسمة. فعلى الرغم من أنه يرغب في أن يُحل نموذجاً أكثر استناداً إلى التجريبية، محل نظريات علم الاجتماع التي تهيم عليها ما وراء الطبيعة، على الرغم من ذلك، فهو يرفض فكرة التحول والتطور «في معنى القرن التاسع عشر» أو «التغيير الاجتماعي» غير المحدد في معنى القرن العشرين⁽¹⁶⁾. وهو على العكس من ذلك ينظر إلى التطور الاجتماعي في واحد من تجلياته، وهو بالتحديد عملية تشكيل الدولة على مدى عدة قرون مع العملية المعاصرة من الحضارة المتقدمة، وأي شيء آخر يبدو أنه منتج من شعب الطبيعة. ويزعم أنه بذلك «يضع الأساس لنظرية سوسيولوجية غير عقائدية مستندة إلى التجريب للعملية الاجتماعية على وجه العموم وللتطور الاجتماعي على وجه الخصوص»⁽¹⁷⁾. ولا بد أن يكون المرء قد توقع أن يكون شعب الطبيعة غير المحدد إلا بإجمال عام هو أول ضحية لمثل هذا البحث. ومع ذلك، فهو يستمر بالقول إن التغيير الاجتماعي (منظوراً إليه بوصفه «بنوياً») يجب أن يعتبر متحركاً نحو «تعميد أكبر أو أصغر» على مدى عدة أجيال⁽¹⁸⁾.

وليس من السهل مناقشة قابلية هذه النظرية للتطبيق على سياقات أخرى بسبب عموميتها الكبيرة. وفي الوقت نفسه فالإياس يحصر فكرة تشكيل الدولة والحضارة بالمرحلة الحديثة في أوروبا. ومن وجهة نظر نظرية فإن مثل هذا التركيز الأوروبي المحض غير قابل للتأييد، وخصوصاً حين كان الكتاب الألمان الآخرون يناقشون عملية تشكيل الدولة (من أمثال عالم علم الإنسان روبرت لوي) في سياق أرحب بكثير.

(16) إلياس 1994 آ [1939]: 184.

(17) إلياس 1994 آ [1939]: 184.

(18) إلياس 1994 آ [1939]: 184.

عملية التمددين

يبدأ إلياس كتابه الكبيرة بهذه الكلمات: «أنماط السلوك المعدّة نموذجية للإنسان الغربي المتمدن هي الأنماط المركزية لهذه الدراسة». ومقولته هي أن أوروبا، في مرحلة «العصور الوسطى - الإقطاعية»، لم تكن متمدنة. إن «تمدين» الغرب جاء فيما بعد. كيف تغير السلوك و«الحياة المتصلة بالمشاعر» بعد العصور الوسطى؟ وكيف نستطيع أن نفهم «العملية النفسية للحضارة»؟ وهو يزعم، على وجه التحديد، أن هناك تحولاً حدث في «مشاعر الخجل والحشمة»، وأن معيار ما يطلبه المجتمع وما يمنعه قد تغير. إن عتبة الاستياء المغروس اجتماعياً قد تحركت، وهكذا فإن سؤال «الأصل الاجتماعي» يخشى الظهور بوصفه واحداً من المشكلات المركزية لعملية التمددين، التي تتسم باستدخال الجزاءات الاجتماعية. ويقترح أن بعض الشعوب، تبدو أقرب إلى أن تكون مثل الأطفال، أقل نضجاً منا أنفسنا، ولم يصلوا المرحلة نفسها في العملية التمدينية. وفي الوقت الذي لا يزعم فيه إلياس أن «نمط سلوكنا المتمدن هو أكثر تقدماً من كل أنماط السلوك الممكنة إنسانياً»، فإن المفهوم نفسه عن المتمدن، مع ذلك، «يعبر عن وعي ذاتي للغرب»⁽¹⁹⁾. وبهذا التعبير يسعى المجتمع الغربي، كما يلاحظ إلياس، إلى أن يصف تفوقه.

وهو يلفت الانتباه إلى «فكرة أن الناس يجب أن يسعوا إلى أن ينسجم أحدهم مع الآخر وإلى أن يظهروا اهتمام أحدهم بالآخر، وأن الفرد لا يجوز له أن يستسلم أحياناً لعواطفه»، وأن الفكرة تبرز في كل من فرنسا، وخصوصاً في أدب البلاط، وفي إنجلترا⁽²⁰⁾. وقد نُظر إلى هذه الأفكار بوصفها غائبة من المجتمع الإقطاعي وناشئة من حياة بلاط الملكيات ذات الحكم المطلق في أوروبا بعد القرون الوسطى، و«المواقف الاجتماعية المرتبطة بذلك، والحياة في العالم، أدت في كل مكان في أوروبا إلى مبادئ مرتبطة وأنماط من السلوك». وبكلمات أخرى فقد نُظر إلى عملية التمددين بوصفها مرتبطة مع «تحديث» أوروبا.

(19) إلياس 1994 آ [1939]: 3.

(20) إلياس 1994 آ [1939]: 27.

وجزاء من هذه العملية كان تطور السلوك مع صعود الدولة من عصر النهضة إلى الأزمنة الحديثة، مع صيرورة الوظائف الجسدية مخفية أكثر من أي وقت مضى، في الكلمة وفي الفعل معاً، وبالتدريج صار يجري إدخال الوسطاء بين الطعام والضم، مع تحويل الحركات، والإيماءات، والأوضاع إلى أمور رسمية عن عمد. ويأتي الدليل من الكتب المرشدة في السلوك (وهي الكتب التي يعتقد إلياس أن علينا أن نأخذها على محمل الجد أكثر مما نسميه الآن «كتب آداب السلوك») الإتيكيت، أو من «كتب المهارة الاجتماعية» الفرنسية، ومن المصادر المكتوبة والمرئية كذلك. والتعليمات والسلوك كلاهما كانا مستندين إلى الطبقة، وكانا يستهدفان العناصر العليا من المجتمع، أو بالأحرى تعليم العناصر الوسطى ماذا يجب على العناصر العليا أن تفعل. مثل هذه الكتب الإرشادية، مثل العديد من الكتب عن الطبخ والأشكال الأخرى من السلوك المتدرج الطبقي، هي كتب موجهة إلى البورجوازية لا إلى طبقة الأرستقراطية نفسها، إلى أولئك الذين يريدون أن يكونوا أرستقراطيين لا إلى الذين هم أرستقراطيون. وفي الوقت نفسه فهم يميزون «العليا»، عموماً عن «الدنيا»، وخصوصاً حين كانت هذه المجموعات، أو مكوناتها، في طور عملية تغيير موقعها في المجتمع.

إن إحدى المشكلات مع عرض إلياس، هي أنه في الوقت الذي كانت فيه بعض العناصر في هذا السلوك، مثل استخدام الشوكة، عناصر جديدة بشكل واضح بالنسبة إلى أوروبا، كانت مظاهر لافتة للنظر من هذه الأنماط من السلوك تذكر بالأنماذج الكلاسيكية السابقة. ومثل هذه النماذج لعبت على نحو واضح دوراً مهماً في مسار عصر النهضة في أوروبا، وهي النهضة التي كانت في طرق عدة منها إعادة ولادة لا ولادة (أصل اجتماعي)⁽²¹⁾. وكما هي الحال مع العديد جداً من وجوه الثقافة الأوروبية، كانت المجتمعات تدخل عبر عملية من إعادة الحضارة، لا إعادة الخلق فقط وإنما إعادة إرجاع ما كان قد فُقد غالباً بعد انهيار روما. والاختلافات العليا - الدنيا لم تختف طبعاً في العصور الوسطى، ومن ذلك أيضاً قبل المدة التي رأت تطور «آداب السلوك» وشرف الفروسية. وعلى الرغم من ذلك، وطوال مدة كبيرة في الغرب

(21) يكتب إلياس عن الأصل الاجتماعي لمفهوم الحضارة، وللمؤسسات (الحكم المطلق)، وعن الأصل الاجتماعي للقوانين كذلك. ويبدو أنه يشير إلى أصولها في ما هو اجتماعي.

القروسطي كان القليل من التشديد قد أُعطي للثقافة البورجوازية، إلى ثقافة البلدات («الحضارة»)، التي كانت موجودة في العالم الكلاسيكي. بل اختفت بعض التجمّلات المتصنّعة، في صفوف النبلاء أيضاً.

يحاول إلياس أن يقدم رواية لأحداث الحياة الأوروبية الاجتماعية بعد العصور الوسطى. وعلى الرغم من أنه مهتم بالتغيرات الاجتماعية السياسية بعد الإقطاع، فهو لا يجعل التحول الاجتماعي الاقتصادي الكبير «للرأسمالية» أو التصنيع أمراً مركزياً لدراسته، مثلما فعل ماركس وويبر. وهو يرفض عمل المفكر الأول بسبب تماهي المؤلف مع الطبقة العاملة الصناعية وبسبب إيمانه بتقدم الجنس البشري، في حين أن الطريقة التاريخية للمفكر الأخير في إقامة أنماط مثالية هي طريقة جرت ضد اهتمام إلياس بالعملية لا بالتجريد، والتميز، والفصل. وفي مقابل «الحضارة» فيما بعد، فإن اهتمام إلياس أخذه إلى الخلف إلى العصور الوسطى في أوروبا، وما حدث قبل ذلك، وفي أي مكان آخر لم يلق منه إلا اكتراثاً ضئيلاً، فهو لا يتعامل مع الحضارة لا في المرحلة الكلاسيكية، ولا في الشرق.

هذه المقولة تُعالج بوصفها مسألة التطور الأحادي الخط الذي أفلح في زمن عصر النهضة. ونتيجة لتجاهل عملية الحضارة في ثقافات أسبق أو في ثقافات أخرى، فهو تطور يصل إلى أن يُنظر إليه بوصفه مظهراً من الحداثة، وبوصفه جزءاً من عملية شاملة يجب أن تتضمن التغيرات الاجتماعية الاقتصادية التي تميز مجيء الرأسمالية (في الرواية الويبرية أو الماركسية) إضافة إلى تطورات أنظمة المعرفة، ويعطي إلياس لهذه الأمور انتباهاً غير كاف. ومشكلة أخرى مع روايته هي أن نوع القيد وآداب السلوك (الإتيكيت) التي تجلت في الكتب الإرشادية التي فحصها إلياس هي ملمح لكل الأنظمة الكبيرة للتدرج الطبقي. وأنا أعني بالأنظمة الكبيرة تلك المرتبطة بحضارات ما بعد عصر البرونز، التي امتدت من آسيا الشرقية حتى أوروبا الغربية، وفي الحقيقة إلى ما وراء تلك المساحات إلى أجزاء من إفريقية ومجموعات الجزر في المحيط الهادئ لأن الدعاة المسلمين نشروا أشكالاً جديدة من السلوك «المقيّد»، ومن جملته ممارسات معينة عن النظافة، نشروها إلى ثقافات عديدة أخرى، مثلما حدث

كذلك في الصن حين نشرت المؤسسات التعليمية آداب سلوك الكونفوشية وشعائرها، وأيديولوجياتها عبر تلك الأراضي الشاسعة. بل ربما خارج ذلك المدى أيضاً، وذلك أنه في دول إفريقية التي كانت أكثر «مساواة ثقافياً» ولكنها دول متدرجة طبقياً، فإن السلوكيات الخاصة من هذا النوع لا تكون مرتبطة بالجماعات («الطبقات») بقدر ما هي مرتبطة بشاغلي المناصب الأفراد، بالزعماء على سبيل المثال، وهذا مثال آخر من نوع التقييد الذي يلاحظه إلياس، وهو غير مرتبط بالتدرجات الطبقية مثل تلك التي حددت مجتمعات أوراسيا المتدرجة طبقياً. ويشير هذا الاقتراح إلى ضعف رأيه التطوري المحدد، ولا يشير طبعاً إلى كل الآراء التطورية، وإنما إلى تلك الآراء التي تأخذ التطورات القصيرة الأمد نسبياً في أوروبا نموذجاً لها وترى ظهور السلوك المتميز طبقياً (في موقف ثقافي محدد) حدثاً فريداً لا عملية متكررة.

وهذا التركيز الأوروبي والبغض الشديد للتجريد يميزه أيضاً عن عالم الاجتماع الفرنسي دوركهيم⁽²²⁾. وقد قام ماركس وويبر بالتأكيد بدمج مادة عن آسيا في عملهما، وهما في الحقيقة رأيا ذلك أساسياً لتعليل تطور الرأسمالية في أوروبا. وقد عرفا القليل نوعاً ما عن «ثقافات أخرى (أبسط)» بطريقة أكثر عمومية. ولكن دوركهيم عرف عن ثقافات أخرى، وعمل على خلفية أوسع بكثير في تأمله في التطور الإنساني ودراسته. وعلى الرغم من أن إلياس يناقش مراراً تقسيم العمل، فهو يخفق في أن يشير إلى العمل المقارن الواسع لعالم الاجتماع الفرنسي المؤثر، ويركز فقط على الأحداث في المرحلة الحديثة المبكرة من منظور أضيق. ولو كان قد فعل ذلك، مع الإقرار باهتماماته النفسية القوية، لربما كان صرف انتباهاً أكبر إلى المظاهر المستدخلة من تقسيم العمل التي أخذها دوركهيم بالحسبان تحت عنوان التضامن العضوي والميكانيكي، والصفة الأولى تشير إلى طبيعة العلاقات في المجتمعات البسيطة، غير المتميزة، والصفة الثانية تشير إلى الطريقة التي ترتبط بها الجماعات ويرتبط بها الأفراد معاً في جماعات معقدة. ونناقش هذه الأشكال من تقسيم العمل تحت عنوان من الكثافة الأخلاقية، وهو مفهوم ساندته علماء الإنسان من أمثال إيفانز - بريشارد. وبالنسبة

(22) إلياس 1994 أ [1939]: 3.

إلى إلياس أيضاً كان الاهتمام بالأصول الاجتماعية موازياً دائماً للاهتمام بالأصول النفسية⁽²³⁾ نظراً إلى أنه يرى، بحق، الجانبين الداخلي والخارجي، والاجتماعي والفردى، بأنهما يكونان جانبين لقطعة النقد نفسها إلى درجة كبيرة جداً.

وعلى الرغم من فقدانه العمق التاريخي الطويل الأمد من وجهة نظر التحليل الثقافي، فنحن نحتاج مع ذلك إلى أن ندرس دراسة جادة تشديد إلياس المستمر على الأصل الاجتماعي، وعلى اهتمامه بظهور المؤسسات التي رفضها في القرن العشرين علماء الإنسان الذين يعالجون ثقافات ما قبل التعليم لكونها ذات قيمة ضئيلة أو لكونها بلا أي قيمة. ومع ذلك فقد كانت هذه مشكلة كشفها البحث التاريخي لإلياس. فالمظاهر النفسية هي لا محالة أكثر إشكالاً في البحث بسبب طبيعة الدليل ولكن ظهور المؤسسات، يشكل حقلاً صحيحاً تماماً للبحث، شريطة أن يكون هناك بعض الأساس التاريخي المعقول، أو المقارن، أو النظري أيضاً.

وهذا يستحضر لنا أيضاً المثال المركزي، أي، الأصل الاجتماعي للحكم المطلق⁽²⁴⁾ الذي يراه بدوره، مثل أندرسون في عمله: نسب دولة الحكم المطلق⁽²⁵⁾، بوصفه يشغل «موقعاً رئيساً في العملية الكلية للحضارة» وهو مشابه بوضوح لفكرة الاستبداد التي ناقشناها في الفصل الرابع. إن عملية تشكيل الحكم المطلق مرتبطة مع الطريقة التي «حدث بها التقييد والاعتماد المتبادل المتزايدين» وتشير إلى النقاش الكانطي حول كون الإنسان المتمدن مثقل «بحمل فوق الطاقة» من «اللياقة الاجتماعية» التي رأينا أنها مركزية لكل مشروعه في مجمله. إن الأصل الاجتماعي، التطور الاجتماعي، مترافق دائماً «بأصل نفسي» مستدخّل، والقيود الاجتماعية للحكم المطلق مترافقة بسيطرة من الأنا العليا. إن لجوءه إلى المفاهيم الفرويدية مؤشر إلى حقيقة أنه يتخذ رأياً من التقدم الاجتماعي شبيهاً برأى ذلك الكاتب في كتابه: الحضارة ومساءاتها⁽²⁶⁾.

(23) على سبيل المثال، في ص 26.

(24) إلياس 1994 [1939]: 269.

(25) أندرسون 1974 ب.

(26) إلياس 1994 آ [1939] 249. على الرغم من عدم وجود الإشارة إلى أي مرجع معين من فرويد في النسخة الأصلية، فقد تم تصحيح هذا الغياب في هامش لاحق أقر فيه بالدين على نحو كامل.

المصدر المشترك للفكر التي استمد منها إلياس وفرويد مشار إليه في كتاب فرويد: مستقبل وهم⁽²⁷⁾، الذي وصفه المترجم والمحرر الإنجليزي، جيمس ستراتشي، بأنه يعتمد على «الخصومة التي لا سبيل إلى إصلاحها بين طلبات الغريزة وتقييدات الحضارة»⁽²⁸⁾ «الحضارة شيء كان قد فرض على أكثرية مقاومة من أقلية فهمت كيف تحصل على امتلاك وسائل السلطة والثروة»⁽²⁹⁾، أي من الناحية النمطية تحت ظروف الحكم المطلق، لا بوسائل نظام ديمقراطي مثلما تطلبت الأيديولوجية فيما بعد. «الجماهير كسولة وغير ذكية» بحسب ما يراه فرويد⁽³⁰⁾ ويجب أن تضبط بالقسر، وذلك على الأقل إلى أن يمكنها التعليم من استدخال الضوابط حين تتوقف الجماهير عن أن تكره الحضارة وتدرك منافعها، ومن جملتها التضحية بغريزتها.

فكرة الحضارة شبيهة جداً بالفكرة التي استخدمها إلياس وتشمل منافعها الاعتراف بالجمال، وبالنظافة، وبالنظام، وكانت الحمامات مهمة في هذه العملية ويصير استخدام الصابون «مقياساً للحضارة»⁽³¹⁾. ويبدو أن النص، في الحقيقة، يقترح البرنامج نفسه اللازم من أجل تفصيل مقولة إلياس عن نمو الحضارة في أوروبا. وزيادة على ذلك فإن التشديد ينتقل من المادي إلى العقلي. وبحسب ما يراه فرويد فإن الإحساس بالذنب هو «أهم مشكلة في تطور الحضارة»، «فالثمن الذي ندفعه من أجل تقدمنا في الحضارة هو فقدان السعادة من خلال إعلاء الإحساس بالذنب»⁽³²⁾. وفي رسالة معروفة جيداً كتبها إلى إينشتاين، لماذا الحرب؟⁽³³⁾ يقرر:

(27) فرويد 1961 [1927].

(28) ستراتشي 1961: 60.

(29) ستراتشي 1961: 6.

(30) فرويد 1961 [1927]: 8.

(31) إلياس 1974 [1939]: 93.

(32) فرويد 1927: 134.

(33) فرويد 1964 [1933].

أن التعديلات النفسية التي تسير جنباً إلى جنب مع عملية الحضارة [عملية عضوية]... تتكون في إزاحة تقدمية للأهداف الغرزية وفي تقييد الدوافع الغرزية⁽³⁴⁾.

إن الخط العام للمناقشة، ومنظر الحضارة، وفكرة التقييد والقمع، وضبط الطبيعة الغرزية (الحيوانية)، ودور السلطة (الحكم المطلق في شكل الأب) في العملية، كل هذه الموضوعات متشابهة جداً لدى الكاتبين وتساعد في شرح موقف إلياس نحو ما سماه هو شعب الطبيعة حين زار غانا وواجه السكان المحليين. وصعود الدولة مرتبط مباشرة مع ضبط المشاعر والسلوك. وفي دراسة هذا المقترح، يجب علينا أن نلاحظ أن الزعم لم يكن فريداً. تلك الفكرة، عن أن ضبط الدولة مرتبط بالسلوك الداخلي للمواطنين أبناء المدن، لها موازياتها في أماكن أخرى، في اليابان على سبيل المثال: والمرء يشك في الحقيقة أن مثل هذا الزعم جزء من التبرير بعد وقوع الفعل من أجل وجود الدولة نفسه. وفي تعليقات الناقد بازان على الرواية اليابانية العظيمة من القرن الحادي عشر، قصة جينجي، يكتب هذا الناقد: «التعبير عن الأنفس بالمشاعر هو طبيعة الناس، والاستراحة في الطقوس وفي الاعتقاد أنهم على أقوم الأخلاق كان هو التأثير الكريم للملوك السابقين»⁽³⁵⁾. ويكلمات أخرى فإن الظروف التي كان يعتقد أنها ساعدت على ظهور الحضارة في أثناء الحكم المطلق ليست مغايرة للظروف التي تميز ما دعي بالحكومات الآسيوية المستبدة. وهكذا فليس هناك أي شيء أوروبي على وجه محدد بشأن هذه الفكرة عن دور الدولة. ومن الواضح في أي حالة أن من الخطأ النظري، أن ينظر إلى جزاءات الدولة بوصفها المنهج الوحيد لضبط السلوك، وصنع «القوانين»، إلا من وجهة نظر اصطلاحية لفظية محضة. ففي أبسط المجتمعات توجد المعاملة بالمثل على نطاق واسع بصفاتها جزاء اجتماعياً، من دون أي ضرورة إلى أعمال تقوم بها الدولة.

يُنظر إلى تلك الأعمال بوصفها مؤثرة على آداب السلوك، تماماً مثلما تكون آداب السلوك مرتبطة بالتغيرات الداخلية. ويركز إلياس على مظاهر السلوك اليومي، وعلى زيادة استخدام أدوات المائدة (وخصوصاً الشوكة)، والمناديل اليدوية، وهكذا.

(34) فرويد 1964: 214.

(35) ماكمولين 1999.

وكان الاستهلاك المرتفع طوال هذه المدة، والمرتبط مع التوسع التجاري قد رأى فعلاً سلسلة من التغيرات الجوهرية في الثقافات الغربية، ومن جملتها التفاصيل في قضايا الملابس وآداب السلوك على المائدة. ولكننا نحتاج إلى أن نسأل أنفسنا هل من المرضي أن نختار ببساطة مجموعة معينة من عوامل الثقافة ثم نتجاهل عوامل أخرى بعدئذ تبدو أنها تسير في معنى مناقض؟ وإضافة إلى التغيرات في آداب السلوك الشخصي، يحتاج المرء إلى أن يأخذ بالاعتبار الزيادة في الحرب والعنف، ومن جملة تلك المظاهر التي أدت بإلياس نفسه إلى أن يكون عليه الهرب هو نفسه من ألمانيا وطنه، إضافة إلى السلوك الأقل تقييداً في مجال العلاقة الجنسية، وخروق حقوق الملكية وأشكال أخرى من الفعل الإجرامي الذي نعانيه في الحياة المعاصرة.

وبخصوص العنف، فهو يزعم ويقول «نحن نرى بوضوح كيف أن الإكراهات التي تنشأ مباشرة من تهديد الأسلحة والقوة الجسدية تتضاءل بالتدرج، وكيف أن تلك الأشكال من الاعتماد التي تقود إلى تنظيم المشاعر في شكل ضبط ذاتي، تزداد تدريجياً»⁽³⁶⁾. إن المقترح موضع شك إلى درجة كبيرة، وذلك على الأقل على مستوى المجتمع، آخذين بالحسبان استخدام الأسلحة وتهديدها في القرن العشرين، ونحن نعاني هذا يوماً على شاشات تلفازاتنا وفي شوارعنا. ومع ذلك فهو يزعم أن الحقائق الاجتماعية تتناسب مع الفكرة العامة لازدياد الضبط الذاتي. وكما رأينا، فإن تلك المقولة مستندة استناداً غامضاً إلى التناقض مع أبناء «شعب الطبيعة» مع مشاعرهم التي يفترض أنها أكثر حرية، ومستندة إلى فكرة التحول من الخجل (الخارجي) إلى الإحساس (الداخلي) بالذنب، ومستندة إلى أن المجتمع يقوم بالتدرج بوضع رؤى الدوافع والحوافز الفرزية الفرويدية وما شابهها تحت الضبط. وبالنسبة إلى إلياس فإن الأصل الاجتماعي (كما في الحكم المطلق) يبدو مرتبطاً بالخجل، وأن الأصل النفسي (كما في الأنا العليا) مرتبط مع بالإحساس بالذنب.

هناك المزيد من المشكلات مع مقولة إلياس: الأولى، هي أن كل الحياة الاجتماعية، في كل مكان، تتضمن إعطاء بعض الاهتمام لأفراد آخرين، وبعض الأخذ بالحسبان،

لقدر ما من التقييد على العواطف وعلى السلوك، ولو من أجل تقدير المعاملة بالمثل. ومع أنه قد يكون محققاً بشأن روايته عن التطور التاريخي لآداب سلوك المائدة في أوروبا، فإن ذلك لا يتصل إلا قليلاً بالفكرة الكلية عن تطور الاهتمام بالآخرين، التي يفترضها مسبقاً⁽³⁷⁾. وذلك الاهتمام نجده بالتأكيد في مكان آخر. وكما رأينا أعلاه، في الحقيقة، يبدو أن بعض مظاهر الافتقار إلى الاهتمام في حالات أخرى تنمو على ما يظهر جنباً إلى جنب مع تطورات آداب سلوك المائدة. وعنف اليوم في العائلة وفي الشارع ليس سراً ومن العسير أن يتصالح مدخل إلياس القريب من الهويغ* whig (على الرغم من زعمه أنه كان قد رفض الفكرة) مع حقيقة أن النازيين كانوا يقتلون اليهود في كل أنحاء أوروبا**، في الوقت الذي كان فيه هو يكتب، وكان النازيون يقطعون بأعقابهم ومناديلهم محشوة في جيوبهم ويمخطون أنوفهم بطريقة تتميز بالذوق. إن كتاباً عن السلوك المتمدن يستلزم الاهتمام الكافي بمثل هذه التناقضات.

والمشكلة الكبيرة الثانية مع تحليل إلياس للحضارة، هي أنه تحليل أوروبي مركزي بأكمله ولا يبدأ بالنظر ولو في أن عملية مشابهة حدثت في مناطق ثقافية أخرى. دعنا نتج جانباً المجتمعات الأولى من عصر البرونز، وهي التي يستخدم لفظ «الحضارة» من أجلها غالباً، وننظر في الثقافات الحديثة للشرق. يكتب المؤرخ المقارن، فرنانديز - أرميستو، عن لطائف ثقافة البلاط في اليابان في مرحلة هيان*** كما هي معروضة في كتاب قصة جينجي لموراساكي التي سبق أن ذكرتها. «وفي العالم المسيحي في الوقت نفسه، كان يجب تقييد السفاحين الأرستوقراطيين أو توجيههم من الكنيسة على الأقل. وقطاع الطرق النبلاء كان يجب على أحسن الأحوال تمدينهم ببطء وعلى نحو متقطع، وعلى مدى مدة طويلة،

(37) من أجل التعليقات على هذا المظهر الجوهري من عمله، انظر ثي. لوروي لادوري، فيغارو، 20 كانون ثاني/يناير 1997 وسينت سيمون (باريس 1997)، غوردون 1994، والدفاع من قبل تشارتر 2002. * (المترجم): الحزب البريطاني في القرنين 18، 19 المعارض للتوري (المحافظين) والمؤيد للثورة الأمريكية ضد بريطانيا. هم الآن حزب الأحرار.

** مع قتل اليهود قتلوا المسلمين وغيرهم، وهذا ثابت في التاريخ النازي ووحشيته لكل ما هو غير نازي.

*** (المترجم): المرحلة بين 794 إلى 1185 من التاريخ الياباني.

وبنظام فروسية يبقى دائماً تدريباً على الأسلحة بقدر ما هو تعليم لقيم الطبقة الأرستقراطية. من هذا المنظور، فقد كان يبدو أمراً مذهلاً أن توجد على الجانب الآخر من العالم ثقافة تكون فيها حشمة المشاعر وفنون السلام موضع احتفاء تلقائي من نخبة علمانية⁽³⁸⁾. وهو يستخدم مفهوماً مشابهاً لمفهوم إلياس، فيتكلم عن اليابان بوصفها تبين «مشروعاً جماعياً لضبط الذات»، منظوراً إليه بوصفه لفظاً أساسياً⁽³⁹⁾. وليست تلك هي المشابهة الوحيدة. وذلك لأنه يضيف، «وبالحكم على قيم هيان إلى جانب بعض ثقافات البلاطات الأخرى في القرن الحادي عشر، فإن قيم هيان ليست غريبة بالقدر الذي تبدو عليه بالمعايير المسيحية». وعلى سبيل المثال فالمعتمد، حاكم إشبيلية، شارك اليابان في «إعجاب يُعد مذكراً أو مؤثراً، وفي حب الحدائق، وفي موهبة لقرض الشعر»*. وكانت الاختلافات أقل مما افترض الأوروبيون في الغالب.

ويقر إلياس بالتأكيد أن عملية التمدين كانت تحدث أيضاً في الصين (على الرغم من أن هذا البلد لا يذكر إلا أربع مرات فقط في مسار هذا الكتاب الطويل عن الحضارة، ومن جملتها مرتان في الملاحظات الأخيرة) ولكن شرحه المشكل ونمط شرحه لا يتركان إلا القليل أو لا يتركان أي حيز من أجل احتواء «حضارات» أخرى فضلاً عن «ثقافات أخرى»، لأن شرحه أوروبي مركزي إلى حد كبير. تلك الحالة تحدث في جزء منها بسبب موقفه نحو «الانتظامات العامة» في السلوك المعتاد الذي تكتشفه المقارنة المنهجية، وذلك لأنه يرى قيمة هذه الانتظامات بوصفها مطروحة

(38) فيرنانديز - أرميستو 1995: 20.

(39) فيرنانديز - أرميستو 1995: 22.

* (المترجم): كلام غريب وهو محض افتراء وأكاذيب ودس عجيب، ولا يليق بسيرة المعتمد بن عباد، ولم يذكر الكاتب مصدره. فالمعتمد أحد أفراد الدهر شجاعة وحزماً وضبطاً للأمر. وأصبح محط الرجال يقصده العلماء والشعراء والأمراء، وما اجتمع في باب أحد من ملوك عصره ما كان يجتمع في بابه من أعيان الأدب، وكان فصيحاً شاعراً وكاتباً مترسلاً. قاتل في معركة الزلاقة المعروفة مع ابن تاشفين، وثبت المعتمد في ذلك اليوم ثباتاً عظيماً وأصابته عدة جراحات في وجهه وبدنه وشهد له بالشجاعة. وفي فتنة إشبيلية ظهر من مثابرة المعتمد وشدة بأسه وتراميه على الموت بنفسه ما لم يسمع بمثله. انظر: الأعلام لخير الدين الزركلي، ج6، ص 181.

«حصرياً في وظيفتها في توضيح التغير التاريخي»⁽⁴⁰⁾. ولكن البنية والتغيير مظهران جوهريان من دراسة المجتمع. ويستطيع المرء أن يفهم لماذا كان معارضاً على هذا الحد لعالم الاجتماع الأمريكي، تالكوت بارسونز، ولتقليد المقارنة الذي تعمم إلى حد كبير، الذي مثله بارسونز والذي شمل مثل هذا التشديد القوي على التحليل «المتزامن». ولكن إلياس نفسه يتجنب تجنباً تاماً أي مقارنة أوسع مع المجتمعات الأخرى، باستثناء شعب الطبيعة المعايير حسب القياس الموحد.

إن ملاحظتي للمجتمع المعاصر توحى أن ما يُنظر إليه في الغالب بوصفه عملية تمدين على أساس آداب السلوك أو الأخلاق ليست عملية تحسين مستقيمة، بل هي أكثر غموضاً من ذلك بكثير. نحن نفخر بأنفسنا عن التغيرات في معاملتنا للأطفال (كما في عمل آرياس)، وللحيوانات، وللنساء، ولأسرى الحرب، إلخ. وهناك بعض الأساس لمثل هذه التوكيدات ولكن هل المواقف مستدخلة فعلياً بالطريقة التي يوحى بها إلياس، وهو يأخذ خطأ فرويدياً عاماً؟ لماذا يكون أطفالنا إذاً في خطر من الإساءة إليهم جنسياً، داخل الأسرة بشكل رئيس، ولكنهم في خطر من البالغين في الخارج الميالين إلى الغلمان كذلك؟ ولماذا يكون عندنا العديد جداً من «الأسر المحطمة»؟ ولماذا يكون عندنا خليج غوانتانامو، وأبو غريب، والتخلي عن اتفاق جنيف؟

على مستوى تقاني كان هناك بلا ريب تقدم في الحضارة بمعنى الثقافات المستندة إلى الحضر. وصارت أكثر تعقيداً. وكان هناك تحول مواز من ثقافات الترف إلى ثقافات الاستهلاك الكبير، وهو الذي كان له أثر في التعميم الجزئي لآداب سلوك المجموعات العليا إلى مجموعات أخرى. وفي نواح معينة، كانت آداب سلوكهم دائماً مقيّدة أكثر من سلوك المجموعات الدنيا. ولكن ذلك التقييد لا يمثل بالضرورة استدخالاً لأشكال سابقة من السلوك الخارجي. وعلى الرغم من أن هذا رأي شائع مُتَبَنَى في الغرب، فهناك، في فكر الناس، كما في النظرية الاجتماعية الفرويدية، القليل من الدليل على أن سلوكنا أكثر تقييداً داخلياً من سلوك أي شخص آخر. في كل المجتمعات يفرض الجزاء على السلوك داخلياً وخارجياً معاً، والفكرة الموازية،

التي تقول إن بعض الثقافات هي ثقافات إحساس بالذنب وجزاءات داخلية (نحن) وأن ثقافات أخرى هي ثقافات الخجل وجزاءات خارجية (هم)، فكرة تبدو مركزة على الأنا الفردية تماماً ولا يمكن مساندتها. وهي فكرة أوروبية مركزية متبناة على نطاق واسع عن الآخرين، وأنهم أقل تقيداً منا، كما في حالة شخصية كاليبان الهمجي في مسرحية العاصفة لشكسبير. هذه الفكرة، التي تقوم على القليل من الدليل الذي يستحق هذا الاسم، كانت قد أدمجت بدورها بوصفها مقدمة مفترضة في نظريات عديدة مهتمة بوجوه أخرى من الحياة الاجتماعية، وكانت مسيرة الفكرة قد بدأت قبل إلياس بوقت طويل. وعلى سبيل المثال، فإن مؤرخ علم السكان الموقر مالتوس، وهو يكتب عند مُنسلَخ القرن التاسع عشر، رأى الزواج المتأخر من «نمط الزواج الأوروبي» بوصفه دليلاً على ضبط النفس وعلى قدرة على تنظيم السكان، وهو رأي عن الضبط كان قد رفضه لي ووانغ رفضاً حاسماً بالنسبة إلى الصين⁽⁴¹⁾.

ويكتب إلياس «إن ما يعطي العملية التمدينية في الغرب صفتها الخاصة والفريدة، هو أن تقسيم الوظائف هنا قد وصل مستوى، واحتكارات القوة وفرض الضريبة وصلت صلابه، والاعتماد المتبادل والتنافس وصل مدى، لا مثيل له في تاريخ العالم، على أساس كل من الحيز المادي وأعداد الناس»⁽⁴²⁾. أكان يمكن أن يقال ذلك حقاً عن القرن السادس عشر؟ على أي حال فهو لا يفحص تاريخ أي قسم آخر من العالم، ولو فعل ذلك، مع الأخذ بالاعتبار سؤاله الأول عن آداب السلوك بعد النهضة، لكان قد انتهى به الأمر مع ذلك مثل ويبر إلى رؤية أوروبية بصفتها «فريدة» لا مثيل لها. وهي الصفة المحتوم لأوروبية طبعاً أن تكون عليها. ولكن المفهوم ضمناً هو أنها فريدة في ما يتعلق بالعوامل المؤدية إلى العملية التمدينية (أو إلى الرأسمالية). وفي كتاب حديث تساءل بوميرانز بشكل فعال عن هذه الافتراضات⁽⁴³⁾ في أسلوب يبدو صحيحاً تماماً⁽⁴⁴⁾.

(41) لي ووانغ 1999.

(42) إلياس 1994 آ [1939]: 457.

(43) بوميرانز 2000.

(44) غودي 1996، 2004.

ويشدد إلياس على أن المجتمع الغربي طور «شبكة من الاعتماد المتبادل» لا تشتمل على المحيطات فقط بل تشتمل على المناطق القابلة للزراعة من الأرض أيضاً (في توسع أوروبا)، فأنشأ ذلك المجتمع نتيجة لذلك الحاجة إلى «مؤالفة السلوك الإنساني على مدى مساحات أوسع». «ويتوافق معه، أيضاً، قوة ضبط النفس، ودوام الإكراه، وكبت المشاعر وضبط الدوافع الغريزية، التي تفرضها الحياة في مراكز هذه الشبكة»⁽⁴⁵⁾. وبعد أن فصل هذه العلاقة بين التوسع الأرضي (الاستعمار الأوروبي) وبين الاعتماد النفسي المتبادل، وهي العلاقة التي أنتجت ضبط النفس الدائم (المزيد من الذوات العليا المعقدة)، بعد ذلك، فهو يرى هذا بدوره بوصفه مرتبطاً بدقة الالتزام بالزمن الصحيح، ويتطور أساليب لضبط الوقت، وبوعي الوقت ويتطور المال كذلك و«أدوات أخرى للاندماج الاجتماعي». وتتضمن هذه التطورات «الحاجة إلى إخضاع الآثار الآنية لغايات أبعد»⁽⁴⁶⁾، ابتداءً بالطبقات العليا والوسطى. وهذا كله يهتم «التطور الغربي» و«المجتمعات الغربية»، مع «تقسيمهم العالي للعمل»⁽⁴⁷⁾. نغمة عالية لا نغمة أكثر تعقيداً. هناك بالتأكيد تخطيط أكبر، ومن هنا ارتبط الرضا المتأخر، في مثل هذه المجتمعات، بحساب الزمن. ولكن ذلك في الغالب يتضمن ضوابط خارجية بقدر الضوابط الداخلية نفسه أو بأكثر منها وهي التي يراها مسيطرة في هذا النوع من المجتمع، ويجب علينا ألا نفقد رؤية حقيقة أنه باستثناء مثل هذه «المؤالفة»، أدى تشكيل الدولة إلى العنف داخل الحدود وخارجها، وإلى الاستعمار وإلى القمع إضافة إلى «السلام البريطاني».

في المقدمة التي أضافها إلى نسخة 1969، يكلف إلياس نفسه عناء الكشف عن اهتماماته النظرية والمنهجية⁽⁴⁸⁾. ونحن نحتاج إلى أن ننظر إلى عمل إلياس في السياق الأوسع للنظرية وللتحليل الاجتماعيين، حيث تكون المقارنة الواضحة مع ماكس WEBER. لقد كان لويبر أثر مهم في تشجيع المدخل المقارن في علم الاجتماع. ومع ذلك

(45) إلياس 1994 آ [1939]: 457.

(46) إلياس 1994 آ [1939]: 438.

(47) إلياس 1994 آ [1939]: 459.

(48) إلياس 1994 آ [1939]: 190.

فقد كان نقاشه أحياناً ذا قيمة محدودة، لأن فكرة نوع واحد من السلطة التقليدية كانت حصرية جداً إلى حد بعيد ولم تستجب لما وجده المرء في الواقع العملي. كان النوع التقليدي ببساطة نوعاً متبقياً بالنسبة إلى ويبر وكذلك صار أيضاً بالنسبة إلى إلياس. وفي المقام الثاني، وعلى الرغم من أن ويبر كان حسن الاطلاع للغاية على الحضارات الأوراسية الكبيرة، فهو، على النقيض من دوركهائم، لم يكن يعرف شيئاً في الواقع عن المجتمعات غير المتعلمة، ولم يكن يعرف القليل الكافي عن مجتمعات «الفلاحين». مثل هذا الاهتمام الأوسع كان محدوداً جداً في تقاليد علم الاجتماع الألماني الذي ظهر منه إلياس. وكان مشكل ويبر الكبير أكثر استثارة، ومثله كانت الطريقة التي حاول بها أن يختبر جوابه المقترح. ولكنه في الوقت الذي يستعرض فيه الحالة في المجتمعات الأوراسية الكبيرة، فإنه يفعل ذلك من وجهة نظر أوروبية في القرن التاسع عشر من دون إعطاء وزن كاف لإنجازات الآخرين ولا لوجهات نظرهم كذلك. ولا يقدم إلياس استعراضاً شاملاً مثل هذا. فهو يبدأ بأوروبية وينتهي مع أوروبية. وبكلمات أخرى فإن مقولته الأصلية تتبنى مدخلاً مشابهاً للمداخل التي ناقشها بلوت في كتابه: ثمانية مؤرخين أوروبيين مركزيين⁽⁴⁹⁾. وكان يمكن لإلياس أن يتأهل لمكان ثامن (على الرغم من أن هناك مرشحين آخرين عديدين) بسبب بياناته عن ميزات أوروبية في العملية التمدينية (وعلى نحو خاص فيما يتعلق باستدخال التقييد) من دون أي استعراض للمواد غير الأوروبية⁽⁵⁰⁾.

وكما سبق أن قلت، فإن عمله الرئيس ينصبّ كلياً على أوروبية وعلى تطور العملية التمدينية في المرحلة اللاحقة لعصر النهضة. فهو يرى هذه بوصفها متجلية في ضبط النفس المتزايد، وفي استدخال الضوابط على المشاعر، وهو الذي يقابله مقابلة صريحة مع ما حدث في القرون الوسطى (مثل نوبات الشراب غير المنضبطة) ويستمر في الحدوث في المجتمعات البسيطة بين شعب الطبيعة كما هو في غانا، مع تضحياتهم، وطقوسهم، وملابسهم القليلة ولكن مع استقامة مباشرة أكبر. مع ويبر، مثلما هو مع

(49) بلوت 2000.

(50) كما هي الحال مع العديد من الكتاب، كان هناك تغيير مع مرور الزمن. وأنا أتحدث عن العمل الأصلي الأول.

إلياس، عاد التركيز بشكل حازم إلى المقارنة التاريخية، على الرغم من أن الحديث عن شعب الطبيعة وعن افتراض نوع مثالي ما من مجتمع تقليدي قد جعل المرء يقترب اقتراباً خطراً من التأمّلات الواسعة التي رآها علماء علم الإنسان في القرن التاسع عشر والتي كافح ضد إجراءاتها ونتائجها كفاحاً قوياً جداً علماء العمل الميداني من علم الإنسان، في مرحلة ما بين الحربين مع ملاحظاتهم «الساكنة» ومع نتائج كثيرة.

ولا يرى إلياس كل تطور متقدماً في خط مستقيم. فبعد الحرب العالمية الأولى، كان هناك «استرخاء في الأخلاق»⁽⁵¹⁾ ولكن هذا كان «ارتداداً قصيراً جداً» وهو يزعم أنه لم يؤثر في الاتجاه العام. ومع ذلك فإن إلياس يشدد على أن «اتجاه الحركة الرئيسية... هو نفسه لكل أنواع السلوك»⁽⁵²⁾ فالغرائز قمعت ببطء وعلى نحو تقدمي. وعلى الرغم من أن وجهة النظر هذه عادية مبتذلة في الغرب، فليس من السهل أن نجد لها سنداً تجريبياً عملياً. فعلى سبيل المثال، فإن ملابس الاستحمام الأكثر كشفاً (والملابس الخاصة برياضة النساء) تفترض مسبقاً «معيّاراً عالياً جداً من ضبط الدافع الغريزي». لماذا تنطبق هذه الملاحظة علينا ولا تنطبق على الملابس الخفيفة في المجتمعات البسيطة؟* وفي الحقيقة حين يتفحص المرء مشكلة التقييدات المتزايدة من زاوية مختلفة، فإن فكرة التقدم العام تختفي، على الرغم من أنه قد يكون هناك تغييرات حدثت نحو ضوابط أحزم وأرخص على مر الزمن.

في وقت لاحق نحو نهاية حياته، التفت إلياس لينظر في أشد الأحداث السياسية الحديثة تأثيراً، وهي صعود النازية (أو على نحو أوسع الفاشية)، التي يرى بعضهم أنها يجب أن تأخذ مكانها في أي رواية للتغيرات الشاملة في المجتمع الإنساني. وهو الآن يرى المرحلة النازية مُظهرةً بوضوح عملية من «اجتثاث الحضارة»، من «النكوص»، ولكن ذلك يبدو منه ليتجنب القضية الرئيسية. فكلما الأيديولوجيتين الفاشيتين والأنشطة في

(51) إلياس 1994 آ [1939]: 153.

(52) إلياس 1994 آ [1939]: 154.

* لأن المجتمعات البسيطة لا تلبس تلك الإلعدم وجود غيرها، أما الملابس الرياضية النسائية فإنها تظهر أمام الملاء من الناس وهي غير ساترة. (المراجع).

ألمانيا وفي إيطاليا، مثل الحروب العالمية، هي بالتأكيد جزء أصيل من تطور المجتمع المعاصر الذي أدى إلى حالتنا الحالية، وليس نوعاً من «النكوص»، ومعادلاً اجتماعياً لعمليات فرويدية نفسية.

ويبدو ذلك المفهوم من النكوص متعلقاً بمشكلة تاريخ نشوء الأنواع والتاريخ التطوري الفردي. هناك القليل من الشك في أن إلياس ساوى في معظم السياقات بين طفولة الجنس من البشر مع طفولة الكائن البشري، ساوى بين تاريخ نشوء الأنواع وبين التاريخ التطوري الفردي (على الرغم من أن الأطفال لا يمرون عبر كل أطوار العملية التمديدية)، وشعب الطبيعة أو الشعب البدائي احتاج إلى أن يجعل عواطفه وسلوكه منضبطة، مثلما كانت الحال مع الأطفال الذين احتاجوا إلى تدريب الانضباط بالطريقة نفسها (مع قيام الخوف بلعب دوره في كلا الحالتين). وتعد تلك الفكرة الآن عموماً فكرة مضللة. فكما سبق أن أشير في الغالب، فإن أفراد شعب الطبيعة أنفسهم كانوا قد مروا عبر عملية طويلة من التنشئة الاجتماعية، وتغيير الطبيعة، وإن رؤيتهم بوصفهم أناساً يفتقدون ضبط النفس أمر غير مقبول. وفي مجتمعات بلا قائد من دون أنظمة تفصيلية للسلطة هناك على ما يحتمل قيود «مستدخلة»، وهي بالتأكيد قيود متبادلة، وقد تأخذ طبعاً شكل «تبادلية سلبية» في العنف الانتقام والثأر. ذلك ما كان إلياس سيفهمه لاحقاً لو أنه تعلم من الدراسات التي قام بها فورتنس عن غانا مع خلفيته النفسية والنفسية التحليلية في الحقيقة، وهي الدراسات التي أهملها إلياس.

والتغيير في بنية المشاعر ربطه إلياس بالتغيير في بنية التشكيل الاجتماعي، وبشكل خاص التحول من «التنافس الحر» في المجتمع الإقطاعي إلى احتكار نظام حكم الملكية المطلقة للسلطة، الذي أنشأ بذلك المجتمع المذهب المناسب للبلاط الملكي. وفي ثقافة مباينة مختلفة، يُنظر إلى تلك السيطرة المركزية المتزايدة بوصفها تقدم «حريات» أكبر إلى أعضائها، وتستدعي بذلك تحولاً من التقييدات الخارجية إلى التقييدات الداخلية، على الرغم من أن الأساس المنطقي لهذا التحول يبدو مفتوحاً للتساؤل والشك. والأساس المتحول لكون العضو «حراً» يزيد من تلك الشكوك.

وعلى كل حال فعملية ما يدعوه تشكيل الدولة، والأصل الاجتماعي للدولة، يجري تحليلها على نحو حصري من وجهة نظر أوروبا الغربية، وهي طبعاً المكان الذي يرى أن عملية التمدين تجري فيه. وما من مجتمع إفريقي أهلي واحد اعتبره إلياس مجتمعاً يمتلك دولة قط، على الرغم من أنه عاش داخل ظلال مملكة أسانتي. ومدخله يتناقض مع مدخل ويبير، الذي كان مهتماً بالأصل الاجتماعي للرأسمالية (وبالتقييدات البروتستانتية المستدخلة المستندة إلى الدين)، وناقش بإسهاب كبير الأسباب التي من أجلها لم تنشئ المجتمعات الآسيوية، ولم تستطع أن تنشئ، الرأسمالية. ومع ذلك فالأسئلة مرتبطة معاً.

لا حاجة لدراسة شعب الطبيعة في عملية التمدين هذه، ولكن من غير المقبول أن لا يوجد أي إشارة إلى مجتمعات حضرية أخرى، وخصوصاً أن هذا قد يكون قاده إلى التساؤل عن فكرة «بنية شخصية اجتماعية» خاصة في الغرب. إن السؤال الذي يثيره هو هل كانت التغيرات الطويلة الأمد في الأنظمة الاجتماعية المتجهة «نحو مستوى أعلى من التباين الاجتماعي والاندماج»⁽⁵³⁾، مترافقة مع تغيرات موازية في بنى الشخصية؟ ومشكلة التغيرات الطويلة الأمد في مشاعر الناس وفي بنى الضبط لديهم تكوّن سؤالاً مثيراً للاهتمام وهو سؤال ليس من الأسئلة التي سبق أن نوقشت كثيراً، من الناحية التاريخية أو من ناحية المقارنة، وبالتشديد على أساس المشاعر والعاطفة. وعلى كل حال، لقد كان هناك اهتمام كبير بالضبط الاجتماعي، ومن جملة ذلك الجزاءات المستدخلة، ومسألة الخجل والإحساس بالذنب، وعلاقة النظم السياسية المقطعة قطعاً (غير المركزية) بالتضامانات الأخلاقية والقضائية التي كان قد أثارها دوركهايم (ولم تطرح إلا بعد وقت طويل فقط في التقليد الألماني مع اهتمامه الكاسح بالدولة). مقارنة «المشاعر» وتاريخها تمثل مشكلات أكبر للدليل وللتوثيق، وذلك على الأقل في غياب المصادر المكتوبة، وفي الحقيقة أن تلك الحالة تلقي بعض الشكوك على الاعتماد على النص وحده من أجل فحص «العقليات»، ومعظم علماء علم الإنسان، وهم منزعجون من «العقلية البدائية» التي قال بها ليفي - بروهل، سيميلون إلى اتباع

(53) إلياس 1994 أ [1939]: 182.

جي. ئي. آر لويد في انتقاداته الشاملة لمثل هذا المدخل. وذلك لا يعني إنكار إمكانية التغيرات الطويلة الأمد، ويحتمل أن تكون تغيرات اتجاهية، على مستوى المشاعر، ولو كان علماء الإنسان يأخذون، بتكرار أكبر، خطأ نسبياً أو شمولياً أحياناً («وحدة الجنس البشري») حول مثل هذه الموضوعات، طالين الارتياح بشأن مثل هذه الأسئلة مثل «اختراع الحب» في فرنسا القرن الثاني عشر أو إنجلترا القرن في الثامن عشر، والدليل على ذلك يعتمد على النص المكتوب اعتماداً كاملاً.

وكما رأينا إخفاق إلياس إخفاقاً جدياً في تفحص ثقافات أخرى يقوده إلى أنواع عديدة من المشكلات. أولاً، إن تتابع تطوره يفضل أوروبا الغربية وتطورها من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع المذهب في البلاط (من القرنين السادس عشر والسابع عشر) إلى مجتمع البورجوازية. وثانياً، تقلل رؤيته قليلاً كاملاً قيمة التقييدات الاجتماعية في المجتمعات الأبسط من مجتمعه المفضل، وبالتأكيد بخصوص الجنس، والعنف والأشكال الأخرى من السلوك بين الأشخاص. وحقيقة أن «البدائيين» قد يتجولون بملابس قليلة لا تعني أنهم لا يمتلكون مشاعر قوية مستدخلة من الخجل والإحراج. وثالثاً، فالفرضية البديلة هي الإفراط في تفسير المادة الثقافية، كما أعتقد أنا بأنه يفعل أحياناً، بوصفها مؤشراً ودليلاً للحالة النفسية، والمادة الثقافية تتضمن تطوراً و«تقدماً» وهو مفتوح للشك أكثر بكثير مع الحالات النفسية.

وما يبقى إشكالياً في تحليله ليس تشابك بني البشر مع منظور أوسع (المجتمع والثقافة، والتشكيل)، ولا علاقة الفرد مع ما هو اجتماعي (كما هو متميز عن المجتمع)، وهي أسئلة كان دوركهايم قد ناقشها بوضوح أكثر وحللها مزيداً من التحليل بارسونز في كتابه: بنية الفعل الاجتماعي⁽⁵⁴⁾، وهي دراسة لا يأخذها إلياس بالحسبان على نحو كامل. وتقع المشكلة التي تقلق أكبر القلق في طبيعة الرابط بين البنية الاجتماعية وبين بنية الشخصية. كيف تتوافق المراحل العقلية مع المراحل الاجتماعية؟ هو سؤال يثوي في قلب إشكاليته. لا أحد ينكر أن هناك بعضاً من مثل هذه العلاقات. ولكن من السهل أن تفسر تلك العلاقات بوصفها مرتبطة ارتباطاً

وثيقاً جداً، ومشاركة اشتراكاً قريباً جداً. إن إلياس يضع العالم الغربي كأنه ذاهب عبر سلسلة من المراحل المرتبطة من هذا النوع. وهو يكتب عن بروز فكرة العلاقة بين ما هو «داخل الإنسان» وبين «العالم الخارجي» وهي العلاقة الموجودة في الكتابات عن كل الجماعات «التي وصلت قوة تأملها ووعيتها الذاتي المرحلة التي يكون فيها الناس في وضع لا يفكرون فيه فقط ولكنهم يكونون واعين بأنفسهم أيضاً، وفي وضع يفكرون في أنفسهم بوصفها كائنات مفكرة»⁽⁵⁵⁾. ولكن ما هي هذه المرحلة المشكلة في مثل هذه الطريقة الغامضة؟ يبدو أنها تفترض وجود عقلية أكثر بدائية تستبعد إمكانية وعي الذات وتخفق في البحث عن عوامل اجتماعية معينة تقود إلى هذا الاختراق المفترض، من مثل قوة الكلمة المكتوبة لترويج الانفعالية الانعكاسية من هذا النوع (إضافة إلى دور الأفراد، والجماعات الاجتماعية، والمؤسسات التي طورت مثل هذا المدخل، ومن الجملة «الفلاسفة» والمفكرون الآخرون، والمدارس).

أنستطيع أن نتحدث على وجه الاحتمال عن «مرحلة في تطور التشكيلات التي شكلها الناس، وعن الناس الذين يشكلون هذه التشكيلات»⁽⁵⁶⁾ ذلك يبدو مرة أخرى وضعاً للمشكلة في مستوى عام جداً، وغير علم اجتماعي، ولا تاريخي. وهو أيضاً يفعل هذا حين يرى التحول من رؤية جغرافية مركزية للعالم بوصفه ناتجاً عن «قدرة زائدة في البشر على عدم تحيز النفس في التفكير»⁽⁵⁷⁾، وذلك التطور المحدد من العملية التمديدية أدى إلى «أن يضبط البشر أنفسهم ضبطاً أكبر». إن كثيرين من مؤرخي العلوم يضمون العلاقة في الاتجاه المعاكس ويقدمون شروحات لم تستلزم فكرة العملية التمديدية المستقلة استقلالاً ذاتياً، والتي تنتج «ضبطاً للمشاعر» بشكل أكبر، و«عدم تحيز النفس» بشكل أكبر. وفي الحقيقة، حين الذهاب إلى جذور فرضية إلياس، يكون من الصعب أن نقبل بناء المتغير الأول من هذا النوع المجرد الذي لا يكون وصفيًا فقط ولكنه سببي - «تحول حضارة... كان يحدث داخل الإنسان نفسه»⁽⁵⁸⁾، مهما قد يكون ذلك مدهناً لذواتنا الشخصية.

(55) إلياس 1994 آ [1939]: 207.

(56) إلياس 1994 آ [1939]: 20.

(57) إلياس 1994 آ [1939]: 208.

(58) إلياس 1994 آ [1939]: 209.

ومع افتراض أنه كان هناك تغيرات اتجاهية في السلوك مرتبطة بالمركزية في أوروبا، فلماذا يتجاهل ما حدث في مجتمعات أخرى مثل الصين حين يقوم المرء بمعالجة «الحضارة»، مثلما رأينا أنه يفعل؟ فهناك أيضاً وجد تطور آداب السلوك، واستخدام الوسائط (عيدان رفع الطعام للضم) بين الفم والطعام، والطقوس المعقدة للتحية وللنظافة الجسمية، والتقييد في البلاط مقارنةً بعفوية الفلاحين - مثلما هو على سبيل المثال في احتفال الشاي، كل هذه الأمور تمثل موازيات لأوروبا في زمن النهضة وكان يجب أن تكون قد اجتذبت انتباهه وقادت إلى تحليل جغرافي (بين الثقافات) لا إلى تحليل مقصور على أوروبا - وخصوصاً عند الأخذ بالحسبان الأطروحة النفسية التي هي أكثر عموماً والتي كان يحاول أن يثبتها. ابق ثابتاً على أوروبا إن شئت، ولكن لا تبق ثابتاً عليها إذا كنت تدعي مزاعم أكثر عمومية. وذلك بدقة ما كان إلياس يفعله، كان ينظر بطريقة وبيرية إلى ما كان يجري هنا في أوروبا بوصفه الطريقة الفريدة إلى الحداثة.

وما أريد أن أثبته أولاً هو أن أوروبا الغربية لم تكن تخترع آداب السلوك المتمدن لأول مرة، بله آداب السلوك باختصار شديد. لا يوجد مجتمع من دون آداب السلوك الخاصة به على المائدة، وطريقته الرسمية للطعام، ولا يوجد مجتمع من دون بعض المحاولات لإبعاد الوظائف الجسدية عن عمومية الاختلاط الاجتماعي. وعلى نحو مساو، في معظم المجتمعات المتدرجة طبقياً، يكون سلوك الجماعات العليا رسمياً أكثر من سلوك الجماعات الدنيا، أقول معظم المجتمعات بسبب إفرقية، ففيها تكون هذه الاختلافات في السلوك صغيرة نسبياً بما في ذلك في نظم الدولة، وذلك في جزء منه بسبب طبيعة الاقتصاد، وفي جزء منه بسبب الأنظمة المتصلة بالزواج وبالاخلاق للمنصب العالي. وفي الدول التي أشير إليها بصفحتها «دولاً بدائية»، هناك القليل من التمايز التدريجي الطبقي للسلوك، في آداب السلوك كما في الثقافة على نحو أعم. وأما في أوروبا وآسيا فالدول الكبيرة متدرجة طبقياً لا على أساس سياسي وحسب وإنما على أساس الثقافة أيضاً، فالجميع قد خبروا الثورة الحضرية وملازماتها.

ومع ذلك، ففي مناقشة آداب السلوك فتحن لا نستطيع أن نتجاهل حقيقة أن الغرب عانى «نكوصاً هاماً»⁽⁵⁹⁾ من وجهة نظر حمامات الجسم ونظافة الجسم من القرن الخامس عشر إلى القرن السابع عشر. الحمامات، «وهي اختراع من روما» (ادعاء مشكوك فيه)، كانت موجودة في كل أنحاء أوروبا القروسطية، وكانت الحمامات خاصة وعامة كذلك، وكان الجنسان كلاهما يستحمان عراة معاً. بل كانت الحمامات خاضعة لدفع مستحقات إقطاعية⁽⁶⁰⁾. وعلى كل حال، بعد القرن السادس عشر حين يرى إلياس العملية التمدينية تتطلق، صارت الحمامات أندر، وذلك عائد، من بعض الوجوه، إلى الخوف من المرض، ومن بعضها إلى تأثير الواعظين، الكاثوليك منهم والكاليفينيين، الذين «زمجروا ضد المخاطر الأخلاقية» «وخزي الحمامات»⁽⁶¹⁾.

لم يكن يوجد مؤسسة استحمام واحدة في لندن في العام 1800. وأحد المؤشرات إلى الحالة المتقدمة للأمور في الشرق هو أن مدينة أصفهان الفارسية، تحت حكم الإمبراطور العظيم شاه عباس (1588 — 1629) كانت تملك 273 حماماً في الوقت الذي كانت فيه الحمامات نادرة في الحقيقة في الغرب. وكان إنتاج الصابون بطيئاً، على الرغم من أن إنتاجه، كما قيل، كان أبطأ أيضاً في الصين، وهي بلد كان يعيش من دون ميزة الملابس الداخلية (التي ظهرت في أوروبا، كما يزعم برودل، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر). ولكن الصينيين مع ذلك كانوا قد امتلكوا ورق حمام الثاني قبل أوروبا بألف عام، وهي حقيقة لا يذكرها برودل، فهو يناقش الورق فقط فيما يتصل بالطباعة والنقود، التي عدّ أن وجودها، كما يقال، قد استتقت «تخلف» الصين، الذي كان نتيجة العيش بالقرب من بلاد بدائية «في طفولتها»⁽⁶²⁾. وحين أعيد إدخال الحمامات أخيراً إلى أوروبا عرفت باسم «الحمامات الصينية»⁽⁶³⁾ والحمامات

(59) برودل 1981: 320.

(60) كابانيس 1954.

(61) برودل 1981: 330.

(62) برودل 1981: 452.

(63) برودل 1981: 330.

التركية، ولكن المسيحيين السابقين، طبعاً، في أوروبا، كانوا قد دمروا غالباً الحمامات الرومانية، لأسباب مشابهة للأسباب التي يعزوها برودل إلى القرن السادس عشر، لقد شجعت الحمامات اللاأخلاقية وكانت مرتبطة بالطقوس الوثنية، ومن جملتها الممارسات اليهودية والإسلامية*. وإحيائها في المرحلة القروسطية قد يكون مرتبطاً مع الحروب الصليبية ومع التأثير الإسلامي.

لم تكن الحمامات هي المشكلة فقط بل كانت النظافة بشكل أكثر عموماً هي المشكلة. في رابليه، زار غارغانتوا والدّه الذي سأله إن كان قد بقي محافظاً على نظافته في أثناء غيابه. فأجاب الابن: نعم، ماكنتُ أنظفَ من ذلك، لأنه قد اخترع ممسحة للدبر⁽⁶⁴⁾. لقد استخدم قطعاً مختلفة من القماش، ومن جملتها قفازات أمه - «معطرة بعطر جميل».

بعدئذ مسحت نفسي بعشبة القوصعين، ونبات الشُمرة، وبالشبت ونبات اليانسون، مع المردقوش الحلو، مع الورود، واليقطين، مع أوراق القرع، والملفوف، والشمندر، مع أوراق الكرمة، والخيزر ونبات البوصير العظيم (وهو البوصير، وهو أحمر)، وأوراق الخس والسبانخ - وكلها عملت لي الكثير من الخير! - وعشبة الحُلبُوب، والرجلة، وأوراق القراص، ونبات رجل اليمامة ونبات آذان الحمار. ولكني بعدئذ أصبت بالزحار اللومباردي، الذي شفّيته بمسح نفسي بجيب سروالي.

وبعد ذلك مسحت نفسي بأغطية الفراش وشراشفه، وبالبطانيات، وبستائر الفراش، مع وسادة، وغطاء مائدة (وبعدئذ بآخر، بواحد أخضر)، وخرقة لغسل الصحن، وفوطه السفرة، ومنديل اليد وثوب البيت. واستسفتها كلها مثل الكلاب الجربى حين تدلكها.

* (المترجم): هذا كلام ملتبس لأن الحمامات في بلاد الإسلام لم ترتبط بأي طقوس أو ممارسات خاصة، لم تكن أكثر من أماكن عامة للنظافة والاستحمام، ولم تكن مختلطة في أي مرحلة من مراحل المجتمع الإسلامي، بل إن الأطفال كانوا يمتعون من الدخول.
(64) برودل 1981: الفصل 13.

وقال غارغانتوا: «أنا أتقدم نحو ذلك، في دقيقة فقط سوف تسمع أنت مؤكداً، القلب الحقيقي لها. أنا مسحت نفسي بالتبن، وبالقش، وبكل أنواع النفاية المخملية، وبخرقة صوف، وبصوف حقيقي.

ومع حلول القرن السادس عشر، حين كان يكتب، كان الورق قد جاء إلى أوروبا من العالم العربي وأحدث فرقاً ضخماً في العديد من الطرق، لا من أجل الاتصالات فقط. وقبل ذلك في القرن الرابع عشر يصف لانغلاند في قصيدة بيير الحرّاث كيف كان الناس ينظفون أنفسهم بأوراق النبات⁽⁶⁵⁾.

وجلس هكذا حتى المساء، وكان من وقت إلى آخر يفني

حتى عبّ التهم غالوناً وأبريق ماء عباً

وبدأت أحشاؤه تقرقر مثل خنزيرتين شرهتين

ونفخ في بوقه المدور عند نهاية عموده الفقري

وكل من سمع البوق أمسك أنفه بعد ذلك

وتمنى لو أنه يفرك بقبضة صغيرة من العشب.

الخبرة في غانا

يمكن رؤية بعض مشكلات إلياس مع الثقافات الأخرى من تعليقاته على خبراته في غانا في كتابه: تأملات في حياة. فهناك، وفي رد على الذين أجروا معه مقابلات، يشرح كيف تم في العام 1962 اقتراح أن يتولى هوشغل كرسي علم الاجتماع في غانا لمدة سنتين إلى ثلاث سنوات. فقبل على الرغم من أنه كان في حينها قد تجاوز الستين

(65) لانغلاند، النسخة ب، المقطع 5، السطور 339 - 45.

من عمره، ملاحظاً بالقول: «أنا امتلكت حباً كبيراً للاستطلاع ومعرفة المجهول»⁽⁶⁶⁾. ونتيجة لذلك طور «حباً عميقاً للثقافة الإفريقية» بطريقة أشبهت بالنسبة إلى علماء علم الإنسان شَبهاً قوياً انجذاب كُتاب القرن التاسع عشر إلى شعب الطبيعة، وهو نوع شمل القدماء في الجملة. وأنني سأكون قادراً على رؤية التضحيات بالحيوانات، في الحياة الطبيعية، وأنا شاهدت في الحقيقة أشياء عديدة - خبرات فقدت لونها في المجتمعات التي تطورت تطوراً أكبر. ومن الطبيعي، أن هذا كان له علاقة مع نظريتي عن عمليات التمدين، والعواطف كانت أقوى وكانت مباشرة على نحو أكبر. كلما كان أكثر طبيعية (غرزي)، كان أقل تمدناً (تقييدي).

ويسأله محاوره في كتاب المقابلات هذا كيف تعلم عن «الثقافة البدائية»؟ فيجيبه «لقد قمت بالكثير من العمل الميداني مع طلابي. وبدأت في جمع فن إفريقي، وبعض طلابي أخذوني لزيارة بيوتهم. وهناك تعلمت كيف أن الحياة الغانية رسمية وذات طقوس: فالطالب وقف خلف كرسي أبيه وتصرف نحوه مثل خادم له تقريباً. والنوع القديم من الأسرة مازال بالتأكيد سارياً إلى درجة كبيرة جداً في غانا».

وهو يتذكر سواقة السيارة إلى قرية «عميقاً في الغابة» مع سائقه (وتوجد صورة للمؤلف مع طبائحه وسائقه). وصل القرية و«أدرك لأول مرة ما يعني ألا تمتلك أي تيار كهربائي». وبكلمات أخرى فتعليقاته على «الآخرين» اختصت بتقانتهم لا مواقفهم. وأظهر السكان حب استطلاع مساوياً وأحاطوا به، قائلين: «جاء رجل أبيض»، وسألوا عن زوجته (كان عزباً). وكان هو، لا هم، الشخص المتروك وحده، وصل في سيارة يسوقها سائق، من دون زوجة. ويخفق إلياس في استخلاص الاستنتاج الواضح مع هذه المواجهة - وهو أن «الآخر» بالنسبة إلى كل ثقافة، يمثل الانحراف عن أعراف السلوك المتمدن، المتمدن بمعنى طاعة التنظيمات الاجتماعية التي تكون في الغالب مستدخلة

إلى الحد الذي تبدو معه مفهومة ذاتياً. فهو نفسه، مع صفاته المميزة، صار يمثل الانحراف في القرية الغانية، أي الشخص الذي أهمل أعراف السكن المشترك.

وفي مناسبة أخرى ذهب إلى المنطقة التي كانت ستغمرها مياه الفيضان من السد الجديد على نهر الفولتا وكان مندهشاً من أن الناس كانوا قلقين بشأن ما سيحدث لآلهتهم المحلية حين ارتفع الماء. هذا الاهتمام النشيط بالآلهة، وهناك الكثير منهم، يراه هو متعلقاً بالخطر الكبير لدى الناس وعدم الإحساس بالأمن. وهو يطبق هذه الفكرة على بنية الشخصية: «على المرء أن يستنتج أن الأنا العليا عندهم مبنية بناء مختلفاً عن أنا العليا الخاصة بنا، لأن كل هذه الآلهة والأرواح تمثيلات للأنا العليا»⁽⁶⁷⁾. في الوقت الذي نعرف نحن فيه إلهاً واحداً حسب ما نفترض ولدينا أنوات أو ذوات أعلى أقل تقطيعاً. وبهذه الطريقة ساعدته غانا على أن يرى (أو أكدت إيمانه) بأن فرويد يجب أن يُطوّر أكثر في اتجاه مقارن ووفقاً لفكرته الخاصة عن عملية التمدين. «أنا فكرت أن الأنا العليا وأن تشكيل الأنا في مجتمعات أبسط سيكون مختلفاً عنا، وهذا التوقع كان قد تأكد تأكيداً كاملاً في غانا، كما رأينا»⁽⁶⁸⁾. وحين النظر إليه في إطار مرجعي آخر، هناك خجل (خارجي) لا إحساس بالذنب (داخلي). في الأسبق، «ليس كافياً أن تستند على صوت داخلي ليقيد المرء نفسه». ولتحقيق التقييد «فهم [أصدقاؤه الأفارقة] عليهم أن يتخلوا أنه يوجد مخلوقات خارجة عنهم، وهي تجبرهم أن يفعلوا هذا أو ذاك. فأنت تراها في كل مكان إذا ذهبت إلى مثل هذه البلاد». وبكلام آخر، هناك نوع من التقييد الخارجي موجود (خلافاً لافتراضاته الأخرى حول الطبيعة غير المقيدة للتضحية) ولكن الضوابط والجزاءات مختلفة.

ومع ذلك، فهذا الاختلاف لم يكن بسبب أنهم أكثر «طفولة»، كما يقترح محاوره، فذلك الرأي الذي يفهمه إلياس الآن عن الأفارقة هو رأي استعماري. إن طريقة حياتنا

(67) إلياس 1994 ب: 71.

(68) إلياس 1994 ب: 70.

ممكنة فقط «لأن سلامتنا المادية أكبر من سلامتهم على نحو لا يقبل المقارنة»⁽⁶⁹⁾. وفي حين يوجد بعض الغانين من الطبقة العليا الذين هم «على المستوى الفكري نفسه الذي نحن عليه... ليسوا أقل تعليماً وتقييداً للنفس»، ينصب جمهور الناس مذابحهم الصغيرة وينادون «معبوداتهم». مثل هذا النشاط الديني يبدو (وإلياس من أتباع المذهب الإنساني بشكل كامل) متماهياً مع سلوك غير مقيد وغير متعلم، إنه مظهر للآمن الاجتماعي، أو لغياب الأمن.

إن الإدراك الحسي لمثل هذا السلوك يكمن خلف استمتاعه بمظاهره الفنية. فتُهم يعبر عن العواطف تعبيراً أقوى إلى حد بعيد وعلى نحو مباشر أكثر من الفن التقليدي للقرن التاسع عشر أو عصر النهضة. وذلك يتلاءم بشكل جيد مع نظريتي عن العمليات التمدينية، وذلك لأنه كان هناك تقدم هائل للحضارة في النهضة، جرى التعبير عنه في محاولة جعل الرسومات والمنحوتات واقعية بقدر الإمكان وليس هذا بأقل ما يكون. وفي القرن العشرين كان هناك رد فعل ضد ذلك. ويستطيع المرء أن يربطه أيضاً مع فرويد: ما حدث في التحليل النفسي - أن إيمان السماح بدرجة أعلى من التعبير عن المشاعر على مستوى جديد هو أمر مشاهد أيضاً في الفن غير الطبيعي، وهو يملك شبيهاً أكبر إلى حد بعيد بالحلم. المنحوتات الإفريقية تمتلك النوعية نفسها. هناك أقتعة مخيفة وأقتعة صديقة، ولكنها كلها تعطي تعبيراً قوياً، إلى اللاشعور، إن أحببت⁽⁷⁰⁾.

ويُنظر إلى النهضة بوصفها جزءاً من عملية الحضارة الأوروبية، التي صارت نموذجاً لبقية العالم. وهي تتضمن من الناحية الفنية الواقعية التي تبدو وكأنها تدل ضمناً على التقييد، والتقييد مشمول في تحقيق الحقيقة الموضوعية. وبالنسبة إلى إلياس، تمثل نظريات فرويد عودة إلى الإقرار بالبدائي وإلى افتقاره إلى التقييد، على الرغم من أنه ليس واضحاً كيف تحتضن نظرية إلياس التطورية مثل هذه المعكوسات الطويلة الأمد. وهو نفسه يعتمد اعتماداً مفراطاً على النسخة الشعبية من فرويد. وفي

(69) إلياس 1994 ب: 71.

(70) إلياس 1994 ب 72 - 3.

الوقت نفسه يرى فرويد محتاجاً إلى أن يُستكمل. إن فكرة الأنا العليا ستكون مختلفة في المجتمعات الأخرى (أي أبسط)، هي فكرة وجد أنها كانت مؤكدة تأكيداً كاملاً في غانا، مثلما رأينا. ومع ذلك، فإن الدليل الذي يستخدمه هو ببساطة تعددية المشاعر المقدسة التي يحيل إليها الناس أعمالهم، وهي ملاحظة سطحية بالنسبة إلى أي شخص له أي معرفة بالمجتمعات المعنية⁽⁷¹⁾. ومرة أخرى فإن هذه استنتاجات خطيرة حول الحياة المحلية مستمدة من دراسة أشياء مادية. وبقي إلياس بعيداً عن الدين الإفريقي، كما هو مكشوف في استخدام الكلمة القديمة «معبود» (Fetish) بدلاً من المزار المقدس (Shrine) وفي فضوله القلق ليرى تضحية دم. ألم يسبق له أن سمع، بَلَّه أن يكون رأى، ذبح الكوشر أو الذبح الإسلامي للحيوان، أو يخبر مسلخاً «مسيحياً» في شيكاغو أو في أي مكان آخر؟

(71) قابلت إلياس مقابلة وجيزة حين كان أستاذ علم الاجتماع في ليفون. لابد أن ذلك كان في العام 1964. وكان انطباعي عنه أنه عالم ثابت ثباتاً عميقاً في الخبرة الأوروبية وملتزم التزاماً كاملاً بالمقولات الويبرية، على الأقل حين تحدثنا عن النظم السياسية المحلية. وبدا لي أنه كان قد قرأ القليل جداً عن هذا المكان «المجهول»، الذي كان يستقبل قدراً كبيراً من الانتباه العلمي في ذلك الوقت، واكتسب إلياس معرفته مما دعاه «رحلات ميدانية»، قيادة سيارة إلى قرية مع سائق وطلاب. وكانت معرفة قليلة الاطلاع بالعمل العلمي عن «الثقافات الأخرى». وبصفتي عالم إنسان كان قد قضى أنثى العديد من السنوات في القرى الغانية، فقد كنت غير سعيد بهذه الفكرة من «العمل الميداني» وبما رأيته أنا أن علم الاجتماع الذي مارسه كان نوعاً من علم الاجتماع غير المقارن وذا مركزية أوروبية. وكنت أنا نفسي قد عملت مع عالمي الاجتماع المقارن جورج هومانز (وهو مؤرخ أيضاً) ولويد وورنر (وهو عالم إنسان أيضاً)، وكلاهما حاول أن يأخذ بعين الاعتبار المدى الكامل للسلوك الإنساني. ولأسباب مشابهة وجدت أنا أن فكرة أن المرء يستطيع أن يكتسب بصيرة عميقة من الجمع العرضي «للفن» الإفريقي من التجار المتجولين هي فكرة موضع شك إلى درجة عالية. ولا يستطيع المرء أن يوافق موافقة كاملة على جميع الأشياء الإفريقية وتصدير هذه الأشياء وهو لا يعرف عن استخدامها أو يفهم عنها إلا القليل. وكان ذلك أيضاً مذكراً بأولئك الأعضاء السلايين من قبيلة المعلمين الذين كانوا أكثر اهتماماً بالامتلاك والعرض من تقدير السياق الثقافي أو بمعنى مثل هذه الأشياء للممثلين أنفسهم، على الرغم من أنهم برروا لاحقاً عملهم على أساس من المحافظة. معظم الوافدين بدؤوا تجميعاً للفن - لم يكن ذلك صعباً لأن مترجمي الهوسا زاروا في كل مساء مع سلمهم الأكواخ المبنية على الطراز الاستعماري في الحرم الجامعي، ومثلت هذه الصفقات نزع السياق الكامل عن فن إفريقية ومثلت تسليعه، ولكنها وفرت شيئاً محسوساً تعود به إلى الوطن.

والمشكلات مع النظرية العامة لإلياس عن العملية الاجتماعية تبرز بوضوح في هذه التعليقات على غانا. ففي إحدى النقاط كان الناس الذين يذبحون الدجاج في مزاراتهم المقدسة يُنظر إليهم بوصفهم يدلّون على حرية أكبر من التعبير العاطفي. وهذا متفق مع الفكرة الشعبية عن شعب الطبيعة. وفي الوقت نفسه فهو يذكر الطالب وهو يظهر تقيداً مفروضاً أمام والده. والتعليقان اللذان يشيران إلى الحرية والتقييد يسيران في اتجاه مناقض. بيانان متضاربان كلاهما يبدو مناسباً للنظرية، يوحيان أن التفسيرات النفسية وتفسيرات علم الاجتماع كليهما موضع شك. فيكون من الصعب جداً أن نقول إن اللوداغا من غانا الشمالية، الذين قضيت معهم العديد من السنوات، كانوا أكثر تقييداً أو أقل من البريطاني المعاصر، وأي تقدير لذلك يجب أن يعتمد على سياق النشاط المعين، لا على تصنيف عام. ففي الجنائز أظهروا الحزن ولكن ذلك عموماً بطرق طقوسية بدت أنها تقيد الحزن أو تُقنّيه في قنوات. كل الطقوس كانت مقيدة ومن جعلتها التضحيات. ولكن الحياة كانت مع ذلك تمر عبر العديد من التغيرات، مع إضافة المدارس، والعمالة المهاجرة والبعثات التبشيرية. وفي الحقيقة، لم أر دينياً إفريقياً غير مقيد مثل المؤمنين بعيد العنصرة الذين كانوا آنئذ يبشرون في سوق وا (Wa) على بُعد خمسين ميلاً تقريباً (بقيادة الأمريكي «جو المقدس»، كما كان يعرف للجميع). في الممارسات المحلية، كان يُنقذ ذبح الدجاج لكشف الحقيقة حول موقف مربك، يحتمل أن يكون ذلك تقديماً لإله، ولكن ذلك لم يعرض صفات جنسية، ولا «الحرية» أيضاً التي يعزوها إلياس إلى هذا العمل. الكثير من الاختلافات التي جاءت من ملاحظاته السطحية حول «الحضارة» تختفي لدى القيام بفحص أكثر كثافة وكماً. ليس هناك سبب حقيقي لافتراض أن عزوه للحالات النفسية وتحليله من ناحية علم الاجتماع كانا موضع شك بشكل متساوٍ في عمله الأوروبي. ولكن لماذا هذه الفجوة الكبيرة بين ملاحظاته عن أوروبا وملاحظاته عن غانا؟

مشكلته المتصلة بفهم غانا تلامس جذور النظرية المتصلة بالتقدم نحو التقييد الذي يعد جوهرية لعملية التمدين. وهذا بالتأكيد ليس محصوراً بالمؤلف نفسه ولكنه في الغالب جزء من المعتقدات الشعبية في أوروبا. فهو يرى الفن الإفريقي بوصفه

محققاً للتعبير عن المشاعر على نحو مباشر أكبر. وممارسة التضحية بالدم وعبادة مجموعة من «المعبودات» هي أفعال غير مكبوتة وهي أفعال علمتنا الحضارة أن نُقيدها لصالح الصلاة والتوحيد*. وكل هذه المظاهر من المجتمع الغاني يُحكم عليها بوصفها أقرب إلى المشاعر غير المكبوتة، المتميزة بغياب التقييد. ومع ذلك، يبدو أن إلياس يقر، في سلوك الطالب الجامعي الغاني الواقف بثبات خلف كرسي والده على نحو طقوسي إلى درجة عالية (ومقيد)، يقر أن كل الحياة الاجتماعية تتطلب بعض التقييد، وبعض الضبط للسلوك الذي يمكن أن يؤدي، لو لم يكن ذلك، إلى حرب الكل ضد الكل. النطقوسي يلعب دوره. ومثل ذلك أيضاً تفعل اللغة التي تتدخل بين المشاعر والتعبير عنها.

لقد حاولت، عن طريق وضع خبرة إلياس في إفريقية ونظريته عن «العملية التمدينية» جنباً إلى جنب، حاولت أن أظهر أن الخبرة والنظرية كانتا في الحقيقة متناقضتين، وذلك على العكس من زعمه أنهما كانتا تتساندان ذاتياً على نحو متبادل. وكان يجب أن ينظر إليهما على هذا الشكل لو أن المؤلف أعطى انتباهاً أكثر عمقاً للبحوث في المشهد المحلي، ولمحاولات فهم السلوك المعاصر، بدلاً من فرض مفهوم تاريخي زائف، ونفسي زائف، وفلسفي زائف عن شعب الطبيعة، على ما رآه في غانا. ففي هذا تابع إلياس الأفكار الشعبية للأوروبيين في فكرتهم عن العملية التمدينية، مُنحياً جانباً الدراسات التي قام بها علماء التاريخ قبل التدوين وعلماء الاجتماع المقارن، وهي دراسات تستند إلى أساس أكثر ثباتاً.



* عبادة مجموعة من المعبودات تدل على انتشار الجهل والبعد عن الدين الحقيقي بتوحيد العبادة لله وحده. (المراجع).

الفصل السابع

سرقة «الرأسمالية»: برودل والمقارنة الكونية

المرحلة الكلاسيكية، والإقطاع، بل الحضارة نفسها قد تم ادعاء ملكيتها بوصفها تخص أوروبا على نحو فريد عديم النظير، وبهذا تُستبعد بقية العالم من الطريق إلى الحداثة وإلى الرأسمالية نفسها، نظراً إلى أن كل تلك الأطوار يُنظر إليها منطقياً بأنها يؤدي الواحد منها إلى الآخر في مراحل متتابعة. هناك القليل من الاختلاف حول موقع أوروبا المهيمن في القرن التاسع عشر بعد أن أعطت الثورة الصناعية الأوروبيين ميزة اقتصادية نسبية. ولكن المناقشة تدور حول المرحلة السابقة لذلك التاريخ. ما ذلك الذي جعل أوروبا ميادة إلى تحقيق هذه الميزة؟ هل اخترعت تلك القارة «الرأسمالية» كما افترض كثيرون؟ أم هل هذا الزعم من المؤرخين هو مثال آخر، إضافة إلى ما تقدم، من أمثلة سرقة الفكر؟

وأنا أريد في هذا الفصل أن أنظر في المحاولات التي قام بها علماء مرموقون في المقارنة الكونية بخصوص «الرأسمالية»، والتي تصل في النهاية إلى تأكيد موقع أوروبا المميز لا بخصوص الثورة الصناعية فقط، وهي التي قد يكون حولها بعض الاتفاق، بل بخصوص ملامح أخرى أيضاً، أوسع وأسبق من ملامح الغرب التي يعتقد أنها قد حثت على ذلك التغيير. وسوف أركز على إسهام برودل وأعلق بشكل غير مباشر على الطريقة التي انحرف بها كل هؤلاء الكتاب عن «الموضوعية»، على الرغم من نواياهم الحسنة للغاية. لقد منحوا الغرب امتيازاً إلى درجة كاسحة، وهم بهذا يحرمون الشرق من مكانه المستحق في تاريخ العالم.

لقد بذل المؤرخ الفرنسي جهداً راسخ العزم ليرى «الرأسمالية» في سياق يشمل العالم كله. ومثل ذلك فعل عالم الاجتماع الألماني ويبر من قبله. وركز هذا

الأخير على مقارنة الأخلاق الاقتصادية «لأديان العالم» المختلفة، واستنتج أن البروتستانتية الزاهدة فقط هي التي وفرت القاعدة الأيديولوجية المناسبة من أجل تطور «الرأسمالية» (على الرغم من أنه غير رأيه، كما سبق أن رأينا عن روما القديمة). وأنا لا أود أن أجادل في أن ويبر كان مخطئاً في حكمه المبرمج، ولكني أود أن أقول فقط إنه لم يدرك إدراكاً تاماً ما الذي كان ملتبساً. وإذا كان قد فعل ذلك «من الناحية النظرية» فإنه لم يفعل ذلك «من الناحية التحليلية». إنه يبذل جهوداً ضخمة ليكون «موضوعياً» حين يدرس طبيعة «الأخلاق الاقتصادية» في أديان مختلفة (في إسرائيل القديمة، والهند، والصين، إضافة إلى أوروبا) في العلاقة مع ظهور الرأسمالية، ولكنه بعدئذ انحاز بعزم إلى جانب التنويع البروتستانتية. وقد رفض مؤرخون آخرون عديدون ذلك التركيز بحزم على شكل مساو، ولكنه رُفِض بشكل رئيسي من قبل مؤرخ البحر الأبيض المتوسط، الفرنسي العظيم نفسه. لقد رأى برودل «رأسمالية» السوق بوصفها رأسمالية موزعة على نطاق أوسع بكثير، في حين حددها بعض العلماء في المجتمعات القديمة نفسها. ومع ذلك، فهو يجادل في أن «الرأسمالية المالية» كانت أوروبية بشكل واضح، وهو يناقش بعمق الأسباب التي من أجلها كانت هذه الرأسمالية كذلك.

ويبر مباشر أكثر في معالجته للرأسمالية، ويربطها بشكل أحادي مع الغرب. وهو يزعم ادعاءات كبيرة في الموضوعية في التحليل المقارن⁽¹⁾، ومع ذلك يصل إلى استنتاج

(1) شكلت مقالة ويبر عن المقارنة، التي ترجمت بعنوان «الموضوعية» في العلم الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، شكلت الملاحظات التمهيدية لافتتاحية جديدة لهيئة مجلة: محفوظات علم الاجتماع والعلم السياسي الألمانية. وشرح فيها أن الخلاف الذي رآه بين العلوم الطبيعية والعلوم «الثقافية» يكمن في حقيقة أن «مغزى الأحداث الثقافية يفترض مسبقاً وجود توجه - قيمي نحو هذه الأحداث. ومفهوم الثقافة هو مفهوم - قيمي. ويصير الواقع التجريبي «ثقافة» لنا بسبب أننا نربطه بأفكار قيمة وإلى المدى الذي نربطه بهذه الأفكار» (ويبر 1949: 76). ومناقشته مبنية على الحاجة إلى عمل «تمييز لا يمكن جسره» بين «المعرفة التجريبية» وبين «الأحكام القيميّة» (ويبر 1949: 58). وكلاهما موضوع مهم للتأمل على الرغم من أن «تلك القيم» العليا التي تسند الاهتمام العملي هي مهمة بشكل حاسم وستبقى كذلك دائماً في تقرير مركز الانتباه للنشاط التحليلي في مجال العلوم الثقافية. ولكن ما هو صحيح بالنسبة إلينا «يجب أن يكون صحيحاً كذلك بالنسبة إلى الصينيين» (ويبر 1949: 58).

أنه رأى تطور الروح العلمية بوصفها أكثر أهمية في الغرب وبوصفها مرتبطة بأفكاره عن العقلانية. خذ عملية تحرير العقل الإنساني التي وسمت نمو المعرفة العلمية ذات المعنى بعملية العقلنة. وهو يكتب ويقول: إن هذه العملية «استمرت في الوجود في الثقافة الغربية طوال آلاف السنين، وهي تشكل تقدماً»⁽²⁾. فكرة التقدم تلك، من «الإغناء المستمر للحياة»، هي المفتاح إلى الإنسان المتمدن، وكانت غربية بشكل جوهري.

يكتب ويبر عند إحدى النقاط أن «التحليل (الموضوعي) للأحداث الثقافية»، التي تسير وفق مقولة أن المثل الأعلى للعلم بوصفه تحويلاً للواقع الحقيقي التجريبي إلى «قوانين»، هي مقولة بلا معنى لمثل هذه الأحداث. إنها بلا معنى لتتويع من الأسباب. أحدها يتعلق بتعريفه للثقافة وهي «قطعة متناهية من اللانهاية التي لا معنى لها من عملية العالم، قطعة يخلق عليها بنو البشر المعنى والمغزى»⁽³⁾. وهذا التعريف مختلف جداً عن التعريف التقليدي لعالم الإنسان الإنجليزي ثي. بي. تايلر⁽⁴⁾، الذي يحتضن كل الفعل الإنساني والمعتقدات الإنسانية. ومع ذلك فهو تعريف كان مهماً لمخطط تالكوت بارسونز⁽⁵⁾، المتروك الآن إلى حد كبير، وللعلماء الأمريكيين الذين اتبعوه. وأنا نفسي أتمسك بثبات بالتعريف الأوسع الذي يقدمه تايلر والذي تشمل فيه الثقافة كل الأنشطة الإنسانية المعروفة، المادية منها والروحية، وأتساءل عن منفعة هذه الفكرة التي يقول بها ويبر، والتي يعتمد عليها نقاشه للموضوعية، لأن من المستحيل عملياً تأسيس ميدان للبحث يركز على قيم المراقب (التي يقول هو عنها بحق إنها مهمة في اختيار الموضوع)، وأقل بكثير على قيم الممثلين (بالطريقة التي يأخذ بها معظم علماء الاجتماع فكرة التوجيه القيمي). وعلى أي حال فقلة من العلماء هم الذين يرغبون عملياً في أن يحددوا تحليلاتهم في هذه الطريقة، على الرغم من أن هناك بعض علماء الإنسان الذين يحاولون أن يتبعوا رأي بارسونز في أن الميدان كله

(2) ويبر 1949: 139.

(3) ويبر 1949: 80 - 1.

(4) تايلر 1881.

(5) بارسونز 1937.

يدور على المعتقدات، والقيم، ومجال «علم الثقافة». وفي حين أن القيم لا يمكن أن تعامل مثل العلم، فهو يهدف إلى قدر من الموضوعية في تحليله المقارن، وخصوصاً في هدفه العريض في النظر ملياً في أصول الرأسمالية. وما أخفق ويبر في أن يقوم به هو الصعوبات التي وقفت في طريق تحقيق الموضوعية، وفي فصل «الحقيقة» و«القيم» بالنظر إلى مدى تفسيرهما، وفي تقرير ما هو أكثر من «تركيز الانتباه» إلى درجة كبيرة جداً. وكانت الصعوبة ستُرى في عمله الخاص به، وخصوصاً في العلاقة مع الأصول الأوروبية للرأسمالية.

حين يلتفت برودل بانتباهه إلى الرأسمالية، فهو يقبل عدداً مهماً من الافتراضات الغربية حول اختلافات الشرق - الغرب المتعلقة بنموها، ومن جملة ذلك ما يخص الطبيعة الفريدة من نوعها للمدينة الأوروبية، مستمدة من البلدة (commune) الإيطالية الشمالية من القرن العاشر. ولكنه ضد ويبر إلى درجة كبيرة جداً في عزوه دوراً رئيساً للبروتستانتية في خلق «روح الرأسمالية». وفيرنانديز - آرميستو ينتقد أيضاً المظاهر الدينية من «المقولة الويبرية» في مناقشة الإمبراطوريات الأطلسية، التي كان ظهورها قد «استُخدم دليلاً على أن البروتستانتية كانت متفوقة على الكاثوليكية بوصفها إيماناً استعماريّاً وبرهاناً على أن البروتستانت وراثوا المواهب اللازمة للرأسمالية التي كان اليهود على وجه الخصوص قد أوضحوها في العصور الوسطى». وهو يعلق بالقول: «يبدو لي كل قسم من هذه المقولة مضللاً»⁽⁶⁾. فالإمبراطوريات الأطلسية الخاصة بالجنوبيين كانت أكثر امتداداً، ودامت مدة أطول، وكانت أكثر ربحية من إمبراطوريات البلدان البروتستانتية. «إن رجحان القوى الشمالية في الصراعات العالمية في القرن التاسع عشر لم يبدأ... تقريباً في وقت مبكر مثلما هو مفترض عموماً»، والدين نفسه آتئذ لم يكن له علاقة بذلك الرجحان إلا القليل. وكان المهم هو الموقع الجغرافي.

لا أريد أن أعلق بالمزيد من التعليق على محاولات ويبر الأصلية في المقارنة الكونية. لقد كان مهتماً طبعاً بالدرجة الرئيسية بالهيمنة الاقتصادية والثقافية

(6) فيرنانديز - آرميستو 1995: 238.

للعرب في الأزمنة الحديثة وكانت تحليلاته الحادة للهند والصين تضع سعة انتشار الرأسمالية الغربية خلفية لها. وهو، في الحقيقة، لا يحدد نفسه بتطور الرأسمالية الصناعية في أوروبا في القرن التاسع عشر، ولكنه، وبشكل يمكن فهمه، ينظر إلى الخلف إلى الشروط المسبقة، وبشكل محدد إلى الإصلاح الديني (ومن هنا الأخلاق البروتستانتية)، وإلى عصر النهضة وإلى «عصر الاكتشاف» بل إلى أبعد من ذلك إلى الخلف إلى الطبيعة «الفريدة» للمدينة الأوروبية، بل ينظر من حين إلى آخر إلى روما. وقد سلك ذلك المسار معظم المعلقين على الحالة. فماركس وولرستين⁽⁷⁾ كلاهما عادا إلى الخلف إلى عصر الاكتشاف، دافعين بذلك ميزة أوروبية إلى الخلف في الزمان قبل القرن التاسع عشر.

فكرة المقارنة الكونية هي فكرة مؤرخ مرتبطة مع التاريخ الأوروبي الحديث. ما الذي تجري مقارنته؟ فالتعبير يشير بشكل أساسي إلى نوع الأسئلة التي أهتمت ماركس وويبر في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وتتعلق في النهاية بأصول الرأسمالية (الأوروبية). وقد كُتِبَ ذلك المشروع من وجهة نظر الأوروبيين بعد الثورة الصناعية الأولى، وفي حالة ويبر بعد الثورة الصناعية الثانية، ونشد المشروع الوصول إلى جواب لسؤال لماذا «حدثت» أوروبا في حين لم تفعل ذلك حضارات كبيرة أخرى في آسيا؟ أو بكلمات أخرى من متابع حديث لنفس نوع السؤال، لماذا تكون بعض الأمم غنية جداً وبعضها فقيراً جداً؟ وهو عنوان فرعي للكتاب الحديث للمؤرخ الاقتصادي، ديفيد لانديس. سؤال مهم ولكن البحث بدأ بداية سيئة وزلت به القدم⁽⁸⁾.

في المقام الأول، كانت هذه المقارنات بعيدة عن أن تكون كونية. فقد كتب ويبر باهتمام عن الصين والهند. وكانت بقية العالم متميزة بالمجتمعات التقليدية، وتمارس «السلطة التقليدية»، وهو تصور لا يكاد يكون مسعفاً من ناحية علم الاجتماع أو من الناحية التاريخية لأن هذه المجتمعات عوملت بوصفها بقايا، وبوصفها ما كان قد ترك مؤجلاً. لقد استُحضرت الهند والصين لتكونا في الصورة بصفة خلفية «لرأسمالية»

(7) وولرستين 1974.

(8) غودي 2004: الفصل الأول.

أوروبية. ثانياً، فإن ماركس في مناقشته الهامة يلامس تحليل مجتمعات أخرى من وجهة نظر اقتصادية، ويفحص تنويعاً من أساليب الإنتاج وتشكيلاتها الاجتماعية المرتبطة بها. لقد درس بعناية كتاب لويس مورغان: المجتمع القديم، الذي كان محاولة طموحة للقيام بمقارنة كونية لسلسلة من المجتمعات الإنسانية. لقد كان جهد مورغان واحداً من جهود عديدة لبناء تاريخ لتطور الإنسان يكون أكثر منهجية، وأفضل توثيقاً بالأدلة، من التاريخ الذي برز من الجهود الفلسفية السابقة له، مثل جهود فيكو أو مونتيسكيو. ولكن في الوقت الذي مثل فيه هذا العمل تحسناً على الأعمال التأملية للفلاسفة، فهو ما زال يتبنى موقفاً غائياً بالنسبة إلى ما يخص أوروبية.

إن مدخل برودل إلى الرأسمالية، وإلى التحديث، وإلى التصنيع، وهو مدخل كوني في الحقيقة، معروض في المجلدات الثلاثة من عمله الكبير عن: الحضارة والرأسمالية من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر. والمجلد الأول بعنوان: «بنية الحياة اليومية»⁽⁹⁾، والثاني بعنوان: «دواليب التجارة»⁽¹⁰⁾، والثالث بعنوان: «منظور العالم»⁽¹¹⁾. والمجلد الأول يعالج ما يدعو «الحياة المادية» التي يراها هو «واقعة تحت اقتصاد السوق» وتضم ما نأكل، وما نلبس، وكيف نعيش. والمستوى الثاني (من الاقتصاد) هو عالم السوق، وعالم التجارة. والمستوى الثالث، وهو «منطقة ظل» «تحوم فوق اقتصاد السوق»، هو عالم المال، «المجال المفضل للرأسمالية»، ومن دونه تكون «غير قابلة للتصور»⁽¹²⁾.

لقد كان برودل مؤرخاً من المرتبة الأولى تماماً. وبناءً للحياة اليومية⁽¹³⁾ هي بنى موصوفة من زميله زيلدن بأنها «متألقة» ومن زميل آخر، هو بللمب بأنها «رائعة». وأنا أود أن أستعرض مظهراً واحداً من عمله من ناحيتين إعجاباً وانتقاداً، من وجهة نظر التطورات الجديدة في تاريخ العالم التي تحاول أن تعدل انحيازات أوروبية

(9) برودل 1981 [1979].

(10) برودل 1982 [1979].

(11) برودل 1984 [1979].

(12) برودل 1981: 24.

(13) برودل 1981.

مركزية معينة. وهذه الانحيازات موجودة في كل عالم أوروبي حتماً. وبرودل يُظهر منها بالتأكيد أقل مما لدى ويبر أو ماركس مثلاً، وينظر في سلسلة واسعة من المادة المقارنة في الحياة اليومية. وزيادة على ذلك، فهو أدق فهماً بكثير بشأن مسألة ميزة أوروبية.

ومع ذلك، فمصادره هي إلى حد كبير مصادر أوروبية حتماً، وهي تشارك في بعض تلك الانحيازات بشأن تلك الميزة. وبعض من هذه الانحيازات المعينة صغيرة، وأخرى منها كبيرة. انظر في بعض الصغيرة أولاً، لأن هذه هي التي تهين طابع عرضيه وهي التي تشير في الحقيقة إلى قضايا أوسع من قضايا الميزة الأوروبية. وما رآه برودل أنه «التجديد العظيم، والثورة في أوروبية»، وفقاً لما قاله، ليس هو الورق بل «الفول»، الكحول، المسكر المقطر، على الرغم من أن اسماً مثل الأنبيق يشير إشارة واضحة إلى مصدر إسلامي (في النهاية إغريقي) ⁽¹⁴⁾. وعلى كل حال، فهو حين يشير إلى بقية العالم يسأل «هل جهاز التقطير أعطى أوروبية الميزة على هؤلاء الناس؟» ⁽¹⁵⁾ وعلى كل حال، كانت أوروبية في الحقيقة بطيئة في تبني الفول المقطر. حين نترك البطة جانباً، فلماذا يكون الأوروبيون هم الذين كانوا يعدون أنهم امتلكوا الميزة، بما في ذلك في مراحل أسبق؟ يبدو السؤال وكأنه كان قد أجيب عنه مسبقاً وأي منظور بديل لذلك مفقود. وعلى سبيل المثال، فالمشروبات الأخرى تعالج بالطريقة نفسها. وفي ما يقارب وقت «اكتشاف» الفول، اكتشفت أوروبية، وهي على ما يفترض مركز التجديدات في العالم، حسب ما يقوله برودل، مشروبات جديدة، من كل من المنبهات والمقويات، أي، القهوة، والشاي، والشوكولا. ولكن الثلاثة جميعاً جاءت من الخارج، فالقهوة كانت عربية (وبالأصل إثيوبية)، والشاي صينية، والشوكولا مكسيكية ⁽¹⁶⁾. من الواضح أن المعنى الذي «اكتشفت» فيه أوروبية المشروبات، أو جددها، هو معنى محدود جداً في الحقيقة، ما فعلته كان معنياً بالتسويق والاستهلاك. وعلى أي حال، فقد أفضى الأمر ببرودل إلى ادعاء اكتشاف أوروبية لتلك المشروبات، وهذا على ما يفترض بسبب «اكتشاف» أوروبية

(14) برودل 1981: 241.

(15) برودل 1981: 247.

(16) برودل 1981: 249.

فيما بعد «للرأسمالية»، التي روجت الأمرين. وعلى كل حال، فيمكن القول فيما بعد في غينيا الجديدة وبشكل مساوٍ إن غينيا الجديدة اكتشفت، ووجدت، هذه المشروعات حين وصلت إلى شواطئها. إن فكرة أن أوروبا كانت (دائماً) في مركز التجديدات فكرة مبالغ فيها إلى درجة كبيرة، وخصوصاً في سياق الطعام الذي كانت أوروبا فيه بالتأكيد خلف الصين أو الهند، وفي الحقيقة فإن برودل نفسه يلاحظ أنه «لم يكن هناك ترف حقيقي أو حذق في عادات الطعام في أوروبا قبل القرن الخامس عشر أو السادس عشر. وفي هذا المظهر تخلفت أوروبا خلف حضارات العالم الأخرى القديمة»⁽¹⁷⁾. يبدو ذلك التعليق صحيحاً. لذلك، فأين تقع ميزة أوروبا في هذا المجال؟

ويبدو برودل مركزياً أوروبياً على وجه الخصوص في قضايا لها علاقة بالبيت، ومن جملتها الطعام. وفي العلاقة باستهلاك اللحم، شغلت أوروبا «وضعاً مميزاً» بالنسبة إلى مجتمعات أخرى⁽¹⁸⁾. ومثل ذلك أيضاً كان الصيادون وجامعو الطعام طبعاً. وعلى نحو مساوٍ، نستطيع أن نأخذ وجهة نظر مختلفة ونشدد على أن الصين والهند كانتا متميزتين، في طريقة أكثر لطافة من الناحية البيئية المحيطة، بالنسبة إلى استهلاك الفواكه والخضروات. ولم تعط التفضيلات للحمية النباتية أي قيمة، سواء كانت مستندة إلى الذوق، أو إلى الدين، أو الأخلاقيات. وكما في المشروبات كان انتشار السلع مثل السكر والتوابل حول العالم يعالج أساسياً من وجهة نظر أوروبية، وذلك على الرغم من أن كل هذه المواد كانت قد اكتشفت من الآخرين. ويقتبس برودل مع الموافقة من الكاتب لابات، الذي يلاحظ عن العرب أنهم لم يعرفوا استخدام الطاولات، ويمكن الزعم بشكل مساوٍ أن أوروبا لم تكن تملك الديوان، وهو أريكة بلا ظهر، أو السجادة إلى أن وصلتا من الشرق. ويُنظر إلى «الميزة» دائماً بوصفها أوروبية (وهي التي قد تكون صارت كذلك فيما بعد على أساس التوزيع والتسويق). والفصل الخاص في كتابه عن «التبني البطيء لآداب السلوك الجيد»⁽¹⁹⁾ في أوروبا

(17) برودل 1981: 187.

(18) برودل 1981: 199.

(19) برودل 1981: 206.

يبدو أنه يُظهر نوعاً من الانحياز مشابهاً لانحياز إلياس لصالح السلوك الأوروبي، وذلك لأن آخرين كانوا يعتقدون على نطاق واسع أن الشرق الأقصى في مدة زمنية أسبق كان قد امتلك آداب التعامل (الإيتيكيت) على نحو أكثر تفصيلاً وأكثر مطالب. وهو يقتبس عن أحد المراقبين الأوروبيين القول: إن المسيحيين لا يجلسون على الأرض مثل الحيوانات⁽²⁰⁾، ويعني ضمناً أن الآخرين فعلوا ذلك وكانوا مثلها. الطاولة والكرسي «عُتَّ ضمناً طريقة حياة كاملة»⁽²¹⁾ ولم يكونا موجودين في الصين الأولى حتى ما بعد القرن السادس. الكرسي «كان على ما يحتمل أوروبياً في الأصل»، وذلك لأن وضع الجلوس كما يقال لم يكن موجوداً في البلدان غير الأوروبية ومثل «فتاً جديداً للمعيشة». وسواء كانت القضية على هذا النحو أم لا (ويبدو القول مشكوكاً فيه)، فإن إعطاء هذا التغيير في القرن السادس مثل هذه الأهمية (تغير في «أساليب الحياة») هو أمر لا يكاد يكون متوافقاً مع الرأي الذي يرى أن المجتمع الصيني لم يكن يتغير وأنه «وقف ساكناً»⁽²²⁾، وهو استنتاج يستمد من الاهتمام بملح واحد، هو الملابس، التي لم يكن استخدامها بالتأكيد عاملاً عاماً في السلوك الإنساني⁽²³⁾.

ودعوى برودل في مناقشته تقول إن تغيير الزي يشير إلى حراكية المجتمع، تابعاً بذلك رأي ساي في العام 1829⁽²⁴⁾ الذي كتب باستخفاف عن «الأزياء غير المتغيرة للأتراك وللشعوب الشرقية الأخرى»، وأن «أزياءهم تميل إلى حفظ استبدادهم الغبي»⁽²⁵⁾. وهي دعوى في المناقشة كان يمكن أن تطبق على نحو مساوٍ على قرويينا، الذين لبسوا نفس الملابس في كل يوم بانتظام ونادراً ما غيروها، وربما تطبق على كل أولئك الرجال الذين يلبسون ملابس المساء في مناسبات خاصة. وعلى كل حال، فحين حدثت التغيرات في أوروبا أيضاً، فإن مثل هذه «النزوات المتصلة بالأزياء»

(20) برودل 1981: 285.

(21) برودل 1981: 288.

(22) برودل 1981: 312.

(23) براي 2000.

(24) ساي 1829.

(25) برودل 1981: 314.

أثرت على عدد قليل فقط من الأشخاص ولم تصبح بعدئذ «مطلقة القوة» حتى بعد العام 1700، حين انفلت الناس من «المياه الراكدة للحالات القديمة مثل تلك التي وصفناها في الهند، وفي الصين، وفي الإسلام»⁽²⁶⁾. لقد كان التغيير في جانب القلة المحظوظة بميزات الخاصة، ولكنه مع ذلك لا يرى الأزياء مبتذلة بل يراها بالأحرى «مؤشراً لظواهر أعمق»⁽²⁷⁾: فالمستقبل كان ينتمي إلى المجتمعات التي كانت مستعدة أن «تفصل عن تقاليدها». وكان الشرق ساكناً، ولكن الغرب حديثاً فقط بعدئذ كان متصفاً بالحركة، وهو الأمر الذي يناقض على الأصح فكرته القائلة إن الثقافات اختلفت في هذا الشأن على مدى الأمد الطويل. ونادراً ما يكون برودل منسجماً في هذه القضية نظراً إلى أن اللجوء إلى الأزياء هو أيضاً نتيجة من نتائج «التقدم المادي»⁽²⁸⁾. وأحد الأمثلة هو الطريقة التي استغل بها تجار الحرير في ليون «استبداد الأزياء الفرنسية» في القرن الثامن عشر باستخدام «مصور شارح للحرير» كان يغير الأنماط في كل عام، وكان ذلك يتم بشكل أسرع جداً مما يستطيع الإيطاليون أن ينسخوه⁽²⁹⁾. وفي هذا الوقت كان إنتاج الحرير موجوداً في صقلية وفي الأندلس طوال ما يقارب سبع مئة عام، وانتشر في القرن السادس عشر، مع شجرة التوت، إلى توسكانيا، وفينيوتونوزولاً حتى وادي الرون. وكانت جنوا والبندقية قد استوردتا الحرير الخام من الشرق الأدنى من عهد طويل إضافة إلى القطن في شكل بالات غزل أو مادة خام. ولم تأت المواد فقط بل جاءت الأساليب الفنية أيضاً من الشرق المدعو «ساكناً». موضوع الأزياء على ما هو واضح لا يتعلق بالتغيير فقط بل هو متعلق بالترف أيضاً، وفي هذا السياق سوف يعالج في الفصل التاسع بتوسع مطول.

وفي طرق أخرى أيضاً يكون برودل متردداً بعقلين في موضوع التغيير. فهو يجادل على نحو مقنع عن الانتشار السريع للمحاصيل الأمريكية، مثل التبغ، في كل أنحاء العالم،

(26) برودل 1981: 316.

(27) برودل 1981: 323.

(28) برودل 1981: 324.

(29) كما أشار بوني (2001 أ و ب).

مثلما حدث مع المواد الاستهلاكية الأخرى مثل القهوة، والشاي، والكافكاو. ومع ذلك، فإن الشرق الساكن يقابل باستمرار بالغرب الحركي الدينامي، ويكون المفهوم ضمناً أن التجديدات بالنسبة إلى الرأسمالية لم تكن تستطيع أن تتطور خارج أوروبا. ويضع برودل معارضة بين المجتمعات المتغيرة والمجتمعات الساكنة⁽³⁰⁾. الانقسام لا يمكن أن يكون مقبولاً بالكلية، فإيقاعات التغيير تختلف بالتأكيد وقد صارت سريعة على نحو متزايد. ولكن فكرة مجتمع لا يتغير (موضوعياً، مهما قد يفكر الممثلون العاملون) تبدو لي فكرة مستحيلة لا تستحق النظر، مثلما جادلت أنا بالنسبة إلى الدين خصوصاً وبالنسبة إلى الأساطير الطويلة⁽³¹⁾، بل إن التقانة نفسها في المجتمعات البسيطة قد تغيرت على مرور الزمان، من العصر الحجري الحديث إلى العصر الحجري المتوسط على سبيل المثال. وذلك لا يعني أنه قد لا يكون هناك انسدادات من وقت إلى آخر، ولكن لا يمكن أن يكون هناك «أنظمة مسدودة» بشكل كلي.

إن فكرة كون بعض المجتمعات أكثر تأهباً للتغيير من مجتمعات أخرى قد تكون فكرة صحيحة لمرحلة معينة ولسياقات معينة، ولكن من الجلي أن رمي كل آسيا في هذا النموذج خطأ. فعلى الأقل كانت الصين على وجه الاحتمال حتى القرن السادس عشر أكثر حركية دينامية من أوروبا (بافتراض أن المرء يستطيع أن يوافق على مقياس مرض). إن مفهوم برودل عن «الحضارة» و«الثقافة» يميل إلى الإيحاء أن مثل هذه الاختلافات في سرعة التغيير ميّزت «المدة الطويلة»، وأنا أود أن أضعها على نحو أكبر عند المستوى «التاريخي» من «الحوادث»، المنتمية إلى «الأزمة» لا إلى «الحضاري». وإن العمل خلافاً لذلك يبدو أنه يُسقط إلى الوراء في الزمن اختلافات أوروبا غير المشكوك فيها (وفي بعض الوجوه ميزاتها) في القرن التاسع عشر. وفي تلك الحالة لماذا لا نكون نحن مستعدين بشكل مساو لنفعل الشيء نفسه من أجل تقاربات المجتمعات في القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين؟ وقد سبق أن عُقدت المناقشة من أجل اليابان

(30) برودل 1981: 430، 435.

(31) غودي وغانداه 2002.

التي أقدرها إقطاعها المبكر على أن تطور «الرأسمالية» بشكل أسهل. ألا يجب تطبيق المناقشة نفسها على الصين، وكوريا، وماليزيا وعلى حشد من الآخرين؟

ومع ذلك فهو حتى الآن ينتهي إلى فكرة أن هناك في أماكن أخرى حضارات «ساكنة، وتنظر إلى الداخل»، أي، حضارات فقيرة. الغرب فقط هو الذي يتميز بتغيير لا ينقطع. ويكتب ويقول «في الغرب، كان كل شيء يتغير باستمرار»⁽³²⁾. وهو يرى هذا ملمحاً ثابتاً منذ عهد طويل. وعلى سبيل المثال، اختلف الأثاث بلداً فبلداً، وهو شاهد على «حركة اقتصادية وثقافية تحمل أوروبية نحو ما عمّدتها هي نفسها باسم التنوير، والتقدم»⁽³³⁾. وبعد سطور قليلة يقول: «إذا كان ذلك مترسخاً بالنسبة إلى أوروبية، وهي أغنى حضارة، أكثر من غيرها استعداداً للتغيير، فسوق ينطبق من باب أولى على بقية العالم». وفي الوقت الذي يكون فيه صحيحاً أن أوروبية ربما كانت أكثر استعداداً للتغيير من غيرها في الأزمنة الحديثة (سيقول بعضهم بعد الثورة الصناعية، ويصر آخرون على عصر النهضة)، فليس هناك أي دليل على أن أوروبية كانت تملك احتمالاً أكبر للتغيير في المراحل الأولى. ومع ذلك فصياغة برودل هذه، مهما تكن الصفات التي يقدمها في مكان آخر، ومهما تكن الدلائل التي يقدمها متناقضة، فإنها تستقر على مقابلة تقارن بين أوروبية الحركية الدينامية وبين آسيا «الساكنة» التي ينظر إليها برودل بصفتها ثابتة منذ عهد طويل إن لم تكن ثابتة دائماً. لقد استولى الغرب على فكرة التغيير وقابلية التلاؤم لتكون له خاصة.

الرأسمالية بالنسبة إلى برودل تنتمي إلى المجال الحضري، ومنه انتشرت إلى الريف. وهو ينظر إلى الاقتصادات الريفية بوصفها راكدة ما لم تُستحث من الخارج. وهو يسأل أكانت البلدان الغربية قادرة على أن تبقى لو أن «النوع الصيني اللامعقول من فلاحه الأرض كان هو القاعدة بدل أن يكون هو الاستثناء»⁽³⁴⁾، فلاحه الأرض تلك من أجل إنتاج الرز كانت تنفذ بالأدوات اليدوية لا بالمحراث. ومع ذلك فإن هذه «اللامعقولية»

(32) برودل 1981: 293.

(33) برودل 1981: 294.

(34) برودل 1981: 338.

طبعاً كانت علامة على زراعة كثيفة جداً، و«متقدمة» جداً سمحت بكثافات سكان أعلى وبلدات أوسع مما كان في أوروبا، وذلك في جزء منه بسبب أنها لم تخصص حيزاً للحيوانات المحلية الكثيرة التي كانت الحاجة تدعو إليها لجر المحارث. وفي الحقيقة، إن من المكابرة التعجب مما إذا كانت البلدات الفريية تستطيع «أن تبقى تحت مثل هذه الظروف»، لأن هذه البلدات كانت مختلفة للغاية⁽³⁵⁾. وهو يرى الرأسمالية واصلت إلى الريف حين تكون الزراعة مرتبطة بالصادرات، وحين تكون تنمية المحاصيل من أجل الحصول على النقد الحاضر. وذلك شكّل «غزواً»⁽³⁶⁾. ولكن هذه الفكرة تهمل حقيقة أن المنتجين الريفيين كانوا من قبل قد بنوا «رأسمال» لهم بالاستثمار في جعل الأرض مصاطب، وفي الري، وفي طرق أخرى عديدة. وفي أوروبا من خلال زيادة قطعانهم، التي كانت هي النموذج نفسه لـ «رأس المال». ولكن فكرة الرأسمالي بالنسبة إليه مربوطة باستثمار النقد الذي يقوم بأكثر من إعادة إنتاج نفسه، وليست مربوطة بالأحرى بالعمل أو بالأساليب الفنية الإنتاجية. وهنا أيضاً عُدت أوروبا فريدة، ففي الوقت الذي يدرك فيه الطبيعة الحراكية الدينامية للحرف في الهند والصين، يعلق بأنها لم تنتج أبداً «النوعية العالية» من الأدوات التي ميزت أوروبا. ربما كانت اليد العاملة البشرية في الصين متوافرة جداً⁽³⁷⁾، وهي فكرة عامة ولكنها مضللة⁽³⁸⁾.

وفي أي حال فإن زراعة الرز في الجنوب تطلبت أساليب فنية أشد كثافة للزرع ولنقل الزرع مما تطلبت أساليب الحبوب في الشمال. لم يكن الموضوع ببساطة أن المكثنة كانت «مسدودة باليد العاملة الرخيصة»⁽³⁹⁾. لقد أُدخلت الأدوات. فربة اليد كانت صينية، ويحتمل أن يكون اللجام منغولياً (مع الاحترام لرأي لين وايت)⁽⁴⁰⁾. طواحين الماء لم تكن بالتأكيد محصورة بأوروبا، وقد تكون طواحين الهواء قد جاءت من الصين أو من

(35) برودل 1981: 338.

(36) برودل 1984: 288.

(37) برودل 1984: 304.

(38) هويسون 2004 - 201 ف.ف.

(39) برودل 1981: 339.

(40) وايت 1962.

إيران. وكان الصينيون أيضاً متقدمين إلى مدى بعيد في إنتاج الحديد وفي استخدام الفحم، على الرغم من أن برودل يشير إلى ركود البلاد «ركود بعد القرن الثالث عشر»، خصوصاً بشأن استخدام فحم الكوك⁽⁴¹⁾. وتعليقه هو أن «التقدم الصيني» الأسبق «صعب التفسير»⁽⁴²⁾. ولكن هذه هي الحالة بالتأكيد إذا كان المرء ينظر إلى العالم من وجهة نظر أوروبية مركزية فقط في القرن التاسع عشر.

وأحدى المشكلات التي أبقت الصين في الخلف، وفقاً لما يقوله برودول، هي أنها لم تمتلك «نظاماً نقدياً معقداً» كان يلزم من أجل الإنتاج والتبادل⁽⁴³⁾، إن «أوروبا القروسطية» فقط «هي التي أوصلت أخيراً نقودها إلى الكمال»، وهذا ما يثير التعجب لأن هذه المجتمعات كان عليها أن تتبادل أحدها مع الآخر وأن تتبادل مع العالم الإسلامي. وهذا الكمال المالي المتصور في أوروبا كان بسبب نمو البلدات وبسبب الرأسمالية، إضافة إلى «غزو البحار العالية» الذي أنتج «تفوقاً عالمياً دام لقرون». إن أوروبا وقد واجهها تحد إسلامي، أنتجت نظاماً نقدياً كاملاً، والأجزاء الأخرى من أوراسيا «مثلت مراحل متوسطة في منتصف الطريق نحو حياة نقدية نشيطة وكاملة»⁽⁴⁴⁾. إن ذلك الادعاء للفردة العديمة النظر كان محيراً في بعض الطرق لأن «الحضارات البحرية قد عرف بعضها دائماً عن بعض»⁽⁴⁵⁾، على الأقل في أوراسيا. لقد شكل البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي «امتداداً واحداً من البحر»، وهو «الطريق إلى جزر الهند الشرقية»، وكان هذا الامتداد سابقاً يضم قناتي نيكاو الاثنتين في السويس، ولكنهما طمرت فيما بعد. وعلى كل حال، فقد وفرت مصر دائماً نقطة اتصالات بين الشرق والغرب. ولذلك فلا بد أن الشرق والغرب كانا يتبادلان المعلومات عن صنع قماش الحرير أو عن الطباعة وعن السلع نفسها أيضاً. وعلى الرغم من ذلك فقد كان غزو البحار العالية هو الذي أعطى أوروبا الميزة حسب

(41) برودول 1981: 375.

(42) برودول 1981: 376.

(43) برودل 1981: 440.

(44) برودول 1981: 402.

(45) برودل 1981: 448.

ما يفترض. ويلاحظ ملاحظة مهمة أن التجارة الطويلة المسافات، والرأسمالية التجارية على نطاق واسع، اعتمدت على القدرة على التحدث بلغة مشتركة «لغة التجارة العالمية»، التي تستحث «تغييراً بناءً» وتراكماً سريعاً. وبكلمات أخرى فإن هذه التجارة استلزمت التبادل. وعلى الرغم من الاتجاه نحو المساواة، والتبادلية، والتغيير، فأوروبا مع ذلك كان يجب أن تتميز في رأيه عن «اقتصادات منتصف الطريق» التي كانت لآسيا. وبهذا كانت النتيجة، أن برودل، على الرغم من أهدافه النسبية، يصير على السعي إلى استكشاف الشرق في العلاقة مع مزايا الغرب، التي يراها موجودة من عهد طويل، ويراه في الغالب ثقافية، ودائمة إلى درجة ما. وبوصفه مؤرخاً جيداً فقد أفضى باستمرار إلى التناقضات وعدم التوافق. فالهند التي لا تتغير استخدمت المعادن الثمينة وخبرت «انفجاراً هائلاً من التصنيع» فيما يخص القطن في القرن السادس عشر، ولكن الاقتصاد كان متسماً «بالفوضى النقدية»⁽⁴⁶⁾، وعلى نحو مساوٍ لا يمكن فهم الصين إلا «في سياق الاقتصادات البدائية المجاورة»⁽⁴⁷⁾ فقط التي تعلل كلاً من «تخلف الصين نفسها» وتعلل «في الوقت نفسه قوة معينة من «هيمنة» نظامها النقدي». ويجب أن يكون ملحوظاً، أن تلك القوة تضمنت اختراع النقد الورقي قبل عهد طويل من امتلاك الغرب أي ورق مطلقاً، على الرغم من أنه في الصين نفسها كان الورق يستخدم بشكل كثيف في القرن الرابع عشر فقط. التناقضات متكاثرة.

وعلى الرغم من «تخلف» الصين نحت أسرة مينغ (1368 - 1644)، «كان اقتصاد نقدي ورأسمالي يستيقظ، مطوراً وعارضاً مصالحه وخدماته»، ومؤدياً إلى الاندفاع إلى مناجم الفحم الصينية في العام 1596⁽⁴⁸⁾. تلك التطورات يجب أن تؤهل تخلفها وتجعل من الصعب أن نقبل كلمة برودل، حين يطلب منا (ولكن على نحو متناقض)، أن «الصين في المسائل النقدية كانت أكثر بدائية وأقل دراية من الهند»⁽⁴⁹⁾ التي كان لديها كما رأينا «فوضى نقدية». ولكن ماذا عن أوروبا؟ إن هذه القارة الأخيرة كما قيل

(46) برودل 1981: 450.

(47) برودل 1981: 452.

(48) برودل 1981: 454.

(49) برودل 1981: 457.

«تقف وحدها». ومع ذلك فإن برودل يقر أن «هذه العمليات [النقدية] لم تكن محصورة بأوروبية» ولكنها كانت «ممتدة وقد أُدخِلت في العالم كله مثل شبكة ضخمة مطروحة على ثروة القارات الأخرى». ومع استيراد الكنوز الأمريكية، «كانت أوروبية تلتهم العالم وتهضمه»، وكانت النتيجة أن «كل عملات العالم قد نُشِبت في الشبكة نفسها». تلك الميزة لم تكن جديدة، وفي الحقيقة أن «مدة طويلة من الضغط بعد القرن الثالث عشر» «رفعت مستوى حياتها المادية»⁽⁵⁰⁾ نتيجة «للتعطش إلى قهر العالم»، «تعطش إلى الذهب» أو التوابل، مصحوباً بنمو في المعرفة النفعية. ولكن أوروبية احتاجت إلى ذلك الذهب لأنها كانت تملك القليل جداً عن طريق السلع المصنوعة لتعطيه للشرق في مقابل ما لديه من كماليات «الترف»، التي صارت متوافرة أكثر فأكثر للطبقات الوسطى. فإذا كانت الصين متخلفة فعلاً، كما يزعم برودل، فلماذا كانت المعادن الثمينة تغادر الدوائر الغربية متجهة إلى آسيا؟⁽⁵¹⁾ من الواضح أن أوروبية لم تكن وحدها فقط التي تستشعر «التعطش إلى الذهب». كان الشرق يعرف ما الذي كان يريده وكيف يحصل عليه بالوسائل السلمية، أي، بالتجارة.

البلدات والاقتصاد

لُبَّاب تحليل برودل يتركز على البلدات وعلى المدن، التي نوقشت في الفصل الثامن، والتي يقارنها مع المحولات الكهربائية، تعيد باستمرار شحن الحياة الإنسانية. ومرة أخرى، فإن البلدات والمدن شكلت ظاهرة عامة في جميع العالم على الدوام منذ عصر البرونز، ولكن أوروبية اعتبرت مختلفة. وكيفما يشدد على أن «البلدة هي البلدة» وأنها متصفة «بتقسيم العمل المتغير دوماً»، فهناك أيضاً تغير دائم في السكان نظراً إلى أنه كان يجب على البلدات أن تضم إليها سكاناً بسبب إخفاقها في أن تستولد نفسها⁽⁵²⁾. وهو يكتب عن الوعي الذاتي لدى البلدات والذي ينتج عن الحاجة إلى الأسوار الآمنة

(50) برودل 1981: 415.

(51) برودل 1981: 462.

(52) برودل 1981: 490.

(53) برودل 1981: 497.

(وعن المخاطر التي جلبتها المدفعية في الغرب ابتداء من القرن الخامس عشر) (53) وعن الاتصالات الحضرية والتدرجات الطباقية بين البلدات نفسها. ومع ذلك، وعلى الرغم من الاعتراف بهذه الملامح العامة، فذلك لا يوقفه (أو بالنسبة إلى تلك المسألة غويتين عن الشرق الأدنى⁽⁵⁴⁾) عن اتباع ماكس ويبر في رسم تمييز بين البلدة الغربية مع «حرياتها» وبين المدن الآسيوية الساكنة من دون تلك الحريات. من الواضح أنه كانت هناك اختلافات ولكن هؤلاء المؤلفين يضعونها على مستوى أيديولوجي لأنهم مهتمون بالنتيجة الغائية، مجيء الرأسمالية. ولذلك، فإن اندفاعاته الرئيسة لها علاقة «بأصالة البلدات الغربية»، كما رأينا في الفصل الرابع. لقد أظهرت البلدات، كما يجادل، «حرية لا نظير موازياً لها»⁽⁵⁵⁾ متطورة في معارضة للدولة ومع الحكم «حكماً مطلقاً» على الريف المحيط بها. ونتيجة لذلك كان تطورها «مضطرباً» مقارناً مع الطبيعة الساكنة للمدن في أجزاء أخرى من العالم، كان التغيير يحظى بالتشجيع. ولكن المدينة الآسيوية في الحقيقة كانت على نحو مساو مضطربة وأبعد عن أن تكون ساكنة، مثلما يُظهر بحث حديث (على سبيل المثال، في دمشق والقاهرة).

بعد انحلال الإطار الحضري للإمبراطورية الرومانية الذي ناقشناه في الفصل الثالث، انتعشت البلدات الغربية في القرن الحادي عشر وهو الزمن الذي كان قد حدث من قبله «نهوض في النشاط الريفي»⁽⁵⁶⁾ يقال إنه أحضر إلى البلدات كلاً من النبلاء ورجال الكنيسة، وهو ما أشر إلى «بداية صعود القارة إلى البروز»⁽⁵⁷⁾. وكان ذلك الانتعاش ممكناً بسبب الاقتصاد المتحسن وبسبب الاستخدام المتنامي للنقود. «وظهر التجار، وظهرت نقابات الحرفيين، والصناعات، وتجارة المسافات البعيدة، والمصارف ظهوراً سريعاً هناك، بالإضافة إلى نوع معين من البورجوازية ونوع من الرأسمالية»⁽⁵⁸⁾. وفي إيطاليا وألمانيا فاقت البلدات في نموها الدولة، مشكّلة «الدول

(54) غويتين 1967.

(55) برودل 1981: 510.

(56) برودل 1981: 510.

(57) برودل 1981: 479.

(58) برودل 1981: 511.

- المدن». ويقال إن «معجزة الغرب» وقعت حين صعدت البلدات من جديد وأظهرت استقلالاً ذاتياً كبيراً. وعلى أساس هذه «الحرية» أنشئت «حضارة مميزة». ونظمت البلدات فرض الضرائب، واخترعت القروض العامة، ونظمت الصناعة والمحاسبة، وصارت مشهد «الصراعات الطبقية» و«بؤرة للوطنية»⁽⁵⁹⁾. وخبرت تطور المجتمع البورجوازي، الذي كان، وفقاً لما يقوله الاقتصادي سومبارت، متصفاً بحالة جديدة للعقل تظهر في فلورنسة عند نهاية القرن الرابع عشر⁽⁶⁰⁾. «وترسخت حالة جديدة من العقل، وهي بشكل عام حالة الرأسمالية الغربية المبكرة، التي ما زالت مضطربة» وأنجزت في «فن الفوز بالغنى وفن المعيشة معاً». واشتملت خصائصها على «المقامرة والمخاطرة»، «التاجر... حسب نفقته وفقاً لعاداته»⁽⁶¹⁾. طبعاً، كان على جميع التجار أن يفعلوا ذلك، وإلا فلن يكتب لهم البقاء. وكان عليهم أيضاً أن يحسبوا المخاطر، وهو ما جعلهم ملتزمين بشكل خاص بألعاب الصدفة والمقامرة، كما هو في الصين.

يرى برودل مفتاح الرأسمالية كامناً في تطور البلدات، التي شجعت «الحرية» في أوروبا ووفرت مركزاً من أجل نشاط الصناعات المهرة الريفية. وهو يزعم، أن الصين، على الرغم من مراحل النشاط «الرأسمالي»، لم تنجح أبداً لا في توفير الحرية اللازمة ولا في اجتذاب الصناعات الريفية. وتحتاج دعواه في مناقشته إلى نموذجين متضاربين من العلاقات الحضرية - الريفية، تحتاج إلى البلدة المستقلة والمكتفية ذاتياً مع ريف يخدم احتياجاته (النموذج الغربي) وإلى بلدة هي مقر الرسميين، ومتطفلة على غيرها، ومعتمدة على ريف أكثر حركية دينامية - النموذج الشرقي. وعلى كل حال، فإن المعارضة غير كافية لأن بلدات الصين كانت أيضاً مراكز نشاط للأكاديميين، وللدباء، وللتجار إضافة إلى الإداريين. وثانياً، فإن استبعاد الريف من النشاط «الرأسمالي» يعني أن تضيق تعريف مثل هذا النشاط بطريقة مشكوك فيها، هو الذي حدث في أوروبا وقد كان الريف الصيني مقراً لنظام حكم قوي النشاط ومقراً لإنجازات عظيمة استلزمت

(59) برودل 1981: 512.

(60) سومبارت 1930.

(61) برودل 1981: 514.

استثمار رأس مال كبير. وفي الحقيقة أنه أصبح الآن واضحاً من الصين الحديثة أن الريف قد امتلك معظم المتطلبات اللازمة من أجل «التحديث».

وفي حين يمتدح برودل «الحرية» المحددة للبلدات الأوروبية، فإنه يبرز مخططاً تطورياً يسير من البلدات التقليدية الكلاسيكية، المفتوحة على الريف المحيط بها والمساوية له، والذي «كانت فيه الصناعة في بداياتها الأولى»⁽⁶²⁾، إلى «المدينة المغلقة» من المرحلة القروسطية، المسكونة بالفلاحين الذين كانوا قد حرروا أنفسهم من رتبة عبودية واحدة ليكونوا خاضعين لعبودية أخرى، وأخيراً إلى «بلدات مُحْضَعة من الأزمنة الحديثة الأولى»⁽⁶³⁾. وعلى كل حال، فالدولة في كل مكان «ضبطت البلدات»، فآل هابسبيرغ والأمراء الألمان فعلوا تماماً بقدر ما فعل الباباوات وآل مديتشي. «وكانت الطاعة مفروضة باستثناء الوضع في الأراضي المنخفضة وفي إنكلترا». وإذا أخذنا بالحسبان حقيقة أن هذين البلدين الأخيرين كانا يملكان حكماً ملكياً مركزياً وأن الدول المدن «الحرّة» من المرحلة القروسطية في ألمانيا وإيطاليا هي الآن مدرجة بوصفها «مُحْضَعة»، فإن مفهوم البلدة الغربية «الحرّة» يجب أن يكون مقيداً.

وهذا لا يمنع برودل، مثل ويبر وماركس من قبله، من الزعم بوجود تناقض ضخم مع «البلدات الإمبراطورية» في الشرق. ونحن نجد في الإسلام بعض البلدات من نوع مشابه للغرب ولكن هذه البلدات توصف بأنها «هامشية» وقصيرة العمر مثل قرطبة أو وهران، على الرغم من أن تلك الهامشية مفتوحة للشك، بل إن برودل نفسه في الحقيقة يشير إلى سبتة (Ceuta) في شمال إفريقية بوصفها جمهورية حضرية. وفي آسيا «البعيدة»، كانت المدن الإمبراطورية «ضخمة، وطفيلية، وناعمة ومترفة». «كان النمط المعتاد هو المدينة الضخمة تحت حكم أمير أو خليفة: بغداد أو القاهرة»⁽⁶⁴⁾. كانت «غير قادرة على استيعاب الحرف الصناعية من الريف»، لا بسبب طبيعة السلطة نفسها وإنما بسبب أن المجتمع كان مثبتاً تثبيتاً سابقاً لأوانه، ومبلوراً في قالب معين» (وهكذا يعود دائماً إلى سؤال التغيير الثقافي وإلى الركود).

(62) برودل 1981: 515.

(63) برودل 1981: 519.

(64) برودل 1981: 524.

في الهند تكمن المشكلة مع المنبوذين، وفي الصين مع العشائر. وفي الصين، يزعم أنه لم يكن هناك سلطة لتمثل البلدة ضد الدولة أو الريف، «كانت المناطق الريفية هي القلب الحقيقي للمعيشة، وللصين النشطة والمفكرة». وعلى كل حال، من الواضح أن مسؤولي الحكومة مثلوا البلديات بالتأكيد، حيث كانوا يسكنون، إضافة إلى الريف وأن نشاطاً كثيراً حدث في تلك المراكز الحضرية. وزيادة على ما تقدم، فإن فكرة أن نظام الطبقات وأن العشيرة قد أعاققت تقدم البلديات تتبع تحليل ويبر بأن هذه المؤسسات منعت تطور الرأسمالية لأنها كانت جماعية ولا تشجع الفردية. الموضوع مبالغ فيه بالتأكيد من قبل برودل وخصوصاً لأنه يرى أسر التجار عنصراً أساسياً في تراكم رأس المال⁽⁶⁵⁾. ولكن البلديات الهندية، على كل حال، احتوت سكاناً مهمين من اليانين والبارسيين الذين كانوا في الغالب هامشين لنظام الطبقات ومهمين جداً بالنسبة إلى التجارة. وما هو إشكالي فعلاً في عمله وفي عمل الغربيين الآخرين هو تعيين الصفات المميزة للبلديات الشرقية وبالمقابل المناقض للبلديات الغربية⁽⁶⁶⁾.

إن فكرة الحرية المرتبطة بالبلدة لها وجهان اثنان. ففي أي مكان حدثت، دخل سكان الريف الذين ينتقلون إلى البلديات، دخلوا بيئة احتوت على قيود أقل من البيئة القريبة التي غادروها. ولكن كان هناك أيضاً، في مجتمعات معينة، مسألة إلى أي مدى كانت البلديات مقيدة بالسلطات السياسية الأوسع منها. ومن الواضح في الدول المدن، سواء كانت في أوروبا أو في آسيا الغربية، أن البلديات في حد ذاتها لم تكن مضبوطة ضبطاً ضيقاً، على الرغم من أن النشاط التجاري قد يكون محدداً، ولكن التحديدات لم تكن مفروضة من سلطة خارجية، كما هي الحال في بعض أنظمة الدول الأكبر من أنظمة المدينة الدولة. ومع حلول القرن التاسع عشر كانت البلديات الغربية على نحو حازم جزءاً من مثل هذه الأمة الدولة. ومن الواضح أن درجة «حرية» البلديات اختلفت في مجتمعات مختلفة في أزمنة مختلفة، وقد يحتمل أن تكون الحالة أن هذا

(65) غودي 1996: 138.

(66) وعلى كل حال، فإن النشاط الرأسمالي حدث أيضاً في القرى، وخصوصاً حين كانت هذه الأخيرة توفر الماء للطواحين والقوة العاملة اللازمة لتشغيلها، مثلما حدث مراراً في القرن التاسع عشر في فرنسا الجنوبية أو في الولايات المتحدة الشرقية.

الاختلاف في الغرب فيما بعد كان بصورة عامة أكثر مما كان عليه في أماكن أخرى. فالمجتمعات الأوروبية كانت تملك بالتأكيد «بلدات حرة» كانت قد «تحررت» جزئياً من ضرائب الحكومة بهدف تشجيع التجارة. وفي الشرق أيضاً كانت بعض البلدات، وخصوصاً الموانئ، أقل ضبطاً من بلدات أخرى. ولا يبين برودل تبياناً محدداً أن البلدات في ما قبل الصناعة في أجزاء أخرى من العالم كانت على وجه العموم أقل حرية وأكثر ركوداً. وفي الحقيقة أن الكثير من البلدات الأخرى تبدو «مضطربة» مثل البلدات الأوروبية، وفي بعض الحالات أكثر اضطراباً.

ألا يكون هناك بد من أن البلدات في الشرق والغرب قد مشت في مسارات متوازية في هذا الخصوص أمر قابل للفهم فعلاً. فبرودل يكتب أن التحضير هو «علامة الإنسان الحديث»⁽⁶⁷⁾. فإذا كان الأمر كذلك، فإن الحداثة بدأت في وقت سابق طويل، على الأقل في عصر البرونز، على الرغم من أن الحداثة كانت تصير حديثة على نحو أكبر منذ ذلك الوقت. وكما يصر برودل غالباً، ما من بلدة كانت جزيرة، فهي لم تقف وحدها ولكنها كانت جزءاً من مجموعة علاقات أوسع بكثير، وهي بالضرورة كذلك لأن واحدة من خصائصها المتكررة كانت التجارة البعيدة المسافة. ومثل هذه التجارة شملت تعددية الشركاء من «حضارات» مختلفة وهم لم يتبادلوا «المنتجات المادية» فقط بل طرق صنعها كذلك، وهي عملية كانت موسومة بنقل الأفكار. وعلى أساس الافتراض أن مثل هذا التبادل كان يحدث، وهو ما يبدو واضحاً بما فيه الكفاية، فإننا نستطيع أن نفسر لا الحضارات «المميزة» ببساطة بل نفسر التوازي القائم بينها، مثل ظهور البلدات في كل أنحاء أوراسيا، مع نشوء بورجوازية وأنواع موازية تقريباً من التطور الفني (على الرغم من أن التطور المتوازي ممكن طبعاً). وهذا يحدث مع الرسم والأدب معاً، ومع الدين أيضاً. فالمسيحية تسافر من الشرق الأدنى إلى أوروبا وإلى آسيا. ومثل ذلك يفعل الإسلام أيضاً. وتذهب

(67) برودل 1981: 556.

(68) ومع ذلك، فإن المشكلة مع التفسير التفاعلي للتطور الاجتماعي هو أنه يهمل التطورات الموازية في العالم الجديد المعزول نسبياً والذي حقق أيضاً حضارته الحضرية. ففي الوقت الذي يعتد فيه التفاعل مهماً، يجب علينا أيضاً أن ننظر في التفسير على أساس منطق التطورات الداخلية. فذلك بالتأكيد حدث في بعض الأنشطة التجارية مثلما حدث في بعض الأنشطة الفنية.

البوذية من الهند إلى الصين واليابان وإلى الشرق الأدنى هامشياً كذلك. إن حركات هذه الأيديولوجيات الدينية العظيمة ما كان يمكن لها أن تكون ممكنة ما لم يكن هناك بعض الأرضية المشتركة التي يمكن لهذا أن يحدث فيها، وخصوصاً فيما يتعلق بالتحضير⁽⁶⁸⁾.

وكما ناقشناه أعلاه، كانت وجهة نظر برودل العامة عن البلدات الشرقية هي أنها «ضخمة، وطفيلية، وناعمة، ومترفة»⁽⁶⁹⁾، وكانت محلات إقامة المسؤولين والنبلاء وليست بالأحرى ملكية لنقابات الحرفيين أو التجار. وفي الواقع الحقيقي فإن البلدات الغربية أيضاً وفرت محلات الإقامة للنبلاء وللمسؤولين ولم تكن مملوكة من نقابات الحرفيين أو من التجار. وليس من السهل رؤية الاختلاف. صارت البلدات نوعاً ما «أكثر حرية» في أجزاء من الغرب، ولكن الكثيرين يمكن أن يجادلوا في غياب سيطرة حكومية أوسع في غير «الدول المدن». كانت «الحرية» تُرى بوصفها حاسمة من أجل الدور الفعال (في الواقع غالباً لظهور) «بورجوازية»، أساسية للتغيرات اللازمة لتطور الرأسمالية، وتعتبر البورجوازية عادة من قبل العلماء الغربيين ملمحاً أوروبياً فريداً، مثل التغيير المستمر الذي يعتبره وولرستين مفتاح «روح الرأسمالية». ويقر برودل أن الدولة الصينية بين الحين والآخر كانت «توافق» عند نهاية القرن السادس عشر، وسمحت بظهور بورجوازية «تملك ذوقاً لمشروع الأعمال»⁽⁷⁰⁾. في الصين الدولة توافق، وفي الغرب اعتُبر نمو البورجوازية نمواً طبيعياً. وفي نفس الوقت فإن الملامح المتنوعة التي يلتفت الانتباه إليها في «الأسواق الحرة» في الغرب، أي، الصناعة المنظمة، ونقابات المهنيين، وتجارة المسافة الطويلة، وكيميالة السفن، وشركات التجارة، والمحاسبة⁽⁷¹⁾، كل هذه كانت موجودة أيضاً في الصين وفي الهند، مثلما بين ذلك المؤرخون الحديثون مثل بوميرانز وحبیب⁽⁷²⁾.

والهند أيضاً امتلكت نظاماً معقداً للتجارة اشتمل على تغيير النقود، وهو معادل للنظام الموجود في الغرب ومن جملته كميالات السفنجة (hundi). و«منذ القرن الرابع عشر، امتلكت الهند اقتصاداً نقدياً له بعض الحيوية، وكان عن قريب في

(69) برودل 1981: 524.

(70) برودل 1981: 524.

(71) برودل 1981: 512.

(72) بوميرانز 2000. حبیب 1990.

الطريق نحو رأسمالية معينة»⁽⁷³⁾. ويظهر أن برودل يناقض الملاحظات السابقة حول نظامها النقدي الفوضوي، لأن هذه «الرأسمالية المعينة» قد اعتُرف بها بأنها «رأسمالية أصيلة»⁽⁷⁴⁾ — ومعها «باعة الجملة، ومستثمرو أموالهم في التجارة، والآلاف من مساعديهم، من وكلاء العمولات، والسماسرة، والصرافين للعمليات، والمصرفيين. وأما بالنسبة إلى الأساليب الفنية، أو إمكانات الصرف أو ضمانات الصرف، فإن أي واحدة من هذه المجموعات من التجار تصمد للمقارنة مع نظرائها الغربيين». ولم تكن هذه الملامح موجودة في البلدان فقط ولكنها ظهرت قبل الولادة المجددة للبلدان في أوروبا في القرن الحادي عشر. ومع ذلك ما زال برودل يرى شيئاً ما مفقوداً. وذلك لأن هذه، في رأيه، لم تكون «حضارة مميزة»، وهي فكرة جوهرية لفكرته عن الأصل الأوروبي للرأسمالية، للرأسمالية الحقيقية مع «شبكات عملها القوية» كما هي مميزة عن «الرأسمالية الصغيرة»⁽⁷⁵⁾ الأكثر انتشاراً.

يوجد بعض التشويش هنا. «شبكات العمل القوية» من النوع الذي يشير إليه برودل وصلت مع الرأسمالية الصناعية فقط، على الرغم من أن التجارة جاءت قبل ذلك بوقت معقول. ولكنه أكد على الدوام التطورات التي وقعت بين القرن الخامس عشر والقرن الثامن عشر، وهي تطورات قد يكون من المسلم به أنها «رأسمالية صغيرة». هذا وجد حين كانت مسألة «العوالم الحرة» للبلدان متعلقة في جيل «الرأسمالية الحقيقية». والمشكلة هي أنه في الوقت الذي يرى فيه النشاط الرأسمالي موجوداً في العديد من المجتمعات السابقة، فإنه يشعر بالحاجة إلى التعبير عن هيمنة أوروبا في القرن التاسع عشر على أساس نوعية رأسماليتها، أي، الرأسمالية الحقيقية، ثم يبحث بعدئذ غائياً عن عوامل مميزة في تشكيلها، وهي إجراءات تقوده إلى تنويعه من التناقضات. ولكن على أساس ظروف موجودة مسبقاً قد تكون قادت إلى «الرأسمالية الحقيقية» في الغرب، فإن كل أوراسيا تقريباً تبدو متطابقة، ولو استخدمت المعايير لتمييز الشرق والغرب. كانت البلدان موجودة في كل مكان ولكن البلدان «الحقيقية»

(73) برودل 1984: 124.

(74) 1984: 486.

(75) برودل 1981: 562.

وجدت في الغرب فقط، وهناك فقط انتصرت «الحرية» في النهاية، وهي حرية كان يُنظر إليها بوصفها ضرورية للمشروع التجاري ولتقدم الإنتاج.

إذا كان المرء يفهم الرأسمالية معممة على هذا التعميم، مثلما يفهمها برودل، بأنها ملمح لكل البلدات وتجاراتها، فإن المناقشة حول فريدة الغرب تفقد عندئذ الكثير من قوتها. والبلدات التي جاءت فيما بعد وأنشطتها التي تطورت من السابقة لها في كل مظاهرها المتنوعة، أي، ليست تجارية وصناعية فقط، بل إدارية وتعليمية كذلك، كلها تتعلق باستخدام التعليم وخاضعة لعملية من التطور الاجتماعي (أو «التحول الاجتماعي»). وذلك لأن البلدات هي التي كانت مراكز التعليم، ومن جعلتها مراكز من أجل إنتاج الأدب، والدين المكتوب، ومعرفة النصوص، وهذه الأخيرة منها صُنعت إسهاماً مهماً لظهور الرأسمالية الصناعية في أشكالها المتتابعة المختلفة مساعدة في ذلك مثلما صُنعت عملية الاختراع، وتطوير الإنتاج، والتبادل. لقد كانت البلدة أكثر من مركز للتجار وتجارتهن، على ما كان ذلك جوهرياً لرفاهها الاقتصادي.

الرأسمالية المالية

دعني ألقت التفاتاً أكثر دقة إلى مناقشة برودل لتطور الرأسمالية. لقد رأينا فيما سبق في الفصل كيف أن برودل يفصل «الحياة المادية» الأساسية لاقتصاد السوق عن عالم التجارة ويفصل ذلك أيضاً عن عالم المال، «المجال المفضل للرأسمالية»⁽⁷⁶⁾. وفي هذا التدرج الطبقي والترتيب الزمني للرأسمالية، فإنه يرى أوروبا عند المستوى الثالث من الرأسمالية المالية، متبوئة القيادة بل بوصفها فريدة لا نظير لها. لقد رأينا التناقضات في موقف برودل بخصوص أوروبا وبقية أوراسيا. فأحياناً تعدّ مساوية، ولكنه يقترح، في أحيان أخرى، أن أوروبا كانت تمتلك ميزة قبل الثورة الصناعية بزمان معقول. وفي الحقيقة فإن ذلك على ما يبدو هو موقفه العام بشكل أكبر. فهو يتحدث عن الرأسمالية الأوروبية التي تختلف عن نشاط السوق نفسه في أنها شغلت «موقعاً حاكماً في قمة المجتمع التجاري». وتبدو الرأسمالية في عينيه في أماكن أخرى محدودة على نحو أكبر. الرأسمالية الكاملة أو الحقيقية كانت «محمولة قُدماً باستمرار في سياق عام أكبر

(76) برودل 1981: 24.

منها هي نفسها، وعلى كاهل السياق حُمِلت صعوداً وقدماً⁽⁷⁷⁾. وجزء من هذا السياق العام كان تجارة المسافات الطويلة التي كانت «آلة لا تُبارى من أجل الإعادة السريعة لإنتاج رأس المال وزيادته»⁽⁷⁸⁾، وهي آلة رأها واحد من الاقتصاديين، وهو دوب، حاسمة لخلق بورجوازية التجار⁽⁷⁹⁾. وبكلمات أخرى، كانت الرأسمالية دائماً مهمة لا بالنقود والائتمان فقط بل بالمال، بالنقود التي تعيد إنتاج نفسها⁽⁸⁰⁾.

ويربط برودل رأسمالية مالية بازغة مع المعرض، الذي يراه ظاهرة أوروبية محضة: «التقدم إلى الأمام في القرن السادس عشر لا بد أنه كان قد تحقق من أعلى، تحت تأثير دوران النقد والائتمان من مستوى القمة، من معرض إلى آخر»⁽⁸¹⁾. فالمعارض والأسواق وفرت طرق تبادل التمويل وتسوية الحسابات، وكانت طبعاً نشيطة في وقت أسبق وفي أماكن أخرى. كانت المعارض بوضوح مهمة جداً في الغرب، لا من أجل بيع السلع فقط، ولكن من أجل صفقات التمويل التي نتجت عنها، كما في شامبانيا. ومع ذلك فالمعارض وجدت أيضاً في الشرق. بل إن المعاهدات التي قامت بين سلطان مصر وبين البندقية أو فلورنسة تضع أيضاً «نوعاً من القانون من أجل المعارض» وهي ليست خلافاً للتنظيمات التي تحكم المعارض في الغرب⁽⁸²⁾. لقد كانت التجارة في الشرق الأدنى نشيطة مثل نشاطها في أي مكان آخر. وكانت المدن الإسلامية «قد امتلكت أسواقاً... أكثر من أي مدينة في الغرب»⁽⁸³⁾. وكانت تُخصَّص أحياء خاصة للتجار الأجانب في الإسكندرية وفي سورية، مثلما كانت الحال في البندقية. وفي حلب وإسطنبول، أيضاً، وجدت الخانات أو الفنادق من أجل الجنسيات الأوروبية وللتجار القادمين من الشرق أيضاً. وكانت المعارض أيضاً مهمة في أماكن أخرى في العالم. وفي

(77) برودل 1984: 374.

(78) برودل 1984: 405.

(79) دوب 1954.

(80) على الرغم من هذا الاتجاه، فإن الكثير من الثروة الأولى لأوروبا ذهبت إلى النشاط الديني لا إلى الاستثمار الدنيوي.

(81) برودل 1982: 135.

(82) برودل 1982: 128.

(83) برودل 1982: 129.

الهند كانت المعارض تمتاز في الغالب مع أعمال الحج، وفي الشرق الأدنى تطابق الحج السنوي إلى مكة المكرمة مع أضخم معرض في الإسلام. وفي أندونيسيا كان الصينيون موجودين في معارض مشابهة، وسفرهم في المسافات الطويلة «لم يكن أبداً أدنى مرتبة من نظيره الأوروبي»⁽⁸⁴⁾. وفي الصين نفسها كان يقال إن المعارض «مراقبة من كتب» وكانت مضبوطة من «حكومة شاملة، وكفؤة وبيروقراطية»، ومع ذلك «كانت الأسواق حرة نسبياً». هذه المعارض كانت في الغالب مرتبطة بمهرجانات في المعابد البوذية أو التاوية⁽⁸⁵⁾. وهكذا ففي القرن السادس عشر، يستنتج برودل، على عكس تصريحاته الأخرى، أن «المناطق المسكونة من العالم، بعد أن واجهتها مطالب الأعداد، تبدو لنا بأنها قريبة تماماً إحداها من الأخرى، على أساس المساواة أو تقريباً كذلك»⁽⁸⁶⁾.

وتمتد هذه المساواة إلى حقيقة أن التغيير، في مجال التجارة، كان يحدث باستمرار في الشرق بقدر ما كان يحدث في الغرب. الحياة الحضرية والحياة التجارية كانتا تتطوران دائماً. ولم تكن مسألة التلاقي مسألة أعداد فقط ولكنها مسألة التحول الاجتماعي الموازي للاقتصاد، ومسألة الاتصالات مثلما هو مع المجالات الأخرى من النشاط الثقافي. لقد ظهرت الفجوة مع الغرب نسبياً فقط متأخرة في الزمان، ولكنها مع ذلك تشكل «المشكلة الجوهرية لتاريخ العالم الحديث». هل ستكون تلك الفجوة مهمة فعلاً في خمسين سنة أخرى؟ وإذا لم تكن، فإلى أي حد كانت «جوهريّة»؟ ولكن الإقلاع الحقيقي لأوروبا بالنسبة إلى برودل جاء في أثناء عصر التنوير، بعد العام 1720. وهو يجادل في أن «الملحمين البارزين للتطور الغربي كانوا أولاً تأسيس الآلية العالية للتجارة، وبعدئذ في القرن الثامن عشر، تكاثر المنهجيّات والموارد»⁽⁸⁷⁾. وفي الصين، يزعم برودل، على كل حال، أن «الإدارة الإمبراطورية سدّت السبيل أمام أي محاولات لخلق تدرج طبقي اقتصادي» فوق أدنى مستوى من الحوانيت والأسواق. واتباع الرأي العمومي الأوروبي، فقد كان الإسلام واليابان هما اللذين شابهها أوروبا أقرب شبه. وفي

(84) برودل 1982: 130.

(85) برودل 1982: 131.

(86) برودل 1982: 134.

(87) برودل 1981: 136.

هذا كله فهو القليل عن الإنتاج، يقول عن المال فقط. ومع ذلك، وفي الحقيقة فإن كل النشاط التجاري والصناعي، سواء في الصين أو مكان آخر، استلزم مزيجاً من الإنتاج والتوزيع، وكلاهما يستلزم تمويلاً جليلاً الشأن. ويقر برودل أن ما وجده الأوروبيون حين وصلوا إلى الشرق كان التجارة على نطاق كبير ولا يمكن أن توصف وصفاً مناسباً على أساس البيع المتجول، مثلما سبق أن زعم لور⁽⁸⁸⁾. وكانت أكثر أهمية بكثير مما تعنيه الكلمة ضمناً. وكان تجار عديدون قد تم التعاقد معهم لعدد كبير من المسهمين، ووجدت الشراكة المحدودة (Commenda) (شراكة بحرية) في الشرق مثلما وجدت في البحر الأبيض المتوسط⁽⁸⁹⁾. إن التجار الشرقيين الذين ضموا قُرساً وأرمن زاروا البندقية وكانوا بالتأكيد يتاجرون وفق شروط مشابهة⁽⁹⁰⁾. وهو صحيح طبعاً أن أعمال الإنتاج، والتوزيع، والمال صارت كلها أكثر تعقيداً مع مرور الزمن، في أوروبا، كما في الأماكن الأخرى، ولكن برودل يريد أن يضع تمييزاً مطلقاً بين الرأسمالية المالية وبين الأشكال الأخرى من الرأسمالية، التي لا تبدو مرضية تماماً.

وكما سبق أن رأينا، وبحسب ما يراه برودل، فإن «الرأسمالية الحقيقية» تطورت في الواقع في أوروبا فقط، وربما في اليابان. والأسباب التي يسوقها لذلك النمو المحدود كانت بالأحرى أسباباً سياسية و«تاريخية» لا اقتصادية واجتماعية. وكانت ترتبط بالظروف التي كانت العائلات البورجوازية الكبيرة تستطيع تحتها على الأمد الطويل أن تراكم الثروة داخل الأسر، وهي الأسباب التي من أجلها ذهب بعيداً إلى الوراء في التاريخ. وفي ختام مجلده الثاني، ينتقد برودل كلاً من وبيرو وسومبارت من أجل اعتبار أن تفسير الرأسمالية «كان يجب أن يكون فيه شيء ما له علاقة بالتفوق البنيوي «للعقل» الغربي»⁽⁹¹⁾. وهو يسأل، ماذا كان سيحدث لو أن السفن الشراعية الصينية من نوع الينك أبحرت حول رأس الرجاء الصالح في العام 1419، قبل ثمانين عاماً تقريباً من دو غاما؟ مهما يبدو استخدام كلمة سفن شراعية صينية، «الينكات» ممثلاً ازدواجية معنية بخصوص تلك الدول التي امتلكت ينكات لا سفناً. وهو يجادل ويقول،

(88) لور 1955.

(89) كونستابل 1994: 67 ف.ف.

(90) برودل 1984: 124.

(91) برودل 1984: 581.

يجب مواجهة الحقيقة، وهي أن «الرأسمالية نجحت في أوروبا، وصنعت بداية في اليابان وأخفقت في كل مكان آخر تقريباً» - أو أخفقت في الوصول إلى الاكتمال⁽⁹²⁾. ما الذي يعنيه بالإخفاق؟ الإشارة إلى تفرد اليابان قد تكون صحيحة حين كان برودل يكتب. ومع حلول الوقت الذي كان فيه الكتاب قد ترجم إلى الإنجليزية، كانت الحالة في الشرق قد تغيرت تغيراً بالغ الأهمية مع ظهور النُمور الآسيوية، والامتداد الواسع الانتشار في الحقيقة للاقتصادات بما في ذلك في الأرض الرئيسة من الصين والهند.

وفي الحقيقة فإن برودل أدرك حيوية التجارة الصينية الطويلة المسافات في القرن السادس عشر في مقاطعة فوكين حين يقابل هذا الاقتصاد المزدهر مع «ركود» الداخل. وهكذا فإن «شكلاً معيناً من الرأسمالية الصينية... كان يمكن أن يصل إلى البعد الحقيقي له فقط إذا هو تخلص من الضوابط الجامدة للأرض الرئيسة الصينية»⁽⁹³⁾. وذلك لأن «العقبة الرئيسة في الصين، كانت هي الدولة مع بيروقراطيتها المترابطة معاً ارتباطاً وثيقاً»⁽⁹⁴⁾. فالحكومة نظرياً امتلكت كل الأرض (على الرغم من أن الملكية الخاصة تعود إلى الوراء إلى أسرة هان)، والجميع «حتى النبلاء اعتمدوا على حسن النية من الدولة». وكانت الدوريات تدور في كل بلدة. والموظفون الكبار فقط «كانوا فوق القانون». وكانت الدولة تملك الحق في سك العملة - «لا يمكن تحقيق التراكم إلا بفعل الدولة». وفي الحقيقة لقد كان من الممكن أن يقوم الأدباء بشيطة التجارة بسبب العرض الظاهري للثروة. ففي الوقت الذي امتلكت فيه الصين سوقاً اقتصادياً مزدهرة، سيطرت الدولة عند المستويات العليا على الجميع، «ولذلك لم يكن من المستطاع أن يكون هناك رأسمالية، إلا ضمن مجموعات معينة محددة تحديداً واضحاً»⁽⁹⁵⁾. والعديد من هذه التحديدات لم تكن مقصورة بالتأكيد على الصين، ووسمت الجميع حتى المجتمعات «التقدمية» لأوروبا. ولم يكن التدخل من الدولة مؤذياً بالضرورة لنمو الاقتصاد. ففي اليابان وخصوصاً في الصين المعاصرة (كما هو في السابق)، لعبت الدولة دوراً مهماً في تطوير الاقتصاد.

(92) برودل 1984: 581-2.

(93) برودل 1984: 582.

(94) برودل 1984: 586.

(95) برودل 1984: 589.

من الناحية الاقتصادية، قد يكون الشرق والغرب متساويين تقريباً، وهنا يمثل تحليله تقدماً كبيراً على تحليل كثيرين سابقين من «مؤرخي العالم»، ومن جملتهم ماركس وويبر. أما من الناحية السياسية، فقد كان هناك شيء ما مفقوداً. إن كلمة «استبدادي» صفة يستخدمها برودل لوصف الحالات الصينية، والهندية، والتركية، ولكنه لا يستخدمها أبداً بخصوص الدول الأوروبية، التي كانت ذات حكم «مطلق». لقد وجد التجار في الشرق ولكنهم لم يكونوا «أحراراً» أبداً بالمعنى نفسه مثل نظرائهم الأوروبيين، ومرة أخرى فإن كلمة «حرية» تبرز في سياق سكان أوروبا فقط. ولا هي تستخدم للتجار فقط. وينكشف انحيازه الغربي انكشافاً واضحاً جداً في أقوال مثل «الفلاحون الأحرار أو شبه الأحرار كانوا سيوجدون فقط في قلب الغرب»⁽⁹⁶⁾.

وكما هو الحال مع صفة «استبدادي» فإن التمييز قاطع، ويثير مشكلات سبق أن علقنا عليها في الفصل الرابع، ففي بعض المجتمعات كان يُنظر إلى الفلاحين بوصفهم أحراراً، وفي مجتمعات أخرى لم يكونوا كذلك. والحرية أيضاً كان يُعتقد أنها خاصية لموقف التجار الغربيين، على خلاف الحالة مع التجار الشرقيين، سواء كان ذلك في البلدات أو في الريف عموماً. ولكن البحث الحديث عن المدينة الآسيوية، وعلى سبيل المثال البحث الذي قام به رو⁽⁹⁷⁾، في الصين أو البحث الذي قام به جليون في الهند⁽⁹⁸⁾، يبدو أنه يناقض زعمه الويبري، مثلما يناقضه عمل هو بنغ - تاي عن «الرأسمالية التجارية» بين تجار الملح في الصين في القرن الثامن عشر⁽⁹⁹⁾، أو دراسة تشين - هيونغ نغ لشبكة عمل آموي على الساحل، ودراسة تشان⁽¹⁰⁰⁾ أيضاً عن كبار الموظفين والتجار. كان التجار يمتلكون حيزاً للعمل أكبر مما يدرك برودل. ولم يكن الأدباء كلهم بالتأكيد بيروقراطيين⁽¹⁰¹⁾. الريف والبلدة كانا متباينين أكثر مما يقترح برودل، وعلى الرغم من أن كثيرين من العلماء قد كتبوا عن «الطبقة العليا» بوصفها

(96) برودل 1984: 40.

(97) رو 1984.

(98) جليون: 1968.

(99) هو بنغ - تاي: 1954.

(100) تشان: 1977.

(101) انظر تشنغ - تزوو 1973.

جماعة، فقد كتب آخرون عن ثورات الفلاحين⁽¹⁰²⁾. وما أنظر إليه بوصفه رواية غير صحيحة في برودل عن البنية الاجتماعية لهذه البلدان يسير يداً بيد مع تقدير صحيح لحالتهم الاقتصادية.

ويقبل برودل على كل حال أن هناك بورجوازية («إلى حد ما») تحت أسرة مينغ، بالإضافة إلى «الرأسمالية الاستعمارية» في جنوب شرق آسيا. ولكنه يزعم أن سلطة الدولة لم تكن مقيدة بوجود نظام إقطاعي كما هي الحال في اليابان⁽¹⁰³⁾. في ذلك البلد يجد المرء نوعاً من «الفوضوية»، مثل أوروبا القروسطية، منهمكة «بالحريات». وفي اليابان لم يكن نظام الحكم شمولياً، مثلما كانت الحالة في الصين، كما يزعم، ولكنه بالأحرى كان «إقطاعياً». وهكذا [في اليابان] كل شيء تأمر [على سبيل المثال، في بهارج بورصة تبادل منتظمة] لينتج نوعاً من الرأسمالية المبكرة⁽¹⁰⁴⁾، تبرز من اقتصاد السوق مع تطور تجارة المسافات الطويلة. وعلى نحو مساوٍ في الهند وجنوب شرق آسيا. «إن جميع الملامح النموذجية لأوروبا في الوقت نفسه كانت موجودة: رأس المال، والسلع، والسماصرة، وتجار البيع بالجملة، والأعمال المصرفية، وأدوات العمل التجاري، ومن جملة ذلك البروليتاريا الحرفية، وكانت ورشات العمل مشابهة جداً للمصانع... ومن جملة ذلك، العمل المحلي للتجار الذي يتناوله السماصرة... وأخيراً، تجارة المسافات الطويلة»⁽¹⁰⁵⁾. ولكن هذه «التجارة العالية التوتر» كانت موجودة في أماكن معينة فقط، وليست معممة في جميع أنحاء المجتمع. ويعجب المرء، مع بوميرانز، إذا كان ذلك يصدق في أي وقت من الأوقات عن الوحدات الكبيرة أو يصدق في الجملة حتى على بريطانيا.

(102) على سبيل المثال، تشيزنو 1976.

(103) على الرغم من أن الحزب الشيوعي في العام 1928 كان قد عرّف الصين بأنها كانت تملك نظاماً للحكم شبه إقطاعي، وشبه استعماري (بروك 1999: 134 ف ف) كان الإقطاع في الصين مرتبطاً بفكرة «السيادة المجزأة»، ويراهما بوصفها في مرحلة قبل رأسمالية شاملة.

(104) برودل 1984: 592.

(105) برودل 1984: 585.

في رواية برودل (كما هي بالنسبة إلى معظم العلماء الغربيين) قام الإقطاع «بتمهيد الطريق للرأسمالية». وفي رأيي، فإن تلك الفكرة تعكس فقط التسلسل الزمني الأوروبي، وهي من دون أي مغزى سببي. ولكن، بالنسبة إلى برودل، حُكم على عائلات التجار تحت الإدارة الإقطاعية بأن تكون مواطنين من طبقة ثانية وكان عليها أن تقا تل ضد تلك المكانة، وحُكم عليها أن تمارس الاقتصاد في الإنفاق، وبهذا بدأت الحركة إلى الرأسمالية. وقيل إن الهند افتقدت مثل هذه العائلات، مثلما افتقدتها الصين وافتقدتها الإسلام. كان المرء يحتاج إلى سوق اقتصادي متطور من أجل الرأسمالية ولكن هذه الأخيرة تظهر فقط في نوع معين من المجتمع الذي «كان قد خلق بيئة مشجعة من زمن يعود بعيداً إلى الورا»⁽¹⁰⁶⁾. هذه المجتمعات كلها امتلكت نوع التدرجات الطبقية والأسر التي شجعت تراكم الثروة. هل كانت مثل هذه العائلات غائبة عن الصين، والهند، والإسلام؟ ذلك لا يستحق التصديق، كما نرى من حساب أحمد أباد ومن الكثير من العائلات في الشرق الأدنى. مثل هذه العائلات من التجار كانت موجودة وراكت الثروة. ويستبعد برودل تلك الإمكانية لأنه يستبعد إمكانية أن تتطور «الرأسمالية الحقيقية» في مكان آخر. كانت المورثات الثقافية ضد ذلك. فأصول الرأسمالية كانت قد وضعت في الأصول البعيدة للثقافات. وبكلمات أخرى، وكما لاحظنا من قبل، فإن العوامل السياسية أو «التاريخية» كانت أكثر أهمية من العوامل الاقتصادية أو الاجتماعية، وأكثر أهمية بالتأكيد من العوامل الدينية.

فالمجتمعات الأخرى كذلك، مثلها مثل الغرب، أدامت انسجاماً معيناً على مرور الزمن، وهذه هي فكرة برودل عن «الثقافة» التي تبدو كأنها توحي أن الحياة كانت دائماً مثلما هي، غير متغيرة، مهما كانت الحال في الشرق. لقد امتلكت الصين دائماً موظفيها الكبار، وامتلكت الهند نظامها من المنبوذين، وامتلكت تركيا خيالتها (السباهية)⁽¹⁰⁷⁾. وهو يزعم أن «النظام الاجتماعي أعاد إنتاج نفسه بثبات وعلى وتيرة واحدة وفقاً لضرورات اقتصادية أساسية»، ولثقافة (أو حضارة) تستمر على مرور الزمن، وخصوصاً بسبب الدين، وهي نوعاً ما «تملاً الفجوات في النسيج

(106) برودل 1984: 600.

(107) برودل 1984 ب: 61.

الاجتماعي»⁽¹⁰⁸⁾. ولكن أوروبا مع ذلك كانت «أكثر حراكية»، وأكثر انفتاحاً للتغيير، وهو ملمح يعزى ثانية كما يبدو إلى «الثقافة» أو ربما يعزى إلى «عقليتها». من الصحيح في الحقيقة أن التغيير في مجالات عديدة يبدو بالتأكيد أسرع حدوثاً منذ الثورة الصناعية ولكن أن تدفع بهذه القدرة على التغيير إلى الخلف تماماً في الزمن الثقافي يبدو مداخل غير تاريخي يتجاوز الدليل.

إن برودل يدرك التوازي السابق في تطورات التجارة والمال في أماكن أخرى، وعلى سبيل المثال مع الإسلام. «ففي كل أنحاء الإسلام كانت هناك نقابات الحرفيين والتغيرات التي عانتها، (استخدام شيخ الحرفيين لكل حرفة، والعمل في البيت، وصنع الحرفة خارج البلدات) يشبه ما كان سيحدث في أوروبا شبيهاً قريباً جداً وهو أقرب إلى أن يكون قد وقع نتيجة للمنطق الاقتصادي لأي شيء غير»⁽¹⁰⁹⁾. لقد كان هناك تحول اجتماعي مواز في العمل وفي التفاعل كذلك. وعلى الرغم من أن الصين حاولت أن تمنع التجارة الخارجية لمدة محدودة، لأسباب استراتيجية في جزء منها، فقد استمر هناك وجود سوق داخلية ضخمة. «وكان تجار مقاطعة شانسي ومصرفيوها يذهبون إلى كل أنحاء الصين». وسافر آخرون إلى الخارج. «وقامت شبكة صينية أخرى كان أصلها في الساحل الجنوبي (وخصوصاً في فوكين) ووصلت إلى اليابان وإلى جنوب شرق آسيا، وبنت بذلك اقتصاداً صينياً فيما وراء البحار كان لعدة سنوات قد شابه شكلاً من التوسع الاستعماري»⁽¹¹⁰⁾. وتجارة الهند الأجنبية توسعت أيضاً على نطاق واسع قبل مجيء السفن الأوروبية بوقت معقول، وكان مصرفيوها حاضرين «بأعداد كبيرة» في أصفهان، وإسطنبول، وأستراخان، بل في موسكو كذلك. وكان افتتاح تجارة الأطلسي قد أحدث فرقاً مهماً ولكن التجارة كانت من قبل نشيطة جداً في أوراسيا. وهي لم تكن من الناحية الأساسية في الشرق مختلفة عنها في الغرب.

أولئك التجار طوروا مرة أخرى الاتصالات القوية مع أوروبا وهي الاتصالات التي كانت قد وجدت قبل انهيار الإمبراطورية الرومانية، والتي كانت قد مأسست

(108) 1984 ب: 86.

(109) برودل 1982: 559.

(110) برودل 1984: 153.

«رأسمالية مبكرة». وبدأت أوروبا العمل ثانية بعد انهيار تلك الإمبراطورية. ومن نهاية الألفية الأولى، من العصر العام، بنت البندقية أسطولاً تجارياً وسلاح بحرية من أجل تجارتها مع شرق البحر الأبيض المتوسط، ومع آسيا، وبشكل رئيس مع الشرق الأدنى المسلم، الذي جاءت إليه التجارة من الصين. وقامت البندقية بتطوير كل من التجارة وسلاح البحرية. والترسانة التي كانت تبني فيها السفن تأسست في العام 1100 تقريباً ولكنها نمت مع بناء الترسانة الجديدة فقط في العام 1300 تقريباً. وكلمة «ترسانة» كانت كلمة عربية، دار الصناعة، وقد وُجدت مواقع بناء للسفن مشابهة في كل أنحاء البحر الأبيض المتوسط، ومن ضمنها تركيا، وكانت في تنافس واضح إحداها مع الأخرى. وطوال 300 سنة تلت بَنَتِ البندقية أفضل السفن المقاتلة المتوافرة، وخصوصاً السفينة الشراعية الخفيفة مع مجاديف والتي عُرِّزَت بعدد صغير من سفن أكبر من نوعها. وكانت الترسانة قد حصلت على احتكار بناء السفن للدولة. وكان عدد السفن التي بنيت هناك ضخماً، يوفر أسطولاً كان أضخم من أي أسطول في العالم الغربي، امتلك 100 سفينة شراعية خفيفة مع مجاديف إضافة إلى 12 سفينة كبيرة، وهذا هو السبب الذي كان من أجله إسهام البندقية مهماً جداً في معركة ليبانتو ضد الأتراك في العام 1571. وهذه الترسانة، والمشاريع المشابهة لها في الشرق كذلك، تبين عملياً أن الملامح التي نميل الآن إلى النظر إليها بصفتها ملامح أنتجت الثورة الصناعية كانت في الحقيقة موجودة في وقت أبكر بكثير من ذلك، ولم تكن في أوروبا وحدها.

ولبناء تلك السفن، كانت الترسانة منظمة من أجل الإنتاج المستمر مع وجود «واحد من أكبر تركيزات العمال في العالم في ذلك الوقت»⁽¹¹¹⁾، وفي الترسانة 2000 إلى 3000 مستخدم تقريباً. وابتداء من العام 1360 تقريباً، كانت قوة العمل مميزة بشكل تدريجي هرمي، مع وجود نخبة محترفة كان يجري دفع راتب لها، ويدفع لبقية العاملين على أساس أسبوعي، ويستخدم هؤلاء إلى حد كبير من خلال رئيس الحرفيين بطريقة أعطتهم «حرية» كبيرة. لقد وصفها زان بأنها «منظمة هجينة»، «حديثه وما

قبل الحديثة في نفس الوقت، وكانت فيها علاقات العمل قد استُدخلت من قِبَلُ [إلى المنظمة] وفقاً لأسلوب رأسمالي من الإنتاج، على الرغم من أن اليد العاملة نفسها ليست تحت السيطرة الكاملة»⁽¹¹²⁾. تلك الحالة عرضت بوضوح مشكلات في التنسيق وفي الإدارة. فكل العمليات الواسعة النطاق التي تستخدم قوة عمل ضخمة العدد تعرض مثل هذه المشكلات، وتتطلب تدرجاً هرمياً، وتخصصاً، وتنبؤاً، وحساباً للتكاليف، ومهارات تنظيمية مختلفة. وكانت هذه الملامح، في أوروبا الحديثة المبكرة، مرتبطة بشكل خاص بالترسانات التي كانت في الأصل من بين المشاريع التي تعتبر من نوع المصنع⁽¹¹³⁾. والنقطة التي يجب إبرازها ليست أننا نرى ظهور «الإدارة» في البندقية قبل ظهور ما كان يدعى «اليد المرئية» في القرن العشرين في الولايات المتحدة⁽¹¹⁴⁾ بل هي أننا مع تعقيد النشاط الصناعي، الذي بدأ بداية فعالة مع عصر البرونز، نرى الظهور التدريجي للمهارات بصحبة نمو الإنتاج الجماعي. وبقدر ما كانت البندقية معنية، يجب التشديد على أن أي مؤسسة تبني أعداداً من السفن، وخصوصاً السفن الكبيرة لم يكن لها بد أن تواجه مشكلات من هذا النوع، سواء أكانت المؤسسة في تركيا، أم في الهند، أم في الصين. لا أحد «اخترع» الإدارة، على الرغم من أنهم أسهبوا بتفصيل الممارسة تحت عمليات الإنتاج المعقدة تعقيداً متزايداً. وكما سبق أن رأينا في الفصل الرابع، لم يكن هناك أي شيء معين فريد في ترسانة البندقية، التي كانت مهنة مخصصة تتصل بالنشاط أكثر مما تتصل بالثقافة.

ذلك كان جزءاً من تاريخ تطوير أوروبا «للرأسمالية الصحيحة»، ويُنظر إليه في الغالب بوصفه يعود إلى الخلف إلى ميزة سابقة، وإلى أنواع سابقة من عدم المساواة. ويزعم برودل، وهو يكتب عن اقتراحه أن يُنظر إلى المجتمع وهو «مجموعات» أو «قطاعات»، يزعم أن الحالة الاجتماعية الكلية أسهل على الملاحظة في أوروبا، «التي كانت متقدمة كثيراً جداً عن بقية العالم» وكان فيها «اقتصاد ينمو نمواً سريعاً يبدو في

(112) زان 2004: 149.

(113) كوسينا 1987.

(114) شاندر 1977.

الغالب أنه قد هيمن على القطاعات الأخرى بعد القرن الحادي عشر أو الثاني عشر تقريباً، وبشكل ملحوظ أكثر بعد القرن السادس عشر⁽¹¹⁵⁾، والقرن الحادي عشر يشير إلى تطورات في التجارة، وفي البلدات، وفي «الإقطاع»، بعد الألفية الجديدة⁽¹¹⁶⁾.

والقرن السادس عشر يشير فوق كل شيء إلى أنشطة «الشركات التجارية الكبيرة» التي كانت لهولندا وإنجلترا اللتين خلقتا المواقف الاحتكارية في بعض الأجزاء الشمالية من الكرة الأرضية. وفي القرن السادس عشر تطورت «طبقة جديدة بورجوازية بارزة من خلفية التجارة»⁽¹¹⁷⁾ وكانت تتسلق «بفضل جهودها الخاصة إلى أعلى مكان في المجتمع المعاصر». لقد بقي أفرادها رأسماليين فقط طوال أجيال قليلة، وفيما بعد صاروا بورجوازيين كباراً مرتبطين بالثقافة الإنسانية لعصر النهضة، الذي كان ينبئ بعصر التنوير⁽¹¹⁸⁾ الذي وجه «أيديولوجيته الثورية» ضد «امتيازات الطبقة الأرستقراطية العاطلة المترفة»⁽¹¹⁹⁾. ومن هنا، فقد «حدث التوسع الاقتصادي ضمن مركب من قوى متنازعة بين العصور الوسطى وبين القرن الثامن عشر، جالباً معه الرأسمالية»⁽¹²⁰⁾. في خارج أوروبا كانت الحالة مختلفة، نظراً إلى أن الدولة «كانت تفرض ضغوطها التي لا تطاق طوال قرون»⁽¹²¹⁾. وفي أوروبا فقط في القرن الخامس عشر شرعت الحكومة في «توسع ثابت العزم» وخلقت أول «حكومة حديثة». وفي الأماكن الأخرى رسخت القواعد القديمة. «أوروبا فقط كانت تجدد في السياسة (وليس في السياسة وحدها)»⁽¹²²⁾. وذلك زعم أوروبي مركزي قوي وهو زعم يقلل من التطورات السياسية في المناطق الأخرى، ويعتمد أكبر الاعتماد على أصوات المعلقين (الفلاسفة السياسيين) لا على التحليل التجريبي للأنظمة السياسية الحقيقية.

(115) برودل 1984: 460.

(116) دوبي 1996.

(117) برودل 1984: 478.

(118) برودل 1984: 487.

(119) برودل 1984: 504.

(120) برودل 1984: 461.

(121) برودل 1982: 514.

(122) برودل 1982: 515.

وتقرر مناقشة برودل بتطورات رأسمالية أقل في أماكن أخرى، ولكن كان هناك دائماً شيء ما خاص بشأن أوروبا التي أنتجت «الرأسمالية الحقيقية». وهو يكتب عن الاقتصاد وفي الحقيقة عن التطورات الاجتماعية عموماً بوصفها تمتلك «اتجاهاً إلى أن تكون متزامنة في كل أنحاء أوروبا»، وهو ما لم يحدث في أماكن أخرى (على الرغم من أن حجم الوحدة يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار)⁽¹²³⁾. ولكن إذا أخذنا بالحسبان العلاقات (المتبادلة) القريبة جداً التي كانت تمتلكها أوروبا مع الشرق الأدنى، فكيف كان يمكن لهذه التطورات الأخرى ألا تكون «متزامنة»؟⁽¹²⁴⁾ وإذا كانت هذه هي الحالة مع الشرق الأدنى، فلم لا تكون مع بقية آسيا؟ وكان رأيه، الذي أهمل أحياناً تبادلية التجارة، هو أنهم افتقدوا أساسياً عاملاً تاريخياً وسياسياً معيناً. وبكلمات أخرى، فإن الماضي الأبعد، ربما الثقافة، جعل الرأسمالية محتومة في أوروبا ولكنها مستحيلة في أماكن أخرى. وهذا متصل بمشكلة عامة في مدخل برودل النظري. فهو أولاً يضع تمييزاً حازماً بين الطبقات المتراكبة من الاقتصاد. ومثل هذا التقسيم يمتلك فعلاً قيمة إرشادية، ولكنه يؤدي في النتيجة إلى فصل حاد جداً للرأسمالية الكاملة والسوق. ويبدو اقتصاد السوق تقريباً «طبيعياً»⁽¹²⁵⁾، وكان في أماكن معينة فقط مصحوباً «باقتصاد مسيطر من أعلى يمسك بهذه الأنشطة المتواضعة من أعلى، ويعيد توجيهها ويمسك بها تحت رحمته». وبعدئذ تصير الرأسمالية الكاملة أوروبية.

وثانياً، فإن برودل يؤمن بالدورات (الحركات التكرارية) لا بوصفها أدوات تحليلية فقط بل بوصفها عوامل سببية، تؤكد التزامه بالاستمرارية، وبالتكرار، و«بالثقافة». وهو يكتب عن مؤرخ معين ينكر دور دورة كوندراييف*، أي، الحركات التكرارية في

(123) برودل 1984: 477.

(124) يشير بيتر بيرك إلى أن برودل يجادل في أن السكان ارتفعوا وانخفضوا في أوروبا الحديثة الأولى في الوقت نفسه تقريباً مثلما حدث لهم في الصين، واليابان، والهند، وهو الأمر الذي يوحى بإمكانية وجود مقدار من التزامن في الميادين الأخرى.

(125) برودل 1984: 38.

* (المترجم): نسبة إلى الاقتصادي الروسي نيكولاي كوندراييف (1892-1938). وقد اقترح نظرية ترى أن الاقتصادات الغربية الرأسمالية لها مدة من دورات الازدهار تدوم مدة 50 إلى 60 سنة، ويتبعها بعد ذلك كساد. وتسمى هذه الدورات موجات كوندراييف.

تاريخ مدة معيارية. وهو يتساءل دائماً عن افتراضاته، ويسأل: «هل من الممكن الإيمان بأن التاريخ الإنساني يطيع كل الإيقاعات الآمرة التي لا يستطيع المنطق العادي أن يفسرها؟ أنا أميل إلى الجواب بنعم»⁽¹²⁶⁾. وأنا نفسي أضع اعتماداً أكثر على المنطق وأقول على نحو مختلف لا. وعلى أي حال فإن من غير الواضح كيف يتوافق الرأي المتصل بالدورات مع الرأي المتصل بالتطور، وهو الرأي الذي يتبعه في مكان آخر.

إن دعواه العامة في المناقشة حول التطور هي أن «الرأسمالية كانت مرئية في الإمكان منذ فجر التاريخ»⁽¹²⁷⁾. ما هو الوزن الذي يجب أن يعطيه المرء إلى «في الإمكان» هناك؟ وهو يرى صعود البلدات، في أوروبا، بوصفه أول مؤشر ربما للإمكانية في أن تتحول إلى احتمال. وسبق في القرن الثالث عشر، أن كانت التطورات التجارية والصناعية تحدث، ومن جملتها الأعمال المصرفية. وعلى النقيض من العديد من العلماء، كما سبق أن رأينا، فإن برودل مستعد أن يرى الرأسمالية في الاقتصادات المبكرة والأخرى. ومع ذلك، فإن مناطق قليلة جداً حبذت إعادة إنتاج رأس المال اللازم من أجل الرأسمالية «الحقيقية». وقد أفضى به موقفه إلى أن يرى الرأسمالية الكاملة لا بوصفها سلوكاً عقلانياً ولكن بوصفها تقريباً «السلوك اللا عقلاني للتأمل»⁽¹²⁸⁾. وذلك لأن الرأسمالية الغربية كانت مختلفة: وهي في المدى الطويل خلقت «فنّاً جديداً للمعيشة وطرقاً جديدة للتفكير»⁽¹²⁹⁾، حضارة جديدة تقريباً، لا في زمن الإصلاح البروتستانتي ولكن مع عصر النهضة الكاثوليكي من قبل. لقد كانت فلورنسة في القرن الثالث عشر «مدينة رأسمالية»⁽¹³⁰⁾، ومثل ذلك أيضاً كانت بلدات أخرى مثل البندقية، ولكن بسبب التبادل لا الإنتاج. في أوروبا القرن الثامن عشر كانت التجارة لا الصناعة أو الزراعة هي التي صنعت النقود على نطاق واسع، ولكن على المرء طبعاً أن يمتلك شيئاً ما ليتاجر به، ذلك كان هو النشاط الذي تكونت فيه الأرباح⁽¹³¹⁾.

(126) برودل 1984: 618.

(127) برودل 1984: 620.

(128) برودل 1984: 577.

(129) برودل 1984: 578.

(130) برودل 1984: 578.

(131) برودل 1984: 428.

ويرى برودول، أن المشاركة في هذا المستوى، وهو أشمل مستوى من الرأسمالية (الأوروبية)، المشاركة في النشاط الذي لم يكن دائماً نشاطاً تنافسياً على نحو مستقيم (ولكنه كان احتكاريًا أحياناً)، هي مشاركة احتاجت إلى عمل رأسمالي مع مبالغ ضخمة من النقود⁽¹³²⁾. بل إن تطور الاحتكارات نفسها لم يكن، كما زعم لينين، تطوراً خاصاً بآخر مرحلة من مراحل الرأسمالية «الاستعمارية»، التي تظهر في مراحل أبكر بكثير. وأما في الماضي فإن الاحتكار «شغل منصة ضيقة فقط من الحياة الاقتصادية»⁽¹³³⁾. ومع ذلك فقد كانت واحدة من خصائص الرأسمالية هي أنها كانت تستطيع أن تنقل العمل من قطاع معين إلى آخر في غضون لحظة من الإشعار⁽¹³⁴⁾. وبرودول هنا يفكر تفكيراً واضحاً بالرأسمالية المالية، ومن جملتها التعاملات في الأسهم والحصص، التي يراها قمة الشجرة الاقتصادية. ومن ناحية أخرى اشتمل الكثير من التجارة على مقدار من المرونة في الشحنات وفي الجهات المرسل إليها. وبالتأكيد ومثلما تبين الصناعة والتبادل، فقد كان يلزم المال الجديد، والمزيد من المال المعقد. ولكن إنتاج السلع وتوزيعها في هذا التطور صار مهماً على نحو متزايد.

توقيت الرأسمالية

متى حضر وصار ظاهراً في أوروبا هذا النوع من «الرأسمالية» الحقيقية؟ إن بعض المؤرخين يختار بداية للرأسمالية في أوروبا افتتاح غرب البحر الأبيض المتوسط ببداية عمليات تجارة البندقية مع الشرق والتجارة التي اكتسبت زخمها مع حلول الألفية الجديدة. وكان ما سدد هذا التقدم هو الحقيقة التي جعلت كل أوروبا تعاني انتكاسة كبيرة مع انتشار وباء الموت الأسود في القرن الرابع عشر. وكانت إنجلترا وحدها هي التي بدأت على نحو كامل تسترد عافيتها من الوباء نحو نهاية القرن الخامس عشر. في ذلك الوقت، وفي رد فعل على الانتعاش السكاني، أحدث المزارعون العاديون، ومربو الأغنام من السادة، وصناع الملابس الحضريون، والتجار المغامرون، ما صار يوصف

(132) برودول 1984: 432.

(133) برودول 1984: 432.

(134) برودول 1984: 433.

بأنه ثورة اجتماعية واقتصادية. وتراجع تصدير الصوف الخام وحل محله تصدير القماش المنسوج المصنوع في الوطن، الذي كان قد تم إنجازه بشكل رئيسي من المنتجين في الأكواخ، ثم كان يشحن بعدئذ إلى أوروبا. وبحلول الزمن الذي استلم فيه هنري السابع العرش، كانت رابطة التجار المغامرين، وهي رابطة في لندن لمصدري القماش، تسيطر على سوق لندن - أنتورب (في السابق بروجيه)، وحلت في الأهمية الاقتصادية محل تجار المواد الخام الأساسية الذين تعاملوا بالصوف الخام. وبحلول العام 1496 صاروا منظمة مأذونة تمارس احتكاراً قانونياً. ونتيجة لهذا النمو، زادت قطعان الماشية، وتكاثرت الحظائر، وتدفق المصرفيون الإيطاليون إلى لندن. وتولى ملاك الأراضي دوراً مختلفاً في الحياة الاقتصادية. وكان الذي بعث على هذا التغيير هو النمو في التجارة في المواد الخام اللازمة للمنسوجات أولاً، وبعدئذ في المنسوجات نفسها، لا في الإنتاج الزراعي للطعام. تلك التجارة في المنسوجات إلى الفلاندرز، وهولندا، ومن هناك إلى إيطاليا كانت ذات أهمية أساسية لاسترداد أوروبا عافيتها نظراً إلى أنها أنتجت السلع اللازمة التي كان يحتاج إليها الشرق وشجعت في الوقت نفسه استيراد المنسوجات الشرقية إلى أوروبا، وخصوصاً الحرير، ثم القطن. وقامت القارة فيما بعد بملاءمة صناعاتها مع الظروف المحلية في جهدٍ بُذل في استبدال الصادرات وبدأت بإطلاق ما صار يعرف باسم الثورة الصناعية.

كثيرون يمكن أن يضعوا التقدم الاقتصادي لأوروبا بصفته حدثاً جاء فيما بعد. وبالنسبة إلى برودل كان الاقتصاد الأوروبي هو الرحم الضام للرأسمالية الحقيقية، ولكن التوقيت مختلف، والتطور مبكر نوعاً ما. في أول مدن من أوروبا، يبدو أن كل ملمح من الرأسمالية القريبة العهد كان قد تطور بشكل جنيني⁽¹³⁵⁾. وكانت هذه المدن الدول «أشكالاً حديثة»، «متقدمة عن زمانها». وظهرت بداية أول اقتصاد عالمي أوروبي في العام 1200 تقريباً، مع إعادة احتلال البحر الأبيض المتوسط بمساعدة سفن إيطاليا وتجارها، والبندقية منها بشكل رئيس⁽¹³⁶⁾. ويجادل برودل في أن

(135) برودل 1984: 91.

(136) برودل 1984: 93 (الثورة التجارية، دعاها بذلك لوبيز في 1971).

الحروب الصليبية كانت باعثاً كبيراً لتحقيق هذه النتيجة. فبعد الحملات الصليبية، في القرن الرابع عشر فقط تطورت إيطاليا فعلاً لتكون مركزاً تجارياً. وتلك الحملات هي التي قادت إلى البلدات المسورة بجدران تفصل الريف عن المدينة، والتي كان إنشاؤها قد تنشط بفضل الاتصالات مع الإسلام ومع بيزنطة. وعلى سبيل المثال، فقد تم تفسير صعود بلدة أمالفي في الجنوب الغربي من إيطاليا بالاتصال المميز للبلدة مع العالم الإسلامي، حيث كانت ستوجد «المدن الدول» الأخرى.

ومن الواضح أن تطور موارد الثروة المالية كان حاسماً من أجل «الرأسمالية المالية». ولقد قيل إن أحد الملامح القليلة من الاقتصاد الذي لا يعود إلى الوراثة إلى الأزمنة الكلاسيكية كان فكرة الدين القومي. فالدين يقع في مركز «ثورة مالية» في بريطانيا التي خدمت في جذب رأس المال، وخصوصاً لتجارة ما وراء البحار. لأن الرأسمالية كانت دائماً موجودة في ذلك القطاع من الاقتصاد الذي سعى إلى المشاركة في أنشط مظاهر التجارة الدولية⁽¹³⁷⁾: «كان رأس المال يضحك عند الحدود»⁽¹³⁸⁾. وكما سبق أن رأينا، فإن تركيز برودل على الائتمان، والتبادل، والمال بوصفها خصائص رئيسية للرأسمالية المتقدمة، يقوده إلى التقليل من قيمة الإنتاج، بل من قيمة الثورة الصناعية، ومن عصر الآلة نفسه، على الرغم من أنه يكرس فعلاً الفصل قبل الأخير من هذا العمل الضخم لتلك العملية. وهو يقترح على سبيل التجربة نوعاً ما أن الإنتاج الصناعي في أوروبا تضاعف خمس مرات على الأقل بين العام 1600 والعام 1800، أي، قبل ما يدعى بالثورة نفسها على وجه العموم، وهو اقتراح نعود إليه في مناقشة ريفلي⁽¹³⁹⁾. إن الكثير من هذا الإنتاج الواسع النطاق كان قد أُطلق بمساعدة الإعانات المالية والاحتكارات، وهي حالة تغيرت مع عصر الآلة فقط، ومن هنا كانت مرتبطة، مثلها مثل الدين القومي، بأنشطة الدولة الأمة (على الرغم من أنها معتمدة، بشكل يبدو متناقضاً، على التجارة الدولية). ولكن الإنتاج الزائد كان مهماً طبعاً في رعاية ثقافة الاستهلاك. وكان قد تم الاعتراف بذلك وإدراكه جزئياً حين تبين الحقيقة

(137) برودل 1984: 554.

(138) برودل 1984: 528.

(139) برودل 1984: 181.

التي تفيد أنه كان من المستطاع صنع السلع على نحو أرخص في الشمال، وحين وصفت هذه الحقيقة بأنها «انتصار للبروليتاريين» وتقود إلى الصعود القوي لأمستردام وللبلدان البروتستانية الأخرى (140).

ويحتاج الأمر إلى أن نضيف أن الثورة الصناعية بالنسبة إلى برودل كانت أكثر من مسألة الزيادة في معدلات التوفيرات فقط، والاستثمار في التقنية، ولكن الأمر كان بالأحرى «عملية كلية لا تقبل التجزئة» (141). وهو يزعم أن ذلك التعقيد يجعل من الصعب نقل الرأسمالية إلى أجزاء أخرى من العالم. ولكي يأخذ العالم الثالث دوراً في هذه العملية المعاصرة فسوف يترتب عليه بوصفه كلاً «أن يدمر النظام الدولي الموجود»، في حين أن ذلك كان ممكناً في وقت أبكر «في القلب» من «اقتصاد عالمي مفتوح» فقط، أي في أوروبا. وهو يرى أن المكننة المرتبطة مع تلك الثورة قد بدأت في أوروبا في القرنين الثالث عشر والرابع عشر على ما يحتمل حيث قد تكون وجدت بوادرها الأولى في صناعة التعدين الألمانية التي تبين في عمل أغريكولا أيضاً على نحو جيد جداً اعتماد تلك الصناعة على الآلات. وتبعتها إيطاليا. وكانت فيها ثورة سكانية، طورت أول «دول إقليمية» (في مطلع القرن الخامس عشر) وفي منطقة ميلان قامت ثورة زراعية طورت الري و«الزراعية العالية» قبل تلك التي حدثت في إنجلترا وفي هولندا. وفي الحقيقة ربما كان يمكن لميلانو أن تكون قد تقدمت أكثر إلى الأمام على طول الطريق إلى الرأسمالية لو أنها كانت قد امتلكت سوقاً خارجياً. ومع ذلك فإن إنجلترا، التي كانت متخلفة وراء فرنسا في القرن السادس عشر، قد كسبت أيضاً الوصول إلى الفحم مصدراً للطاقة سمح بمصانع أضخم لتزود سوقاً أضخم (فيما وراء البحار أكثر مما هو داخلي في الأغلب) وسمح بالتجديد في الإنتاج. وعلى الرغم من أن التجديد لم يكن مقصوداً ولا بأي معنى من المعاني على الغرب، وهو الذي تبني العديد من الملامح القادمة من الشرق، حيث كانت المكننة والتصنيع قد بدأت من قبل، وحيث كانت الزراعة، في مناطق عديدة، متقدمة جداً.

(140) برودل 1982: 570.

(141) برودل 1982: 539.

ومجمل القول، أن برودل يُظهر نفسه في عقليين بشأن توقيت الرأسمالية، وذلك في الحقيقة سواء كنا نشير إلى الإنتاج نفسه أو إلى المالية المرتبطة في صنع السلع وتبادلها. وعن التوقيت، فالرأسمالية واسعة الانتشار ولكن «الرأسمالية الحقيقية» محددة بالغرب فيما بعد، وليس هذا فقط بل هو كذلك وإن كانت جذورها تعود إلى الوراثة بعيداً إلى حد كبير في تاريخها. وعدم التيقن لديه يعكس الاختلافات بين المؤرخين الغربيين بشكل أكثر عمومية. فماركس زعم في الأصل أن القرن الثالث عشر في أوروبا هو بداية الرأسمالية، في حين يتبع وولرستين خطه فيما بعد في اختبار القرن السادس عشر. ورأى نيف الثورة الصناعية في إنكلترا تبدأ في القرن السادس عشر حين كان التصنيع «وبائياً» في كل أنحاء القارة. وبعضهم، مثل تشارلز ويلسون وإيريك هوسباوم، يرون أنها تبدأ باستعادة الملكية البريطانية اعتباراً من العام 1660. وفي الرأي المعتاد أكثر من غيره يكون القرن الثامن عشر هو موضع رأسمالية الثورة الصناعية، والعامل الحاسم هو مجيء عصر الآلة، وتطور التقانة التي رآها ماركس مهمة للغاية، وخصوصاً لصناعة القطن مع إنتاجها الكبير وتجارتها الكثيفة.

وهكذا فإن توقيت بداية الميزة الأوروبية يخضع لخلافات كبيرة بين المؤرخين الاقتصاديين. وكذلك أيضاً موقعها، والأمران مرتبطان. وفي رواية حديثة، يجادل الجغرافيين الاقتصادي ريفلي⁽¹⁴²⁾، في أن إنكلترا مع بداية القرن التاسع عشر كانت تختلف اختلافاً هاماً عن جيرانها القاريين في أوروبا، فقد كانت أغنى، وكانت تنمو بسرعة أكبر، وكانت محضرة بكثافة أكبر واعتماد أقل بكثير على الزراعة. وباستخدام أساليب الدخل القومي في المحاسبة، وبالإشارة إلى فكرة روستو عن الإقلاع بين العام 1783 والعام 1802، يبدو أن النمو قبل العام 1830، وعصر السكك الحديدية، كان بطيئاً، على الرغم من الأداء المجمل من الاقتصاد في جملته. ولذلك فإن ريفلي يستنتج أن تباين إنكلترا حدث في وقت أبكر بكثير مما يفترض في الغالب وأن التباين لا بد أن يكون قد صار واضحاً وضوحاً معقولاً عن منافسيه بحلول العام

1700. وهو يجادل في أن هذه الميزة لم تكن ناجمة عن الثورة الصناعية، وذلك نظراً إلى أن قَوَّرات بطيئة من النمو حدثت ابتداءً من العام 1760، ولكنها كانت تستند إلى تقدم أوسع في القرن السابق أو القرنين السابقين. وكان هذا النمو قد استُمد من النجاح في توسيع الإمكانيات المتأصلة في ما يدعوه «اقتصاداً عضوياً» متقدماً، النمو الذي كانت المنتجات الصناعية المادية فيه تصنع من الحيوان أو من مواد الخضروات⁽¹⁴³⁾ (التي وفرت الطاقة أيضاً) لاقتصاد غير عضوي (أي، مستند إلى الفحم ووقود المستحاثات).

ذلك الرأي المتركز على الإنجليز لا يمضي من دون معارضة. ووفقاً لما رآه دو فريز وفان دير وود، فقد كان الهولنديون هم الذين طوروا أول اقتصاد (رأسمالي) «حديث» في أثناء العصر الذهبي بين منتصف القرن السادس عشر وبين العام 1680 تقريباً. ولم تكن التجارة والصناعة فقط هما المشمولتين بالتوسع الحركي الدينامي بل كانت الزراعة أيضاً. لقد حدث نمو حضري سريع إضافة إلى تحول البنية المهنية الذي استبق إنجلترا بمدة 150 سنة تقريباً⁽¹⁴⁴⁾، وهي عملية بذلت لها المساعدة بنية نقلٍ تحتية ممتازة (بواسطة الماء بشكل رئيس) وطاقاتٍ رخيصة (جاءت بشكل رئيس من الخُث وهو خشب صخري نصف متفحم، «غير عضوي»). وفي نهاية القرن السابع عشر، أُدخِلت مرحلة ركود، وذلك نظراً إلى أن الاقتصاد الحديث، كما يجادلون، ليس بالضرورة اقتصاداً يستديم نفسه. ويفترض ريغلي مع ذلك أن النمو في إنجلترا كان أَسْياً وأن تبايناً مؤثراً دراماتيكياً حدث حين تحول اقتصاد ذو قاعدة عضوية إلى قاعدة غير عضوية.

في هذه الروايات القومية قام الهولنديون أولاً، وبعدها الإنجليز، بتطوير اقتصادين «عضويين» متقدمين وكانا لا يكادان يقومان باستدامة نفسيهما بالقدر الذي كان النمو معنياً، وبعدها تحولاً إلى استغلال القاعدة غير العضوية. وعلى كل حال فمثل هذه الاقتصادات لم تكن هي الأولى في أوروبا التي تقوم بعمل مثل هذه

(143) ريغلي 2004: 23 - 4.

(144) ريغلي 2004: 62.

الحركة نحو المكننة مثلما نرى من تاريخ إنتاج الحرير في لوكا، ولا هي الأولى أيضاً من تنظيم المصانع كذلك في صناعة السفن والمدافع في ترسانات البحر الأبيض المتوسط، وبكلمات أخرى، لقد كانت إيطاليا قد سبقتهم في هذا وفي طرق أخرى. وزيادة على ما تقدم، فإن إيطاليا، مثلها مثل الصين والشرق الأدنى، وظفت القدرة المائية من أجل الحصول على الطاقة التي لم تكن تخضع لنفس التحديدات العضوية مثل حرق الخشب. فاستخدام الماء في صناعة الورق، على سبيل المثال، أعطى أوروبا، وهي أكثر أمطاراً ميزة على الشرق الأدنى وهذا ما أدى إلى إنتاج أكفأ للورق والذي صار بعدئذ يصدر إلى تلك المنطقة ولا يستورد منها. وعلى كل حال، فإن الصين أيضاً استغلت القدرة المائية ووقود المستحاثات (في الأفران المفتوحة) قبل وقت طويل من إنجلترا وأوروبا، وكانت ملامح الاقتصاد غير العضوي موجودة من قبل في محلاتها اللائقة في أماكن أخرى. وإذا وضعناها بتعايير أخرى، فإن الرأسمالية كانت قد صارت من قبل متمكنة، مثلما كانت المكننة بل التصنيع كذلك. وأما بالنسبة إلى تكثيف الزراعة في هولندا «قبل الصناعة» وفي إنجلترا، فإن أحداثاً موازية كانت قد وقعت في إيطاليا وفي مناطق محددة أخرى خارج أوروبا، كما يناقش ذلك بوميرانز⁽¹⁴⁵⁾، وهو ما يذكرنا بأنه يجب علينا أن نحترس من استخدام النمو المجمل المستند إلى وحدات سياسية قومية (مثلما يحذرنا ريفلي بالنسبة إلى بريطانيا أو إنجلترا) ولكن نشير بالأحرى إلى مناطق محددة وإلى أزمنة محددة، كما يجب على المرء أن يضيف، نظراً إلى أن هذه تختلف اختلافاً كبيراً. وجنوب إيطاليا المزدهرة من المراحل الإسلامية والنورماندية صارت هي إيطاليا المتخلفة للمافيا في المراحل التالية.

وحين انفتحت على المشهد بلدان شواطئ شمالي الأطلسي، فعلوا ذلك على أساس تصدير المنسوجات «العضوية»، من الصوف، وبعدئذ القماش الصوفي، من بريطانيا إلى الفلاندرز أو إلى شمال فرنسا وبعدئذ إلى إيطاليا. لقد طوروا تجارة ساحلية حول بحر الشمال، وفي نهاية الأمر إلى البحر الأبيض المتوسط، وهو المكان الذي كان يحدث فيه العمل الرئيس في ذلك الوقت.

(145) بوميرانز 2000.

ومثل هذه الذبذبة بين المناطق ليست وظيفة فقط لقانون الغلة المتضائلة كما صاغه ريكاردو. فالاقتصادات الزراعية لا توجد في عزلة، ليس كذلك على الأقل منذ عصر البرونز حين كانت التطورات في ذلك المجال محفوزة بنمو البلدات والتجارة، وهذا النمو بدوره شجع الزراعة. وحدثت الذبذبات بسبب تنويع من العوامل، ولكن في الوقت الذي لم يكن فيه النمو قابلاً للاستدامة في المدى الأقصر، كان قابلاً للاستدامة في المدى الأطول. ووقعت الذبذبات أيضاً بين الاقتصادات الصناعية الفردية، التي تراجعت فيها هيمنة النمو الإنجليزي لصالح ألمانيا، وبعد ذلك لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وكل من هذه الاقتصادات يستغل مزايا معينة. والآن يحدث الشيء نفسه مع الصين. والتنافس والميزة هما اسمان للعبة.

المشترك بين معظم المؤرخين الغربيين، ومن جملتهم أولئك المؤرخون من أمثال ويدر وبرودل، الذين يدرسون المشكلة دراسة مقارنة، هو أنهم جميعاً، وبعد دراستهم للبيانات من المجتمعات المختلفة، ينتهون كلهم مع ذلك حيث بدؤوا، وهم يرون أوروبية بوصفها الوطن «الحقيقي» للرأسمالية، قبل وقت كبير من التباين العظيم. وذلك الموقف يكون قابلاً للفهم لو كانت الحالة التي يضعونها تحت الدراسة هي أوروبية في القرن التاسع عشر، التي كانت تمتلك امتلاكاً لا ريب فيه ميزة نسبية. وأما أن تدفع بتلك الميزة إلى الخلف إلى المراحل المبكرة الحديثة والقروسطية فهذا يعني الاستهانة بالإنجازات الكثيرة، في الاقتصاد، وفي التقنية، وفي التعليم، وفي الاتصالات، التي كانت قد حققتها تلك المجتمعات الأخرى بلا ريب، ومن جملة الإنجازات ما حققته في المراحل الأولى من «الرأسمالية». وتكون النتيجة هي الاستيلاء على كل طبيعة الرأسمالية وروحها (أو في حالة برودل الرأسمالية «الحقيقية») وأن تدعيها للغرب بشكل فريد لا نظير له، أو أن تدعيها كذلك لمكوّن واحد من الغرب هو إنجلترا أو هولندا.

في خاتمة الفصل الرابع، ناقشت أنا مزايا مفهوم «الدول التابعة» بوصفه ينطبق على كل أنحاء أوراسيا ومزايا الأخذ بالحسبان للتطور المستمر ابتداء من الثورة الحضرية من عصر البرونز. ونحن نحتاج إلى أن ننظر إلى الاقتصاد وهو ينمو على مدى تلك الآلاف الخمسة من الأعوام. وأنا أشرت إلى تطور الحضارات الحضرية،

والى الزيادة في إنتاج السلع والأفكار ونتيجة لذلك زيادة رأس المال التجاري. وكان هناك، طبعاً، تطورات تزداد تدريجياً في كل هذه الحقول، وكان إيقاعها قد تحرك متسارعاً بفعل التغيرات في الاتصالات، التي أدت بالتدريج إلى الوسائط الإلكترونية. ومن بين هذه التطورات، كان التصنيع المتزايد الذي ميز بريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر متسماً بأعظم أهمية للمستقبل. ولكن التصنيع، والمكننة، والإنتاج الكبير، تطورت، تطوراً بطيئاً في البداية، في أجزاء أخرى من أوراسيا، وفي الصين في المنسوجات، والخزف الصيني، والورق، وفي الهند في القطن، وفيما بعد استقرت في أوروبا وفي الشرق الأدنى، وأضيف إليها إنتاج أسلحة التدمير، المنتجة إنتاجاً كبيراً في مصانع منظمة وفق خطوط حديثة (وتشمل رأس المال الخاص مثلما تشمل رأس مال الدولة)، في مسابك المعادن وفي ترسانات انتشرت في كل أنحاء المنطقة. ذلك هو نوع المخطط الطويل الأمد الذي نحتاج إلى دراسته بالنسبة إلى أوراسيا.

إذا نحن شككنا في علاقة الموضوع المدروس مع التابع الأوروبي المحدد لكل من المرحلة الكلاسيكية، والإقطاع، والرأسمالية، فإننا نصل إلى فكرة التطور البعيد الأمد، الذي كان سريعاً أحياناً، وبطيئاً أحياناً، للثقافات الحضرية عبر عصر البرونز إلى عصر الحديد، ونصل إلى ازدهار الثقافات الكلاسيكية والبحر الأبيض المتوسط، ولكن نصل إلى ازدهار في الصين أيضاً وفي أماكن أخرى، ونصل إلى الانهيار في أوروبا الغربية، وإلى زيادة بطيئة ولكنها مستمرة في الصين، وإلى التجديد التدريجي للبلدان في الغرب واتصالها المستمر مع الشرق، مع نمو النشاط التجاري الذي نشأ عن ذلك ونمو الثقافات الحضرية التي نشأت عن ذلك أيضاً. وتلك الثقافات التجارية طورت تنوعاً لمنتجاتها، وطورت المكننة لطرق إنتاجها، وقاد ذلك كله إلى الإنتاج الكبير والصادرات والواردات الكبيرة. ولكننا نستطيع أن نصف كل تلك العملية من دون تبني فكرة ظهور الرأسمالية في القرن التاسع عشر بوصفها مرحلة محددة في تطور المجتمع العالمي، ونستطيع أن نتخلص من التسلسل المفترض لمراحل الإنتاج التي تقود إليها والمحصورة بأوروبا. وتتجنب مثل هذه الرواية التقسيم الأوروبي للمراحل وتتجنب افتراضاته للتفوق البعيد الأمد.

ولذلك فإن مناقشة برودل تقودنا إلى أن نسأل إن كنا فعلاً نحتاج إلى مفهوم الرأسمالية، الذي يبدو دائماً وهو يدفع التحليل في اتجاه أوروبي مركزي. فهو في روايته يتحدث في الحقيقة عن النشاط التجاري الواسع الانتشار وعن الأحداث المرافقة له، التي وصلت في نهاية المطاف إلى الهيمنة على المجتمع. ويتضمن ذلك النشاط في الغالب إعادة استثمار الأرباح في وسائل النقل (السفن) أو في الإنتاج (الأنوال) ولكن العملية تحدث أيضاً في العديد من المجتمعات الزراعية. والطور الذي دعي بالرأسمالية المالية هو بالتأكيد امتداد لهذا النشاط. ولذلك، ألا نستطيع أن نتخلص من التعبير التحقيري المستمد من بريطانيا في القرن التاسع عشر ونعترف بعنصر الاستمرارية في السوق وبالأنشطة البورجوازية من عصر البرونز وحتى الأزمنة الحديثة؟



القسم الثالث

ثلاث مؤسسات وقيم

الفصل الثامن

سرقة المؤسسات: البلدات والجامعات

هناك اعتقاد واسع الانتشار في الغرب يرى أن البلدات الأوروبية تختلف اختلافاً جوهرياً عن البلدات الشرقية، وخصوصاً في العوامل التي تخلق «الرأسمالية»، وعبر عن هذا الاعتقاد أبرز تعبير ماكس WEBER. ويُفترض أن هذا التميز نتج عن ظروف محددة في الحياة الأوروبية بعد نهاية المرحلة الكلاسيكية، ونتج بشكل أكثر تحديداً من الظروف السياسية والاقتصادية التي تميز الإقطاع (الذي رأى صعود «البلدة» أو الكوميون في شمال إيطاليا). ويرتبط هذا الاعتقاد بالفكرة المعتنقة على نحو عام التي ترى أن التعليم العالي بدأ مع تأسيس الجامعات في أوروبا الغربية ابتداء من مدينة بولونيا في القرن الحادي عشر⁽¹⁾. وهذا التجمع نفسه الذي يُنظر إليه على أنه هو الذي كان السبب في صعود البلدات الأوروبية، قد وُلد في هذا الرأي، الزخم اللازم من أجل القفزة النوعية التي تميز الحياة الفكرية بعد القرون الأولى من العصور الوسطى. ووفقاً لاختصاصي العصور الوسطى، جاك لو غوف، فإن أوروبا المسيحية الغربية عند مُنسلخ القرنين الثاني عشر والثالث عشر رأت في الوقت نفسه عملياً ولادة البلدة والجامعات، على الرغم من أنه أكثر اهتماماً بالمفكرين بوصفهم أفراداً لا بالجامعات بوصفها مؤسسات. وهو يكتب ويقول: «إن أحسم مظهر من مظاهر نموذجنا للمفكر القروسطي هو ارتباطه بالبلدة»⁽²⁾. ويُنظر إليهما كليهما بأنهما غريبان بشكل خاص وبوصفهما مطوّرين للحداثة.

(1) انظر على سبيل المثال دراسة هاسكنز (1923: 7)، وفيها يُنظر إلى الجامعات بوصفها جزءاً من «نهضة القرن الثاني عشر»، حفزها العلم العربي، على الرغم من أن ساليرنو تعود عند تتبع أثرها إلى منتصف القرن الحادي عشر - «أبكر جامعة في أوروبا القروسطية».

(2) لو غوف 1993: 14.

وكلا الافتراضين مشكوك فيه على نحو ملحوظ وهو يوضح الجهود المنسقة للعلماء الأوروبيين لاستدامة الموقف الأوروبي المركزي الشديد للغاية ولو كان ذلك في وجه الدليل القوي الذي يحض على تفسير مختلف.

البلدات

دعونا نأخذ البلدات أولاً. في مناقشة العصور الوسطى، ركز كثيرون من المؤرخين تحليلاتهم على القطاع الريفي وعلى العلاقات الإقطاعية. وكما لاحظ هيلتون، فإن ذلك يصدق بشكل خاص على الكتاب الماركسيين⁽³⁾. لقد أُبعدت البلدات إلى الخلفية إلى حد كبير، وعدت غير مهمة نسبياً للتطورات الإقطاعية، في المراحل الأولى على الأقل. وظهرت إلى السطح ثانية في التاريخ الأوروبي في نفس الوقت مع أول خطوات نحو الرأسمالية، عاكسة بذلك كالمرآة التقدم من المجتمعات الزراعية إلى المجتمعات الصناعية. ولفت كتاب آخرون من أمثال أندرسون، الانتباه إلى وجود «جيوب متحضرة» في العصور الوسطى العالية، كانت ترفض أن تُفصل عن التأثير الزراعي المحيط بها.

في الغرب «مثلت المجتمعات المتحضرة المتحدة بشكل لاشك فيه القوة الطليعية في مجمل اقتصاد العصور الوسطى»⁽⁴⁾. وفي الغرب الأقصى من الإمبراطورية الرومانية، عانت البلدات معاناة قاسية من انحلالها. ويقلل أندرسون من مدى الانهيار الحضري ويلفت الانتباه إلى حقيقة أن العديد من الكيانات تحت الوطنية استمرت، في شمال إيطاليا على سبيل المثال. وفي الألفية الجديدة، فيما بعد، كان هناك نمو في مراكز أخرى، وكانت الأكثرية فيها «في الأصل معززة أو محمية من لوردات الإقطاع»⁽⁵⁾. وقد اكتسبت في الحال «استقلالاً ذاتياً نسبياً» بانية طبقة أرستقراطية جديدة ومستغلة النزاع بين سلطة النبلاء والسلطة الكنيسة، كما حدث بين غولف وغيبيلين* في إيطاليا. وكان هذا يعني «سيادة مجزأة»، وانقساماً بين القوى الأرستقراطية والكهنوتية، وهو

(3) ميلتون 1976.

(4) أندرسون 1974 أ: 192.

(5) أندرسون 1974 أ: 190.

* (الترجم): اسمان لفتتين متناحرتين، الأولى ساندت البابوية والثانية ساندت الإمبراطورية الرومانية المقدسة في إيطاليا في القرنين 12، 13.

الموقف الذي كان يعتقد أن البورجوازية تستفيد منه، تاركة لهم المزيد من المدى ليصيروا الحزب المهيمن في حكم البلدة. وأما في الشرق فقد استمرت البلدات، ومثل ذلك أيضاً فعل المواطنون في المدن، ولم تكن هناك حاجة إلى لوردات الأرض ليكونوا مساندين للمواطنين في نفس الطريقة التي كانت موجودة في الغرب، على الرغم من أن دور المراكز الدينية والبلدات الكنسية كان دائماً دوراً مهماً.

إن المدينة الكلاسيكية لم تختف مع انهيار روما و«استمرت مع السكان الحضر، والمباني الفخمة، والألعاب، والطبقة العليا المتعلمة تعليماً عظيماً، استمرت على الأقل في العواصم الإقليمية من آسيا الصغرى الغربية والجنوبية، وفي سورية، وفي شبه جزيرة العرب، وفي فلسطين، وفي مصر حتى الفتوحات العربية تماماً، وفي المناطق التي كانت تحت الحكم العربي فيما وراء ذلك»⁽⁶⁾. ومع حلول القرن السابع، كانت إيطاليا بل بيزنطة كذلك «تبدو مختلفة جداً عن الشرق الأدنى المعاصر (وهو في هذا الوقت عربي)، والذي يوجد له دليل أكبر بكثير على تعقيد وازدهار اقتصاديين مستمرين»⁽⁷⁾. وفي الغرب، كانت الحالة قد تغيرت تغيراً راديكالياً. ففي بريطانيا اختفت مهارات مثل استخدام دولاب الخزاف، والبناء باستخدام الآجر والملاط، وتلاشت المدارس مما بقي من البلدات، وصارت قاعات الألعاب الرياضية غير مستعملة، ولم يبق تعقيد الحياة الاقتصادية الرومانية موجوداً. وصارت الكنيسة ولوردات الريف أكثر مركزية للحياة عموماً، وخصوصاً في المواقف التي «توقفت فيها المدن عن امتلاك مدارس لها»، وكان التعليم منخفضاً ومحدوداً «بأسر مرموقة قليلة»، وكانت الثقافة التعليمية العالية قد تركت للمعلمين الخصوصيين وللكنيسة بشكل متقطع. أما في الشرق، فقد استمرت الثقافة التعليمية على كل حال، بالازدهار مع المسيحية ومع العبادات الأخرى طوال القرن السادس. ومع حلول القرن السابع، وفي الشرق نفسه كذلك، حدث نقص في الكتب عانت منه القسطنطينية، وصار التعليم محدوداً على نحو متزايد برجال الدين المتعلمين وبالعاصمة نفسها⁽⁸⁾.

(6) لا بيشوتز 2000: 207.

(7) وورد - بيركينز 2000: 360.

(8) لا بيشوتز 2000: 210 - 11.

وقد عد ماركس، وهو ينظر إلى إعادة تشكيل البلدات في العصور الوسطى فيما بعد، عد المدينة الأوروبية فريدة في إسهامها للرأسمالية. إنها جزء لا يتجزأ من قبوله السُّند أو النسب الأوروبي المركزي لتطور الرأسمالية من خلال الإقطاع بدءاً من المرحلة الكلاسيكية. ووفقاً لما رآه هويسباوم، لم يكن ماركس مهتماً بالدرجة الأولى بالحراكيات الدينامية الداخلية للنظم قبل الرأسمالية «إلا بقدر ما شرحت الظروف السابقة للرأسمالية»⁽⁹⁾. في فورمن (Formen) يشرح بإسهاب فكرته عن التبريرات التي لم يستطع من أجلها «العمل» و«رأس المال» أن يصعدا في التشكيلات قبل الرأسمالية إلا في الإقطاع. لماذا كان الإقطاع فقط هو الذي كان يُعتقد أنه يسمح لعوامل الإنتاج بالظهور من دون تدخل؟ يجب أن يكون الجواب بالتأكيد كامناً في التعاريف التي تم تبنيها للعمل ولرأس المال، وهي تعاريف استبعدت كليهما بالضرورة من الأنواع الأخرى من المجتمع. وبكلمات أخرى كان الجواب عن التساؤل مقررًا سلفاً من طبيعة السؤال المطروح. فالكثيرون من العلماء الأوروبيين، وهم المشغولون سلفاً بإنجازات مجتمعاتهم في القرن التاسع عشر، وضعوا لأنفسهم أسئلة غائية مشابهة، وهي أسئلة استبعدت تحليل الأنواع الأخرى من المجتمعات بما لها من حق خاص، أو في منظور مقارن «موضوعي» أيضاً. وفي حالة ماركس، «هناك المعنى الضمني وهو أن الإقطاع الأوروبي فريد، وذلك لأنه ما من شكل آخر أنتج المدينة القروسطية، وهي الحاسمة بالنسبة إلى النظرية الماركسية عن تطور الرأسمالية»⁽¹⁰⁾.

وهكذا يُحكم على طبيعة المدن الأولى على أساس من جاء في القمة في اقتصاد القرن التاسع عشر. وعلى كل حال، فإن أي تفرد عام أو أصيل قد تكون امتلكتها «المدينة الأوروبية» (ويبقى هذا مسألة جوهرية) ليس تفرداً مرتبطاً بالضرورة مع نمو الرأسمالية. وفي الحقيقة فإن برودل يرى شكلاً واحداً من الرأسمالية (التجارية) بوصفه مميزاً لكل المدن في كل مكان، وبالنسبة إليه فإن الشكل المالي فقط هو الفريد بالنسبة إلى الغرب (مرة أخرى هذا استنتاج قد تساءلت أنا عنه في الفصل السابع).

(9) هويسباوم 1964: 43.

(10) هويسباوم 1964: 43.

منذ المرحلة الكلاسيكية كانت البلدات الرئيسية الواقعة على الشواطئ الشمالية من البحر الأبيض المتوسط قد زُوِّدت بحراً بالقمح القادم من صقلية، ومصر، وشمال إفريقيا، ومن البحر الأسود. وكانت التجارة عبر البحر الأبيض المتوسط بالسلع الأخرى مثل الزيت والخزف تجارة مهمة أيضاً. وفيما بعد، على كل حال، ظهر اختلاف بين بلدات الشرق والغرب. بلدات أوروبا القروسطية (باستثناء إسطنبول) كانت ذات أبعاد ونشاط أقل بكثير، ويجب علينا أن نتنظر حتى القرن التاسع عشر بالنسبة إلى لندن وباريس لتضاهيا حجم روما الإمبراطورية⁽¹¹⁾. وبسبب هذا النقص بالحجم والنشاط لم تبق مشكلات الإمداد بعد ذلك مشتملة على المستوى نفسه من التبادل.

بدأت حياة البلدات تتعش فقط حين بدأت أعمال التجارة الداخلية ثانية في البحر الأبيض المتوسط، ومع عودة التجارة الخارجية مع الشرق. لقد لعبت البندقية دوراً مهماً ولكنها لم تكن وحدها من بين البلدات الإيطالية. إن دوراً أساسياً في افتتاح التجارة كانت قد لعبته البلدات التي تقع حول أمالفي، إلى الجنوب الغربي من مدينة نابولي الجنوبية، ولم تكن أمالفي الميناء الوحيد الذي سيكون منهمكاً بالتجارة مع الجنوب ومن هنا مع «المسلمين»، الذين كانوا «موجودين بشكل دائم تقريباً في القوس التيراني طوال القرن التاسع»⁽¹²⁾. ويقترح سكر أن دولسبييلي، مؤسس مدينة غائينا، كان تاجراً، جمع ثروته من المتاجرة مع المسلمين، وعند نقطة معينة قام «بإطلاق مجموعة من العرب بالقرب من ساليرنو لمعارضة حركة من البابا»⁽¹³⁾.

إن الشرق الأدنى عموماً لم يسهم في تسريع التجارة في أوروبا الغربية فقط. ويمكن رؤية تأثيراتهم في تنظيم البلدات ومخططها وفي التطورات المعمارية أيضاً في المرحلة التي سبقت عصر النهضة، في شكل مباشر ونتيجة للتفاعل التجاري بين الشرق والغرب، على حد سواء، وفي الثروة التي جلبها هذا التفاعل إلى البلدات الغربية. لقد كانت أراضي منطقة أمالفي قاسية، وكانت البلدات تبنى على وديان الأنهار الجارية نزولاً إلى البحر. ولكن الجروف الصخرية كان يسهل الدفاع عنها، وهي التي كانت

(11) جيراسي ومارين 2003: 577 - 8.

(12) سكر 1995: 32.

(13) سكر 1995: 31.

مهمة حين كانت غزوات العرب تأتي كثيفة وعنيفة. وربما كانت هذه الغزوات العربية هي التي قادت كلاً من سكان أمالفي الأهلين الأصليين وسكان مدينة غائيتا المجاورة إلى قطع علاقاتهم مع حكم دوقية نابولي. وقد أثرت تلك العلاقة على كل من العمارة والفن بطرق خاصة:

البيوت المختلطة في بلدات هضبة أمالفي كانت أماكن للتمايز في الحيز وفي تفاصيل الزينة، وهي خصائص أفردت تلك البيوت جانباً عن المباني المعاصرة لها في إيطاليا وعن المساكن الأبسط منها والخلو من الزينة التي كانت في مطالع العصور الوسطى. وهذه الصفات المعقدة للبيوت لا يمكن فصلها عن فعل الميركاتانشيا (Mercatantia) لأن الموارد المالية للمجتمع كانت موجهة إلى خلق هذه البيئات السخية. والإسكان، بوصفه موقعاً للإنفاق قابلاً للحياة، لم يتجاوز المتطلبات الأساسية للمأوى فقط بل دخل عالم التعبير الفني والتباهي بالعظمة.

وفي الوقت الذي اعتمد فيه وجود مثل تلك المباني وعظمتها على أرباح الميركاتانشيا، فإن أشكالها المحددة أيضاً مثلت الخبرات التجارية للأمالفيين. ومع مخططاتها المختلطة وشبكات الزخارف المعقدة، تتطابق بيوت أمالفي مع القواميس المعمارية والزخرفية في شمال إفريقية التي ظهرت في خلفيات بارزة علمانية ودينية على حد متشابه. والكثير من الأعمال الفنية الإفريقية الشمالية ذات العلاقة كانت موجودة في مواقع في المدن الساحلية مثل المهدية وتونس، والمراكز التجارية المألوفة لأجيال من التجار المالفيين. وبين القرن الحادي عشر والقرن الثالث عشر، كانت هذه البلدات هي بالضبط المكان الذي باع فيه السكان المحليون أعياناً مثل الخشب، والحبوب، والمنسوجات، في مقابل الذهب، والجلود، والخزف.

وكان مما سهل استقبال مصطلحات شمال إفريقية وجود المسلمين في المنطقة نفسها ووجود تقليد إسلامي لإنتاج الفن هناك ثابت منذ عهد طويل وإن يكن متشظياً. وبعض الزخرف المستعمل في شمال إفريقية لن يبدو غير معتاد لنخبة الأمالفيين لأنها كانت متعلقة على نحو قريب بالأعمال الصغيرة الأبعاد التي كانت تصنع في المملكة. وكما كان الشأن مع الحمامات والاستحمام، كان من المحتمل أن

الرؤية الثَّقَفَة المتقدمة للإسكان التي شددت على فتاءات الدور، وتمايز الفراغات، واستعراض الزينة كانت رؤية تشكل جزءاً من ثقافة أعرض هي ثقافة رفاهية العيش في هذا الجزء من حوض البحر الأبيض المتوسط، وهي رؤية تجاوزت الاختلافات في الدين. وفي هذه الطريقة فإن الأماليين يشبهون أغنياء سكان القسطنطينية في القرن الثاني عشر، الذين قادهم وعيمهم وتقديرهم للرسم الإسلامي إلى مضاهاة مثل تلك الأعمال في العاصمة⁽¹⁴⁾.

إن الخيارات المعمارية المستوحاة من الإلهام الإسلامي اشتملت على الدمج المباشر لأشياء أنتجت خارج أوروبا. وكان أحد الواردات الرئيسة من شمال إفريقيا ومن الشرق الأدنى هو الخزف المزجج، «وهو سلعة من أوائل السلع المتوافرة على نطاق واسع في جنوب إيطاليا والتي زينت البيئة المحلية»⁽¹⁵⁾. ولكن مثل هذه الأشياء كانت تستخدم في الأغلب في أجزاء بشكل مربعات أو بشكل كامل بصفة أوعية خزفية زخرفية لتدمج في تصاميم الكنائس، وخصوصاً في بلدة رافيللو وهناك وفرت الدليل على أذواق تجار أمالي وخبيراتهم.

كانت العمارة في بلدة رافيللو من الجنوب، «ثقافة متوسطة معمة». ولكنها تحتوي أيضاً على بعض العناصر من الشمال. وقد جعلت التأثيرات الشمالية نفسها محسوسة في الجنوب حين قهر الحوض الباريسي (Parisian basin) جنوب فرنسا وفي إيطاليا استولى النورمان على صقلية من العرب ومهدوا الطريق أولاً لأسرة هوهينزيليرن (Hohenzellern) وبعد ذلك للأنجو (Anjou) من فرنسا الوسطى. وكان الفن القوطي قد بدأ بالدخول مع طريقه المقنطرة المدببة إضافة إلى النقوش على دروع أنساب النبلاء⁽¹⁶⁾. كانت القناطر القوطية على الاحتمال الأرجح عربية في الأصل، وعلى أية حال كان هناك تأثير قوي قادم من الشرق في العمارة الحضرية، وخصوصاً في بلدان مثل البندقية.

(14) كاسكي 2004: 113 - 14.

(15) كاسكي 2004: 164.

(16) كاسكي 2004: 165.

وعلى كل حال، فعلى الرغم من التأثيرات المتعددة من البلدان الشرقية على الغرب، ومن التشابهات بين بنيتين حضريتين، فإن كثيرين من العلماء في الغرب رأوا البلدان الآسيوية مختلفة من الناحية البنيوية عن البلدان الأوروبية فيما بعد (بعد القرن الحادي عشر) بطرق هي التي يفترض أنها قد جعلت من الممكن لهذه البلدان الأخيرة أن تطور الرأسمالية وجعلت البلدان الأولى لا تطورها. ويقال إن البلدان الإسلامية، ولو كانت تتواصل مع البلدان الأوروبية وتتبادل معها، تشارك في هذا الاختلاف. ومثل ذلك أيضاً المدن الآسيوية، وفقاً لما يراه عالم الاجتماع ماكس WEBER. ولكن مناقشتهم بدأت دائماً من وجهة نظر الإنجازات الأوروبية التي جاءت فيما بعد والتي احتاجوا إلى شرحها. وفي وقت حديث أقرب وقع ذلك الموقف تحت المزيد من النقد. وذلك على سبيل المثال، من الاختصاصي العربي، الحوراني، الذي يكتب: «مال العلماء من الأجيال السابقة إلى تبني فكرة أن البلدان (وهي فكرة مستمدة في نهاية الأمر من أعمال ماكس WEBER) بالمعنى الكامل للكلمة وجدت في البلاد الأوروبية فقط لأن المرء في أوروبة فقط كان يجد «مجتمعاً حضرياً» يتمتع على الأقل باستقلال ذاتي جزئي تحت إدارة كانت تُوجه من سلطات منتخبة». ولذلك فإن البلدان الشرقية لم تكن بلدان «حقيقية»⁽¹⁷⁾، ولكن علماء الإسلام المحدثين على كل حال يميزون ملامح معينة مشتركة بين الطرفين⁽¹⁸⁾، كما يمكن للمرء أن يتوقع مع التحضير والنشاط التجاري، ويقول بعكس هذا الحكم. وهذا يصدق أيضاً على الهند⁽¹⁹⁾ وفي الصين⁽²⁰⁾.

إلا أنه لم يكن ممكناً أن تُترك الفكرة الغربية عن التفرد من دون صراع. والقدرة المتنامية للبلدان الغربية الجديدة رآها أندرسون مستندة إلى «السيادة المجرّاة الخاصة بالنمط الإقطاعي في أوروبة [ومن هنا فهي فريدة] وذلك ميزها تمييزاً أساسياً عن الدول الشرقية مع بلداتها الواسعة». وأنضج شكل غربي كان هو الكوميون، البلدة الصغيرة، المعبرة عن الوحدة الإقطاعية للبلدة والريف لأنها كانت

(17) حوراني 1990: ترجمتي، اقتبس دينويكس 2000: 329.

(18) دينويكس 2000.

(19) غيلبون 1968.

(20) رو 1984.

«اتحاداً تأسيس... بالقسم على الولاء المتبادل بين الأنداد المتساوين، تعاهد بقسم اليمين»⁽²¹⁾. وذلك الرأي في الخلاف هو الرأي الذي يتبع فيه أندرسون ماركس، وويبر، وبرودل، وكثيرين آخرين. إن حرية «مجتمع المتساوين» كانت مقصورة على النخبة الضيقة ولكن «أصالة التجديد في المنشأ لهذه المؤسسة استمدت من الحكم الذاتي للبلدات المستقلة استقلالاً ذاتياً»، وخصوصاً في لومباردي حين أطيح بسيادة الحكام الكنسيين. وفي إنجلترا كانت المدن دائماً معتمدة على غيرها إلى درجة ما، وذلك لأنها كانت «مكوناً اقتصادياً وثقافياً مركزياً من النظام الإقطاعي»⁽²²⁾. ويستمر أندرسون في القول: «لقد أقيمت على هذين الأساسين من التقدم الزراعي الرائع والحوية الحضرية الصروح الجمالية والفكرية المذهلة في القرون الوسطى العالية، والكاتدرائيات الكبيرة (وكان أحد الإنجازات الحاسمة هو العمارة القوطية) وأول الجامعات»⁽²³⁾، ومع ذلك ففي الشرق الأدنى القديم نفسه تمتعت بعض البلدات باستقلال ذاتي نسبي (وخصوصاً المدن الدول). ففي أوروبا، كانت إيطاليا الشمالية خارجة عن المعتاد. ووجدت بلدات أخرى في الفلاندرز وأرض الراين «بموجب موثيق نظام أساسي ينعم به اللوردات الإقطاعيون بالاستقلال الذاتي». ويتجاهل التقويم الذي يقدمه أندرسون، أيضاً، الإنجازات الحضرية (والريفية) في المجالين الجمالي والفكري الموجودة في أماكن أخرى، فتحت حكم الإسلام في غرناطة أو قرطبة على سبيل المثال، وجدت إنجازات في العمارة وفي المعرفة، وهي إنجازات كانت قد بنيت على أسس مختلفة نوعاً ما.

إن فكرة «السيادة المجزأة»، وهي فكرة مهمة جداً لمعظم المحللين لظهور البلدة بالمعنى الصحيح لها، والمحللين معها لتطور الحداثة، هي فكرة أساسية لفكرة أندرسون التي ترى أن الإقطاع كان مبشراً ممهداً ضرورياً للرأسمالية للأسباب الآتية:

(21) في الإسلام في الحقيقة، على سبيل المثال في أزمنة الحروب الصليبية كان يجري باستمرار تقسيم السلطة بين الخليفة، أو الإمام أو أمير المؤمنين، والسلطان وأمرائه المختلفين، وهم أنفسهم قادرون على الإمساك بالسلطة.

(22) أندرسون 1974 آ: 195.

(23) أندرسون 1974 آ: 195.

1. أنه سمح «بنمو البلديات المستقلة استقلالاً ذاتياً في الفراغات الفاصلة الواقعة بين الولايات المتباينة للوردات»⁽²⁴⁾. ومع ذلك، فقد رأينا، بلدات في الشرق لم تتطلب مثل هذا الإذن، وفي الحقيقة وجدت تلك البلديات وصعدت في كل أنحاء أوراسيا بعد الثورة الحضرية من عصر البرونز، وكانت أساسية للاقتصاد السياسي. وبعضها كان أكثر تمتعاً بالاستقلال الذاتي من أخريات غيرها. ومثل ذلك حدث مع الاستقلال الذاتي للكنيسة التي يصفها بأنها «منفصلة وشاملة». ولكن كل الأديان المكتوبة في الحقيقة استدامت استقلالاً جزئياً عن الكيان السياسي وذلك نتيجة لتنظيمها وتمسكها بالامتلاكات.

2. أن نظام الطبقات أدى إلى برلمانات قروسطية. ومع ذلك كانت الاجتماعات التمثيلية للرجال الأحرار في المقاطعات (Moots) والمجالس الاستشارية لا تكاد تقتصر على أوروبا، فإن شكلاً معيناً من الاستشارة، وفي الغالب التمثيل، كان ملمحاً واسع الانتشار للحكومات في العديد من أجزاء العالم. ومثل هذا كان أيضاً التقسيم إلى «مستويات» (Stände) بالمصطلح الويبري.

3. أن السيادة المقسمة كانت شرطاً مسبقاً لحرية سكان البلدة وللبلدة كذلك. ولكن «الحرية» لم تكن محدودة بالسكان الحضر في أوروبا الغربية، فكل البلديات امتلكت قليلاً من الاستقلال الذاتي، ومن الغفلة وخفاء هوية الفرد بين الجمهور، أي الحرية، بناء على ذلك.

إن حرية البلديات القروسطية هي رؤية تتعلق بمزاعم المركزية الأوروبية، وهي رؤية تستحق أن تدرس بعمق أكبر. وأندرسون يقتبس في مكان آخر المثل الألماني الذي يقول: البلدة تجعل الإنسان حراً. ولكن تلك الملاحظة تنطبق على كل البلديات في أي مكان وجدت، لأنها تزود المواطنين لا محالة بقدر من الغفلة وخفاء هوية الفرد بين الجمهور. هل البلديات على وجه العموم أيضاً أكثر حرية من الناحية السياسية؟ الكثير منها يكتسب قدراً من الحرية بسبب طبيعة الأنشطة التي تحدث هناك، ومن التصنيع، وإقراض المال، والقانون، والطب، والإدارة، والتجارة. ولكن، كما يلاحظ ساوثهول، إن

«إنشاء المدينة اشتمل على صعود حاد في عدم المساواة»⁽²⁵⁾، وهو الصعود الذي أفضل أنا أن أعزوه إلى التباين الاقتصادي المتزايد الذي أحدثه استخدام المحراث (والري أيضاً). وفي هذا المعنى فإن المدينة «تستغل» الريف دائماً، وتأخذ فائضه لكي تعيش وتعمل. وفي أي حال، وباستثناء شمال إيطاليا، فإن بلدات أوروبية قليلة كانت حرة من جميع تقييدات السيادة السياسية أو الدينية. وفي أماكن أخرى، كانت ما تدعى «البلدات الحرة» قد مُنحت حريات مالية معينة من اللورد الإقطاعي. وعلى العموم كانت بلدات أوروبا الغربية أكثر شبهاً مع «المدينة الآسيوية» مما سبق أن افترضه معظم العلماء.

وفي كتاب واسع المدى عن المدينة (1998) يلاحظ ساوثهول أيضاً، مع أنه يقبل تمييز ماركس بين البلدات الشرقية والغربية، يلاحظ أنه على الرغم من التنوع الكبير من المدن في الزمان والمكان، يوجد خيط واضح من الاستمرارية من خلال تحولاتها الجدلية (الديالكتيكية) من بداياتها الأولى حتى اليوم، في الوقت الذي كانت قد لعبت فيه، في كل الأوقات، دوراً متعاضداً في الحياة الإنسانية⁽²⁶⁾. وعلى الرغم من الاستمراريات التي يراها، فهو مجبر «أن يقسم هذه الكتلة من الزمان والمكان إلى أقسام قابلة للتدبير والتوصيل، بالرغم من أن كل تبضيع لها ينتهك الحقيقة الواقعة»⁽²⁷⁾. ولهذا الغرض فهو يختار «أساليب الإنتاج التي أشار إليها ماركس» والتي تؤدي من وجهة نظري لا إلى «تقليل التشويه» كما يقترح هوبل إلى مفاقمته. ثم يقبل هو التقسيم بين الآسيوي والأوروبي من دون تحليله فعلياً.

وفي دراسة ساوثهول للمدينة، لا يحددها تماماً بمجتمع ما بعد عصر البرونز. وهو يعترف بتحضير اليوروبا في غرب إفريقية، والذي كان قد دعي «مدينة - الزراعة»، وهو يقر بنمو المدن محدودة الحجم في كاتال هويوك وهاسيلار في الأناضول، وفي أريحا (فلسطين) كما في جارمو عند تلال سفوح جبال نهر الدجلة، إضافة إلى

(25) ساوثهول 1998: 14.

(26) ساوثهول 1998: 4.

(27) ساوثهول 1998: 1.

بعضها في العالم الجديد وفي جنوب شرق آسيا⁽²⁸⁾. ومع ما تقدم، وبتعايير عامة فإن تطور المدينة مرتبط مع عصر البرونز. وعلى كل حال، فهو يحاول فعلاً أن يميز المدن الآسيوية (التي يخصص لها فصلاً طويلاً من 125 صفحة تقريباً) عن المدن الأوروبية، وذلك في جزء منه على أساس التقسيم، الذي وضعه هسيو، إلى العوامل التمدنية الأساسية من الطائفة المنغلقة، والطبقة، والرابطة لغرض معين. إن النظر إلى المدن بهذه الطريقة يهمل التشابهات الواضحة (التي يلتفت لها ساوثهول الانتباه في الحقيقة) في حجم السكان، وفي الكثافة، والتنظيم، والتخصصية، والمؤسسات التعليمية، والأسواق، والمستشفيات، والمعابد، والتجارة، والحرف، والأعمال المصرفية، ونقابات طوائف الحرفيين. فعلى أساس كل هذه الأبعاد لا يوجد إلا القليل الذي يميز البلدات في الشرق والغرب قبل القرن التاسع عشر.

الجامعات

الزعم الذي يسير موازياً للفردة المدعاة للبلدات الأوروبية يشير إلى طبيعة التعليم العالي، الذي اعتبر مختلفاً اختلافاً أساسياً عن أسلافه وعن معاصريه غير الأوروبيين. وفي الحقيقة فإن لوغوف يعالجها بالروح نفسها⁽²⁹⁾. إن فكرة التفرد الأوروبي الأكاديمي تعتمد على فكرة أن البلدات هنا فقط تطورت على طول خطوط هي وحدها فقط التي تستطيع أن تؤدي إلى الرأسمالية، والعلمنة، والحدثة. هنا، وهنا فقط، في الاستقلال الذاتي المتنامي من العالم الحضري، وفي مصالح اقتصادية وتجارية لطبقة اجتماعية أوروبية فريدة من نوعها هي التي حرصت على الاهتمام بالعالم الطبيعي، هنا نستطيع أن نجد المقدمات التي تلزم من أجل ظهور الجامعات وظهور العلم المتوافق مع التقدم نحو الحدثة.

ومع ذلك، من الصعب أن ندافع عن هذا الموقف حين ندرس بلاداً أخرى وأزمنة أخرى، فالدلائل توحي أن أوروبية بعد المرحلة الكلاسيكية عانت مرحلة من الخواء الفكري النسبي الذي تم التغلب عليه جزئياً بسبب الإسهامات الخارجية. لقد وجد

(28) ساوثهول 1998: 18.

(29) لوغوف 1993م

التعليم العالي بوضوح في بلاد اليونان في شكل الأكاديمية (مدرسة أفلاطون) والليسية (مدرسة أرسطو للفلسفة). بل لقد استمر التعليم العالي في الإمبراطورية الرومانية السابقة:

يمكننا أن نتتبع المدارس في الإسكندرية، وأنطاكية، وأثينا، وبيروت، والقسطنطينية، وغزة، وكلها كانت في الحقيقة جامعات العالم القديم. وتتنوع في الصفات وفي الأهمية: ففي الإسكندرية كان أرسطو واحداً من الموضوعات الرئيسة في الدراسة، وكان القانون هو الموضوع الرئيسي في بيروت. وكانت الحاجة إلى مثل هذه المؤسسات قد نشأت نتيجة الزيادة الضخمة في الخدمة المدنية الرومانية في القرن الرابع. وكانت الحكومة تحتاج إلى المديرين الحائزين على التعلم الحر ومن ذوي الأسلوب النثري الجيد، كما حدد ذلك الإمبراطور قسطنطيوس بوضوح في العام 357 في مرسوم محفوظ في قانون ثيودوس⁽³⁰⁾. (14 - 1 - 1).

وباستثناء أثينا، التي أغلقها جوستينيان في العام 529، كانت كل هذه المدارس في آسيا أو إفريقية. وحقيقة أن مثل هذه المؤسسات قد أغلقت في هذا الجو المسيحي على أيدي جوستينيان تُظهر ما كان يستطيع الدين المسيطر أن يفعله عن طريق تحديد انتشار المعرفة، على الرغم من أن طبيعة الأديان المكتوبة كانت تعني أن شيئاً ما كان يجب أن يُخلَّص. إن المسيحية أغلقت بالتأكيد المؤسسات الأولى للتعليم العالي. ولكن الكنيسة تطلب لا محالة الشكل الخاص بها من المدارس، على الرغم من أنه كان هناك مشكلات في المستوى الأعلى، وهي بالتأكيد مع التعلم الكلاسيكي، الذي كان وثيقاً على نحو واضح.

مع حلول القسم الأخير من القرن السادس كان انحطاط المعرفة والثقافة انحطاطاً خطيراً. وكانت الجامعة الإمبراطورية في القسطنطينية، التي أعاد تأسيسها ثيودوسيوس الثاني في العام 425 تقريباً، والأكاديمية الجديدة التي أنشئت لرجال الدين تحت توجيه البطريركية، هما المعهذان التعليميان الكبيران الوحيدان الموجودان في القسم الرئيس من الإمبراطورية، واستمرت مدرسة الإسكندرية، ولكنها كانت

(30) رينولدز وويسون 1974: 45.

معزولة نوعاً ما. والحالة المنهكة للإمبراطورية لم تفعل أي شيء لتشجيع العلم، وقبل أن يكون بالإمكان أن يحدث أي انتعاش صارت الأمور إلى الأسوأ بفعل الخلافات الدينية في الرأي حول عبادة الأيقونات. وطوال نحو ثلاثة قرون هناك القليل من سجل التعليم والدراسة للكلاسيكيات. ولم تتم هزيمة محطمي التماثيل الدينية نهائياً إلى أن جاء عام 843، حين استعاد مجلس الكنيسة رسمياً الممارسات التقليدية لعبادة الصور. ومخطوطات قليلة جداً من أي نوع هي التي بقيت من هذه المرحلة، وهناك القليل من الدلائل الخارجية عن الدراسات الكلاسيكية⁽³¹⁾.

حتى القرن الثالث الأخير كان الشرق والغرب من الإمبراطورية الرومانية قد امتلك ثقافة مشتركة، ولها تقريباً فسيفساء متماثلة وقد وجدت متفرقة على بعد آلاف الأميال⁽³²⁾. وبعدئذ أسقط الغرب استخدام اليونانية ولأسباب عديدة ازدادت الهوة وصارت أوسع. وهناك، انتقلت قطع أرض كبيرة من البلاد الرومانية إلى سيطرة «البرابرة» في القرن الخامس ومع نهايتها صارت إيطاليا مملكة للقوط الشرقيين. وفي البداية استمرت المدارس بالازدهار ولكن الحرب هددت وجودها ووجه لها غزو اللومبارد في العام 568 الضربة الأخيرة، «تاركاً بذلك أديرة الرهبان بوصفها عملياً المؤسسات الوحيدة التي توفر التعليم الأساسي»⁽³³⁾. بل إن مناطق شمال إفريقية التي غزاها الواندال الآريون في العام 429، والذين أرسلوا أسطولهم من قرطاجة ليسيطر على كورسيكا، وسردينيا، وجزر البليار، كانت مناطق ازدهرت على نحو أفضل. وكان هؤلاء في البداية غير مهتمين بالتعليم، ولكنهم بعد ذلك سمحوا بالمدارس اللاتينية في قرطاجة والتي استمرت تعلم حتى استولى العرب على البلدة في العام 698.

وكانت مصر والكثير من الشرق الأدنى مسيحية قبل الفتح العربي ولكن المسيحية الشرقية لم تكن قد تأثرت جداً بانحيار الإمبراطورية الرومانية الغربية واقتصادها. واستمرت المدن في وجودها، بل إن الفتوح العربية لم تعطل الحياة بالطريقة نفسها التي فعلتها غزوات «البرابرة» وأدى إليها الضعف في الشمال. وفي الحقيقة أن العرب

(31) رينولدز وويلسون 1974: 47 - 8.

(32) براونتنغ 2000: 872.

(33) براونتنغ 2000: 873.

كانوا بعيدين عن أن يكونوا «برابرة»، لكونهم ورثة للثقافات المعقدة من جنوب غرب شبه الجزيرة العربية وورثة أرض سبأ، إضافة إلى كونهم معتنقين لدين مكتوب مساو لليهودية وللمسيحية، وهما عقيدتان كان الكثيرون من السكان على اطلاع عليهما قبل الفتح العربي. وكان العرب أيضاً ورثة لتقليد متميز من الشعر من خلال عيشهم على أطراف حضارات عظيمة من الشرق الأدنى⁽³⁴⁾. وفي الوقت الذي كان هناك مراحل انهيار في كل مكان، استمر جنوب البحر الأبيض المتوسط وشرقه على وجه العموم مناطق تستضيف مراكز حضرية ضخمة مع شيء من المدنية الموازية والحياة التجارية الموازية لليونان الكلاسيكية ولروما. وكان الغياب النسبي للثقافة الفنية يعود على ما يحتمل إلى التحريم الذي تفرضه الأديان الإبراهيمية المهيمنة أكثر مما كان يعود إلى أي مشكلة عامة أخرى.

وهكذا فإن نوعاً من المعرفة استمر في الشرق. وما يجب علينا أن نأخذه أيضاً بالحسبان هو الفصل المهمل إلى حد ما في تاريخ النقل: وهو أهمية ترجمة النصوص الإغريقية إلى اللغات الشرقية. «فعند نقطة معينة في أثناء أواخر المرحلة الكلاسيكية بدأت النصوص الإغريقية تترجم إلى اللغة السريانية، وكان النشاط مركزاً في بلدي نصيبين والرها»⁽³⁵⁾. ولم تقتصر الترجمة على الأعمال المتصلة بالكتاب المقدس، ولكن تمت ترجمة أرسطو وثيوفراستوس والشعر كذلك. إن المعرفة الإغريقية التي اندثرت تقريباً من دون أي أثر في أوروبا الغربية، بقيت حية في الترجمة، واستمرت اللاتينية، على كل حال، بشكل متقطع، حتى أُحييت في عصر النهضة⁽³⁶⁾. وساعدت كلتا اللغتين اللاتينية والإغريقية في الاستمرارية النسبية للمدارس في الشرق بعد الفتح العربي، ومن الجملة بيزنطة. ففي تلك البلدة:

كانت جامعة بارداس قد تأسست تحت ظروف مواتية، ويحتمل أنها كانت مركز مجموعة من العلماء النشيطين المهتمين باسترداد النصوص الكلاسيكية من أنواع عديدة مختلفة ونشرها... المعرفة الكلاسيكية والتعليم الكلاسيكي استمر في القرن

(34) كوبراد 2000.

(35) ريتولدز وويلسون 1974: 48.

(36) ريتولدز وويلسون 1974.

الحادي عشر مثلما كانا سابقاً إلى حد كبير... والمدرسة الفلسفية التي كانت تعطي أيضاً تعليماً في القواعد، والبلاغة، والموضوعات الأدبية، كانت تحت توجيه مايكل بسيللوس (1017 — 78)، الذي كان يعد إلى حد كبير أكثر رجال جيله تمعدداً في مواهبه، والذي ميز نفسه بوصفه موظفاً عاماً مدنياً، ومستشاراً كبيراً للعديد من الأباطرة، ومؤرخاً، وفيلسوفاً أكاديمياً. ويشهد إنتاجه الأدبي على قراءته الواسعة للكلاسيكيات، ولكن اهتماماته الفكرية كانت في جانبها الأكبر في الفلسفة نوعاً ما، وأدى برونه محاضراً ومعلماً إلى تجديد الاهتمام في أفلاطون وتجديد الاهتمام إلى حد أقل بأرسطو⁽³⁷⁾.

لقد استمر التقليد الكلاسيكي في الشرق، على أساس أعمال المؤلفين الإغريق إضافة إلى المؤلفين الرومان وما يتعلق بتنظيم المؤسسات التعليمية. وفي الوقت الذي لم يحدث فيه هذا على نحو كامل، كانت الانقطاعات في اكتساب المعرفة وفي نشرها وهي انقطاعات معروفة من قبل الشرق، كانت أقل اتساعاً في مداها من المحوشبه الكامل الطويل الأمد للتعليم وللمعرفة في الغرب. إن مدرسة القرن الحادي عشر التي علم فيها بسيللوس كانت قد تأسست قبل وقت طويل:

في العام 863 أحيأ الإمبراطور المساعد بارداس الجامعة الإمبراطورية، التي كانت قد اختفت في اضطرابات القرون السابقة، وذلك بتأسيس مدرسة في العاصمة تحت توجيه ليو، وهو فيلسوف ورياضي متميز، والأساتذة الآخرون الذين عينوا في الوقت نفسه كانوا هم: ثيودور عالم الهندسة المستوية، وثيوديجيوس الفلكي، وكوميتاس العالم الأدبي، وربما كان آخر هؤلاء قد تخصص في البلاغة واللغة الإغريقية القديمة التي كانت مستخدمة في أتيكا، ولكنه أعد أيضاً نصاً منقحاً من هوميروس⁽³⁸⁾.

وعلى كل حال بقيت المدرسة نشيطة حتى بعد أن أدى حدوث المزيد من الاضطرابات السياسية إلى قطع نشاطها لمدة قصيرة:

(37) رينولدز وويلسون 1974: 54، 60.

(38) رينولدز وويلسون 1974: 51.

لم تكن حظوظ المدرسة مساعفة على نحو كامل. ولأسباب تبدو أنها كانت سياسية لا فكرية صار معلمو المدرسة غير مرضي عنهم في البلاط، وكان على بسيللوس نفسه أن يتقاعد ويأوي إلى دير للرهبان لبعض الوقت، ولكنه عاد إلى مواقع مهمة فيما بعد، ومن المحتمل أن تكون المدرسة قد تابعت عملها.

ومن وقت تأسيس جامعة بارداس عانت تحولات مختلفة، مثل التخصص في حقول المعرفة، التي أتت بها إلى اقتراب وثيق من الأفكار الحديثة عن المعرفة العالية:

إن التغيير الكبير الذي جاء به هذا العصر تكوّن من إعادة تنظيم الجامعة الإمبراطورية، ومن غير المعروف إن كان هذا التغيير قد استثاره انحطاط أصاب المؤسسة في الشكل الذي كان بارداس قد أعطاه إياه أم لا، ولكن الترتيب الجديد شمل إنشاء كلية للقانون وأخرى للفلسفة. وأجريت التغييرات تحت رعاية الإمبراطور كونستانتين التاسع مونوماكوس في العام 1045. ومدرسة القانون لا تغيبنا هنا، إلا لنلاحظ أن تأسيسها يؤرخ بتاريخ سابق ببضع سنوات لتاريخ الكلية المشهورة في مدينة بولونيا، والتي منها استمدت كليات القانون الحديثة [في أوروبا] أصلها في نهاية الأمر⁽³⁹⁾.

وهكذا فإن النماذج الشرقية قد تكون خدمت على نحو مفيد في تشكيل الحياة الأكاديمية كما نعرفها.

في أوروبا الغربية، كان الانقطاع مع المعرفة الكلاسيكية، وخصوصاً في الإغريق، أوضح في المدارس الكاتدرائية والرهبانية التي أحييت بعض النشاط العلمي والتي سبقت تشكيل ما كان قد نُظر إليه بوصفه أول الجامعات في مدينة بولونيا وفي أماكن أخرى في القرنين الحادي عشر والثاني عشر. وقد مثّل ذلك إعادة تأسيس للتعليم العالي بعد انحطاط المعرفة الغربية، تالياً لاختفاء الإمبراطورية الرومانية في الغرب. ومع المؤسسات الجديدة، بدأت المعرفة، ومن جملتها بعض المعرفة العلمية، بالتراكم وبالدوران في الغرب على نحو كان أسرع من تراكمها ودورانها في الشرق. وكان ذلك جزءاً من الإحياء بعد الانحطاط، كان حضوراً بعد غياب، وأدى في النتيجة إلى إعادة

(39) رينولدز وويلسون 1974: 54، 60.

ولادته هو نفسه، متمثلاً في رسم الرسام بوتيسيللي المعروف باسم لادة فينوس. قبل ذلك كانت مستويات المعرفة لصالح الشرق كما نرى في الاختلاف في ممتلكات المكتبة التي كانت مذهلة، وذلك إلى درجة كبيرة بسبب استخدام الشرق لكميات وفيرة من الورق لا جلود الحيوانات النادرة أو ورق البردي⁽⁴⁰⁾.

باستثناء مدينة بولونيا، كان كريستيلر قد وصف المدرسة القروسطية في ساليerno في جنوب إيطاليا بأنها «مشهورة بحق بوصفها أول جامعة لأوروبية القروسطية»⁽⁴¹⁾. لقد تخصصت بالطب العملي، وأجرت تشريعات على الحيوانات. وشهرتها في الطب كانت مسجلة لأول مرة على نحو موثوق به اعتباراً من العام 985 وليس هناك دليل على أنها كانت موجودة قبل منتصف القرن العاشر. واستمرت على نحو مهم على اتصال مع الشرق الإغريقي. وكان واحداً من أوائل المؤلفين الذين ارتبطوا مع ساليerno هو كونستانتين «الإفريقي»، الذي صار راهباً على جبل كاسينو ووطن أنه:

أول مترجم ومقدم للعلم العربي في الغرب. وإن الخطب الحماسية التي ألقاها أتباع المذهب الإنساني في عصر النهضة والخطب الحماسية للقوميين المحدثين يجب ألا تعمينا عن الحقيقة التاريخية، وهي أن العلم العربي كان في القرنين الحادي عشر والثاني عشر متفوقاً على العلم الغربي على نحو قاطع لا شك فيه، ومن جملته الطب في بداية ساليerno، وأن ترجمة المادة العربية كانت تعني تقدماً محدداً باتاً في المعرفة المتوافرة. والشيء نفسه يصدق على ترجمة الأعمال الإغريقية من اللغة العربية، وذلك لسبب بسيط وهو أن العرب في ذلك الوقت امتلكوا من أعمال أديبات العلم الإغريقي أكثر من اللاتين، وأنهم في تعليقاتهم وفي أعمالهم المستقلة كانوا قد قدموا إسهامات محددة للتراث الإغريقي القديم⁽⁴²⁾.

ولم يعتمد كل شيء على الترجمة العربية. فقد كان عدد من الأعمال المعزوة إلى هيبوقراط، (غالين) أو غالينوس، وآخرين متوافرة في نسخ لاتينية. ومع ذلك فقد كانت ترجمات كونستانتين أكثر أهمية وصارت هي الأساس للتعليم الطبي

(40) انظر دجيبار 2005: 22 - 3.

(41) كريستيلر 1945: 138.

(42) كريستيلر 1945: 151.

«طوال وقت طويل»⁽⁴³⁾. ويبدو أن التأثير العربي بدأ مع كونستانتين وهو العمل الذي من بعده صار هناك مدرسية أقل وسحر أقل في أدبيات ساليرنو من أواخر القرن العاشر⁽⁴⁴⁾. وبعد ذلك صار المنهاج «نظرياً بشكل متزايد»⁽⁴⁵⁾ ويحتمل أنه كان قد نُقل إلى باريس.

لقد رأينا أن أساس جامعة مدينة بولونيا والمؤسسات الأخرى للتعليم العالي في أوروبا كانت مسبقة بجامعة بارداس البيزنطية في الشرق. وقامت مناقشة أخرى تناقش إلى أي مدى كان تجديد معاهد التعليم هذه معتمداً على باعث خارجي جاء من الإسلام، وهو الذي ورث مدرسة الإسكندرية ومكتبتها وعدداً ضخماً من النصوص الكلاسيكية («العلم القديم») أو إن كان تجديد المعرفة عائداً إلى التطور الداخلي للمذهب الإنساني الذي قاد إلى عصر النهضة. دعونا أولاً ننظر في الحالة في الإسلام وهي التي قام بمراجعتها حديثاً المقدسي في كتابه: نشوء الكليات (1981).

التعليم الإسلامي

استمر في الشرق تعليم قواعد اللغة والبلاغة. وفي الغرب، كما جادلت أنا، اتجهت المدن ومدارسها على نحو متكرر نحو الانحطاط. وكان هناك طبعاً عدم وضوح بشأن السماح للتعليم الكلاسيكي في أن يستمر تحت كل من المسيحية والإسلام، وقد اتخذ جوستينيان إجراءات قوية ضد الثقافة «الوثنية». ولكن استمرار اللغة الإغريقية بالوجود في الشرق كان يعني أن تكون الكلاسيكيات أكثر توافراً على نحو أسهل، ويشمل ذلك توافرها للعرب حين وصلوا في القرن السابع. لقد خلق الإسلام حينئذ فضاء دينياً عالمي الانتشار والاتساع امتد من جنوب إسبانيا إلى شمال الصين، وإلى الهند وإلى جنوب شرق آسيا، ممكناً بذلك المعلومات والاختراعات أن تسافر بسهولة في كل أنحاء أوراسيا. ومن خلال العرب انتقل العديد من النصوص الكلاسيكية والنصوص الأخرى إلى الغرب، ممهدة الطريق إلى إحياء المعرفة في الغرب. واستمرت الفلسفة

(43) كريستيلر 1945: 153.

(44) كريستيلر 1945: 155.

(45) كريستيلر 1945: 159.

بالازدهار في أثينا وفي الإسكندرية بعد انهيار الامبراطورية الرومانية. وفي البلدة الأخيرة قام المتحف «بالعمل بصفة جامعة مع التشديد على البحث»⁽⁴⁶⁾.

وعلى كل حال، فعلى الرغم من المدارس المتنوعة التي بقيت نشيطة خارج أوروبا إلى ما بعد سقوط روما أيضاً، كانت الجامعة شكلاً من التنظيم الاجتماعي الذي برز في الغرب المسيحي فقط وفقاً لما قاله المقدسي، وكان بروزها في النصف الثاني من القرن الثاني عشر⁽⁴⁷⁾. كانت الجامعات في أوروبا «منتجاً جديداً»⁽⁴⁸⁾، ومنفصلاً انفصلاً كاملاً عن الأكاديميات الإغريقية في أثينا أو الإسكندرية وهي غريبة بشكل كامل عن الخبرة الإسلامية. ويجادل المقدسي في أن التعليم العالي في الغرب لم يكن منتجاً للعالم الإغريقي الروماني ولا هو بدأ في الأصل في المدارس الكاتدرائية أو الرهبانية التي سبقتها، لقد اختلف التعليم العالي عنها في التنظيم وفي دراساته⁽⁴⁹⁾. وزيادة على ما تقدم، وبحسب ما يقوله، إن هذا التعليم لا يدين بأي شيء للإسلام، الذي لم يكن يملك المفهوم التجريدي النظري للهيئة الشركة (Corporation)، فالأشخاص الطبيعيون فقط هم الذين كانوا يستطيعون أن يوهبوا شخصية قانونية. وإضافة إلى ذلك، فإن الجامعات الأوروبية استمدت امتيازاتها من البابا أو من الملك، وكان العلماء يستطيعون أن يقيموا بعيداً عن وطنهم في الأماكن التي لم يكونوا فيها مواطنين (كما في الإسلام).

ومع ذلك، فإن الرافض الصريح للأثر الذي كان للممارسات الإسلامية على أوروبا يبدو رفضاً يهمل حقيقة أن نشوء الجامعات كان مصحوباً بإحياء المعرفة بين العام 1100 والعام 1200 حين وصل فيض من المعرفة قادم مما كان صقلية الإسلامية (حتى العام 1091) ولكنه وصل بشكل رئيس من إسبانية العربية. وزيادة على ما تقدم، فعلى الرغم من أن الجامعات كانت كما يقال مختلفة عن المدارس التي كانت قد تأسست في كل أنحاء العالم الإسلامي في القرنين العاشر والحادي عشر، فقد كان هناك «مشابهات

(46) تشايلد 1964: 254.

(47) مقدسي 1981: 224.

(48) مقدسي 1981: 225.

(49) رشدول 1936.

متوازية مهمة بين نظام التعليم في الإسلام والنظام الذي كان في الغرب المسيحي»⁽⁵⁰⁾. وفي الحقيقة، أن بعض العلماء زعم أن الجامعة القروسطية مدينة بالكثير للمعاهد المشبهة للكلية من التعليم العربي⁽⁵¹⁾. وإذا كان هذا قد تُوزع فيه، فإن المدرسة الكلية «بوصفها مؤسسة إحسان، ومؤسسة عمل خيري كانت متوطنة أصلية بشكل ثابت تماماً في الإسلام»⁽⁵²⁾، تعتمد على الوقف الإسلامي. وكانت باريس هي أول مدينة غربية تأسست فيها كلية في العام 1138 على يدي حاج عائد من القدس، ويحتمل أنها تأسست على نسخ صورة عن مدرسة، بصفتها بيتاً للعلماء، أنشأها فرد من دون إذن ملكي. ومثل ذلك كانت بولبول في أوكسفورد قبل أن صارت هيئة شركة. وقد سبق أن لاحظنا أن المقدسي يقر بالتشابهات الموجودة بين الكليات الشرقية والغربية والتأثير الممكن الذي قد تكون امتلكته المعاهد الإسلامية على نظيراتها الأوروبية التي كانت أحدث إنشاءً. وعلى كل حال فهو مُصرٌّ على أن الجامعات الأوروبية بوصفها هيئات شركات ليس لها مكافئ مساو، وأنه من خلال طبيعتها الفريدة من نوعها تطوّر التعليم والعلم الحديثان. وطبيعة التمايز بين الجامعة والكلية قد انكشف واضحاً بحقيقة أن المرء وجد معهداً هجيناً، هو الكلية - الجامعة (كما هي الحال في بيل). كانت الجامعة نقابة، وفي الأصل هيئة شركة لمعلمين يصدرّون إجازات (درجات)، وكانت الكلية هي أمانة خيرية للطلاب الفقراء الذين يدرسون في الجامعة⁽⁵³⁾.

ونیدهام كذلك، ينظر إلى الجامعات بوصفها المؤسسة الواحدة التي صنعت الاختلاف الذي أدى إلى تغلب الغرب على تخلفه في العلم وإلى إفساح الطريق لظهور «العلم الحديث». ولكن إلفين تشكّك في الرأي الذي يرى أن مثل هذه المؤسسات كانت غائبة في الصين، مؤكداً أن مدارس التعليم العالي كانت موجودة فعلاً⁽⁵⁴⁾. وعلى كل حال، ففي الوقت الذي كانت فيه الجامعات معاهد للتعليم العالي، لم يكن كل التعليم العالي قد وقع في الجامعات، مع أن الفرق قد علّته الظلال بالتأكيد. معاهد التعليم

(50) مقدسي 1981: 224.

(51) ريبيرا 1928: 1، 227 - 359.

(52) مقدسي 1981: 225.

(53) مقدسي 1981: 233.

(54) إلفين 2004.

العالي والمعرفة كانت قد وجدت في الشرق الأدنى القديم في «معاهد البحث» في المعبد، وفي العالم الكلاسيكي، وفي بلاد فارس القديمة، ووجدت عملياً في كل مكان أنشئت فيه معرفة عالية للقراءة والكتابة. والجامعات، مثلها مثل البلدات، كانت أوروبية فقط من وجهة نظر ضيقة جداً، وملونة تلويحاً قوياً بالغائية. وكان وجودها بصفة هيئات شركات مهماً على المدى الطويل ولكنه لم ينع أن مؤسسات التعليم العالي لم تكن تستطيع أن تعمل في أشكال أخرى، وذلك على الرغم من أن التنوع الأوروبي كان إلى حد كبير (ولكن ليس على نحو شامل) قد جرى تبنيه في العالم الحديث.

إن المؤسسة التي أثارت أكبر الجدل هي المدرسة الإسلامية، التي يعتقد أنها كانت قد امتلكت السيطرة على المكتبات (دار العلم) من صدر الإسلام في جهد سني لإعادة التعليم إلى التقليد الشرعي المستقيم. ونتيجة لذلك ركزت المدارس على التعليم الديني. وكانت لذلك تقارن مقارنة سلبية غير مواتية مع المدارس الأوروبية، ولكن الكثير من مظاهر تعليمها ومناهجها له أشباه موازية هناك. وعلى أي حال، فعلى الرغم من أن المدارس كانت مهتمة بالتعليم الديني إلى حد كبير، فقد كانت «العلوم الأجنبية» (المستمدة من علوم الإغريق، والفرس، والهند، والصين) تُعلم في أماكن أخرى، في المكتبات، وفي البلاطات، وفي المؤسسات الطبية. وزيادة على ما تقدم، ركزت الجامعات الأوروبية بالتأكيد على الدين في البداية وفي هذا الخصوص، فقد كان التركيز الطبي في ساليرنو وكانت الدراسات القانونية في بولونيا أموراً غير معتادة.

ويظهر في البداية أن المعرفة في الإسلام كانت تمول تمويلياً خاصاً من محبي الخير المحسنين. ولكن مؤسسات التعليم نفسها كانت تظهر إلى الوجود فقط بعد جعل العمل الخيري عملاً رسمياً بفعل قانون الوقف، الخاص بالمؤسسات الخيرية التي كانت دائمة ومؤسسة على نطاق كبير في القرن العاشر⁽⁵⁵⁾. لقد كان إنشاء المساجد، وهي التي بدأ فيها التعليم والمعرفة في الإسلام، قد بدأ في وقت أبكر، وكان ذلك على الأقل في القرن الثامن، وكان التعليم الديني يمنح بوصفه مؤسسة خيرية.

في القرن العاشر، طور بدر بغداد نوعاً جديداً من المؤسسة هي مجمع المسجد - النزل (الخان) من أجل الطلاب القادمين من خارج البلدة. وكان هذا استهلالاً لتجديد المدرسة على يد نظام الملك، وهو تجديد أشار في المقام الأول إلى مكانتها القانونية لا إلى المناهج، مع أن تلك المناهج كانت قد تأثرت أيضاً، والمدرسة النظامية نفسها كانت قد تأسست في بغداد في العام 1067 من العصر العام. ولكن لا بدر ولا نظام (وكلاهما سياسي) كان في الحقيقة مؤسساً لهذه المؤسسات، التي تطورت بالتدريج من المدارس السابقة لها. لقد أقيمت هذه المدارس لتشجيع السنة القويمة في وجه الامتداد الشيعي، والغزوات الصليبية والحاجة العامة إلى ترسيخ الإسلام وشريعته.

وينكر مقدسي على المدرسة أن تكون لها مكانة الجامعة، نظراً إلى أن المدرسة لم تشكل هيئة شركة ولكنها أمانة خيرية فقط، والإسلام لم يتبع الغرب أبداً في اختراع الهيئة الشركة التي يراها هو الشكل الجديد العظيم من الديمومة من القرن الرابع عشر. ويجادل مقدسي أن شكل الديمومة كان أكثر مرونة في الغرب، وأدى إلى تفسير أكثر ليبرالية للتملك الموقوف، وأدى، جزئياً على الأقل، إلى الاختلاف بين الحضارتين. ومع ذلك فإن العناصر المتوافقة كانت عديدة، وهو يدرجها كما يلي:

(1) الوقف والإدارة الخيرية... وخصوصاً المؤسس وهو يؤسس مؤسسته الخيرية

بفعل من إرادته الخاصة من دون وساطة من الحكومة المركزية، أو الكنيسة.

(2) المدرسة والكلية اعتمدتا على قانون الوقف أو الإدارة الخيرية، مع المدعومين

من وقفها من المتخرجين، والدارسين غير المتخرجين... والعناصر الأخرى

المتوافقة من تلك المؤسسات، ومن ذلك، من بين أشياء أخرى، أعمال المؤسس،

وحرية الاختيار وحدودها، والغرض الخيري والدوافع غير المصرح بها،

والزوار المشرفون والمتفعمون.

(3) إرادة الحاكم في إنشاء الجامعات في الإسلام الغربي، وإسبانية المسيحية

وإيطاليا الجنوبية.

- (4) تطور جدليتين، إحداهما قانونية، والأخرى تأملية.
- (5) مجادلة في قلب الدراسات القانونية واللاهوتية.
- (6) المكانة الفريدة للمدرس - أستاذ القانون في المدرسة وأستاذ القانون في جامعات جنوب أوروبا، ابتداء ببولونيا.
- (7) الدرس الافتتاحي وكلمة (inceptio) التي تعني البدء.
- (8) المعيد وكلمة (repetitor) التي تعني المدرس الخاص.
- (9) الشاهد والكاتب بالعدل.
- (10) الخادم والطالب الداخلي الذي يخدم (Student - Servitor).
- (11) القراءة والمجموعتان من ثلاثة معاني متماثلة لفعل قرأ ولل فعل اللاتيني (Legrere) بمعنى يقرأ أو يتلو.
- (12) التعليق والكلمة اللاتينية (reportatio) التي تعني إبداء الملاحظات والتعليق.
- (13) الرسالة وكلمة (Summae) اللاتينية المشابهة.
- (14) هوس الولع بالتحقيق.
- (15) إخضاع الفنون الأدبية للكليات الثلاث المتفوقة وهي القانون، والإلهيات، والطب، وكان سبب ذلك الإخضاع التركيز المطلق على الجدول والمناظرة⁽⁵⁶⁾.
- وهكذا فعلى الرغم من أنها ليست جامعة (وهو ما يراه فرقاً مهماً بين الشرق والغرب)، فهو يتحدث عن الشرق وكأنه قد «استعار فيما بعد نظام الجامعة كاملاً مع عناصر إسلامية»⁽⁵⁷⁾. وفي وقت أبكر ربما كانت الاستعارة قد تمت في الاتجاه الآخر، على أية حال فيما يتعلق بالتعليم. وإذا تركنا جانباً الهيئة الشركة والحكم من جانب

(56) مقدسي 1981: 287 - 8.

(57) مقدسي 1981: 291.

المعلمين، فإن التعليم العالي كان موجوداً في كلتا المنطقتين. وعلى كل حال، فكل هذا النقاش يعمل على أساس تصور ضيق نوعاً ما للجامعة. فمن الواضح أن الإسلام كان قد امتلك فعلاً معاهد مهمة للتعليم العالي من أجل التعليم الديني والقانوني من مرحلة مبكرة. هل حرصت هذه المعاهد الإسلامية أوروبية الغربية أم لا؟ سؤال جدلي ولكن كان هناك توازيات متشابهة واضحة مثلما كان هناك في الثقافات المكتوبة المتقدمة. ولكن ربما كان أكثر أهمية من ذلك، هو أن هذه المؤسسات في الإسلام كانت مكرسة تقريباً بشكل مقصور على الدراسات الدينية، أما في أوروبا، فقد سُمح لموضوعات أخرى بالنمو داخل نطاق الجامعة، وإن كان الدين قد هيمن في البداية. وبالتدرج صارت أشكال المعرفة العلمانية مهمة على نحو متزايد. أما في الإسلام فقد كان يجب على مثل هذه الأشكال من المعرفة أن تحدث في أماكن أخرى.

من الواضح أن أي ثقافة متعلمة يجب أن تكون امتلكت مدارس تعلم فيها الشباب القراءة والكتابة، وامتلكت مؤسسة يؤخذ فيها الشباب من بيئتهم «الطبيعية»، التي يعتنون فيها بالماشية، ويحرسون الأطفال الصغار أو يبحثون عن الماء ويجلبونه في حالة الفتيات الشابات، وبدلاً من ذلك يحصرون في حيز محدود من غرفة مدرسة أو مكان للعبادة، وهناك يجلسون أمام معلم (أو معلمة) ليتعلموا لا أن يكتبوا فقط بل ليتذكروا ما تحتوي عليه الكتب (وأحياناً ما تحتوي عليه الحياة). والمدارس مقسومة حتماً إلى تلك التي تدرس المعرفة الأولية، التي قد تكون في المدارس الدينية مقتصرة على تعلم المبادئ الأساسية للديانة المسيحية⁽⁵⁸⁾. وفي الإسلام قد تكون تعلم القرآن وحفظه عن ظهر قلب، وهو كلام الله غير المخلوق. وفي الوقت نفسه، فإن بعض الطلاب الذين يظهرون أنفسهم طلاباً موهوبين على نحو خاص قد يكونون مطلوبين ليكونوا معلمين في المستقبل أو مديرين (نظراً إلى أن التعليم الآن جزء من المجتمع) وسوف يشجعون على متابعة المزيد من الدراسات. وفي الحقيقة قد ينساق بعض الطلاب في هذا الاتجاه بفضل حبهم هم للاستطلاع. وهكذا فإن الرغبة في شكل معين من «التعليم العالي» والحاجة إليه صارتا منتشرتين في الثقافات المتعلمة. وهذا ما سيأخذ تنوعاً من

(58) فيوريت وأوزوف 1977.

الأشكال، من التعليم الشخصي إلى التنظيم المجتمعي، ولذلك فليس مثيراً للدهشة أن شيئاً من هذا النوع لابد أن يكون قد روي من الصين⁽⁵⁹⁾، وفارس⁽⁶⁰⁾، والإسلام مثلما هو في العالم القديم⁽⁶¹⁾. لقد وجد التعليم العالي في الشرق الأدنى القديم. وقد استمرت «معاهد البحث» في المعابد في بابل بالعمل حتى المرحلة الهيلينية⁽⁶²⁾. ويكتب تشايلد أيضاً عن جامعة جنديشابور، وهي إلى حد كبير بلدة نسطورية من الدكاترة الأطباء موجودة في إيران الساسانية (530 - 580)، استولى عليها العرب، ويكتب عن الإحياء الذي جرى فيما بعد للمعرفة الطبية والمعرفة الأخرى تحت حكم خلفاء بغداد (750 - 900). وكانت هذه المؤسسة حاسمة بالنسبة إلى استمرار دراسة الطب، وكانت متمتعة دائماً بالامتياز، بين العرب، الذين كان هذا الشكل من «العلم القديم» محفوظاً عندهم وموسعاً في المستشفى وفي المدارس الطبية (المارستان) وهي مؤسسات لم تكن خاضعة لتحديدات أشكال المعرفة الدينية⁽⁶³⁾.

وذلك لأنه كان يوجد دائماً انشطار في العلوم الإسلامية إلى قسمين بين «العلوم الدينية» والعلوم «الأجنبية» أو «القديمة». وهذا الانقسام أدى إلى سوء فهم لدور المدارس التي كانت مؤسسات الإسلام للتعليم العالي. ولكن هذه المؤسسات ومدارسها المساعدة كانت تعتني «بالعلم الديني» فقط. فكيف ازدهر العلم الأجنبي، «علوم الأسلاف القدماء»، أيضاً؟ والسبب بداية هو أنه كان هناك تفاعل بين الأشكال التقليدية للمدرسة وبين الأشكال العقلانية الممثلة بدار العلم، التي جرى في نهاية المطاف امتصاصها من جانب الأشكال التقليدية. وكانت العقبة الرئيسة أمام المتابعة المستمرة للدراسات غير الدينية في المدارس المتلقية للهباء هي الوقف الإسلامي الذي استبعد كل شيء وثني من المناهج. وهذا لم يستبعد على كل حال، «العلوم الأجنبية» استبعاداً كاملاً من الحياة الفكرية في المجتمعات الإسلامية. وكانت تلك العلوم ممثلة في المكتبات «حيث كانت الأعمال الإغريقية محفوظة، وحيث حدثت المناظرات

(59) إلفين 2004.

(60) تشايلد 1964.

(61) رينولدز وويلسون 1974: 47-8.

(62) تشايلد 1964: 255.

(63) مقدسي 1981: 27.

حول الموضوعات العقلانية»⁽⁶⁴⁾ ولكن كان يجب أن تكون متابعة تلك الدراسة متابعة شخصية. وهكذا كان هناك وصول إلى «العلوم القديمة»، التي كانت تحظى بالتشجيع في أوقات معينة وفي أماكن معينة، «على الرغم من المعارضة التقليدية، والتحريمات الدورية، والأحكام بالموت»* ولكن الانشطار في العلوم ماثله انشطار في مؤسسات التعليم، فالعلوم الإسلامية كانت تدرس في المسجد بينما اقتصر التدريس العلماني والمعرفة العلمانية إلى حد كبير على المجال الخاص.

ولكن دعونا ننظر لا إلى الأصول بقدر ما ننظر إلى التوازيات المتشابهة التي يوجد منها الكثير بين المعرفة في الإسلام والمسيحية. وفي الحقيقة وفي عدة طرق، قد تكون المنهجيات الإسلامية هي التي سبقت تأسيس أول جامعة أوروبية في مدينة بولونيا، تدرس القانون، مثلما فعلت مدرسة بارداس في بيزنطة. إن نص (نعم ولا) (وهو مركزي لعمل المدرسيين من أمثال الأكويني)، و(المسائل المتنازع فيها)، و(التعليق)، والجدل (المنطق) القانوني يمكن أن يكون لها موازيات إسلامية سابقة مماثلة⁽⁶⁵⁾. وكما يلاحظ مونتغمري واط عن تأثير الإسلام على أوروبية (على العكس من فون غرونباوم) «كانت أوروبية تقوم برد فعل ضد الإسلام، ولهذا السبب فهي قللت من أهمية تأثير العرب وبالغت في اعتمادها على تراثها الإغريقي والروماني. ولذلك، فإن العمل المهم اليوم بالنسبة إلى أوروبيينا الغربيين، ونحن نتحرك نحو عصر العالم الواحد، هو أن يصححوا هذا التشديد الزائف وأن يعترفوا اعترافاً كاملاً بديّننا للعرب ولعالم الإسلام»⁽⁶⁶⁾. وقد حدث الدّين لا في «العلوم الطبيعية»⁽⁶⁷⁾ وحدها فقط، بل حدث أيضاً في تنظيم المعرفة، أي، في المؤسسات والمناهج التعليمية، على

(64) مقدسي 1981: 78.

* الكلمة الإنجليزية المستخدمة لأحكام الموت وهي (AUTO-DA-FE) لا تنطبق أبداً على التاريخ الإسلامي، لأن هذه الكلمة تشير إلى الأحكام التي أصدرتها محاكم التفتيش في إسبانية والبرتغال وغيرهما، وتم فيها حرق المخالفين وقتلهم، وقام المحققون الإسبان والبرتغال في محاكم التفتيش بحرق آلاف من الناس على العمود. وليس لهذا علاقة بالإسلام (الترجم).

(65) مقدسي 1981: 224.

(66) واط 1972: 84.

(67) من أجل رواية مختصرة. انظر دجيبار 2005.

الرغم من هيمنة التعليم الديني في المدارس وعزل العلوم «القديمة» (أي، الحديثة) والعلوم الدينية، وهو ما جعل التعليم الرسمي للمعرفة العلمانية في الإسلام أصعب بكثير جداً من غيرها.

المذهب الإنساني

يرتبط تاريخ التربية والتعليم في الغرب بعلمنة التدريس، وبإرخاء السيطرة الدينية إن لم يكن التحرر منها. وقد اعتمدت هذه الحركة في وجوه مهمة منها على مجيء «المذهب الإنساني» وعلى ترويج المؤلفين «الوثنيين» من اليونان ومن روما، وعلى إحياء المعرفة الكلاسيكية، التي كانت في جزء منها بسبب تأثير العرب. وفي هذا القسم أريد أن ألفت إلى مناقشة «المذهب الإنساني» في السياق التربوي التعليمي، وإلى إسهامه في نمو العلمانية، وهي مهمة جداً في العالم الحديث، وإلى الدور الذي لعبه الإسلام في تلك الحركة في أوروبا، وعلى نحو غامض قليلاً قبل «الأصولية الحديثة».

وعلى الرغم من النمو في الصناعة وفي التجارة، فإن النظر إلى العصور الوسطى بوصفها طوراً تقدماً في سياق عالمي الاتساع (بوصفه متميزاً عن أوروبا بعد الانهيار) يعني إهمال انحطاط الثقافة المتعلمة والمجتمع الحضري أيضاً وأنشطته المرتبطة به. إن سقوط روما جر معه فقدان تعلم القراءة والكتابة والنشاط المتعلم الذي كان حاسماً في التطور السريع للمجتمعات بعد عصر البرونز. وقد تطورت المعرفة العلمانية مرة أخرى مع مجيء المذهب الإنساني، وفي نهاية المطاف مجيء النهضة التي رأت ميلاداً ثانياً. وكان ذلك صحيحاً لا عن المعرفة الكلاسيكية فقط وعن المجالات الأخرى مثل العمارة، بل عن نظم المعرفة على نحو أكثر تعميماً أيضاً. وكما بين نيدهام بياناً حاسماً في ما يخص علم النبات⁽⁶⁸⁾، في مطلع العصور الوسطى، كان هناك سقوط في المجال العام للمعرفة العلمية رافق انحطاطاً في المجتمع الحضري وفي مدارس الأولى، إضافة إلى نقص التجارة في البحر الأبيض المتوسط وفي أماكن أخرى. وبدأت الحالة الاقتصادية بالانقلاب إلى النقيض مع بدء التجارة لعملياتها مع الشرق بعد الصدمة

(68) نيدهام 1986 أ.

الأولى للفتح العربي، ولكن التربية والتعليم انتعشت مبدئياً على أيدي رجال الكنيسة على نحو حازم، مستبعدين الكثير من «العلم القديم» بوصفه «وثئياً». وكان سيجري تغيير ذلك مع تطور الاتصالات، مكانياً مع الشرق، وزمنياً مع الثقافات الكلاسيكية، ولم يكن أي منها مسيحياً.

والمعرفة، والتربية والتعليم، والفنون ليست مرتبطة بالاقتصاد فقط طبعاً. ومما كان ذا أهمية كبيرة في المسيحية، كما كان في الإسلام، السيطرة التي مارسها الدين في هذه المجالات، ولكن ذلك لم يحدث في الصين التي تجنبت الوقوع تحت السيطرة التي فرضها معتقد منفرد أو «الدين العالمي» المهيمن وما تلا ذلك من نتائج مهمة بالنسبة إلى مسألة المذهب الإنساني، وذلك لأن السلطات الدينية سيطرت على التربية والتعليم وهيمنت على الفنون، في المستويات «العليا» على الأقل. وبعد الوصايا اليهودية، حرّم الإسلام التمثيل في الأشكال (ومن جعلتها المسرحية) على مدى العديد من القرون، وحتى هذا اليوم في بعض الأماكن. وقد بدأت المسيحية بشكوك مماثلة ولكنها في نهاية الأمر سمحت بمثل هذه الأنشطة، على الرغم من أن هذا كان حتى مجيء عصر النهضة وبشكل فعال في خدمة الدين فقط. وفي وقت أبكر كان هناك التقليل من المسرحية العلمانية، أو الرسم أو «القصة»⁽⁶⁹⁾ كذلك. إن دين إبراهيم ﷺ رأى التربية والتعليم فرعاً من الإيمان واحتفظ بالتدريس إلى حد كبير لأفراده الخاصين به.

متى أوقفت الأديان العالمية هذه القبضة الخانقة على المعرفة والتعليم (وهي التي قررت أيضاً انتشار المدارس الدينية)⁵ في الصين، لم يكن يوجد دين مهيمن، باستثناء عبادة الإمبراطور والأسلاف. وفي أوروبا كان لعملية التحرير جذورها المؤقتة غير المكتملة في النشاط المتصل بالمذهب الإنساني في القرون الممتدة من القرن الثاني عشر إلى القرن الخامس عشر، والمتأثرة تأثراً كبيراً بالإسلام. وفي الإسلام كان الصراع بين التقليد وبين الأشكال الأخرى من التعليم مفتاحاً للفهم. لقد كان الأول هو الذي تغلب على الأخير، وخصوصاً في بغداد (المركز الثقافي للإسلام) وفي

أثناء محكمة التفتيش الدينية (Inquisition) الكبيرة*، التي أدت إلى انتصار قانون الشريعة وانتصار المدرسة التي كانت تُعلّم الشريعة فيها. إن تعليم «العلم القديم»، كما رأينا، كان قد عُهد به إلى العالم الخاص للمعلم الفردي. وعلى كل حال، بعيداً عن كونه مظهراً زهيداً من تقليد تمت الهيمنة عليه دينياً، فإن هذا الاتجاه الخفي من العلم «الأجنبي» والمعرفة العلمانيين انفجر دورياً في أثناء الأطوار الإنسانية الخاصة بالإسلام، وأسهم عموماً في حفظ المعرفة العلمية وعادات البحث التي عُمّمت وجعلت متاحة في أوقات مختلفة لأوروبا المستيقظة.

المذهب الإنساني لم ينكر الإيمان الديني، إلا في بعض الأشكال المتطرفة منه**. ولكنه حدّد فعلاً علاقته واستفاد لذلك إلى حد ما من تقاليد الشك واللا أدرية، وهي تقاليد كما حاججت أنا، موجودة على نطاق واسع في المجتمعات الإنسانية⁽⁷⁰⁾. وفي أوروبا، تعززت مثل هذه التقاليد لا بفعل المذهب الإنساني فقط بل بفعل الإصلاح الديني فيما بعد، الذي عمل إلى حد ما على تحرير أوروبا من العقائد الموجودة - أو هو على أي حال أبان الطريق. وحتى ذلك الحين، كان تعليم القراءة والكتابة على نحو حازم جداً في أيدي الكنيسة الكاثوليكية في كل المستويات. لقد كسر الإصلاح الديني بالضرورة ذلك الاحتكار، على الرغم من أن العديد من المعلمين كانوا ما زالوا رجال دين، ولم تكن الأهداف الدينية قد أهملت، وإنما قُصّرت وحسّبت في مجال «روحي» أكثر تحديداً. كان هذا التطور مظهراً مهماً من التحديث، لأن البحث العلمي المتقدم، والفكر عموماً، انطوى على علمنة الطبيعة لكي يكون بالإمكان للأسئلة أن تتجول بحرية في كل المجالات ذات العلاقة، وخصوصاً في مؤسسات التعليم العالي.

* استخدم الكاتب لكلمة (Inquisition) بحرف كبير في أول الكلمة يستدعي ظلال محاكم التفتيش في إسبانية وغيرها، وهي محاكم لا مثيل لها أبداً في التاريخ الإسلامي. ولعله يشير إلى حالات فردية مثل قتل بعض الزنادقة كالحلاج، أو إلى فتنة خلق القرآن، وفيها كان أهل السنة أو أهل التقليد كما يقول هم المتحنيين، وهذه الفتنة على سوتها في تاريخنا لم تؤد إلى حرق الناس المخالفين بالآلاف كما حدث في أوروبا. ومن ناحية أخرى لم يكن الاختلاف مع العلوم القديمة ينسحب عليها كلها بل على بعض جوانبها الوثنية والماورائيات المخالفة للتوحيد. أما الطب والفلك والرياضيات وغيرها من العلوم الطبيعية فقد احتضنها المسلمون وزادوا عليها. (المترجم).

** من بعض أفراد.

(70) غودي 1998: الفصل 11.

في أوروبا كانت هذه المؤسسات تدعى جامعات، وكانت قد ظهرت في القرن الثاني عشر. وكان ذلك التطور جزءاً من إحياء عام للتربية والتعليم في أوروبا الغربية، التي كان التعليم فيها قد انحط انحطاطاً سيئاً جداً. وكان المؤرخون الأوروبيون قد رأوا هذه الجامعات في الغالب بوصفها عملياً بادئات التعليم العالي، متعلقة بميلاد المذهب الإنساني المستقل، المحلي، ولكنها كانت ما زالت مرتبطة ارتباطاً واضحاً بالكنيسة وبتدريب «الكتبة» مثلما كانت الحال مع المدارس في الإسلام. ومع ذلك فقد كانت على جانب كبير من الأهمية في أوروبا ومن أجل تحديثها، وخصوصاً حين طوّرت هذه الجامعات منظوراً أكثر التصاقاً بالمذهب الإنساني وتخلت عن بعض أدوارها الدينية.

من منتصف القرن الخامس عشر، كانت عملية التربية والتعليم نفسها قد حصلت بشكل واضح على المساعدة الضخمة من تطور الطباعة، ومن مكتنة الكتابة. لقد ساعدت الطباعة البروتستانية في جعل الكتاب المقدس متوافراً على نحو أوسع. ولكن الطباعة ساعدت أيضاً تقدّم العلمنة والعلم عن طريق نشر الفكر الجديدة والمعلومات الجديدة. ووصلت طباعة الرسوم (كليشية) على الخشب من الصين بين العام 1250 والعام 1350. وجاء صنع الورق عن طريق إسبانية العربية في القرن الثاني عشر. وفي حوالي العام 1440 جرى تطوير الطباعة بالحرف المتحرك، الذي كان يستخدم من قبل في الشرق، جرى تطويره في مينز في ألمانيا وانتشرت العملية المعقدة للإنتاج انتشاراً سريعاً، متحوّلة من النساخ إلى عمال المعدن، إلى إيطاليا بحلول العام 1467، وإلى هنغاريا، وبولندا في السبعينيات من 1470، وإلى البلاد الإسكندنافية بحلول العام 1483. وبحلول العام 1500 كانت مطابع أوروبا قد أنتجت 6.000.000 ستة ملايين كتاب تقريباً وصارت القارة مكاناً أكثر «تعليماً» بكثير جداً، وكان العديد من الأعمال السابقة قد أعيدت طباعته إضافة إلى الكثير من المعلومات الجديدة، وساعدت بذلك مشروع النهضة الإيطالية.

وعلى أساس الميلاد الجديد لدراسة الأدب الكلاسيكي، في زمن مطالع عصر النهضة في شمال إيطاليا في أثناء القرن الرابع عشر، ادعت أوروبا فضائل الحضارة

الإنسانية لنفسها تحت عنوان «المذهب الإنساني». وكانت الدراسات الكلاسيكية تُدرّس على أيدي مربين معروفين من وقت مبكر يصل إلى أواخر القرن الخامس عشر باسم الإنسانيين (umanisti) أي أساتذة الأدب الكلاسيكي أو طلابه. والكلمة مشتقة من الدراسات الإنسانية (Studia Humanitatis)، وهي المكافئ بشكل ذي مغزى مهم للكلمة الإغريقية (Paideia) التربية والثقافة، والمكونة من قواعد اللغة، والشعر، والبلاغة، والتاريخ، والفلسفة الأخلاقية، وكان قسم منها فقط ذا علاقة بالتربية والتعليم الديني في الدوائر المسيحية والإسلامية. ومع ذلك فقد كان للدراسات الإنسانية أيضاً مغزى أخلاقي أوسع، وكانت تعني «تطوير الفضيلة الإنسانية في كل أشكالها، وإلى أكمل مداها»، أي، ليست فقط صفات مثل تلك المرتبطة بكلمة إنسانية الحديثة، أي - «الفهم، والإحسان، والشفقة، والرحمة والصبر على الشدائد، وحصافة الحكم، وتدبر العواقب، والفصاحة، وحب الشرف»⁽⁷¹⁾. وبكلمات أخرى، صارت الملامح الإيجابية من الإنسانية نفسها تعزى إلى عصر النهضة الأوروبية. وهكذا فإن المفهوم اكتسب ثلاثة معان رئيسية: (1) العودة إلى المعرفة المكتوبة السابقة، وفي حالة أوروبية، من المرحلة الكلاسيكية، (2) تطوير الإمكانية الإنسانية والفضائل الإنسانية إلى أعلى درجة لها، (3) وتشير الكلمة أيضاً إلى أزمان لعب في أثنائها الدين دوراً محدوداً نسبياً في الأنشطة الفكرية، وهكذا تطلعت إلى الأمام إلى ما سينظر إليه اليوم في الأغلب بوصفه حالة من الشؤون المرغوبة «الحديثة»، وانتصار العلمانية في معظم السياقات، وزيادة البحث الحر في الأنشطة الفكرية.

لم يشتمل المذهب الإنساني على إحياء المعرفة الكلاسيكية فقط، وهي المعرفة التي رآها الشاعر الإيطالي بترارك (1304 - 74) متلائمة مع الروحانية المسيحية، وإنما اشتمل أيضاً على اهتمام بالمعرفة عن العالم الواقعي إضافة إلى تشجيع «الفردية»، كما يزعمون، وهي التي تعد إيجابية للإنسانية، و«الفضائل» التي نوقشت في الفصل التاسع. وبالإضافة إلى المعرفة و«الفضائل»، كانت هناك محاولة لإحياء المؤسسات

(71) غرودين 1997: 665.

الرومانية، وإحياء الجمهورية نفسها، وإحياء التنوير بالفار، وإحياء الملحمة اللاتينية (إضافة إلى كتاب الأغنيات بالعامية)، وفي الحقيقة، أن الشعر نفسه كان الآن قد ترسخ بوصفه «نشاطاً جاداً نبيلًا» (وكانت أهمية الشعر قد انخفضت في الإسلام كذلك). وفي الحقيقة، أن اسم «المذهب الإنساني» كان قد ارتبط بحضارات أخرى، ويمرّاحل أخرى وبأماكن أخرى. وطبقاً لما يقوله زفراني⁽⁷²⁾، فإن الإسلام نفسه خبر أطواراً إنسانية في المغرب وفي أثنائها تطورت الدراسات غير اللاهوتية، ومُنحت المعرفة العلمية والعلمانية حرية أوسع في التصرف وفق ما يكون مناسباً. فالإسلام في نهاية الأمر كان ثقافة نقلت، أحياناً على نحو متردد، وأحياناً بحماسة، الفِكر الإغريقية والفِكر الإسلامية كذلك، بوساطة مدارس التعليم العالي، المدارس والكلّيات. ومع ذلك، فإن الحركات الكبيرة نحو العلمنة في المدارس حدثت في وقت لاحق بعد حدوثها في أوروبا المسيحية.

ولكن العلمنة كانت إشكالية في الإسلام أيضاً، فعلى الرغم من القيمة العالية التي وضعت في الإسلام على المعرفة، كانت تلك القيمة على العلوم الدينية إلى حد كبير. والسبب «بالمعنى الحقيقي جداً، هو أن المعرفة عبادة»⁽⁷³⁾. وزيادة على ما تقدم، فقد كانت المعرفة خاضعة للأوامر الدينية، ومن هنا كان الإدخال المتأخر جداً للمطبعة التي رفضها بعضهم على أساس أنه لا يجوز لا لكلام النبي - ولا للفتة أن يعاد إنتاجها بالوسائل الميكانيكية. وهكذا فعلى الرغم من الإنجازات العظيمة التي حققها الإسلام في الميادين التقليدية الأخرى، فقد جعل ذلك الأمر التغيير في ميدان التربية والتعليم ليس مستحيلاً ولكنه صعب. وفي تركيا، على سبيل المثال، لم يجر الإقرار بالحاجة إلى الإصلاح الجذري في التربية والتعليم. إلا بعد هزيمتهم على أيدي الروس بين العام 1768 والعام 1774، وهي الهزيمة التي أدت إلى فقدانهم القرم.

لذلك فقد طُلب من كبار العلماء، فقهاء الشرع الإلهي، أن يوافقوا على تغييرين اثنين، وقد وافقوا عليهما. وكان الأول هو قبول معلمين كفرة وإعطائهم تلاميذ

(72) زفراني 1994.

(73) بيركي 1992: 5.

مسلمين، وهو تجديد ذو حجم مذهل في حضارة كانت معتادة طوال أكثر من ألف عام على أن تحتقر الكفار* الآخرين والبرابرة بوصفهم لا يمتلكون أي شيء له قيمة ليسهموا به، ربما باستثناء أنفسهم هم بصفتهن مادة أولية⁽⁷⁴⁾.

وقد جاء ذلك التجديد متأخراً نسبياً، على الرغم من أنه كان هناك طبعاً مراحل في الإسلام دعيت بالمرحلة «الإنسانية».

وقد وجدت أطوار مماثلة في ثقافات أخرى. وقد رأى فيرنانديز - أرميستو «ما يمكن في السياق الغربي أن يدعى «المذهب الإنساني» في اليابان وروسيا في القرن السابع عشر»، ففي الحالة الأولى ارتبط بالراهب البوذي كيشو (1640 - 1701) الذي كان رائداً في استرداد النصوص الأصلية من مانيوشو، وهي الأعمال الشعرية الشنتوية من القرن الثامن من العصر العام. وفي روسيا في العام 1648 أقتع الإخوان الكهنة المعروفون باسم المتحمسين لله أقنعوا القيصر أن يستبعد من البلاط النواحي السوقية في الثقافة الشعبية. وكلاهما كان عملاً متصلاً بالمذهب الإنساني بمعنى الدعوة إلى العودة إلى نقاء النصوص السابقة⁽⁷⁵⁾، وإصلاح ديني لصالح الشعب العام.

وفي أوروبا أيضاً، لم يكن المذهب الإنساني قد حدث مرة واحدة فقط، ولكنه كان اتجاهًا متكرر الظهور. وبعضهم، من أمثال ساوثرن، قد وصف إنجلترا في القرن

* هذا اتهام باطل فيه الكثير من الحقد والتجني من برنارد لويس اليهودي المتصهين الذي انتهى به المطاف في الولايات المتحدة مستشاراً لنائب الرئيس تشيني ومعرضاً على تدمير العراق. هذا الأكاديمي المرتزق كما دعت بعض الهيئات السياسية في الولايات المتحدة، لا يترك مناسبة إلا ويتهم فيها الإسلام والمسلمين، ومن ذلك هذه التهمة الباطلة باحتقار الآخرين، والإسلام يعطي أهل الكتاب مكانة خاصة، ولم يعرف عن الدول الإسلامية في كل العصور أنها طردت بني جلدته اليهود أو حرقتهم أو اضطهدتهم، مثلما فعلت كل الدول الأوروبية من دون استثناء، والدولة العثمانية التي يتشفي ويشتم بها هي التي استقبلت اليهود بعد أن طردتهم محاكم التفتيش من إسبانية مع المسلمين، وعلماء الإسلام تصرفوا دائماً حسب مصالح أمتهن وروح دينهم الذي جعل الحكمة ضالة المؤمن يأخذها أنى وجدها. والإخفاق أحياناً في مجازاة العصر، كما حدث في مسألة المطبعة، لا يعني أن الإسلام والمسلمين قد ضلوا الطريق لأنهم لم يقبلوا علمانية أوروبية، بل يكاد المرء يقول إن أوروبية على قوتها العلمية والتقنية هي التي تحتاج إلى هدي الإسلام. (المترجم). وكلمة البرابرة لا يستخدمها المسلمون كما يستخدمها الأوروبيون للاحتقار، بل إنهم رفعوا من مكانة البربر في إفريقيا والذين كان لهم شأن عظيم في الإسلام بعكس أوضاعهم عند الأوروبيين. (المراجع).

(74) لويس 2002: 24.

(75) فيرنانديز - أرميستو 1995: 279.

الثامن عشر بأنها «إنسانية»⁽⁷⁶⁾، مشيراً بذلك إلى حد كبير إلى تجديد الاهتمام في المرحلة الكلاسيكية (وهو الاهتمام الذي كان قد حدث أيضاً في المرحلة الكارولينجية)، وهو تجديد كان أيضاً، مثله مثل التجديد الأخير، قد تعزز بالاتصال مع المعرفة الإسلامية. ولكن الغائب في مناقشة ساوثرن الكلاسيكية هو أي معالجة للتأثيرات الخارجية الممكنة، فبالنسبة إليه يبدو كل شيء معتبراً إبداعاً داخلياً. وذلك موقف أوروبي مركزي إلى حد كبير. في أجزاء عديدة من أوروبا، كان هناك اتصال عظيم الشأن مع الثقافات الإسلامية⁽⁷⁷⁾. فصقلية، التي كانت جزءاً من «إفريقية» المسلمة كان النورمان قد استولوا عليها في القرن الحادي عشر، ولكنها كانت ما تزال تمتلك بلاطاً نسخ الطرق الإسلامية السابقة للنورمان. فالملك فيها تحدث اللغة العربية واحتفظ بحريم له إضافة إلى كونه راعياً للأدب الإسلامي وللمعرفة الإسلامية. وأمر بترجمة أعمال أرسطو وابن رشد وبتوزيعها على المعاهد الأوروبية. ويقال أيضاً إن الأدب الإيطالي المكتوب باللغة المحلية الدارجة كان قد ولد في صقلية في الوقت الذي كانت فيه الترجمات العربية تنسخ على أيدي المسيحيين الذي غيروا دينهم، وذلك من مثل نصوص كونستانتين الطبية⁽⁷⁸⁾.

ومع ذلك، فقد كان هناك صلة أهم من صقلية وهي إسبانية القروسطية. فهناك عاش المسيحيون والمسلمون جنباً إلى جنب، وكان المسيحيون يعرفون في الجنوب باسم المستعربين، واتبعوا طراز معيشة إسلامية، إلى حد اتخاذ الحريم والختان. وحين سقطت طليطلة بأيدي المسيحيين، عرف المسلمون المهجورون الذين غيروا دينهم باسم المدجنون، أو الذين سمح لهم بالبقاء، وفي أثناء القرن الثاني عشر، صارت مدينة طليطلة مهمة جداً بصفقتها مركزاً لنشر العلم العربي والمعرفة العربية في كل أنحاء أوروبا. وبموجب توجيه ألفونسو الحكيم، بدأ رئيس الأساقفة ريموند بترجمة الأعمال العربية إلى الإسبانية، ثم إلى اللاتينية فيما بعد، بمساعدة المدجنين واليهود، ومن جملة ذلك كل موسوعة أرسطو، مع التعليق، إضافة إلى أعمال أفلاطون، وبطليموس، وجالينوس، وهيبوقراط⁽⁷⁹⁾. وفي وقت أسبق من ذلك، حين كان ألفونسو

(76) ساوثرن 1970.

(77) أسين 1926: 239.

(78) أسين 1926: 242.

(79) أسين 1926: 244-5.

حاكماً لبلدة مرسيا المستردة من المسلمين أمر ببناء مدرسة أنشئت خصوصاً من أجل محمد الريقات (al - Riquat) ، وفي هذه المدرسة تلقى التعليم المسلمون، واليهود، والمسيحيون معاً. وأسس ألفونسو فيما بعد في إشبيلية كلية عامة لاتينية وعربية وكان المسلمون يعلمون فيها الطب والعلوم جنباً إلى جنب مع الأساتذة المسيحيين، ووصفت الكلية بأنها «جامعة الأديان المتنوعة»⁽⁸⁰⁾.

لقد كانت ثقافة آسيوية، كما أشار آسين، ذات «تفوق لا ينكر»⁽⁸¹⁾ هي التي أثرت على أوروبا في تلك المرحلة، وهو تأثير تتبَّعه آسين حتى وصل به إلى العمل العظيم الذي كتبه دانتي، وهو الكوميديا الإلهية، على نحو محدد في روايات* من الحديث الشريف حول خبرة معراج محمد - ورحلته الليلية إلى القدس (الإسراء والمعراج)، والتي يستخرج منها المؤلف، آسين، مشابهاً متوازية مع رحلة دانتي إلى الجنة والنار. ويعود الاهتمام المسيحي بمحمد - إلى وقت أسبق بكثير وفي وقت مبكر جداً، إلى كاتب مستعرب مسيحي (يمكن أن يكون أولوجيوس القرطبي، توفي في 859 من العصر العام) وهو الذي وضع فعلاً سيرة لمحمد -، وفي العام 1143 وضع روبرت أوف ريدنغ، رئيس شماسية بامبلونا أيضاً، ترجمة لاتينية للقرآن. فالمعرفة بالإسلام وتعاليمه** كانت لذلك متوافرة. وفي الحقيقة، أن معلم دانتي، برونيتو لاتيني، كان قد أرسل سفيراً لفلورنسا لدى بلاط ألفونسو الحكيم (1222 - 84) في العام 1260، وهناك لا بد أن يكون قد تعرض لبعض التعرض لتلك المعرفة. لقد قاتل ألفونسو عربَ الأندلس، ولكنه مع ذلك حصل على المعرفة الإسلامية في الفلك والفلسفة. وفي بلاطه لا بد أن يكون السفير قد تعرف بالكثير من الأعمال الأدبية من إسبانية، وكانت النتيجة بالتالي أن هذا الاتصال قد يكون أدى بوضوح إلى أن يكون دانتي متأثراً بهذه الفِكر. وفي الحقيقة، زعموا أن النظام الفلسفي للشاعر لم يستمد مباشرة من فلاسفة العرب أنفسهم وإنما من الصوفيين التنويريين الذين أسس جماعتهم ابن مسرة القرطبي

(80) آسين 1926: 254.

(81) آسين 1926: 244.

* كلمة (Legend) التي يستخدمها الكاتب ليعبر عن روايات الحديث الشريف لا تقاسب مقام الرسول ﷺ وحديثه الصادق، لأنها تحمل في معانيها معنى القصة التراثية التي لا تستند إلى أساس حقيقي ثابت، ويختلط معناها أحياناً بالأسطورة والخرافة (المترجم).

** في الأصل علم أساطير والحق أن يقال تعاليمه (Methology).

(وخصوصاً ابن عربي) الذي كانت أفكاره قد انتقلت إلى المدرسيين الأوغسطينيين من أمثال دون سكوتس، وروجر بيكون، وريموند لول.

إن تطور المذهب الإنساني قد تلقى مساعدة عظيمة من اهتمام المسلمين بأعمال أرسطو الذي شدد على أهمية دراسة («واقع») إنساني في نوعه، بوصفه واقعاً متميزاً عن الإيمان⁽⁸²⁾. لقد شهدت نهاية العصور الوسطى «اختصار كل شيء بالمنافشة اللاهوتية»، بصفته أمراً غير كافٍ للحالة الجديدة في أوروبا، وخصوصاً في إيطاليا التي كانت التجارة فيها قد صارت مهمة على نحو متزايد، وتوسعت فيها البلدات، وكانت فيها الثقافة والمجتمع في حالة تغير. إن التعليم الجديد الذي كان مطلوباً للتجارة وللبورجوازية وجد أصله في المدارس التي أقيمت في المدن الحرة من أواخر القرن الثالث عشر لتفي بحاجات السكان الحضر، وهي ترفض التقليد القروسطي، وتلتفت في عصر النهضة أكثر فأكثر إلى المعرفة الكلاسيكية، وتتلقى الكثير من المساعدة من الترجمات العربية، التي تطورت من القرن الرابع عشر إلى القرن السابع عشر. ولذلك فإن من التناقض الظاهر أن المعرفة الجديدة في أوروبا كانت متأثرة تأثيراً كبيراً لا في مؤسسات التعليم العالي فقط وإنما في حركة المؤسسات نحو العلمانية كذلك بفعل الاتصال مع ثقافة دينية هي أيضاً حفظت «العلم القديم» المعلمن، وتقليد الكلاسيكيات «الوثنية». ولكنها طبعاً طورت بحثها الخاص بها عن النصوص الكلاسيكية في أوروبا بالإضافة إلى إقامة اتصال مع المعرفة الإغريقية للشرق المسيحي في القسطنطينية.

ومما له دلالة أن عصر النهضة والحركة الإنسانية نفسها قد أعطيا تعزيزاً عظيماً حين وصلت بعثة أرثوذكسية من القسطنطينية من أجل المجلس الذي يعقد بين الكنائس المختلفة في فيرارا وفلورنسة في العام 1439، تشدد الحصول على المساعدة ضد التقدم التركي. وفي فلورنسة استضاف البعثة كوسيمودي ميديتشي الذي كان قد تأثر تأثيراً عظيماً بالمعرفة الأفلاطونية للإغريق، ونتيجة لذلك أسس الأكاديمية الأفلاطونية التي كان لها مثل هذا التأثير على المعرفة الأوروبية. وكان الذي يقود تلك البعثة جورج

(82) انظر بيترز 1968، وولزر 1962، غوتاس 1998.

جيميسستوس بليثون (1355 - 2/1450 تقريباً)، وهو عالم بيزنطي كان قد درس في البلاط العثماني في أدرينوبوليس. ولم يقدم أفلاطون فقط، وإنما قدم الجغرافيا سترابو كذلك الذي ساعدت أعماله على تغيير الأفكار الأوروبية عن المكان. والعلماء الآخرون الذين كان لهم اتصال مع الأكاديمية هم جورج الطرابزونى (1395 - 1484)، وباسيل بساريون (1402 - 72)، وهو من طرابزون أيضاً، وثودور غازا، وجميعهم علماء جاؤوا كما هو واضح من بلدات تقع في آسيا. وهكذا فكل الحركة نحو المذهب الإنساني، ونحو المعرفة العلمانية، ونحو عصر النهضة اكتسبت قوة عظيمة من الشرق، وبشكل غير مباشر، من الثقافات التي كانت دينية بشكل غالب.

وفي الختام، فإن مؤسسات التعليم العالي في الغرب اختلفت اختلافاً مؤكداً، ولكن ذلك كان اختلافاً حديثاً نسبياً فقط بطريقه ذات أهمية بالنسبة إلى المعرفة العلمانية. وفي الجوهر لم تكن المؤسسات مقتصرة على الغرب، ولا هي بالتي كانت تمتلك نمطاً معيناً قاد الطريق إلى «الرأسمالية» ذلك تاريخ غائي.

في مناقشة مشكلة الجامعة في العصور الوسطى الأوروبية، كتب لو غوف يقول: «في البداية كان هناك البلدات. ومعها ولد المفكر الغربي القروسطي»⁽⁸³⁾. وهذا لم يحدث في ما دعي باسم الإحياء الكارولينجي وإنما حدث في القرن الثاني عشر فقط. ولكن البلدات، والمفكرين، والجامعات لم تكن مقتصرة على الغرب، ولا كانت المؤسسات مختلفة اختلافاً أساسياً، على الرغم من أنها صارت مختلفة فيما بعد. إن مسألة الجامعات مثل مسألة البلدات قضية فنية ويجب أن تعامل بهذه الصفة. في أي المظاهر تختلف عن مؤسسات التعليم العالي في الأماكن الأخرى؟ بدلاً عن ذلك فقد حُولت إلى قضية قطعية وضعت فيها قيمة عالية على الأصناف العامة. وتلك ليست هي الطريقة التي يجب أن تكتب بها قصة الماضي.



الفصل التاسع

الاستيلاء على القيم: المذهب الإنساني، والديمقراطية، والفردية

في فصل سابق، شرحت كيف زعم الكلاسيكيون أن للمرحلة الكلاسيكية الأوروبية من تاريخ اليونان وروما الحق في نفس الأصل الذي جاءت منه الديمقراطية، والحرية، وقيم أخرى. وعلى نحو مساوٍ في مرحلة لاحقة جرى استيلاء الغرب على فكرة المذهب الإنساني والدراسات الإنسانية لصالح تاريخه الخاص على نحو محدد. كان الزعم مبالغاً فيه، وصرف النظر عن مسألة التمثيل، ومسألة الحريات، ومسألة القيم الإنسانية في مجتمعات أخرى. ولكنه الزعم الذي استمر الغرب في ادعائه حتى هذا اليوم بصوت أعلى حدة، مغتصباً لنفسه الاحتكار الفعال لهذه الفضائل. والأسطورة التي تعتبر أشد أساطير الغرب إزعاجاً هي أن قيم حضارتنا «اليهودية المسيحية» يجب أن تكون متميزة عن الشرق في عمومها وعن الإسلام على وجه الخصوص.

وذلك لأن الإسلام يمتلك نفس الجذور مثل اليهودية والمسيحية إضافة إلى العديد من نفس القيم. لقد وجدت أشكال التمثيل في معظم المجتمعات، وخصوصاً في أنظمة الحكم القبلية، وإن لم تكن «ديمقراطية» وفق معظم المعايير الانتخابية المعاصرة. ومع ذلك، اختطفت الديمقراطية الغربية العديد من القيم التي سبق أن وجدت بالتأكيد في مجتمعات أخرى، واختطفت المذهب الإنساني، والثلاثية المكونة من الفردية، والمساواة، والحرية، بالإضافة إلى فكرة الإحسان الخيري الذي يُنظر إليه بوصفه فضيلة مسيحية على وجه الخصوص. وعلى كل حال، ليس هناك اتفاق عام على ما يكون الحياة الفاضلة في الغرب، ولذلك سوف تبدو هذه المعالجة بالضرورة معالجة جدلية. وقد اخترت بعضاً من أبرز الصفات التي يجري الكلام عنها والتي يدعيها الغرب لنفسه. وبالرغم من ذلك، فجميع هذه الأفكار الغربية حول فرادته التي لا نظير لها تحتاج إلى تحديد تحديداً جذرياً جداً.

وفي دراسة الفضائل المدعاة من الغرب، يجب أن تكون «العقلانية» في جملة الفضائل بشكل واضح. وأنا لا أفضل ذلك هنا لأنني عالجت الموضوع مطولاً في كتاب: الشرق في الغرب (1996)، ومثل ذلك فعل أيضاً كثيرون آخرون. ورأى بعض الكتاب المجتمعات الشرقية مجتمعات تقتصر إلى العقلانية بشكل كامل، وهي فكرة تم تحديها (بالنسبة إلى إفريقية) في كتاب إيفانز - بريشارد: صنعة السحر، والكهان الوسطاء للوحي*، والشعوذة بين الأزاندي (1937). وسمى آخرون إلى تمييز شكل غربي من العقلانية جاء عن عقلانية أسبق، كما سبق أن فعل بعضهم في حال الرأسمالية. الاختلافات موجودة طبعاً وخصوصاً، مثلما جادلت، بين «المنطق» الذي طورته المجتمعات المتعلمة، وهو في الغالب من نوع أكاديمي رسمي، وبين عمليات التعليل العقلي المتتابع في الثقافات الشفهية المحضة. ومع ذلك، ففكرة أن الغرب وحده يمتلك العقلانية أو هو وحده الذي يستطيع أن يعمل منطقياً، هي فكرة غير مقبولة بأجمعها لتكون رواية للحاضر أو لحالة شؤون الماضي.

المذهب الإنساني

ومع ذلك، تفترض فكرة المحافظين (whig) عن التاريخ تقدماً ثابتاً لا في العقلانية فقط وإنما في الممارسة وفي قيم الحياة الإنسانية أيضاً، وهي تميل نحو بروز المزيد من الأهداف والإنجازات «الإنسانية». وقد صنعت مستويات المعيشة، والتقانة، والعلم، كلها حركة ثابتة تتجه قدماً، لقد صنعت «تقدماً». ويُعتقد عموماً أن تحولاً مشابهاً يمكن أن يوجد في القيم. ويكتب عالم الاجتماع نوربرت إلياس، كما سبق أن رأينا، عن بروز «العملية التمدينية» في زمن عصر النهضة الأوروبية، وهو يناقش قيماً معينة تبدو أي حركة موجهة فيما يختص بهذه القيم حركة أكثر عرضة للشك والتساؤل.

أولاً وقبل كل شيء، ما الذي نفهمه من المذهب الإنساني؟ إننا نستخدم هذه الكلمة في عدد من الاستعمالات، فأحياناً نستخدمها من أجل «إنسانية المسيح» وأحياناً من أجل الدين العلماني للإنسانية، وفي أحيان أخرى من أجل أعمال أولئك العلماء في عصر النهضة الذين وهبوا طاقاتهم لدراسة الكلاسيكيات الإغريقية والرومانية، وبكلمات أخرى من أجل التقليد «الوثني» بوصفه متميزاً عن التقليد المسيحي الذي

* ليس المقصود بالوحي هنا هو ما يتلقاه الأنبياء من الله.

حاول طويلاً أن يضع الكلاسيكيات الوثنية جانباً. واليوم تميل الكلمة إلى الإشارة إلى «القيم الإنسانية»، التي وصلت تقريباً إلى أن تُعرّف بأنها الحقوق الإنسانية وأحياناً تشير الكلمة إلى المداخل العلمانية لا الدينية إضافة إلى الفصل بين السلطة السياسية والحجبة الدينية. وتؤخذ هذه الحقوق أحياناً بوصفها قضية مسلماً بها ولكنها بالتأكيد تحتاج إلى أن تكون محدّدة (أي بشري، وفي أي مرحلة، وفي أي سياق؟ وإذا كانت حقوقاً فمن الذي عليه الواجبات المتلازمة معها؟).

المذهب الإنساني والعلمنة

يتعقب الأوروبيون غالباً عدداً مما يعدونه قيماً مركزية معاصرة ليعودوا بها في تعقبهم لها إلى الوراء لا إلى المرحلة الكلاسيكية فقط، وإنما بشكل أحدث، إلى عصر التنوير في القرن الثامن عشر. ويُعتقد أن تلك القيم تشتمل على التسامح⁽¹⁾، ومن هنا جاءت تعددية الاعتقاد، والعلمانية. وتعتبر العلمانية مفتاحاً للتطور الفكري بالنظر إلى أنها حررت التفكير حول الكون من قيود عقيدة الكنيسة. وكان أحد أهداف التحديث هو فصل مجال الكنيسة عن مجال النشاط الفكري بشكل أكثر عموماً، وفصل العلم (بالمعنى الواسع للمعرفة) في جهة واللاهوت في الجهة الأخرى، وهو ما يماثل الفصل على المستوى السياسي بين الكنيسة والدولة. وتُفسّر العلمنة لا بوصفها تركاً للمعتقد الديني وإنما بوصفها قصراً «للدِين» وفي الحقيقة أن بيتاراك، وهو أحد قادة النهضة الإيطالية، رأى إحياء المرحلة الكلاسيكية معزّزاً للرسالة المسيحية، ولكن ذلك الإحياء بالنسبة إلى الكثيرين عنى علمنة العديد من مجالات النشاط الاجتماعي.

وما يحدد ذلك المجال المناسب هو قضية محل نزاع وتغيير المعايير فيه باستمرار. فقد صرح المسيح أن على أتباعه أن يؤدوا إلى قيصر ما هو لقيصر. وتلك الوصية

(1) المفكرون الأحرار مثل بيل في الثمانينيات من 1680 اتخذوا الصين مثلاً للتسامح الديني. وكان لوك ولينتينز ووليام تمبل متأثرين متأثراً مساوياً. وامتح فولتير كذلك تسامحهم ورأى شرف السكان ورفاهيتهم محميين بالقانون المطبق في كل أنحاء الإمبراطورية. وعزا الطبيعة المعقولة لحكومتهم إلى غياب الحكم الثيوقراطي. (بلو 1999: 64، 89).

لم تمنع الكثيرين من المسيحيين من الإصرار على أن السياسة يجب أن تدار وفقاً للمبادئ المسيحية وبالروح نفسها. ومع سقوط روما صارت الإمبراطورية الرومانية هي الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وكان البابا والمعتقدات الكاثوليكية العامل المسيطر في السياسة للعديد من الدول. ومع مجيء الإصلاح الديني كان هنري الثامن ما زال ملكاً، ونتيجة لذلك كان هو حامي الإيمان، مثلما بقي أحفاده حتى هذا اليوم. وفوق ذلك هناك عدد من السياسيين الأوروبيين المعاصرين الذين يرغبون في تعريف أوروبا بأنها قارة مسيحية وبذلك يقرنون الكيان السياسي والدين، كما هو شائع في الإسلام.

ذلك المظهر من التنوير، والتشديد على رؤية علمانية للعالم، كان مظهراً جيداً للعلم بلا ريب. فكّر في غاليليو في أثناء عصر النهضة. وفكّر في حوارات هكسلي مع الأسقف وبلبرفورس حول الداروينية في منتصف القرن التاسع عشر. ومع ذلك، فليست كل أوروبا، وليس كل الأفراد، كانوا جميعاً متأثرين تأثراً متساوياً بتلك الحركة. فالعديد من الناس ظلوا ملتزمين بما اعتقد العلمانيون أنه أفكار أصولية. وترافقت العلمانية مع تجريد العديد من الكنائس من الدعم الحكومي، ومع مصادرة ممتلكات الكنيسة، ومع علمنة المدارس الدينية، ومع نقص في الحضور إلى الكنيسة، ومع تضاؤل استخدام الصلاة. ولكن في معظم السياسيين، وفي معظم الحكام، وفي معظم البلدان ما زال الجميع ينحنون نحو الدين السائد، ولو أن ذلك يتحول إلى أمر عر في شكلي على نحو متزايد.

ما كنا سنصل أبداً إلى حالة يجب فيها أن يحدث تنوير بهذا المعنى، لو لم يكن قد تم تحويلنا إلى دين منفرد، ومهيمن، وتوحيدي. لقد حاول ذلك الدين، في أوروبا، أن ينظم طريقة حياة الناس في شكل متطرف جداً. ففي كل قرية أنشئت كنيسة عالية التكلفة، وعُيّن لها قيم، وأقيمت فيها الطقوس الدينية، وأقيمت الاحتفالات بالمواليد، وبالزواج، وبالأموات. وحضر الفلاحون في أيام الآحاد واستمعوا إلى مواعد طويلة تطرح للنظر الموضوعات الدينية، والقيم الدينية، والحقوق الدينية. وما كان يوجد إلا القليل من الحيز الكافي لما هو علماني.

قابل الحالة التي كانت في الصين في وقت أسبق. فالتقليد الديني لم يكن له لاعب مسيطر. وتم الحصول على تعددية أكبر. وفي الحقيقة تابعت الكونفوشيوسية، في الوقت الذي لم تكن فيه غريبة عن الأخلاق، مدخلاً علمانياً، رافضة التفسيرات الغيبية. لقد وفرت مجموعة معتقدات بديلة لعبادة الأسلاف، وللاماكن المقدسة المحلية، وللبودية. ومع هذه التعددية، نادراً ما كانت الحاجة تدعو إلى تنوير يشجع حرية العلمنة. لقد تابع العلم مساره بثبات وورث حداً أدنى من النزاع مع المعتقدات الدينية. ولا يبدو أنه خبر نفس التحولات الجذرية الراديكالية مثلما حدث في أوروبا أو في الشرق الأدنى تحت أنظمة حكم توحيدية الدين. وتحت الكونفوشيوسية الجديدة، على سبيل المثال، كانت التعددية والعلمنة قد وجدتاً من قبلُ بقدر كبير نوعاً ما، وعلى نحو كافٍ ليسمح بتطور العلم ووجهات النظر البديلة. والتشابهات المتوازية بين الصين والمذهب الإنساني في عصر النهضة ملحوظة مؤثرة، ومن جملتها التشديد على الأخلاق والأدب، والعودة إلى الكلاسيكيات، والاهتمام بتحرير النصوص، والإيمان بأن التعليم العام «الرحيم» أفضل من التدريب التخصصي للذي يعمل مديراً⁽²⁾.

وفي الحقيقة، أن كمية كبيرة من العمل في الميادين العلمية قد تم تنفيذه في الصين، كما أبان ذلك نيدهام في سلسلته الجلييلة (التي نوقشت في الفصل الخامس)⁽³⁾. ويقترح إلفين أن الموقف العلماني الذي ميز الصين قد تشدد نوعاً ما فيما بعد وأن الموقف العقلي للنخبة يُظهر حركة شبيهة نحو التحرر من وهم العالم في الصين الإمبراطورية المتأخرة، أي، كان هناك «اتجاه نحو رؤية تنبؤات ومعجزات أقل، وهو لا يختلف عن زوال الوهم الذي بدأ بالانتشار عبر أوروبا التنوير»⁽⁴⁾. وقد زعموا أيضاً أن الإيمان بالبودية له بعض النتائج من نفس النوع بسبب رفضها المحدد للغيبيات. تلك الملامح لم تكن مطلقاً نتيجة للتأثير الأوروبي.

طبعاً، إن التقاليد التوحيدية الدينية سمحت لبعض العلم والتقانة أن يتطور، وذلك بالضبط مثلما أعاق تعدد الآلهة بعضهما. وهنا أيضاً نحتاج إلى الشبكة لا إلى

(2) أنا مدين بهذا التعقيب الأخير لبيتر بيرك.

(3) نيدهام 1954.

(4) إلفين 2004: 11.

المعارضة القاطعة. وكان ذلك يصدق مع الإسلام، على الرغم من الكلمات المروية عن الخليفة عمر (ر) الذي صرح قائلاً: «إذا كان ما هو مكتوب [في الكتب الباقية في مكتبة الإسكندرية] يوافق كتاب الله، فهي ليست مطلوبة، وإذا كان يختلف، فهي غير مرغوبة. ولذلك دمرها»⁽⁵⁾. وبالرغم من ذلك فإن تقاليد البحث في اليونان قد تم البناء فوقها وسُجّلت إنجازات جلية الشأن. وفي أوروبا كانت مناطق كثيرة قد تأثرت بالمعرفة الإسلامية، وخصوصاً الطب، والرياضيات، والفلك، التي ساعدت في الاتجاه نحو نوع من عصر النهضة المبكرة. والنهضة الإيطالية الرئيسة نفسها أيضاً رأت حركة نحو العلمنة، وهو ما دعاه ويبر زوال وهم العالم، وخصوصاً في الفنون. وفي متابعتها للسوابق الكلاسيكية في النهضة فإن الفنون التشكيلية والمسرح حررت نفسها من العديد من القيود السابقة، وكانت النتيجة أن الموضوعات غير الدينية صارت هي السائدة. والموسيقى أيضاً طورت أشكالها العلمانية عند مستوى الثقافة العالية.

واستخدمت كلمة «المذهب الإنساني» أحياناً بمعنى العلماني لتمييز مراحل معينة في التقاليد الأخرى، غير المسيحية. ويتحدث زفراني عن أطوار من «المذهب الإنساني» في الثقافات الإسلامية في الأندلس والشرق الأدنى، حين لم يكرس العلماء كل انتباههم للقضايا الدينية ولكنهم بحثوا أيضاً في «العلوم» وفي «الفنون». وهو يرى الشيء نفسه يحدث من وقت إلى آخر تحت اليهودية. ومرة أخرى لم تشتمل هذه المراحل على رفض المعتقدات الدينية بل اشتملت بالأحرى على احتوائها في مجال أكثر تحديداً.

وعلى كل حال، فالمذهب الإنساني حتى هذا اليوم، لم يحمل كل ما كان قبّله. فليس هناك مسار وحيد الطريق من التنوير. ففي حين كان العديدون من القادة الأوائل

* من المؤسف أن يتورط باحث كبير مثل هذا الكاتب في الإسهام في إيراد هذه الفرية الخبيثة عن المسلمين عموماً وعن الخليفة الراشد عمر خصوصاً، على الرغم من أن كل الدلائل التي ساقها كبار الباحثين والمؤرخين تؤكد أن مكتبة الإسكندرية حُرقت قبل الفتح الإسلامي وأن المسلمين حافظوا على تراث النصرانية واليهودية وغيرهما في كل بلاد وصلها فتحهم. راجع المادة في الموسوعة البريطانية. (المترجم)

للدول المستقلة حديثاً علمانيين، توقف ذلك الوضع عن أن يكون هو الحالة السائدة، ففي الهند على سبيل المثال، وفي الشرق الأدنى بالتأكيد، قد «غُيّرت» أو هُددت أنظمة الحكم العلمانية. لقد وجّهت إلى العلمانية ضربة في الشرق الأدنى بفعل التدخل الخارجي الذي يهدد الدين المحلي. وكان لمصر صعوباتها مع الإخوان المسلمين، مثلما كان للبلدان الأخرى مع جماعات إسلامية مختلفة. وإلى حد ما كانت هذه الحركة رفضاً للمذهب الإنساني، وتحولاً نحو الأصولية، وذلك إلى درجة ما للتعويض عن التهديدات السياسية. وعلى كل حال يجب أن تؤخذ على محمل الجد في الشيشان، وفي إيرلندا، وفي الفلبين، وفي كوجارات وفي العديد من الأماكن الأخرى التي صار فيها الانتماء الديني ذا أهمية مركزية في سياق اجتماعي وسياسي أوسع. وفي الحقيقة، يستمر الغرب أيضاً في تصدير آلاف عديدة من البعثات التبشيرية إلى جميع أجزاء الكرة الأرضية، وبعضها يقاوم تفكير ما بعد التنوير مقاومة قوية، لا في العلاقة مع العلمنة فحسب على وجه العموم بل في العلاقة مع عقائد النشوء والارتقاء، والتناسل من أصل واحد، واستخدام موانع الحمل، والإجهاض، وفي العلاقة مع طرق أخرى عديدة. ومثل هذه المقاومة تطبع نسبة مئوية من السكان من كل البلدان حتى من أكثر الدول الرأسمالية تقدماً.

المذهب الإنساني، والقيم الإنسانية، والتغريب: البلاغة والممارسة

ناقشت في الفصل الأخير إسهام المذهب الإنساني في العملية التعليمية، في سياق أوروبي بشكل رئيسي. ولكننا نحتاج أيضاً إلى أن ننظر لا إلى مرحلة محددة فقط بل إلى الطريقة التي كان المفهوم قد تماهى بها مع الغرب بوصفه «قيمة إنسانية». من الواضح أن المذهب الإنساني سواء بوصفه احترام «القيم الإنسانية» أو بوصفه التزاماً بما هو علماني، ليس اختراعاً حديثاً من المجتمعات «الحديثة» أو الغربية. إن القيم الإنسانية تختلف اختلافاً واضحاً وفقاً للإنسانية ذات العلاقة، ولكن بعض القيم واسعة الانتشار، وعلى سبيل المثال، الأفكار عن العدالة التوزيعية، وعن التبادلية، وعن التعايش السلمي، وعن الخصوبة، وعن الرفاهية، بل عن شكل ما من التمثيل في الحكومة أو في التدرجات الهرمية الأخرى للسلطة، التي تُعد «الديمقراطية»، كما تفسر

في الغرب، تنوعاً واحداً منها. والمجتمعات الحديثة أيضاً تعد علمية أكثر، وعلمانية أكثر، في مواقفها، ولكن كما أشار عالم علم الإنسان مالمينوفسكي⁽⁶⁾، فإن المدخل «العلمي»، أو التقني، أو الذرائعي واسع الانتشار وقد يتعايش مع المواقف الدينية، أي، مع مدخل يشتمل على الإيمان بالغيبيات (في تعريف ئي. بي. تايلر). ونحن نجد درجة من اللأدرية في كل الثقافات حتى في الثقافات الشفوية منها. وفي المجتمعات المتعلمة قد ينجز ذلك الشك تعبيراً مكتوباً بوصفه عقيدة ولكنه موجود أيضاً في الثقافات الشفوية بوصفه عنصراً واحداً من رؤية الثقافات للعالم، مثلما حاولت أنا أن أبين عملياً مع النسخ المتعددة التي سجلتها من التلاوة الطويلة من رابطة الباغر (Bagre) من شعب لوداغا في غانا الشمالية⁽⁷⁾. وفيما يدعى المجتمعات التقليدية نفسها، فما كل شخص يؤمن بكل شيء، وفي الحقيقة أن العديد من الأساطير تتضمن قدراً من عدم الإيمان.

ولكن كل فكرة الحكم الاستعماري الأوروبي في الكثير من أجزاء العالم كانت استعماراً منهمكاً في مهمة «أنسنة» البرامج التعليمية، وهي غالباً في أيدي هيئات دينية ممن كان لديهم غايات تعليمية حقيقية ولكنهم رأوا دورهم دوراً لتنصير السكان، وللتخلص من الممارسات المحلية وإدخال المعايير الأوروبية. في هذا المشروع لعب تعليم الكلاسيكيات في الغالب دوراً مهماً عند المستوى الثانوي، وكانت دائماً هي كلاسيكيات المرحلة الكلاسيكية الأوروبية، وهي التي تصورها حليفة للمسيحية (كما أصر بيترارك) وغرساً في أذهان الناس لأسلوب حياة مرتكز على القيم المستمدة من المذهب الإنساني. وقوبلت هذه الجهود بقدر كبير من النجاح. فبعض أفضل المعلمين الأوروبيين في مدارس ثانوية معينة مختارة كانوا مدرّبين في الكلاسيكيات في نفس الوقت الذي كانوا فيه يلتزمون بالمسيحية. وشجع هؤلاء المعلمون أفضل طلابهم على اتباع خطواتهم، ومما له مغزى، بعد الإعداد التدريجي لاستقلال غانا في العام 1947، حين تأسست جامعة في دولة غانا في غرب إفريقيا،

(6) مالمينوفسكي 1948.

(7) غودي 1972 ب.

وهي أول أراض مستعمرة في إفريقية تنال استقلالها، أن أول قسم في الجامعة تتم
أفرقة العاملين فيه بشكل كامل هو قسم الكلاسيكيات. وبدأ رئيس القسم لا ترجمة
النصوص الإغريقية إلى لغته المحلية وحسب وإنما استمر ليصير أول رئيس غاني
للجامعة وليصير لاحقاً رئيس جامعة الأمم المتحدة في طوكيو. على هذا المثال كانت
القوة التي وفرتها الكلاسيكيات و«الإنسانيات».

مع اختفاء الاستعمار ربط بعض السياسيين ظهور «المذهب الإنساني» بعملية
العولمة التي يُتَظَر إليها أيضاً بوصفها عملية تغريب. وكان أحد الإسهامات الواسعة
الانتشار لمثل هذه النتيجة هو الحركة من أجل الاستقلال التي امتدت في كل أنحاء
العالم بعد الحرب العالمية الثانية. وكان العديدون من أوائل قادة الأمم الجديدة
ذوي الميل العلماني — كانوا أفراداً متعلمين تعليماً جيداً من أمثال نهرو في الهند،
ونكروما في غانا (الأول من القادة الجدد في جنوب الصحراء)، وكنياتا في كينيا،
ونيريري في تنزانيا، وناصر في مصر. لقد عارضوا القوى الغربية الاستعمارية ونالوا
استقلالهم (حُرّيتهم)، وتبنّوا شعارات خصومهم المثقلة بالقيم في عملية نوالهم
للاستقلال والحرية. وأنا أتذكر جيداً مظاهرة حدثت في مطالع الخميسيات من
1950 في بلدة بوبو-ديولاسو في الأراضي المستعمرة الفرنسية من فولتا العليا (وهي
الآن بوركينافاسو) وفي تلك المظاهرة كان حشد منظم من العمال الأفارقة المحاطين
بالشرطة الفرنسية يتظاهرون، وهم يحملون رايات تنادي بطلب «الحرية، والمساواة،
والإخاء».

وكانت هذه الحركات قد لقيت الدعم من القوى الغربية ومن الأمم المتحدة باسم
الحرية والديمقراطية، والتعبير عن إرادة الشعب. ويميل المعلقون والسياسيون إلى
رؤية القيم المرتبطة بهذه الحركات، مثل الاحترام لكرامة الإنسان، بوصفها قيماً
مستوردة إلى مجتمعات افتقرت إليها سابقاً. وفي نفس الوقت فإن هذه الهيئات
الخارجية، مثل أي هيئة أخرى، تقشَل في الغالب أن تعيش وفقاً لمعاييرها التي تعلنها
هي. وعلى سبيل المثال كانت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً مهتمة في تعزيز جدول
عملها الذي كان يمليه في جزء منه استهلاكها الضخم للنفط، ورغبتها في حماية

«طريق الحياة» الخاص بها، وحماية «الرأسمالية» ضد التوسع السوفيتي الممكن، ولو كان هذا التوسع الأخير قد تحقق بحكم الأغلبية. والشرق الأدنى بشكل خاص عانى من هذه الحرب الباردة ومن المساعدة الممنوحة إلى أنظمة الحكم التي ساندت بعضاً من هذه الأهداف الأمريكية. وفي أثناء عملية احتواء الولايات المتحدة الأمريكية للشيوعية وتأمين نفطها⁽⁸⁾.

ونحن نواجه باستمرار تصريحات عن القيم «الإنسانية» الشاملة من السياسيين ومن الأفراد على حد سواء، ومع ذلك نواجه خرقها الثابت في مواقف معينة. خذ مثاليين معاصرين. في اتفاقية جنيف وضعت قواعد صارمة بشأن معاملة المحاربين والمدنيين المأسورين في الحرب. وحديثاً نقلت القوات الأمريكية وحلفاؤها الذين غزوا أفغانستان والعراق عدداً من الأسرى إلى خليج غوانتانامو في كوبا الذي تمتلك فيه الولايات المتحدة قاعدة أرضية مستثناة من الخضوع للقضاء القانوني المحلي واحتفظت بهم هناك في ظروف مخيفة. وبعد التصريح بأن هؤلاء المساجين من الجنسيات المختلفة لا يمكن أن يعتبروا سجناء حرب وأن القاعدة الكويتية لم تكن أرضاً أمريكية، فإن نزلاء السجن حرموا من الحقوق الدولية الكاملة أو في الحقيقة حرموا من كل الحقوق حتى من تلك الممنوحة بموجب القانون الأمريكي. وبكلمات أخرى فقد حرموا من «الحرية»، ومن حق الوصول إلى المحامين، وحرموا من «حقوقهم الإنسانية» عموماً، وهي حالة شجبتها الأمم المتحدة فيما بعد⁽⁹⁾. وحدث تناقض آخر بعد القبض على صدام حسين في 13 كانون أول/ديسمبر 2003 بعد أن قد أُمسك به مختبئاً «مثل جرد»، بحسب ما قاله واحد من المتحدثين باسم التحالف. وعلى الرغم من احتجاجاتهم السابقة ضد عرض أسراهم على شاشة التلفاز، وأنها تُعد مناقضة

(8) سيكال 2003: 67.

(9) يجب علي أن أقر أنني بعد أن كانت هذه الحقوق قد احترمت إلى حد كبير حين كنت أسير حرب لدى الفاشيين في إيطاليا ولدى النازيين في ألمانيا، أشعر شعوراً قوياً في هذه القضية. من الواضح في تلك البلدان أن أسوأ الأشياء حدثت للسجناء السياسيين.

لاتفاقية جنيف، فإن الصور أظهرت الحاكم السابق، وهو الذي كان بوصفه القائد العام للقوات المسلحة يمتلك الحق في أن يعامل معاملة أسير حرب، أظهرته وشعره يفتش فيه عن القمل، وفمه يفتح من أجل التفتيش التفصيلي، ولا شك أن ذلك جرى بحثاً عن أشياء مخبوءة. مثل هذه الصور خرقت بلا ريب اتفاقية جنيف بشأن الإهانة العلنية للسجناء.

والمثال الثاني له علاقة بالقصف الحديث لتكريت بالقنابل (ولبلدات أخرى) في رد فعل على موت الجنود الأمريكيين في الجوار، وذلك بعد بضعة شهور من إعلان الرئيس بوش نهاية العمليات الحربية. مثل هذا العقاب الجماعي، من النوع الذي تتفذه غالباً القوات الإسرائيلية في المجتمعات الفلسطينية التي تقع تحت سيطرتها، هو بالضبط ما احتج ضده الحلفاء وتصرفوا ضده في الحرب العالمية الثانية حين أخذت القوات الألمانية عملاً جماعياً ضد القرى والمجتمعات بعد أن وقتت تلك القوات تحت الهجوم، على سبيل المثال، في كهوف الأردينين في إيطاليا أو في قرية أورادور في فرنسا. تلك الأفعال كانت تعتبر جرائم حرب وأدت إلى العقاب الدولي.

ومجمل القول، لقد وضع الغرب مزاعم امتلاكه لمجموعة من القيم المتركة حول مفهوم المذهب الإنساني والسلوك الرحيم. وفي الوقت الذي وجدت فيه بلا ريب بعض التفسيرات، مع مرور الزمان، يمكن أن توصف على هذا النحو، فإن كل المجتمعات تمتلك معايير لما تعتبره هذه المجتمعات رحيماً. وتصاغ هذه أحياناً بتعابير شمولية، من مثل «لا تقتل». ولكن مثل هذه المقولات هي في الغالب خطابية بلاغية وتطبق على جماعات معينة فقط، ولا تنطبق على «الآخر»، العدو، الإرهابي، الخائن. ذلك واضح جداً في زمن الحرب الذي يجري فيه في الغالب قمع مثل هذه القيم الواسعة الانتشار أو قلبها رأساً على عقب، على الرغم من أفضل الجهود التي تبذلها الهيئات مثل الصليب الأحمر الدولي لضمان صيانة هذه القيم في العالم المعاصر.

الديمقراطية

أحد الملامح الرئيسة من «المذاهب الإنسانية البارزة» مجدداً هو «الديمقراطية» التي كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأفكار «الحرية»، و«المساواة»، والمشاركة المدنية

و«حقوق الإنسان». من الواضح، بالقدر الذي تذهب إليه الحكومة التمثيلية، أنه كان هناك بعض الحركة العامة المتجهة نحو مشاركة جديدة في العديد من أجزاء العالم على مدى القرون الحديثة. ولكن تلك الحركة يجب أن يُنظر إليها من خلال منظور. فالجماعات الأولى كانت قد امتلكت بالتأكيد مشاركة مباشرة أكثر. أما اليوم فالقضايا قد صارت أكثر تعقيداً. فالمشاركة الكبرى في التصويت صارت مصحوبة بمشاركة عملية أقل في مجالات أخرى لأن الحكومة التي يشارك فيها بنو البشر صارت أكثر تعقيداً، وأكثر بعداً، وتضم عدداً أكبر من الناس. وذلك يعني تحويل السياسيين إلى الاحترافية المهنية على نحو أكبر ويعني تمثيلاً مباشراً أقل.

وتظهر مشكلة أوسع حين يُنظر إلى الديمقراطية اليوم بوصفها قيمة شاملة يُعتبر العالم الغربي المعاصر الحامي الأول لها وهو النموذج الوحيد. ولكن أهو كذلك؟ دعني أبدأ باقتراح أن الإجراءات الديمقراطية يجب أن يُنظر إليها نظرة تأخذ السياق بعين الاعتبار، ويُنظر إليها في علاقتها مع مؤسسات محددة. لقد سمعت أعضاء في قوة العمل المعاصرة يجادلون في أنه لا توجد ديمقراطية في مكان العمل. وبالتأكيد هناك قدر محدود فقط في مؤسسات المعرفة. ولكن قارن مكان العمل المعاصر مع مكان العمل الموجود تحت ظروف الزراعة البسيطة. رأى صديقي الغاني الذي اصطحبته لزيارة مصنع محلي في إنجلترا رأى النساء واقفات في صف على منضدة، وهن يطبعن الوقت من «ساعة» عند دخولهن وخروجهن من مكان العمل. وسألني بلغته الخاصة «هل هن من الرقيق؟» إن عمله في الحقول كان من نوع «حر» أكثر، لم يتضمن علاقات تقوم على السلطة.

في اليونان القديمة، كان مفهوم الديمقراطية يشير إلى «حكم الشعب»، ووقف هذا الحكم في معارضة الحكومة المطلقة السيادة أو في معارضة حكم «الاستبداد» أيضاً. وكانت إرادة الشعب تتقرر بالانتخابات، ولكن الانتخابات كانت محدودة بالذكور «الأحرار»، واستبعد منها الأرقاء، والنساء، والغرباء المقيمون. وهكذا ففي السياق السياسي كانت الديمقراطية في أوروبا في الماضي محدودة مراراً أيضاً. واليوم، في ما يُنظر إليها بوصفها «الديمقراطية التامة»، يملك كل رجل وكل امرأة صوتاً مفرداً

وتحدث الانتخابات في مراحل منتظمة، تحكيمية. هناك «تفريد» للتمثيل، أي جعله فردياً، على الرغم من أن البحث يُظهر أن الزوج والزوجة يميلان إلى التصويت بالطريقة نفسها ولكن لم يبق ذلك بصفته لكل أهل الدار أو سلسلة النسب. وفي هذا الشكل تكون ممارسة الديمقراطية جديدة. في بريطانيا، كان التصويت قد وسع فقط في العام 1832 ليشمل أرباب الأسر، في حين أن النساء لم يحققن حق التصويت إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، وفي فرنسا في وقت أكثر تأخيراً في ما بعد. وفي الولايات المتحدة نفسها، التي يفترض أنها خلاصة الديمقراطية الحديثة في عيني دو توكفيل، دعا جورج واشنطنون إلى حصر المشاركة في الانتخابات «بالسادة» البيض، أي، بمالكي الأراضي وخريجي الكليات الجامعية. وفي كل حالة كان هناك في وقت أسبق من ذلك حق اقتراع محدود تحديداً شديداً. واستخدام صندوق الاقتراع والانتقاء التي يستلزمه هو أمر معتمد على الرأي القائل إن الاختيار حر ولا يعتريه الإرباك، وفي البداية رفض اليسار الفرنسي حق تصويت النساء في الانتخابات العمومية على أساس أن النساء سيكن ميالات جداً إلى التصويت كما يوجهن رجال الدين.

وإلى الآن هناك بعض المشكلات الفنية بشأن تفسير الاختيار، مثلما لوحظ ذلك في انتخابات الولايات المتحدة في ولاية فلوريدا في العام 2000، وحول سؤال مم تتكون الأغلبية، على سبيل المثال، والأغلبية البسيطة أو الشاملة الكلية، وبعدد الأصوات أو بعدد الوحدات (الولايات)؟ وثانياً فإن القضية تتعمد أكثر بفعل مشكلة القسر، سواء بتقديم الرُّشَا قبل الانتخابات كما كان في إنجلترا في القرن الثامن عشر، أو بتقديم مكافآت بعد الانتخابات، وبالمدى الذي تشكل فيه الوعود بالمنافع المستقبلية جزءاً من العملية الانتخابية نفسها. والاختلاف في الوصول إلى الدعاية العامة بسبب السيطرة السياسية على المذيع (كما في روسيا) أو بسبب السيطرة الاقتصادية بواسطة المال (كما في الولايات المتحدة) هذا الاختلاف يستطيع أيضاً أن يحدد المدى الأمثل لحرية الاختيار.

في الغرب، يُنظر الآن إلى الديمقراطية الانتخابية لا بوصفها خياراً واحداً فقط من بين عدد من نماذج التمثيل البديلة، وإنما تعتبر شكلاً من الحكومة مناسب

لإدخاله في كل الأماكن وفي كل الأزمان⁽¹⁰⁾. وفي ذلك المعنى فقد أخذت شكل القيمة المعممة. وكان غرض القوى الغربية المعاصرة هو ترويج الديمقراطية والتخلص من أنظمة الحكم من مثل تلك التي كانت موجودة في الاتحاد السوفيتي أو في يوغوسلافيا التي لم تف بالمعايير، على الرغم من أن أنظمة الحكم تلك اعترضت على أن حرية الاختيار السياسي تلك لم تكن القيمة الوحيدة التي يجب أن تدرس. ولدى الاستقلال في إفريقيا، أصر الحكام الاستعماريون على تسليم السلطة إلى حكومات منتخبة، وفقاً لما دعي بالتعايير البريطانية نموذج ويستمنستر، من أجل ضمان الموافقة العامة. وفي الحقيقة إن هذه الأشكال من الحكومة لم تستمر، وكما أشرت، كان ذلك في جزء منه بسبب أن الناس صوتوا وفق خطوط «قبلية» أو طائفية. وأُتبعَت الحكومات المنتخبة بحكم الحزب الواحد، الذي اعتُبر أساسياً من طرف الحكام ليعززوا الدولة الجديدة، وبعدئذ أُتبعَت بالانقلابات العسكرية بوصفها الطريقة الوحيدة لتغيير نظام حكم الحزب الواحد. وبالنسبة إلى دول جديدة عديدة، لم تكن المشكلة السياسية الرئيسية هي التحول نحو الديمقراطية وإنما هي تأسيس حكومة مركزية قوية تسيطر على بلاد لم تكن قد امتلكت مثل هذه الحكومة المركزية من قبل. ويبقى هذا صعباً جداً في الدولة التي تضم جماعات محددة بصفات أزلية قبلية أو دينية قد تمنع تأسيس حكومة «حزب» بالمعنى الغربي ولكنها لا تستبعد تلك الجماعات نفسها من أن يكون لها إجراءاتها التمثيلية («الديمقراطية») الخاصة بها.

كانت إسرائيل استثناءً جزئياً في هذا التعاقب (مثلما كانت الهند وماليزيا أيضاً). وهي تُمتدح بوصفها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأدنى، على الرغم من أن ذلك الشكل من الحكومة لم يفعل أي شيء لمنع مراكمتها الضخمة للأسلحة وللقطع العسكرية للدفاع عن نفسها، ولتهديد الآخرين، فهذا البلد الصغير يمتلك اثنتي عشرة فرقة عسكرية، وسلاح طيران هو واحد من أضخم القوى الجوية في العالم، وأسلحة

(10) اعترض واحد من الذين حاوروني في الإسكندرية على وصف الديمقراطية بأنها شكل من أشكال التمثيل، زاعماً أنها كانت (شكلاً من الثقافة). وعلى كل حال، فحتى في المواضع التي تستخدم فيها الإجراءات الانتخابية في المجال السياسي، فإنها نادراً ما تحصل على التمثيل في سياقات أخرى مثل التوظيف أو الأسرة.

نووية ممنوعة أو مستنكرة في القوى الأخرى. ولا منعت هذه الحكومة أيضاً الاختيار المتكرر للعسكريين السابقين ليقودوا حكومة مدنية (مثلما هو في الولايات المتحدة الأمريكية)، ولا هي تمنع حتى الآن من ارتكاب الفظائع الوحشية كالتي وقعت في القرية العربية دير ياسين، وفي مخيمي صبرا وشاتيلا في لبنان، أو في جنين، وهي أحدث، في الضفة الغربية. ومع ذلك، فيوضع إسرائيل في صنف «ديمقراطي»، فهي تقابل تلقائياً لمقارنتها مع حكومة الفلسطينيين «الفاسدة» المتسلطة، والذين يُنظر إليهم مثل معظم العرب الآخرين على أنهم لم يسبق لهم أبداً أن عرفوا «الديمقراطية الحقيقية».

مثل هذا التفضيل الذي لا لبس فيه لشكل واحد من الحكومة بغض النظر عن السياق هو تفضيل جديد. ففي اليونان القديمة، وفي روما أيضاً، على مرور الزمن كان هناك تغييرات كبيرة في نظام الحكم، وهي تغييرات تحولت بين «الديمقراطية» و«الاستبداد»، أو بين جمهورية وإمبراطورية، وذلك تماماً مثلما حدث في إفريقية منذ الاستقلال. بل في أوروبا نفسها، فلم يكن هناك رأي معتقد على نطاق واسع حتى القرن الثامن عشر، بل وبعد كذلك، يرى أن الديمقراطية كانت هي شكل الحكومة الوحيد المقبول. كان هناك تحولات من أنواع متنوعة، وليست بالضرورة ذات طبيعة عنيفة. واستُخدمت القوة أحياناً. والتغييرات الجذرية الراديكالية في أشكال الحكومة كانت غير مسموح بها بالنسبة لتشكيلات اجتماعية سابقة. حدث تمرد ولكن لم تحدث الثورة، أي، إن الناس تمردوا كي يغيروا الأشخاص المفروضين عليهم إجبارياً لكن لا يغيروا النظام الاجتماعي السياسي نفسه⁽¹¹⁾. إن صحة تلك المقولة ليست واضحة دائماً. ففي العديد من مثل هذه المجتمعات، كان هناك تحولات في نمط الحكومة وفي الممثلين كذلك. وإنه لحق أن إطاحة كامل النظام وفقاً لخطة معدة كان نادراً في المجتمعات السابقة، وخصوصاً في مجتمعات قبل التعليم. ولكن كان هناك غالباً بعض الذبذبة لا داخل أنظمة الحكم المركزية فقط، وإنما بينها وبين تلك الأنظمة القبلية التي توصف بأنها تقسيمية، أو بين موقع السلطة في المركز أو في

المحيط. إن التغيير في طبيعة الحكومة كان مميزاً لأنظمة الحكم السابقة، حين كانت «الديمقراطية» واحدة فقط من الاحتمالات الممكنة.

حين نتحدث عن الإجراءات الديمقراطية، فنحن نفكر في الطرق التي يجب فيها أن يؤخذ رأي الشعب رسمياً بالحسبان. وهناك طرق كثيرة لفعل هذا. في الغرب، يستشار جمهور الناخبين بالاقتراع السري (المكتوب عادة) كل أربع سنوات، أو كل خمس، أو كل ست منها. فالعدد تحكيمي. وهو حل وسط بين اختبار رأي الشعب وبين متابعة سياسة ثابتة على مدى مدة محددة. وبعضهم جادل في أن الجمهور يجب أن يستشار مرات متكررة أكثر، وخصوصاً في القضايا الكبيرة مثل إعلان حرب، الذي لا يحتاج في بريطانيا ولا إلى مجرد تصويت من البرلمان بسبب حكاية حق الامتياز الملكي (ومع ذلك فتبني عملة اليورو يحتاج). من الصعب أن نجادل في أننا نعيش في ديمقراطية (أي، تحت حكم الشعب) في الوقت الذي تستطيع فيه الحكومات أن تقرر مساراً كبيراً للعمل مثل الحرب ضد إرادة الأغلبية. ومن جهة أخرى، هل يجب أن نُحكّم باستفتاءات مستمرة واستطلاعات للرأي؟ أم أن الفوضى تنوي في ذلك الاتجاه؟ ويمكن للمرء أن يجادل في أن الديمقراطية تكون مضمونة فعلياً فقط بالقدرة على إعادة دعوة الممثلين حين يتوقفون عن أن يمثلوا، وتكون النتيجة أن إرادة الشعب تستطيع أن تتخلص من حكومة توشك أن تشتبك في حرب تقوم ضد رغبات أكثرية البلاد. لو كان هذا الاحتمال «الديمقراطي الصحيح» متوافراً، لكان عدد من الحكومات الأوروبية قد أسقط في بداية غزو العراق.

وعلى كل حال يمكن للمرء أن يجادل أيضاً في أن بعض البرامج الاجتماعية تحتاج إلى مرحلة أطول من أربع سنوات أو خمس سنوات للشروع فيها، ولذلك فإن نظام الحكم يجب أن يُختار لمدة أطول. وكان ذلك مراراً هو الزعم في إفريقية بعد الاستقلال، على سبيل المثال، حين حوِّلت بعض الحكومات المنتخبة نفسها إلى أنظمة حكم الحزب الواحد. طبعاً ليس هناك من شيء لإيقاف حكومة عن كونها منتخبة لعدد من المرات المتتالية لإقدارها على تنفيذ برامج أكثر اتساعاً، ولكن ماذا لو أن الناخبين أنفسهم «اخترأوا» حكومة لُتختار لمدة أطول أو في الحقيقة لُتختار بصفة دائمة؟

إن الديمقراطية الحديثة تطرح فعلاً عدداً من المشكلات على الجميع حتى على الديمقراطيين أنفسهم. فتهلتر كان قد انتخب من الشعب الألماني وتابع ليحول نظام الحكم إلى دكتاتورية. والأحزاب الشيوعية، أيضاً، قد تكون انتخبت في المقام الأول ولكن لم يكن لديها أدنى تردد في إقامة «دكتاتورية البروليتاريا». فما هي الدكتاتورية المنتخبة؟ إنها نظام حكم قد أجل أو ترك الانتخابات «العادية» وقمع المعارضة، على الرغم من أن النظام قد يستخدم الاستفتاءات. ولكن ماذا لو كان قد فعل ذلك برضا الأغلبية أو باختيارها؟ المشكلة بالنسبة إلى الديمقراطيين هي أن أنظمة حكم الحزب الواحد والأنظمة المشابهة لا تسمح بالتغيير الانتخابي.

والمشكلة الأخرى هي أن أنصار الديمقراطية لا يسمحون بأي نظام آخر غير إجراءاتهم المختارة ليعتبروها «حكم الشعب». ولكن مثل هذا التشاور يمكن أن يتضمن اختيار قائد بالمنادة به لا بالتصويت له. وبالإضافة إلى ذلك فإن إجراءات التصويت نفسها قد يُظن بها أنها تمثل إرادة الله لا إرادة الشعب، كما هي الحال في الانتخابات في الفاتيكان أو في كليات كيمبردج حيث تكون الأصوات المعطاة لبابا أو لسيد هي أصوات مسجلة في الكنيسة الصغيرة. والاختيار بين الأحزاب السياسية، وهو الأمر الذي ينطوي عليه النظام الانتخابي، لم يلق النجاح العظيم في الكثير من بلدان إفريقية، حيث تكون الولاءات القبلية والمحلية ذات علاقة أكبر، ولا لقي النجاح في أجزاء أخرى من العالم، مثلما هي الحال في العراق، حيث تكون المعتقدات «الأصولية» فيها أو الهويات اللغوية مشمولة في الاختيار.

إذا كان تعبير «ديمقراطية» يشير إلى نوع الإجراء الانتخابي المتكرر الذي تطور في أوروبا في القرن التاسع عشر على أبرز شكل له، فهو إجراء يكون شكلاً واحداً ممكناً فقط للتمثيل. ومعظم الأنظمة السياسية للحكم من أي نوع تمتلك نمطاً ما للتمثيل. وربما يكون من الممكن أن نتخيل بالمعنى المجرد نظام حكم متسلط يكون حكماً فردياً مطلقاً على نحو كامل، ولكن إذا لم يكن هذا النظام يأخذ رغبات الشعب في الحسبان بطريقة ما، فإن أيامه ستكون معدودة على الأرجح، ولو كان تحت ما يدعى بالدكتاتوريات أو بالمستبددين. وعلى سبيل المثال، فقد لوحظ في الصين الأولى

أنه لا تشين* ولا وانغ مانغ** كانت تستحق على الأرجح شهرتها بالاستبداد، لقد كان لديهما عدد من نُظُم الضوابط والتعديلات للاحتراز من إساءة استعمال السلطة. والنصوص الكلاسيكية نفسها شكلت نظام ضبط على الحكومة، كما هي الحال مع كتابات كونفوشيوس، التي أشير إليها في الفصل الرابع. ونتيجة لذلك فإن النخبة المتعلمة وجدت نفسها في الغالب في معارضة نظام الحكم السائد (12).

هناك عدد من الحالات التي لم تر فيها الدول الحديثة الديمقراطية بصفتها نظاماً مناسباً بشكل شامل، بما في ذلك في السياسة نفسها. ففي بعض الأجزاء من الولايات المتحدة، وحتى عهد حديث لم يكن السكان السود يمتلكون أي حق في التصويت في بلد كان فيه كل شخص غيرهم قد امتلك ذلك الحق. وقومياً أعطيت هذه الأقلية الجوهرية حق التصويت في نهاية المطاف. ولو كان هؤلاء السكان السود في أكثرية، لكان من المشكوك فيه أن يقوم السكان البيض بالموافقة طوعاً على هذا الحق. ولكان البلد قد بقي نظام حكم تمييز عنصري مثلما كان عليه الحال في جنوب إفريقيا في السابق.

وفي فلسطين، مع اقتراب نهاية الانتداب البريطاني، اقترحت الحكومة حل الدولة الواحدة للمسألة اليهودية - العربية وحاولت أن تؤسس جمعية عمومية مستندة إلى مبادئ ديمقراطية ولكن السكان اليهود رفضوا هذا العرض لأنهم كانوا في الأقلية. ولكنهم فيما بعد، حين كان معظم العرب قد غادروا أو قد طردوا إلى الخارج في أرض إسرائيل المشكلة حديثاً، أسسوا «ديمقراطية» مع حقوق مخفضة لأولئك المسلمين الذين بقوا في بلادهم، واليوم فإن أولئك الذين سبق أن غادروا منعوا «حق العودة»، وهو الحق الذي كان اليهود أنفسهم قد نادوا به بصوت عال ولكنه في الحالة الحاضرة حق سيهدد أكثريتهم «الديمقراطية». وفي الدول المقسومة دينياً، أو «عرقياً»، أو جنسياً إثنياً، فإن الصوت الواحد «للرجل» الواحد ليس حلاً مقبولاً بالضرورة، فمبدأ الرجل الواحد، صوت واحد قد يقود إلى أكثرية دائمة أو إلى التطهير «الجنسي الإثني»، كما

* أسرة تشين من الصين حكمت من 221 قبل الميلاد إلى 206 قبل الميلاد (المترجم).

** وانغ مانغ سياسي صيني وإمبراطور (45 قبل الميلاد - 23 بعد الميلاد) (المترجم).

(12) نايلان 1999: 80، 70 ف.ف.

هي الحال في قبرص. وفي كل مكان تجري فيه محاولة إقامة الديمقراطية الكاملة تحت هذه الظروف، فإن ذلك قد يخلق صراعاً من أجل زيادة التوالد السكاني من أجل كسب الأغلبية، كما يعتقد كثيرون من البروتستانت في إيرلندا الشمالية أن هذه هي الحالة مع الكاثوليك.

هل الديمقراطية، على سبيل المثال، هي الجواب للعراق المعاصر؟ يمكن للمرء أن يجادل أن عليه أن يختار «المشاركة في السلطة» مع المجتمعات الدينية والإثنية المقسمة تقسيماً شديداً، مثلما تم فعله حديثاً في إيرلندا الشمالية، وتكون النتيجة أن لا تكون هناك أغلبية دائمة لجماعة واحدة (الشيعية أو البروتستانت) على جماعة أخرى بل بالأحرى «ديمقراطية ائتلافية» توافقية، وهي مؤسسة مختلفة جداً. وفي اليونان القديمة، كان التصويت محدوداً يقتصر على المواطنين. وفكرة المواطنة، وهي مرتبطة في الغالب مع أنظمة الحكم الليبرالية بل الثورية أيضاً، قد تتضمن عملياً استبعاد صنف ضخم من غير المواطنين. وعبارة «أنا مواطن روماني» ينطوي على أن هناك مقيمين على نفس الأراضي لا يشاركون في حقوق مساوية، مثل المهاجرين الأتراك في ألمانيا حتى عهد قريب، أو أي مهاجر أو أي مقيم إقامة مؤقتة بالفعل في سويسرا أو في الهند، ولا يستطيع أن يشتري أرضاً أو بيتاً. المواطنة مفهوم استبعاد مثلما هو مفهوم اشتغال كذلك.

ولكن ضمن فكرة المواطنة نفسها، فإن الارتباط شبه الدائم للأغلبية، مع جماعة دينية محددة، على سبيل المثال، قد يعني الاستبعاد الفعال لجماعات مشابهة، أقل عدداً على أساس طويل الأمد. ولمواجهة عدم التوازن الدائم نسبياً والذي يستبعد عملياً التغيير في الأمد القصير للأصوات التي تعتمد عليها «الديمقراطية الكاملة»، قد يكون هناك لجوء، كما سبق أن رأينا، إلى تقاسم السلطة لضمان التمثيل (وبالتالي «النظام» الاجتماعي أو الموافقة من دون اعتراض). وهناك أيضاً أسلوب آخر «شبه ديمقراطي» هو «التمييز الإيجابي» الذي يعطي امتيازات إضافية، ربما في جمعية عمومية وطنية، وربما في التدريب، لجماعات أقلية معينة محرومة. وكان هذا الإجراء قد قُبِلَ للسود في الولايات المتحدة الأمريكية، وللنساء في أماكن أخرى تحت

ترتيبات «انتخابية» معينة، ولكن المثال الأول على المستوى القومي المعروف لي كان قد تم إدخاله من أجل «الطبقات المُدرّجة» في الدستور الهندي في العام 1947 الذي كان قد كتبه إلى حد كبير الدكتور أمبيدكار، وهو نفسه من حيث الأصل ينتمي إلى طبقة المنبوذين، وشعر أن مجتمع طبقته لن ينال معاملة «عادلة» تحت حكومة هندوسية تتحكم فيها الطبقات الأخرى.

وعلى الرغم من هذه المشكلات، فإن المناخ اليوم رأى الديمقراطية تتحول إلى مفهوم مشحون بالقيمة إلى درجة كبيرة واعتبره مفهوماً يمتلك قابلية شاملة للتضييق. ولكن في الوقت الذي تعدّ فيه الديمقراطية محل احترام كبير من الناحية الخطابية البلاغية ويُنظر إليها (خطأً) بوصفها اختراعاً للثقافات الأوروبية، فإن الممارسة مختلفة إلى حد ما، مع أن المرجع قد تغير. ففي حين كانت في الأصل تعني حكم الشعب، فإن المعنى قد ضاق وهو الآن يشير على نحو محدد تماماً إلى أنظمة الحكم التي تُنتخب فيها البرلمانات في كل أربع سنوات أو خمس سنوات بالاقتراع السري الشامل. ومع ذلك، فإن الفكرة قد صارت موضع تساؤل تحت بعض الظروف. فليست كل الانتخابات تعدّ «ديمقراطية» من وجهة نظر الغرب. فتحت عرفات، كان لدى الفلسطينيين قائد منتخب عرض أن يخضع نفسه لإعادة الانتخاب. وفي 24 حزيران/يونيو 2003 اقترح الرئيس بوش رئيس الولايات المتحدة خطة سلام للشرق الأوسط، وكان أول بند فيها هو أن على الفلسطينيين أن ينتخبوا قائداً جديداً لأن عرفات كان ملطخاً بالإرهاب. ومثل ذلك أيضاً كان رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بيغن طبعاً، وبعضهم يجادل في أن شارون مثله أيضاً. يمكن للمرء أن يأمل في مجيء قادة مختلفين في بلاد أجنبية، وأما أن يُطلب «الاستبدال» الديمقراطي لسياسيين منتخبين بوصفه شرطاً للمفاوضات (كما هي الحال مع حماس) فهذا موقف متفطر حتى حد التطرف، وليس ديمقراطية قطعياً وإنما هو تعبير عن المطالب الديكتاتورية لقوة عالمية مهيمنة تعتبر التدخل في إدارة البلدان الأخرى مظهراً مشروعاً من سياستها الأجنبية. وفي الماضي القريب ساندت مثل هذه السياسات،

والى هذا اليوم لا تجد هذه السياسة إلا صعوبة قليلة في تحالفها مع ملكيات مركزية على نحو قوي.

وكان أحد الأعذار الكبيرة لغزو العراق هو أن نظام الحكم كان غير ديمقراطي، وفي الحقيقة كان نظام حكم ديكتاتوري وحشي. ولكن لا يوجد أي اتفاقية دولية عن طبيعة نوع الحكومة الذي يجب على البلاد أن تتبناه. وقبل الحرب العالمية الثانية جاءت إلى السلطة حكومتا كل من ألمانيا وإيطاليا نتيجة لانتخابات ديمقراطية. ولم يكن ذلك صحيحاً بالنسبة إلى إسبانية، ولكن الحلفاء لم يحاولوا أي محاولة لإطاحة فرانكو بعد الحرب، على الرغم من أنه وصل إلى السلطة نتيجة لانقلاب عسكري فاشيستي وحرب أهلية دموية. ومثل ذلك فعل العديد من الحكومات في إفريقية، وبعضها في أمريكا الجنوبية وفي أماكن أخرى (فيجي، على سبيل المثال). ومن ناحية أخرى، فإن وجود حكومة ديمقراطية في غراناذا الجزيرة الكاريبية لم يمنع الولايات المتحدة من غزوها، على الرغم من أن غراناذا كانت من بلاد الكومنولث المرتبطة مع أقرب حليف للولايات المتحدة.

إن «الديمقراطية» التي توجد في الوطن نادراً ما تطبق على نطاق عالمي. والممارسات الانتخابية تعمل على نحو مختلف جداً في اتخاذ القرار على مستوى دولي. ففي الجمعية العامة في الأمم المتحدة، يتم اختيار المبعوثين من قبل الحكومات وكل بعثة لها صوت واحد بغض النظر عن عدد السكان - حكومة واحدة، لا شخص واحد، لها صوت واحد. ومجلس الأمن بأعضائه الثمانية عشر يُنتخب من الجمعية العامة، مع استثناء خمسة أعضاء دائمين، وهي الأمم المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، ولكل أمة منها حق النقض (الفيتو). إنه نظام «قانوني» أنشأه المنتصرون. وفي ذلك المجلس، لا أهمية لقرارات الأغلبية بسبب النقض. وفي أي حالة، قد تستخدم القوى المسيطرة، وعلى وجه الخصوص القوة العظمى الأولى، مواردها، عسكرياً، واقتصادياً، وثقافياً لتضغط على الآخرين ليصوتوا وفق الطريقة التي ترغبها تلك القوى، مستخدمة طرقاً يمكن أن تكون موضع إدانة في داخل البرلمان الوطني. وفي مثال حديث أرسل ممثلو عدد من البلدان الأوروبية، من جملتها بلغاريا ورومانيا،

رسالة إلى البيت الأبيض يوافقون فيها على خط الولايات المتحدة في العراق. ويبدو أن هؤلاء الممثلين يجتمعون بانتظام في واشنطن وهناك يسدي إليهم «النصيحة» مسؤول أمريكي سبق له أن عمل في الاستخبارات. لقد كان هو الذي كتب الرسالة نيابة عن الدول التي كانت في الوقت نفسه مرشحة للدخول في حلف الأطلسي، وكان يجب أن تأتي الموافقة على دخول تلك الدول من حكومة الولايات المتحدة⁽¹³⁾.

وقد اتخذ أولئك الممثلون القرار في تقديم الدعم من دون أي مشاور مع شعوبهم الخاصة، وهي شعوب كانت بالتأكيد تقريباً سترفض تقديمه، والشيء نفسه يصدق على رئيس الوزراء البريطاني بلير الذي لم يشعر بأي التزام لمشاورة جمهور المنتخبين بشأن الحرب في العراق، نظراً إلى أنه قد قرر أن موقفه كان هو الموقف الصحيح، مهما قد يرى الآخرون. وذلك كان أيضاً موقفاً بوش. وزيادة على ذلك فإن أولئك الذين يأخذون خطأ بدلاً لا يدانون وحسب، فذلك متوقع، وإنما قد تتخذ ضدهم عقوبات من أنواع مختلفة. وقد صار مفهوماً أن الدول الأخرى إذا لم تشارك بدور لها في الحرب، فإنها لن تملك أي حق في اتخاذ القرارات بعد الحرب وهي القرارات التي كان من الواضح أنها ستتخذ لا من الأمم المتحدة وإنما من القوة العظمى وحلفائها. فروسيا، وفرنسا، والصين لن يكون لها أي حق في الوصول في المستقبل إلى العقود العراقية أو إلى نفط العراق (مثلما كانوا قد فعلوا تحت حكم صدام حسين)، وهو النفط الذي سيكون توزيعه في أيدي المنتصرين. كان «القانون» مُنتجاً للحرب.

مثل هذه الإجراءات التمييزية لا تكاد تحترم الحق المشروع القانوني وحرية الاختيار بين مسارات العمل البديلة، التي تعد أساسية للديمقراطية ولحكم الشعب. وفي الحقيقة لقد تركزنا مع حكم القوة. وعلى مستوى أكثر محلية فإن تلك الإجراءات لم تنتظر نهاية الحرب، ففي مناقشة في برنامج الأخبار أثارت سي إن إن⁽¹⁴⁾ إمكانية أن تترك الولايات المتحدة شرب الخمر الفرنسية (لصالح الخمر الأسترالية، وهي البلد الذي كانت حكومته تقدم دعمها للحرب في العراق)، وتبدأ سي إن إن أيضاً أن مبيعات سيارات المرسيدس سوف تهبط أيضاً. بل إن أسماء البلدان المنشقة نفسها

(13) هيرالد تريبيون 20/2/2003.

(14) هيرالد تريبيون 20/2/2003.

صارت محرمة أيضاً؛ فعلى بعض قوائم الطعام تحول اسم أكلة «مقليات فرنسية» إلى «مقليات الحرية»، والحرية هي المرتبطة مع المشاركة في الحرب. والموقف المهيمن من الولايات المتحدة في السينما، والتلفاز، ووسائل الاتصال الجماهيري العالمية عموماً، صَمِنَ أن يكون موقف الولايات المتحدة موضع شرح باستمرار وبتعابيرها الخاصة هي. ويبدو أن هناك مناقشات من نوع ديمقراطي لصالح تحديد ملكية وسائل الاتصال الجماهيري والسيطرة عليها، وتقييد دور المال (والأسلحة كذلك) في التأثير على اختيار الناس. ومع ذلك فإن الديمقراطية تستقر على فكرة «حرية الاختيار» الفعالة. إن المال والاحتكارات تؤثر تأثيراً واضحاً على تلك الحرية حين يحتمل أن يكون التصويت على المستوى الدولي متأثراً بالقروض أو بالمنح وعلى المستوى القومي حين يكون المرشحون مختارين من بين أولئك الذين يستطيعون امتلاك الوسائل المالية للبدل للدعاية وثن المشروبات التي تقدم للمصوتين.

وعلى وجه العموم فإن الحالة الدولية تختلف اختلافاً جوهرياً عن الحالة القومية، والنظام الديمقراطي يطبق تطبيقاً يتم حسب السياق. وقد لاحظ حديثاً أمين عام سابق للأمم المتحدة في مقالة له بعنوان «الولايات المتحدة ضد بقية العالم» أن «أهم مناقشة يمكن أن تلخص في معادلة مستلهمة من الفيلسوف باسكال، وهي «ديمقراطية داخل الولايات المتحدة، وتسلطية خارجها»⁽¹⁵⁾. إن القوى الديمقراطية، في المستوى الدولي، لا تحترم الإجراءات الديمقراطية.

إن فكرة أن الديمقراطية ظهرت فقط بوصفها ملمحاً من ملامح المجتمعات الحديثة، وفي الحقيقة الغريبة، هي تبسيط فاضح مثل عزو أصل الفكرة إلى الدول المدن الإغريقية. من الواضح أن اليونان قدمت نموذجاً جزئياً. ولكن العديد من الأنظمة السياسية الأولى، ومن جملتها أنظمة بسيطة جداً اشتملت على إجراءات تشاورية مصممة لتقرير إرادة الشعب. وفي المعنى العام فإن «قيمة» الديمقراطية، على الرغم من أنها تكون معطلة أحياناً، كانت مراراً وتكراراً، إن لم يكن دائماً، حاضرة في المجتمعات السابقة، وظهرت على وجه الخصوص في سياق معارضة الحكم المتسلط.

وكان ما فعله العالم الحديث هو أنه مأسَسَ شكلاً معيناً من الانتخاب (الاختيار) - وكان ذلك في البداية لأسباب سياسية معينة لأنه كان مطلوباً من الشعب أن يسهم إسهاماً فعالاً في الإنفاق الوطني في شكل ضرائب. وكان يجب أن يدعى البرلمان من أجل جمع ذلك المال. وما كاد فرض الضرائب العامة يكون ممكناً من دون شكل ما من أشكال التمثيل، مثلما أعلنت المستعمرات الأمريكية على نحو فعال. والأشكال المعينة من التمثيل التي مجدها الغرب إلى حد كبير، ليست دائماً، على كل حال، أنجع الأشكال لتأمين التمثيل الكافي، ولم يبرهن ترويج نموذج ويستمينستر على أنه الدواء الشامل الشافي من كل داء بما في ذلك على المستوى القومي نفسه. وأما دولياً، فهناك طريق طويل للسير فيه قبل أن تكون الإجراءات الانتخابية مقبولة لا مفروضة بالقوة أو بعقوبات أخرى.

الفردية، والمساواة، والحرية

ثلاث قيم ترتبط مع الديمقراطية وتشكل ثلاثية في التفكير الأوروبي وهي تُعرَضُ في الغالب بوصفها أسباباً - أو نتائج - أوروبية حصراً لتطورات أوروبية حصراً في الفنون، وفي العلوم، وفي الاقتصاد. وهي موجودة عند الطلب باستمرار في كل الإنسانية، وفي النقد الأدبي على سبيل المثال، وفي مناقشة ظهور الرواية والسيرة الذاتية بوصفها النوع الأدبي النمطي للفردية، إذا أردنا أن نذكر القليل من الأمثلة فقط⁽¹⁶⁾. وكان الغرب قد ادعى الفردية لنفسه أيضاً بوصفها مساهمة في مشاريع الأعمال التجارية التي عدت أعمالاً مركزية للرأسمالية. وكما سنناقش في الفصل الآتي، تتطوي الفردية على حرية معينة من الاختيار الشخصي (بوصفها متميزة عن المسؤوليات الجماعية)، وهي تأتي في المقدمة في المسائل المعاصرة المتعلقة بالزواج والأسرة النووية، وهي مرة أخرى يُعتقد أنها أوروبية على وجه الخصوص. والحرية من هذا النوع تُعادل في الغالب مع القول بأن روابط الأسرة لا تمت بصلة إلى اختيار الشركاء. ولكن الحرية الكاملة من روابط الأسرة ليس هو ما يَحْبُرُهُ الفاعلون، وذلك لأنهم ينشئون في الحال روابط بديلة. فالأطفال قد يرحلون في وقت مبكر نسبياً من بيت ولادتهم، ولكنهم بعد

وقت قصير من رحيلهم، يقيمون صلات قوية مع آخرين، مع حبيب، مع زوج، وفي نهاية الأمر مع أطفالهم الخاصين بهم، وفي الوقت نفسه فهم يستبقون الروابط عبر المسافات مع والديهم ومع إخوانهم وأخواتهم، (تقطعها الزيارات والاتصالات المتكررة عبر الرسائل، والهاتف، والبريد الإلكتروني). وفي الحقيقة أن لازليت وآخرين قد اقترحوا أن انشطاراً من هذا النوع في أوروبا قد يقوي أيضاً ارتباطات أوثق داخل أسرة الزوجين بوصفها ارتباطاً متميزاً عن روابط القرابة الأوسع من الزواج. ذلك الرأي عن الارتباطات الأقوى في الغرب داخل أسرة الزوجين لا يبدو أنه متوافق توافقاً كاملاً مع فكرة الفرد المعزول («الحر») الذي يشق طريقه ضد العالم، على طريقة روبنسون كروزو أو على طريقة الأبطال الأسطوريين الآخرين من القارة، مثل فاوست. ويغدو الاضطراب الأيديولوجي واضحاً وضوحاً كاملاً في فكرة أن اقتصادنا قد أنشأه رجال أعمال أفراد. وذلك لأن هذا بعيد عن الحقيقة الواقعة. وفي الحقيقة، ما زالت معامل الأسر تلعب دوراً مهماً جداً إلى غاية هذا اليوم⁽¹⁷⁾.

ثلاثية القيم تلك، وهي الفردية، والحرية، والمساواة ليست مقتصرة على أوروبا. لقد أُشيرَ حديثاً⁽¹⁸⁾ إلى أن المساواة والحرية إضافة إلى الحب هي ملامح أساسية من تعاليم الإسلام الأخلاقية، مثلما هو الاهتمام بالفرد. ويرى يولمان المساواة بوصفها «مظهراً أساسياً» من «ثقافة الإسلام». وبالتأكيد فإنها «مترجمة» إلى ممارسة في فكرة حق الوصول المفتوح إلى الفرص للناس وغياب أي جماعة دينية (أو كهنوت) لها الامتياز في حق الوصول إلى الحقائق الإلهية. وهذه «القيمة» لا تعني أنه لا يوجد عدم مساواة بين الشعوب الإسلامية. «ففي الممارسة العملية، تشكل الدونية والفوقية جزءاً من الخبرة الإسلامية اليومية بالقدر الذي توجد فيه أي خبرة أخرى»⁽¹⁹⁾.

ويرسم يولمان المقابلات المقارنة بين صيغة يُنظر إليها أنها مثالية إلى درجة كبيرة تتصل بالمساواة والحب في الإسلام من جهة، وبين التدرج الطبقي ونكران الذات في الهند من ناحية أخرى. ولكن الأيديولوجية والممارسة العملية مختلفتان جداً في الغالب.

(17) غودي 1996: 192 ف.ف.

(18) يولمان 2001.

(19) يولمان 2001: 271.

وكما ذكرنا أعلاه، يدرك يولمان أن الدول الإسلامية لم تحقق المساواة دائماً، ومن ناحية أخرى، فهو يقتبس تعليقاً يلاحظ أن في مجتمعات الطبقات الثابتة القاسية في الهند، والتي يهيمن عليها حسبما يفترض تدرج هرمي، فإن وجود البكتي (bhakti)، أي، الحب غير المشروط، يعني أن تحديد المرتبة يمكن أن يُعدّل وأن أولئك الذين سقطوا من مكانة ولدوا فيها مرتين يمكن أن يُجاء بهم إلى حال أعلى⁽²⁰⁾. وبشكل مساو، فإن، الحب ملمح من المجتمع الهندي مثلما هو ملمح من المجتمع الإسلامي وهو ليس مقصوراً على واحد أو آخر، وهو يشير إلى التقاليد الهندوسية العظيمة عن الحب الجنسي، على سبيل المثال، عن البنات راعيات البقر من أجل كريشنا، وقد يكون أيضاً قد ذكر الحب على نحو معقول في مجموعة من الشعر السنسكريتي. وهكذا فإن تلك المشابهة تشكل «نقطة ذات اتصال عميق في علاقة الحب الحميمة مع المعبود في الهندوسية وفي الإسلام»، ويذهب هذا القول ليزعم أنه في الحالة الهندوسية فإن الحب، مثله مثل المساواة، موضوع صغير في حضارة عظيمة، كما سنناقش ذلك في الفصل القادم⁽²¹⁾. كم هو بعيد هذا التقدير عن الانحيازات الأوروبية المعتادة حول هذه المجتمعات (ووجهات نظرها بخصوص المساواة والحب) لا ما يظهره يولمان هو على ما يبدو تفسير هيفلي للأضداد، وممارسة كلا المجتمعين وهما يعرضان الملامح التي لا تسير فقط ضد الأنماط الرتيبة التي يتصورها الغرباء عن المجتمعين وإنما ضد إيديولوجيتهم المهيمنة الخاصة إلى حد كبير.

ولذلك فنحن نحتاج إلى تعديل التعارض المطبق بخصوص المساواة (والحب الأخوي) في هذه الأيديولوجيات عن طريق الأخذ بعين الاعتبار الملامح المشابهة التي ترافقها في الممارسة العملية. ومقارنة مع إفريقية، التي خُبرتْ مُحَرَكٌ تطور مختلف يشتمل على تباين اجتماعي أقل، فإن كلا المجتمعين الإسلامي في تركيا والهندوسي في الهند ممثّل لثقافات أوراسيا بعد عصر البرونز التي كانت ثقافات متدرجة طبقيّاً بشكل مبالغ فيه، ومتعلمة، ومستندة في معظمها إلى حق الوصول غير المتكافئ إلى الأرض القيّمة وإلى المصادر الأخرى، إضافة إلى الاستناد إلى السطوة العسكرية.

(20) هوبكنز 1996. يولمان 2001: 277.

(21) يولمان 2001: 277.

وعلى كل حال، فالتفاوتات وعدم التساوي في هذه الأشكال من التدرج الطبقي يمكن أن تُخفف بالإيديولوجيات الدينية المكتوبة. إن الإسلام يفعل شيئاً ما ليحرر بل يعارض التدرج الطبقي العلماني، وهناك تشجيع على الإحسان (وهو مظهر من الحب الأخوي) من الموسرين، وثورة الفقراء من حين إلى آخر، ولو لم تحدث أي إعادة توزيع فعالة. والحقيقة إن الإحسان من هذا النوع الفردي قد يقال فيه إنه يعزز الحالة الراهنة. في الهند يلقي التدرج الهرمي العلماني المساندة من الأيديولوجية الدينية. ولكن ليس بشكل لا لبس فيه، وذلك نظراً إلى أن الكهنوت المتعلمين، لا الحكام السياسيين العسكريين، هم الذين يديرون الطقوس الدينية، وهم الذين يعدون واقفين على قمة التدرج الهرمي. ويتبع بعدهم الحكام العلمانيون. والشيء نفسه يصدق على وجه العموم على الإسلام، على الرغم من أنهم في الإسلام لا يمتلكون كهنوتاً في حد ذاته، وإنما يمتلكون فقط مجموعة من الرجال العلماء بالنص المقدس. ويقال إن المعرفة أهم من السلطة السياسية (22).

وفي الهند أيضاً يتعدل الانقسام الطبقي بالإحسان، كما هو في الإسلام، بأعمال من العطاء، مثلما حدث حين رأيت أنا في قرية في غوجارات يسيطر عليها حزب المؤتمر، رأيت الهارجان (أطفال الله)، وكانوا من قبل يُدعون بالمنبوذين الذين لا يُمسّون، يقفون صفّاً ليحصلوا على مصل اللبن المتبقي من أنشطة صنع اللبن الرائب (الزبادي) من «الفلاحين» الباتل (رؤساء القرية). ولكن ما هو أكثر أهمية هو تلك المظاهر من الدين، البكتي وعبادة كريشنا، فهي تعرض خصائص مساواة إيجابية. وكان هناك دائماً بعض المعارضة الصريحة للتدرج الهرمي للآخرين، وخصوصاً في التقاليد الطويل للفكر الهندي الملحد الذي اشتمل على مقاومة طبقة الداليت (المنبوذين) لنظام الطبقات حين وجدوا أنفسهم في قاع الكومة. وكان نموذج المعارضة في بونا بالأنشطة المضادة في القرن التاسع عشر هو المهاتما بهول (Phule)، وهو تاجر زهور من طبقة منخفضة، وأسس مدرسة ابتدائية للبنات، وفيما بعد تمثلت المعارضة بعمل الدكتور أمبيدكار، قائد الهاريجان تحت قيادة المهاتما غاندي، وهو الذي كتب مسودة الدستور الهندي ليضمنه التمييز الإيجابي الذي سبق أن ذكرناه،

ولكنه في نهاية المطاف قاد جماعته بعيداً عن الهندوسية إلى البوذية. وكلا البوذية والجانانية تطورتا عن الهندوسية ولكنهما رفضتا نظام الطبقات. وذلك هو السبب الذي استطاع من أجله أمبيدخار أن يقود المنبوذين السابقين بنجاح عائداً بهم إلى البوذية، إلى دين هندي لم يكن يمتلك إلا قلة من الأتباع في تلك البلاد، ولذلك كانت هناك مضامين داخلية سياسية أقل.

إن فكرة المساواة لم تكن بالتأكيد مقصورة على أوروبا ولكنها كانت حاضرة في المجتمع الهندوسي، ولو لم يكن ذلك بارزاً دائماً في الفكر الديني البراهمي، تماماً مثل الممارسة وإلى حد ما مثل أيديولوجية التدرج الهرمي التي وجدت في الإسلام. هذه الاتجاهات المضادة من المساواة والتدرج الهرمي هي مرآيا لكل منهما داخل كل مجتمع، المعتقدات قد تظهر مظاهر متضاربة، ولكنها حين يُنظر فيها في إطار أوسع فإن كلا الاتجاهين موجود لا في المجتمعين كليهما فقط وإنما في المسيحية كذلك. كيف؟ ولماذا؟ لأن هذه المجتمعات، في كونها معتمدة على الزراعة المتقدمة ومصاحباتها التجارية والحرفية، هي مجتمعات متدرجة طبقياً بشكل كبير من وجهة النظر الاجتماعية الاقتصادية، وتمتلك كذلك تدرجاً طبقياً كبيراً سياسياً ودينيّاً تعليمياً في العلاقة باستخدام الكلمة المكتوبة وفي العلاقة بالكتب المقدسة على نحو أعم. ولكن مثل هذا التدرج الطبقي يُرى في الغالب بوصفه مناقضاً لما هو عملياً أفكار شاملة للإنسانية كلها عن المساواة بين بني البشر (مثل، بين البنين الأشقاء، بين الإخوة والأخوات) وهي أفكار تسير كأنها تيار مضاد في المجتمعات المتدرجة طبقياً وهي مستندة إلى فكرة العدالة التوزيعية. ومن وجهة نظر الأسرة، فإن المساواة مرتبطة بالعلاقات بين البنين الأشقاء («كل الرجال إخوة») أو بين الشركاء، وليس بين الآباء والأطفال (من الناحية النمطية آباء وأبناء، مثلما هو مع أوديب)⁽²³⁾. إحدى المجموعتين تضم عدم المساواة والأخرى تضم المساواة، وكلتاهما مبنية في العلاقات الاجتماعية من العائلة نحو الخارج. وكلتاهما تتضمن الحب، وإحدى المجموعتين أخوية أو أختية إضافة إلى الحب «الجنسي»، الذي يكون بين أنداد متساوين، علاقة جانبية. والمجموعة الأخرى تتعلق بحب الوالدين ومتمماته، الذي يكون تدرجاً هرمياً، بين غير متساوين. إن فرض التدرج الهرمي من الأب أو الوالد يواجه بمزاعم تدعي المساواة نيابة عن الأخ أو

(23) انظر ميتشل 2003.

البنين. هذه المزايم قد تسيطر على أساليب الحياة لشخص أو لجماعة، أو هي قد تكون نقطة مرجعية بعيدة لا تعمل إلا القليل لمنع المرء من متابعة التصرف بأسلوب جشع أو استهلاكي. ونحن على اطلاع حسن بهذه التناقضات في السلوك الأديولوجي والعملية من حياتنا اليومية، وذلك مثلما ننتقد التلوث الذي تصنعه السيارات للبيئة، ثم نقفز في سيارتنا نيسان ونذهب إلى السوق الكبير المركزي (الذي ننتقده لأنه قد أدى إلى السيطرة على الحوانيت الصغيرة المشخصة).

ومثل المساواة كانت فكرة الحرية⁽²⁴⁾ منتشرة انتشاراً واسعاً في المجتمعات الإنسانية. إنها مفهوم يعتمد على سياق وليس مقصوداً على الغرب. كتب الرجل الإنجليزي، السير أدولفوس سليد، الذي خدم ضابطاً تحت إمرة الأسطول العثماني في العشرينيات من 1820. كتب يقول: «حتى هذا الوقت استمتع العثماني حسب العرف ببعض أعلى الامتيازات التي يتمتع بها الرجال الأحرار، وهي التي كافحت من أجلها الأمم المسيحية طويلاً». فالعثماني كان يدفع ضريبة أرض محدودة جداً، ولم يدفع العشر، وما كان يحتاج إلى جواز سفر، ولم يكن يواجه الجمارك ولا الشرطة... «من أخفض الأصول كان يمكن أن يطمح من دون غرور إلى رتبة باشا». ويقارن الكاتب هذه الحرية، «هذه القدرة على تحقيق أكثر الرغبات غرابة»، يقارنها مع إنجازات الثورة الفرنسية⁽²⁵⁾. هناك العديد من المفازي العملية في هذه الحالة. كنت تستطيع أن تحول رقيقاً إلى مسلم، ولكنك لا تستطيع أن تحول مسلماً إلى رقيق. وبشكل مساو لذلك، فإن المهتدي الجديد للإسلام، مثلما حدث مع فتى ألباني أخذ إلى أسطنبول، بصفة دافشيرمة (devirsne)* أي جمع الأطفال للسلطان، كان يستطيع أن يرتقي إلى أعلى المناصب في البلاد، ما عدا منصب السلطان.

(24) ولكن الحرية إضافة إلى ذلك أكثر تعقيداً مما توصف. وقد حلت كارولين همفريز حديثاً المفاهيم الروسية عن الحرية في العصر بعد الشيوعية مقارنة مع الغرب. هناك مفهومان نستطيع أن نستخدمهما لترجمة الكلمة الإنجليزية للحرية، سلوبيود (Slobude) وفاليا (Valya). فالأولى تشير إلى الحرية في متابعة الأهداف السياسية، والثانية إلى الحرية في متابعة الأهداف الخاصة.

(25) مقتبسة في يالمان 2001: 271.

* هكذا في الأصل، ولعل المقصود لفظة دافشيرمة (devshirme) المأخوذة من الكلمة التركية (devsirme) وتعني الجمع، وهو الغلام الذي كانت تدفعه بعض البلدان إلى السلطان العثماني باسم (جمع الأطفال)، ويدخل في خدمة السلطان في الجيش وغيره. (المترجم)

ويشرح يولمان كيف أن فكرة الحرية مرتبطة مع فكرة المساواة. فهو يلاحظ أن «المثل العليا للإسلام»:

تدور فعلاً حول مبدأ عدم وجود أشخاص لهم امتيازات في الإسلام، أو بالأحرى إن قيمة الشخص تعتمد على نواياه الأخلاقية ذكراً كان أو أنثى، وعلى سلوكه، وتقواه. وهذا قد يقود إلى أبواب الجنة، ولكن في الممالك الدنيوية مع ذلك، فإن كل الناس، بعد أن يكونوا قد اهتموا إلى دين الإسلام - أي، بعد الاستسلام (التسليم) لإرادة الله - يجب أن يمنحوا فرصة متساوية للصعود في المجتمع. ومن هنا وعد الإسلام، على سبيل المثال، للمسلمين السود في أمريكا وللشعوب المضطهدة في الأماكن الأخرى؛⁽²⁶⁾

وكما رأينا، ففي الوقت الذي يُنظر فيه في الغالب إلى «الفضائل» الكبرى من الفردية، والمساواة، والحرية، بوصفها فضائل أوروبية أساساً، وبوصفها جزءاً من التراث الثقافي للقارة الذي أقدّرنا على التحرك قدماً إلى التحديث قبل بقية العالم، كانت هذه الفكرة مبنية على أسس مهزوزة. «إن حرية الرعايا في أن يتابعوا رأيهم أمر يُنظر إليه من عهد طويل بوصفه ملمحاً من الرأسمالية الحديثة. ولكن، وكما يشير ووللرستين⁽²⁷⁾، فإن غياب القيود قد يعني العكس، أي، «استئصال ضمانات إعادة الإنتاج»، وإلغاء الحقوق المشتقة من التراث، وترك الأمر غير واضح بشأن كم هو كبير الفرق بين «الرأسمالية» وبين الأنظمة الماضية⁽²⁸⁾. وفي أشكال مختلفة فإن هذه الصفات وجدت في مجتمعات أخرى، وليس فقط في المجتمعات المتعلمة المتقدمة، على الرغم من أن الأيديولوجيات هناك كانت حتماً أكثر وضوحاً. ومع ذلك، فإن الأوروبيين يحاولون أيديولوجياً أن يستولوا على المظاهر الإيجابية من هذه الأفكار لأنفسهم، وهي أفكار لها أيضاً ملامح سلبية، فالأخوة تنطوي على الصراع بين الإخوة، والحب، والكرهية التي قد تتبع نهاية المودة الحميمة. الفضائل الصريحة على ما يبدو هي في الواقع أكثر تعقيداً مما يُظن في الغالب، وخصوصاً فضيلة الأخوة

(26) يولمان 2001: 271.

(27) ووللرستين 1999: 16.

(28) ووللرستين 1999: 16-17.

(الحب الأخوي)، الذي يميل، من خلال الإحسان، إلى تعديل التفاوتات التدريجية الهرمية لأنظمة الدولة.

الإحسان وجمع الضدين بشأن الترف

أحد المظاهر المركزية الذي لا يأتي من المذهب الإنساني إلى درجة كبيرة، وإنما من الإنسانية البشرية أو من القيم هو فكرة الإحسان. القديس بطرس أعلن أن الفضائل العظيمة كانت هي «الإيمان، والأمل، والإحسان وأن أعظم هذه الفضائل هو الإحسان». والكلمة اللاتينية، كاريتاس، (Caritas) التي اشتقت منها الكلمة الإنجليزية الدالة على الإحسان، تشاريتي، (Charity) تُرجمت بمعنى الإحسان وبمعنى الحب، حب المرء لإخوانه من بني البشر، وأما المظهر الجنسي من الحب فسأناقشه في الفصل الآتي. والإحسان هو الفضيلة التي مُدَّت فوق الجميع إلى إخوان المرء المسيحيين ويقال أحياناً إنه مرتبط ارتباطاً فريداً مع المسيحية. ولكن في الحقيقة أن جميع الأديان المكتوبة التمسست الدعم واحتاجت إلى اجتذاب الأموال من أجل أغراض الإحسان الخيرية، ومن أجل صيانة مباني العبادة، ومن أجل الأفراد العاملين كذلك لللازمين لتوفير اليد العاملة في المؤسسة. ولذلك فقد كان محتملاً أنهم سعوا إلى اكتساب الثروة، وخصوصاً من أعضاء المجتمع الأكثر غنى. فإذا امتلك فرد الوصول إلى الثروة، وجب أن تُعطى الثروة من أجل عمل الله (أو من أجل بوذا أو من أجل وكالة أخرى). وفي الوقت نفسه، كان الفقر من حيث المبدأ يستحق الثناء. وكان الرجل الفني يواجه مشكلات في الدخول إلى مملكة الله (ما لم يهب سلعه لله). وكان لدى الرجل الفقير مشكلات أقل إلى حد بعيد، فقد كان، ذكراً أو أنثى، مستلماً مستحقاً للإحسان، وللهدايا التي قدمها في نهاية المطاف الأغنياء ولكن الوساطة فيها كانت من الكنيسة.

وهكذا فلم يكن الإحسان أبداً فضيلة مسيحية محضة. وهي فضيلة موجودة بقدر مساو بين المسلمين، وبين الهندوس، وبين البارسيين، والجانيزيين، والبوذيين. وبالنسبة إلى المسلمين، فقد كان الإحسان واجباً مقدساً، وهو واحد من الأركان الخمسة

* هكذا في الأصل (Pillars of Wisdom) والأصح أن يقول الأركان الخمسة للإسلام، وفي هذه الحال فكلمة الزكاة أدق من كلمة الإحسان. (المترجم).

للحكمة*. وفي غرب إفريقية، كان الإحسان الشخصي يمارس في كل يوم جمعة حين كانت الصدقة تعطى للفقراء أو لمن يستحقونها. وفي بلاد البحر الأبيض المتوسط، حيث كان هناك تباين أكبر في «الطبقة» ونظام مختلف من امتلاك الأرض، كانت هبات جوهرية أكبر من هبات الإحسان (الوقف) تمنح إما لدعم جامع ومؤسساته المرتبطة به، من مستشفى، أو نزل القوافل، أو سوق، أو مدرسة (كلية)، أو في غير ذلك لعهدة أسرية لمساعدة المحتاجين. وهناك نصوص مشابهة كانت قد وضعت في كل أديان العالم (المكتوبة) الأخرى، وكان فيها الإعطاء للسائل أو إلى راهب علامة للجدارة. وكان بناء بيوت للصدقات مع تزويدها بالطعام إضافة إلى المأوى للفقراء من الهبات المهمة التي كان يستطيع الفرد أن يصنعها، ويحتمل أن تمحو آثار السيئات السابقة لذلك.

وفي هذه الطريقة، كان يتم توفير حاجات كل من الفقراء والكنيسة. وفي الحقيقة زعم في المسيحية أن الفقر كان حالة مقدسة في حد ذاته. وهذا لا يعني القول إنه لم يكن يوجد في هذه الثقافات أي كضاح من أجل الثروات، ومن أجل الترف. وفي الواقع كان يُنظر إلى الأغنياء، في بعض روايات تزكية النفس، بوصفهم ضرورة للمساعدة في دعم الفقراء، تماماً مثلما هي الأمم الفنية ضرورة لدعم الأمم الأقل غنى. ولكن الكهنة، أمراء الكنيسة، كانوا منغمسين في سلوك الترف واقتناء حاجيات الترف مثلهم مثل أي شخص آخر. وعلى كل حال، كان هناك دائماً درجة من جمع النقيضين حول وجود مثل هذا الترف نفسه، لا مع العقائد الدينية فقط وإنما مع فلاسفة مثل مينشيوس* أيضاً، الذين يعلنون أن الترف غير ضروري للحياة الإنسانية مثلما هو مضر أيضاً، وهو في بعض الحالات شر على نحو مؤكد. ومع ذلك فقد كان بالتأكيد هدف الأقوياء، سواء في المجتمع الكنسي أو في المجتمع العادي، وسواء كان التاجر أو الفلاح، أو المهني هو مراكمة الثروة كي يكونوا قادرين على التصرف بطريقة خاصة. ولذلك كان الاتجاهان على طريقتي نقيض، مسببين التناقض لدى الكثيرين، وهو تناقض كان يجري حله بالنسبة إلى بعضهم بممارسة الزهد، وإنكار الترف وتحطيم الأشياء الترفية أيضاً، كما في الحالة الملحوظة للقديس فرانسيس الأسيسي. فقد كان

* مينشيوس (372 تقريباً - 289 قبل الميلاد) الاسم الغربي للفيلسوف الصيني مينغ تزو. المعلم الثاني في الكونفوشيوسية، وتسم فلسفته بالمثالية وتؤكد أن طبيعة الإنسان خيرة في الأساس. (المترجم).

فرانسييس في شبابه متجهاً إلى المرح، وإلى الفروسية، وإلى التبذير المتباهي. ولكن المرض لفت انتباهه إلى بعد آخر للحياة. وبعد أن وهب نفسه للفقر، قطع عهداً على نفسه ألا يرفض صدقة لسائل. ومع ذلك، فقد تخلى عن ميراثه ولبس رداء كهنوتياً مفرداً فقط بلون بني مصنوع من قماش صوفي خشن، مربوط بحبل من القنب. وأسس القديس بعد ذلك نظام الفرنسيسكان الذي كان مستنداً، مثل آخرين، إلى العهود الثلاثة من الفقر، والعفاف، والطاعة. ومن هذه العهود كان الفقر أهمها (يدعو إلى الإحسان) ورفض هذا النظام كل فكرة امتلاك الممتلكات.

الانتشار الواسع للتناقض بخصوص الترف والغنى نادراً ما كان واضحاً في مثل هذا الشكل المفرد. ولكن طبيعة الإحسان نفسها تعتمد، إلى حد كبير، على إدراك أن ما هو تغيير صغير لناس أيسر حالاً، يعيشون في ترف نسبي، هو تغيير جوهري بالنسبة إلى الفقراء. وإن كلاً من الاستهلاك الزائد الذي ينطوي عليه الترف وغياب الاستهلاك من ناحية أخرى، أي الفقر في الحقيقة، هما مظهران للتباين في الاقتصاد، وظهور الأغنياء والفقراء، الذي حدث بأسلوب مميز جداً مع عصر البرونز، حين تمزقت «المساواتية» الاقتصادية النسبية للمجتمعات الأولى بفعل أساليب إنتاجية جديدة أقدرت رجلاً واحداً مع محراث أن ينتج أكثر من رجل آخر بكمية كبيرة إلى حد ما، وهي كمية تجعل رجلاً معيناً أغنى، وتجعل رجلاً آخر أفقر⁽²⁹⁾. وبكلمات أخرى كان كل من الإحسان والموقف المتناقض نحو الترف، إضافة إلى الفقر والثراء، إلى حد كبير منتجات نجمت عن تغيرات عصر البرونز وكانت بشكل رئيس مفتقدة في مجتمعات الزراعة بالمجرفة في إفريقية، ولم تكن تلك المنتجات غائبة غياباً كاملاً ولكنها أقل وضوحاً من حيث كونها موضوعات للتفاصيل الإيديولوجية.

وفي حين أن سلوك الترف، مثله مثل الإحسان مظهر من مظاهر كل المجتمعات المتدرجة طبقياً، فهو أيضاً مظهر حركي دينامي. وهو يتغير مع مرور الوقت لأسباب خارجية وداخلية معاً. وأنا أشير بالأسباب الخارجية إلى قوى السوق وإلى أساليب

(29) أنا لا أعني أن أوحى أنه لم يكن هناك فقر في الأنواع الأخرى من المجتمع، ولكنه كان من نظام مختلف.

الإنتاج، التي حولت السكر، على سبيل المثال، من كونه ترفاً إلى كونه مادة للاستهلاك الكبير الجماهيري. ونظراً إلى أن العناصر العليا في المجتمع تعرّف نفسها بواسطة كماليات الترف، وجب عليهم الآن أن ينشدوا مواد جديدة لتخدم بصفة علامات على الاختلاف، مواد لا يستطيع الآخرون الحصول عليها بسبب ندرتها أو بسبب تكلفتها. ويلاحظ برودل في بنى الحياة اليومية، أننا نحتاج دائماً إلى تمييز حال الأقلية، «أصحاب الامتيازات، الذين قد نرى أنهم يعيشون في ترف»، عن حال الأغلبية⁽³⁰⁾. وعلى كل حال، فإن الملامح المميزة تتغير مراراً. «فالسكر، على سبيل المثال، كان ترفاً قبل القرن السادس عشر، والورق كان ما زال ترفاً في سنوات نهاية القرن السابع عشر، ومثل ذلك كان الفول (الكحول) وأول «المقبّلات» الكحولية في زمن كاترين آل مديتشي، أو أسيرة النسيج الصوفي الناعم وكؤوس الفضة من نوع كؤوس الطبقة الروسية العليا (البويارز) قبل بطرس الكبير». والبرتقال كان ترفاً في إنجلترا في مرحلة آل ستيوارت وفيما بعدها، وكان يفتخر به ويقدر في زمن عيد الميلاد. كل ذلك تغير حين صارت كماليات الترف الخاصة بالموسرين ضرورات شاملة، وانتقل الإنتاج من أجل النخبة إلى الاستهلاك الكبير الجماهيري.

ومع ذلك، فإن التغيرات في سلع الترف يمكن أن تحدث داخلياً أيضاً نتيجة للموضة. وقد رأى برودل الموضة تصنع ظهورها في أوروبا في العام 1350 تقريباً مع الانتقال إلى الرداء القصير، الخفيف على الرغم من أنها صارت قوية فعلاً في العام 1700 تقريباً فقط حين «بدأت الموضة تؤثر على كل شيء»⁽³¹⁾. ولكن ذلك كان فقط في أوساط الطبقة العليا، أما الفلاحون فاستمروا في طرقهم القديمة التي لا تتغير، والتي كانت وفقاً لما يقوله، هي نمط الحضارات في الشرق.

موضوع التغيير ذلك هو الموضوع المفضل لبعض مؤرخي المركزية الأوروبية الذين يرون أن الغرب هو «مخترع الاختراع»⁽³²⁾. تلك المقولة طبعاً هراء، مثلما نرى من

(30) برودل 1981 [1979]: 183.

(31) برودل 1981: 317.

(32) لاندیس 1999. غودي 2004.

العمل العظيم لنيدهام عن الصين والذي نوقش في الفصل الخامس. ومثل ذلك أيضاً زعم برودل المختلف بفارق أكثر دقة. ومشكلة التغيير، لا في السلوك المترف وحسب، وإنما على نحو أكثر عمومية، هي مشكلة أصيلة في التصورات الغربية عن المجتمعات الشرقية. فالرأسمالية تتطلب التغيير، وتوازناً بين القوى المختلفة من التراث. وعلى كل حال، فإن جميع المجتمعات تتغير وفق سرعات مختلفة في سياقات مختلفة. وقد جادلت أنا وقلت إنه في الأنظمة الدينية السابقة، يميل الكثير من العبادات ذات الطقوس إلى أن تظهر للعيان أن تقادماً فطري فيها، لأنها موجهة إلى المعبود الذي أخفق⁽³³⁾. وفي نهاية المطاف يُنظر إليها بأنها لا تعمل، وتكون النتيجة هي أن البحث عن حلول جديدة للصعوبات الإنسانية كان ملمحاً جوهرياً لتلك المجتمعات. وتكون إحدى النتائج المميزة هي قلب المزارات، ووضع القديم جانباً بوصفه مخففاً في تسليم الضمانات، وتولد مزارات جديدة. ربما كان يجب أن تدرس هذه العملية بوصفها خارج عالم الموضة، وبوصفها أيضاً مسألة تغيير ولكنها عملية توجد عند مستوى أكثر تفاهة. ولكن المرء يجد ذلك المستوى أيضاً في الثقافات الشفوية مثل ثقافة اللوداغا في غانا الشمالية. فالأغنيات والألحان للآلة الموسيقية الخشبية المعروفة باسم زيلوفون تتغير مراراً في كل المجالات حتى في الطقوس الدينية، ومثل ذلك أيضاً، على الأقل في الوقت الحاضر، تتغير الرقصات والملابس القطنية التي تلبسها النساء لأدائها. مثل هذا السلوك قريب جداً للموضة، وخصوصاً في استخدام القماش المستورد.

إن دور الموضة والترف في ترويج الرأسمالية كان موضوع الاقتصادي الألماني سومبارت من بين آخرين، مثلما رأينا في الفصل السابع. لم يكن هذا الدور فريداً خاصاً بأوروبا وإنما روجّه على نطاق واسع النشاط الاقتصادي المزداد لمجتمعات ما بعد عصر البرونز. وزادت سرعة التغيير مع مرور الزمان. تماماً مثل الزيادة في حجم التجارة الداخلية وحجم التجارة الخارجية وكانت منتجاتها ملمحاً مهماً للحياة الحديثة، ومثل ذلك أيضاً كانت الزيادة في الموضة المتحولة. وقد رأينا، أن برودل يضع بداية تلك الزيادة نحو العام 1700. ويشير ذلك التاريخ إلى نمو الموضة

في البلاط الفرنسي تحت حكم لويس الرابع عشر (1638 — 1715). لقد أصر لويس على أن يسكن نبلاؤه في فيرساي طوال جزء من العام على الأقل، وفي ذلك السياق من وجودهم المتعم بكثير من أوقات الفراغ حدث أن ترسخت التغيرات المنتظمة للأزياء في الملابس. وبدأ البلاط الفرنسي يدعو صانعي الحرير من البلدة الجنوبية ليون ليزوروه كل ستة أشهر لمناقشة التصاميم المستقبلية. ولم يكن ظهور التغيير، وظهور الأزياء الجديدة، هو الأمر الجدير بالملاحظة وإنما الطريقة التي كان ذلك التغيير السريع قد ترسخ فيها بانتظام، والآثار التي كانت لهذا الأمر على الإنتاج المصنَّع كانت آثاراً جديرة بالملاحظة. وفي فرنسا كانت سرعة التغيير في تصميم القماش الحريري للأرستوقراطية سريعة جداً إلى درجة أدت إلى موت صناعة الحرير في البلدة الإيطالية بولونيا، وهي التي كانت حتى ذلك الحين المنتج الكبير لقماش الحرير، وفي القرن الثامن عشر، لم تستطع الصناعة الإيطالية أن تجاري ذلك⁽³⁴⁾. وتلك العملية نافست، ووضعت النمط، لعروض الأزياء السنوية اليوم في باريس، وميلان، ونيويورك، ولندن، وعواصم أخرى، وهي عروض تشكل أماكن أسواق ملابس الأغنياء (أي، النساء الفنيات في هذه الحالة) ولكنها أيضاً وضعت الشروط من أجل الإنتاج من أجل الجماهير التي قد اجتذبت الآن مع التطورات الاجتماعية الاقتصادية الحديثة إلى الإملاءات المتكررة «للموضة»، على الرغم من أن ذلك يجري وفق مقياس أقل ترفاً.

كان هناك بالتأكيد زيادة في سرعة دورة تغير الأزياء و السلع الرفاهية في أوروبا، إضافة إلى الزيادة في عدد المشاركين، إلى جانب تطور الإنتاج الصناعي وسوق الاستهلاك الكبير. ذلك التحول لم يكن بسبب بعض الرغبة الأصلية للتغيير التي ميزت أوروبا، ولبعض «العقلية» المختلفة، ولكن بالأحرى للطبيعة المختلفة للسوق وللعمليات الإنتاجية. والنتيجة بالنسبة إلى ما يخص الزعم بأن موضة الأزياء كانت أوروبية على نحو فريد، هي أن برودل كان مخطئاً تماماً. ويسجل إلفين، لتكذيب فكرته عن المجتمعات المتغيرة وغير المتغيرة، يسجل أن الموضة في الصين في ملابس النساء

(34) بوني 2001 أ وب.

كانت معروفة بوصفها «اتجاه الأزمة»، وموجودة في شنفهاي في أواخر القرن السابع عشر⁽³⁵⁾. وأنا أشك في ذلك، ووفق خطوة أبطأ، فإننا نستطيع أن نتبعها ونعود بها إلى وقت أسبق وربما في كل مكان.

كانت الموضة في الملابس في البداية هي إحدى طرق الأغنياء للإبقاء على علامات مكانتهم واضحة، مثلما كان الترف بشكل أكثر عمومية. وكما هو في العديد من المجتمعات الأخرى بعد عصر البرونز، كانت الطبقة هي في الغالب التي تفرض الملابس، وفي بعض الأجزاء كان هناك قوانين تنظيمية حددت منتجات معينة لجماعات معينة في التدرج الهرمي، وفي أجزاء أخرى كانت الاختلافات من نوع غير رسمي على نحو أكبر. فالحري على سبيل المثال كان ممنوعاً على مواطني باريس من هنري الرابع⁽³⁶⁾. ولكن مع تطور الصناعة والتبادل القومي والدولي معاً، فإن النمو في الأعداد وفي مكانة أولئك المعنيين، من البورجوازيين، جعل من الصعب على نحو متزايد إدامة هذه التحديدات، في أوروبا وفي الأماكن الأخرى. فالأدنى بذل كل جهد ليتبنى سلوك الأعلى، وخصوصاً حين هدد الحصول على الثروات أصناف المكانة الموجودة. ومن المثير للاهتمام أن القوانين التنظيمية كان قد تم تخفيفها في الصين في نفس الوقت تقريباً مثلما هو في أوروبا حين لم يبق ممكناً في كلتا المنطقتين كبح البورجوازية الصاعدة بعد ذلك، والتغيرات المماثلة الموازية التي كانت بلا شك نتيجة أعمال التجارة الخارجية و«التطور» الداخلي. بعد ذلك الوقت، الموضة و«الذوق» لا القانون أخذوا دور تمييز النخبة وصارت كل العملية أكثر مرونة ولكنها صارت أكثر تعقيداً. ومع ذلك، فإن فضيلة منح الإحسان (إلى الفقراء)، والتناقض بشأن الترف (بالنسبة إلى الأغنياء)، واستخدام الملابس من أجل تمييز المكانة والقوانين المسنونة لحماية ذلك، ودور الموضة، وفي الوقت الذي تختلف هذه الأمور فيه، فهي لم تكن فريدة خاصة بثقافة واحدة في أوراسيا ولكنها موجودة في كل المجتمعات المتحضرة الكبيرة.

(35) إفين 2004: 11.

(36) برودل 1981: 311.

وفي الختام، يرى الكثيرون من الأوروبيين أنفسهم بوصفهم ورثة للمذهب الإنساني وللتنوير، إضافة إلى الثورتين الفرنسية، والأمريكية، بل الثورة الإنجليزية في الجملة كذلك، وهي التي قادت على ما يفترض إلى مجتمعات جديدة، وإلى طرق مختلفة من الحياة. وكانت الديمقراطية الحديثة أحد مظاهر هذه الحياة الجديدة، المتطورة. ووضعت أوروبا أيضاً زعماً بامتلاك قيم، كانت حين يُنظر إليها بوصفها قيماً اخترعتها تلك القارة عند مستوى بلاغي (وعلى وجه الخصوص عند مستوى نصي)، كانت معتبرة ذات قابلية شاملة للتطبيق، ولكنها في الممارسة عوملت حسب السياق وحسب الحالة الطارئة. ويمكن للفجوة القائمة بين هذه الغايات المقررة (القيم) وبين الممارسة الحقيقية الواقعية أن تكون فجوة كبيرة جداً، في حين يُنظر إلى الشرق إلى حد كبير بوصفه مفتقراً إليها افتقاراً تاماً. وفي الحقيقة، إن القيم الإنسانية، وفي ذلك المعنى المذهب الإنساني، قد وجدت في كل أنحاء المجتمعات الإنسانية، ولم تكن دائماً في الشكل نفسه وإنما هي في الغالب قابلة للمقارنة على نحو يمكن تمييزه. ومن المؤكد أن ثلاثية الفردية، والمساواة، والحرية يجب ألا تكون مرتبطة ارتباطاً فريداً بالديمقراطية الحديثة ولا بالغرب الحديث، وهي مثلها مثل الإحسان موجودة موزعة توزيعاً على نحو أوسع بكثير.

الفصل العاشر

الحب المسروق: الأوروبيون يدعون ملكية العواطف

لم تدع أوروبا لنفسها، بوصفها فريدة منقطعة النظير، ملكية مؤسسات معينة هي موضع تقدير كبير فقط، وإنما حدث الشيء نفسه مع بعض العواطف أيضاً، وعلى وجه الخصوص عواطف الحب⁽¹⁾. وقد نُظر إلى بعض أشكال الحب، وأحياناً إلى فكرة الحب نفسها، بوصفها ظاهرة غريبة محضة. وهذه الفكرة قوية بشكل خاص بين عديدين من المؤرخين القروسيين، من أمثال دوبي، الذين أنشؤوا تقليداً يزعم أن «الحب الرومانسي» كان قد ولد في مجتمع التروبادور في أوروبا القرن الثاني عشر. وقد استخدم المؤرخون المحدثون للأسرة هذه الفكرة عن فرادة علاقات الحب التي لا نظير لها ليعلّلوا بعض ملامح الحياة المحلية المرتبطة بالتحول السكاني من العائلات الكبرى إلى العائلات الصغرى وبدور الأسرة القائمة على الزواج في نمو الرأسمالية. ورأى بعض علماء الاجتماع هذه الفكرة مفتاحاً للتحديث، وخصوصاً تحديث الحياة العاطفية. عدّها آخرون أكثر عمومية بأنها مرتبطة بدينهم - صفة للمسيحية وللإحسان المسيحي («أحبّ جارك») الذي يفسر فيه الحب بأنه حب أخوي. لقد كانت الفكرة افتراضاً عاماً للعديدين من العلماء الأوروبيين، ومن جملتهم علماء نفس مثل بيرسون الذي رأى الفكرة تنتشر في كل أنحاء الثقافة الغربية مع «تشديد متزايد على الفردية بوصفها قيمة أولية»⁽²⁾. ويعتقد مراراً أن الحب، الحب الرومانسي، يسير يداً بيد مع الفردية،

(1) يعتمد هذا الفصل على فصول كنت قد كتبتها لمجموعة جمعتها لويزا باسيريني، وعلى الخصوص «الحب، والشيق، والتعليم»، الذي أعيد طبعه في الطعام والحب (جيه. غودي)، 1998. و «الحب والدين: ملاحظات مقارنة»، لتظهر في كتاب آل. باسيريني (محررة) القادم، بيرغان بوكس، أكسفورد. وإضافة إلى ما تقدم هناك إشارات إلى الموضوع في كتاب الإسلام في أوروبا، بوليتي برس، 2003. إضافة إلى إشارات في ورقة كتبها من أجل سي. تريلوسان خوسيه (محرر)، النساء، والأسرة، والنسل في العصر الوسيط، 2004.

(2) بيرسون 1991: 386.

ومع الحرية (حرية اختيار الشريك، بوصفها حرية متميزة عن ترتيبات الزواج)، ومع التحديث عموماً. وأنا لست معنياً في الأصل بالأسباب التي دعت الأوروبيين إلى ادعاء هذا الزعم العرقي الإثني المركزي⁽³⁾. ولكنني منتقد لصحة الزعم.

وأنا في هذا الفصل تبعت الأوروبيين (وخصوصاً هوليود) في معالجة الحب الرومانسي بوصفه شيئاً يختلف عن الحب عموماً وينظر إليه بشكل كبير جداً بوصفه شيئاً يمتلكه الغرب وحده. وأنا لا أرى أن هذا الاقتراح صحيح، لأسباب ستصبح واضحة، ولا أرى أن الحب «الرومانسي» يجب تمييزه، إلا في التفاصيل، عن الحب بشكل أكثر عمومية. وبكلمات أخرى إن تمييز ثقافات تلك القارة عن بقية العالم هو اختراع غربي على وجه العموم.

دعونا نبدأ بالاقتراح الواسع الانتشار القائل إن شعراء التروبادور في القرن الثاني عشر، في الكتابة عن الحب الرفيع الأدب، كانوا هم أول من أدخل فكرة الحب الرومانسي وممارسته. وكان هذا الافتراض مركزياً، على سبيل المثال، لدراسة المؤرخ دو روجمونت عن الحب في أوروبا⁽⁴⁾. ويرى عالم الاجتماع نوربرت إلياس الحب بألفاظ تطويرية شبيهة. وهو يزعم أن ما «ندعوه نحن «الحب»»، ذلك التحول للسرور، وذلك الظل للشعور، وذلك التسامي للعواطف والتهديب لها⁽⁵⁾ يأتي إلى الوجود، في المجتمع الإقطاعي لشعراء التروبادور ويتم التعبير عنه في «الشعر الغنائي». وهو يرى تلك النصوص، وفي الحقيقة هو يرى كل هذا الجنس الأدبي، ممثلاً «للمشاعر الأصلية»، وبكلمات أخرى للاختصاصي بالقرون الوسطى سي. إس. لويس يراها مؤشراً عن «حالة جديدة للأمر»⁽⁶⁾. وكون ما نراه هنا جنساً أدبياً شعرياً جديداً لأوروبا المسيحية، أمر لا يمكن أن يكون فيه أدنى شك. ولكن لا يوجد أي دليل عن مشاعر جديدة عموماً، ما لم تكن نعني بذلك أشكالاً جديدة من التعبير عن تلك المشاعر، وهنا كذلك فإن جدّة التعبير تنطبق على أوروبا المسيحية فقط، لا على تغيير

(3) باسيريني 1999.

(4) دور روجمونت 1956.

(5) إلياس 1982: 328.

(6) لويس 1936: 11.

كلي في وعي الإنسان. وكما سنرى، كان هناك تعابير عديدة عن الحب، ومن جملته الحب الرومانسي كذلك، موجودة خارج أوروبا. والزعم أنه ظهر لأول مرة في أوروبا الإقطاعية هو زعم لا يمكن تأييده⁽⁷⁾.

وموضوع مشابه رفعه حديثاً جورجيس دوبوي، المؤرخ القروسطي المرموق. فهو أيضاً رأى أن «أوروبا القرن الثاني عشر اكتشفت الحب»⁽⁸⁾. ولكنه لا يرى شعراء التروبادور في منطقة الأكويتين بوصفهم الفاعلين الوحيديين. فقد كانت أغنيات من نفس النوع تُغنى في باريس، من قبل أبيلارد، على سبيل المثال، الذي يتصرف «مثل شاعر تروبادور»⁽⁹⁾. ومثل هذا النشاط أيضاً ظهر في بلاطات الأنغلو-نورمان تحت حكم بلانتاجينيت هنري الثاني والذي كَوَّن «أكثر الورشات إنتاجاً من الإبداع التعليمي» وكانت السبب في ولادة أسطورة تريستان وأيزولد⁽¹⁰⁾. وهو ينظر إلى التغيرات في توجيه الحب بوصفها مرتبطة «بتأنيث المسيحية» وبالدور الجديد للأبناء الشباب للفرسان الذين استفادوا من الثروة المتزايدة لتلك المرحلة.

نوع الحب (الحب النقي) المعبر عنه في هذه القصائد التروبادورية يتضمن قدراً من الغياب والمسافة، وهي في الغالب مسافة اجتماعية مثلما يكون بين أحد رجال الحاشية وزوجة سيده. ولم يكن الرجال هم الذين نظموا القصائد وحسب، وإنما النساء أيضاً نظمن قصائد الحب (تروباريتز)، وكانت إحدى أشهر هؤلاء النساء الشاعرات نا كاستيلوسا من منطقة أوفيرن، زوجة تورك دو ميون، والتي كتبت تخاطب شخصاً اسمه أرماند البريوني. وبدأ مطلع قصيدة من قصائدها (في الترجمة الفرنسية):

لقد سمحت لوقت طويل أن يمضي

منذ أن تركتني.

(7) انظر غودي 1998.

(8) كتابات دوبوي عن الحب تتضمن: كيف عرفوا الحب في فرنسا القرن الثاني عشر؟ (1988) وملاحظة عن الحب الذي يسمونه رفيع الأدب (1988).

(9) دوبوي 1996: 66.61.

(10) دوبوي 1996: 68.73.

وغالباً جداً ما يكون المحبوب قد رحل، أو أنه محبوب لا يمكن الوصول إليه، وأن هذه المسافة، مادية كانت أم اجتماعية، مسافة يرونها خاصية عامة للحب الرفيع الأدب.

وعلى كل حال، فهذا الشكل من شعر الحب لا يكاد يكون خاصاً فريداً في العاطفة، على الرغم من أنه ربما يكون كذلك في التفاصيل المحددة. وقد وجد المؤرخ القديم، كيث هويكنز، قصائد حب في مصر القديمة مكتوبة بين أخت وأخيها، حيث كان يسمح لهما أن يكونا شريكين⁽¹¹⁾. ونجد في الصين في وقت مبكر يصل إلى القرنين التاسع والسابع قبل العصر العام، نجد قصائد حب مجموعة في كتاب الأغاني. وفي منتصف القرن السادس قام شاعر البلاط، هسيولينغ، بجمع مجموعة كاملة من قصائد الحب معاً وسماها أغاني جديدة من شرفة حجر اليشم. مكونة إلى درجة كبيرة من شعر يعود إلى تقليد أرستوقراطي للبلاط من الصين الجنوبية. وهذا الشعر «شعر أسلوب القصر» اكتسب شكلاً بلاغياً منمذجاً مغطى بالأعراف. وأحد تلك الأعراف كان يقضي أن «حبيب المرأة يجب أن يكون غائباً عن سيناريو الحب»⁽¹²⁾. وكما سنناقش فيما بعد، كانت المسافة أصيلة لكل طبيعة كتابة الرسائل وشعر الحب معاً. وفي اليابان كذلك، في أثناء مرحلة هيان (794 — 1185 من العصر العام)، كانت اليابان معروفة للصينيين باسم «بلاط الملكات»، ونساؤهم سيطرن على المشهد الأدبي.

وفي خطبة زوجة المستقبل لعائلة أرستوقراطية، كان الرجل الشاب يرسل قصائد حب إلى الفتاة، وكانت هي تجيب بجنس الشعر. وبعد أن يتزوجن، كانت النساء يقضين أوقاتهن في كتابة الشعر وفي الانغماس في منافسات، وإحدى المنافسات اشتملت على تعليق القصائد على شرائح من الورق في مهرجان الربيع لزهور أشجار الكرز، وهو عمل كان له مضامين دينية ودنيوية معاً⁽¹³⁾. وكان فن كتابة الرسائل هو أهم فن من أجل شهامة الفروسية ومن أجل «تقاليد البلاط»⁽¹⁴⁾. وقد كانت رسائل الحب على وجه الخصوص موضع تقييم عال، على نقيض الحالة في الغرب المسيحي (على

(11) هويكنز 1980.

(12) برييل 1995: 8.

(13) انظر ثقافة الزهور، النسخة الفرنسية، لوسويل، 1994، ص 496.

(14) بورديليي 1973: 14.

الأقل في السياق الديني)، لم يكن الحب خطيئة وإنما احتفاء. وكتب الثقافة الجنسية (وبشكل حرّفي، صور الأوضاع المختلفة) كانت تكتب غالباً بأقلام الرهبان وتخبأ في ملابس جهاز العروس من البنات الشابات. وعلى كل حال، حين صارت الفضائل العسكرية موضع تقدير أكبر بكثير في مدة لاحقة، صار الحب والجنس يعاملان بأسلوب أكثر تزمناً. ذلك التناوب بين التزمت والاحتفاء في المواقف العامة بالنسبة إلى الحب كان مرتبطاً لا مع العسكريين وحسب وإنما مع الدين أيضاً. ويمكن للمرء في الحقيقة أن ينظر إلى مرحلة شعراء التروبادور بصفتها تكون تجلياً أوروبياً لمثل هذه العملية لا غير، بعد التقييد الذي فرضته المسيحية الأولى.

وليست الصين واليابان هما الثقافتان الوحيدتان الخارجتان عن الثقافات الأوروبية اللتان سبق أن عرفتا ونمتا شعر الحب، فتحن نجد التعبير الأدبي عن الحب في الكتاب المقدس العبراني في نشيد الإنشاد (الذي مارس بلا شك تأثيراً على أوروبية المسيحية، حيث كان في الغالب، على كل حال، يفسر تفسيراً رمزياً، كما هي الحال في تقاليد مشابهة أخرى، كما لو كان الجنس الأدبي لا يستحق الانتباه في شكله الحرّفي) ونجد التعبير الأدبي كذلك في مجموعة كبيرة من الشعر السنسكريتي القديم في الهند⁽¹⁵⁾. ونجد نموذجاً أكثر قرباً مباشراً من غيره لشعر التروبادور، وكان نموذجاً معروفاً معرفة جيدة في أوروبية القرن الثاني عشر، نجده في أعمال أوفيد، الذي عاش في روما في زمن الإمبراطور أغسطس. ويقال إن الحب بالنسبة إليه، على كل حال، يجب أن يكون «حسياً بشكل صريح» وأن يكون خارج العلاقة الزوجية، ويرأي روجمونت «هناك أثر ضئيل أو ليس هناك أي أثر من العاطفة الرومانسية في الأزمنة اللاحقة»⁽¹⁶⁾. وعلى كل حال، فإن ذلك المؤلف يهمل التشابهات المتنوعة. وفي كلا التراثين كان الحب في الغالب خارج العلاقة الزوجية، وزيادة على ذلك فقد كان هناك بالتأكيد بين شعراء التروبادور ميل باطن من الشبق، تماماً مثلما هو في أوفيد، فقد كان أكثر من أثر من الرومانسية.

(15) برف 1986.

(16) باري 1960: 4.

في دراسة شاملة لأغنية الحب اللاتيني القروسطي وصعود الشكل الأوروبي (1965)، يستنتج درونك، على عكس لويس، أنه لم يكن هناك «شعور جديد» في القرن الثاني عشر، ويقول:

(1) «إن «الشعور الجديد» عن الحب الرفيع الأدب قديم مثل قدم مصر على الأقل من الألفية الثانية قبل الميلاد، وقد يحدث في الحقيقة في أي وقت أو في أي مكان: أي، كما ظن بروفيسور مارو، «قطاع من القلب، ومظاهر خالدة من الإنسان»
(2) إن شعور الحب الرفيع الأدب ليس محدوداً بمجتمع البلاط أو الفروسية، ولكن له انعكاس في أقدم شعر شعبي مسجل في أوروبا كذلك (والذي كان قد امتلك بالتأكيد تراثاً شفوياً طويلاً خلفه)،

(3) إن البحوث في الشعر الرفيع الأدب الأوروبي يجب أن يكون مهتماً لذلك بتنوع من التطور المتقدم والعارف بمواضيع الحب النقي، لا في البحث عن أصول محددة للمواضيع نفسها. وذلك أنه إذا تم التخلص من سراب الشعور الجديد المفاجئ، فإن المشكلات المعينة من التاريخ الأدبي تبقى بلا شك»⁽¹⁷⁾.

وأنا أود أن أتفق من كل قلبي مع درونك على أننا نتعامل مع «سراب» مرئي في تعابير أوروبية، على الرغم من أنني أود أن أشدد على الدور الذي لعبه هذا السراب في تاريخ العالم. وفي الوقت نفسه أود أن يكون لي شكوكي حول المجتمعات الشفوية التي سبق أن عبرت عنها في أماكن أخرى⁽¹⁸⁾، فأغنية الحب تبدو تقريباً محتاجة إلى التأليف المكتوب*.

ولكن في الوقت الذي قد يكون فيه الشعر اللاتيني قد خدم بوصفه سابقة لشعراء التروبادور من منطقة لانغويدوك، فإن مصادر معينة وتأثيرات معينة كانت أقرب

(17) درونك 1965: 1: 9. الإشارة إلى ماروهي آرام إيه إل 3 (RMAL)، ولوج كامن عن بعد للذاكرة، 3 (1947)، 189. وتعبير (الشعور الجديد) استخدمه سي. اس. لويس، رمز الحب، ص 120.

(18) غودي 1998: 119.

* إن التراث الشعري العربي الجاهلي الشفهي الرائع، والتراث الغنائي الشعري العربي الشفوي يستحقان الاستدكار هنا وهو تراث لا يؤيد رأي الباحث (المترجم).

يسهل الوصول إليها في شكل التقليد الإسلامي القوي من شعر الحب الذي كان موجوداً في إسبانيا وصقلية اللتين كانتا تتحدثان العربية. وأكثر تفسير يظهر معقولاً لتفسير الفرق بين أوفيد والعمل الذي جاء فيما بعد في هذا الميدان كان «أن شعراء التروبادور كانوا متأثرين بثقافة إسبانية إسلامية»⁽¹⁹⁾. ففي أثناء مرحلة «البلاطات الصغيرة» (حكام الطوائف) قبل مجئ المرابطين المتشدددين في العام 1086 والذين كانوا من البربر من إفريقية، عاش المسلمون والمسيحيون في الأندلس جنباً إلى جنب وعلى قدم المساواة عملياً. وكانت بلاطات الأندلس الإسلامية جزءاً من نفس التقليد مثل أولئك الذين كانوا في بقية إسبانية والتي كانت أيضاً مراكز مهمة من أجل كتابة شعر الحب وإنشاده. وكان ممثل هذا التقليد الشاعر المعروف، ابن حزم، الذي كتب طوق الحمامة (1022)، قصيدة حول فن الحب (وتؤول أحياناً تأويلاً رمزياً)*. وكان هناك طبعاً الكثير من شعر الحب المكتوب في كل أنحاء العالم الإسلامي، يؤثر في الجملة على المناطق الطرفية مثل الصومال في القرن الإفريقي. وأما في جنوب إسبانية فقد كان التقليد قوياً بوجه خاص لا بين الرجال فقط بل بين النساء أيضاً. واحدى أبرز النساء كانت ولادة، ابنة الخليفة، التي كانت تعقد جلسات أدبية في قرطبة. وكان هناك نساء أخريات أيضاً كتبن الشعر الذي يظهر «حرية مثيرة للدهشة في تعبيرهن وفي الرضا في مشاعرهن عن الحب»⁽²⁰⁾. وفي الأندلس تحركت بعض النساء اليهوديات أيضاً ليكتبن شعر الحب في النموذج نفسه.

لقد كان التفاعل مع الدول المسيحية سهلاً ومتكرراً، وكان الشعراء أنفسهم في الغالب هم وسطاء التواصل. «جاءت إلى الوجود مجموعة من الشعراء المتجولين، وكانوا يمرون من بلاط إلى آخر»⁽²¹⁾، بطريقة شبيهة لما تطور بعد قرن في فرنسا. وفي صقلية اعتاد الشعراء من الشمال أن يزوروا البلاط النورماني لروجر الثاني

(19) باري 1960: 1.

* هكذا في الأصل وهو لا يستقيم، لأن كتاب طوق الحمامة في الألفة والألاف كما يعرف القارئ العربي ليس قصيدة يمكن تفسيرها رمزياً. بل إن فصول الكتاب تشمل أحوال الحب وقصصاً عنه وأشعاراً في أحواله. ولعل الباحث وهم فغلط طوق الحمامة بغيره. (المترجم)

(20) فيغويرا 1994: 709.

(21) باري 1960: 8.

زيارات متكررة وبعدئذ بلاط فريدريك الثاني (1194 - 1256) في باليرمو، التي كانت موجهة توجيهاً قوياً نحو الثقافة العربية، وذلك من أجل أن يعلموا عن الأنشطة الفنية المحلية⁽²²⁾. وكان أعضاء المدرسة الصقلية يستخدمون لغتهم المحلية لا اللغة الإقليمية البروفتسالية من أجل لغة شعر الحب وعُزي إليهم الفضل في اختراع شكلين شعريين رئيسيين في إيطاليا، وهما: الأنشودة (الكانزوني) والقصيدة ذات 14 بيتاً (سونيت).

وفي الحقيقة إن النساء المسلمات واليهوديات شاركن في الأنشطة التي يبدو أن التقليد الأوروبي كان قد اعتبرها غير متوافقة مع ثقافة عدم تساوي الجنسين (التي كانت ستجعلهن غير قادرات على تجربة الحب الرومانسي، إلا ما قد يكون في السياق الديني). وكذلك فإن التأثير الذي لا ينكر لأوروبية الإسلامية على جيرانها المسيحيين يفرض تهديداً خطيراً على فكرة أن الحب الرومانسي كان قد تم اختراعه تلقائياً نوعاً ما في بلاطات أوروبية المتصفة بسلوك يليق بالفرسان. ومن أجل إنقاذ أصل أوروبي محلي للحب (إلى جانب مكوّنات أخرى مما يُنظر إليه بوصفه الحياة «الحديثة» للأسرة)، عرض بعض العلماء ضمناً أن الدور البارز للنساء في الأندلس استمد قوته من جذور أقدم للبلاد، من السكان الذين كانوا في المكان قبل غزوات المسلمين، (وهم الفيزقوط والإيبيريين). وجرى تبني آراء مشابهة عن ملامح أخرى من حياة الأسرة الأندلسية وكانت شائعة على وجه الخصوص في أثناء المرحلة الفاشيستية في إسبانية حين كان هناك ميل إلى التقليل من قيمة الإسهام الإسلامي في حياتها الاجتماعية وفي أوروبية على وجه العموم كذلك. وذلك الاتجاه كان يقاومه إسهام غوشارد الطليعي في تاريخ المنطقة في كتابه: البنى الاجتماعية «الشرقية» و«الغربية»⁽²³⁾ وكان يقاومه البحث اللاحق فيما بعد من العلماء الأسبان في الأندلس. ولكن القضية أيضاً هي أنه على خلفية أوسع كان هناك تبصر جديد في موقع المرأة تحت حكم الإسلام. الغربيون اليوم تكتسحهم في الغالب صور النساء وهن يرتدين الحجاب، ومعرفة أن الزواج متعدد الزوجات وأن الدراسة في المدارس للإناث لم تكن دائماً موضع تشجيع.

(22) آسين 1926.

(23) غوشارد 1997.

وهذه الآراء تستمر في الوعي الشعبي، وفي الخطاب السياسي، بل في المناقشات الأكاديمية على الرغم من الحقيقة التي توضح أن البحث الحديث يفتح منظورات أكثر دقة عن هذه القضايا، ويكشف تشابهاً عميقاً بين المواقف والممارسات الأوروبية والإسلامية في البحر الأبيض المتوسط، وهو تشابه أكبر في الغالب مما هو مسموح له. ففي منطقة البحر الأبيض المتوسط يعتمد استخدام الحجاب على المكانة الاجتماعية، مثلما كان في إيطاليا في عصر النهضة أو في أوروبا الفكتورية. وباستثناء الحريم الأميري، فإن الزواج المتعدد في الحقيقة مقصور على أقلية صغيرة من الزوجات في أي زمن واحد، أقل من 5 بالمئة، فهي تحدث عادة في ظروف خاصة، مثل، توفير الوريث*. في هذه الحال يوجد لتعدد الزوجات مشابهاً مع نوع سلسلة الزواج التي انغمس فيها هنري الثامن بشكل ملحوظ، باستثناء أن الزوجة غير المقرية لا تُطرد (لا تطلق). والممارسات الأخرى القريبة من تعدد الزوجات مثل التسري والاتصال خارج العلاقة الزوجية شائعة بين السكان الأوروبيين. وعلى كل حال، فإن تعدد الزوجات لا يمنع بالتأكيد تطور العواطف الشخصية والمفردة، ومن جملتها الحب. وكما نرى من قصة زواج يعقوب (عليه السلام)، فهناك دائماً إضافة إلى زوجة كبيرة («سارة») «المفضلة» التي قد يكون الزوج متعلقاً بها رومانسياً. وأما بالنسبة إلى التعليم، فإن المدارس القرآنية (للذكور) لم تكن هي الطريقة الوحيدة ليصبح المرء متعلماً. فالعلمون، أحياناً من داخل الأسرة، أعطوا دروساً خاصة للنساء. ولكن استبعاد النساء من المدرسة أثر فعلاً على خيارات الحياة للكثيرات في الإسلام، مثلما أثر إلى وقت قريب في اليهودية وبالنسبة إلى الكثيرات في أوروبا المسيحية⁽²⁴⁾.

وكما تبين هذه المناقشة، فإن الجدل حول أصل شعر التروبادور سار موازياً لنزاع أكثر عموماً عن طبيعة المجتمع الأندلسي والإسلامي. هل موقف النساء (الذي

* هذه الاعتذارية عن الحجاب وتعدد الزوجات لا تصح. فكما يعلم كل مسلم أن هذين الأمرين من الدين الإسلامي وشرائعه المعلومة. ولكل منهما ضوابطه وصوره. ولا ينكر المسلمون أن بعضهم أساء استخدام الحجاب ورخصة التعدد، ولكن هذا لا ينفي الأصل في أنهما من شريعة الله الخاتمة.. وفيها حلول لتلافي الكثير من الجرائم والمصائب التي لا ندرك إلا بعد استقالتها. (المترجم).

(24) على الرغم من أن النساء المسلمات كن مستبعدات من التعليم الرسمي في معظم المدارس فإنهن مع ذلك تلقين أحياناً تعليماً دينياً، مثلما يناقش ذلك بيركي (1992): 161 ف ف.

يؤثر على مشاركتهم في علاقات الحب) يجب أن يُعزى إلى جذور أوروبية، أو إلى المسلمين الغرباء بدلاً من ذلك؟ فتحت حكم الإسلام، كانت النساء حرات عموماً في أن يحضرن إلى الأسواق، شاريات وبائعات معاً. وفي تركيا، ظهرن غالباً في المحاكم القانونية. ومن غانا وأماكن أخرى تولين القيام بالحج الشاق إلى مكة. وكما لاحظت أنا، فإن غوشارد يقترح أننا نحتاج إلى تطبيق تحليل طبقي على الحالة. فالنساء في المجموعات العالية كن في الغالب مقيدات في حين كانت النساء في أعمال الترفيه حرات جداً. فهؤلاء الأخيرات كن مغنيات، وراقصات، وموسيقيات، وشاعرات، وهن اللواتي كن أحياناً عرضة لتبادل الهبات بين البلاطات، ومن جملة ذلك بين الحكام المسلمين والمسيحيين أيضاً. ويبدو أن ذلك التبادل يوضح التشابهات البنيوية في التقليدين ويوضح كذلك القنوات المستخدمة من أجل تواصل الفكر حول الشعر والحب. وفي الحقيقة كانت الحدود بين البلاطات وأراضي الفئات الدينية المختلفة في الغالب مليئة بالمسام تماماً.

إن هذه الحقيقة هي التي قادت بعض العلماء إلى دراسة مسألة التأثير الإسلامي على شعر التروبادور دراسة أكثر تعمقاً. لقد جرى الجدل في أن الموضوعات متشابهة في العديد من الوجوه مثلما هي الأشكال العروضية في وزن الشعر. لقد رأينا أن الشعراء كانوا يسافرون من منطقة إلى أخرى، وكانوا في الغالب تحت نوع من الحماية غير الرسمية⁽²⁵⁾. فإذا كان الأمر كذلك، فالاحتمال بأن ما كان بالنسبة إلى أوروبية الغربية شكلاً إبداعياً من الأدب كان قد حفزه التماس مع الإسلام هو احتمال يبدو عالياً. وقد سبق أن قيل، على المستويات المتصلة بأوزان الشعر والمضمون معاً، إنه «لا يوجد بواذر رواد من القصائد الغنائية التروبادورية في الغرب، ولكن التشابهات المقنعة في الموضوع، والصور، وشكل النظم الشعري تحدث في وقت سابق في الشعر العربي الإسباني»⁽²⁶⁾. وفي عمله عن العلاقات الأوروبية العربية في العصور الوسطى، يعلق المؤرخ دانييل فيقول إنه:

(25) أسين 1926.

(26) نايل 1946.

على العموم، يبدو أن مما لا سبيل إلى نكرانه، أن الشعر الرفيع الأدب في اللغة العربية، وهو في الغالب عادي، قد امتد مع ذلك، في الموضوع وفي المعالجة، امتداداً أوسع بكثير من الشعر التروبادوري. ولو أن هذا الأخير لم يمتلك مكاناً خاصاً في التاريخ الأدبي الأوروبي، لكان يحتمل أن يُنظر إليه بشكل معقول بصفته ليس أكثر من فرع إقليمي وهابط من شعراء البلاط من إسبانية... وإذا كانت المفاهيم الأوروبية للحب الرفيع الأدب مشتقة، على كل حال، من البلاطات الصغيرة لحكام الطوائف [التي ظهرت حين انهيار الخلافة الأموية في العام 1031]، فإن كل التقليد الرومانسي في الأدب الأوروبي يدين لإسبانية في القرن الحادي عشر بدين غير متكافئ مع ما كان يظن⁽²⁷⁾.

ومن الجملة نيللي، المؤرخ الفرنسي لشعراء التروبادور وللكاثار، فإنه يرى أن التقليد الرومانسي، والابتعاد عن الأعمال الجنسية الحميمة، وخضوع الرجل للسيدة يرى أنها مستمدة في جزء منها من مصادر عربية ومن مصادر بيزنطية أيضاً ومن أماكن أخرى. ويعلق دانييل فيقول: «إن كل احتمالات نيللي توحى بغموض أصل الرومانسية الأوروبية أو تعدد هذا الأصل». كم هو مختلف ذلك عن استنتاج القروسطي الأدبي الإنجليزي المؤثر، سي. اس. لويس، الذي كتب عن شعراء التروبادور يقول: إنهم

في القرن الحادي عشر، اكتشفوا أو اخترعوا، أو كانوا أول من عبر عن ذلك النوع من العاطفة الرومانسية التي كان الشعراء الإنجليز مازالوا يكتبون عنها في القرن التاسع عشر... وأقاموا حواجز لا سبيل إلى عبورها بيننا وبين الماضي الكلاسيكي أو الحاضر الشرقي. ومقارنة مع هذه الثورة تبدو النهضة مجرد تموّج على سطح الأدب⁽²⁸⁾.

إن فكرة أن شعراء التروبادور كانوا هم، ولأول مرة، من جعل الحب «لا خطيئة بل فضيلة»⁽²⁹⁾ قد تكون فكرة صحيحة بالنسبة إلى أوروبا القروسطية، وهي بالتأكيد فكرة لا يمكن مساندتها من منظور عالمي وهي توضح ضيق وجهة النظر الأدبية المقتصرة على الأدب الغربي. وأحد الملامح المثيرة للاهتمام، التي لاحظها روكس،

(27) دانييل 1975: 105 - 6.

(28) لويس 1936: 4.

(29) روكس 2004: 166.

هي أن الشعر الإقليمي البروفنساوي لم يسهب فقط في وصف الجمال الجسدي للمرأة في عصر لاهوتي، وإنما، ولأول مرة في أوروبا، استبعد أي إشارة إلى الخلاص أو إلى الماورائي وإلى العجيب⁽³⁰⁾ وبذلك قاد إلى ولادة مذهب إنساني جديد، وهو يشير بهذا المذهب إلى مدخل علماني إلى الحياة ويراه بوصفه قائماً بدمج الأخلاق الإقطاعية مع «علاقات الحب». وكما سبق أن جادلنا، فإن الناس تحت حكم الإسلام أيضاً خبروا مراحل مشابهة، وفي أوروبا وفي أماكن أخرى. ومثل ذلك أيضاً فعلت التقاليد الكبيرة. إن العلماني، في الحب كما في القضايا الأخرى، لم يكن حكراً على أوروبا، على الرغم من أنه كان صحيحاً أن النهضة رأت امتداد العلماني إلى العديد من المجالات. ولكن وفي كل حال فإن استبعاد الإشارة الدينية والمورائية بين شعراء التروبادور يجادل في صالح تأثير الشعراء والعلماء القادمين من تقليد مختلف والذين كانوا يعرفون لماذا كان عليهم أن يستبعدوا ذلك. ومثل هذا التأثير ليس مثيراً للدهشة، إذا أخذنا بالاعتبار حقيقة أن الإقليمي البروفنساوي كان من الناحية اللغوية قريباً إلى القطلوني في شمال إسبانية وأن الكاثار، على سبيل المثال، لم يفكروا أدنى تفكير بمسألة عبور تلك الحدود، ومجتمعاتهم موجودة في إسبانية مثلما هي موجودة في «فرنسا».⁽³¹⁾

قد يكون أنه في أوروبا المسيحية كان على توسيع الحب أن يحدث في سياق علماني، خارج المجال الديني، بسبب القيود التي فرضها هذا المجال. وذلك لم تكن هي الحال في كل مكان، والمذهب الإنساني بالمعنى العلماني لم يكن مطلباً مسبقاً للتطور أو للتعبير عن مشاعر الحب في كل مكان. وكان الموضوع يحظى باهتمام أوسع في العالم الإسلامي في السياقين العلماني والديني معاً، والتشديد على هذا الأخير كان متميزاً على وجه الخصوص في الصوفية. ويكتب أحد سادة الصوفية فيقول: «أنا لست نصرانياً، ولا يهودياً، ولا مسلماً... الحب هو ديني»⁽³²⁾. وفي الحقيقة أن الحب العلماني والديني كانا منضفرين معاً على نحو كبير جداً. وفي إسهام مثير للاهتمام، وأنا أقبله بالتفصيل بسبب ارتباطاته مع الفصول السابقة، يكتب عالم الإنسان يولمان، فيقول:

(30) روكس 2004: 166 - 7.

(31) ويس: 2001.

(32) زافرائي 1986: 159.

يمكن أن يقال إن الاهتمام في الحب بوصفه عقيدة اجتماعية قد نشأ مع الطرق الصوفية في وقت مبكر في الإسلام. وهناك الكثير من الكلام عن القلب، والحب في هذا المعنى عقيدة خطيرة، بل هدامة. وينظر إلى الطرق الصوفية على هذا النحو إلى هذا اليوم في العديد من الأماكن. فحب الناس لله، وحب الواحد منهم للآخر، له صفة ديونائسية (Dionysian)* يصعب على السلطات أن تضبطها. ومثل هذا الحب غير المسؤول المستحوذ على كل النفس يعبر عنه في طقوس انفعالية إلى درجة عالية - وتمثيلات الشيعة، أو شعائر الذكر من فرق الدراويش أو السماع (شعائر الدوران) لدى المولوية، وفي جميع الحالات، يروى أن أثر طقوس التواصل هو انغماس الفرد في «محيط الحب» في مجموعته. والدرجة التي كان الشرق الأوسط فيها، على الأقل، عرضة لمثل هذا الفكر يمكن أن تفهم من حقيقة أن الحب الإلهي هو أوسع موضوع وأدومه في الشعر وفي الموسيقى في الإمبراطوريات العثمانية، والفارسية، وفي الحقيقة في المغولية. وانساب التيار عميقاً وواسعاً طوال العديد من القرون. وما زال في فيضان كامل. ومجموعة الكتابات الكاملة والضخمة لشعراء كبار مثل يونس إمرى، ومولانا جلال الدين الرومي، وسعدي، وحافظ وآخرين كثيرين هي كتابات حول الحب الإلهي. وخلف الروحانية الإلهية يشعر المرء بالصورة القوية عن الحب بوصفه رمزاً للعلاقات الإنسانية. مرة أخرى، يكون الإصرار على الخبرة الصوفية التواصلية. يقال إن الخبرة الصوفية الفردية والنشوة تنتمي إلى بحق إلى المسيحيين.

إن استعارة الحب، حب البشر لله وحب أحدهم للآخر، لها مضامين سياسية. إنها تنكر، طبعاً، الصفة المشابهة للآلة التي تصل إلى إظهارها المجتمعات المدارة إدارة حسنة. فالحب بوصفه عاطفة مستحوذة يبعد الرسميات جانباً ويقوض الحواجز الاجتماعية. والحب يؤدي إلى تأكل امتيازات تلك المجموعات الصغيرة، والمغلقة التي تقوم غالباً بإدارة المؤسسات المهمة من المجتمع، وسيصر الحب على أن يجري إسقاط البنى المتدرجة الهرمية، التي كانت قد بنيت بتلك العناية والاعتماد على الناس الذين

* نسبة إلى ديونائسس في الأساطير اليونانية، وهو إله الشباب، والخمر، والنشوة، وتشير الصفة منه إلى طبيعة النشوة، أو التصرف الجنسي أو الطبيعة غير العقلانية المجنونة أو غير المتضبطة، وغير ذلك. (المترجم)

يحافظون على مواقعهم والقيام بواجباتهم. وسيصر أيضاً على أن يكون البشر متساوين مع بعضهم البعض، وعلى أن يذبيوا الحواجز التي تفصلهم وعلى أن يتوحد أحدهم مع الآخر في معنى الجماعة والهوية ويصيروا واحداً بعضهم مع بعض ومع الله⁽³³⁾.

وأحد الأمثلة التي تستحق الذكر عن نشوة الحب، ولكن ارتباطاً مشابهاً، وفي هذه الحالة مع الجنس الآخر، يحدث في العمل المؤثر نفسه للشاعر الصوفي الأندلسي، ابن عربي (1165 العصر العام، مرسية - 1240، دمشق). كان يدرس الحديث النبوي في مكة مع ابن رستان من أصفهان حين قابل ابنة هذا الأخير البكر، نظام، كانت «صبية نحيلة ذات نظرة أسرة، غمرت اجتماعاتهما باللطف... ولولا وجود مثل هذه الأرواح الميالة إلى الأفكار الشريرة والمقاصد الشريرة، لكنت أستطيع أن أصف بالتفصيل كل الفضائل التي حباها الله بها، مقارنة ببستان خصب». وكان عمله عن «تفسير الرغائب» مكرساً للبنت نظام وقد شرح فيما بعد أن كل التعابير التي استخدمها في شعره (التعابير المناسبة لشعر الحب) ألحقت إلى نظام وفي نفس الوقت إلى الحقيقة الواقعية الروحية⁽³⁴⁾. وقد قورنت علاقة ابن عربي ونظام بعلاقة دانتي مع بياتريس، وفي الحقيقة لقد نشأ زعم يقول بتأثير ابن عربي المباشر على الشاعر الفلورنسي. وعلى الرغم من أن ارتباط الحب قوي بشكل خاص في الإسلام، فإنه أيضاً قد وجد في المسيحية، ومع ذلك فإن المرء يجد في الإسلام انفصلاً في أشكال معينة من الشعر وفي فن المغول وفي البلاطات الأخرى، ولكن من دون أي تمييز مطلق.

(33) يولمان 2001: 272.

* لا يخفى على القارئ الكريم ما في هذا الكلام من الغلط الذي لا يليق نسبته إلى الإسلام. فالصوفية كلها موضع اتهام. وما ذكره الباحث عن الحب على طريقة الطرق الصوفية لا ينتمي إلا إليهم فقط، وكان الأجدر بالباحث أن يعود إلى مراجع أهل الإسلام لفهم مسألة الحب وغيرها. وقد أحصيت 332 مرجعاً في نهاية الكتاب ليس فيها ما يمكن القول إنه مصدر إسلامي موثوق! وابن عربي نفسه متهم في دينه، قال ابن خلدون في المقدمة: (إن هؤلاء المتأخرين من المتصوفة المتكلمين في الكشف وفيما وراء الحس توغلوا في ذلك فذهب الكثير منهم إلى الحلول والوحدة... وتبعهم ابن عربي وابن سبعين وتلميذهما ابن العفيف وابن الفارض والنجم الإسماعيلي في قصائدهم). انظر: مقدمة ابن خلدون، ص. 473 دار القلم، لبنان، ط 1، 1978. (المترجم).

(34) انظر في: كانتارينو 1977. آر. نيكولسون 1921. ابن عربي 1996.

وكما نعرف من دراسات كارولين باينوم للنساء الصوفيّات القروسطيّات⁽³⁵⁾، فإن المظهرين من الحب أحياناً، الروحاني والحسي، يصيران منضفرين كثيراً جداً.⁽³⁶⁾ وكما هو في الأديان الكبيرة الأخرى، فإن الحدود القائمة في المسيحية بين الحب الأرضي للرجل والمرأة وبين الحب الروحاني لله (وحب الله للبشرية) هي في الغالب حدود غبشاء. فكلمة الحب نفسها مستخدمة لكلتا العاطفتين وللحب الرومانسي، مثلما هو في نشيد الإنشاد أو في طوق الحمامة*، حيث يمكن أن يعطي المعنى مغزى روحياً رمزياً نظراً إلى أن الحب، ينظر إليه بوصفه جزءاً أصيلاً من مركب من الفكر والممارسات الدينية. فحب الله (المعطى والمستقبل)، وحب الرجل، وحب المرأة، كلها تتسحب معاً باستخدام هذه الكلمة الواحدة، والتي تنطوي على عنصر مشترك ولكن على تنويع من الأشكال. والكتاب المقدس العبراني يستخدم أيضاً الكلمة نفسها من أجل حب الله، وحب إخوانه الرجال أو أخواته النساء. ومن هنا فإن الحاخامين كانوا يستطيعون أن يفسروا أغنية نشيد الإنشاد الشهوانية الجنسية كما يظهر بوصفها حب الله لإسرائيل، وهو تفسير نقله المسيحيون فيما بعد إلى حب المسيح لشعبه. وقد ضُمن ذلك الكتاب في الشريعة فقط لأن الحاخام أقيفاه (القرن الأول من العصر العام) قرر أن يقرأه قراءة رمزية، وليس هناك في النص نفسه أي شيء يوحي بمثل هذا التفسير⁽³⁷⁾. وتُظهر الفصول الثلاثة من كتاب هوشع نفس التحديد، وبعض البروتستانت فيما بعد سيقولون اضطراباً. وعلى كل حال يبدو أن هناك فرقاً في العبرية بين حب (ahebh) ورغبة (shawq). وحين يلعن الله حواء، يقول إن «رغبتها» (shawq) ستكون لآدم، لا أنها سوف «تحبه» (ahebh).

هذا التحديد للحب الموجه للمرأة ولبلاد المرء أو لإله المرء كان شائعاً في العهد القديم، واستمر فيما بعد. وفي كتابة اليهودي، ابن غابرول، (1021 تقريباً - 1057

(35) باينوم 1987.

(36) هارت، اقتبس من جيه. سوسكايس 1996: 38.

* السياق لا ينطبق على كتاب طوق الحمامة، لأن ابن حزم استخدم كلمات عديدة عن الحب منها الفرام، والهيام، والوله، وغيرها.

(37) أنا شاكر لجيسيكا بلوم على هذا التعليق، ولأندرو ماكينتوش، وكتابات البرفسور ان. او. يولان.

تقريباً)، والمتأثر كثيراً بالنماذج الإسلامية، يحتوي شعر الحب أيضاً على عنصر من الحب الكوني، حب العلاقة ذات الامتياز بين إسرائيل وإلهها. ويكتب زافراني عن («التأليف الغامضة، سواء الدينية أو الدنيوية، والتي لا يستطيع المرء أن يقول عنها إن كانت تشير إلى الحب الصوفي، أو إلى العلاقة مع شخص ما أقرب من غيره، أو إلى التابع أو إلى صديق»)⁽³⁸⁾. لاحظ أن الشعر اليهودي في المغرب كان دائماً شعراً دينياً بالمقام الأول، على الرغم من أنه امتلك وجهاً آخر، في الوقت الذي كان فيه الشعر العربي غالباً دنيوياً⁽³⁹⁾. وقد ندد الفيلسوف اليهودي الكبير، ابن ميمون، تنديداً شديداً باستخدام الشعر. ولم يكن الشعر العلماني محترماً دائماً، وخصوصاً فن الغناء، الذي كان يغنى في الغالب على لسان القيان ويترافق مع شرب الخمر⁽⁴⁰⁾.

في بعض فروع المسيحية الأوروبية، نجد أن الشكلين من الحب، ولو أعطيا نفس الاسم، متعارضان تماماً في العديد من السياقات. ففي الكنيسة الرومانية الكاثوليكية، يمنع الرهبان من الحب الذي يمارسه المتزوجون (كما يمنعون طبعاً من العلاقة الجنسية في غير الزواج)، في حين أنهم يوصون بأن يدخلوا في حب مشترك لله وفي صداقة أبدية (أخوة)، لكل البشرية وفي الحقيقة لكل خلق الله. وعلى كل حال، بعيداً تماماً عن الميزة التي تمنحها الكاثوليكية للعزوبة للذكور وللإناث معاً، فالشكوك حول الحب أو صفات الحب، ومن جملته حب المتزوجين، هي جزء من المعتقدات المسيحية، في قصة آدم وحواء وهي مجسدة في كلمات المسيح وكلمات تلميذه بطرس. وتصير المعارضة حادة على وجه الخصوص في النسخ الثنائية من الإيمان بالمسيح، وهي تقترب من المانوية، التي يرسم فيها خط حاد بين هذا العالم والعالم الآتي، بين الشر والأرضي من جهة وبين الخير والروحاني من جهة أخرى. ولتكون «كاملاً» بين الكائنات

(38) زافراني 1986: 109.

(39) زافراني 1986: 134.

(40) زافراني 1986: 136.

من القرن الثاني عشر - وكان يجب على الجميع أن يهدف إلى هذا الكمال - كان يجب التخلي عن الحب الجنسي الجسدي بوصفه واحداً من الأشياء في هذا العالم التي هي مناقضة تناقضاً كاملاً للروحاني، ولله، وللحياة الدينية. ونتيجة لذلك فقد تغلوا عن العالم، وعن الجسد، وعن الشيطان. طريق التجلي تلك تؤثر في الجملة على جمهور المؤمنين المسيحيين. وقرب نهاية حياة تولستوي، قاده دينه الجديد، دين الحب، إلى هجران أسرته، وإلى التخلي عن روابطه الأرضية، ومن جملة ذلك حب زوجته وثلاثة عشر من الأطفال. فالتحول هنا لم يكن بين الحب الأرضي والإلهي بقدر ما كان بين الحب الجنسي الجسدي وبين حب الأخوة. وقد ميز الإغريق الشكليين الرئيسيين من الحب الروحاني والحب الأرضي باسمي الحب الشهواني، الجنسي (eros) والحب الأخوي أو الاجتماعي (agape). وفي المسيحية كان هذان هما نفس المصطلحين وكانت الفِكر في الغالب غبشاً، ولكن كان هناك بالتأكيد سياقات رسم فيها تمييز بينهما.

وشعراء التروبادور عالجوا الحب الأرضي. ولكن بعض الاتجاهات في شعر الحب فعلت مثل ذلك في شعر الحب في الهند السنسكريتية، وفي الصين الأولى، وفي الإسلام. وفي الوقت الذي كان فيه شعر يهود المغرب دينياً إلى درجة كبيرة، فإن نشيد الانشاد يشير إلى عنصر علماني على نحو جلي (على الرغم من أنه يفسر في الغالب تفسيراً رمزياً). وما نجده في معظم هذه التقاليد، على مدى أمد طويل، هو بعض التناوب في التشديد بين العناصر الدينية (والمتشدة) وبين العناصر العلمانية (أكثر إفصاحاً). وكان معاصرو شعراء التروبادور، من نفس المناطق من جنوب فرنسا، هم الكاثار الذين وضعوا الحب العلماني على نحو صارم داخل الإطار الديني المتشدد، وبالتأكيد «للكاملين»، للقادة الروحيين بينهم. وكان الغموض سيوجد لا في التناوب فقط مع مرور الزمن بل في الاختلافات المعاصرة في المعتقد كذلك.

دعونا نوسع هذا النقاش ليمتد إلى عالم الجنس، وذلك لأنه في الوقت الذي لا يستطيع فيه تحديد الحب والجنس، فإنهما لا يمكن في معظم الحالات أن يكونا منفصلين. صحيح أن لدينا «الحب الأفلاطوني»، حب الأخ الرفيق الرجل أو الأخت الرفيقة المرأة،

وحب الله بل حب النفس. ولكن «ممارسة الحب»، الجماع، في غالبية الحالات مع طرف آخر هو مظهر من الحب، وذلك الحب أرضي بشكل جوهري وعلماني عموماً.

وتبقى الثنائية بين الخير والشر، وأما في الإسلام فإن الجنس المشروع يقع في الجانب المقابل من التقسيم مقارنة مع الكاثار. ومع ذلك، يوجد بعض الجمع بين النقيضين على نطاق واسع جداً في المجتمعات الانسانية ويمتد إلى تنوعات في السلوك الذي يحيط بالحب، ففي بعض المجتمعات يكون الحب ممنوعاً بين الأقارب الأدنى (كما في المسيحية)، وفي مجتمعات أخرى يشجع ذلك بشكل عام (كما في الإسلام). ويبدو أن الإسلام دين واحد لا يضع عادة بدأ تنظيمية قوية على القدرة الجنسية الإنسانية، وفي الحقيقة فإن أحد الأحاديث الشريفة، القصص التراثية المرتبطة بحياة محمد،، يصرح أن الرجل في كل مرة يمارس فيها الجماع الجنسي* فهو يقوم بعمل من أعمال الإحسان⁽⁴¹⁾. ولكن الجمع بين النقيضين موجود مع ذلك، فبين العرب تكون الملاحظة المناسبة للرجل في البدء في العلاقات الجنسية مع زوجته هي أن يقول: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، باسم الله الرحمن الرحيم»⁽⁴²⁾. وذلك لأنه في الوقت الذي يمكن فيه للجماع أن ينطوي على القيام بعبادة لله، فإن الموقف الكامل أكثر تعقيداً، نظراً إلى أن الإسلام أيضاً يعود إلى قصة سقوط الإنسان التي تعرض مظهراً واضحاً من الجمع بين النقيضين حول الجنس. والسقوط يتعلق بالقدرة الجنسية للذكر، ولكن آدم يحتاج إلى حواء، وتكون النتيجة وجود شيء ما هنا من الشك نفسه حول الجنس والحب والذي وجدناه في أماكن أخرى في تلاوة باغر من اللوداغا⁽⁴³⁾، على الرغم من أنه في كل حالة تكون فيها الزوجات موضع موافقة من الله فإنها تبدو معارضة لتنويع الشيطان.

إن أولئك الملتزمين بفكرة الاكتشاف الأوروبي للحب الرومانسي على أيدي شعراء التروبادور كانوا في الغالب قد رأوا وميزوا تطوراً مقتصرأ بشكل مشابه بشأن مواقف

(41) «عن رواية أبي ذر».

(42) غودي 1963: 141.

(43) غودي وغانداه 2002: 15.

* المقصود بالجماع الجنسي هنا هو ما تحت مظلة الزواج، ما يتم عن طريق الزواج الشرعي وليس غيره.

معينة نحو القدرة الجنسية والزواج. وعلى سبيل المثال، فإن إلياس، الذي درسنا عمله في الفصل السادس، يعامل القدرة الجنسية في فصل بعنوان «تغييرات الموقف نحو العلاقات بين الجنسين»⁽⁴⁴⁾. ووفقاً لوجهة نظره العامة في «تاريخ آداب السلوك» فهو يبدأ بالادعاء أن «الإحساس بالخجل المحيط بالعلاقات الجنسية الإنسانية تغير تغيراً كبيراً في عملية الحضارة»⁽⁴⁵⁾. وهو يشق الدليل على ذلك التقدم من تعليقات القرن التاسع عشر على محاورات إيراسموس التي نشرت في القرن السادس عشر، وذلك العمل يعبر عن «معيار مختلف من الخجل» من المرحلة الأخيرة، وهو اختلاف يكون جزءاً من العملية التمدينية نظراً إلى أنه في المرحلة الأخيرة «فإن كل شيء يتصل بالحياة الجنسية، ومن الجملة بين البالغين، مخفي إلى درجة عالية ومطرود إلى خلف الستار»⁽⁴⁶⁾. والخجل بشأن الفعل الجنسي يُنظر إليه بوصفه جزءاً من عملية التمدين في أوروبية عصر النهضة. وأنا نفسي أنظر إليه بوصفه متعلقاً بجمع نقيضين على نحو أوسع بكثير.

ويبصر إلياس تقدماً مشابهاً نحو الزواج بزوجة واحدة وهو الزواج الذي كانت الكنيسة قد أعلنته في وقت مبكر كثيراً من تاريخها. «ولكن الزواج يكتسب هذا الشكل الصارم بوصفه مؤسسة اجتماعية تربط كلا الجنسين في مرحلة لاحقة فقط، حين تأتي الدوافع الغريزية والبواعث تحت سيطرة أحزم وأصرم. وذلك أنه عندئذ فقط تكون العلاقات خارج العلاقة الزوجية للرجال منبوذة فعلاً من الناحية الاجتماعية، أو تكون خاضعة على الأقل للسرية المطلقة»⁽⁴⁷⁾. ويبدو هذا التأكيد موضع شك إلى درجة كبيرة ربما يصمد للمرحلة الفكتورية في بريطانيا ولكنه بالتأكيد لا يصمد في كل مكان حتى في أوروبية. ومع ذلك فهو يتابع المسألة بحزم في محاولة منه لتأسيس مقولته: «في أثناء مسيرة العملية التمدينية يكون الدافع الغريزي الجنسي، مثل دوافع

(44) إلياس 1982: 138 ف.ف.

(45) ملاحظة تشير إلى تعليقات من غينزبيرغ، ومونتين، وفرويد حول التأثيرات الاجتماعية على السلوك ولكنها لا تغطي أي سند مهما كان لفكرة تقدم في أفكار الخجل.

(46) إلياس 1982: 146.

(47) إلياس 1982: 150.

أخرى كثيرة، مُخَضَّعاً لسيطرة ولتحوّل أصرم دائماً⁽⁴⁸⁾. ربما كان من الممكن له أن يدلي بهذه المقولة في الثلاثينيات من 1930، (على الرغم من أنني أنا نفسي لدي شكوك كثيرة)، وأما بعد الستينيات من 1960 فإنه لا يكاد يصح الزعم بوجود تقدم نحو «ضوابط أصرم إلى درجة كبيرة». فقد عرفت النساء بعض التحرر في هذا المجال مثلما عرفته في مجالات أخرى، والرجال أيضاً ليسوا أكثر «تزمناً في السلوك» من الأزمنة الفكتورية. وفي الحقيقة، وفي هذا الخصوص، يجب أن يُنظر إلى إنجلترا الفكتورية بوصفها حالة خاصة من الكبح.

التأثم والتوجس من الحب الأرضي لا يبدأ بالأديان المكتوبة، على الرغم من أن بعضها قد جادل أنه كان ابتداء من قصة آدم وحواء، وهي المعلنة على نطاق واسع على واجهات الكنائس ذات الطراز المعماري الأوروبي، وتتنص على أن التقليد اليهودي المسيحي (كما يدعى في الغالب، ويحذف الإسلام خطأ من صحبتهما) هو الذي يخلع مشاعر الإثم على الفعل الجنسي، وهو إثم فرضه الله على الإنسانين الأولين، والذي كان خرقهما لتحريمه يعني أنهما قد استبعدا من الجنة. والدين الهندي، أيضاً، على الرغم من أنه أكثر صراحة بكثير عن الفعل الجنسي في نحت تماثيل المعبد، لا يشجع على تركه وحسب بطرق أخرى وإنما يرى ذلك الفعل بوصفه «تلويثاً»، وبوصفه جانباً للقذر وللنجس روحياً على الأقل، على المشاركين فيه. ونحن نرى موقفاً مشابهاً يجمع النقيضين في روايات التكاثر الإنساني في أسطورة باغر من اللوداغا، والثقافة الشفهية⁽⁴⁹⁾. في إحدى النسخ رجل وامرأة يمارسان الجنس ولكنهما يظهران تكتماً حول الإقرار بالحقيقة لله، الذي كان هو الخالق في طريقة مختلفة. فالعملية الجنسية هي دائماً وفعلياً عمل خصوصي سري، وهذا الاختلاط للأشباح له مخاطره*.

(48) إلياس 1982: 149.

(49) غودي وغانداه 2002: 15.

* التصور الإسلامي مختلف تماماً عما ذكره الباحث. آدم عليه السلام في القرآن عصى الله، فتاب الله عليه واصطفاه، وأهبطه من الجنة مع الهدى والرسالة، واستخلفه في الكون، وتراجعت القضية الجنسية إلى جزء من الخلافة، وصارت حواء نعمة ومن آيات الله التي تقوم العلاقة معها على المودة والرحمة، وللإسلام ضوابطه للزواج وتحدث القرآن في أدق أمور العلاقة الحميمة، وكذلك الحديث الشريف، وهذا كله في إطار كون حواء خير متاع الدنيا، من دون تأثم ولا تحرج ولا كبت ولا رهبانية، الزنا الحرام فقط هو الذي يجلب الخجل والعار والعقوبة بشروطها. (المترجم)

في الوقت الذي يعتبر فيه شعراء التروبادور (ولكن ليس الكاثرار، الذين كانوا بوصفهم مانويين، حذرين من الحب الجسدي) هم الذين كانوا في الغالب ينالون الفضل على الاختراع الأوروبي للحب، مثلما رأينا كتاباً آخرين عدوا تطور تلك العاطفة (على الأقل في صيغتها الأخوية) بوصفها متأصلة الجذور في المسيحية نفسها، في فكرة «الإحسان» وفي الأمر بأن يحب المرء جاره، وأخاه، أو الآخر. ولا يُقدّم أي تفسير عن الكيفية التي لم يكن بد فيها للمسيحية، وهي ذات جذور مشابهة ونصوص مقدسة مشابهة لليهودية وللإسلام، أن تتطور تطوراً مستقلاً في هذا الطريق. وفي الحقيقة أن كل الأديان العالمية الكبيرة، التي ولدت من عصر البرونز مع اختلافاتها الاجتماعية الاقتصادية الراديكالية في شكل «طبقات» وفرت بعض الإجراءات من أجل الدعم الخيري والإحسان للمؤمنين بدينها على الأقل. وكان ذلك مشمولاً في دور الوقف الإسلامي وفي مؤسسات مشابهة أيضاً لدى البارسين، والجينيين، والبوذيين، وآخرين غيرهم. وفي الوقت نفسه فإن الأمر «أحب جارك» كان جزءاً من شمولية محتومة من أديان العالم المتعلم التي لم تبق «قبلية» وإنما هدفت إلى هداية الناس من الجماعات الأخرى⁽⁵⁰⁾. وعلى أي حال، كان الأمر من الناحية العملية في الغالب محدوداً في تطبيقه، بما في ذلك بين أعضاء نفس الطائفة. وهذا مجال نحتاج فيه، أكثر من معظم المجالات الأخرى، إلى أن نميز البلاغة الخطابية والأيدولوجية عن الممارسة العملية. وعلى الرغم من تشديدات المعتزدين عنها، في هذا الخصوص فإن من الصعب أن نرى المسيحية بوصفها قد امتلكت تأثيراً مهماً على وجه الخصوص على عواطف الناس.

لم يكن الحب فقط هو وحده المزعوم أنه أوروبي - وهي مقولة موضع شك وتساؤل إلى درجة كبيرة - وإنما رأى مؤرخون وعلماء اجتماع، طوال مرحلة جاءت فيما بعد بمدة كبيرة أيضاً، رأوا الحقيقة المفترضة عن الحب (على الأقل النوع الرومانسي منه) وكونه أوروبياً بوصفها واحداً من الأسباب لظهور مجتمع حديث حقيقي في تلك القارة، التحديث المرتبط مع مجيء الرأسمالية، وهي التي تعدّ اختراعاً أوروبياً آخر.

الموضوع يثوي خلف بعض الإسهامات المميزة في ميدان علم السكان التاريخي. وليس الحب فقط وإنما «الأسرة» أيضاً تعتبر في خطر في هذه المواجهات.

وفي عملهم في الأبرشية الإنجليزية في سجلات قيد المواليد والوفيات منذ الإصلاح الديني، أظهر لازليت وزملاؤه من مجموعة كيمبريدج أن العائلات في إنكلترا لم تكن أبداً من النوع «الممتد» نظراً إلى أن متوسط الأسرة وصل في عدده إلى نحو 4.7 فقط من القرن السادس عشر⁽⁵¹⁾. لقد رأوا الأسرة الصغيرة بوصفها مرتبطة بالأسرة النووية، وهي التي كان وجودها يعد واحداً من العوامل الموجودة خلف تحديث الغرب ورأسمالية الغرب. وقد أشار علماء اجتماع مثل تالكوت بارسونز إلى القرابة بين الرأسمالية الصناعية وبين الأسرة الصغيرة التي سمحت بحراكية العمل والتخلص من الميزانية المصروفة على التزامات القرابة الواسعة. وقد رأى مؤرخو الأسرة أن «الأسرة النووية»، المستندة إلى الحب الرومانسي، بصفتها موفرة للحب الزوجي (من خلال الاختيار الحر للزوج) ولحب الأبوي (العناية بالأطفال) وهو ما حفز على تحسين المرء لذاته في بيئة تنافسية. وفي الحقيقة، لم تكن إنكلترا، كما طُرح للجدل، تحتاج إلى أن تنتظر الرأسمالية لتتبنى هذا النوع من العائلة، لقد كانت من قبل في المكان، خلافاً للحالة في العديد من أجزاء العالم الأخرى التي لم تشارك في هذا النمط الأوروبي (الغربي)⁽⁵²⁾.

تقرر دراسة حديثة بعنوان: الأسرة وصناعة التاريخ قامت بها ماري هارتمان (2004)، وتزعم أنها تقدم «وجهة نظر هدامة للتاريخ الأوروبي»، تقرر أن «نمط زواج متأخر، اكتُشف في الستينيات من 1960، ولكنه بدأ في الأصل في العصور الوسطى، يفسر الأحجية المستمرة عن الأسباب التي كانت من أجلها أوروبية الغربية موقعا للتغييرات... التي كانت السبب في نشوء العالم الحديث». ليس هناك جديد بشأن هذا الزعم ذي النمط المالتوسي، الذي يملك تاريخاً طويلاً، يتضمن ربط الحقائق السكانية والأخلاقية أو «التقدم» الاجتماعي. ومن الناحية الفعلية نحن لا نشك في وجود عمر

(51) لازليت وويل 1972.

(52) لازليت وويل 1972، هاجنال 1965.

زواج متأخر متأخراً غير عادي في أوروبا للرجال وللنساء، وهو الأمر الذي رآه بعضهم مشجعاً على «الحب»، وأما الاستنتاج أن هذه الترتيبات كانت مسؤولة عن ظهور العالم الحديث فيبدو استنتاجاً مبالغاً فيه ونظرياً تأملياً إلى درجة كبيرة، وهو مرة أخرى غائي مستند إلى امتلاك ميزة جاءت فيما بعد من دون أي تفكير بالمقارنة.

هذه المزاعم عن تقرد الأسرة الأوروبية تطرح أيضاً مشكلات من وجهة نظر الدراسة الواسعة للقرابة. فعلى سبيل المثال، كان يظن أن الصين مختلفة مع ما تسمى أسرها «الممتدة» (والتي تبين أنها مقتصرة إلى حد كبير على الموسرين الذين عاشوا دائماً في أسر أكبر من أسر الفقراء). وفي مؤتمر سابق نظمته جماعة كيمبريدج⁽⁵³⁾، عرضت أنا دليلاً لأظهر به أننا نجد أيضاً في المجتمعات ذات مجموعات القرابة الكبيرة الحجم (مثل العشائر)، أن الأسرة الموجودة (بوصفها متميزة عن البيت المالي، والجماعة المقيمة) كانت عادة أسرة صغيرة، مستندة إلى وحدة إنتاجية واقتصادية⁽⁵⁴⁾ وليست على ذلك الاختلاف في الحجم عن الحجم الذي سجله لازليت لأوروبا. وفي الوقت الذي اعترفت فيه أنا بصحة مفهوم نمط الزواج الأوروبي⁽⁵⁵⁾، فإن التقسيم الحاد إلى نمط أوروبي ونمط غير أوروبي كان تقسيماً راديكالياً وقاطعاً إلى حد بعيد جداً، ويتجاهل التشابهات العديدة بين الممارسات الشرقية والغربية، وذلك على الأقل إلى الحد الذي كانت فيه مجتمعات بعد عصر البرونز معنية. وذلك لأن تلك المعارضة أهملت الملامح المشتركة المرتبطة بوجود المهر «ومركب ملكية المرأة»⁽⁵⁶⁾. وفي الحقيقة، قادت هذه الاعتبارات المرء إلى أن يشك ويسأل أيضاً عن التحسين الذي جاء به هاجنال فيما بعد على المشكلة والذي يتعلق بمتوسط حجم الأسرة في الغرب والشرق⁽⁵⁷⁾، والتي يقترح فيها اختلافات ليست في الحجم بقدر ما هي اختلافات في عملية تشكيل الأسرة.

(53) نشرت وقائع المؤتمر في العام 1972 (لازليت و وول، محرران).

(54) غودي 1972.

(55) هاجنال 1982.

(56) انظر غنودي 1976.

(57) هاجنال 1982، غودي 1996 ب.

وبعيداً عن حجم الأسرة، كان هناك اتجاهان عريضان بخصوص تطور «الأسرة» في أوساط علم الإنسان. الأول، يظهر بشكل رئيس في تأملات كتاب القرن التاسع عشر، وبحث عن تحول من الحشود إلى القبائل إلى الأسر، وينطوي على التغيير من الوحدات الكبرى إلى الوحدات الصغرى. وكانت تلك الحركة قد انعكست في تلك الروايات التاريخية التي بحثت عن وحدات أكبر (ولكنها بشكل رئيس لم يجر تحليلها)، وعلى سبيل المثال «الأسرة الممتدة» في المجتمعات السابقة وبحثت عن الوحدات الصغرى («الأسرة النووية») فيما بعد، في المجتمعات الحديثة. وعلى كل حال، فقد كانت الأسرة «الممتدة» تملك دائماً «أسراً أولية» في قلبها، في جزء منها على الأقل، ولذلك فإن المقابلة خاطئة. والاتجاه الثاني يمثل وجهة نظر أخرى من علم الإنسان مستمدة من دراسة المادة الميدانية الحديثة لا من التأملات النظرية حول ماضٍ غير معلوم، وهي وجهة نظر مجسدة على وجه الخصوص في مقولة عالم الإنسان البولندي برونيسلاو مالينوفسكي، في كتابه: الأسرة بين الأستراليين الأصليين⁽⁵⁸⁾، التي أظهر فيها أن أشد المجتمعات الموجودة «بدائية» أيضاً، المجتمعات التي تدعى «حشوداً» كانت منظمة على أساس مجموعات زواجية صغيرة. وهكذا، في العلاقة بهذه الوحدات، لم يكن هناك أي تحول من «الحشد» أو «القبيلة» إلى «الأسرة»، كلاهما كان يستطيع أن يوجد معاً جنباً إلى جنب. ففي الوقت الذي كانت تميل فيه مجموعات القرابة الواسعة إلى الاختفاء على مر الزمان التاريخي، وخصوصاً في المجتمعات الحضرية، بقيت الأسرة وأفرادها المتشابكون فاعلين حاسمين في ميدان العلاقات الاجتماعية. وذلك الموقف هو حسب ما يبدو لي بشكل أساسي الموقف الذي يتخذه معظم المنظرين الاجتماعيين الرئيسيين في هذا الميدان، لا مالينوفسكي، وراديكليف — براون، وليفي شتراوس فقط، بل معهم إيفانز — بريتشارد وفورتبس الذين تبعوهم، مهما يكن التشديد الذي قد يكونون قد أعطوه للنسب الأوسع من ذلك بكثير، اتباعاً لدوركهام وغيفورد⁽⁵⁹⁾.

(58) مالينوفسكي 1913.

(59) من أجل تعليق نقدي، انظر غودي، 1984.

حين نقبل هذا الشيعو الواسع إن لم تكن شمولية الأسرة الصغرى، فهل نستطيع أن نتخيل وحدة لا تعمل على أساس «الحب» (الجنسي) للزوج (أو للزوجات والأزواج) و«الحب» (غير الجنسي) بالنسبة إلى الأطفال؟ والنوع الأول لا يشتمل بالضرورة على اختيار الشريك. وهو لم يشتمل على ذلك في أوروبا القرن الثامن عشر، على الأقل بين العائلات ذات الأملاك. ولكننا نستطيع أن نقدر كم كان ذلك الشكل من الحب مركزياً بالنسبة إلى مؤرخي الحداثة الموجهين توجيهاً أيديولوجياً لأنه ينطوي على حرية الاختيار إضافة إلى الفردية، اللتين يُنظر إليهما بوصفهما قيمتين غربييتين بشكل جوهري. وذلك الشكل من الحب ينطوي أيضاً على علاقات قريبة بين الشريكين (على الرغم من أنها تنكسر في مرات عديدة بالطلاق)، وهو ينطوي أيضاً على روابط قريبة بشكل متساو (ولكنها أكثر قرباً إلى العطب) بين الآباء والأبناء، وهو ما يؤدي لا إلى استثمار كثيف في تدريب الشباب فقط بل يؤدي فيما بعد أيضاً إلى القرار باختيار العائلات الصغرى (النوعية لا الكمية)، وهي العملية التي باتت تعرف باسم التحول السكاني. أسر معيشية أصغر، وأسر زواجية أصغر، ومن هنا علاقات أشد بين الآباء والأبناء، وبين الأبوين نفسيهما، وبكلمات أخرى حب أبوي وحب زوجي. مثل هذه الأسرة كانت تبدأ في أفضل الأحوال باختيار الشريكين نفسيهما، لا بزواج مرتب (ومرة أخرى هو زواج كان أقل شيوعاً بين الفقراء الذين نادراً ما كانت الأملاك والمكانة مسألتين مهمتين).

وفي حين توجد طرق مختلفة لتأسيس زواج تمثل فيه الزوجات المرتبة و«الاختيار الحر» وقصة الحب، إمكانيات محتملة، فإن قلة من المجتمعات كانت ترى هذه الزوجات بوصفها بدائل صارمة⁽⁶⁰⁾. ومن المؤكد أن الزوجات المرتبة، وبقدر ما قد تبدو كريهة للأوروبيين المحدثين، لا تستبعد أن يحدث نمو العلاقات العاطفية جداً بعد الزواج، وفي هذه الحالة الجنس يسبق الحب. وإذا لم يبرهن هذا الزواج على أنه متوافق، فإن العديد من المجتمعات بعدئذ تسمح باللجوء إلى الطلاق الذي يكون «الاختيار الحر» بعده ملمحاً أكثر إمكانية في زواج آخر. وإذا استذكرنا أن الثقافات

(60) انظر هفتون 1995.

الإنسانية عبر التاريخ قد أعادت إنتاج نفسها من خلال الزوجات الجنسية، وأن كل زواج منها اشتمل على اختيار الشركاء (ليس بالضرورة بأنفسهم فقط، فالآخرون يشاركون مراراً، القواعد تنطبق)، بدا لنا حينئذ أن الزعم أن هذا يشتمل على الحب، أو على الأقل الحب الرومانسي، في الغرب فقط، يبدو زعمًا له طعم الغرور. وفي الحقيقة هناك تيار مضاد صغير في الغرب رأى منذ وقت طويل شيئاً ما خاصاً في علاقات الرجل والمرأة في الشرق، سواء جاء التعبير عنها بلغة الزهور، التي كان يعتقد في بداية القرن التاسع عشر أنها كانت قد اخترعت في أجنحة الحريم في تركيا، أو في قصص مثل قصة شهرزاد، أو في الإثارة الجنسية المجسدة في الرسوم الصغيرة في بلاط المغول، أو في كتب الصور المثيرة للرغبة الجنسية المستخدمة لإغراء أو تعليم العرائس البانيات وهي كتب كانوا يسعون كثيراً للحصول عليها في أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر. وفي الحقيقة إن ذلك التقديم للزهور، مترافقاً مع المعاني المتنوعة، كان قد وجد منذ عهد طويل في المجتمعات الرئيسية في آسيا.

وفي الحالات المتطرفة كان هذا الارتباط بين الذكور والإناث يُعزى إلى الشبق لا إلى الحب*، وخصوصاً في مجتمعات تعدد الزوجات. هذا الانشطار خطأً، والعلاقات التي يمكن مقارنتها على الأقل مع ما نسميه حياً علاقات موجودة في كل الثقافات حتى في الثقافات البسيطة غير المتعلمة من إفريقية، مثل اللوداغا من شمال غانا⁽⁶¹⁾، على الرغم من أن عاملاً مهماً كان موجوداً في العديد من حالات الزواج الأول وهو رغبات الوالدين.

ومع ذلك، فعلى الرغم من أنني أرى الحب موجوداً في الثقافات الإفريقية، يخفق «الأدب» الشفهي في التوسع في العاطفة بالطريقة الموجودة في المجتمعات الرئيسية من أوروبا وآسيا. لاحظ أن جميع هذه المجتمعات متعلمة ودليلنا الذي نملكه لفرنسا في القرن الثاني عشر وتلك المجتمعات الأخرى هي في الجوهر دلائل نصية. التعليم يعني أن عرض الحب يأخذ شكلاً خاصاً. وفي المقام الأول، فإن المرء لا يستخدم الكتابة إلا حين يكون هذا المرء في تواصل عن مسافة (ما لم تكن أنت أستاذاً في مدرسة مع

(61) غودي 1998: 113 ف.ف.

* ليس هذا صحيحاً على الإطلاق، لأنه بالطريقة المشروعة التي هي الزواج وحينئذ لا ضير في ذلك.

فصل، وسبورة، وقطعة طباشير). وهكذا فالفعل التواصل المكتوب مختلف جداً عن أفعال التواصل التي تضم جمهوراً يتواصل وجهاً لوجه، كما هي الحال في الثقافات الشفوية المحضة. شعر الحب المكتوب هو في جوهره مسألة تواصل مع شخص ما قد ذهب بعيداً، أو ترك في الخلف، أو هو «بعيد» (ربما اجتماعياً) بطريقة ما أخرى، وهي صفة كانت قد لوحظت من قبل عن الشعر التروبادوري ولكننا نستطيع أن نجدها بشكل مساوٍ في الشعر الصيني، مثلما سبق لي أن جادلت في هذا الفصل. وثانياً، فإن إنشاء الشعر أو النشر في الكتابة يتضمن عملية من التفكير هي مرة أخرى مختلفة عن الكلام نفسه. هناك تفاعلية حول ما يكتبه المرء وهي تشجع الإسهاب في التعبير عن العاطفة نادراً ما يجدها المرء في الثقافات الشفوية المحضة. ونتيجة لذلك فإن شعر الحب يكون على وجه الاحتمال أكثر إسهاباً في المجتمعات المتعلمة، وهو في أوقات معينة أكثر إسهاباً مما يكون في غيرها. ونحن لا نوحى هنا ضمناً ولا للحظة واحدة أن فكرة متطابقة عن «الحب» لا بد أن توجد في كل المجتمعات، ولا نوحى، فوق كل شيء، أن «الحب الرومانسي» هو، في كل مكان، الطريقة الوحيدة للبحث عن زوج. ومع ذلك فذلك الشكل من العلاقة ليس هو بالتأكيد امتيازاً فريداً خاصاً بالغرب ولا بالمجتمع الحديث. ولا هو، كما يجب أن يقال، «الحب المتطابق» الذي رعاه حديثاً عالم الاجتماع غيدنز بوصفه حب ما بعد الرومانسي وصفة خاصة للمجتمع «الحديث»⁽⁶²⁾ وبوصفه الخلف الناشئ عن تطور «الحب الرومانسي».

ووجهة النظر المناقضة حول الغياب السابق للحب وغياب الاختيار كانت جزءاً لا يتجزأ من الفكرة التي تقول إن المجتمعات الأولى كانت منظمة على أساس جماعي لا على أساس فردي. تلك الفكرة، وهي التي كان السبب في الأصل لفكرة «الشيوعية البدائية»، وكانت مدعومة جزئياً بوجود مجموعات قرابة أوسع (مثل العشائر أو مجموعة الأقارب)، ولكنها أخفقت في أن تأخذ بالحسبان الطرق التي كانت تنقسم بها هذه المجموعات إلى «أقسام لها مأو» (على سبيل المثال، «علاقات نسب قطاعية») والتي كانت تتصرف على حسابها الخاص. وكان يوجد في قاعدة هذه

العلاقات غالباً «الحد الأدنى من النسب» الذي تجمع حوله عنقود من الأسرة الأولية أو ربما الأسرة الأكثر تعقيداً. وعلى نحو مساو، فإن امتلاك الأراضي لم يكن أبداً جماعياً من الناحية الفعلية بالطريقة التي كان يوحى بها ذلك التعبير، فقد كانت المجموعات الصغيرة تملك حقوقاً مقتصرة حصرياً عليها تقريباً في إنتاج المزرعة، وفي الناتج من الصيد عادة، على الرغم من أن هذه الأنشطة كانت تستطيع أحياناً أن تأخذ أشكالاً أكثر جماعية.

وما هو عامل ملحوظ في هذا النقاش للتعبير عن الحب (وخصوصاً الرومانسي منه) هو أن معظم الأنظمة، (ولكن ليس كلها) في خارج أوروبا تشجع عمراً مبكراً لمثل هذه الزواجات. والبنات يتزوجن مباشرة بعد البلوغ ويكنّ أحياناً مخطوبات أو موعودات بالزواج من قبل البلوغ، وذلك إما من خلال ترتيبات معينة أو من خلال نظام القرابة، ففي الإسلام، على سبيل المثال من خلال القرابة إلى ابنة العم، على الرغم من وجود درجة من الاختيار في الأغلب. إن الترتيبات من هذا النوع قد تعمل في جزء منها للتأكد من الحصول على شريك، وفي جزء منها لتوفير شريك مناسب («نظير»)، وفي جزء منها (حيث تكون وسائل منع الحمل محدودة) لتجنب ولادة أطفال لا يعتبرون شرعيين تحت الأعراف السائدة. وحين يحدث هذا فإننا لا نجد مُدداً طويلة من سن المراهقة التي يؤجل فيها الجنس، حين يجري البحث عن الشركاء الجنسيين، وحين تكون الآمال النهائية «بعيدة». وأنه في ذلك البحث المؤجل يجري مراراً الإسهاب عن «الحب الرومانسي» والتعبير عنه، وتعاظم الأشواق غير الراضية. ومع ذلك، وفي عمر مبكر قد يصير الشريكان المنتظران مغمورين في شخصية بعضهما ومستعدين أن يغادرا ليعيشا في أسرة معيشية غريبة. في هذه الظروف، يكون الحب (غير المعبر عنه في الغالب) هو الظاهر لا الشبق.

وهناك فرق مهم بين التعبير عن عاطفة وعن وجودها. وكما اقترحت أنا، إنها عاطفة مفصلة في الكلمة المكتوبة، وبشكل مميز في رسائل الحب، التي توجد على نطاق واسع في الثقافات المتعلمة. ولكن العاطفة موجودة على نطاق أوسع بكثير، ولو كانت الأشكال مختلفة. إنها فعلاً تحكم العالم، لا قارة أوروبا فقط.

وأخيراً، فإن الزعم المرتبط بأن الحب هو أوروبي على نحو فريد عديم النظر، كان له أيضاً عدد من المضامين السياسية لأنه مرتبط بتطور الرأسمالية فقط وإنما لأنه مستخدم أيضاً في خدمة الإمبريالية الإمبراطورية. يوجد قصر في مدينة مريدا في شبه جزيرة يوكاتان، وتُظهر زينة القصر الغزاة بخوذهم ودروعهم وهم يرتفعون فوق الهمج المهزومين، مع نقش يعلن قوة الحب القاهرة. إن تلك العاطفة، الأخوية لا الجنسية، كان قد زعمها لأنفسهم الغزاة الإمبرياليون الإمبراطوريون القادمون من أوروبا. إن الحب حرفياً يقهر الجميع في أيدي الجيوش العسكرية الفازية.



الفصل الحادي عشر

الكلمات الأخيرة

كنتُ في هذا الكتاب مهتماً بالطريقة التي سرقت فيها أوروبا تاريخ الشرق عن طريق فرض نُسخها الخاصة بها من الزمان (المسيحي إلى حد كبير)، ومن المكان على بقية العالم الأوراسي. ونحن نستطيع أن ندعي ربما، أن تاريخ العالم يتطلب حساباً واحداً للزمان وللمكان وهو ما وفرتة أوروبا. ولكن مشكلتي الخاصة كانت مع المحاولات المبذولة في التقسيم إلى مراحل، وهو ما كان قد فعله المؤرخون، مقسمين الزمان التاريخي إلى المرحلة الكلاسيكية، والإقطاع، وعصر النهضة تتبعه الرأسمالية، وكان يُنظر إلى هذا التطور بوصفه تطوراً يقود من مرحلة إلى أخرى في تحول فريد عديم النظير إلى أن وصل إلى هيمنة أوروبا على العالم المعروف في القرن التاسع عشر، والتي جاءت بعد الثورة الصناعية التي تُعتبر أنها كانت قد بدأت في إنكلترا. وهنا يكون لمسألة فرض المفاهيم مضامين مختلفة جداً وغائية.

الهيمنة الاستعمارية أو الهيمنة على العالم من أي شكل كانت تحمل معها خطراً كبيراً إضافة إلى منافع ممكنة للعمل الفكري، وهذه المنافع ليست في العلوم بقدر ما هي في الإنسانيات التي تكون معايير «الحقيقة» فيها أقل وضوحاً. وفي الحالة الحاضرة يتولى الغرب تقوفاً (كان قد أظهره بوضوح في بعض المجالات منذ القرن التاسع عشر)، وهو يسقط ذلك التفوق ويمده إلى الوراء في الزمان، خالفاً بذلك تاريخاً غائياً. والمشكلة بالنسبة إلى بقية العالم هي أن مثل هذه المعتقدات تستخدم لتبرير الطريقة التي يُعامل بها «الآخرون»، نظراً إلى أن الغرب ينظر إلى أولئك الآخرين بوصفهم ساكنين، وبوصفهم عاجزين عن تغيير أنفسهم، من دون مساعدة من الخارج بكل تأكيد. ولكن التاريخ يعلمنا أن أي تفوق يكون عاملاً مؤقتاً وأن علينا أيضاً أن نبحث عن التناوب. ومن قبل الآن تبدو بلاد الصين الضخمة وقد بدأت تأخذ دوراً قائداً في الاقتصاد، وهو الذي يستطيع أن يكون الأساس للقدرات التربوية،

والعسكرية، والثقافية، مثلما كانت سابقاً في أوروبا وكانت بعدئذ في الولايات المتحدة الأمريكية، ومثلما كانت قبل ذلك في الصين نفسها كذلك. وهذا التحول الأخير نفذته حكومة شيوعية، من دون مساعدة كبيرة مقصودة من الغرب.

لقد كنت أحاول في هذه الدراسة أن أعرض الطريق التي أدت بها هيمنة أوروبا على العالم منذ توسعها في القرن السادس عشر، ولكن فوق كل شيء منذ موقعها القائد في اقتصاد العالم مروراً إلى التصنيع في القرن التاسع عشر، أدت بها إلى الهيمنة على روايات تاريخ العالم. وأنا أدعو البديل مدخلاً للتاريخ الحديث من علمي الإنسان والآثار. وهو مدخل يبدأ من عمل مؤرخ ما قبل التاريخ غوردون تشايلد الذي وصف عصر البرونز بوصفه ثورة التحضير، بداية «الحضارة» بالمعنى الحرفي. لقد بدأ عصر البرونز في الشرق الأدنى القديم، منتشراً نحو الشرق إلى الهند وإلى الصين، وجنوباً إلى مصر وغرباً إلى بحر إيجه. وتكوّن العصر من إدخال الزراعة الآلية الميكانيكية، في شكل المحراث الذي تجره الأبقار، وفي شكل السيطرة على المياه على نطاق كبير، وتطور الدولاب وتنويع من الحرف الحضرية، ومن جملة ذلك اختراع الكتابة، التي يحتمل أن تكون قد ارتبطت بتوسع النشاط التجاري. وقد تطلب هذا التخصص في البلدات بشكل واضح زيادة في الإنتاجية لتمكين الحرفيين المهرة والآخرين من الهرب من الإنتاج الزراعي البدائي، وفي الوقت نفسه شجع التخصص الاختلافات الضخمة في الممتلكات من الأرض بين «الطبقات»، نظراً إلى أن المرء لم يبق بعد ذلك محصوراً بالإنتاج بالمجرفة وإنما بمساعدة المحراث كان يستطيع أن ينمي أرضاً أكبر بكثير. والمحراث هو ببساطة مجرفة مقلوبة، مُمكنة بكونها مجرورة بالنقل الحيواني، ولكن المحراث يمثل تقدماً عظيماً في الإنتاجية.

كان عصر البرونز في البداية «حضارة» استندت إلى قاعدة آسيوية، وهي حضارة سبقت، بعهد طويل، عصر النهضة الأوروبية الذي ربطه إلياس مع العملية التمدنية. وأنا أريد أن أستعلم وأحقق تاريخياً كيف حدث أن الوحدة النسبية لعصر البرونز بعدئذ قد عُدت مقسومة إلى فرع أوروبي وفرع آسيوي؟ وكيف تم التفكير بأن الفرع الأول، الأوروبي، يقابل قارة حركية دينامية متميزة بنمو الرأسمالية والفرع

الثاني، الآسيوي، موسوم بالركود، وبالاستبداد، وبما دعاه كارل ماركس «الاستثنائية الآسيوية»، المستندة إلى «أساليب إنتاج» مختلفة؟

لم يكن بد للانقسام أن يبدأ في مكان ما. فأين بدأ؟ هناك اتفاق عام على أن الحالة المينوانية (وبالضرورة الحالة المصرية) كان تنتمي إلى عصر البرونز، مع تراثها الأول المكتوب. وكان ينظر إلى الانقسام بوصفه واصلًا إلى أوروبا أولاً مع الإغريق القدماء، وبعدئذ الرومان، وهي المرحلة الكلاسيكية، التي يعتقد بكونها مختلفة اختلافاً أساسياً عما جرى من قبل، وأن ذلك، على كل حال، حدث جزئياً في آسيا، مع قصة هوميروس والفلاسفة الأيونيين. وأنا أجادل أن فكرة الاختلاف هذه، أو فكرة التفرع كان الأوروبيون قد أدلوا بها وأنتجوها إلى درجة كبيرة، إما في عصر النهضة التي رأوا فيها ولادة ثانية للمرحلة الكلاسيكية (من خلال مذهب الإنسانية) أو في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حين أعطى اقتصاد الثورة الصناعية في أوروبا تلك القارة ميزة اقتصادية بارزة على بقية العالم (وهي ميزة كانت قد بدأت مع التعليم، والاقتصاد، ومداخ النهضة وسفنها). وبكلمات أخرى، هناك عنصر قوي من الفائية خلف الزعم الأوروبي بأن تراث أوروبا كان قد ميز نفسه في أزمنة أبكر، وذلك حين نظر الأوروبيون إلى تفوقهم اللاحق بوصفه تفوقاً كان قد امتلك أصلاً له من قبل.

ولكن إلى أي حد في الحقيقة ميزت المرحلة الكلاسيكية نفسها تلك المرحلة بوصفها طوراً منفصلاً؟ لقد رأى المؤرخ الكلاسيكي موسى فينلي اليونان القديمة بوصفها مخترعة للديمقراطية، أي حكم الشعب، وذلك موضوع قريب إلى قلوب السياسيين المعاصرين، وقلبي بوش وبلير، اللذين يريانها ميزة لحضارتنا اليهودية - المسيحية (التي يستبعد منها الإسلام، على الرغم من أنه كان هو العضو الثالث بشكل واضح)، ويريانها منحة تستطيع أوروبا الآن أن تصدرها إلى بقية العالم. ليس هناك إلا القليل من الشك أن أثينا كانت واحدة من أوائل من مأسسوا التصويت العام المباشر، المكتوب، وأن النظرة إلى ذلك العمل كانت هي النظرة التي رأت فيه أنه يميز ذلك الكيان السياسي عن أنظمة الحكم الملكية في فارس وفي دول آسيوية أخرى، وذلك

على الرغم من أن مملكة داهومي قبل عصر التعليم كانت تُجرى التصويت بواسطة إسقاط حجارة في وعاء. وأثينا، بوصفها مدينة دولة، كانت صغيرة على نحو كافٍ لتعمل بالتمثيل المباشر. ومع ذلك فإن المدينة الدولة وديمقراطيتها لم توجد هناك فقط. فإن ذلك الشكل من الحكومة كان موجوداً في الدول المدن في فينيقيا، من لبنان في اليوم الحاضر، وخصوصاً في صور التي كانت المدينة الأم للمستعمرة الفينيقية قرطاج. ولم تكن فينيقيا قد طورت الأبجدية التي كانت من دون أحرف علة وحسب، والتي استخدمت لتدوين الكتاب المقدس إضافة إلى الأعمال العربية الأخرى والأعمال السامية الأخرى، وإنما كانت فينيقيا قد امتلكت أيضاً شكلاً من الديمقراطية التي كان يتم فيها اختيار الممثلين (Sufrafetes) لا في كل بضع سنين بل في كل عام، وبذلك كانوا يضمّنون ارتباطاً وثيقاً بين الرأي العام وبين الحكومة. ولكن قرطاج قد شطبت من العالم، أو على الأقل، من التاريخ الأوروبي. لقد كانت إفريقية، لا أوروبية، وكانت سامية، لا آرية، هندو-أوروبية، وجرى تفريق مكتباتها نتيجة للغزو الروماني من بعض الوجوه، ولذلك فنحن لا نسمع إلا الأقل بكثير عن إنجازاتها.

ولكن لم تكن فينيقيا هي الوحيدة. بل إن أنظمة الحكم الملكية في آسيا قد تكون امتلكت حكومات ديمقراطية في بلداتها المكونة لها. ففي الوقت الذي نجد فيه إلى جوار العديد من الحكومات المركزية، أي، الممالك، شعوباً تملك أنظمة حكم مختلفة جداً، من حكومة تمثيلية بلا رأس دولة، والتي وصفها ابن خلدون للبدو وللقلع، ووصفها إيفانز - بريتشارد لإفريقية بشكل أكثر عموماً. إن المرحلة الكلاسيكية لم تكن هي المصدر الوحيد لنموذج الحكم الديمقراطي.

ويحتفي فينيلي أيضاً بالمرحلة الكلاسيكية بوصفها التي اخترعت «الفن». من الواضح أنها اخترعت الفن الإغريقي، وهو فن مهم في أوروبا ومهم في الحقيقة في تاريخ العالم. ولكن لا سبيل إلى القول إن المرحلة الكلاسيكية كانت قد اخترعت الفن نفسه من حيث هو فن. فأعمدة اليونان الدائرية على سبيل المثال جاءت من مصر، تلك البلاد مع بلاد آشور كانتا معاً على درجة عظيمة من الأهمية في تطوير الأشكال البصرية، ولكن، وفي أية حال، فإن العديد من البلاد الأخرى، بعيداً عن الغرب،

كانت ذات أهمية في الميادين الفنية. والسلطة الظاهرة على اتساع العالم للغرب في هذا المجال هي سلطة مرتبطة ارتباطاً كبيراً جداً بهيمنة أوروبا في القرن التاسع عشر، ومن خلال أوروبا إلى العالم. ولكن المشكلة تأتي حين يجري النظر إلى المرحلة الكلاسيكية بوصفها مرحلة مباشرة ولكنها ضرورية لتطور العالم على الطريق إلى الرأسمالية الغربية.

وفي النظرة الأوروبية، لا تعدُّ المرحلة الكلاسيكية مدة زمنية فقط وإنما هي نمط من المجتمع، وهو فريد منقطع النظير خاص بتلك القارة. لقد كان ضرورياً لهم أن يؤسسوا المرحلة الكلاسيكية بوصفها طوراً متميزاً من التطور لأن انهيار الإمبراطورية الرومانية كان قد تبعه في نهاية الأمر صعود مرحلة أخرى، وهي الإقطاع، وهو أيضاً كان يُنظر إليه بوصفه فريداً منقطع النظير خاصاً بالغرب وهو الذي كانت تناقضاته سبب الظهور اللاحق للرأسمالية في الغرب. وكان الأوروبيون الكلاسيكيون قد أسهبوا القول في مفهوم المرحلة الكلاسيكية لتعليل فرادة التقاليد الموروثة من اليونان ومن روما. وفي حين أن تلك المجتمعات اختلفت بالتأكيد عن ثقافات أخرى قديمة، تماماً مثلما اختلفت عن اليونان وروما القديمة السابقة للمرحلة الكلاسيكية، فقد بذلت محاولات راديكالية لتمييز المرحلة الكلاسيكية عن مجتمعات أخرى لا على أساس الاقتصاد بقدر ما هو على أساس النظام السياسي وعلى أساس الأيديولوجية - على سبيل المثال، على أساس الديمقراطية، والحرية الموجودتين في أوروبا بوصفهما متميزتين عن الاستبداد والحكم الفردي اللذين يفترض أنهما سائدان في آسيا. ومهما تكن الحالة مع هذه النوعيات ذات المكانة المحترمة، فإن الواضح تماماً هو أن نظم المعرفة كانت متقدمة تقدماً كبيراً في العالم الكلاسيكي بفضل تقانات الفكر، وبتبني الأبجدية، التي أدى استخدامها الواسع الانتشار إلى توسيع إمكانات الكلمة المكتوبة، التي كانت قد اخترعت لأول مرة في بلاد ما بين النهرين وفي مصر، ثم انتقلت بعد ذلك نحو أبجدية صوتية في سورية (أوغاريت) وبعدئذ إلى البلاد الرئيسة من اليونان. وكانت الأبجدية الإغريقية طبعاً فريدة في تمثيلها لأحرف العلة، وكانت مؤثرة تأثيراً كبيراً بالنسبة إلى أوروبا فيما بعد. ولكنها كانت قريبة إلى الفينيقية ونتائج الاختلاف الصغير نسبياً،

ونتائج الاختلافات مع أشكال أخرى من الكتابة، لم تكن جذرية راديكالية بالقدر الذي كان قد افترضه عديدون، ومن جملتهم واط وأنا نفسي.

وقد استخدم علماء آخرون المسيحية بطريقة مشابهة ليشيروا إلى فريدة أوروبا. ولكن المسيحية كانت ديانة واحدة من ثلاث من ديانات غرب آسيا، استخدمت قصصاً مترابطة وكتباً مقدسة، واحتضنت قيماً متشابهة وقوانين متشابهة. وكان هناك القليل مما هو أوروبي متعلق بها بوجه خاص، مع مجيء الدعاة الرئيسيين الأوائل من الشرق الأدنى، أو من شمال إفريقية، في حالة أغسطس، لقد كانت عقيدة متوسطة بين القارات بشكل كامل، مع كون العهد القديم قد جاء من خلفية هي إلى حد ما خلفية بدو رحل، وساميين ومن صحاري جافة وواحات خصيبة.

إن النقطة الحرجة في تاريخ العالم الحديث لم يكن هو البحث عن فريدة أوروبا الأولى وإنما كان التخلي عن المنظور الذي يراه مؤرخ ما قبل التاريخ، الذي لخصه غوردون تشايلد في كتابه: ماذا حدث في التاريخ، وهي وجهة نظر تشدد على الوحدة العريضة لحضارات عصر البرونز عبر أوروبا وآسيا. هذه الوحدة، التي كسرتها الفكرة الغربية عن مرحلة كلاسيكية أوروبية محضة (من غيرهم امتلكها؟)، كانت مبنية على تطور العديد من الحرف الفنية الماهرة، ومن جملتها حرفة الكتابة نفسها. وقد ارتبطت الكتابة الأولى، من بين أمور أخرى، مع الكتب المقدسة الدينية، ووضع التعاليم في أيدي الكهنة (كان المعلمون رهباناً)، ومع نمو المعبد ومجمعات القصر كذلك، وتطور الهيئة الدينية إلى ما سماه المؤرخ القديم أوبنهايم «منظمة عظيمة». إن فكرة مرحلة كلاسيكية أوروبية مستقلة تقطع العلاقة مع هذه الوحدة العريضة، وتزعم وجود طور في تاريخ العالم فريد يخص أوروبا، وهي في عقول أبطالها تتصور تطور الحداثة والرأسمالية في تلك القارة. هناك القليل على المستوى الاقتصادي لتبرير هذه الاستثنائية. وجاء الحديد ليكون مستخدماً بديلاً للبرونز في كل أنحاء هذه الحضارات، مع العديد من المضامين من نوع «ديمقراطي» (كان الحديد أكثر توافراً على نطاق واسع وأكثر قابلية للخدمة من البرونز) استخدم للحرب، وللزراعة، وللمهن، ومن أجل تطوير «الآلات» أيضاً، وذلك على الرغم من أن الخشب استمر هو

المادة المسيطرة حتى القرن التاسع عشر. وبعض المجتمعات تطورت بلا شك تطوراً أسرع من مجتمعات أخرى. وفي العالم القديم، أمسكت اليونان بزمام القيادة في أشكال من الإنشاء الحضري، والمعابد، والمدارس، والمباني المحلية في بلدات من أمثال أفيسوس، إضافة إلى القيادة في الإنتاج لا في إنتاج المعرفة المكتوبة والأدب فقط وإنما في إنتاج الفنون بشكل أعم، على الرغم من اعتمادها في مجالات متعددة على سوابق من الشرق الأدنى (العمود المشهور على سبيل المثال) ونافستها في مجالات أخرى الهند البعيدة والصين. وعلى كل حال، فإن مشكلة المرحلة الكلاسيكية تصير حادة على وجه الخصوص، للحاضر وللماضي معاً، حين يعزو العلماء الأوروبيون الأصل ذا المكانة لشكل من الحكومة (هو الديمقراطية)، ولقيم مثل الحرية، والفردية، بل و«للعقلانية»، إلى هذه المدة التاريخية، ومن هنا إلى أوروبا لا إلى مكان آخر.

ولم يكن الاقتصاد قد اختير ليكون عاملاً رئيساً لهذا الاختلاف، باستثناء وصف اليونان والرومان بأنهما كانا مجتمعين يستخدمان الرقيق الذي كان قد استخدم على نحو «متناقض» لتقوية فكرة المرحلة الكلاسيكية، وبشكل مقابل، بوصفه «مخترعاً» للحرية. ويقال إن المرحلة قد اخترعت لا الحرية فقط وإنما الديمقراطية والفردية أيضاً. وقد اقترحت أنا أن الزعم كان قد بولغ فيه مبالغة كبيرة، مثلما بولغ بالدور الفريد الذي لعبه الرق. إن إنجازات تلك المرحلة في الأدب، والعلوم، والفنون، كانت إنجازات بارزة، ولكنها يجب أن يُنظر إليها بوصفها امتدادات لثقافات المنطقة في عصر البرونز. مثلما جادل برنال في ذلك. وإن محاولة تمييز هذه المجتمعات بوصفها مجتمعات من نوع آخر تماماً يتبع الرغبة الخاصة للإغريق في فصل أوروبا بعيداً عن آسيا ورغبة العلماء الغربيين اللاحقين في رفع قيمة نسبهم الخاص.

قد يكون الأمر في الحقيقة، هو أن وفرة المصادر الأدبية نفسها، بوصفها نتيجة جزئية من نتائج الأبجدية، قد خلقت الانطباع الكلي عن وجود «عقلية» مختلفة وطريقة حياة مختلفة. في الانتقال من ما قبل التاريخ إلى التاريخ، يبدأ اللاعبون بالتحدث عن أنفسهم من خلال لغة مكتوبة. ولا يبقى المرء محصوراً في تفسير بيانات مادية في طبيعتها السائدة، وإنما يجب على المرء أن يأخذ بالاعتبار «الروحي»،

الشفوي (مسجلاً في الكتابة)، والمرء مرغم أن يأخذ بالحسبان كيف فكر الإغريق بأنفسهم (وهو الأمر الذي لا يستطيع المرء أن يفعله بالنسبة إلى الفينيقيين بالطريقة نفسها لأنهم لم يتركوا إلا القليل جداً من الكتابة خلفهم). وذلك يعني إعطاء وزن أكبر لآرائهم في أنفسهم ولآرائهم عن الآخرين، إضافة إلى زيادة الخطر الناتج عن قبول تقييمهم لذاتهم بوصفه «حقيقة». وتصير قيمهم هي أحكامنا. ونحن نقبل (بل نوسع) استيلاءهم على الديمقراطية، وعلى الحرية، وعلى «قيم» أخرى.

إن اليونان اختلفت بالدرجة فقط عن فينقيا وقرطاج اللتين كانتا قد دونتا من النص المكتوب تدوينا استفرغ جهدهما إلى حد كبير. إن المدن الدول الصغيرة التي وجدت في كلتا المنطقتين كانت تستطيع أن ترتب أنظمة حكومية أمرن من الوحدات التي هي أكبر منها، على الرغم من أنها في بعض الأوقات اكتسبت هي أيضاً، بل لقد اختارت، حكاماً مستبدين. ولكن أنواعاً أخرى من المجتمع استخدمت إجراءات ديمقراطية، وليس هناك من سبيل يمكن فيه عدُّ اليونان أو أوروبا مخترعي التشاور الشعبي العام، على الرغم من أنها قد تكون طورت تشاوراً مكتوباً. ولا يمكن عدهما إضافة إلى ذلك مخترعي الحرية. هل كان فينلي ساخراً حين رأى ظهور مفهوم الحرية في اليونان في معارضة الرق؟ وفي الحقيقة أن العديد من المجتمعات التي تعيش على هوامش الدول الكبيرة، أو أي كيان سياسي مركزي، رفضت قصداً السلطة المركزية (وعلى سبيل المثال، روبن هود وأمثال روبن هود في كل أنحاء الكرة الأرضية) في الوقت الذي قام فيه آخرون، ولأسباب أخرى تماماً، بتنظيم أنفسهم في طرق مختلفة، «بلا رأس» دولة. إن شعوب الهوامش، والصحارى، والغابات، والهضاب يقدمون دائماً نموذجاً مختلفاً للحكومة عن شعوب السهول المنظمة مركزياً.

إن استبعاد فينقيا، والاستيلاء بذلك على الاستبعاد اللاحق لبقية آسيا والشرق، هو مؤشر على هشاشة مفهوم وجود مرحلة كلاسيكية أوروبية فريدة منقطعة النظير، وذلك بالنظر إلى أن قرطاجة، مستعمرتها بالنسبة إلى العديدين من المعاصرين، كانت بشكل واضح المنافسة لروما واليونان. وبالنسبة إلى الأوروبيين فيما بعد لم يُنظر إلى قرطاجة أبداً بوصفها مدينة تركت خلفها تراثاً أدبياً مشابهاً، ولكن ذلك قد يكون

إلى حد كبير بسبب التدمير المقصود، أو بسبب تفريق مكتباتها على أيدي الرومان وآخرين، أو بسبب طبيعة ورق البردي السريع التلف. وقد فُسرَّ بعضهم هذا الاستبعاد بوصفه مسألة تجاهل «الآريين» أوروبيين لتأثير الساميين الآسيويين أو الأفارقة على التطورات الرئيسية، وهذا التفسير هو بالتأكيد واحد من الاحتمالات. ولكن يجب علينا أن نتعامل بحذر مع زعم برنال ومع زعم هوبسون وهو أحدث منه بأن مثل هذا الاستبعاد نشأ من اللاسامية أو الاستعمار الإمبراطوري في القرن التاسع عشر، فهذه الملامح تنتمي إلى نوع أوسع من المركزية العرقية الإثنية التي تعود إلى الوراء إلى زمان أبعد بكثير، لأنها جزء من عملية محتومة من تحديد الهوية (على الرغم من أنها هي نفسها متغير في القوة في مراحل معينة وفي أماكن معينة).

وتماماً مثلما ينظر إلى المرحلة الكلاسيكية بوصفها مرحلة لا نظراء لها في أماكن أخرى، كان الإقطاع في معظم الروايات أيضاً مقتصرأ على الغرب. لقد شك بعضهم في هذا التحديد - كووالموسكي بالنسبة إلى الهند، وكولبورن بالنسبة إلى مناطق أخرى، ولكن في نوع المخطط التحولي الذي وضعه ماركس أو قبله قبولاً ضمناً، تكون المرحلة الكلاسيكية قد سبقت بالضرورة الإقطاع الأوروبي، تماماً مثلما كان هذا الإقطاع الأوروبي جوهرياً لظهور الرأسمالية الأوروبية. إن التناقضات المتأصلة في طور واحد قادت إلى حلها في الطور التالي. والتشديد على الفردة كانت جذابة للعديد من الاختصاصيين القروسطيين الغربيين، على الرغم من أنهم لم يكونوا ملتزمين بمناقشات ماركس الواضحة في التقدم في مسار واحد مطرد تقدمي عبر مراحل من الابتدائي إلى المتقدم، ومع ذلك فإن المَحْرَك الأوروبي كان يعتبر فريداً منقطع النظير. طبعاً هو كان كذلك، ولكن في أي النواحي؟ وبخصوص ماذا؟ هل كان في امتلاك الأرض المعتمد على غيره؟ هل كان في الحكومة اللامركزية؟ ما نحتاج إليه بخصوص هذين الملمحين هو شبكة تحليلية تمكننا أن نحدد عليها التنوعات. والتشديد نفسه وحده بالقول «نحن مختلفون» لا يستطيع أن يقدم إلا قاعدة صغيرة مفيدة من أجل التحليل أو التساؤل. نحن نحتاج إلى أن نعرف ما هي العوامل التي كانت أساسية لنمو العالم «الحديث» من بين عوامل المَحْرَك الأوروبي «الفريدة» المنقطعة النظير.

وذلك لأنها، حين ترتبط مع وجهة النظر هذه لماركس ولآخرين، تكون هي فكرة الإقطاع بوصفه «طوراً تقدمياً» في تاريخ العالم، متجهاً نحو التطور «النهائي» إلى «الرأسمالية». وليس من اليسير أن نراه بهذا الشكل في غرب أوروبا، التي كان فيها انهيار الاستيطان الحضري انهياراً واسعاً. ومثل ذلك أيضاً كانت الأنشطة المرتبطة بالبلدات، وبعض الحرف الحضرية، والتعليم، وبالنشاط الأدبي، وبأنظمة المعرفة، وبالفن، وبالمسرح. طبعاً، تحسنت الأمور تدريجياً، ولكن يجب أن يكون هناك «إعادة ميلاد»، بسبب التغيير التجاري فقط إن لم يكن لأي سبب آخر. كان هناك بعض التغيرات في المجال الريفي، الذي كان قد تلقى معظم الانتباه. ولكن البلدات لم تبدأ بالانتعاش في الغرب حتى نحو القرن الحادي عشر، وكان ذلك في مدارس أديرة الرهبان في وقت أسبق نوعاً ما، وكان في الاقتصاد في نفس الوقت، وفي معظم الفنون والحياة الفكرية، أيضاً، كان الانتعاش في الحقيقة مع الجامعات الأولى مع أن الاستعادة الحقيقية للحياة الطبيعية لم تأت إلا مع ما يسمى بحق باسم عصر النهضة.

وحين انتعش فعلاً الاقتصاد الأوروبي في نهاية الأمر، كان معتمداً إلى حد كبير على التجارة الإيطالية مع شرق البحر الأبيض المتوسط، وهي منطقة لم يسبق لها أبداً أن خبرت الدمار نفسه مثل الغرب، فهناك استمرت البلدات بالازدهار، وكانت تتاجر مع الشرق البعيد. وكانت الحياة الفكرية إضافة إلى التجارة أيضاً مدينة بالكثير جداً للشرق وللجنوب المسلمين قبل القرن الرابع عشر، وكان ذلك مستنداً لا إلى الترجمات من الإغريق فقط وإنما إلى إسهامات المسلمين الخاصة في الطب، والفلك، والرياضيات، وفي المجالات الأخرى. ولعبت الهند والصين أيضاً دورهما في هذا الإحياء، وذلك لأن سلسلة المجتمعات الإسلامية امتدت عبر كل آسيا تماماً، من جنوب إسبانية إلى حدود الصين. وبشكل أكثر تخصيصاً هناك الأصل الشرقي للعديد من النباتات، والأشجار، والزهور (البرتقال، والشاي، وزهر الأقحوان)، إضافة إلى التجديدات التي رآها فرانسيس بيكون تجديدات مركزية للمجتمع الحديث، والبوصلة، والورق، والبارود، إذا لم نذكر الأصل الشرقي للطباعة ولصنع، وفي الحقيقة لتصنيع الخزف الصيني والحريز وأنسجة القطن. إن القليل من هذا الإنجاز يجعل الإقطاع المبكر يبدو مرحلة تقدمية بشكل خاص في التاريخ الأوروبي أو

تاريخ العالم، ففي الغرب كان التقدم في الغالب منتجاً خارجياً في طبيعته، على الرغم من أن هذا الوضع ليس هو قطعياً الكيفية التي يرى بها علماء أوروبيون عديدون هذه المسألة. فبالنسبة إليهم كانت أوروبا قد وُضِعَتْ على مسار مكثف ذاتياً، ومصنوع ذاتياً في المرحلة الكلاسيكية وقاد على نحو محتوم من خلال الإقطاع، إلى التوسع الاستعماري والتجاري، وبعدئذ قاد إلى الرأسمالية. ولكن ذلك تاريخ غائي استبعد تشكيلات اجتماعية أخرى من هذه التطورات، نظروا إليها بوصفها مسجونة في دول راكدة، مستبدة مبنية على الري وعلى بلدات ضخمة. في حين أن الغرب امتلك زراعة تروى بالمطر (وهي عموماً أقل إنتاجاً بشكل كبير) وكانت بلداته أصغر.

وهذه البلدات غير الأوروبية قد حرمت وصف أنها «تمتلك بورجوازية»، وكانت بلدات مختلفة، بحسب ما قال ويبر، على الرغم من أنها أظهرت العديد من نفس أنواع الإنجازات ومستوياته مثلما كان في الغرب، وعلى وجه الخصوص، في الحياة المحلية وفي الحياة «الثقافية»، إضافة إلى ما كان في التجارة وفي الصناعات. الفصل السادس من هذا الكتاب حلل دراسة عالم الاجتماع إلياس لأصل السلوك الاجتماعي «للحضارة» وهي الدراسة التي ركزت فقط على الغرب بعد النهضة. وأهملت كل فكرة السلوك «المتمدن» (المتحضر، المذهب السلوك) التي كانت ملحوظة جداً في الصين طوال قرون عديدة. في هذه الحالة سرقت أوروبا فكرة عملية الحضارة ووجودها الحقيقي. ولكن إلى أي مدى كان الغرب متمدناً قبل أن يحصل على الورق من العرب، ومن خلالهم من الصين؟ إن توازناً أفضل بين الحضارات حققه فيرنانديز - أرميستو في كتابه: الألفية⁽¹⁾، الذي يبدأ باليابان في عصر هيان ويعالج المجتمعات الأوراسية الكبيرة بوصفها موجودة على مستوى مشابه.

من الواضح أن حركات مهمة، صناعياً، وتجارياً، وفكرياً، وفتياً حدثت في زمن عصر النهضة الأوروبية. ولكن إحياءات أخرى مثل ذلك كانت قد حدثت أيضاً في الثقافات المكتوبة في أوراسيا، ربما تكون على نحو أقل مشهدة، وذلك نتيجة لكل من التطورات الداخلية والتفاعل التبادلي. بالنسبة إلى أوروبا، سجل تاريخ هذه

(1) فيرنانديز - أرميستو 1995.

التغييرات المؤرخ برودل الذي يبذل جهداً مصمماً على النظر في البيانات المقارنة، واضعاً جانباً على سبيل المثال عزو ويبر الأهمية إلى الأخلاق البروتستانتية (الفصل السابع) وهو الأمر الذي ظل على مدى عهد طويل تفسيراً جاهزاً يعتمد عليه من التفسيرات الأوروبية لإنجازاتهم (ولكنه تفسير أقل مواساة لخاطر الكاثوليك الإيطاليين وغيرهم من الكاثوليك). وهو يشير إلى نشاط السوق المكثف الذي ميز الشرق قبل الغرب بشكل كبير، والرأسمالية التجارية ازدهرت فيما بعد في أوروبا، ولم تكن محصورة أبداً في قارة واحدة أو بأخرى. ولكنه يرى «الرأسمالية المالية» بوصفها الإسهام الغربي «للرأسمالية الحقيقية». والحالة هي أن الرأسمالية الصناعية، مع معامل صناعاتها الغالية الثمن، احتاجت إلى رأسمال يزداد زيادة كبيرة، ومثل ذلك أيضاً احتاج الاقتصاد القومي. ولكن القاعدة لهذا التوسع كانت من قبل حاضرة في الأعمال المصرفية والإصلاحات المالية التي ظهرت في إيطاليا في العلاقة مع الصعود في تجارة البحر الأبيض المتوسط مع الشرق. ذلك التطور أنتج مؤسسات مشابهة كانت موجودة من قبل أو كانت توشك أن تتطور قريباً في مراكز آسيا التجارية الرئيسية.

والقضية نفسها نستطيع أن نقيمها بشأن التصنيع. وهنا أيضاً كان هناك تطور مدهش في الثورة الصناعية في بريطانيا وفي الغرب. ولكن مرة أخرى، كان يجب أن توجد القواعد في وقت أبكر وفي مكان آخر. إن اقتصادات عصر البرونز الكبيرة ولدت مشاريع تصنيع كبيرة المدى جداً، وخصوصاً للمنسوجات، ومعظمها كان يدار من الدولة. ففي بلاد ما بين النهرين كان القماش الصوفي يصنع في ما سماه عالم الآثار وولي «مصانع». واعترض نظيره السوفيتي، دياكونوف، بأنها لم تكن إلا ورشات عمل، متابعاً في ذلك ماركس في الاحتفاظ بكلمة «مصنع» للإنتاج الرأسمالي الذي يأتي فيما بعد (أو الإنتاج الرأسمالي الأول). وفي الهند تحت حكم المغول، كانت الخارخانات (مصانع، ورشات) هي مرة أخرى مؤسسات كانت تنظمها الدولة وتوظف فيها العمال تحت سقف واحد ضخمة للانغماس في إنتاج القماش القطني على نطاق واسع. بل إن الصين حالة أوضح بكثير كذلك لشكل مبكر من التصنيع. لقد كتبت ليدبروس عن الإنتاج الكثيف للخزف الذي شحنته («الصين») بكميات ضخمة

إلى الغرب وكيف كان يُسوّق بأساليب الإنتاج (الكبير) المعيارية مع تقسيم معقد للعمل من نوع تقسيم آدم سميث. إن صنع الخزف في الصين قد وصف بأنه صناعي، واستفاد من تقسيم معقد للعمل، ومن الإنتاج المعيارى ومن تنظيم من نوع تنظيم المصانع. وبشكل مساو، ففي حين كانت المنسوجات الحريرية تنسج بشكل رئيسي في سياق محلي قبل أن يجري الحصول عليها من الدولة عن طريق فرض الضرائب، كان الورق الذي كان يستخدم على نطاق واسع جداً بعد تطويره في نحو بداية العصر العام، كان يصنع أيضاً بواسطة عملية «صناعية». وكان ذلك ميكانيكياً أيضاً، نظراً إلى أن إنتاج الورق كان يتم باستخدام معامل تشغل آلاتها بالماء، وهي النموذج الأول للمصانع التي جاءت فيما بعد («المعامل») التي استخدمت في الغرب من أجل صناعة المنسوجات، واستخدمت إضافة إلى العمل الإنساني الطاقة المستمدة من جريان الجداول والأنهار، فوفرت بذلك مادة للكتابة أرخص من التحرير المحلي أو من الجلود (جلود الكتابة) أو من ورق بردي أوروبا المستورد، الذي أدخل فيما بعد بشكل غالي الثمن من مصر، وذلك نظراً إلى أن الورق بواسطة العملية الجديدة صار يمكن أن يصنع في أي مكان من المواد المحلية.

لقد انتشرت صناعة الورق في كل أنحاء العالم الإسلامي، وفي نهاية المطاف وصل إلى أوروبا الغربية في الوقت المناسب لثورة الطباعة، وجاء أولاً إلى إيطالية من صقلية. إن وجود هذه المادة الرخيصة المصنوعة صناعة محلية وبالإنتاج الكبير للكتابة كان يعني أن دوران المعلومات والفكر ولو من دون الطباعة، صار في الشرق أسرع وأكثر منه في الغرب على نحو كبير.

إن فكرة «الاستثنائية الآسيوية» التي ميزت الكثير جداً من التفكير الغائي للمؤرخين حول الماضي، وهم واقعون، كما هم حالهم، تحت التأثير الكاسح لتطور «الحداثة» و«الرأسمالية الصناعية» في الغرب، تعميهم عن التشابهات العديدة التي كانت موجودة. وفي كتاب حديث كتب بروتون عن سوق (بازار) النهضة والإسهام الذي قدمته تركيا والشرق الأدنى عموماً إلى تلك المرحلة. ونحن نستطيع أن نفكر أيضاً في الإسهام الذي قدمه الإسلام في إسبانية «لإحياءات» سابقة في الميادين الرياضية، والطبية، والأدبية (على سبيل المثال، لشعر التروبادور وللرواية السردية)،

أو للدراسات الأفلاطونية ولفكر دانتى. وعلى كل حال، هناك خطوة أبعد نحن بحاجة إلى أن نخطوها، لنتمكن النظر في فكرة أن مثل هذه الولادات الجديدة لم تكن ظاهرة أوروبية محضة. فمن الناحية النظرية، يستطيع كل مجتمع متعلم أن يبعث المعرفة التي كانت منسية أو موضوعة جانباً عن قصد. وفي أوروبا، بعد المرحلة الكلاسيكية، كانت الكنيسة الكاثوليكية منهمكة في أن تضع جانباً كمية كبيرة من المعرفة الكلاسيكية، كانت قد وصفت بأنها وثنية، أو بوصفها ممنوعة، أو بوصفها فضولاً زائداً عن حاجة معتقداتهم، لا في ميادين الفن (أي، النحت، والمسرح، والرسم العلماني)، وإنما في العلم أيضاً (مثل الطب). لقد كانت الشدة من النوعية التي كانت ملحوظة في أوروبا أكثر منها في أي مكان آخر، حين جاءت الولادة الجديدة أو الإحياء، وفي الحقيقة كانت خطوة استعادة النشاط في القضايا الفكرية أسرع تحت تأثير الطباعة والورق مثلما كان مع تجديد التجارة الواسعة المدى وخصوصاً مع الشرق.

إن المشكلة بشأن رؤية النهضة بوصفها إحياء بل استمراراً للحياة الكلاسيكية، هي هذه - فعلى الرغم من أن المباني الرومانية استمرت في تأثيرها على حياة الكنيسة من عدة طرق، في كونها نماذج وبنى على حد سواء، وعلى الرغم من أن اللغة اللاتينية استمرت في الاستخدام من المسيحيين في الغرب، على الرغم من ذلك أدى مجيء ذلك الدين المسيحي وانتهاء الإمبراطورية إلى انكسار حاد. لقد تحدثت عن اختفاء التعليم، واختفاء المدارس، والمهن الحضرية، بل ربما اختفاء المسيحية نفسها في بريطانيا كذلك. وكان هناك أيضاً الاختفاء الواسع للفن الإغريقي والروماني، وخصوصاً النحت والمسرح، بسبب التبني الأيديولوجي للتحطيم السامي للصور والتمثيل الدينية، وهو ما وضع حدوداً على الصور الممثلة. وأنا أعني أن هذا لم يستمر في نفس الشكل في سياق ديني كاثوليكي، ولكنه في سياق عادي، علماني استمر على نحو فعال حتى مطالع النهضة. كانت أوروبا امتلكت الكثير الذي كان يجب أن يرمى جانباً حتى صار من الممكن مرة ثانية التعبير عن العلمانية. وذلك ما جعل إعادة ولادة المسرح العلماني أمراً معقولاً، وتسبب في نشوء عمل أمين السر من بادوا، ألبيرتينو موساتو، الذي كانت مسرحيته المأساة بعنوان إكسيريونيس (1329) (Ecerinis)، وهو

مستبد محلي، مكتوبة بالشعر اللاتيني ومصوغة حسب نموذج سينيكا. ولكن الطريق كان مازالت طويلة (250 عاماً) للوصول إلى مسرحيات مارلو باللهجة الدارجة ومسرحيات شكسبير باللغة الإنجليزية، ومسرحيات راسين وكورني باللغة الفرنسية.

وبكلمات أخرى، كان هناك انقطاع في مجالات متعددة مع المرحلة الكلاسيكية في الأزمنة بعد الرومانية، انقطاع استلزم إعادة الولادة، استلزم نهضة في الغرب - ولكن لم يستلزم نهضة في الشرق الذي لم يكن فيه مثل هذه الفجوة الرهيبة في الثقافة الحضرية. وفي الحقيقة كان الشرق هو الذي ساعد على استعادة الغرب، لا تجارياً وحسب، وإنما في الفنون وفي العلوم كذلك. لقد كان هناك تأثير الإسلام في الأندلس، على برونيتو لاتيني (أستاذ دانتي) على سبيل المثال، وتأثير الأرقام العربية التي انتشرت استخدامها في الغرب على يدي البابا سيلفيستر الثاني. ولكن خذ مثال الطب. إن دراسته في الغرب قد تراجعت إلى الخلف، وكان ذلك في جزء منه بسبب المنع الواقع على التشريح، وعلى قطع الجسم البشري، وفي جزء منه من خلال غياب النصوص الطبية، نصوص غالينوس على سبيل المثال. هذه النصوص الأخيرة أعيدت إلى الطب الغربي عن طريق العديد من الترجمات التي قام بها العالم الإسلامي، ومن خلال قسطنطين الإفريقي على جبل كاسينو (بالقرب من مدرسة الطب في ساليرنو) وعلى أيدي آخرين حول مونتبليه. والمشكلة هي أننا إذا رأينا الطب بوصفه مستنداً ببساطة إلى إحياء المعرفة الكلاسيكية، فإننا بذلك نميل إلى استبعاد الحقيقة المتمثلة في أن هذه المعرفة، وإضافات مهمة إسلامية، قد جاءت إلينا بطريق غير مباشر.

لقد كان الشرق هو الذي لم يخبر انحطاط الإمبراطورية الرومانية الغربية وهو الذي بعث النهضة، نظراً إلى أن الشرق لم يعان نفس انهيار «الثقافة» المأساوي مثلما عانته أوروبا الغربية، واستمر الشرق مركزاً للتجارة وللتحول الثقافي حين جددت في البداية البلدان الإيطالية، وخصوصاً البندقية، علاقاتها التي كانت ستبرهن على أنها مهمة جداً. في كل أنحاء آسيا لم يكن الشرق محتاجاً إلى نفس الولادة الجديدة، وذلك نظراً إلى أنه لم يصب بنفس الموت. وذلك هو السبب الذي بقيت الصين من أجله متقدمة على الغرب، في العلوم حتى القرن السادس عشر، وفي

الاقتصاد (وفقاً لما يقول براي وآخرون) حتى نهاية القرن الثامن عشر. فالصين لم يحدث لها الانهيار المادي الواسع، ولا هي اعتنقت بنفس الطريقة ديناً محدداً ومهيماً. وعلى الرغم من تأكيدات العديد من الكتاب، فهي طورت ثقافة حضرية تجارية نشيطة قبل أوروبا كذلك. ويركز ويبر، وبيرين، وبرودل وآخرون على ما يعتقدون أنه كان مختلفاً بشأن البلدات في آسيا. هذه المناقشات كانت مناقشات مستندة استناداً غائباً ومشكوكاً فيه جداً. انظر على سبيل المثال إلى ثقافة الزهور والطعام، التي ناقشتها بالتفصيل في سياقات أخرى، فكل واحد من هذه التطورات سبق التطورات التي جاءت في أوروبا بعد الكلاسيكية. وتطور الخبرة في حقل الفنون الجميلة والاهتمام بالأثري «القديم» بهذا المعنى كان متعاصراً تقريباً مع أوروبا. ومثل ذلك أيضاً المسرح (كابوكوي في اليابان، على سبيل المثال) والرواية الواقعية، على الرغم من أنها جاءت في وقت لاحق للإنجازات الكلاسيكية.

إن هذا يكون مفهوماً فهماً كاملاً إن نحن تركنا فكرة الاستثنائية الآسيوية (وفي الحقيقة الاستثنائية الأوروبية) وإن نحن فكرنا بالأحرى على أساس تطورات متوازية متماثلة تقريباً منذ الثورة الحضرية، التي تختلف طبعاً بدرجة السرعة وبالمحتوى، والتي حدثت في كل أنحاء أوراسيا، واستندت إلى عمليات متشابهة من التحول والارتقاء الاجتماعي وعلاقات التبادل المتبادلة بشكل واسع. لقد كانت التجارة تحتاج إلى مثل هذه الاتصالات التي اشتملت لا على مجرد تبادل السلع المادية بل على تبادل المعلومات أيضاً، ومن جملتها المعلومات عن أساليب العمل والأفكار.

مرة أخرى نحن نحتاج إلى أن نمعن النظر في التطورات الفكرية للنهضة التي نتحدث عنها بوصفها ثورة علمية. هذا لم يكن طبعاً بداية العلم. لقد حرر جوزيف نيدهام سلسلة من المجلدات المهمة للغاية عن الإنجازات الصينية التي يستنتج فيها أن العلم كان أكثر تقدماً في تلك البلاد الشاسعة حتى القرن السادس عشر. في ذلك الوقت كان الورق والطباعة قد وصلا إلى أوروبا حديثاً وهو ما سمح بتوزيع المعلومات توزيعاً أسرع بكثير (مثلما فعلت الحواسيب فيما بعد). وهكذا فإن نيدهام يرى الغرب بوصفه يتولى السيطرة ويقدم علماً يستند إلى تجريب فرضيات

مصوغة صوغاً رياضياً. وهو دعا هذا «العلم الحديث» وربطه بمجيء الرأسمالية، والبورجوازية، وعصر النهضة. وعلى كل حال، فقد اقترح أن التجريب كان قد تأثر بالكيمايين العرب في حين جاءت الرياضيات في الأصل من عدد كبير من المصادر. وزيادة على ذلك، فإن اقتراح نيدهام يتضمن فرضية تطويرية معينة كنت أنتقدها حتى الآن. ويتوجه تقضيي إلى تغيير تحوّلي أكثر انتظاماً لا إلى ثورة مفاجئة من النوع الافتراضي. يجب أن يكون «العلم الحديث» مرتبطاً ارتباطاً أوثق بالعلم السابق عليه، ويجب أن ينظر إلى التطورات في الغرب بوصفها أكثر استمراراً مع الصين مما يقترح نيدهام أخيراً.

وبشكل مساوٍ فإن إلياس بالنسبة إلى «الحضارة» وبرودل بالنسبة إلى «الرأسمالية الحقيقية» قد ألغيا أجزاء حاسمة من العملية التطورية للغرب، والشيء نفسه تم فعله للمؤسسات بشكل أكثر عموماً، وبشكل خاص للبلدة وللجامعة. وأنا أناقش المشكلة المشتركة في الفصل الثامن وأجد أن دعوى الفرادة قد بولغ بها مبالغة كبيرة، وخصوصاً مع البلدات. وهناك بعض الإشارة إلى أن الجامعة في أوروبا الغربية تدبرت بنجاح أن تتخلص من الروابط الدينية وأن تعلمن المعرفة في وقت أبكر، لنقل، من مدارس الإسلام، ولكن الصين لم تكن قد واجهت تلك المشكلة مع التعليم العالي نظراً إلى أنها أفلتت من اعتناق عقيدة مهيمنة مع رؤية تلك العقيدة عن العالم. وبلا شك كانت هناك ملامح خاصة من كلا هاتين المؤسستين في الغرب، ولكن الزعم أن أوروبا اخترعت النموذج الأكثر توصيلاً إلى الرأسمالية يبدو زعماً يتناقض مع التماثل والتوازي الموجود منذ عهد طويل بين الشرق والغرب. وهذا التماثل والتوازي لم يمنح الأوروبيين من أن ينسبوا إلى أنفسهم تنويعاً من القيم (الفصل التاسع) التي يعدونها قامت بمساعدتهم، لا بمساعدة الآخرين، على تحقيق التحديث. لقد بدأت، على الأقل إلى الحد الذي يذهب إليه الدليل المكتوب، مع الإغريق. وكما رأينا سابقاً، فهم قد عرفوا أنفسهم في الغالب بوصفهم ديمقراطيين في السماح للشعب باختيار حكومته (على الأقل كل الشعب باستثناء الرقيق، والنساء والمهاجرين الغرباء)، في حين أن دول آسيا مارست «الاستبداد». إنها قصة مشابهة مع الفردية. ذلك الملمح وجد

منذ عهد طويل في العديد من هذه الجماعات، وفكرة «الجمعي» البدائي، و«الشيوعية البدائية» بوصفها نمطاً من المجتمع، هي فكرة غير مقبولة، على الرغم من أن بعض الحقوق المعينة في الموارد تبقى في بعض المجتمعات مملوكة في شكل عام مشاع.

واستولى الغرب على العواطف أيضاً. وأوضح حالة هي حالة الحب، التي زعم بعض الأوروبيين أن شعراء التروبادور اخترعوه مع حلول القرن الثاني عشر، وزعم آخرون أنها ملوح أصيل من المسيحية، مثلها مثل الإحسان، بالنسبة إلى بعضهم، أيضاً، فهي تميز الأوروبيين بل الأسرة الإنجليزية كذلك، وبالنسبة إلى آخرين تميز العالم الحديث، الغربي. كل هذه المزاعم هي على نحو مساو مزاعم غير قابلة للدعم. وإذا كانت هوليود قد سوقت «الحب الرومانسي»، فهي لم تخرعه. ولا اخترعه الإنجليز، ولا اخترعه المسيحيون، ولا اخترعه المحدثون، في حين تلقى شعراء التروبادور في بروفينس وفي أكويتين قدراً عظيماً من المساعدة من جيرانهم العرب - الإسبان الذين كانوا ورثة تقليد طويل ومهم من شعر الحب العلماني (والديني) من الشرق الأدنى، والذي كان يعود إلى الورا إلى نشيد الإنشاد على الأقل. وفي الوقت الذي يكون فيه من المثير للاهتمام أن نستعلم عما قاد الأوروبيين إلى ادعاء هذه المزاعم عن التطور الفريد لقيم معينة ولعواطف معينة، نجد أن البراهين عن تلك الفريدة مفتقدة ولا يمكن أن تبرز إلا من المقارنة المنهجية على مستوى متعدد الثقافات.

دعني أرجع إلى فكرة تشايلد عن الثورة الحضارية من عصر البرونز التي كانت متصلة بوضوح مع مفهوم ال. اتش. مورغان عن حضارة المدن وثقافة المدن كما هي معروضة في كتاب: المجتمع القديم⁽²⁾ وكما هي مع مصادر أعم. إن إحدى المزايا العظيمة لهذه الفكرة هي أنها لا تمنح الغرب امتيازاً وإنما تصف تطوراً تاريخياً مشتركاً وقع في الشرق الأدنى القديم، واصلاً إلى مصر وبحر إيجة، وفي الهند والصين. والقراءة الثقافية الناتجة بين الحضارات الرئيسية الحضارية لأوراسيا في هذه المرحلة تتزايد ضد فكرة الانقطاع الراديكالي أو الاختلاف الذي يعد الأساس لبعض الروايات الاجتماعية التاريخية الكبيرة ذات التأثير الأشد عن تطور العالم.

(2) مورغان 1877.

وبحسب الرأي الأوروبي السائد، فإن المؤرخين وعلماء الاجتماع (وإلى حد ما علماء الإنسان)، حين نظروا إلى الخلف في القرن التاسع عشر من وجهة نظر الإنجازات التي لا ريب فيها بعد الثورة الصناعية، شعروا أن عليهم أن يعللوا الاختلافات. وهكذا نُظر إلى الغرب بوصفه يمر عبر عدد من مراحل التطور من المجتمع القديم، إلى الإقطاع، إلى الرأسمالية. وكان الشرق من الجهة الأخرى موسوماً بما رآه ماركس بوصفه «الاستثنائية الآسيوية»، وامتيزاً بزراعة مائية مروية وبحكومة استبدادية، على النقيض من الغرب، وخصوصاً أوروبية التي كانت زراعتها تروى بالمطر وحكومتها تشاورية. وتلك الدعوى لم تكن مجرد مناقشة ماركسية، كان يتمسك بها بشكل مختلف ويبر ومؤرخون عديدون، ووضع نسخاً منها قيد الدرس عالم الاجتماع ام. مان⁽³⁾، ووضعها آخرون مرتبطون بالتزامهم لميزة أوروبية طويلة الأمد - هم مؤرخو المركزية الأوروبية كما يدعوهم الجغرافيون بلوت. وهذه النسخ تأخذ أشكالاً عديدة، وعلى سبيل المثال، هناك الرواية ذات التأثير الكبير التي قدمها مالتوس بالنسبة إلى إخفاقات الصين في السيطرة على سكانها بسبب أنها لم تمتلك القيود المستدخلة مثل الغرب، وهو رأي يحمل بعض التشابه مع فكرة ويبر عن دور الأخلاق البروتستانتية في ولادة الرأسمالية، وكون طبيعة التقيد مقبولة بشكل واسع من مؤرخي علم السكان في مجموعة كيمبريدج تحت قيادة بيتر لازليت، وفي الحقيقة أن ذلك قد طرح بشكل مشابه من طرف فرويد والياس.

وبالتأكيد كان هناك اختلافات عريضة في تتابع الحياة الاجتماعية في الغرب والشرق. ففي الغرب من أوروبية، كان سقوط الإمبراطوريات الكلاسيكية يعني انحلالاً جزئياً للحضارة الحضرية، وبعض الاختفاء للبلدات، وزيادة أهمية الريف وحكامه، وهو ما يؤدي في النهاية إلى «الإقطاع». وفي الرواية الأوروبية للعملية يُنظر إلى هذه المرحلة في الغالب بوصفها حركة «تقدمية» فيما يخص تاريخ العالم، وتؤدي في النتيجة إلى ولادة نوع جديد من البلدة، ابتداء بالبلدات (كوميون) في شمال إيطاليا، التي كانت تؤوي البورجوازيين المحبين للحرية، وحكوماتها المستقلة استقلالاً ذاتياً وكانت

تظهر الملامح المختلفة التي جعلت منها الأسلاف الأوائل للرأسمالية وللتحديث. ولكن التابع يعود إلى الخلف أيضاً إلى آراء سابقة عن آسيا بوصفها ذات «حكم مطلق» بالمقارنة مع اليونان «الديمقراطية» (على الرغم من أنها هي أيضاً كان لها مستبدوها تماماً مثلما كان لآسيا ديمقراطيوها). وبالتأكيد امتلكت أوروبا ما يخصها.

لقد تعرضت فكرة الاستثنائية الآسيوية حديثاً للنقد ووقعت تحت رمي النيران. ووجه لها النقد ضمناً من بين آخرين إريك وولف في عمله عن: أوروبا والشعب الذي بلا تاريخ⁽⁴⁾ الذي اقترح فيه أن نظامي السلطة من الشرق والغرب كليهما، الحكم المطلق والديمقراطي، يجب أن يُنظر إليهما بوصفهما تنويعين واحد من الآخر، من «الدولة التابعة»، مع كون الشرق أحياناً أكثر مركزية من الغرب. وقد انتقدت بحزم المعاني الضمنية لتطور الرأسمالية اللاحق، وجاء النقد من جيل جديد من العلماء الأوروبيين الذين رفضوا أو عدلوا فكرة الميزة الأوروبية قبل الثورة الصناعية وقد ناقشت عمل هؤلاء العلماء في كتاب حديث بعنوان: الرأسمالية والحدائق: الجدل الكبير⁽⁵⁾. ولكن لم تبذل إلا محاولة قليلة حتى الآن من أجل وصل هذه المنظورات الجديدة عن التاريخ بعد الكلاسيكي مع العمل السابق لها عن تشابهات التطور في أوراسيا التي تظهر في خلفية علم الآثار. فإذا كانت هناك وحدة عريضة فيما يتعلق «بالحضارة» في زمن عصر البرونز، فكيف برزت بعد ذلك تلك «الاستثنائية» في الشرق والفرادة المقابلة من الغرب؟ هل برزت في أي وقت مطلقاً وهل كان اختفاء البلدات (وسيادة «الإقطاع») أي شيء في أي وقت إلا حادثة أوروبية غربية محددة في تاريخ العالم؟ وذلك لأن البلدات حول البحر الأبيض المتوسط، وخصوصاً بوصفها موانئ أو «موانئ للتجارة»، استمرت في امتلاكها حياة قوية في القسطنطينية، ودمشق، وحلب، وبغداد، والإسكندرية، وفي أماكن أخرى.

وطبعاً في الشرق الأبعد من تلك البلدات كذلك. في وقت ما فيما بعد، استعادت البندقية الإمساك بروح ماضيها الروماني ونشاطه ودخلت بقوة إلى التبادل المربح مع الشرق. وإذا نحن نظرنا إلى التاريخ المستمر تقريباً للبلدات في آسيا فإننا نحصل

(4) وولف 1982.

(5) غودي 2004.

على صورة مختلفة جداً عن تاريخ العالم غير التي نحصل عليها بالتركيز على انحلال الثقافة الحضرية وعلى الأسلوب الريفي للإنتاج (المؤدي إلى «الإقطاع») في أوروبا الغربية. بل إننا نستطيع أن ننظر إلى ذلك بوصفه مسألة استثنائية أوروبية لا استثنائية آسيوية. فخارج تلك القارة لم تختف البلديات والموانئ كي تعاود الميلاد بوصفها أسلافاً سابقة للمشروع الرأسمالي، لقد استمرت تلك البلديات بالازدهار في كل أنحاء آسيا وشكلت عقد اتصال للتبادل، والصناعة، والتعليم، والمعرفة، وأنشطة متخصصة أخرى كانت تشير نحو التطورات التي ستلحق فيما بعد. وفي الوقت الذي كانت فيه البلديات الجديدة في أوروبا الغربية تمتلك بلا ريب بعض الملامح الفردية الخاصة بها، كادت ألا تكون فريدة لا نظير لها بالطريقة التي كان قد افترضها وبير وبودل⁽⁶⁾. وحيثما وجدت تلك البلديات، فقد كانت مشغولة في النشاط التجاري المبكر («الرأسمالي»)، في الهند، وفي الصين، وفي الشرق الأدنى.

لقد كانت تلك البلديات مراكز أنشطة اختصاصية، من الثقافة المكتوبة، ومن التجارة، ومن الصناعة، ومن الاستهلاك من درجات مختلفة من التعقيد ينفذها تجار، وصناع مهرة، وعناصر بورجوازية أخرى. وفي الحقيقة، أنه في الوقت الذي كانت فيه الرأسمالية الصناعية المتقدمة تتطور في الغرب كان من المبالغة الكاريكاتورية للتاريخ العالمي أن يُرى نموها المبكر بوصفه فريداً يخص تلك القارة. والمعايير المعتادة للرأسمالية المتقدمة هي التصنيع والتمويل العالي (برودل) أو التجارة الواسعة النطاق (ماركس، وولرستين). ومع الإنتاج الكبير تحت الظروف الصناعية، كان على التمويل بالضرورة أن يمتلك دوراً أكبر وصار التبادل أوسع، ولكن لم يكن واحد منهما ملمحاً أوروبياً جديداً من الاقتصاد، ولا كان التصنيع نفسه كذلك. لقد دار النقاش على نحو مقنع حول أن التصنيع حدد بعض عمليات الصنع المبكرة وخصوصاً في الصين. وداخل أوروبا لم يبدأ الإنتاج الصناعي للمنسوجات بالتأكيد مع صناعة القطن الإنجليزية في منتصف القرن الثامن عشر. كان قد بدأ من قبل في إيطاليا في القرن الحادي عشر مع لف الحرير وفكه الذي أعطى صناعة تلك البلاد ميزة نسبية كبيرة جداً⁽⁷⁾.

(6) برودل 1981.

(7) بوني 2001 أو 2001 ب.

وكانت تلك العمليات قد طُوِّرت في منافسة مع الحرير المستورد من الصين ومن الشرق الأدنى، والذي كان يصنع في نهاية المطاف بالآلات التي تديرها المياه، ويحتمل أن تكون الخطط كذلك قد استوردت من أجلها مثل المواد الأولية.

ونحن نحتاج إلى أن نسأل عن العديد من هذه الأساطير القديمة وأن نلقي نظرة أخرى إلى الانقطاع المفترض مع عصر البرونز بين المجتمعات القديمة، والمرحلة الكلاسيكية، والإقطاع. وفي أماكن أخرى يُظهر تاريخ التحضير صورة مختلفة جداً. فالثقافات الحضرية، مع عناصرها من «الترف» والمعرفة، استمرت تتطور وتتغير من تلك الأيام الأولى. وحالة الطعام المجهز⁽⁸⁾، وفي الحقيقة حالة منتجات الترف بوجه أكثر عموماً مثل الأزهار البيتية⁽⁹⁾، تساعدنا على أن نفعل هذا تماماً. ولكن المثير للاهتمام على نحو خاص بشأن تطور إعداد الطعام الفخم هو الحقيقة المتمثلة في أنه تطور ظهر في كل الحضارات الكبيرة في أوراسيا في ما نستطيع أن نراه بتعابير عريضة جداً نفس المرحلة الزمنية تقريباً. ويستطيع المرء أن يتعقب ظهور أدب المعرفة المتخصصة في الفنون الجميلة في الصين، في نفس العصر تقريباً مثل ظهوره في أوروبا⁽¹⁰⁾. لقد جاء فن الطعام المعقد في وقت أبكر في الأولى، ولكن ليس إذا أدخلنا في الحساب العالم القديم في البحر الأبيض المتوسط الشرقي. ونستطيع قول بيانات مشابهة حول التطورات في العديد من الفنون، ومن جملتها الرفض الكامل لأشكال التمثيل بالصور (الأيقونات) الذي نجده في أوقات معينة وفي أماكن معينة في كل أديان العالم الكبيرة (أي المكتوبة).

إذا كان علينا أن نأخذ على محمل الجد تلك الروايات عن تطور العالم التي ترى الشرق راكداً، والغرب متحركاً دينامياً طوال أمد طويل - وبرودل نفسه يأخذ هذا الخط في تركيبه الكبير عن: الحضارة والرأسمالية في القرون من الخامس عشر إلى الثامن عشر، فإن هذا التوازي المتماثل سيبدو حينئذٍ مفاجئاً، أو مرة أخرى، سيبدو

(8) غودي 1982.

(9) غودي 1993.

(10) كلوناس 1991 وبروك 1998.

الأمر كذلك، إذا وافق المرء على عقيدة «الاستثنائية الآسيوية» أو عقيدة «الاستبداد الشرقي»، التي ستبدو أنها تمنع هذا التطور من الأذواق الحضرية، لأنها كانت أذواقاً حضرية وإلى حد كبير.

من الصحيح القول إنه بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، أو ربما بعد الهيمنة الإسلامية على البحر الأبيض المتوسط، كان هناك هبوط في التجارة وانحلال في الثقافة الحضرية في الغرب⁽¹¹⁾، وكان ذلك في جزء منه مرتبطاً مع مجيء المسيحية⁽¹²⁾ التي كانت فيها الممتلكات، على سبيل المثال، قد أعطيت إلى الكنيسة لا إلى البلدية. ولكن الضغط الناتج الذي وقع على الحياة الريفية، والذي ولد فكرة الإقطاع، كان إلى حد كبير ظاهرة غربية لا نستطيع، ولا يجب علينا، أن نراها بوصفها طوراً ضرورياً لتاريخ أي واحد من العالمين أو للتطور الأوروبي.

في أماكن أخرى استمرت الحضارة الحضرية من عصر البرونز في إنتاج سلسلة أوسع بشكل متزايد من الأشياء الفنية المصنوعة، ومجموعة أوسع من شبكات التجارة، وتطور أكبر من الثقافة التجارية. إحدى الخطوات قادت إلى أخرى في ما رآه تشايلد «تحولاً اجتماعياً». وفي نهاية الأمر لحق الغرب مرة ثانية بعد إحياء التجارة ونمو البلدات الذي يتحدث عنه بيرين في القرن الحادي عشر. وذلك حدث بشكل رئيس بسبب عودة التبادل مع الشرق الأدنى الذي لم تختف فيه الثقافة التجارية الحضرية أبداً، عودة كان فيها دور البندقية والمراكز الإيطالية الأخرى دوراً حاسماً⁽¹³⁾. وفي أماكن أخرى استمرت شبكات التجارة في التوسع من عصر البرونز فصاعداً، في سيلان⁽¹⁴⁾، وفي جنوب شرق آسيا⁽¹⁵⁾، وفي الشرق الأدنى⁽¹⁶⁾، وفي المحيط الهندي⁽¹⁷⁾. وفي نهاية

(11) هذا السؤال ناقشه مناقشة مفيدة هوديفيز ووايهوس (1983) اللذان حاولا تعديل مقولة بيرين بخصوص تعطيل تلك التجارة (1939) بمساعدة الأدلة التي قدمها علم الآثار.

(12) سبيسر (1985) ناقش النقطة بالإشارة إلى بعض المراكز الحضرية في عالم بيزنطة. (13) لين 1973.

(14) بيريرا 1951، 1952 آوب.

(15) سابلوف ولامبيرغ - كارولفسكي 1975، لور 1955، ميلين - روثلوفتزر 1962، 1970.

(16) غويتين 1967.

(17) كاسون 1989، من أجل الإبحار.

المطاف لحقت أوروبا المسيحية بعملية «التحديث»، وكان ذلك في الغالب بالاستعارة من الشرق، وعلى سبيل المثال، فبالطباعة، والورق، ونسج الحرير، والبوصلة، وملح البارود، والأطعمة مثل الحمضيات والسكر، وأنواع عديدة من الزهور، طوروا هم فيما بعد، برغم أنهم لم يبدعوها في الأصل، طوروا عملية الصنع الصناعية (إضافة إلى صنع السفن والأسلحة - دار الصناعة، الترسانة، كانت مهمة بشكل خاص في تطور الصناعة وعمليات إنتاجها) ⁽¹⁸⁾ التي كسبوا في مسارها مزية نسبية ضخمة مؤثرة. وفور قيامها بفعل ذلك بدأ النشاط الصناعي المتقدم في الانتشار إلى أجزاء أخرى من العالم، وخصوصاً بين القوى العالمية الميتروبوليتانية وفي تلك الأماكن التي كانت فيها الثقافات الحضرية في عصر البرونز أكثر تقدماً (إضافة إلى بعض الأماكن الأخرى نتيجة للهجرة).

وفي حين أن عمليات «التحديث» هذه كانت قد تقدمت في بعض المجتمعات الكبيرة في أوراسيا بأسرع مما تقدمت فيه في مجتمعات أخرى، كانت الحركة الكلية مع ذلك واسعة الانتشار. وعلماء الآثار معتادون على التعامل مع تحولات عامة من هذا النوع، تحدث في نفس التتابع ولكن في أزمنة مختلفة، وذلك مثل التحول الذي حدث من العصر الحجري الأوسط إلى العصر الحجري الحديث. ويميل العلماء إلى البحث عن تفسيرات، حين يقدمونها، إما على أساس الاتصال الخارجي أو إلى جانب ذلك على أساس التشابهات البنيوية الناشئة داخلياً من حالة سابقة متوازية متماثلة ⁽¹⁹⁾. أما علماء الإنسان من جهة أخرى فهم يلجؤون غالباً إلى مؤشرات غامضة عن التغيير الثقافي ويلجأ المؤرخون إلى «العقلية». وفي رأيي أن هذه الأخيرة أرض خضرة لهؤلاء العلماء، بل هي أشد خطراً أيضاً لعلماء الآثار الذين يملكون بيانات أقل كي يبنوا عليها. إن التفسير المبني على الثقافة أو على العقلية قد يكون تفسيراً مضللاً إذا كان يقود على نحو تلقائي إلى تصور الاختلاف، الذي قد يكون اختلافاً مؤقتاً بحق، في إطار دائم.

(18) زان 2004.

(19) انظر جي. ستاين. الحركات الدينامية التنظيمية للتعقيد في ما بين النهرين الكبيرة، في ستاين وورثمان 1944، ص ص 11-22.

بعض التطورات التي درسناها كانت قد سارت مسارات متوازية طوال أمد طويل في ثقافات متنوعة بعد عصر البرونز، ولو كانت قد سارت في سرعات مختلفة نوعاً ما. وهذه العملية لم تكن مسألة عולה كما فهم ذلك في الغالب، أي تغريب اليوم. هي بالأحرى تمثل نمو المجتمعات الحضرية، البورجوازية، التي كانت تتطور باستمرار منذ الأزمنة التي كان يكتب عنها تشايلد حتى الآن، وذلك من بعض الوجوه عن طريق التفاعل فيما بينها وتبادل بعضها مع بعض، ومن الوجوه الأخرى عن طريق نوع من «المنطق» الداخلي. وذلك لأن هذه الثقافات كانت ثقافات تجار، منخرطة في خلق المنتجات والخدمات التي سيتبادلونها مع سكانهم الحضر الخاصين بهم، ومع الأرياف المحلية ولكن مع البلدات الأخرى أيضاً في أماكن أخرى. لقد طوروا منتجات جديدة، وحسنوا منتجات قديمة، ووسعوا مدى اتصالاتهم.

وفي الجوهر كانت البلدات «موانئ تجارية»، باستخدام تعبير كارل بولاناي (ولكن بطريقة مختلفة نوعاً ما). لقد كانت تصنع السلع، وتوفر الخدمات، وتحسن هذه المنتجات من وقت إلى آخر، فتزيد من مدى تنوعها ومن زبائنها، ونادراً ما كانت تبقى ساكنة. كانت منخرطة في الصناعة وفي التجارة لتكسب رزقها، وهو الأمر الذي كان يعني أنه كان عليها أن تحقق أرباحاً أكبر (أو أن تحقق التوازن بين الاستثمار والعوائد)، فلا تحقق خسارة، كي تدفع لسلسلة متنوعة أكبر من المستوردات. ولذلك فقد كانت في تحول مستمر. فالتجار، كما يلاحظ ساوثهول⁽²⁰⁾، كانوا هم «في الجوهر قوایل توليد أسلوب الإنتاج الرأسمالي، وهم الذين تضخموا وتحولوا إلى صناعيين وخبراء ماليين». وهو يرى هذه العملية، متابعاً في ذلك لويبر، عملية تبرز في أسلوب إقطاعي، على الرغم من أن التجار كانوا مكوناً جوهرياً لكل البلدات والمدن في كل مكان⁽²¹⁾. «كانت المدن خلقاً من خلق التجار، وهي التي كافحوا للدفاع عنها ضد الدولة، وضد خلق الملوك والنبلاء». لقد كانت المدن «دائماً مراكز التجديد» وخصوصاً، كما يزعم ساوثهول، في أزمنة الإقطاع، على الرغم من أن هذا شيء يجب النزاع فيه. فقد كانت أيضاً مراكز الصراع الطبقي و«مسرحاً لحرب اجتماعية بقسوة لا تعرف الرحمة» ولكنها كانت في الوقت نفسه مشاهد للنشاط الفني العظيم⁽²²⁾.

(20) ساوثهول 1998: 22.

(21) ساوثهول 1998: 21.

(22) ساوثهول 1998: 17 - 116.

هذه أنشطة يجب أن ينظر إليها بوصفها جذور «الرأسمالية»، على الأقل الرأسمالية التجارية. أو هي ربما «براعم الرأسمالية» كما سبق أن سماها بذلك بعض العلماء الصينيين. عند هذا المستوى، ليس هناك مشكلة بشأن أصل الرأسمالية أو بشكل أهم بشأن نمو الثقافات الحضرية في كل أشكالها الاجتماعية الثقافية العديدة، ومن جملة ذلك الفنون. وهي التي تأتي القفزة الكبيرة في تفكيرنا حولها حين ندرك أنه، مهما يكن الذي حدث بخصوص وسائل الاتصال الجماهيرية في الأزمنة الحديثة، فإن الغرب لم يكن هو مخترع هذه الفنون، ولا مخترع الأدب (الرواية على سبيل المثال)، ولا مخترع المسرح أو الرسم والنحت، وأقل من ذلك بكثير مجموعة خاصة من القيم التي سمحت للتحديث بالحدوث هناك وليس في أي مكان آخر. هذه الأنشطة كانت تتطور في كل أنحاء المجتمعات المتحضرة من قارة أوراسيا (وفي أماكن أخرى). أحياناً يأخذ مجتمع واحد زمام القيادة، وأحياناً يأخذه مجتمع آخر. ولكن في مطالع العصور الوسطى، تخلف الغرب تخلفاً مؤثراً، وكان ذلك من بعض الوجوه بسبب القطيعة مع الماضي الكلاسيكي، وكان من بعض وجوه أخرى بسبب الرفض المقصود لتمثيل الصور (مهما يكن علمانياً) من المسيحية الأولى والدين الإبراهيمي.

لقد تحدثت أعلاه عن القاعدة العريضة للرأسمالية التجارية. فتلك القاعدة تبدو واضحة وضوحاً كافياً إذا أخذنا بالاعتبار مدى الأنشطة التجارية الأولى في آسيا وتصدير القطن الهندي إلى جزر الهند الشرقية (إندونيسيا) وجنوب شرق آسيا (الهند والصين)، إضافة إلى تصدير البرونزات الصينية، والحرائر، والخزف في كل أنحاء تلك المناطق. وبمقارنة الشرق الأقصى بأوروبا الغربية وبالبحر الأبيض المتوسط في الجملة، فإن الشرق الأقصى في أزمته السابقة كان خلية نحل من النشاط التجاري. ووفقاً لما يقوله براي، بقيت الصين أعظم قوة اقتصادية في العالم حتى نهاية القرن الثامن عشر⁽²³⁾. وماذا عن الصنع، وعن الصناعة كذلك، التي ينظر إليها بحق النظرة إلى الملامح الأساسية للرأسمالية الحديثة؟ إن مثل هذا التبادل الواسع الانتشار في آسيا الشرقية كان من قبلُ مشتملاً على الصنع. ولم تكن الخزفيات هي المنتج الوحيد الذي كان خاضعاً لأساليب الصنع الواسعة النطاق. ففي

الهند مثلما هو في الصين كانت المنسوجات تنتج على قاعدة محلية بشكل سائد، وكانت تنظم في الغالب بأيدي التجار عن طريق أنظمة الورشات وصناعات الأكواخ والبيوت المشابهة للصناعة الأوروبية الأولى⁽²⁴⁾. ولكن كان يوجد أيضاً مؤسسات من نوع المصنع الضخم⁽²⁵⁾. وفي الصين كان المثال الأشد تأثيراً هو صناعة الورق المهمة. وتعكس تلك الحالة الحقيقة التي هي أن الثقافات الحضرية، في كل أنحاء المجتمعات الكبيرة في آسيا، كانت قد خبرت تطوراً مستمراً تقريباً على مدى أمد طويل ابتداء من تلك الأزمنة التي تخص عصر البرونز. كان هناك انقطاعات، بسبب عوامل بيئية محيطية، واقتصادية، وعسكرية، بل دينية كذلك - مثل غزوات «البرابرة»، وانقطاع التجارة، وإخفاقات الحكومات، ومنع الطباعة. ولكن الثقافات الحضرية الكلية تطورت تطوراً يدخله التعقيد على مدى القرون، في العلاقة بالإنتاج، والتبادل، والتوزيع، والتمويل إضافة إلى الحياة المادية، والفنية، والفكرية، في الفنون، وفي التعليم، وفي التجارة والصناعة.

ومع ذلك، فإن معظم المؤرخين الغربيين، وهم ينظرون إلى الوراء نظرة غائبة بعد الثورة الصناعية، كانوا قد أغفلوا النظر إلى هذه التطورات المتوازية وحاولوا أن يبرروا الميزة التالية التي جاءت فيما بعد على أساس مزايا متخيلة أسبق. إن الوحدة النسبية لعصر البرونز كانت قد أهملت وطرحوا افتراض بروز المرحلة الكلاسيكية في أوروبا لا في أي مكان آخر. وبالنسبة إلى معظم المؤلفين فقد كانت تلك الفرادة أيضاً تصدق مرة بالنسبة إلى الإقطاع ومرة أخرى إلى الرأسمالية التي كانت هي النقطة التي بدؤوا منها بحثهم. وبهذه الطريقة، كانت الاستمرارية العريضة لمجتمعات ما بعد عصر البرونز قد تعرضت للكسر على نحو كارثي عن طريق التركيز على الخبرة الأوروبية فقط، وهو تركيز قام به العلماء والجمهور على حد سواء وأدى إلى سرقة التاريخ.

إن عقد مقارنة صحيحة ومؤثرة سوف يتضمن لا استخدام الأصناف المقررة مسبقاً من نوع المرحلة الكلاسيكية، والإقطاع، والرأسمالية، بل ترك هذه المفاهيم لبناء شبكة سوسيولوجية تضع خطة تضم المتنوعات الممكنة مما تجري مقارنته.

(24) براي 1997.

(25) غودي 1996 ب: 187.

وذلك مفتقد بشكل ملحوظ من معظم الخطاب التاريخي في الغرب. وبدلاً من ذلك زعم المؤرخون ببساطة ملامح مرغوبة و«تقدمية» لأنفسهم. لقد سرقوا التاريخ بفرض أصنافهم وفرض التتابع الخاص بهم على بقية العالم.

إن مشكلة سرقة التاريخ وسرقة العلوم الاجتماعية كذلك تؤثر على الإنسانيات الأخرى. وقد اتخذ العلماء، في السنوات الحديثة أيضاً خطوات لجعل تخصصاتهم أكثر ميلاً إلى المقارنة، وأكثر علاقة مع بقية العالم. ولكن هذه الإجراءات غير كافية على نحو فاضح للقيام بالواجب. فعلى الأدب أن يصير هو «الأدب المقارن» ولكن مدى المقارنة محدود عادة بمصادر أوروبية قليلة، والشرق مهمل، والثقافات الشفهية غير معتبرة للدراسة. وميدان الدراسات الثقافية، في كل تنوعاتها البريطانية وتنوعاتها الأمريكية، في حالة فوضى. والقاعدة المتعلقة بالنصوص الخاصة بهذه الدراسات الأخيرة هي عملياً كتابات غربية على نحو حصري، والفلاسفة عادة، وهم فرنسيون في الغالب، هم الذين يبدون ملاحظاتهم على الحياة من دون تقديم الكثير من البيانات غير تأملاتهم الخاصة الداخلية أو ملاحظاتهم عن فلاسفة آخرين، وكلهم ممثلون للمجتمعات الحديثة الحضرية. ومستوى العمومية في مثل هذه الملاحظات هو بشكل لا يحتاج معه المرء حاجة حقيقية إلى معلومات كي يدخل في المحادثة.

وفي الختام، لقد لم يكن هذا الكتاب عن تاريخ العالم بقدر ما هو عن الطريقة التي تصور بها العلماء الأوروبيون هذا التاريخ. وتأتي المشكلة في محاولة شرح خلفية الميزة النسبية التي حققتها أوروبا. والبحث بالعودة في التاريخ إلى الوراء يدعو بشكل محتوم تقريباً إلى انحياز غائي، سواء كان ذلك مضمراً أو صريحاً. وفي النظر إلى ما أدى إلى «حادثة» المرء الخاصة، يعطي المرء أحكاماً عن الناس الآخرين، وعن افتقارهم إلى الأخلاق البروتستانتية، وافتقارهم إلى روح المخاطرة للقيام بالمشاريع والأعمال، وافتقارهم إلى القدرة على التغيير، وهي التي يظن أنها كانت قد صنعت هذا الاختلاف.

إن الصعوبة الأساسية في ذلك التاريخ هي الطريقة التي تم فيها تحديد الميزة التي جاءت إلى أوروبا فيما بعد. فإذا كان يُنظر إلى تلك القارة بوصفها قارة تُطوّر شكلاً

فريداً عديم النظير من الاقتصاد، شيئاً ما يدعى «الرأسمالية»، فإن للمرء آئذ العذر في اقتفاء آثارها إلى الوراء والرجوع بجذورها إلى «الحكم المطلق»، وإلى «الإقطاع»، وإلى المرحلة الكلاسيكية، بل إلى رؤيتها بوصفها نتيجة لعنقود من المؤسسات غير المتوازية المائلة، ومن الفضائل، ومن العواطف، ومن الدين كذلك. ولكن افتراض تطور المجتمع الإنساني من عصر البرونز هو افتراض ينظر إليه في تعابير مختلفة، وذلك بوصفه إعداداً تفصيلياً مستمراً للثقافة الحضرية والتجارة من دون أي انقطاعات تشمل تمييزات قاطعة من النوع المقترح باستخدام تعبير «رأسمالي». وبرودل، في استعراضه الجليل، يتبنى في الحقيقة الموقف الذي يرى أن مثل هذا النشاط موجود في كل سلسلة المجتمع الذي يتعامل معه، في آسيا مثلاً وفي أوروبا.

ومع ذلك، فهو يحتفظ بمفهوم «الرأسمالية الحقيقية» من أجل الغرب الحديث، تماماً مثلاً يفعل نيدهام مع «العلم الحديث» مقارنة له مع «العلم». ولكن إذا كان يُنظر إلى «الرأسمالية» بوصفها مميزة لكل هذه المجتمعات، فإن فرادتها تختفي بشكل محتوم وتختفي مثلها كذلك مشكلة التفسير. ويُترك المرء مع تفسير الشدة المتزايدة، مع التفاصيل لا مع التغيير القاطع. وفي الحقيقة قد يكون الموقف قد توضح بترك تعبير «الرأسمالية» تركاً كاملاً، نظراً إلى أن استخدامه سوف يميل دائماً إلى الإحياء بموقف ما من نوع طويل الأمد متمتع بالامتياز لصالح الغرب. ولذلك فلماذا لا نصوغ المناقشة من أجل مزية الغرب في الأزمنة الحديثة على أساس تشديد الأنشطة الاقتصادية والأنشطة الأخرى داخل إطار طويل الأمد من التطورات الحضرية والتجارية، إطار من شأنه أن يأخذ بالاعتبار المراحل ذات النشاط الشديد تقريباً ويأخذ بالحسبان الكامل المظاهر السلبية إضافة إلى المظاهر الإيجابية «للعلة التمديدية»؟ يحتاج هذا التتابع، طبعاً، إلى تقسيم إلى أجزاء أصغر، وإلى تقسيم المراحل من وقت إلى وقت، ولكننا نستطيع أن نتحدث عن المدى المتزايد للتصنيع، بل عن ثورة صناعية، من دون أن ننكر بدايات هذه العملية على المجتمعات الآسيوية أو المجتمعات الأخرى، ومن دون النظر إليها بوصفها تطوراً أوروبياً محضاً.

